د . محمّد الجوادى

فى كواليس الملكيّة

مذكرات رجال الحاشية فى العهد الملكى

حسن يوسف   دكتور حسين حسنى
صلاح الشاهد   الغريب الحسينى



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٧

الغلاف

ماجدة عبدالعليم

الإخراج الفنى

فاتــن رضــا

الدكتور محمد الجوادى

فى كواليس الملكية

الجوادى ، محمد

فى كواليس الملكية / محمد الجوادى . ـ القاهرة:
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.

٣٩٢ ص ؛ ٢٤ سم .

تدمك ٩ ٦١٣ ٤١٩ ٩٧٧

١ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث (١٨٠٥ ـ
)

٢ ـ يوسف حسن ـ المذكرات

(أ) العنوان :

رقم الإيداع بدار الكتب ٣٨٧٠/ ٢٠٠٧

I.S.B.N 977 - 419 - 613 - 9

إهـــداء

إلى الأستاذ الدكتور حمدى السكوت

تقديراً لعلمه وفضله وروحه.

د . محمد الجوادى

الباب الأول: القصر ودوره فى السياسة المصرية.. مذكرات حسن يوسف باشا

● التعريف بالمذكرات وصاحبها ● تعتبر مذكرات حسن يوسف خليطاً متوازناً (لكنه خليط غير قانونى) بين كتاب فى التاريخ وكتاب آخر من المذكرات الشخصية ● يصدق هذا التصوير أيضاً على «الموضوعية» فنقول إنه كتب هذا التاريخ على نحو موضوعى، أو هو أقرب المناحى إلى الموضوعية إذا ما أخذنا فى الاعتبار طبيعة وظيفة وانتماء كاتبه ● ما ينقص كتاب حسن يوسف عنصر مهم جدا وهو الإيمان، الإيمان بالشعب وبقدراته، والإيمان بدور الحركة الوطنية وتطوراتها، والإيمان بدور الوفد فى قيادة الحركة الشعبية والوطنية، ولسنا نكلف حسن يوسف من أمره شططا إذا تمنينا على كتابه لو أنه حفل بهذا الإيمان الذى لم يخل من بعضه لحسن الحظ، بل إن حظه منه كان كبيراً إذا ما قورن بغيره ● لا ينبغى لنا أن نتجاهل الإشارة إلى حقيقة مهمة وهى أن حسن يوسف قد اشترك فى إنجاز كثير من الأعمال والدراسات التاريخية التى نسبت إلى مؤسسات عهد الثورة، وبالإضافة إلى هذا فإن حسن يوسف اشترك مع الدكتور يونان لبيب رزق فى تأليف كتاب «تاريخ الوزارات المصرية» (١٨٧٨ - ١٩٥٣) الذى صدرت طبعته الأولى فى يوليو ١٩٧٥، وذلك بعد صدور كتاب الأستاذ فؤاد كرم «النظارات والوزارات المصرية» عن مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ● قد أصدر الدكتور يونان لبيب رزق طبعة ثانية من هذا الكتاب عن الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٩) ● حسن يوسف قد نجح نجاحاً ضخماً فى أن يصور

كثيراً من حقائق الأمور ومجرياتها على نحو موجز وموحٍ، وقد أجاد استخدام ذكرياته وانطباعاته من أجل خدمة ما أراد كتابته من التاريخ، وتحلى بالقدرة الذكية على تجنيب نفسه الشطط فى تناول الأمور أو فى توظيف انطباعاته عن الحوادث التى مر بها ومرت به ● مع أن حسن يوسف كان بعيداً تماماً عن تيار الوفد إلا أنه كان بريئاً إلى حد كبير من الشطط فى العداء للوفد وللحركة الوطنية، وهو ما لم يبرأ منه الدكتور حسين حسنى سكرتير الملك (الذى نال الباشوية معه فى يوم واحد)، وليس عجيباً بعد هذا أن نرى كتاب حسن يوسف يحتل من المكانة أضعاف أضعاف ما يحتله كتاب حسين حسنى الذى يبدو شبيهاً بمرافعات مؤقتة يلقيها محام موكل فى قضية جزئية أمام محكمة الدرجة الأولى، بينما يظل كتاب حسن يوسف أقرب إلى التاريخ كتابة ومصدراً ومرجعاً ● من العجيب أن حسن يوسف نال درجته الجامعية الأولى فى القانون، على حين أن حسين حسنى تخصص فى التاريخ ونال فيه درجة علمية عالية، لكن الرجلين تبادلا المواقع أو الثقافة أو الشهادة حين وضعا كتابيهما، فجاء كتاب حسن يوسف أقرب إلى كتب التاريخ، على حين جاء كتاب حسين حسنى، كما وصفناه منذ قليل، جزءاً من مرافعة مؤقتة يلقيها محام موكل فى قضية جزئية أمام محكمة من محاكم الدرجة الأولى ● يقسم حسن يوسف كتابه تقسيما موضوعيا جميلا يليق بكتاب فى التاريخ، ومع هذا فإنه يحتفى فى كل أبواب كتابه وفصوله بذكرياته عن الفترات التى تبادلها والحوارات التى يروى وجهة نظره فيها، وهكذا فإنه يقدم وجهة نظره فى الوقت الذى يقدم فيه ما احتوته ذاكرته، أو بعض ما احتوته هذه الذاكرة ● ليس عجيباً أن نرى حسن يوسف قادراً على أن يقدم هذا إلى جوار ذاك، فقد مارس الرجل الكتابة الرسمية وغير الرسمية، والصحفية وغير الصحفية، والقانونية وغير القانونية، والدبلوماسية وغير الدبلوماسية، وتكونت له من خلال هذا كله ملكات قادرة على توصيل الفكرة وإيضاحها والانتصار لها، وذكر الأفكار المخالفة وأسانيدها ونقاط الضعف فيها، ومدى ما يمكن من توظيف لها أو إفادة منها ● كتاب

حسن يوسف ككتاب تاريخ يفتقد كما قلنا بعض العاطفة أو بعض الإيمان، فإنه يفتقد قدراً كان لابد منه للمذكرات الشخصية، وهو الإيمان الذاتى، ذلك أن حسن يوسف عمد عمداً إلى استئصال أكبر قدر ممكن من تعبيره عن معتقداته الشخصية فجاء ما روى وما كتب مجرداً من الصبغة التى لابد منها فى كتب المذكرات الشخصية وإلا انتفت عنها صفة الشخصية أو معظم هذه الصفة، وهو ما نلاحظه فى كثير من فصول كتاب حسن يوسف ● خلاصة القول إننا نقرأ مذكرات حسن يوسف فنتخيل مهندساً منفذاً كتب المذكرات على قواعد هندسية صارمة دون أن يحرص على ما يظهر أنه المهندس. فإذا ما قارنا ما كتب بمذكرات الدكتور محمد حسين هيكل التى تناولت نفس الفترة تقريبا، رأينا الدكتور هيكل مهندساً معمارياً مصمماً ومنفذاً ومشرفاً على التنسيق الداخلى كذلك، وأظنه فعل هذا من أجل الموضوعية التى تتطلبها كتابة التاريخ ● من الطريف فى أمر هذه المذكرات خضوعها للنظام الثلاثينى، فهى أولا تتناول ثلاثين عاماً هى العمر الحقيقى للنظام الملكى فى مصر (١٩٢٢ ـ ١٩٥٢) منذ أعلنت الملكية، وصحيح أن هذا النظام الملكى الذى تتوارث العرش فيه أسرة واحدة كان موجوداً منذ صعود محمد على فى أول القرن التاسع عشر، إلا أن الملكية المصرية بالتعريف القانونى والرسمى لم توجد إلا فى ١٩٢٢ ● المذكرات التى تتناول ثلاثين عاماً لم تنشر إلا بعد ثلاثين عاماً فى نهاية الفترة التى تتناولها حيث نشرت عام ١٩٨٢، وكأنما كانت تتبع نظام الإفراج عن الوثائق السرية بعد ثلاثين عاماً من تاريخها ● يشير حسن يوسف فى معظم فصول كتابه إلى اطلاعه على الوثائق البريطانية التى تخص ما يتحدث عنه من موضوعات، وربما جاز انتقاده من وجهة نظر الذين يريدون من المذكرات أن تكون رؤيتها قاصرة على ما يعرفه صاحبها فى وقتها، ونحن نغفل هذا فى محاسبتنا لزملائنا الأطباء فى الامتحانات حين نطلب إليهم تشخيص الحالة من دون أن يطلعوا على التحليلات ولا الأشعة ثم نطلعهم عليها ونسألهم رأيهم، لكننا لا نستطيع أن نتوقع من رجل نشرت مذكراته فى

١٩٨٢ عن ١٩٥٢ وما قبلها أن يقف عند حدود ما عرف فى وقتها، وهو الذى عرف الكثير على مدى الأعوام الثلاثين التالية لفترة انتهاء المذكرات ● من المهم أن نشير إلى أن الوفاء لهذا الجانب المعرفى فى مذكرات حسن يوسف مما يحسب له، وذلك بفضل مهارته فى الاعتراف بتاريخ المعرفة اللاحق، وبفضل سمو نفسه عن أن يدعى الحكمة بأثر رجعى، أو أن يفعل ما ذاق من القرّاء الأمّرين من سلوك بعض الصحفيين المقربين فى عهد الثورة الذين يعيدون تفصيل الأحداث لتخدم تصويرهم لأنفسهم فى صورة العباقرة تارة، والملائكة تارة أخرى، والحكماء تارة ثالثة ● ظنى المتواضع أن حسن يوسف لو فعل ما يطالب به المتحيزون إلى الرأى الآخر لكان محل لوم لأنه تجاهل ما عرفه ويعرفه، وما اطلع عليه، وما أصبح معروفاً للعامة جميعاً ● ربما كان من المفيد أن نبدأ مدارستنا لهذه المذكرات بالإشارة إلى هذا الرجاء الذى تقدم به صاحبها للمؤرخين أن يتحروا الحقيقة فيما يسجلونه، ويرونه، وكان الأجدر بحسن يوسف أن يتأمل فى هذا الرجاء وموضوعه ليكتشف أن المؤرخين لم يخطئوا فيما توصلوا إليه، إذ لم تكن الوثائق متاحة أمامهم، كما أن الأجواء لم تكن تدل على الحقيقة التى يشير إليها حسن يوسف على نحو ما أثبتها هو، ولكننا مع هذا نثبت نص حسن يوسف بما فيه من عفة اللفظ، ونبل الهدف ● ربما كان من واجبنا أن نشير هنا إلى حقيقة مهمة وهى أن مقصد المؤرخ الذى أشار إليه حسن يوسف لم يكن متعلقاً بكل هذه الخطوات وإنما كان متعلقاً بالمبدأ نفسه، أما كل ما بعد هذا فقد كانت موافقة الملك قد حسمته ● ليس من شك فى أن حسن يوسف (على الرغم من مركزه كرئيس للديوان بالنيابة) كان بعيداً عن المؤامرات التى كانت تريد دفع الملك إلى التآمر على حكومة الوفد حتى لا يكون لها وجود أصلا فى الوقت الذى ألغت فيه المعاهدة أو اعتزمت هذا الإلغاء، ونحن نقرأ فى مصادر أخرى أن الملك استشار الهلالى باشا على سبيل المثال فأشار عليه بما معناه أن الوزارة لن تقدم على هذه الخطوة... إلخ، وبوسع القارئ أن يراجع مذكرات عبد الفتاح حسن، وإبراهيم فرج،

وكريم ثابت، وصلاح الشاهد، وقد تناولناها جميعاً فى سلسلة كتبنا هذه ● من حق حسن يوسف أن نشير إلى ما يرويه بطريقة غير مباشرة للدلالة على أن ملامح تفوقه فى أداء عمله الوظيفى قد ظهرت مبكراً مما دفع كلاً من حسن صبرى باشا وحسين سرى باشا إلى نقله بصفة نهائية مديراً لإدارة المطبوعات بوزارة الداخلية مع الترقية إلى درجة أعلى، لكنه اعتذر عن عدم القبول وآثر العمل فى وزارة الخارجية، وهو يروى تفصيلات بيروقراطية ● يشير حسن يوسف إلى قصة اختياره للعمل فى الحراسة العامة على أموال الإيطاليين، مثنياً على الإبراشى باشا الذى اختاره لهذا الموقع، وإلى بقائه فيه ثلاثة شهور اختير بعدها ليرأس الدائرة العربية فى الديوان الملكى ● فى مقابل هذا الصعود السريع فى بداية حياته الوظيفية وتشجيع الكثيرين من أقطاب الحياة السياسية له، نحس بالمرارة فى حديث حسن يوسف وهو يلخص موقفه من الوظائف الحكومية حين أحيل إلى التقاعد بعد قيام الثورة بشهور قليلة ● يردف حسن يوسف بالإشارة إلى السبب المباشر أو «الواقعة» التى جعلت على ماهر يتخذ هذا الموقف المعادى تجاهه ● على أن الإحالة إلى التقاعد لم تكن هى كل ما أوذى به حسن يوسف عند قيام الثورة، وإنما تعرض للاعتقال مع آخرين خمسة وثمانين يوماً، لكنها مرت بسلام دون تعذيب ولا سؤال ولا استجواب ● يشير حسن يوسف إشارة عابرة إلى تجربة اعتقاله فى بداية عهد الثورة ما بين ٧ سبتمبر ١٩٥٢ وأول ديسمبر ١٩٥٢ ● نحن نعرف أن حسن يوسف قد قضى الجزء الأخير من حياته فى العمل فى مركز الدراسات فى جريدة الأهرام، ومن الجدير بالذكر أنه يشير فى مذكراته إلى أنه كان فى فترة مبكرة جداً من حياته مرشحاً للعمل نائباً لرئيس تحرير الأهرام مع أنطوان الجميل بك، وهو يتحدث عن هذه الفترة ● يشير حسن يوسف إلى محاولة ثانية لضمه للعمل فى الأهرام كرئيس للتحرير، لكنه وجد نفسه فى موقف بروتوكولى لا يسمح له بقبول مثل هذا العمل ● حسن يوسف عاد وكيلا للديوان بعد أن تولى رئاسة الديوان حوالى عام كامل، وذلك حين عين الأستاذ إبراهيم عبد

الهادى باشا رئيساً للديوان ● يستطرد حسن يوسف من هذه الواقعة إلى الحديث عن الدور الذى كان يلعبه الملك من وراء ستار فى الترشيحات لمثل هذه المناصب الفنية، وهو يرينا من خلال ما يرويه مدى ما كان كريم ثابت يتمتع به من نفوذ على الملك فاروق، حتى فيما هو خارج عن نطاق نفوذ الملك واهتماماته، وتأتى هذه الفقرة عند الحديث عن ترشيح حسن يوسف نفسه ثم الدكتور إبراهيم مدكور لرئاسة تحرير الأهرام، فإذا بالملك يقترح تعيين كريم ثابت، وإذا بأصحاب الأهرام يعتذرون عن عدم قبول كريم ثابت ولا إدجار جلاد ● ربما كان من حق القارئ أن نشير إلى ما تعمد كثيرون إخفاءه عن هذه المرحلة، وهو أن الأهرام انتدب الأستاذ محمد زكى عبد القادر للقيام بأعمال رئيس التحرير والإشراف على الأهرام، ثم خلفه الأستاذ أحمد الصاوى محمد مشتركاً مع الأستاذ عزيز ميرزا إلى أن استقال الأستاذ أحمد الصادق محمد بهذا المنصب على نحو ما نقلنا عن مذكرات الدكتور على الحديدى فى كتابنا «الثورة والإحباط» ● من المهم أن نستعرض فى هذه المدارسة بعض ما أوحى به إلينا صاحبها من تقدير الساسة ورؤساء الوزراء المتعاقبين لجهوده وأدائه فى الديوان الملكى، ونبدأ بما يرويه عن محاولة بذلها النقراشى باشا لتكريمه ● وربما كان من المهم قبل أن نقرأ نص حسن يوسف أن نشير إلى أن المرة الأولى التى تولى حسن يوسف فيها رئاسة الديوان كانت عقب وفاة أحمد حسنين باشا فى فبراير ١٩٤٦، وقد تعاقب على رئاسة الوزارة فى ذلك الوقت صدقى باشا ثم النقراشى، وفى فبراير ١٩٤٧ فى عيد ميلاد الملك اختار الملك إبراهيم عبد الهادى رئيساً للديوان، فلما ذهب حسن يوسف ينهى هذا الخبر إلى رئيس الوزراء النقراشى باشا عرض عليه هذا الأخير أن يعمل معه وكيلا لوزارة الخارجية، وكان النقراشى يجمع وزارتى الداخلية والخارجية مع رئاسة الوزراء ● يبدو من الوقائع اللاحقة التى عرفها حسن يوسف أن الملك رفض الاستجابة لهذا الطلب ورفض أيضاً منحه الباشوية واكتفى بمنحه الوشاح الأكبر من نيشان النيل، وهو وسام رفيع القدر يجعل صاحبه متقدماً

على غيره من كبار رجال الدولة ● هكذا رأينا حرص النقراشي باشا على تكريم حسن يوسف أو الحصول له على ما يستحق من تكريم من الملك.. أما النحاس باشا فقد أشار على الملك بتعيين حسن يوسف رئيساً للديوان لكن الملك ظل على عناده، ويشير حسن يوسف إلى أن هذا قد حدث فى أثناء مقابلة تمت فى ١١ أكتوبر ١٩٥١ بقصر رأس التين بالإسكندرية بين الملك والنحاس باشا، وقد تمت ليقدم الملك فيها الشكر للنحاس على إعادته لقب ملك مصر والسودان، وكان الملك يرغب فى أن يسجل هذا الشكر فى كتاب رسمى لكن حسن يوسف اقترح المقابلة أخذاً بالأحوط ● من الفقرات المهمة لتاريخنا الحكومى تلك الفقرة التى يتحدث فيها صاحب المذكرات بدقة شديدة عن الدور الذى قام به هو نفسه فى إنشاء مكتب الصحافة فى وزارة الخارجية، وهى فقرة فى غاية الأهمية لتاريخ المؤسسة الإعلامية للدولة التى تطورت فيما بعد إلى هيئات عديدة منها مصلحة الاستعلامات، والهيئة العامة للاستعلامات، ونحن نلاحظ أن الصيغة التى أخذت بها مصر فى ذلك العصر تكاد تكون هى الصورة التى تمارس بها سلطات الولايات المتحدة الأمريكية هذه المهمة الآن ● هذه فقرة طريفة عن محاولة قام بها حسن يوسف عام ١٩٤١ من أجل الاستقالة من منصبه فى إدارة الرقابة على الصحف، وتتضمن الفقرة محاورات دارت بينه وبين اثنين من وزراء الأحرار الدستوريين المهمين هما محمد حسين هيكل باشا، وأحمد عبد الغفار باشا، وكان ثانيهما عنيفاً بطبعه، وفى المناقشات على نحو ما يرويها حسن يوسف دليل على مدى ما ينشأ من خلاف فيما بين التوجهات السياسية والنظم الإدارية، لكن رئيس الوزراء حسين سرى باشا لم يكن على استعداد للتضحية بحسن يوسف، ولهذا فإنه ألقى باستقالته فى سلة المهملات بعدما تركه يعانى لبعض الوقت من مناقشات الوزيرين الدستوريين ورغباتهما ● تقدم المذكرات، كالعهد بها، معلومات مهمة عن مصلحة الرقابة وتنظيمها الداخلى، ونحن نعرف من مذكرات حسن يوسف أنه هو نفسه كان ثالث مَنْ تولى الرقابة على النشر بعد كل من

الدكتورين محمود عزمي، ومحمد عوض محمد ● يجيد حسن يوسف تصوير نظام العمل في الرقابة على نحو كفيل بتصوير العقلية السياسية الحاكمة لسلوك الصحافة في أثناء فترة حرجة في أثناء فترة الحرب العالمية الثانية يجيد حسن يوسف تصوير بعض مصاعب العمل في الرقابة على الصحف، ومدى ما كانت تستأهله هذه المصاعب من مهارة وكفاية المكلفين بالرقابة ● ننتقل الآن إلى أصداء السياسة في مذكرات حسن يوسف الذي عمل في موقع متقدم من ديوان الملك طيلة عشر سنوات متصلة (١٩٤٢ ـ ١٩٥٢)، روى فيها ما رآه بعينيه، وأضاف إليها ما درسه أو لاحظه أو رآه عن الفترة السابقة من النظام الملكي (١٩٢٢ ـ ١٩٤٢) ● لابد لنا أن نذكّر قارئنا بأن هذه المذكرات نشرت عام ١٩٨٢ قبل أن يبزغ فجر العهد الذي حاول كثيرون فيه إنصاف الملك فاروق، أو الذي جعل من إنصاف فاروق أمراً عادياً لا يخشى صاحبه بسببه، ولكنها على الرغم من ذلك حاولت إنصاف فاروق في كثير من المواضع، ولعل أبرز تلك المواضع ما يتحدث به صاحبها عن احترام فاروق للنظام البرلماني مع محاولته تقليص دور الوفد من خلال هذا النظام، ونحن نعرف بالطبع أن هذه المحاولة كانت محاولة لا ديمقراطية وأنها كانت ذات نزعة أوتوقراطية، لكننا مع هذا لا نستطيع إلا أن نوافق صاحب المذكرات على أن الحياة البرلمانية في حد ذاتها لم تتعرض إلى تأجيل أو تقليل في عهد فاروق ● حسن يوسف سرعان ما يستدرك على هذا الحكم القائل بتشجيع الملك فاروق للأحزاب غير الوفدية ليذكرنا بمحاولتين انقلابيتين من الملك على الأحزاب غير الوفدية كذلك، وهو ما يؤكد لنا نزعة الملك الأوتوقراطية التي حاول أن يطمسها ببعض الشكليات التي لم تصمد أمام رغبات وتوجهات نزعته الأصلية ● تنفرد مذكرات حسن يوسف بتقديم بعض تفصيلات المداولات التي سبقت اختيار هيئة الوصاية على الملك فاروق في ١٩٣٦، ومع أن التفصيلات التي يوردها حسن يوسف غير كاملة وغير موثقة، إلا أنها تمثل عنصراً مهماً في تصوير بعض الحقيقة إن لم يكن كلها ● من أهم الأفكار

والفقرات التى تتضمنها مذكرات حسن باشا يوسف تلك الفقرات التى ينسب فيها الفضل لتجنيب مصر ويلات الحرب العالمية الثانية إلى الملك فاروق، مقدماً وجهة نظر مختلفة عن وجهات نظر كثيرة للمؤرخين المصريين أشارت فى مجملها إلى أن الفضل فى هذا كان لعلى ماهر أو لوزارته، وذهب البعض إلى نسبة الفضل إلى عبد الرحمن عزام بالذات، وإلى القول بأنه هو الذى تولى إقناع البريطانيين بأن بقاء مصر على الحياد يمثل فائدة لها وللحلفاء فى مواجهة المحور ● حسن يوسف يقدم تفصيلات دقيقة ترجع هذا الفضل إلى لقاء عقد بين حسن نشأت سفير مصر فى لندن فى ذلك الوقت، ومستر بتلر الوكيل الدائم للخارجية البريطانية، وأن السفير المصرى أبرق إلى مصر بنتيجة هذا اللقاء، مما مكن مصر من تجنب ويلات الحرب، ونحن نرى حسن يوسف ● ونمضى مع حسن يوسف فيما يقدمه فى مذكراته عن تعاقب التفصيلات التى بلورت فى النهاية موقف الملك فاروق والحكومة القاضى بتجنيب مصر ويلات الحرب ● يجيد حسن يوسف التعبير عن وجهة نظر على ماهر باشا فيما يتعلق بالمفاوضات مع الحلف البريطانى حول موقف مصر من الحرب العالمية الثانية ● يؤثر حسن يوسف النقل عن مذكرات السفير البريطانى وبرقياته ومراسلاتها وهى التى تبين بوضوح عن أن على ماهر بدأ التراجع عما كان قد وافق عليه من دخول مصر الحرب ● ربما كان من الإنصاف لهذه المذكرات أن ننتقل الآن إلى الإشارة إلى الانفرادات التى انفردت بها دوناً عن غيرها من المصادر المعاصرة لها ● تنفرد مذكرات حسن يوسف بالحديث عما يمكن لنا أن نسميه الوحدة السورية المبكرة فى ١٩٤٩، ومن العجيب أن روح الخطوات التى اتخذت من أجل إتمام هذه الوحدة لا تكاد تختلف عما روى لنا عن خطوات الوحدة الفاعلة الناجزة فى ١٩٥٨، وربما ظن بعض القراء أن حسن يوسف يختلق هذه الأحداث (غير المعروفة) على غرار أحداث الوحدة فى ١٩٥٨، ولست أحب أن أفيض فى تفنيد مثل هذا التصور غير الحقيقى (حتى وإن بدا منطقياً) بقدر ما أحب أن أشير إلى هذا الطابع الوجدانى الذى يسيطر

على أهلنا السوريين ويدفعهم طواعية وحباً إلى هذا الاندماج في الحكومة المصرية، سواء أكانت ملكية أم جمهورية، وذلك للتغلب على النزعات الإقليمية الأخرى (كما نرى في نص حسن يوسف) أو على النزاعات الداخلية (كما روت أدبيات الثورة) ● يلخص حسن يوسف ما دار في اجتماع القمة الثنائي بين العاهلين المصري والسوري، أو بالأحرى فهو يلخص ما انتهى إليه الاجتماع من اتفاق ● بعد أن يروى حسن يوسف كل هذه التفصيلات عما حدث في اجتماع القمة هذا، يحاول أن يحلله من منطق يجمع بين معلوماته في ذلك الوقت وبين خبرته حين كتب مذكراته ● هكذا كان حسن يوسف بعقليته القانونية يفهم الأمور على نحو دقيق وملماً بجوانبها وانعكاساتها، لكنه لم يكن من حقه فيما يبدو أن يعلن عن مثل هذا الفهم في ظل هذا الحماس الذي دفع حسن الزعيم إلى القدوم إلى مصر والوصول إلى صيغة تبدو أكثر توازناً الصيغة التي تمت بها الوحدة المصرية السورية في ١٩٥٨!! ● لعلنا نعجب من نصوص حسن يوسف ثم نتدارك العجب بأن نذكر أن مثل هذه العقليات القانونية لم ترفع مثل هذه التحفظات في ١٩٥٨ بسبب غياب الدستور وتغييب روح ونصوص النظام الأساسي لجامعة الدول العربية ● نستأنف قراءة ما يرويه حسن يوسف في مذكراته عن هذه المحاولة حيث يشير إلى غياب رئيس الوزراء عن أجوائها لولا أنه هو نفسه قام بإخطاره بصفة شخصية ● يشير حسن يوسف إلى أن الانقلاب السوري الثاني كان كفيلا بالتوقف عن هذه المحاولة رغم مضى أكثر من ثلاثة شهور على لقاء الملك فاروق بالزعيم السوري حسني الزعيم، لكن اللقاء على كل حال ساعد على إيجاد روح الثقة في حليف مصري، مما أدى إلى التشجع على نبذ محاولات التقارب «الإجباري» مع العراق، وهو ما لا يشير إليه حسن يوسف بصورة مباشرة، وإن كنا نفهمه من نصوصه ● تجيد مذكرات حسن يوسف تقديمه وتلخيصه إلى درجة ترقى إلى الانفراد، ما يستعرض به حسن يوسف جهود الملك فاروق من أجل عقد أول مؤتمر قمة عربي عام ١٩٤٥، وهي المحاولة التي لم تكلل بالنجاح لكن الملك عاود

السعى فيها ونجح فى تحقيقها فى النصف الأول من العام التالى ١٩٤٦ ● من الإنصاف أن نشير إلى أن حسن يوسف كان أول من قدم مثل هذا الحديث عن مؤتمرات القمة العربية المبكرة فى عهد الملك فاروق، فقد كان عهد الثورة يصور مؤتمرات القمة بل ويرتبها ويرقمها بدءا من المؤتمر الذى عُقد فى عام ١٩٦٤ وليس قبل هذا، ومن الجدير بالذكر أن الجامعة العربية عند احتفالاتنا بيوبيلها الذهبى قد أخذت بوجهة نظر حسن يوسف التى تلفت النظر إليها فى هدوء وبألفاظ غير قاطعة ● يقدم حسن يوسف تفصيلات مهمة عن اجتماع القمة العربية الأولى فى مايو ١٩٤٦، لكنه لأسباب نعرفها يستبق الحديث عن المناقشات بوصف بيان المؤتمر بأنه إنشائى ● يجدر بنا هنا أن نشير إلى أن كريم ثابت قد أشار إلى مثل هذا التصرف فى مذكراته ● يشير حسن يوسف إلى أن هذا الاجتماع أو مؤتمر القمة العربية الأول كان بمثابة الدافع القوى الذى شجع مفتى فلسطين الحاج أمين الحسينى على اللجوء إلى مصر بعد أن كان يعيش فى ألمانيا التى انحاز إليها من قبل الحرب العالمية الثانية ● يشير حسن يوسف إلى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية المبكر بالجامعة العربية، وحرصها على الإلمام بتوجهاتها من خلال الاتصال المباشر، وربما كان ما يرويه حسن يوسف دالا دلالة قاطعة على أن الجامعة العربية لم تكن بريطانية الطابع، وإلا ما كانت الولايات المتحدة قد بحثت فى أمرها فى القاهرة مكتفية بما بحثته من هذا الأمر فى لندن ● لا تخلو مذكرات حسن يوسف من كثير من التفصيلات المتصلة بالعلاقات العربية بمصر، وبخاصة ما يتعلق بالجانب الوجدانى أو الروحى فى هذه العلاقات، ونحن نرى حكومة الوفد وهى تبادر على نحو رائع بالقيام بدور مهم فى حماية الحرم النبوى وصيانته ● تنفرد مذكرات حسن يوسف بحديث صريح ومبكر عن محاولة وفدية لعزل الملك فاروق فى بداية عهده، ومن الجدير بالإشارة أن حسن يوسف يروى ما عرفه عن المحاولة فى هدوء ودون أن يظهر الجزع واللوم اللذين أظهرهما الدكتور حسين حسنى فى مذكراته التى نتدارسها فى الباب الثانى من كتابنا

هذا ● ربما كان من حقنا ومن حق القارئ أن نسأل حسن يوسف عن الوقت الذى علم فيه بما دار فى هذا الاجتماع المصرى ـ البريطانى؟ وهل كان هذا الوقت فى عهد الملكية أم فيما بعد عهد الثورة حين أتيح، بمضى الزمن، الاطلاع على الوثائق البريطانية السرية؟ ● وتكاد مذكرات حسن يوسف تنفرد بالتبكير بتقديم تفسير ذكى أو منطقى لقضية الأسلحة الفاسدة وما ترتب على إثارة هذه القضية من آثار يذهب البعض إلى أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نفسها كانت واحدة منها، ونحن نراه يفند القصة ويستند بالطبع فى تفنيده إلى ما أثبتته التحقيقات القانونية مرة بعد أخرى، وبعد هذا التفنيد فإنه يستطرد لعرض وجهة نظره الشارحة للمناخ الذى خلق التفكير فى إمكانية توريد أسلحة فاسدة أو غير كاملة الصلاحية بعبارة أدق ● لا يكتفى حسن يوسف بهذا التصوير الذكى للظروف الدولية التى أحاطت بقصة الأسلحة الفاسدة أو بقضيتها، وإنما يضيف أبعاداً داخلية مهمة يشير فيها بأصبع الاتهام إلى رجل من كبار رجال القانون هو النائب العام نفسه ● يعود حسن يوسف باشا إلى الحديث المعادى للنائب العام محمد عزمى وسلوكه فى قضية الأسلحة الفاسدة، ونحن نلاحظ أن وزارة الوفد هى التى تولت نقل عزمى بك إلى منصب رئيس قضايا الحكومة بقرار من مجلس الوزراء ● يبدو أن تحليل سلوك المستشار محمد عزمى فى هذه القضية وفى منصبه على وجه العموم لا يزال يتطلب دراسة أوفى فى ضوء ما أسفرت عنه مذكرات حسن يوسف وغيرها من معلومات ● يحرص حسن يوسف على أن يشير إلى التحقيق الذى أجرى فى موضوع الأسلحة الفاسدة فيما بعد قيام الثورة وانتهائه إلى الحفظ ● من حق حسن يوسف علينا أن نشير إلى براعته فى تبرئة الملك فاروق من كثير من أوحال السياسة التى علقت بثيابه وأدائه، وعلى نحو ما فعل من درس مستقص وتحليل مقنع فى موضوع الأسلحة الفاسدة فإننا نشهد أنه تمكن فى هذه المذكرات من تقديم مبررات ذكية حاول بها أن يصل بها إلى تبرئة الملك من حريق القاهرة، وهى الفكرة التى كانت تثور من حين لآخر فى عهد الثورة، بل إن بعض

أقطاب عهد الملكية كانوا يلمحون إليها، وفى مقدمة هؤلاء مرتضى المراغى الذى تولى منصب وزير الحربية عقب حريق القاهرة ● لخصنا رؤيته فى الباب الأول من كتابنا «على مشارف الثورة»، بيد أن حسن يوسف لا يقدم فى مذكراته التى نشرت مبكراً رداً على مرتضى المراغى وفرضياته، وإنما يعنى فى المقام الأول بالرد على مَنْ أسماهم المؤرخين الذين صوروا الحريق وسيلة للتخلص من وزارة الوفد ● يرد حسن يوسف على هذه الدعوى بعدما اختزلها على النحو الذى رأيناه ● مع احترامنا لكل ما صوره حسن يوسف من وقائع صحيحة فإن المعنى الذى كان الكُتّاب والمؤرخون يقصدونه لم يكن «الإقالة» الملكية لهذه الوزارة الوفدية صاحبة التأثير الجارف، فذلك كان ممكنا بالطبع بالبساطة التى صورها حسن يوسف، لكن من حق المؤرخين علينا أن نشير إلى أن ما كانوا يقصدونه فى مثل هذا الحديث هو إقالة تاريخية وإقالة أمنية تدل كل منهما على عجز الشعب (ممثلا فى الوفد) عن أن يحكم نفسه بنفسه ● على أن حسن يوسف يلتفت فى ذكاء شديد إلى أن يستشهد على صواب أحكامه بفقرة ينقلها من كتاب الرئيس السادات «البحث عن الذات»، وقد كان السادات رئيساً للجمهورية حين كتب حسن يوسف مذكراته، قبيل أن ينشرها عقب وفاته ● تعتبر علاقة الملك بالضباط من أهم الموضوعات التى تناولها حسن يوسف فى مذكراته، وقد خصص لها فصلا قصيراً لكنه ضمنه بعض الحقائق المهمة، كما أشار فى مواضع عديدة من مذكراته إلى كثير من الحقائق المهمة فى هذ المجال، ولى رأى أنه إذا جاز أن هناك انفراداً بذكر حقائق (على نحو ما نعرف من انفراد بذكر الروايات) فإن حسن يوسف كان متفوقاً تماماً فى هذه الناحية ● على سبيل المثال يلقى الضوء على أن حب الملك لقواته المسلحة هو الذى دفعه إلى تجنيب مصر ويلات الحرب ● من الحقائق التى انفرد حسن يوسف بذكرها فيما يتعلق بعلاقة الملك فاروق بقواته المسلحة إشارته إلى فضل الملك فاروق أو اهتمامه بإصدار كادر خاص لضباط الجيش ● يشير حسن يوسف إلى ما نعرفه من مذكرات عديدة لكثير من

رجال الثورة عن توجههم إلى قصر عابدين لتأييد الملك عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ● يشير حسن يوسف إلى عناية الملك فاروق بكثير من المظاهر العسكرية الدالة على الروح المصرية ● من بين الانفرادات التى انفرد بها كتاب حسن يوسف حديثه عن إلغاء الملك المنح الأوتوماتى للرتب المدنية لكبار الضباط، وما ترتب على هذا التشريع المبتدع من تحطيم للروح المعنوية ولبعض روح الولاء بين الملك وأفراد قواته المسلحة، وهو يقص قصة هذا القرار الملكى العجيب ● لا يفوت حسن يوسف أن يثبت وجهة نظر صاحب هذا الاقتراح، وأن يعارض هذه الوجهة بما يستحق من معارضة ● يعقب حسن يوسف تعقيباً ينم عن وعيه التاريخى بالآثار العميقة لمثل هذا القرار (الطائش) فيجعلنا نعجب من أن يغيب هذا الوعى عن الملك بينما كان حاضراً عند وكيل ديوانه، وربما يقول البعض إن وكيل الديوان لم يصارح الملك بمثل هذا الرأى فى ذلك الوقت! ● يبلور حسن يوسف الموقف النهائى بقول غامض لا ندرى معه السر فى عدم سعيه إلى أن يعيد الملك الأمور إلى نحو ما كانت عليه منذ ١٩٢٣ وطيلة ثلاثة وعشرين عاماً حتى عام ستة وأربعين ● بالإضافة إلى هذه التفصيلات الدقيقة عن التعديل القانونى الذى تم فى ١٩٤٦ بإيقاف منح الرتب المدنية لكبار الضباط، تنفرد مذكرات حسن يوسف بإيراد تفصيلات التعديل القانونى الذى أجهد الملك نفسه من أجل إقراره (حتى تم له ما أراد فى ١٩٤٩) لتنتقل السلطة فى تعيين رئيس هيئة الأركان إلى يده بدلا من يد الحكومة ● ربما يجدر بنا هنا الإشارة إلى أمرين: الأمر الأول أن صلاح الشاهد فى مذكراته التى نتدارسها فى هذا الكتاب قد أشار إلى أن جزئية تعيين عثمان المهدى باشا بمرسوم ملكى كانت إحدى جزئيات خلاف إبراهيم عبد الهادى مع الملك فاروق، مما أدى إلى خروجه عن رئاسة الوزارة ● الأمر الثانى ما يروى من أن تحقيق حسين سرى باشا لرغبة الملك فى تعديل هذا التشريع كان سبباً أساسياً فى رضا الملك عنه ومنحه قلادة فؤاد الأول، وما يستتبعه من حمله لقب صاحب المقام الرفيع ● هكذا نرى حسن يوسف يتبنى

موقفاً متوازناً من علاقة الملك فاروق بالضباط، فهو من ناحية يبرئه ويبرئ حاشيته من الأسلحة الفاسدة على نحو ما يبرئه من المسئولية عن حريق القاهرة، لكنه يأخذ على الملك تشريعى ١٩٤٦ و١٩٤٩ الخاصين بإلغاء منح الرتب المدنية لكبار الضباط أوتوماتيكيا، وبالنص على تعيين رئيس هيئة أركان حرب الجيش بمرسوم ملكى ● أما أسوأ الفقرات التى ينتقد فيها حسن يوسف الملك فاروق فهى تلك التى تتعلق بالتخبط الذى أصاب سياسات الملك فى أيامه الأخيرة، وهو ينعى على الملك أن يتخذ قراراً بتكليف بهى الدين بركات بتشكيل الوزارة فى بداية يوليو ١٩٥٢، ثم يعهد لحسين سرى بهذا التشكيل قبل أن يعتذر المكلف الأول ● يردف حسن يوسف ما نقله من روايات بما محصه وحققه من أمرها من خلال مراجعة الصحف ● يصل حسن يوسف إلى الجملة الحاسمة فى انتقاده للملك فاروق فى «تخبطه» حسب تشخيصه، وهى جملة ناطقة بالأسى والأسف لسلوك الملك على هذا النحو ● يجيد حسن يوسف اتخاذ جانب الموضوعية من حادث ٤ فبراير الذى وقع قبل عمله بالقصر بأربعة شهور، لكنه يكرر فى كتابه الإشارة إلى واقعة مهمة وهى أن مكرم عبيد كان قد طلب منه صبيحة هذا الحادث (باعتباره مديراً للرقابة) منع الإشارة فى الصحف والمجلات إلى اسم أمين عثمان باشا تصريحاً أو تلميحاً ● يبدو أن حسن يوسف يريد بإشارته هذه إلى أن ينبهنا إلى ما أدركه فيما بعد من حقيقة موقف مكرم عبيد المبكر من الهلع البالغ من صعود نجم أمين عثمان، وهو الموقف الذى كان له فى رأيى أكبر الأثر فى انفصام مكرم عبيد عن الوفد وعن النحاس، ذلك أن مكرم عبيد كان أقرب ما يكون إلى ذلك الذى يريد أن يظل بمثابة الشخص الوحيد الذى يعرف الإنجليزية والإنجليز بين أقطاب الوفد، وكان صعود نجم أمين عثمان يقلقه، ومع أن النجاح الذى حققه أمين عثمان فى تلك الفترة كان يصب كما نعرف فى مصلحة عودة الحق فى الحكم إلى الوفد، وبالتالى إلى مكرم عبيد، إلا أن أنانية مكرم كانت أقوى بكثير من سعادته، وهكذا فإنه لم يكن سعيداً بنجاحات أمين عثمان على الرغم من أنها كانت

تصب فى مصلحته ● يقدم حسن يوسف بياناً ببليوجرافياً دقيقاً بالمراجع التى أتيح له أن يطلع عليها فيما يتعلق بهذا الحادث، وهى بانوراما دقيقة ومفيدة لكل الذين يعنون بتاريخ هذه الفترة ● يجيد حسن يوسف تقديم التاريخ الحقيقى للعوامل التى رسمت الصورة التى تكونت لحادث ٤ فبراير فى الوجدان المصرى، مشيراً إلى حقيقة مهمة وهى أن أول حديث عن هذا الحادث لم يثر إلا بعد ٣ سنوات من وقوعه ● ينبغى لنا أن نتوقف هنا لنشير إلى أن الأستاذ فكرى مكرم عبيد شقيق مكرم عبيد قد أشار إشارات واضحة وصريحة فى عدد من مقالات ذكرياته التى نشرها فى الأهرام فى السنوات القريبة إلى أن النحاس باشا لم يكن على علم بنوايا الإنجليز، ولا مشتركاً معهم، وقد أفاض الأستاذ فكرى مكرم عبيد فى رسم سيناريوهات الأيام السابقة على هذا الحادث بما لا يدع مجالا للشك فى إمكان حدوث ما دفعته الخصومة الحزبية بمكرم عبيد إلى الادعاء به فى ذلك الوقت ● من الإنصاف لحسن يوسف أن نشير إلى حقيقة أنه لم يكن [ككثيرين غيره ممن كتبوا مذكراتهم أو رؤاهم التاريخية] يستنكف الإشارة إلى إيجابيات الوفد أو إلى تصرفاته السياسية الذكية، وهكذا أعطى لمذكراته مصداقية تفوق غيرها من المذكرات المنحازة، وصحيح أنه لا يثنى على الوفد على نحو ما يثنى على الملك، ولا ينتقد الملك كما ينتقد الوفد، لكنه لا يحرم الوفد من الثناء ولا يحرم الملك من النقد، وعلى سبيل المثال فإننا نراه يعبر بوضوح عن إعجابه بالموقف الحكيم الذى وقفته وزارة الوفد الأخيرة تجاه عريضة المعارضة الشهيرة فى ١٩٥١ ● يواصل حسن يوسف مديحه لسياسة الوفد فى وزارته الأخيرة مركزاً على هذه الجزئية ● يجدر بنا هنا أن نشير إلى ما نقلناه فى الباب الثانى من هذا الكتاب عن الدكتور حسين حسنى سكرتير الملك عن دوره هو شخصياً فى إقناع محمد حافظ رمضان باشا بالاعتذار للملك بعدما استأذن من حسن يوسف باشا فى القيام بهذا الدور ● من الفقرات التى يجاهر فيها حسن يوسف بالثناء على النحاس باشا تلك الفقرة التى يتحدث فيها عن موقفه من اعتقال على ماهر وتنحية عبد

الوهاب طلعت واستبعاد الإيطاليين الملحقين بخدمة الملك ● من الانفرادات التى أتاح العمل فى الديوان لحسن يوسف معرفته بدور الملكة نازلى فى التقريب بين الوفد وبين أحمد حسنين باشا، ونحن نعرف أن الملكة نازلى كانت على الدوام وفدية الهوى، وقد أفاد الوفد من موقفها فى بعض المراحل، لكنها بالطبع لم تنتصر على طول الخط على الميول المعادية للوفد والحاقدة عليه فيوهى ميول كانت بارزة ومسيطرة على شخصيات كثيرة كشخصية أحمد حسنين ● يتجلى إنصاف مذكرات حسن يوسف للوفد والحركة الوطنية فى كثير من المواضع فى مذكراته إلى حد أنه يشير إلى ما يقول به المؤرخون من أن الوفد كان خارج البرلمان أقوى منه فى داخله ● يشير حسن يوسف إلى خمس محاولات لإشراك الوفد فى وزارة قومية لكنها قوبلت جميعا بالرفض ● يقدم تفسيره الخاص للظروف التى أدت إلى إعاقة الممارسة الديمقراطية فى الحياة السياسية المصرية، وهو لا يحصر أسباب الإعاقة فى الصراع بين القوى السياسية الثلاث وإنما يضيف إليها عاملين مهمين يرتبطان بالأحكام العرفية والمفاوضات مع البريطانيين، وربما أن هذا الفهم يصب فى اتجاه تقدير الوفد أيضاً ● تجيد مذكرات حسن يوسف تصوير تنامى الخلاف بين الملك ومصطفى النحاس فى أثناء وزارتى الوفد الخامسة والسادسة (١٩٤٢ - ١٩٤٤) وربما كانت سنة ١٩٤٣ هى السنة التى وصل فيها الاستقطاب بين الرجلين إلى ذروته، ونحن نرى تصوير حسن يوسف، مع انحيازه التقليدى للملك، بالطبع يعبر عن مدى ما تنامت إليه قوة النحاس من إنشاء مؤسسة باسمه، وعزف نشيد له، والتفاف للجماهير، وإحاطة بالوزراء المسئولين، وأكثر من هذا كله مواجهته القصر بالانتقادات العلنية.. وهذا كله مما يصور قوة الوفد والنحاس التى لم يكن لها من رصيد تستند إليه وتسحب منه إلا الرصيد الشعبى بالطبع!! ● على الرغم من أن حسن يوسف فيما يسجله فى كتابه بحس تاريخى ينتبه إلى أهمية الإنصاف فى عرضه لمظاهر المنافسة بين تحركات الملك والنحاس، إلا أنه حين يعود إلى مفكرته ينحاز كثيراً إلى صف الملك فاروق

ويكرر المزاعم التى كان الملك ينطق بها فى مواجهة الإنجليز، وربما كانت هذه الرواية دليلاً على الفارق بين حكم الإنسان المسئول فى ذكرياته، وبين حكمه المتميز فى مذكراته ● يجدر بنا هنا أن نشير إلى ما أشارت إليه الوثائق البريطانية من أن البريطانيين أبلغوا الملك فاروق أن قصة النشيد الخاص بالنحاس كانت قصة مختلقة!! ومع هذا يتركها حسن يوسف عالقة أو معلقة(!!) ● يجيد حسن يوسف باشا تصوير الفترات التى شهدت تقارب الملك والنحاس فى أثناء حكم الوزارات غير الوفدية، ومن هذه الفترات تلك الفترة التى سبقت حادث ٤ فبراير التى نعلم جميعا أن الملك كان يلح فيها على النحاس بقبول تشكيل وزارة قومية، لكن النحاس كما هو ثابت فى جميع المصادر رفض كل هذه المحاولات وسجل رفضه كتابةً فيما أملاه على عبد الوهاب طلعت باشا حين ذهب لزيارته فى كفر عشما موفداً من الملك ● من المفيد أن نقرأ ما يرويه حسن يوسف عن علاقة الملك والزعيم فى نهاية الربيع فى عام ١٩٤١ ● يجيد حسن يوسف تصوير حالة الفزع والتيه التى انتابت القصر الملكى فى أثناء الحرب العالمية الثانية فى مواضع كثيرة من مذكراته، وتصل الأمور ذروتها فى تصويره فى فقرة تدل دلالة ذات مغزى على مشاعر الرعب وإحساس الخوف التى اجتاحت القصر الملكى ● يتحدث حسن يوسف عن ذكرياته عن إقالة النحاس فى أكتوبر ١٩٤٤ حديثاً بارداً لا يحظى بما حظيت به تلك الواقعة من تصوير درامى على يد الفئات المناوئة للنحاس والوفد، حيث كانوا فى منتهى السعادة بتمكن أحمد حسنين أخيراً من الخلاص من وزارة الوفد ● هكذا كان أقصى هدف لرئيس الديوان ألا يمكن رئيس الوزراء من أن يكون صاحب قرار الاستقالة لتبدو المسألة أنها رغبة ملكية تمكنت من فرض إرادتها بعد ٣٤ شهرا من حكم الوفد على الرغم من محاولات القصر الدائبة أو المستميتة لإبعاد الوفد عن الحكم ● لا يجد حسن يوسف حرجاً فى أن يذكر كيف أنه أخفى خبر الإقالة عن النحاس فى لقائه به بالإسكندرية، بل إنه يعترف أنه شارك فى خداع النحاس وصرف نظره إلى موضوعات فرعية

على أن يعود من لقاء الملك إلى لقاء النحاس، ويفاجئنا حسن يوسف بأن الموعد الذى كان قد حصل عليه من النحاس أصبح بمثابة موعد لتسليمه كتاب الإقالة دون أن يدرى النحاس بعناصر المؤامرة، ومن الطريف أن حسن يوسف لا يدلنا على السبب الذى دعاه إلى أن يصطحب قرار الإقالة فى حقيبته يوم السبت السابق على تسليمه لرئيس الوزراء ● نصل مع حسن يوسف إلى وقائع اليوم الذى شهد إقالة الوفد، وكيف أدى حسن يوسف نفسه دوره البروتوكولى فى هذا اليوم «السخيف» ● يشير حسن يوسف فى هذه المذكرات إلى ما يمكن لنا أن نسميه ردود فعل النحاس باشا تجاه تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى فى ديسمبر ١٩٥١، وقد كان رد الفعل ثلاثى الأطوار، فحين أنهى حسن يوسف إلى النحاس النبأ كان رد فعله الفورى أنه مستقيل، وبعد يوم تداول فيه الرأى مع مساعديه رأى الاستمرار، ولما زاره حافظ عفيفى مجاملا رد له الزيارة فى اليوم التالى ● ها هو حسن يوسف يسجل لنا ذكرياته الجميلة عن هذه الأطوار الثلاثة، وهى ذكريات تدل على ما كان النحاس يتمتع به من سجايا حميدة متعددة ما بين التعبير التلقائى عن المشاعر، ثم الأخذ برأى الجماعة، ثم الالتزام بحدود اللياقة الاجتماعية ● مما تنفرد به مذكرات حسن يوسف من تحليلات سياسية مهمة التفاته الذكى إلى دور الوفد فى العناية بالعلاقات السياسية لمصر تجاه المشرق العربى والإسلامى، ومواصلة الأحزاب المصرية الأخرى العمل فى هذا الخط الذى بدأته حكومة الوفد، وهو يلخص المواقف بطريقة تتابعية ذكية تحفظ لأحزابنا السياسية جميعاً شرف المشاركة السياسية الجادة والوعى العميق والوطنية الحقة ● تسيطر على حسن يوسف فى بعض أجزاء مذكراته روح التأمل لأحداث التاريخ ونوازع النفس البشرية، ويتجلى هذا الخلق كأبرز ما يكون عند حديثه عن الأزمات والدسائس التى واجهتها الوزارة الأخيرة، وهو يحلل هذه الأزمات ويردها إلى أنها جاءت من الذين أحسنت إليهم وزارة الوفد، وكأنه يريد أن يؤكد على الأثر القائل: «اتق شر مَنْ أحسنت إليه» ● يقدم حسن فى مذكراته تفصيلات مهمة

عن قيامه بالجهد الأكبر أو الوحيد فى إجهاض محاولة إلياس أندراوس لإقالة وزارة الوفد فى نوفمبر ١٩٥١، ومن العجيب أن حسن يوسف يعزو نجاح هذا الإجهاض إلى المصادفة أو ما هو قريب منها، وفى هذا دلالة على نزاهة حسن يوسف الذى لم يكن من المغرمين بنسبة الأفضال إلى أنفسهم ليل نهار● يمضى حسن يوسف فى روايته ليشير إلى أن الملك فاروق كان من التعقل بحيث لم يعدل عن قراره بإقالة الوزارة فحسب، لكنه بدأ فى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتشجيعها على خطواتها الجريئة فيما يتعلق بالدفاع عن سلطة مصر وحقها فى السودان● يقصد حسن يوسف بهذه الإشارة وهذا التاريخ ما حدث من تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى، وبذلك خلا منصب رئيس مجلس إدارة بنك مصر ليشغله هو● يروى حسن يوسف بعض ما وصله عن طريق حسين سرى عن الصعوبات التى واكبت تشكيل وزارة الوفد الأخيرة ● نلاحظ فيما يرويه أنه يميل إلى القول بأن النحاس تمسك بطه حسين بعدما عارض الملك، وإن كان هناك رأى مناقض يقول به صلاح الشاهد حيث يروى أن النحاس نفسه كان قد قبل بطه حسين بعد معارضة له قاومها فؤاد سراج الدين● يشير حسن يوسف بدقة وتحديد إلى مرتين انتوى النحاس فيهما الاستقالة فى أخريات أيام وزارة الوفد فى الحكم● تتضمن مذكرات حسن يوسف قدراً معقولاً من الحديث عن الأنشطة السياسية والدبلوماسية التى قُدر له أن يشارك فيها، ولعل أبرز هذه المواقف هى مساهمته بصورة فعالة فى المفاوضات حول السودان التى جرت عام ١٩٤٨ فى عهد وزارة النقراشى باشا، ومع أن هذه المفاوضات قطعت شوطا طويلا فى سبيل مصلحة مصر، إلا أنها توقفت نتيجة لتعنت البريطانيين، وهذا هو ما يجيد حسن يوسف عرضه، والتأكيد عليه بعد كل ما يرويه عن مفاوضات وتوفيقات نجح فى إقرارها والحصول على موافقة الأطراف عليها.● يجيد حسن يوسف بلورة ما توصلت إليه المباحثات المصرية البريطانية بشأن السودان عام ١٩٤٨ فى نقاط محددة، ويبدو لى أن مذكرات حسن يوسف ستمثل المصدر المفضل للحديث عن

هذه المباحثات التى خفت الحديث عنها كنتيجة طبيعية لما حدث من استقلال السودان بعد قيام الثورة ● كذلك يجيد حسن يوسف تصوير المراحل التى مرت بها تطورات العلاقة البريطانية ـ المصرية فيما يتعلق بالسودان، وهو يقدم تواريخ دقيقة، ووقائع واضحة المغزى، ومن هذه الوقائع ما يرويه عن غطرسة الإنجليز وإصرارهم المبكر على تطبيق السياسات الكفيلة بانفصال السودان عن مصر، وهو يقدم نموذجاً بارزاً فى هذا الصدد، وهو موقف الإنجليز من تعيين قاضى قضاة السودان فى عهد وزارة النقراشى، ومن الجدير بالإشارة أن ذاكرة حسن يوسف (الشخصية أو الورقية) تسعفه بأسماء القضاة، ويبدو أن السبب فى هذا يرجع إلى علاقة أسرته ببعض علماء الدين ● ننتقل إلى ما يرويه حسن يوسف عن الأدوار التى قدر له أن يضطلع بها فى علاقات كبار رجال الدولة بالملك أو ببعضهم البعض، ومدى ما تعكسه هذه الأدوار، وحديثه عنها من نظراته السياسية والتاريخية، وعلى مستوى العلاقات الشخصية يأتى المفتى العظيم والإمام الأكبر الشيخ عبد المجيد سليم فى مقدمة مَنْ يعتز حسن يوسف بصداقتهم، وهو يذكر مدى حبه للشيخ، وانتفاعه بفضله، ويشير إلى أن علاقته به كانت ممتدة لأن المفتى كان صديق أخيه الأكبر، ويشير حسن يوسف إلى دور الوساطة الذى أتيح له أن يلعبه للإصلاح بين الشيخ المراغى وشيخ الأزهر والمفتى الشيخ عبد المجيد سليم، وأنه نجح إلى حد كبير فى هذه الوساطة، وإن كان الرجلان قد ظلا على موقفيهما الواضحين والمعلنين من اشتغال الطلاب بالسياسة ● يورد حسن يوسف تفصيلات مهمة عن حقيقة التوتر الذى أدى إلى خروج الشيخ عبد المجيد سليم من منصبه فى مشيخة الأزهر فى صيف عام ١٩٥١، ومن العجيب أن حسن يوسف يصور الأمر على نحو بيروقراطى ويحمل المسئولية عن استقالة الشيخ لوزارة الوفد، مع أن اللفظ الذى أطلقه الشيخ العظيم كان، كما استقبله الناس جميعاً، موجهاً ضد تصرفات الملك، وقد فهم شعبنا هذا المعنى ولا يزال عليه، وعدّ هذا الموقف من أمجاد الشيخ الأكبر، لكن رئيس الديوان بالنيابة (الذى هو حسن يوسف

باشا صاحب المذكرات التى نتدارسها) يريد للشعب أن يفهم معنى آخر غير ما هو مفهوم بالسليقة، كما أنه بحكم عقليته (الدبلوماسية أو الرسمية!!) يريد أن ينتزع من الشيخ عبد المجيد سليم مجداً دفع الرجل بالفعل ثمنه من رزقه ووظيفته ● يستطرد حسن يوسف إلى التعبير عن أسفه للنتيجة «الفورية» التى أدى إليها هذا الحديث الخطير، وقد كانت هذه النتيجة تنحية شيخ الأزهر عن منصبه الرفيع، ومن العجيب أن حسن يوسف يعالج الموضوع كما لو أن النتيجة عقوبة(!!) وأن الشيخ الأكبر لم يكن يستحق العقوبة(!!) وهو يصل إلى القول بأن ولاء الشيخ عبد المجيد سليم للقصر كان أكيدا ● من الجدير بالذكر أن نشير إلى ما أورده حسن يوسف من إشارة عابرة إلى الأصداء الخارجية التى ترتبت على استقالة الشيخ عبد المجيد سليم ● من الجدير بالإشارة أن الشيخ عبد المجيد سليم (ومن بعده تلميذه وصفيه الشيخ محمود شلتوت) كان رائداً من رواد التقريب بين المذاهب الإسلامية، يردف حسن يوسف قصة إقالة شيخ الأزهر الشهيرة بالإشارة إلى سعادته بقرار عودته إلى المشيخة بعد أقل من عام ● حسن يوسف مضى خطوات واسعة فى طريق تفريغ قصة استقالة الشيخ عبد المجيد سليم من معنى البطولة، والشجاعة، ولسنا ندرى هل يقصد هذا أم أن حسن نيته قد جعلته يوقع الشيخ عبد المجيد سليم فى هذا الموقف ● يبدو بوضوح أن حسن يوسف (والملك فاروق من ورائه بالطبع) كانا يتصوران أن بالإمكان أن تعالج المسائل القانونية والبروتوكولية بين العلماء على نحو سياسى تكتيكى، لكن طبقة العلماء الموجودين فى ذلك الوقت كانت أرفع بكثير من تصورات الملك، وقد خصصت فصلا من كتابى «كيف أصبحوا وزراء: دراسة فى صناعة القرار السياسى» لرواية قصة موقف النزاع بين علماء الأزهر من ناحية، وبين الدولة (قصراً وحكومة) من ناحية أخرى حينما أرادت الدولة تعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخاً للأزهر على الرغم من أنه لم يكن مستوفياً للشروط التى ينص عليها القانون، وسنتدارس فى فقرتنا هذه رواية حسن يوسف للموضوع ومن الطريف أن الوثائق البريطانية تجيد

عرض الموضوع بأفضل مما عرضه حسن يوسف فى مذكراته، وقد لخص الأستاذ محسن محمد فى كتابه (١٩٤٦) «سنة من عمر مصر» بعض جوانب هذه القصة ● نحن نرى نصوص حسن يوسف التى سنطالعها فى الفقرة التالية تعترف بكل وضوح بأنه (أى حسن يوسف نفسه) حاول باسم الملك وباسم الدولة مساومة الشيخ عبد المجيد سليم فلم يفلح فى هذه المساومة، كما لم يفلح هو ولا غيره فى مساومة الشيخ مأمون الشناوى وغيره من المشايخ، وأمضت الحكومة قرارها وعدلت القانون وعينت الشيخ مصطفى عبد الرازق، واستقال من الشيوخ الكبار أصحاب أكبر ثلاثة مناصب دينية. لكن كانت للقصة بقية مؤثرة لابد من الإشارة إليها هنا، ذلك أن عهد الشيخ مصطفى عبد الرازق بمشيخة الأزهر لم يدم إلا عاماً واحداً فقط توفى بعده ثم خلفه فى منصبه الرفيع هؤلاء العلماء الأجلاء الثلاثة الذين استقالوا احتجاجاً على تصرف الحكومة، واحداً بعد آخر، وقد حدث هذا دون أى ترتيب بشرى ودون أن يلتبه أحد فى ذلك الوقت إلى حكمة التدبير الإلهى!! ● بل إن الشيخ عبد المجيد سليم تولى المنصب مرتين لا مرة واحدة، وكان ترتيب هؤلاء الثلاثة فى توليهم المنصب الشيخ مأمون الشناوى ثم الشيخ عبد المجيد سليم ثم الشيخ إبراهيم حمروش ثم الشيخ عبد المجيد سليم ● يروى حسن يوسف تطورات الخلاف حول اختيار شيخ للأزهر، ومن الإنصاف أن نشير إلى أن حسن يوسف قد أخذ يمارس التبرير للتصرفات الملكية والحكومية على الرغم من أنه بدأ بداية حسنة فى الفقرة السابقة حيث التزم الإنصاف والعدل فى الفقرة السابقة حين قال إن الملك هو الذى خلق الأزمة بلا مبرر ● يشير حسن يوسف إلى استقبال رئيس الوزراء محمد فهمى النقراشى للشيخ عبد المجيد سليم فى أثناء الأزمة، وحواره معه، وهو ما يدلنا على مدى ما كانت قنوات الاتصال تتمتع به من فاعلية فى ذلك العهد على الرغم من حدود الخلاف التى تطورت وتفاقمت ● ننتقل إلى صورة شخصياتنا التاريخية فى مذكرات حسن يوسف ● من الطبيعى أن نتحدث فى البداية عن صورة على ماهر فى هذه المذكرات، وهى صورة مضطربة

بالأحداث والوقائع والآراء والتعقيبات، وقد اختلطت بعض أحاديث حسن يوسف عن على ماهر وسياساته بكثير من أحاديث عن الملك وسياسته، أو عن علاقته المباشرة مع على ماهر، لكن صورة على ماهر مع هذا لا تزال بارزة ● يشير حسن يوسف بدقة شديدة إلى المناورة التى تولى على ماهر بطولتها أو إنجازها فى مارس ١٩٣٩ بإبعاد رئيس الوزراء محمد محمود باشا عن رئاسة وفد مصر فى المائدة المستديرة فى لندن، وهو المؤتمر الذى انعقد مبكراً لمناقشة مشكلة فلسطين، وربما نعجب للمنطق المعوج الذى كان على ماهر يستند إليه من أجل إتمام مناوراته، لكننا لا ندهش من مثل هذا الأسلوب، فقد رأينا فيما تلا ذلك من سنوات ما هو أعوج من هذا المنطق ● يقدم حسن يوسف تفسيره الخاص لتنحية على ماهر من رئاسة الوزارة (١٩٤٠) واشتراط إبعاده عن رئاسة الديوان، فيرجع السبب فى هذا إلى تعبيره المتكرر عن أمنياته المظاهرة للمحور فى حربهم ضد بريطانيا والحلفاء ● يروى حسن يوسف قصة طريفة عن علاقة على ماهر وحسين سرى من خلال واقعة صحفية مهمة ● «منذ أن استقال على ماهر من رئاسة الوزراء فى يونيو ١٩٤٠، ظل بعيداً عن المناصب العامة، لأن الإنجليز عندما طلبوا إخراجه من الحكم، طلبوا أيضا ألا يعود إلى رئاسة ديوان الملك، ولكنه كسياسى طموح ونشيط بقى دائب الحركة، أثارت حركته حذر كل من السراى والحكومة فضلا عن الإنجليز، وقد أصدر رئيس الوزراء تعليمات لى بمنع نشر أية أخبار عن على ماهر، وتنفيذاً لذلك منعت نشر العديد من المقالات وكانت فى مجموعها تهاجم سياسة على ماهر باشا وتصرفاته فى الحكم. وبعد أسبوعين طلبنى سرى باشا تليفونياً وقال: «إن الأستاذ التابعى فى طريقه إليك بوزارة الداخلية ليطلعك على مقال عن على ماهر باشا وقد وافقت على نشره فى مجلة آخر ساعة..»، اطلعت على المقال فوجدته يتضمن هجوماً شديداً ولم أجد وسيلة لتنقيته أو التخفيف من حدته، وكان نشره مما أعاد الغضب إلى نفس على باشا فأرسل لى صديقاً للطرفين هو الأستاذ سعد اللبان يعاتبنى على السماح بنشر المقال،

فأوضحت له الأمر وأبديت له أسفى» ● «فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ فوجئت الوزارة بتعيين على ماهر باشا رئيساً لديوان الملك، ولم يكن اختيار على ماهر فى حد ذاته هو عنصر المفاجأة فى الأمر، ذلك لأن الإنجليز كانوا قد أعدوا النحاس باشا له، بعد أن تبينوا بوسائلهم الخاصة أن على ماهر يبدى النصح والمشورة للملك من وراء الستار، فمن الخير أن يشغل المنصب بصفة رسمية لكى يتحمل مسئولية ما يشير به، وإنما كانت المفاجأة فى صدور الأمر الملكى بغير مشاورة رئيس الحكومة فيه، وأخذت صحف الوفد تتحدث عن مدى صحة هذا التعيين من الناحية الدستورية، وتشير إلى وجوب توقيع النحاس باشا على الأمر الملكى إلى جانب توقيع الملك، أسوة بما حدث فى عهد وزارة الشعب بين سعد زغلول والملك فؤاد، حول تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان فى سنة ١٩٢٤ ، بيد أن حملة الصحف لم تتجاوز المناقشة الفقهية» ● تحفل مذكرات حسن يوسف بالإشادة بالنقراشى باشا وتقديره، ومن ذلك أنه ينسب إليه الفضل الأول فى التفكير أو الحديث عن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ● فيما قبل هذا يحرص حسن يوسف على أن يشير إلى رضا الملك فاروق عن أداء النقراشى فى وزارته الأولى ● يشير حسن يوسف فى مذكراته إلى السبب الحقيقى لإقالة وزارة النقراشى باشا الأولى فى فبراير ١٩٤٦ ، ويكاد يتفق فيما يرويه عن سبب هذه الإقالة مع ما رواه كريم ثابت فى مذكراته التى تدارسناها فى كتابنا «على مشارف الثورة»، لكنه يكثر من التركيز على دور السفير البريطانى فى هذه الإقالة، ومن ناحية أخرى فإنه يدلنا من حيث لا يدرى على مدى ما كان الملك يتعامل به مع السفير البريطانى من غطرسة واضحة، فقد طلب السفير المقابلة فى الأسبوع الأول من يناير ١٩٤٦ ، لكنه لم يقابل الملك إلا فى نهاية الشهر، كذلك فقد طلب الملك من السفير نصاً مكتوبا، وبعث الملك صورة من هذا النص إلى بريطانيا لتأييد شكاواه من السفير، ويرجح حسن يوسف أن يكون لهذا التصرف أثر فى نقل السفير ● ربما جاز لى هنا أن أشير إلى ما أنا مغرم بالإشارة إليه من أن تعاقب الحوادث فى بداية عام ١٩٤٦ كان درامياً

إلى أبعد الحدود، وقد وضع نهايات غير متوقعة لفصول ممتدة ومتشابكة فى مسرحية سياسية، فقد اغتيل أمين عثمان فى ٥ يناير ١٩٤٦، وغادر السفير البريطانى القاهرة منقولاً فى ١٣ فبراير ١٩٤٦، وتوفى أحمد حسنين فى ١٩ فبراير ١٩٤٦، وكان أحمد حسنين قد ظل يتربص بالسفير البريطانى والوزير المصرى منذ حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فإذا القدر ينهى هذا الصراع كله فى تعاقب مذهل فى مطلع ١٩٤٦ ● يشير حسن يوسف بطريقة غير مباشرة إلى ما لم يشتهر عن مرونة النقراشى وقدرته على الوصول إلى الحلول الوسط أو تقبلها، وذلك من خلال حديثه عن دوره هو (أى دور حسن يوسف) فى إنهاء الأزمة الوزارية التى نشبت فيما بين الملك والنقراشى فى خريف ١٩٤٧، ومن الجدير بالذكر أن كريم ثابت فى مذكراته ينحى باللائمة على النقراشى فى موقفه من هذه الأزمة الوزارية ● يفضح حسن يوسف السبب الذى جعل كريم ثابت يتخذ هذا الوقف من النقراشى فى حينه، ثم يؤكد عليه فيما نشره من مذكرات وحلقات، وإن كان حسن يوسف لا يشير إلى موقف مذكرات كريم ثابت، ويبدو أن عدم إشارته هذه إلى مذكرات كريم ثابت عن تأفف أو تعفف ● يمضى حسن يوسف فى رواية تفاصيل حديثه مع النقراشى باشا، وكيف تمكن بقدر يسير من التفاوض من الوصول إلى حلول موضوعية أو وسطى معه ● ربما كان من المفيد هنا أن نذكر أنه عين وزيراً ثالثاً فى هذا التعديل هو جلال فهيم باشا، وقد عين وزيراً للشئون الاجتماعية ليخلف محمود حسن باشا الذى أصبح وزيرا للدولة ● هكذا فإن هذا التعديل على الرغم من صغره الظاهرى قد شهد تغييرا فى المسئولين عن خمس وزارات فضلا عن استحداث منصب وزير دولة: المالية، حيث تولاها النقراشى بدلا من عبد المجيد بدر، والخارجية: حيث تولاها أحمد خشبة بدلا من النقراشى، والدفاع الوطنى: حيث تولاها حيدر بدلا من أحمد خشبة، والشئون الاجتماعية: حيث تولاها جلال فهيم بدلا من محمود حسن، والعدل: حيث تولاها أحمد مرسى بدلا من أحمد خشبة. ومن الطريف أن خشبة باشا كان قد حصل على إجازة للسفر إلى الأراضى

الحجازية فيما يبدو أنه كان أميراً للحج، وقد ناب عليه فى العدل الدكتور السنهورى ● وفى مذكرات حسن يوسف فقرة مهمة تدلنا على أن النقراشى باشا بذل جهده الصادق فى نصح الملك فاروق بالابتعاد عن بطانة السوء، وعن التصرفات غير اللائقة .. لكن الملك فيما يبدو من ظاهر الرواية تعلل بما تعودنا التعلل به من وجود الصالح والطالح فى كل زمان ومكان، وهى مقولة تقليدية كفيلة، كما نعرف، بفتح باب الفساد على مصراعيه، على أننا نلاحظ أن حسن يوسف قد ساعد النقراشى على أن يسلك أفضل السبل فى توجيه انتقاداته للملك فى نعومة وذكاء ● يشير حسن يوسف فى هدوء إلى ما أخذ على النحاس باشا من قوله للملك فاروق: «اعتبرنى زى والــدك» ● ننتقل إلى أول رؤساء الوزارات الذين أتيح لحسن يوسف تعامل مباشر معهم، وهو حسن صبرى باشا ● تلقى مذكرات حسن يوسف بأضواء مهمة على علاقة حسن صبرى بالملك فاروق فى أكثر من مرحلة، وهو يشير إلى بعض الأزمات السياسية المبكرة التى صادفها حسن صبرى، ومنها الأزمة التى انتهت بتعيين أحمد حسنين رئيسا للديوان فى نهاية يوليو ١٩٤٠ ● يشير حسن يوسف إلى قدرة حسن صبرى باشا على الغضب والحفاظ على كرامته الشخصية فى مواجهة دسائس القصور ● يدلل حسن يوسف على فتور علاقة الملك فاروق بحسن صبرى باشا دون أن يستطرد إلى بيان وجهة نظره فى أسباب هذا الفتور، وعلاقة هذا الفتور بالطريقة التى تم بها التوصل إلى اختيار حسن صبرى رئيساً للوزراء، ولا ننسى أن حسن يوسف فى ذلك الوقت لم يكن قد أصبح فى داخل المطبخ السياسى بما يسمح له بالإصلاح المباشر على سيناريوهات الكواليس ● يجدر بنا هنا أن نشير على القارئ بمطالعة القصة الكاملة لمنح حسن صبرى ذلك الوشاح فيما رواه مصطفى أمين عن دوره هو نفسه فى تسريب ذلك الخبر ونشره ● يشير حسن يوسف إلى قدرة حسن صبرى على التصدى للصحافة والانتقام منها، وهو يشير إلى أكثر من أزمة من أزمات حسن صبرى مع الصحافة وهو رئيس للوزراء، ومن هذه الأزمات تلك التى لجأت فيها

جريدة الأهرام إلى تجاهله فأصدر أمراً عسكرياً كان كفيلا بحرمان الأهرام من ميزة نسبـيـة ● نحن قد تأملنا فى صورة النحاس باشا وعلى ماهر باشا والنقراشى باشا وحسن صبرى باشا على نحو ما قدمتها المذكرات التى كتبها وكيل الديوان الملكى بعد ثلاثين عاماً من ابتعاده عن منصبه. وربما آن الأوان لنطالع حديثه عن واحد من أبرز الساسة المصريين فى ذلك العهد الذى عمل فيه، وهو إسماعيل صدقى، ونحن نرى إعجابه به يصدر عن عقل ومنطق حتى وإن لم نر فيه عاطفة متقدة أو مودة متئدة، أو فضلا مباشراً لصدقى على حسن يوسف ● نستطيع القول بأن حسن يوسف كان من الحريصين على إظهار إعجابهم بإسماعيل صدقى باشا وإنجازاته، ومن أبرزها معاهدة ١٩٤٦، وهو يثنى على نتائج هذه المعاهدة فى مواضع عديدة من مذكراته، بل إنه ظل طيلة كتابه تقريباً يتبنى الرأى القائل بأهمية أن نبدأ أية مفاوضات على ما انتهت إليه ● يتحدث عن معاهدة «صدقى - بيفن» حديث اعتزاز، ويكرر هذا الحديث، ولا يكتفى بأن ينسب هذا الاعتزاز إلى رأيه لكنه ينسبه إلى الملك والقصر بكل صراحة ● يبدو حسن يوسف وكأنه يتحسر على معاهدة ١٩٤٦ وما كانت كفيلة بأن توفره لمصر قبل حرب ١٩٤٨ ● وهو يمزج حديثه عن موقف صدقى من كريم ثابت بموقفه هو [أى حسن يوسف] من كريم ثابت، كما يشير إلى تمسك صدقى بأن تكون الصلة بالقصر عن طريق حسن يوسف لا عن طريق كريم ثابت.. ونحن نعرف بالطبع ما هو مؤسف من أن نفوذ كريم ثابت وسحره قد تغلب على فهم إسماعيل صدقى وحسن يوسف وإخلاصهما هما وغيرهما ● بما جاز لنا أن نعقب هنا بملحوظة طريفة عن الحظ العاثر الذى جلبته العلاقات الطبيعية لمراد محسن باشا حيث وقفت أمام توليه رئاسة الديوان (ولو بالنيابة) أكثر من مرة، فقد أشار حسن يوسف نفسه إلى أن مراد محسن كان مرشحاً فى بداية عهد الملك فاروق لتولى رئاسة الديوان، غير أن الملك استبعده لصداقته وجيرته للنحاس باشا، وها هو يستبعده فى ١٩٤٦ أيضا لكن بسبب رابطة النسب مع إسماعيل صدقى باشا ● يشير

حسن يوسف إلى موقف ذكى وأبى لصدقى باشا فى مواجهة عاصفة من عواصف الملك، وهو يذكر أن صدقى باشا بعث بكتاب استقالة إلى الملك احتجاجا على لفت نظر الملك له، ويشير حسن يوسف إلى أن هذه كانت المرة الوحيدة التى قال فيها رئيس وزراء «لا» للملك وتراجع الملك عن موقفه ● يشير حسن يوسف إلى آخر استقالات صدقى باشا وهى التى قبلت فى ديسمبر ١٩٤٨، وإلى أن صدقى نفسه هو الذى رشح النقراشى لخلافته ● مع كل هذا التقدير الذى يثبته حسن يوسف لإسماعيل صدقى فإن حسن يوسف يثبت موقف الملك السلبى أو الفاتر من إسماعيل صدقى فى مناسبتين مهمتين، تتعلق الأولى باقتراحه على الملك أن ينعم على صدقى بلقب صاحب المقام الرفيع ● ربما نضيف إلى آخر كلمة فى نص حسن يوسف فنقول: وبعد أن قضى نحبه.. ذلك أن جنازة صدقى باشا لم تشيع كما ينبغى ● يبدو حسن يوسف معجبا بأحمد ماهر فى كثير من المواقف، وهو يرى أنه كان يتصف بسعة الأفق والمرونة السياسية، وهو يشير إلى موقفه منه عند تعيين حسن يوسف نفسه وكيلا للديوان فى أكتوبر ١٩٤٤ ● يجيد حسن يوسف تصوير الموقف المحرج الذى وجد أحمد ماهر نفسه فيه قبيل إقالة وزارة النحاس باشا فى ديسمبر ١٩٣٧، وكان القصر قد رتب أموره على أن يهيئ الفرصة لوزارة تخلف النحاس، ولم يكن يمانع فى أن يتولاها زعيم وفدى غير النحاس كأسلوب لإحداث انشقاق فى الوفد لمصلحة القصر، لكن يقظة النحاس باشا تمكنت من إحباط هذه المحاولة تماماً، ولو أن هذا التصرف الوفدى الذكى لم يمنع القصر من أن يمضى إرادته بعدها بأيام فيقيل النحاس ويعهد إلى محمد محمود باشا بتشكيل الوزارة، وهكذا كان الخاسر فى هذه الأجواء هو أحمد ماهر الذى انفصل عن الوفد دون مكافأة حقيقية أو مكسب حقيقى ● يبدو بوضوح أن أحمد ماهر كان لا يزال يحتفظ ببعض حسن النية، وحسن الانتماء، ذلك أنه لجأ إلى الهيئة الوفدية ليطرح عليها مقترحاته، ولم يلجأ إلى القصر مثلا على نحو ما فعل مكرم عبيد حين وضع «الكتاب الأسود» بإيعاز صريح من القصر وقدمه

للقصر ● يحرص حسن يوسف على أن يستقصى فى مذكراته طبيعة وتطور العلاقة بين الملك فاروق وإبراهيم عبد الهادى باشا، وهو يقدم نموذجاً جيداً لاستعراض مثل هذه العلاقة، ومما يجدر أن نشير إليه هنا أن صلاح الشاهد قد نقل فى مذكراته التى تدارسناها فى الباب الثالث من هذا الكتاب بعض مظاهر الخلاف بين الملك ورئيس وزرائه على نحو ما رواها له إبراهيم عبد الهادى، ومع أن الروايتين لا تتطابقان فى حصر الوقائع والخلافات، إلا أنهما لا تختلفان فى مضمون حديثهما عن الواقعتين المشتركتين بينهما، وهم الواقعتان الثانية والثالثة من الوقائع التى يحصرها حسن يوسف ● نأتى إلى حسين سرى الذى تحتاج صورته فى مذكرات حسن يوسف قدراً من التأمل العميق، ويكاد موقف حسن يوسف من حسين سرى أن يكون جاداً إن لم يكن قرب إلى التحفظ على بعض تصرفاته ● هكذا كانت مصر فى ذلك العهد آمنة بحيث يمكن للملك أن يجتمع فى بيت أحد مساعديه بمساعد آخر من كبار رجال الدولة ● من الجدير بالذكر أن حسن يوسف كان حريصاً فى مذكراته على أن يثنى على إنجاز وزارة حسين سرى فى ١٩٤٩ لقانونين مهمين، حتى إنه يعد هذا الإنجاز أهم عــمل للوزارة ● ينفرد حسن يوسف بالحديث عن الدور الذى قام به فى نقل تكليف الملك لحسين سرى باشا لتشكيل وزارته فى ١٩٤٩، وقد وصلت روح التآمر عند الملك (فى ذلك الوقت) إلى أن يجرى تكليف رئيس الوزراء المرشح سرا ودون أن يقابل الملك حتى لا يذيع السر(!!) كأنما أصبح تشكيل الوزارة سرا، ومع هذا فإن الصحافة اليقظة قد تمكنت من معرفة الخبر، وهكذا ضغط حسين سرى بنفس الورقة التى أشير على غيره أن يضغط بها فيما بعد وهى ورقة «إما الآن وإلا فلا»، ويبدو لى، والله أعلم، أن هذه المشورة كانت قد أصبحت مشورة تقليدية، وأن صاحبها كان واحداً فى الحالين ● يمضى حسن يوسف فى روايته مشيراً إلى رأيه الذى أبداه فيما يتعلق بترشيح الدكتور محمد هاشم وكيلا للداخلية لا وزيراً لها، وهو يبخل علينا بالسبب الذى دعاه إلى مثل هذا الاقتراح ● يشير حسن يوسف إلى السبب الذى دعا

إلى تعديل الوزارة بعد أيام من تأليفها ● يشير إلى السبب فى تنحية وزير المالية، وهو سبب مشرف لصاحبه، وإلى استقالة مصطفى مرعى الشهيرة ● نراه حريصاً على أن يبدو عاجزاً عن تقديم تفسير مقنع لنفسه فيما يتعلق بالإنعامات التى أغدقها الملك على حسين سرى ووزارته والتهنئة التى قدمها لهم النحاس باشا عقب هذه الإنعامات، وكل ما يستطيعه حسن يوسف هو أن يشير إلى دور كريم ثابت فى هذه الإنعامات ● من الطريف أننا نجد حسن يوسف يقفز من هذه الفقرة إلى أن يكرر المزاعم التى كررها المعادون للوفد من قبيل القول بوقوف محمد هاشم باشا فى صف الوفد ● على أن الأهم من تبنى حسن يوسف أو محاولته تبنى الرأى الذى أشار إليه فى الفقرة السابقة، أن نقرأ ما يرويه عن رد فعل الملك فاروق نفسه تجاه نتائج الانتخابات البرلمانية، وهو ما أتيح لحسن يوسف نفسه أن يكون شاهد عيان عليه، ومن اللافت للنظر أن يكون رد الفعل على هذا النحو من العصبية والخوف من الوفد وقوته، وهو ما جعل الملك يقترح على نفسه ويستطلع رأى صاحب المذكرات فى أن يعين سرى باشا رئيساً للديوان، ومن الطريف هنا أن نذكر ما ترسخ فى الوجدان الشعبى منذ ذلك الحين من أن الملك قال لسرى ما معناه: «مادمت قد حضرت العفريت فعليك صرفه»، وهو معتقد شعبى طريف ● يلخص حسن يوسف المقدمات التى جعلت حسين سرى باشا يظهر تململه من عمله كرئيس للديوان، وجعل الملك يأمر بتنحيته وذلك قبل أقل من ثلاثة شهور من تعيينه فى رئاسة الديوان ● نختم حديثنا عن صور رؤساء الوزارات فى مذكرات حسن يوسف بحديثه السلبى الخالى من الإيجابية عن محمد توفيق نسيم باشا ● تبدو صورة محمد توفيق نسيم باشا فى هذه المفاوضات على نحو غير مشرق ولا نقول غير مشرف، ذلك أن حسن يوسف يلخص موقفه من عودة الدستور تلخيصاً دقيقاً لم تحظ به مذكرات أخرى من قبل، وهو يشير إلى أن توفيق نسيم باشا كان يراوغ الإنجليز والوفد والقصر جميعاً ● يشرح بإيجاز موح كيف تمكن نسيم باشا من هذه المراوغات التى تكشفت مع الوقت ● وربما جاز لنا أن نشير على

القارئ بمطالعة محاولة كريم ثابت فى مذكراته تجميل صورة نسيم باشا والهلالى فى هذه الجزئية، وهى عملية تجميل صناعية لا تكاد تصمد أمام الضوء الباهر الذى ألقاه حسن يوسف ● نلمح فى صورة الملك فؤاد كما رسمها حسن يوسف صورة المناور العتيد الذى كان قادراً على إحراج غيره وتنفيذ رغباته، وهو ما جعل البريطانيين يفكرون فى فرض الوصاية عليه فى حياته على نحو ما يشير حسن يوسف ● يمضى حسن يوسف ليلخص الموقف السياسى المصرى فى نهاية ١٩٣٥ تلخيصاً دقيقاً وذكياً يلقى فيه بالمسئولية على محمد توفيق نسيم، كما أنه يبدو حريصاً على التنبيه إلى قدرة الملك فؤاد على الخلاص من إحراج توفيق نسيم له ● يبدو حسن يوسف غير منبهر بقدرات أحمد نجيب الهلالى القانونية، وإن كان حريصاً على إبداء التعاطف معه فيما صادفه من صعوبات فى أثناء رئاسته لوزارته الأولى ● على الرغم من أن حسن باشا يوسف يوحى فى حديثه عن وزارة الهلالى أنها كانت وزارة مترددة وبخاصة فيما يتعلق بإجراء الانتخابات وموعد عقد البرلمان الجديد، إلا أنه يشير بكل صراحة إلى أنه كان ضد استقالة هذه الوزارة، وهو يذكر أيضاً أنه صرح برأيه هذا للملك الذى استشاره فى مضمون مذكرة رفعها إليه مستشاره الصحفى كريم ثابت، بل إنه يذكر أن حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان قد أقره على هذا الرأى، ولا يبخل علينا حسن يوسف بإبداء رأيه فى الدافع الذى جعل غير المسئولين فى القصر (وهو اصطلاح مهذب يقصد به كريم ثابت وإلياس أندراوس) يعملون على إقالة وزارة الهلالى، ويتلخص هذا الدافع فى رأى حسن يوسف فى خوف غير المسئولين من أن تمتد إليهم إجراءات التطهير التى بدأتها وزارة الهلالى، وفى رأيى أن هذا السبب الذى يقدمه حسن يوسف سبب منطقى لكنه غير واقعى، فقد كان هؤلاء قد بلغوا من الغرور والغطرسة ما يجعلهم لا يفكرون بهذه الطريقة المنطقية التى كان حسن يوسف يفكر بها ● يشير حسن يوسف إلى قصة تعثر اختيار وزير للصحة فى وزارة الهلالى الأولى، ويكاد يتفق مع ما ذكره صلاح الشاهد من أن

الملك رشح الدكتور أحمد النقيب لكن الهلالى اعتذر عن قبول هذا الترشيح لكنه يضيف أن الهلالى رشح لهذا المنصب أيضاً كلا من سليمان عزمى وإبراهيم شوقى وعلى توفيق شوشة فاعتذروا جميعاً، وجدير بالذكر أن سليمان عزمى عمل وزيراً للصحة مع إسماعيل صدقى، وأن إبراهيم شوقى عمل وزيراً للصحة مع حسين سرى، على حين أن الدكتور على توفيق شوشة ظل يعتذر عن تولى الوزارة حفاظا على منصبه فى الصحة العالمية ● يعترف حسن يوسف فى مذكراته بأنه علم وهو فى أمريكا بإقالة الهلالى وبتكليف حسين سرى بتشكيل الوزارة، وهو يشير بكل وضوح إلى أن علم السلطات الأمريكية بهذا الخبر سبق علم السفير المصرى، وربما كان من الجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن هذا السفير وكان دبلوماسياً فاضلا كان زوج بنت محمد محمود باشا زعيم الأحرار الدستوريين، أى صهر محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسب الأشهر، لكن آليات الاتصالات المصرية ـ المصرية الرسمية كانت قد أصبحت أضعف من آليات الاتصالات المصرية ـ الأمريكية النشطة ● نأتى إلى حديث حسين سرى عن رئيسه فى الديوان الملكى أحمد حسنين باشا، ونحن نلاحظ أنه لم يكن معنياً بالحديث عن مزاياه أو مثالبه، وإنما اكتفى بالحديث عن بعض سياساته فيما يتعلق بعلاقة القصر بالقوتين الأخريين فى السياسة المصرية وهم الوفد والإنجليز ● يقدم حسن يوسف معلومة فى غاية الأهمية عن موقف السفير البريطانى فى المقابل من حسنين باشا، وهو الموقف الذى وصل إلى حد عرض منصب رئاسة الديوان على حسين سرى باشا ● يشير حسن يوسف بكل صراحة ووضوح إلى ما عرفه بنفسه من دور واضح لحسنين باشا فى إشعال الخلاف بين مكرم عبيد والنحاس باشا ● يعترف حسن يوسف أنه تسلم من حسنين باشا النسخة الأصلية من عريضة مكرم باشا المعروف باسم «الكتاب الأسود» ● يروى حسن يوسف كيف أن حسنين باشا كان لا يفتأ يحرض السفير البريطانى ضد حكومة الوفد، على حين كان السفير البريطانى (للأسف) أكثر موضوعية ومؤسسية من ديماجوجية أحمد حسنين أو

براجماتيته ● يشير حسن يوسف إلى مقابلة ثانية لحسنين باشا مع السفير البريطانى الذى كان على درجة من الوعى أهلته للحديث الصريح عن الآثار السيئة لإقالة النحاس فى ديسمبر ١٩٣٧ ● يبدو مما يرويه حسن يوسف، والغالب أنه استند فى تذكره وترتيبه إلى ما اطلع عليه من الوثائق البريطانية، يبدو بوضوح أن حالة من هستيريا الرغبة فى إقالة النحاس كانت قد سيطرت على حسنين باشا فجعلته يوالى مقابلة السفير البريطانى فى أيام متقاربة على نحو غير معهود فى مثل هذه الظروف ● وها هو حسنين، حسب رواية حسن يوسف، يواصل محاولاته الفاشلة وغير المسئولة ● نرى حسنين باشا وقد استنفد أسلحته فى الهجوم على النحاس باشا ووزارته متظاهراً بأنه يستجيب لانتقادات المعارضة بينما هو الذى صنع هذه الانتقادات ● بلغ حسنين باشا فى حماقته حداً جعله يصور لنفسه أنه وصىٌ على الشعب وعلى البريطانيين، وتمادى فى هذا التصوير القاتل حتى أوصل الأمور إلى حد الانتحار السياسى بأن قدم استقالته من منصبه ● لسنا نعرف الآن إلى أى حد كان الوفد يعلم بتفاصيل ما وصل إليه حسنين باشا فى مناقشاته ومناوراته مع السفير البريطانى، وهل بقيت استقالته فى إطارها الوظيفى أم أنها خرجت عن هذا الإطار، لكن حسن باشا يوسف يدلنا على أن اتصال حسنين بالقصر الملكى (أو به على التحديد) لم يتوقف ولم يتضاءل، مما يعنى أن الاستقالة كانت درجة من درجات المناورات القاتلة ● نتوقف هنا لنشير إلى ذكاء سمارت الذى أراد أن يكشف تصرف حسنين بطريقة لا يمكن لحسن يوسف الفكاك منها، ولو أن استقالة حسنين كانت حقيقية لكان رد حسن يوسف غير ذلك الرد الذى كشف جزءاً من الملعوب، ويبدو أن حسن يوسف قد أحس بهذا فاضطر لقطع الحديث على نحو ما يعترف ● حسنين باشا على حسب ما يقدمه حسن يوسف من تلخيص وتصوير وتسجيل حاول أن يعوض كل هذا الفشل المتوالى بأن ينقل ميدان معركته مع الوفد إلى بريطانيا، وربما نرثى لهذا السلوك من جانب حسنين باشا لكننا نعود لنعترف له بالدأب حتى فى المؤامرات،

لكن الفشل يواجه حسنين مرة أخرى فى محاولة خارج الحدود، ويبدو لنا أن حسنين لم يكن على ذكائه مدركاً لآليات العمل «المتئدة» فى الإمبراطورية البريطانية التى كان لدى أجهزتها ما يشغلها مما يفوق موضوعات مؤامرات حسنين أهمية ● يجيد حسن يوسف وصف تصرفات أحمد حسنين باشا المناهضة للنحاس فى أثناء الحادث الذى وقع للملك فاروق، وهو يشير إلى تعمد حسنين باشا التصرف بطريقة تضايق النحاس من جميع النواحى، فمن عدم تمكينه من مقابلة الملك، إلى دعوة زعماء المعارضة للالتقاء بالملك الذى لم يلتق بالنحاس، وإلى تكليفهم بما كان من الطبيعى أن يقوم النحاس به، ومن الطريف أن نذكر القارئ بأن كل محاولات الملك ورئيس ديوانه قد باءت بالفشل الذريع ● من الجدير بالإشارة أن هؤلاء الزعماء(!!) لم يُمكنوا من لقاء زعماء الحلفاء بالطبع، ويبدو أن حسنين باشا كان يسىء تقدير كل المواقف، وكان يظن رئاسة الديوان منصباً دولياً ذا قيمة له أن يأمر وأن ينهى حتى على مستوى رؤساء حكومات الحلفاء ● يبدى حسن يوسف رأيه الشخصى فى «الكتاب الأسود» ومعركته، ويبدو حسن يوسف فى هذا الرأى الذى يبديه منصفا للحقيقة وللوفد، لكنه قبل أن يعرض ما يدل على هذا الإنصاف يتعمد التساؤل عن السبب الذى جعل مكرم عبيد يتحاشى، فى كتابه الأسود، الإشارة إلى حادث ٤ فبراير، وربما نستطيع الإجابة على تساؤل حسن يوسف على مستويين، المستوى الأول هو مدى وعى مكرم عبيد الذى لم يكن ليصل إلى القدرة على توظيف مثل هذا الحادث، ومع احترامى لقدرات مكرم عبيد الخطابية أو البلاغية أو التنظيمية فإنى أرى أنه كان يتمتع بعقل كبير لكنه كان أصغر من أن يحيط بالمسائل السياسية الكبرى، وآية ذلك هو انسياقه التام لتحطيم ماضيه ومستقبله على يد أحمد حسنين كما حدث فى موضوع الكتاب الأسود ● أما المستوى الثانى فإنى أستوحيه من مذكرات حسن يوسف نفسها حيث يتحدث فى موضع آخر عن أن الحديث عن حادث ٤ فبراير لم يبدأ إلا بعد ٣ سنوات من وقوعه، وقد أشار فى موضع نقلناه عنه إلى ما أبداه كل

من النحاس ومكرم فى تلك الآونة المبكرة ● على أننا نستطيع أن نجد فى مذكرات حسن يوسف بعض ما يفسر عما سأل عنه فى الفقرة السابقة حيث نرى مكرم نفسه، على حسب تصوير حسن يوسف، وهو يحس بعمق بالتفوق الذى أحرزه نجاح أمين عثمان فى حادث ٤ فبراير على حساب مكانة مكرم عبيد ● يحرص حسن يوسف على أن يلقى كل ما يستطيعه من ضوء على الظروف التى دفعت إلى اختيار حافظ عفيفى رئيساً للديوان، وهو ينقل عن حافظ عفيفى نفسه بعض ما قاله فى محكمة الثورة من أنه لم يعرف بتعيينه إلا من حسن يوسف على الرغم من أنه كانت هناك نية للإفادة منه، ويكرر حسن يوسف الحديث عن مؤامرة إلياس أندراوس فى التخلص من حافظ عفيفى فى رئاسة بنك مصر كى يحل محله، ويردف بنقل بعض ما رواه له حافظ عفيفى نفسه، والحاصل بعد هذا أننا نكاد نميل إلى مضمون قول حافظ عفيفى أمام محكمة الثورة من أنه لم يُمكن من عمل أى شىء، ومن أن الملك لم يفد من وجوده شيئا ● يشير حسن يوسف إلى ما دار من حديث بينه وبين حافظ عفيفى حول محاولة الأخير الاحتفاظ برئاسة بنك مصر خالية حتى يعود إليها إذا لم يوفق فى العمل رئيساً للديوان ● يستطرد حسن يوسف إلى الحديث عما استنتجه من واقع ما شهده مما يسميه تفاصيل التنفيذ ● مع أن حسن يوسف لا يبدو مفتوناً بفؤاد سراج الدين (ككثيرين) ولا معادياً له (ككثيرين آخرين)، إلا أنه يورد فى مذكراته بأمانة نص حوار دار بينه وبين فؤاد سراج الدين فى صيف ١٩٤٤، وتتبدى فى هذا الحديث لباقة سراج الدين إلى أقصى الحدود، كما يظهر لنا الحوار بعض ما يجلبه التفاهم وحسن النية من تجاوز العقبات والصراعات التى كانت طابعاً مميزاً للعلاقة بين الوفد والقصر ● يروى حسن باشا يوسف قصة استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة بطريقة تلقى بالعبء والمسئولية والترتيب على عاتق كريم ثابت وحده، ونحن حين نقرأ القصة نعجب لمدى النفوذ الذى وصل إليه هذا الرجل، لكننا نعرف أن هذه هى طبيعة النفوذ الذى يتمكن منه غير المسئولين الذين يسيطرون

على الملوك والرؤساء، ونلمح مدى العجز الذى كان يفرض نفسه على رئيس الديوان فى مواجهة كل هذا النفوذ الطاغى، ونحن نلاحظ أن حسن يوسف بذل جهداً كبيراً من أجل كل هذه الأزمة، وأن محمود محمد محمود لم يكن ليمانع فى حل وسط، لكن سياسة التأديب(!!) كانت قد مضت خطوات فى إرهاب كل مَنْ تسول له نفسه مجرد التنبيه إلى خطأ ● أما عبد الحميد بدوى فإنه لا يحظى بنصيب كبير من تعليقات حسن يوسف أو حديثه فى هذه المذكرات ● نأتى إلى موقف حسن يوسف من إحدى القوى السياسية اللاعبة على مسرح الأحداث فى نهاية عهد الملك، وهى جماعة مصر الفتاة، وما تحورت إليه ● مع أن حسن يوسف لا يوجه أصابع الاتهام إلى مصر الفتاة فى حريق القاهرة، إلا أنه يشير بوضوح إلى دور هذه الجماعة فى التحريض على النظام القائم مما كان يسهل اتهامها بالمسئولية عن أى عمل معاد لنظام كبير كهذا ● من الوقائع التى ينفرد حسن يوسف بالإشارة إليها قصة ترشيحه لمحمود حسن باشا ليكون وزيراً غفا للخارجية فى بداية وزارة الوفد الأخيرة، ومما هو جدير بالذكر أن هذا الرجل اختير وزيرا للشئون الاجتماعية عند تشكيل وزارة على ماهر فى ٢٧ يناير ١٩٥٢، وهو، على عكس ما وقعت بعض الكتب فى الخطأ، شخص آخر غير محمود حسن باشا وكيل أقسام قضايا الحكومة الذى تولى وزارة الشئون الاجتماعية (أيضاً) فى ١٩٤٦ والذى أشار إليه حسن يوسف نفسه عند الحديث عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ● يجيد حسن يوسف تلخيص الموقف الوزارى للدكتور حامد زكى فى وزارة الوفد الأخيرة، وهى صورة عجيبة لانعدام الحظ فى التعاون مع الزملاء والمسئولين، ومن الملاحظ أن الكتابات الوفدية لم تتناول موقف هذا الوزير وأداءه ● فى مذكرات حسن يوسف فقرة مهمة تنبئ عن مدى عدم الارتياح لدى السفارة البريطانية لوجود الدكتور محمد صلاح الدين على رأس وزارة الخارجية المصرية فى عهد الوفد، كما تنبئ عن دبلوماسية حسن يوسف فى التصدى للطلب البريطانى أو للرغبة البريطانية ● من طرائف تاريخنا التى يقدمها حسن يوسف فى هذه

المذكرات لاتصالها بشخصه ما يرويه عن السبب فى إبعاد الدكتور محمد عوض محمد عن منصب الرقابة وتعيين صاحب المذكرات ليحل محله، وقد كان هذا السبب هو تلميح مجلة «آخر ساعة» إلى تسريب إحدى خطط الحلفاء إلى أعدائهم من خلال مسئولين مصريين كبار، ومع أن التحقيقات لم تسفر عن شيء إلا أن المجلة كانت تشير صراحة إلى صالح حرب باشا الذى كان يشغل منصب وزير الدفاع، فضلا عن رئاسة الفرع العام لجمعيات الشبان المسلمين، وهو ما لمحت إليه المجلة فى روايتها مع وضع المسيحيين بدلا من المسلمين، وباريس بدلا من القاهرة ● ومن المـواقف التى يحرص حسن يوسف على تصويرها على أنها من المفارقات مسألة التفكير فى ضم بعض الأراضى الليبية إلى مصر، وهو يشير إلى أن حسن نشأت (سفير مصر فى لندن) كان قد عرض هذه الفكرة على كل من الملك والنحاس باشا دون أن يجد أذنا صاغية، وهو يعقب على هذا بأن تباشير الثروة البترولية لم تكن قد ظهرت، وربما جاز لنا أن نعقب على تعقيبه بأننا لا نعرف من أخلاق الحكومات المصرية مثل هذا النمط فى التفكير فى الثروات ولا فى غيرها.

● التعريف بالمذكرات وصاحبها ● ربما كان من الإنصاف أن أبدأ بالإشارة إلى جمال التعبير وسلامة اللغة فى هذه المذكرات، وإلى عفة اللفظ، وإلى البعد عن المتبلات وعن المبالغات.. وربما كان من الإنصاف أن أشير إلى سلاسة المذكرات وجاذبيتها، وإلى مهارة السرد والاسترسال، لكنى مع هذا كله لا أستطيع أن أتجاوز الإشارة إلى ما هو أهم وأخطر من هذا كله وهو أن هذه المذكرات قد كتبت بروح استعلاء شديد على الشعب وعلى المصريين وعلى الوفد وعلى الأحزاب جميعاً، ولم ينج من روح الاستعلاء هذه أى من الساسة أو السياسيين أو الحياة الحزبية أو الحكومات المتعاقبة أو الحقبة الليبرالية جميعاً، وقد تصور صاحبها الذى يبدو فى مذكراته بوضوح وكأنه عاش فى برج عاجى، تصور أنه مبعوث العناية الإلهية لإنقاذ مصر، لكن مصر لم تكن محظوظة لأنها لم تكتشفه ولم تكتشف مواهبه ومواهب مليكه ووطنيتهما، وكان أحرى بمصر أن تبحث عنه حتى تكتشفه وتفيد من مشروعاته وتصوراته وأفكاره. ومن العجيب أن يظن صاحب هذه المذكرات بنفسه هذه القدرات جميعاً ويتصور نفسه مسئولا عن كل شىء، بينما هو يعترف ببعض ما تدنى فيه الملك من أخطاء، وما تدنت فيه الحاشية من خطايا، ومع هذا فإنه يريد أن نصدق مزاعمه عن خططه الهادفة لتوظيف إرادة مليكه للنهوض ببلاده نهوضاً ساحقاً(!!) وهو يكتفى بتلخيص نوايا هذه الخطط مضيفاً فى نهايتها قوله: «إنه كان يتمنى أن تتاح الفرصة له لينفذها لكنها لم تتح»، ولسنا ندرى هل كانت السنوات الخمسة عشر التى قضاها الملك فاروق فترة قصيرة؟ ● من العجيب أكثر من هذا أن

سكرتير الملك كان ولايزال يظن الملك مسئولا عن كل شيء، بل إنه يكاد يتصور أن الحكومة لا لزوم لها، وهو لم يزل يتصور عندما كتب هذه المذكرات وصور فيها بعض طموحاته لوطنه أن أفكاره المجردة كانت كفيلة بالنهوض بمصر، وكأنه لا يعرف أن هناك آليات للعمل والإنجاز، وأن هناك سياسة وحكومة وإرادة وإدارة وبرلمانا وأحزاباً، وهو يريدنا أن نكون من السذاجة بحيث نصدق أن أسلوب الحكم الذى كان يصلح فى بدايات القرون الوسطى يمكن أن يصلح للقرن العشرين، ومن العجيب أن يكتب هذا الرجل ما يدل على هذا كله بعد مضى ثلث قرن على خروجه هو ومليكه من السلطة ● مع هذا فإن المذكرات تحفل بكثير من الوقائع المهمة التى أجاد صاحبها روايتها، حتى إننا نستطيع أن نجد فى المذكرات مذكرات حقيقية يسعد بها التاريخ ويفيد منها إفادات حقيقية ● ومن الإنصاف أن نبدأ بأن ننقل عن سكرتير الملك بعض ما يتحدث به عن مذكراته حين يصور صعوبة كتابتها أو نشرها فى حقبة الثورة، فيستطرد إلى الهجوم الحاد على هذه الحقبة ● بعد فقرات من هذا التصوير يطرح الدكتور حسين حسنى سؤالا استنكارياً أو تعجبياً ● يعود حسين حسنى إلى التأكيد على هذا المعنى والإشارة إلى انقشاع غيومه، مما يسهل عليه مهمته فى كتابة مذكراته عن حقبة كان من المقربين من صاحبها على حد تعبيره، وهو يقول فى مذكراته التى يشير إلى أنه انتهى من كتابتها عام ١٩٨٥ ● هو حريص طوال المذكرات على أن يصور علاقته بالملك فى أعلى القمم إنسانيا وإداريا، لكننا نعجب من أن يكون قد وصل إلى هذا الوضع الذى يصوره، ومع هذا تصل الحاشية الفاسدة إلى ما وصلت إليه من نفوذ وتأثير وتدخل، ولننظر إلى هذه الجملة التى يصور فيها مكانته بهذه العبارة الفريدة ● بما يصدق القول على حسين حسنى أنه كان محل ثقة لكنه لم يكن أهل تأثير على الملك فى ظل أوضاعه فى سنواته الأخيرة ● نلاحظ أن سكرتير الملك كتب تحت توقيعه للمقدمة أنه السكرتير الخاص للملك فاروق منذ تولى الحكم إلى نهاية عهده، وهو يشير إلى اختيار الملك له عقب وصوله من الخارج ● من حق صاحب هذه المذكرات أن نبدأ بتصوير بعض ملامح تكوينه الفكرى والسياسى فى شبابه، حيث كان من شباب الحزب الوطنى الذين آمنوا بدعوة مصطفى كامل، فلما حدثت محاولة اغتيال السلطان حسين فى الإسكندرية، قبضت

سلطات البوليس على بعض من وردت أسماؤهم فيما اكتشفته من أدلة ووثائق مع المتهمين، وهكذا فإنه كان من المقبوض عليهم بسبب هذا الحادث، وهو يصل إلى نهاية اعتقاله ● يسترجع حسين حسنى انطباعاته عن هذا اللقاء العابر بأحمد حسنين ● ربما كان من المفيد أن نشير إلى أننا سنتناول بالتفصيل علاقة صاحب المذكرات بأحمد حسنين ورأيه فيه وفى تصرفاته، وأننا سنؤجل هذا الحديث حتى لا ينقطع السياق فى الحديث عن تكوين صاحب المذكرات ● نستأنف ما يرويه عن عودته إلى الدراسة، وعن لقائه بزميل سابق قدر له أن يصبح فيما بعد خال الملك فاروق، ذلك أن فاروق نفسه لم يولد إلا بعد عام ١٩٢٠، أى بعد هذا اللقاء بين سكرتيره (صاحب المذكرات) وخاله، كما أنه من المهم أن نشير إلى أن شريف صبرى باشا الذى تتحدث عنه الفقرة التالية قد تزوج الابنة الوحيدة لعدلى يكن باشا ● يشير الدكتور حسين حسنى بكل اعتزاز إلى مشاركته فى ثورة ١٩١٩، وإن كانت هذه المشاركة على حسب روايته قد اتخذت لنفسها مسار المشاركة من خلال طائفة المعلمين، ويبدو بوضوح أنه لم يتح لصاحب المذكرات أن يكون بين أنصار التنظيمات السرية للثورة، ومع هذا فإنه لا يثبت السبب الذى أبعده عن مثل هذه التنظيمات السرية وبخاصة أنه صاحب ماض واضح فى هذا الاتجاه، لكنه يحرص على ذكر تفاصيل مساهمته فى الليلة الكبيرة للثورة، بما يعنى أنه لم تكن له مشاركات على نفس المستوى فى غيرها من الليالى، ونحن نعرف أن بعض أمثاله من شباب الحزب الوطنى كانوا يتحفظون على ثورة ١٩١٩ حتى وإن شاركوا فيها ● على أن حسين حسنى حرص على أن يسجل لنفسه الفخر الهادئ بمشاركاته الثقافية الهادفة فى مطلع حياته، ومن هذه المشاركات إسهامه فى تحرير صحيفة «السفور» التى ظهرت فى أوائل القرن العشرين وجذبت إلى الكتابة فيها عدداً من أعلام وطننا الذين آلت إليهم قيادة الحياة الثقافية والفكرية بعد هذا ● على نفس الخط يفخر الدكتور حسين حسنى بمشاركته فى عضوية لجنة التأليف والترجمة والنشر منذ العام الأول لتأسيسها، ونحن نعرف أن المجموعة الأكثر تأثيرا بين مؤسسى هذه اللجنة كانوا من خريجى المعلمين العليا فى دفعة ١٩١٤، وهى دفعة قريبة من دفعة صاحب الذكريات، بل إنه كان حرياً أن يتخرج فى عام مقارب لهم لولا بقائه فى الاعتقال

بسبب الشكوك فى مشاركته فى اغتيال السلطان حسين كامل ● نراه حريصاً على ذكر أقطاب هذه الجماعة ومَنْ انضم إليهم، وكأنه بهذا يضع نفسه حيث يحب قريباً من سلطة الفكر، وبعيداً عن سلطة الحاشية ● قبل هذين الإسهامين البارزين فى «السفور» وفى «لجنة التأليف والترجمة والنشر» كان لصاحب هذه الذكريات إسهام بارز فى تحرير جريدة الحزب الوطنى، وهو يقدم تفصيلات مهمة عن نظام العمل فى هذه الجريدة والأشخاص الذين تولوا مسئوليتها، كما أنه يصور طبيعة علاقته بهذه الجريدة ● يحرص صاحب هذه الذكريات على أن يسجل مشاعره الوطنية المتألمة من تصرفات الصحافة غير الوطنية متمثلة فى صحيفة «المقطم» التى يسميها بوق الاحتلال، وهو لا ينسى أبداً موقفه من عدد هذه الصحيفة الذى بشر المصريين بفرض الحماية، وهو يذكر نفسه ويذكرنا بأنه مزق هذا العدد وقذف به، وكأنه يتبرأ من الإمساك به، وقد غلبه البكاء، ونحن نقرأ هذه الصورة الصادقة فنتذكر مشاعر جنودنا وضباطنا وهم يقرءون الأهرام وما كانت تحتويه مقالات محمد حسنين هيكل فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ فيفعلون بها مثلما فعل الدكتور حسين حسنى بالمقطم فى وقته، ونتصور أن بعض هذا الجيل قد سجل فى ذاكرته مثل هذا الموقف من هيكل على نحو ما سجل حسين حسنى موقفه من المقطم وأصحابها ● ربما يجدر بنا أن نبدأ مدارستنا لهذه المذكرات باستطلاع صورة الملك فيها على نحو عمومى، والواقع أننا نرى الدكتور حسين حسنى حريصاً على تصوير الملك فاروق فى أبهى الصور وأبدعها، ولاشك أنه كان يجهد نفسه فى بعض هذه الصور حتى تأتى على هذا النحو، لكنه فى معظم الأحوال كان يجد هذه الصور متاحة أمام ناظريه لا تتطلب منه إلا أن يسجلها بقلمه تسجيلا أميناً، ويتكفل هذا التسجيل الأمين بأن يقدم صوراً مجيدة للملك الشاب الذى كانت الإيجابيات فى حياته أكثر كثيراً من السلبيات التى فرضها على نفسه وعلى تاريخه، وعلى سبيل المثال فإننا نجد أنفسنا مبهورى الأنفاس ونحن نطالع هذه الصورة البديعة التى حظيت بتسجيل سكرتير الملك حين يحكى عن لقائه بملك اليمن موفداً من الملك فاروق برسالة، فإذا بالملك لا يفض الرسالة إلا بعد أن يقف ويضع الرسالة فوق رأسه ● هذه فقرة أخرى تمكن بها صاحب المذكرات من أن يرسم صورة جميلة للملك فاروق وحبه للثقافة والكتب، حيث يروى أن كل الذين كانوا

يعملون فى مكتبة بريطانية لبيع الكتب كانوا يعرفون الملك كعميل ممتاز حريص على الاطلاع والاقتناء ● صورة ثالثة تدل على مدى ما كان الملك فاروق قد تربى عليه من مشاعر وطنية وإحساس بالواجب تجاه رموز الوطن ● فى موضع آخر بعيد زمناً عن هذا الموقع يجيد الدكتور حسين حسنى تصوير مشاعر الملك فاروق تجاه العلم المصرى وتجاه الوطن فى اللحظات الأخيرة التى سبقت رحيله بعد تنازله عن العرش ● يقدم سكرتير الملك تفصيلات مهمة توحى بوطنية الملك فاروق منذ بداية عهده، وهو ما تجلى على سبيل المثال فى اختياره العودة من الخارج على باخرة مصرية فى الوقت الذى كانت والدته ورائده يصممان على العودة على باخرة أجنبية تضمن الراحة والمتعة بأكثر مما هو متاح فى الباخرة المصرية، ومن المبهج لنا وللقارئ أن نرى المؤسسة المصرية التى شادها طلعت حرب وقد وصلت أنشطتها إلى هذا المدى وإلى هذا المستوى ● هو عند تحليله لعلاقة الملك فاروق بالإنجليز يحرص على أن يشير إلى «أنه لم يرد فى أية وثيقة مما نشر قول ولا مجرد إشارة إلى وقوف الملك فاروق موقف الضعف أمام المحتل ● هكذا يقول حسين حسنى وربما كان قوله حقاً فيما يتعلق بمواقف اللقاءات الثنائية أو الدبلوماسية، لكن الحق الأحق من هذا أن سياسة فاروق وحاشيته استراتيجياً وتكتيكياً قد أضعفت موقفه إلى أبعد الحدود ● من الطريف أن ما ينطبق على فاروق ينطبق على كثيرين غيره من الحكام بدوا وكأنهم لم يتنازلوا بينما كانت سياساتهم ومغامراتهم تقود إلى أفدح من الاستسلام ● مع أن حسين حسنى كان واعياً لطبيعة الصراع السياسى الذى كان الملك والوفد والبريطانيون أطرافه الثلاثة، إلا أنه يؤثر أن يصور الملك ضحية فى هذا الصراع، كما أنه يصوره بمثابة صاحب الحق بينما الطرفان الآخران متآمران ● لعل أصدق فقرة تعبر عن محتوى هذا الكتاب وعقيدة صاحبه فيما يتعلق بصراع القوى السياسية والشعبية مع الملك فاروق، هى تلك الفقرات التى وردت عابرة ضمن حديث من أحاديثه الممجدة لفاروق والناعية على زعماء الأحزاب جميعاً عدم اكتشافهم لعظمة فاروق ووطنيته!! ● فى فقرة أخرى يبالغ حسين حسنى فى تصوير عظمة فاروق ووطنيته ● لا يعدم صاحب هذه المذكرات المنطق الذى يدافع به عن التصرفات السيئة للملك فاروق، وهو على سبيل المثال يلقى بالمسئولية عن عدوان الملك على

الدستور على على ماهر باشا، وهو فى حديث طويل عن أسلوب سير العمل فى القصر يجد العذر للملك فى تكليف الشماشرجية بقراءة أسرار الدولة حين يكون مشغولا ● هذا نموذج بارز لافتتان صاحب المذكرات بقدرات الملك فاروق دون أن يوازيه تقييم لمدى إفادة الملكية من هذه القدرات فى اتجاه سوى، فهو يروى حواراً دار بينه وبين الملك تناول شخصية بهى الدين بركات فإذا بالملك على علم تام بما فى شخصية الرجل وما يعانى منه من ضعف فى السمع ● يبدو سكرتير الملك حريصاً على تصوير مليكه فى صورة قريبة من التدين أو حب المظاهر الدينية، وهو يفيض فى التأكيد على هذا المعنى من خلال فقرات كثيرة ● يحاول حسين حسنى أن يصدر حكماً متزناً على الملك فى نزعته الأوتوقراطية بينما الملك نفسه لم يفكر فى مثل هذا الذى فكر فيه حسين حسنى وإنما كان حبه للسلطة ولممارستها هو دافعه الأول والأخير، ولو أن الملك فاروق كان قادراً على أن يمارس السلطة بأكثر مما مارسها، وفى أكثر مما مارسها لفعل هذا دون وازع أو دافع، لكن سكرتيره يصور الأمور على حدود أمنياته ● يقدم لنا سكرتير الملك قصة طويلة يسرد من خلالها أن الملك كان يظن نفسه مسئولا وحيداً عن إصلاح الوطن، كأنما الحكومة والوزراء والأحزاب شىء لا لزوم له، وكأنه هو مهبط الوحى ومبعث الإصلاح، وربما أن سكرتير الملك لا ينتبه إلى خطوة هذا الذى توحى به روايته، لكنه فى روايته يحرص دون أن يدرى على شىء، بينما يحرص وهو يدرى على شىء آخر، أما ما يحرص عليه وهو يدرى فهو إدانة أحمد حسنين باشا وإظهاره فى صورة الذى يسرق جهد الآخرين تمهيدا لنسبته إلى نفسه، أما الذى يوحى به سكرتير الملك دون أن يدرى فهو نزوعه هو نفسه إلى التمكين لأصحاب الفكر الدكتاتورى والتجارب السياسية القاسية ضد الشعب، وهو ما يتضح بصورة جلية فى وقوع اختياره على حافظ عفيفى وزكى الإبراشى دون غيرهما من الكفايات التى لا تقل عنهما والتى كانت مصر عامرة بها فى ذلك الوقت ● يتأكد أسلوب صاحب المذكرات فى محاولة إقناعنا بما كان يؤمن به من أن الملك مصدر السلطات وموجه الحكومات فيما يرويه عن زيارة قام بها الملك إلى تفتيشه الخاص فى المطاعنة فى صعيد مصر، ونحن نرى سكرتير الملك يدين الملك ويدين نفسه من حيث لا يدرى، فهو يشير إلى أن حكومة الوفد كانت قد لجأت إلى الطريق

الدستورى والشرعى بطلب اعتماد إضافى من البرلمان فى أول فبراير ١٩٤٣، أى قبل زيارة الملك نفسه، وهكذا يبدو أن الحكومة لم تقصر حتى إن تأخر جهدها لأنه كان جهداً يحترم نظام المؤسسات القائم، ويحترم السلطة التشريعية، أما الملك ـ على حد وصف سكرتيره الخاص صاحب هذه المذكرات ـ فكان معنياً فى المقام الأول بما هو شخصى (تفتيشه الخاص فى المطاعنة)، وبما هو مظهرى (استدعاء رئيس الوزراء والوزراء وتنبيههم إلى الحالة)، ولعلنا بعد هذا الذى نقرؤه لسكرتير الملك ندرك كم كان الوفد وزعامته يعانى من سباق مظهرى محموم من حاشية تظن المكاره فرصة لإحراز أمجاد زائفة من قبيل هذا الذى يصوره بصدق، ودون وعى منه، سكرتير الملك الخاص ● يبدو بوضوح من نصوص هذه المذكرات أن فهم سكرتير الملك الخاص لطبيعة الديمقراطية قد توقف عند حد معين على الرغم من أنه عاش ردحاً من الزمن كان كفيلا بأن يطلعه على حقيقة الديمقراطية فى مجتمعات كثيرة! ● من المضحك أن هذا الحد الذى وقف عنده فهمه للديمقراطية يتوقف عند سماح الملك بدخول القصر للمواطنين الذين لم يدخلوا القصر من قبل حفلات التولية، وكأن هذه الخطوة كانت سياسة كافية فى نظر هذا الرجل المثقف المطلع على ديمقراطيات العالم!! وانظر إليه وهو يتحدث عن استئناف الملك لسياسته حيث تجده يركز على هذا المعنى ويظنه إنجازا فى حد ذاته، ومنهجا ينبغى البناء عليه ● ربما كان حرياً بنا أن نردف هذه الفقرة بمجرد الإشارة إلى ما ذكره حسين حسنى نفسه فى مذكراته من أن هذا كله قد تم العدول عنه تدريجياً حتى أوشك أن يتلاشى فى نهاية عهد الملك فاروق نفسه ● تلقى مذكرات سكرتير الملك أضواء على الدور الذى لعبه هو شخصيا فى علاقة القصر الملكى بالسودان وزعماء السودان، وهو يشير إلى أنه كان بمثابة المسئول الدائم عن الملف السودانى، كما يشير إلى أنه كان قادراً على تقديم كثير من المساعدات إلى السودانيين فى مصر، وأنه كان يستعين على جهوده المحققة لرغبات الملك فى هذا المجال بصديق سودانى يقيم فى مصر هو السيد على البرير، ويورد أمثلة كثيرة للخدمات التى استطاع تقديمها للسودانيين ● كذلك يورد صاحب المذكرات تفصيلات مهمة عن علاقته بزعماء مؤتمر الخريجين، وهى العلاقة التى ورثتها حكومات الثورة فى أول عهدها، ونحن نلاحظ أن الدكتور حسين حسنى يميل

إلى ما مالت إليه حكومات الثورة من النظر إلى السودان من منطق اختلاف أهله بين روح اتحاد مع مصر يمثلها «الخاتمية»، وروح استقلال أو انفصال يمثلها «المهدية» ● يشير سكرتير الملك إلى أنه تولى الأمر بنفسه، وكتب فيه مذكرة، واقترح كل الوسائل الممكنة لتنفيذ خطته!! نبغى أن نتوقف هنا لنصرح بما كنا نود أن نصرح به قبل هذه الفقرة من أن الوعى السياسى لصاحب المذكرات ولملكه كذلك كان أقل من أن يتصور طريقا أكثر جدوى لتقديم المساعدة الحقيقية لمثل هذه الحركة الوطنية النبيلة، وعلى النقيض من هذين الرجلين الملك وسكرتيره فإن النقراشى باشا وهو من رجال الحركة الوطنية المخضرمين الذين عركوا الكفاح والإدارة والسياسة كان واعيا لحقيقة مهمة وهى أنه متى بدأ هذا الباب فإنه لا ينغلق أبدا ● ورغم هذا التحذير الواضح من النقراشى فقد وجد الملك فاروق أن عليه أن يسهم فى دعم حركة الشباب السودانى النازعة إلى الوحدة مع مصر، لكنه فيما يبدو لنا من رواية سكرتيره الدكتور حسين حسنى وقف عند الحدود الرمزية لهذه المساعدات، كما اكتفى بصيغة واحدة منها، ومع أن أى جهد فى هذا السبيل يستحق الشكر والتقدير إلا أن القضية التى نحن بصددها لها وضعا خاصا لا تصلح معه الجرعات الصغيرة، بل إنها (أى الجرعات الصغيرة) تصبح أقرب إلى الإضرار بالقضية منها إلى خدمتها، ذلك أن تسريب خبر هذه المساعدات لا يقف عند حد ما حدث، وإنما يعالج بالتضخيم على أيدى الفئة الأخرى حتى يصور الأمر على غير حقيقته فى حجمه وهدفه وآلياته، مما ينتهى بإصابة القضية الأصلية برذاذ كثيف ينال من نبلها. ومن الجدير بالذكر أن حكومات الثورة واصلت مثل هذا الخط الذى بدأه الملك على يد صلاح سالم وغيره، وكانت النتيجة، رغم حسن النية، وبالا على وحدة وادى النيل ● هكذا تكفلت المعاذير البيروقراطية بالحفاظ على أموال الخاصة الملكية بعيدا عن الصرف فى هذا الهدف الوطنى النبيل ● هكذا استطاع سكرتير الملك بقدراته، سواء أكانت محدودة أم غير محدودة، أن ينجح فى خطوته الأولى الهادفة إلى دعم شباب الحركة الوطنيةَ فى السودان بمطبعة صغيرة، لكنه يفاجئنا بالاعتراف بصدق حدوث ما توقعه النقراشى دون أن يشير إلى هذه الحقيقة، مكتفيا بتصوير ما حدث بالفعل، وبتلخيص رد فعله تجاه الموقف الذى وجد نفسه فيه ● هكذا تحول سكرتير الملك إلى مدرس أو موجه أو

رائد يعرض بعض الأفكار الصائبة على زعماء الحركة الوطنية السودانية، وهو لحسن طويته يظن أن مثل هذه النصائح كفيلة بأن تحقق أهدافا كبيرة ● بما جاز لنا أن نذكر مَنْ ينهجون نهج صاحب المذكرات فى كتابة مثل هذه الفقرات أن الزعماء يستمعون منهم إلى هذه التوجيهات لا يجدون بدا من أن يوافقوا «الأساتذة» على صواب ما يقولون حتى ينصرفوا فى هدوء ● لابد لنا فى هذا المقام أن نلخص للقارئ ما أشار به صاحب المذكرات من لقائه بوفد المهدية قبيل قيام الثورة مباشرة ● يشير بسعادة إلى ما اكتشفته سلطات الثورة من أمانته فيما يتعلق بالمبالغ التى كانت محفوظة لهذا الغرض النبيل ● على أن صاحب المذكرات حريص على أن يشير إلى المعاملة الحسنة التى لقيها من أحد رجال الثورة الذين وكل إليهم الملف السودانى، ومن الجدير بالذكر أن هذا الرجل يحظى بثناء كثير من المراجع على جهده فى السودان ● الشاهد أن صاحب الذكريات، بعد كل هذه الروايات عن دوره أو دور الملك فى تقديم بعض المساعدات المادية، يقدم لنا الوجه الآخر من الحقيقة أو من القضية، حيث يتحدث عن نموذج يظنه نادرا بين زعماء الحركة الوطنية تمثل فى إسماعيل الدرديرى زعيم حزب وادى النيل ● ربما نتوقف هنا لنسأل عن مدى إيمان حكوماتنا قبل الثورة بتوثيق علاقاتها مع مثل هذا الحزب، نحن نعرف أن الوفد كان على صلة بالسودان، لكننا لا نعرف صلات مناظرة عند الهيئات الأخرى ● تتضمن مذكرات الدكتور حسين حسنى فقرات فى غاية الأهمية عن تاريخ الحكم المصرى للسودان، وقد توصل إلى كثير مما فيها بناء على دراسة أوامر الحكام المصريين من عهد محمد على إلى مندوبيهم فى السودان بعدما اطلع عليها من إدارة المحفوظات التاريخية بالقصر عندما كلفه الملك بتلخيص تاريخ علاقتنا بالسودان، وتضيف هذه الفقرات إلى اعتزازنا بالدور المصرى وفى إفريقيا على وجه العموم، ولابد لكل المشتغلين بهذا الجانب من الدراسات التاريخية أن يعتمدوا على ما تشير إليه من تاريخ البحث والدراسة ● مع أننا لا نكاد ننجو من مواجهة تصوير سكرتير الملك لإنجازات مليكه وقيمة هذه الإنجازات، إلا أننا نرى فى بعض هذه الإنجازات أسبقية حقيقية وإنجازا أصيلا للملك فاروق، ومن هذه الإنجازات قراره بإنشاء جوائز ● نواجه مع صاحب الذكريات بجحافل البيروقراطية، وهى تأبى على الملك أن يمضى بمثل هذا المقترح

التكريمى، وتحرص على أن تقلص الاهتمام بمنح هذه الجوائز ليكون فى إطار وزير المعارف ونفوذه لا فى إطار الملك وجاهه، ومن العجيب أننا نرى الملك فى هذه الواقعة يعيد مشاورة سكرتيره وأن نرى هذا السكرتير يصادف التوفيق حين يجيد الاستشهاد بحالة تؤيد رأيه ● يقدم صاحب المذكرات تفصيلات مهمة عن الجدل الذى دار حول كيفية ومكان توزيع الجوائز، وليس عجيبا أن نرى الخوف من الوفد ورهبة جماهيره متمكنة تمام التمكن من أصحاب السلطة جميعاً، بما فى ذلك الوزارة القائمة، على أن صاحب الذكريات ينسب إلى نفسه النجاح فى استبقاء الإبهاء والتألق للاحتفال بتوزيع جوائز الدولة، وهو يروى بعبارات لا تنقصها الدقة الشديدة مظاهر الاحتفال الذى تم بمنح أولى جوائز الدولة فى العصر الحديث، وقد كانت له اليد الطولى فى إخراج هذا الحفل على هذا النحو الجميل الذى يصفه ● بما نتوقف هنا لنشير إلى أن لقاعة الاحتفالات الكبرى أبوابا جانبية تقع على محور عمودى مع بابها الرئيسى الذى هو مدخل لإدارة الجامعة الآن، ومن هذه الأبواب باب يسمى «باب الرياسة» ومن قبل كان يسمى بباب الملك، ويجابه هذا الباب مدخلا رئاسيا (أو ملكيا) لحرم الجامعة يعرفه الطلاب المعاصرون بباب الاقتصاد والعلوم السياسية لقربه من هذه الكلية الجديدة ● يمثل حديث الدكتور حسين حسنى عن افتتاح الملك لمعهد الصحراء فقرة من أهم فقرات هذه المذكرات أهمية لتاريخنا العلمى، لكننا نعجب لإهمال صاحب الذكريات الحديث عن أن معهد الصحراء أصبح يتخذ من قصر الأمير يوسف كمال مقرا له، وربما يلفت نظرنا فيما يرويه سكرتير الملك أن جهد الملك فى إنشاء هذا المعهد العلمى قد تمثل فى الجانب الأكبر منه فى توجيه منحة من وقف السيدة حفيظة الألفى للصرف على هذا المشروع العلمى، وربما يمر بخاطرنا ما يجعلنا نتساءل ونحن نقرأ نص سكرتير الملك: ألم يكن الأحرى بالملك وهو العاشق للصحراء أن يتبنى المشروع من ماله الخاص؟ أم أن هذا يؤكد ما أشاعته أقلام كثيرة من بخل الملك بماله، وكرمه فى غير ماله ● ربما كان من الأولى بسكرتير الملك أن يدلنا على معهد غربى بالذات أنشئ معهد الصحراء على غراره لو أن هذا قد حدث، وربما نخشى أن تكون هذه العبارات التى أوردها صاحب المذكرات من قبيل العبارات التقليدية التى أصبحت تستخدم دائما فى مثل هذه المناسبات ●

تروى هذه المذكرات موقفا من مواقف السياسة الخارجية المصرية التى لا نزال نشكو من قصورنا فيها إلى حد معيب حين تدعونا نخوتنا أو افقنا عاتنا الذاتية إلى التفكير فى خطوات قد تبدو نبيلة لكن مؤسساتنا الدبلوماسية تجاورتها فى إجراءاتها، فنسبب حرجاً فى علاقاتنا بأشقائنا وأصدقائنا على حد سواء، ومن الإنصاف أن نثنى على أمانة صاحب المذكرات فى رواية هذا الموقف الذى وجد نفسه فيه حين ظن أن من واجبه ومن واجب مصر أن تدعم ترشيح الدكتور طه حسين لمنصب رفيع فى المجلس التنفيذى لليونسكو، وبدأ خطواته فى هذا السبيل بينما كانت الدولة من خلال وزارة الخارجية قد اتفقت على ترشيح مندوبا سوريا لهذا المنصب ● يحدثنا الدكتور حسين حسنى عن آمال الملك فاروق وطموحاته فيما يتعلق بمستقبل التربية فى مصر، وتأتى هذه الفقرة فى أثناء حديثه عن لقائه بالملك فاروق عند سفره من باريس (حيث كان يحضر مؤتمر اليونسكو) إلى كابرى حيث حضر أداء عبد الفتاح حسن اليمين الدستورية كوزير للدولة، ونحن نرى الملك يحث صاحب المذكرات على العناية ببحث النظم التعليمية فى مدارس بريطانيا النموذجية، ومن الملاحظ أننا نقرأ ما يعبر عن الأمانى الطيبة دون أن نجد خطوة تنفيذية فى هذا الإطار وكأن البحث قد انتهى إلى لاشىء ● على هذا النحو يحدثنا سكرتير الملك مكتفيا كما قلنا بهذه الأمانى الطيبة دون أن يشير إلى ما ينبغى الإشارة إليه من جهد رجال تربية بارزين من طراز إسماعيل القبانى الذين جعلوا من هذه الفكرة واقعاً عملوا على تغذيته وتنميته وازدهاره فى عهد الملكية وفى عهد الثورة على حد سواء ● نأتى إلى شكاوى صاحب المذكرات من تردى الملك فى بعض مظاهر الفساد الشخصى، وفى هذه المذكرات فقرة ربما نقول إنها صادقة وربما نقول إنها صيغت صياغة فنية وحرفية عالية، لأنها تصور لنا أن انزلاق الملك فاروق إلى التردد على الأوبرج قد بدأ بهدف نبيل، لكنه شأنه شأن كل انزلاق تطور فى الاتجاه الطبيعى لمثل هذا التردد على أماكن اللهو والفساد. ومن العجيب أن صاحب المذكرات يحرص على أن يقدم تردد الملك على الأوبرج كنتيجة طبيعية لحادث ٤ فبراير، وهو يسلك كل السبل الذكية إلى إقناعنا بمثل هذا الاستنتاج، ولسنا نرى بدأ من أن نتأمل فى روايته أيا ما كانت حقيقة الأمر فيها، سواء فى ذلك أكانت الرواية والتبرير عن صدق فى رواية التاريخ، أم كان

التبرير عن رغبة فى التبرير، أما كان عن رغبة فى تبرئة نفسه، أم كان عن رغبة فى تضخيم آثار حادث ٤ فبراير على نفسية الملك وعلى سلوكه، وعلى آليات عمله من أجل العمل على القضاء على آثاره ● هكذا نستطيع أن ندرك أن الدكتور حسين حسنى رأى أن يمضى فى الطريق المفضى إلى التأكيد على المسئولية الكاملة لحسنين باشا عن إفساد الملك والدفع به إلى مهاوى السقوط، مع تصوير حسنين باشا هذا الدفع أمرا طبيعيا أو عصريا، ومع محاولة إضفاء طابع النجاح والفاعلية على مثل هذه المسالك ● نعود إلى ما يرويه الدكتور حسين حسنى فنجده حريصا على أن يثبت أنه حاول إصلاح بعض ما فسد فى بداية الفساد، لكنه فوجئ [وربما قوبل فحسب دون مفاجأة] بالملك يجيبه بما أجابه حسنين من قبل ● سرعان ما يبدأ سكرتير الملك الخاص فى البكاء على اللبن المسكوب ● يروعنا فى مذكرات سكرتير الملك الخاص الصورة الساذجة التى يصور بها علمه بلعب الملك القمار، وهو ما يوحى لنا بأن السكرتير الخاص للملك كان قد أبعد عنه بدرجة كافية لحدوث مثل هذا كله بعيدا عن نطاق ملاحظته ● لنطالع هذه الصورة الجديدة من صور تبرير حسنين باشا لمسلك الملك فى لعب القمار، وقد وقف السكرتير الخاص ضعيفا أمام هذا التبرير بلا حول حقيقى ولا قوة ● لا يبخل سكرتير الملك الخاص علينا بأن يروى أنه حدّث الملك نفسه بخطورة مسلكه لكن الملك كان يكرر عن اقتناع تام (وهو أمر متوقع) تبريرات حسنين باشا ● نحن نرى صورة من صور الإخلاص الملكى الذى تشبع به صاحب المذكرات وهى تتجلى فى حديثه الشيق(!!) عن حكومة الانقلاب اليمنى الذى وقع عام ١٩٤٨، فهو فى حديث طويل لا يبخل على زعماء هذا الانقلاب ومدبريه بكل الصفات الخلقية المنبوذة لا الغدر فحسب، كما أنه يجيد تصويرهم فى صورة شخصيات مهتزة إلى أبعد الحدود، وربما أن وقائع التاريخ الذى أنهى هذا الانقلاب بالفشل قد ساعدت صاحب المذكرات على أن يصوغ موقفه من الانقلاب اليمنى على هذا النحو، لكننا مع هذا نستطيع أن نلمح فى حديثه كراهية واضحة لعقلية الانقلاب، وشماتة صريحة فى مصير قادته، ● ربما يجدر بنا أن نردف الحديث عن صورة الملك فاروق وموقفه من العموميات بالحديث عن صورة الملك فاروق فى بيته وفى قصره على نحو ما يقدمها لنا سكرتيره الخاص الدكتور حسين حسنى، ونبدأ

بمطالعة ما جاء به علينا أو ما اختاره من حديث عن بعض ما يعرف من علاقات الملك بزوجته الأولى ووالدته وزوجته الثانية ● نستطرد من حديث المذكرات عن والدة الملك إلى حديثه عن رائده وعلاقة هذا بتلك ● مما تنفرد به هذه المذكرات أنها أجادت تصوير علاقة الملك فاروق بالملكة فريدة تصويرا دقيقا وحقيقيا ينطق بالصدق، ويلقى الضوء على كافة الجوانب والمؤثرات التى أحاطت بهذه العلاقة، بل حاولت تدميرها فى بدايتها، ويبدو الدكتور حسين حسنى وكأنه يوحى إلينا بصدق ما نتوقعه من طبائع النفوس البشرية فى مثل هذه الحالة المهمة من حالات الوجدان الإنسانى، فهو يوحى إلينا بأن فريدة كانت بالفعل أول امرأه فى حياة فاروق، وهو يوحى إلينا كذلك بأن الملكة نازلى سرعان ما انقلبت على فريدة التى كانت هى التى رشحتها لابنها عندما أدركت مدى ما كانت تتمتع به «الشابة» من صفات كفيلة بأن تنتزع منها بعض مكانتها فى القصر وفى الحياة العامة والخاصة، كما أنه يوحى إلينا بالدور السيئ أو الشرير الذى لعبه حسنين باشا حين كان يتوقع أن يلعب دورا خيرا، وهو يوحى إلينا كذلك بأن الملك كان يحرص على استرضاء فريدة بعد خلافاته المبكرة معها ● يحدثنا صاحب المذكرات عما أسره الملك إليه من شعوره بالاضطراب تجاه موقف والدته من الفتاة التى اختارتها هى نفسها له، وأن هذا التغير قد شمل رائده حسنين باشا أيضا، وينسب حسين حسنى إلى نفسه - ولا نظنه مبالغا ولا مدعيا - دورا جميلا أداه فى نصح الملك وتوجيه شعوره إلى حيث كان ينبغى لنا أن يتوجه ● هذه فقرة ثالثة تنطق بما كان الملك فاروق يكنه من حب وتقدير للملكة فريدة، ومن الطريف أن يورد الدكتور حسين حسنى كلمات الملك بحروفها وطريقتها العامية المحببة، وأن يعبر كذلك عن مشاعره هو نفسه تجاه مليكه بهذا الوضوح، وإن كنا بالطبع، بعد أن تغيرت عاداتنا فى الخروج الليلى، نعجب لهؤلاء الذين كان انتصاف الليل يثنيهم عن الخروج لأداء مثل هذا الواجب المحبب لمجرد أن الوقت أصبح بعد منتصف الليل بقليل ● يصرح صاحب المذكرات بأن الملكة نازلى وتابعها حسنين باشا بدآ يضيقان به حين تمت خطبة الملك لزوجه، ونحن نرى فيما يرويه صاحب المذكرات صورتين معبرتين عن مدى ما تصل إليه دسائس القصور، وعن مدى ما يمكن للملك اليقظ المنتبه إلى أحواله الشخصية أن يجابه به مثل هذه

الدسائس، لكننا نعجب من أن يصل الحال بالملكة نازلى إلى المشاركة فى مثل هذه الدسائس على هذا النحو المزرى ● لعلنا بعد قراءة هذه التفصيلات ندرك أن الملك فى بداية عـهـده كان قـادراً على أن يستكشف حـقائق دسائس حسنين باشا ووالدته الملكة نازلى، وأن يجابه مثل هذه الدسائس بمثل هـذه التصـرفات، لكنه أصبح مع مرور الوقت، وهذا أمر غير طبيعى، غير قادر على مواصلة نهجه الذكى ● تهنئـة فريدة بميلاد ولى العهد ● فى مقابل الحب والتعاطف اللذين تحظى بهما الملكة فريدة فى هذه المذكرات، والإخلاص فى التعبير عن هذا الحب والتعاطف، فى مقابل هذا نجد الدكتور حسين حسنى دائب الانتقاد لسلوك الملكة نازلى على جميع المستويات، وقد رأينا اتهاماته الواضحة لها بإفسادها العلاقة بين ابنها وزوجه من خلال مواقف متكررة، لكننا نجده أيضا حريصا على أن يشير بكل صراحة ووضوح إلى كثير من تصرفاتها الصبيانية أو المراهقة على أفضل تقدير، ولنقرأ هذا التصوير لقصة وصول الركب الملكى إلى بورسعيد للإبحار منها إلى أوروبا فى زيارة الملك الأولى بعد وفاة والـده ● من اللافت للنظر أن الدكتور حسين حسنى يردف الجملة السابقة مباشرة بجملة ينهى فيها إلينا ما علمه من شائعة غير موثقة عن سلوك الملكة نازلى عقب وفاة زوجها الملك فؤاد، مع أن العلاقة ضعيفة بين الواقعتين، فالواقعة الأولى التى انتهى من تصويرها تمثل نزوعا إلى التحكم وإلى الوجاهة، أما الثانية فهى على أسوء تقدير تمثل نزوعا إلى الترفيه، ولنقرأ هذا التعليق العابر الذى يرويه السكرتير الخاص لابن صاحبة القصة ● يشير حسين حسنى إلى مواقف متعنتة اتخذتها الملكة نازلى فى لندن فى أثناء زيارة الملك فاروق فى أول عـهـده، حيث كانت تصمم على أن تعامل، على خلاف البروتوكول، كملكة مصر ● لا يمكن لنا أن نتناول حديث حسين حسنى عن الملكة نازلى من دون أن نتناول حـديث صـاحب المـذكـرات عن أحـد الأبطال البارزين فى مذكراته، وهو رئيس الديوان أحمد حسنين، ونحن لا نكاد نحس بأى احترام يبديه صاحب المذكرات تجاه حسنين باشا، ولا نراه متعاونا معه إلا فى الخصومة للوفد والنحاس والزعامات الوطنية، وفيما عدا هذا فإنه ينتقده فى مسلكه الخاص والعام على حد سواء، كما أنه ينتقده فى سياساته الداخلية والخارجية كذلك، كما أنه لا يظهر لحظة جزع واحدة على وفاته؛ ولا يشير إلى هذه الوفاة المفاجئة من

قريب ولا من بعيد، وهو لا يترحم عليه ولا يظهر أسفه لافتقاده أو لافتقاد الديوان صفة من صفاته.. وهكذا ● جدير بالذكر أن اللقاء الأول بين هذين الرجلين: رائد الملك وسكرتير الملك، قد حدث فى مرحلة مبكرة حين كان الأول موظفا لدى الاحتلال البريطانى، وكان الثانى خارجا لتوه من الاعتقال وذلك فى عهد السلطان حسين، وها هما الرجلان يلتقيان فى خدمة الملك بعد لقائهما الأول بعقدين من الزمان، ويلخص حسنين باشا قصة حياته الأولى لصاحب المذكرات.. أو هكذا يروى لنا صاحب المذكرات ما يزعم أنه حديث حسنين له عن نشأته ● يبدو سكرتير الملك حريصا على إدانة حسنين باشا وإن كان يتخذ دور المردد لحديثه عن اضطراره إلى لبس الملابس العسكرية البريطانية ● يشير الدكتور حسين حسنى إلى دوره هو شخصيا فى التمهيد والتمكين لحسنين باشا فى نهاية عهد لملك فاروق ● يحاول صاحب هذه المذكرات أن يستعرض ذكرياته التى يمكن أن تجيب عن السؤال الشهير القائل: كيف بدأ الاتصال بين الملكة نازلى وحسنين؟ ويبدو لنا أن سكرتير الملك لا يصرح لنا بأكثر مما صرح به الأستاذ محمد التابعى فى كتابه «أسرار الساسة والسياسة»، وإن كان صاحب هذه المذكرات يتجاهل ما أشار إليه التابعى من منافسة بين حسنين وكبير الياوران عمر فتحى على التقرب إلى الملكة نازلى. بل إنه يتجاهل المحاور المهمة فى تطور هذه العلاقة من قبيل الزواج وما إلى ذلك، وكأنه لا يرى ولا يسمع ولا يتكلم فيما يتعلق بهذه الجزئية، ونحن نرى حسين حسنى على خلاف بقية الرواة والكتاب ينسب معرفته ببعض الأحداث إلى حسنين مباشرة، وهذا أمر طبيعى فى ظل الزمالة التى ربطتهما، ولعل أهم هذه الجزئيات هى ما يرويه عن أن الملك فاروق نفسه كان هو الذى قدم أحمد حسنين باشا إلى والدته الملكة نازلى تعبيراً عن الاعتزاز بإخلاصه له حين كان رائداً له، ولست أستطيع أن أبلع أو أبتلع وقوف حسين حسنى عن الجزئيات التى تعرض لها غيره ممن سبقوه إلى الكتابة فى هذا الموضوع ● يلقى سكرتير الملك بعد هذا بعض الأضواء على الفرصة التى أتاحت استبقاء دور ما لحسنين باشا إلى جوار الملك ● يحكى الدكتور حسين حسنى فى فقرات متفرقة أو متناثرة [من المهم هنا أن نشير إلى أن هذا التناثر كان تبعا للتسلسل الذى أخذ نفسه به] كيف تطورت الأمور إلى بقاء حسنين باشا فى القصور الملكية وهو ما لم يحدث

من قبل ● هذه فقرات يصور بها صاحب المذكرات كيف عرفت علاقة حسنين بالملكة نازلى بالتدريج ● نصل إلى فقرة من فقرات مذكرات الدكتور حسين حسنى التى يتحدث فيها عن تنامى علاقة الصحبة بين حسنين باشا والملكة نازلى إلى حدود مزعجة، ومن الطريف أن يشير الدكتور حسين حسنى إلى أن الصحفى الأستاذ محمد التابعى نفسه كان ينصح بتقليل هذه المظاهر، وأنه لجأ إلى حسين حسنى فى هذا السبيل، ونلاحظ أن التابعى كان من الحصافة بحيث خلق مبرراً ذكياً لنسبة الحديث الذى أدلى به إلى غيره ● من المهم هنا أن ننقل بعض ما أورده صاحب المذكرات من إشارة سريعة تبدو أنها تتمتع بأمانة ظاهرة، إلى مضمون المنافسات التى دارت بينه وبين حسنين باشا حول مصاحبة الأستاذ محمد التابعى للملك فى رحلته الأولى ● هكذا نفهم أن حسنين باشا كان هو صاحب فكرة مشاركة التابعى فى هذه الرحلة الملكية، وكأنما يريد حسين حسنى أن يفاجئنا بهذا السر الذى يفسر لنا حقيقة أن التابعى كان أول من كتب عن حسنين باشا وعلاقته بالملكة، بل إن كتابه «أسرار الساسة والسياسة» يكاد يكون ترجمة لحسنين باشا ● يرينا صاحب المذكرات أنه قدر عليه أن يدخل معمعة العلاقة المضطربة بين الملك فاروق وبين رائده السابق حسنين باشا، وأن هذا الدخول جاء متتابعا، فهو على حد رواياته كان يلقى من حسنين ازورارا وكيدا، ويلقى من الملك فاروق تحميلا له بالمسئولية عن التصرف الذى يقوم به حسنين، وربما لم يدر سكرتير الملك ما قد نستنتجه من أن حسنين باشا كان قد سبقه إلى الملك شاكيا له من رغبة السكرتير فى إخراجه من القصر أو فى البقاء مثله فى القصر، وقد كان حسنين قادراً على مثل هذه المناورات، ولولا مناورة كهذه ما وجه الملك مثل هذا الحديث إلى سكرتيره الذى لم يكن (حسبما صور نفسه) من المسئولين عن هذه التصرفات من الأساس، ويبدو أن شخصية حسين حسنى لم تمكنه من الإفصاح للملك عن طبيعة محاولته السابقة مع حسنين باشا، ولو أنه فعل لكسبت مصر كثيرا من الابتعاد عن مزالق خطرة ● هذه فقرة من أكثر الفقرات صراحة فى التعبير عن علم فاروق المبكر بالعلاقة بين حسنين باشا والملكة نازلى، وعن ضيقه الشديد بهذه العلاقة وتوابعها، وعن تفكيره متعدد الزوايا فى الخلاص من هذه المشكلة، ومن المؤسف له أن الرجلين اللذين استشارهما كانا أصغر من الموقف ولم

يكن لهما من حس الحسم والحزم اللازمين لرجال الدولة القدر الكافى، وربما جاز لنا أن نتأمل وقائع التاريخ لو أن الملك قد انتهى مبكرا من هذه المشكلة التى لم يكن لها أن تستمر مؤرقة حياته ونفسيته وعقليته وأدائه طيلة عهده ● من العجيب أن سكرتير الملك يحرص على أن يردف الفقرة السابقة بفقرة يعبر فيها عن انطباعاته عن صعوبة الحالة النفسية الحرجة التى وجد فيها الملك فاروق فى تلك العملية، بيد أن الأثر الذى تركه هذا المشهد فى نفسية صاحب المذكرات ظل انطباعيا دون أن يتحول إلى مشورة إيجابية أو تفكير إيجابى، وهو يقول بكل وضوح ● تنفرد مذكرات الدكتور حسين حسنى بالحديث عن واقعتين شبه كوميديتين وإن كانتا تراجيديتين فى الوقت ذاته، والواقعتان تتعلقان بحسنين باشا، فى الواقعة الأولى تسور هذا الرجل مع مركزه الكبير سور القصر، أى قفز من عليه كما يقفز طلاب المدارس، وفى الواقعة الثانية فوجئ بأمتعته مجموعة وملقاة إلى جوار أحد أبواب الحرملك، ومع سعادة صاحب المذكرات الحقيقية بمثل هاتين النتيجتين، إلا أنه يحدثنا بما يدل على أن السعادة لم تكتمل، وهو يعزو رجوع الملك عن غضبه على حسنين إلى ما هو متوقع منطقيا من تأثير الملكة نازلى، وذلك من دون أن يقدم دليلا ماديا على حدوث مثل هذا التأثير ● يروى الدكتور حسين حسنى واقعة تدل على مدى ما كان حسنين باشا يتمتع به من إسراف شديد، ومدى ما كان المسئولون فى القصر يحاولونه من أجل إصلاح أحواله ● يشير الدكتور حسين حسنى إلى الوصية الأخيرة للملك فؤاد التى أوصاها حسنين باشا وانطباعات حسنين التالية عن هذه الوصية حسبما رواها للدكتور حسين حسنى ● ربما كان قصد حسين حسنى من هذه الرواية أن يضاعف من شعورنا بالاشمئزاز من مسلك حسنين باشا الذى لم يعرف الوصية حقها ● أعجب ما فى نقد صاحب المذكرات الحافل والمتكرر لحسنين باشا وسلوكه وتصرفاته أن هذا النقد الشديد يتراجع على سبيل الحتم إذا ما ظهر الوفد فى أفق الحوادث، عندئذ يصبح حسنين بمثابة رجل الملك الذى لابد لصاحب المذكرات من أن يحترمه، وانظر على سبيل المثال إلى هذه الفقرة التى يتحدث فيها صاحب المذكرات عن منح حسنين باشا قلادة فؤاد الأول التى تعنى تلقائيا أن يكون صاحب مقام رفيع، ففى هذه الفقرة نجد كأنما شخص غير صاحب المذكرات هو الذى يتحدث، وكأنما لم يكن حسنين هو ذلك

الرجل الذى آذى الملك فى أعز ما يملك ● ربما كان من المفيد هنا أن نشير إلى أن صاحب المذكرات يتحدث عن الفترة التى أعقبت محاولة الملك تعيين حسنين باشا رئيسا للوزراء فى إبريل ١٩٤٣، وقد كانت محاولة فجة باءت بالفشل المحقق وهى فى خطواتها الأولى والأخيرة ● يكتفى الدكتور حسين حسنى فى الحديث عن إنجازات أحمد حسنين الإيجابية بنقل آرائه عن دوره فى جماعة الرواد ● لا يشير سكرتير الملك إلى ما فهمه من دوافع أحمد حسنين إلى الاهتمام بهذه الحركة، مكتفيا بنقل وجهة نظر حسنين ● ربما كان من المدهش أن نختم حديثنا عن صورة أحمد حسنين فى مذكرات سكرتير الملك بأن نورد أكبر المفاجآت فى تاريخ أحمد حسنين فى عهد الملك فاروق، وهى أن الملك فاروق كان قد قرر ألا يعين حسنين رئيسا للديوان أبدا!! ● من الشهادات المهمة فى مذكرات الدكتور حسين حسنى ما يشير إليه من أن الملك كان لا ينتوى أبدا تعيين حسنين باشا فى منصب رئاسة الديوان، وأنه كان يرفض تعيين مراد محسن ناظر الخاصة الملكية فى هذا المنصب لا لشىء إلا لأنه صديق النحاس وجاره ● أما الملكة ناريمان فإنها تحظى من الدكتور حسين حسنى سكرتير الملك الخاص بقدر من الحياد القريب إلى التجاهل، وذلك فى مقابل حبه واحترامه وتعاطفه مع الملكة فريدة، وفى مقابل انتقاده للملكة نازلى واندهاشه من سلوكها، ونحن نلمس قلق صاحب المذكرات من نبأ اعتزام الملك خطبته لها، ونقدر مدى قلق صاحب المذكرات لهذا النبأ عندما نعلم أنه هو نفسه كان أحد المدعوين إلى حفل عقد قران هذه العروس، وقد وصلته الدعوة هو نفسه من يد العريس الذى لا يشير الدكتور حسين حسنى إلى اسمه على الرغم من أن اسمه معروف ومعلن وقد وصل إلى منصب الوزارة فى عهد الرئيس السادات. ومن الطريف فى رواية حسين حسنى أنه يشير إلى أنه اضطر إلى سؤال كريم ثابت (المستشار الصحفى) فإذا بكريم ثابت ينفى الخبر، والواقع (الذى تدلنا عليه قراءة مذكرات صلاح الشاهد) أن كريم ثابت لم يكن ينفى الخبر بقدر ما كان يعبر عن أمنيته فى أن يفشل هذا الارتباط، ذلك أن «ناريمان» كانت قد اشترطت لإتمام هذا القران أن يبعد كريم ثابت نفسه عن القصر، لكننا لا نستطيع أن نفوت الفرصة للإشارة إلى أن هذا الرجل «المسئول» فى القصر كان يلجأ إلى الاستفسار عن الحقيقة

من رجل «غير مسئول» فى القصر، ومع هذا فإنه لا يكف عن إبداء ضيقه من وصول الحال إلى ما وصلت إليه ● يورد الدكتور حسين حسنى تفصيلات مهمة عن موقف والد الملكة ناريمان، ولعل رواية صاحب المذكرات تمثل أوفى رواية عن شعور هذا الأب تجاه هذا الموقف الطارئ الذى وجد نفسه فيه، فاضطر إلى استشارة أحد الوزراء السابقين فى ذلك العهد الذى ذهب بدوره إلى سكرتير الملك يستغيث برأيه. ومن الجدير بالذكر أن الدكتورة لطيفة سالم فى كتابها عن الملك فاروق قد نقلت عن الوثائق البريطانية ما رصدته هذه الوثائق عن علاقة هذا الوزير (وهو والد الأديب المشهور ثروت أباظة) بأسرة الملكة ناريمان، بيد أن الأمر يمكن تفسيره أو تعضيده بذكر أن هذا الوزير قد تولى (أكثر من مرة) وزارة المواصلات التى كان الأب سكرتيرا عاما لها ● على هذا النحو لخص إبراهيم الدسوقى أباظة موقف الأب المسكين أو شبه المكلوم، وقد كانت له بحكم خبراته القانونية والسياسية الضخمة قدرة فائقة على التعبير الدقيق عن كل وجوه القضية على نحو ما رأينا.. وإذا بنا فى المقابل نواجه باعتراف صاحب الذكريات بعجزه الكامل عن أن يقدم أى يد من أيدى المعونة فى مثل هذا الموقف الذى هو من أخص خصوصيات مليكه ● وهكذا يتضح لنا إلى أى حد كان سكرتير الملك الخاص قد أصبح بعيداً عن الصورة لا عن القرار والمشورة فحسب ● يأبى القدر إلا أن يقدم الحل الطبيعى لمثل هذا الموقف، فإذا الرجل الذى ناء قلبه بمثل هذا الحمل يموت، وإذا وفاته الفجائية تدفع الملك إلى الكشف عما كان لا يزال فى طى الشائعات فى ذلك الوقت، وإذا النفاق الملكى يظهر ما كان فى طريقه إلى الظهور ● مع أن حقوق الأقدمية كانت تقتضينا أن يسبق حديثنا عن صورة على ماهر فى مذكرات حسين حسنى حديثنا عن صورة أحمد حسنين، إلا أن علاقة الملكة نازلى بأحمد حسنين فرضت تقدم الحديث عنه، وهو على نحو ما رأينا حديث ملتبس على الرغم من كل ما حاول صاحب المذكرات تجنبه، والواقع أن مذكرات حسين حسنى تمثل مصدرا لا يمكن الاستغناء عنه عند كتابة تاريخ على ماهر، وقد قدم حسين حسنى فى هذه المذكرات أدق تشخيص لعلاقة على ماهر بالملك فاروق فى كثير من المراحل، ويبدو أنه كان يميل إلى التشخيص الذى نتبناه حين نقول إن على ماهر نفسه كان مسئولا عن كل ما أصابه

فى عـهد الملك فاروق من تهميش واستبعاد، لكن حسين حسنى والحق يقال لم يكن معنيا بتشخيص سلوك على ماهر، وإنما كان معنيا بالملك والملك وحده، ومع هذا فقد أورد نصوصـا فى غاية الأهمية عن علاقات على ماهر بأحمد حسنين وبصاحب المذكرات نفسه وبالبريطانيين وبحسين سرى وبكامل البندارى ● يتحـدث صاحب المذكرات عن مكانة على ماهر فى أول عهد الملك فاروق ● يشير حسين حسنى فى بدايات مـذكراته إلى أن الملك فـاروق كـان يؤثر على مـاهر بأخـذ رأيه فى الفـتـرة المبكرة من عـهده حتى من قبل أن يختاره كرئيس للديوان ● هو يؤكد على مسئولية على ماهر عن تدمير علاقة الملك بحاشيته ● هو يروى أن على ماهر هو المسئول عن سوء أداء الملك السياسى، وأن أحمد حسنين هو المسئول عن سوء أدائه الشخصى ● يقدم حسين حسنى صورة بديعة لشعور حسنين باشا بالغيظ الشديد عندما عين على ماهر رئيسـا للديوان الملكى، ويعترف سكرتير الملك فيما يرويه بأنه هو نفسه كان واعيا لحقيقة مشاعر حسنين باشا، وأنه اتخذ من الاحتياطات ما يكفل تخفيف حدة ما يصيبه من جراء هذا الموقف، وهو يقدم هذا كله فى رواية بديعة يشير فيها إلى ما حدث بالفعل من أن أصبح عرضة للمؤامرة من قبل الرجلين معا على نحو ما هى العادة فى القصور فى مثل هذه الأحوال ● نأتى إلى فقرة بديعة فى تصويرها لطبيعة شخصية على ماهر فى التعامل مع البشر، فها هو بعد أن أصبح رئيسا للديوان يصبح حـريصـا بكل السبل على أن يظهر نفوذه وسطوته حـتى على سكرتير الملك نفسه، وهكذا يصور لنا صاحب المذكرات الأمور ● يصل حسين حسنى إلى ما استنتجه من حديثه مع أحد سكرتيرى على ماهر ● تتطور الأحداث بالطبع حتى تصل إلى أزمة عنيفة بين على ماهر وبين صاحب المذكرات، وربما نظن أن سكرتير الملك قد تجاوز دوره فى هذه الواقعة، لكننا لا نستطيع أن ننكر مدى ما كان على ماهر يتمتع به من قدرة على خلق النزاعات وتدشين الخلافات ● يشير حسين حسنى إلى محاولة قام بها لتصفية الجو بينه وبين على ماهر بعد واقعة الموكب الملكىْ التى تحدث عنها فى الفقرة السابقة، لكنه يردف حديثه عن محاولته بما يدل على أنه لم يكن هناك أمل فى على ماهر أو فى صفاء نفسه، فها هو يكشف عن طريق صديق مشترك له ولعلى ماهر أن على ماهر كان قد بدأ يبحث عمن يخلفه فى منصب سكرتير الملك، وقد

عرض هذا المنصب على هذا الصديق الذى التقى بصاحب المذكرات وحاول أن يصلح ما بينه وبين على ماهر ● يشير صاحب المذكرات إلى أنه على الرغم من الجلسة المشتركة التى التقى فيها مع على ماهر على الغداء، فإن على ماهر ظل على تشككاته فى علاقة سكرتير الملك (صاحب المذكرات) بكثير من التصرفات. ● ويشير صاحب المذكرات بطريقة شبه مباشرة إلى أن حسنين باشا كان قادراً على أن يلقى بالمسئولية عن بعض أفعاله هو على صاحب المذكرات ضاربا عصفورين بحجر واحد، وإن كانت عقلية على ماهر التآمرية قد ساعدت فى إتمام محاولات حسنين بأن جعلت على ماهر يميل إلى تصديق مؤامرات حسنين الذى لم يكن أقل منه قدرة على المؤامرات ● على أن أخطر فقرات حسين حسنى فيما يتعلق بعلى ماهر وأدائه كرئيس للديوان هى تلك التى تتعلق بحديثه عن مسئولية على ماهر عن تدمير علاقة الملك المباشرة بمجريات الأمور من خلال رجال الحاشية، وهى العلاقة التى بدأت منتظمة فى صورة لقاء يومى كان الملك قادراً من خلاله على الإلمام بالكثير، لكن على ماهر تمكن من أن يدمر هذا التقليد الجميل مما قاد إلى أوخم العواقب، وقطع الصلة الشخصية بين الملك ومعاونيه منذ مرحلة مبكرة، وقد عمل على ماهر على تحقيق هدفه من هذه الخطوة بعزل الملك عن الاتصال إلا به، وكان هو نفسه - على ماهر - واحداً من الذين عانوا فيما بعد فترة قصيرة من سيئات هذا النظام ● يستطرد الدكتور حسين حسنى من هذه الملحوظة إلى أن يقدم لنا تفسيراً لا قيمة له للفكرة التى شاعت عن أن الشماشرجية كانوا يدبرون أمور الدولة فى عهد الملك فاروق ● يعود صاحب المذكرات ليحاول تبرير ما شاع من أمر هذه الجزئية محاولاً نفى ما قيل عن تدبيرهم للأمور أو مسئوليتهم عن القرارات، ومؤكدا على أن القرار قد ظل قرار الملك، وما كان أحرى بالملك أن يجعل القرار قرار الحكومة المسئولة أو قرار الشعب من خلال برلمانه، لكن هكذا يحارب بعض الملوك والحكام (ومنهم فاروق) من أجل الاستئثار بالسلطة، ثم إذا هى أكبر من قدراتهم ووقتهم فيتركونها لأمثال هؤلاء الأمناء الخصوصيين (الشماشرجية) على نحو ما نرى من تصوير دقيق يدافع به صاحب المذكرات عن مليكه ● يجيد صاحب المذكرات تصوير الجو القلق الذى عاشت فيه وزارة محمد محمود باشا فى ١٩٣٩ بسبب مناورات على ماهر لإحراج

هذه الوزارة كى يخلفها فى تولى المسئولية، ولا يتضمن حديثه العمومى جديدا عما هو شائع من دلائل على هذا التآمر ● بعد هذا الحديث عن العموميات المعروفة يتفضل علينا صاحب المذكرات بالإشارة إلى الدور الذى قدر له أن يلعبه فى زيادة قلق محمد محمود من موقف الملك ورئيس ديوانه، وذلك من خلال اللقاء الذى التقى فيه بالشيخ المراغى الذى كان صديقا لرئيس الوزراء فى ذلك الوقت ● يحـــاول صاحب المذكرات على طريقته أن يؤكد على فكرة أن على ماهر كان يخطط لخلافة النحاس باشا منذ إقالته فى نهاية ١٩٣٧، وأن وزارات محمد محمود فى ١٩٣٨ و١٩٣٩ لم تكن إلا بمثابة خطوة انتقالية فى سبيل تولى على ماهر أمور الحكم، ويقدم صاحب المذكرات دليلا منطقيا على هذا الاستنتاج من خلال وصفه أداء على ماهر المفاجئ والمتميز فى وزارته الثانية، على أنه أداء يدل على استعداد صاحبه لتولى المسئولية وعلى أن قراراته لم تكن من وحى اللحظة ● فى حديث صاحب المذكرات عن مجيء على ماهر رئيسا للوزارة فى ١٩٣٩ نراه يعترف بكل وضوح بالانحراف السياسى للملك وخروجه عن المبدأ الذى كان ينوى الارتفاع من خلاله على الخلافات الحزبية يلقى الدكتور حسين حسنى الضوء على كراهية السفير البريطانى لعلى ماهر وأسباب هذه الكراهية من وجهة نظره، وهو يشير إلى أن هذه الكراهية كانت عميقة وذات أسباب ● يجيد الدكتور حسين حسنى تصوير سيناريو اللحظات التى سبقت إقالة على ماهر من رئاسة الوزارة فى ١٩٤٠ بناء على إلحاح بريطانيا، ومن العجيب أن الملك فاروق شأنه فى ذلك شأن كل دكتاتور أبى أن يتحمل مثل هذه المسئولية بنفسه واستدعى الزعماء ليشاركوه فى تحملها وهو يحدث فى العادة مع كل دكتاتور يرى المجد شخصيا والكوارث جماعية ● ينبغى أن نشير هنا إلى أن حسن يوسف قد تناول هذه النقطة بتفصيل وإيضاح لا يجعل الفضل فى هذا التعيين لحسن صبرى وحده ● يثنى الدكتور حسين حسنى على سلوك على ماهر فى وزارته الثالثة فى أعقاب حريق القاهرة ١٩٥٢، وإن كنا نلمح فى ثنائه ما يدل على أنه نقل جملا وعبارات من كتابات المؤرخ عبد الرحمن الرافعى ● على الرغم من هذا الارتياح لسلوك على ماهر فى وزارة قصيرة العمر دامت ما بين الشهر والخمسة أسابيع، إلا أن حقد حسين حسنى على الوفد يجعله يسارع إلى انتقاد على ماهر، لا لشيء إلا لقوله

المشهور عند تولى الوزارة: إنه سوف يسير على سياسة سلفه العظيم، ونحن نعرف أنه أراد بهذا أن يحظى بثقة البرلمان الوفدى، لكن أمثال حسين حسنى من الذين لا يطيقون الوفد لم يكونوا قادرين على أن يتحملوا مثل هذا التعبير المجامل، ولو من باب المجاملة، وانظر إلى هذا الهجوم القاسى والمركز والفظيع الذى يمارسه سكرتير الملك على على ماهر لهذا السبب ● وبعد كل هذا الهجوم غير المنطقى بل غير الوطنى، نرى سكرتير الملك يرتب عليه أحكام أخرى ● يجيد حسن حسنى تصوير علاقات على ماهر والبريطانيين فى بداية عام ١٩٥٢ بعد أن تولى على ماهر رئاسة الوزارة، وهو يميل إلى القول بأن المؤامرات الداخلية هى التى عطلت نجاح على ماهر فى تفاوضه مع البريطانيين، ولست أدرى ما الذى يدفع حسين حسنى إلى تبنى مثل هذا الموقف الضعيف تاريخيا، بينما الحقائق معروفة عن اعتذار السفير البريطانى عن اللقاء بعلى ماهر صبيحة يوم استقالته، وقد أشار إليها كثيرون كان منهم حسن يوسف الذى اعتمد حسين حسنى على مذكراته فى مواضع كثيرة ● يجيد الدكتور حسين حسنى فى مذكراته تصوير تطور علاقة على ماهر بالبندارى باشا على نحو تفصيلى، وبعبارات مختصرة، وتكاد روايته تتفق فى كثير من جزئياتها مع الروايات الأخرى عن هذا الموضوع ● يشير حسين حسنى إلى ذكرياته الشخصية، وإلى لقاء له بالبندارى وما دار فى هذا اللقاء من شكوى البندارى باشا من الإحساس بالإهمال وانعدام الدور ● يستطرد حسين حسنى إلى ذكر الدور الذى لعبه هو شخصيا من أجل تقديم البندارى للملك، وينسى حسين حسنى أن يلوم نفسه لأنه لعب هذا الدور من وراء ظهر مَنْ ارتاح إلى وجوده كرئيس للديوان.. أى على ماهر(!!) يستطرد صاحب الذكريات إلى رواية الموقف الفاصل فى علاقة الرجلين، وهو الكلمة التى كتبها البندارى للملك. ومن الطريف أن بعض المصادر تصور مصدر هذه الكلمة على أنها كانت من إبداع على ماهر لا على ما صورها حسين حسنى من أنها كانت لمزاً فى على ماهر نفسه، ويبدو أن تصوير سكرتير الملك كان هو الصواب، وبخاصة أنه هو نفسه كان طرفاً فيما سبق الكلمة من مناوشات الرجلين ● تتضمن مذكرات الدكتور حسين حسنى سكرتير الملك فاروق تفصيلات قصة طويلة تبين بوضوح عن طبيعة العلاقة بين على ماهر وحسين سرى، ونحن جميعا نعرف أن حسين سرى كان



وزيرا للمالية فى وزارة على ماهر، ونعرف من بعض المصادر أن حسين سرى كان يتعجل الوصول إلى رياسة الوزارة، وأنه وصل إليها بالفعل بعد حسن صبرى الذى خلف على ماهر فى مطلع الحرب العالمية الثانية، فى الوقت الذى أبعد فيه على ماهر عن الوزارة وعن الديوان معا، وها هى فرصة تأتى لعلى ماهر ليظهر لحسين سرى أنه يتمتع من الملك بما لا يتمتع به رئيس الوزارة سرى نفسه، فينتهزها على ماهر أبدع استغلال، وتكون النتيجة درامية على نحو ما نرى فى مذكرات الملك ● ما موقف الدكتور حسين حسنى من ثالث رؤساء الديوان الملكى الذى عمل معهم وهو حسين سرى باشا الذى عمل رئيسا للوزراء ورئيسا للديوان الملكى فيأتى مزاوجاً بين التحفظ والتعجب، ونبدأ بإيراد هذه الفقرة التى يعلق بها على توليه رئاسة الوزارة لأول مرة عقب وفاة حسن صبرى باشا، ونحن نلاحظ أنه يذكر أن أحداً لم يكن يتوقع أن تأتى رئاسة الوزارة إلى حسين سرى، وذلك على خلاف ما صرحت به نصوص أخرى نقلنا بعضها فى كتابنا «ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة»، وقد وصل بعضها إلى القول بأن حسين سرى كان ينتظر رئاسة الوزارة من قبل حسن صبرى وعلى ماهر فى وزارتيهما السابقتين على توليه رئاسة الوزارة ● لا ينبغى هنا أن نتجاوز عن هذا الخلط فى المقدمات الذى يوقعنا فيه الدكتور حسين حسنى، فباعترافه هو نفسه فى موضع آخر وبإشارته هو نفسه فى هذه الفقرة فإنه لم يكن معروفا فى ذلك الوقت أن حسين سرى قد اقترح مثل هذا الاقتراح على السفير البريطانى، أما أن السفير البريطانى بل البريطانيين فى مجموعهم كانوا يرتاحون إلى حسين سرى فأمر لاشك فيه، وقد كان هذا معروفا على نطاق واسع، إلا أن يكون حسين سرى كان خارج هذا النطاق الواسع(!!) ● يشيد حسين حسنى بدور حسين سرى باشا فى إصدار قانونين من قوانين نزاهة الحكم فى فترة حكمه القصيرة فى ١٩٤٩ ● يتناول قصة تعيين حسين سرى رئيسا للديوان الملكى على نحو ما تناولتها كتب كثيرة من أبرزها بالطبع مذكرات حسن يوسف. ويستطرد الدكتور حسين حسنى إلى ذكر ما يلخص به تطور العلاقة التى كانت بداية لتصرفات دفعت سرى فى النهاية إلى الاستقالة من منصبه كرئيس للديوان وهو يجيد تلخيص الموقف ● هذه فقرة تنم عن مدى العلاقة الحسنة التى ربطت بثالث رؤساء الديوان الذين عمل معهم وهو إبراهيم عبد الهادى

باشا ● نأتى إلى رابع رؤساء الديوان الملكى الرابع الذين عمل معهم حسن يوسف، وهو حافظ عفيفى، ونحن نلاحظ أنه يحظى بقدر واضح من إعجاب صاحب المذكرات وتقديره، وهو يذكر له جهده المبكر فى تنظيم وزارة الخارجية حين كان وزيراً لها، بينما كان صاحب الذكريات فى بداية سلكه الوظيفى، ويمكن لنا أن نقول إنه كما يشير بطريقة غير مباشرة إلى أن كل صعوده الإدارى والسياسى قد بدأ نتيجة إعجاب حافظ عفيفى به وتقديره لكفايته ● يشير إلى أن اتصالا مباشرا قد حدث بينه وبين حافظ عفيفى وهو وزير ● أما موقف الدكتور حسين حسنى من تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى فموقف متناقض ولست أدرى سببا لوقوعه فى هذا التناقض، وهو يعقب على هذا التعيين عند حدوثه ● هكذا يقول الدكتور حسين حسنى، وفاته أنه هو نفسه ذكر هذا المعنى فى صفحة ٣٠٦ حيث قال فى معرض الحديث عن ترشيح إلياس أندراوس لحافظ عفيفى ليخلف النحاس فى رياسة الوزارة ● يشير حسين حسنى بكل وضوح إلى الآلية التى جاء بها حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى، وتكاد معظم المصادر التى تناولت هذه الفترة تؤكد على صواب ما ذهب إليه حسين حسنى، وإن كان هو يتميز بالدقة فى تصوير الآلية الحقيقية التى شهد خطواتها، وهو يشير بكل وضوح إلى الدور الأنانى والمشبوه الذى لعبه إلياس أندراوس على نحو دءوب ● يورد الدكتور حسين حسنى وهو متحرج أو وهو يشعر بالخجل قصة اضطراره للمشاركة فى إتمام صفقة تعيين أندراوس فى البنك ● هذه فقرة من الحديث الذى يذكر صاحب المذكرات أنه تحادث فيه مع رئيس الديوان الملكى الجديد حافظ عفيفى ● على أن أطرف الفقرات التى يتناول بها صاحب هذه المذكرات مواقف حافظ عفيفى هى تلك الفقرة التى يتحدث فيها عن لقائه به عقب قيام الثورة، ونحن نعرف أن الدكتور حسين حسنى كان قد عاد فجأة من الخارج حيث كان يقضى إجازة صيفية، أما حافظ عفيفى فإنه كان فى مصر لكنه - وهذا هو المفاجئ الذى تنفرد مذكرات حسين حسنى بذكره بالتفصيل ناسبة الرواية إلى حافظ عفيفى نفسه - كان قد استقال من منصبه كرئيس للديوان، وأن النية فى هذه الاستقالة كانت قد ظهرت فى بداية يوليو ١٩٥٢ عندما وجد غير المسئولين (كريم ثابت وإلياس أندراوس) يتفقان مع حسين سرى على تشكيل الوزارة بينما كان وهو رئيس

للديوان قد نقل إلى بهى الدين بركات تكليف الملك له بتشكيل الوزارة، وهكذا وجد نفسه فى موقف لا يحسد عليه، ثم تنامى ضيقه من الوضع فى القصر حتى صمم على الاستقالة فى ٢٠ يوليو (هكذا تقول رواية حسين حسنى)، وأنه جاء إلى القصر يوم الجمعة لا لشيء إلا ليأخذ بعض الأوراق التى كان قد نسيها فى مكتبه ● نأتى إلى كبار العاملين فى الحاشية الملكية، ونكاد نلاحظ أن سكرتير الملك يصرح بأن مشاعره تجاه عمر فتحى باشا كبير الياوران كانت فى منتهى القوة والصفاء، وربما أنه على خلاف حسنين باشا يحظى بكل تقدير واحترام من صاحب هذه المذكرات ودون نقد واحد، وانظر إلى هذه الصفات العابرة التى يصبغها الدكتور حسين حسنى أو يضفيها عليه ● كذلك يحرص الدكتور حسين حسنى على الحديث عن الأزمة القلبية التى أصابت عمر فتحى حين كان فى معية الملك فاروق والملكة نازلى فى لندن، وهو يتحدث عن علاج الأزمة وما اقتضاه من حضور زوجته.. ومن الملاحظ أن صاحب المذكرات يتجاهل كل ما أشار إليه الأستاذ التابعى فى كتابه «أسرار الساسة والسياسة» من وقوع التنافس بين عمر فتحى وأحمد حسنين باشا على التقرب إلى الملكة نازلى ● يصل الدكتور حسين حسنى إلى قمة مديحه لعمر فتحى حين يتحدث عن موقفه النبيل وغير المشهور حين اعتذر عن أن يعين فى منصب كبير الياوران نظرا لصغر رتبته، ويثنى الدكتور حسين حسنى على هذا التصرف «النزيه» على حد تعبيره ثناء كبيرا ● من الطريف أن لهذه القصة وجهات نظر أخرى، فقد أشار الدكتور هيكل باشا فى مذكراته إلى أن ترقية عمر فتحى عرضت على مجلس الوزراء وحاول هو الاعتراض عليها بوقف الترقيات إلا أن حسين سرى باشا غمزه وقال له: اسكت! هذا ياور الملك، ولم يعترض أحد من الوزراء، ثم تكررت بعد ذلك ترقية عمر فتحى ترقية استثنائية، وأوجبت مجاملة صاحب العرش أن يتخطى مجلس الوزراء قراره بوقف الترقيات.. وعلى كل الأحوال فهذه هى رواية حسين حسنى فى مذكراته ● يقدم الدكتور حسين حسنى فى هذه المذكرات فقرة مطولة ينصف فيها رجلا من رجال الحاشية الملكية هو الطيار حسن عاكف طيار الملك الخاص الذى نسب إليه أنه كان ينوى المقاومة ويحث الملك عليها.. لكن فقرة حسين حسنى لا تتناول هذه الجزئية وإنما تتناول جزئية أخرى أبسط بكثير، وهى أن حسن عاكف كان من رجال

الحاشية الذين طلبت حركة الجيش إقالتهم، لكنه كان الوحيد الذى رفض أن يقدم هذه الاستقالة، وأن إسماعيل شيرين زوج شقيقة الملك ووزير الحربية عرض الأمر على صاحب هذه المذكرات الذى تكفل بإقناع حسن عاكف بأن يقدم استقالته خدمة للملك ● من شخصيات الحاشية الذين يحظون بثناء صاحب هذه المذكرات الصحفى الشهير إدجار جلاد باشا صاحب جريدة الزمان ● نمضى مع حديث الدكتور حسين حسنى عن رجال الحاشية الملكية إلى أن نصل إلى شخصيتين ينتقدهما على طول الخط وبلا استثناء، وهما كريم ثابت وإلياس أندراوس، ويبدو الدكتور حسن حسنى معذب الضمير تماماً لأنه لم يقدم ما كان ينبغى عليه أن يقدمه من أدلة فساد كريم ثابت وتورطه فى كل أمر سيئ نسب إلى الملك أو إلى الحاشية، وذلك حين دعى للشهادة أمام محكمة الثورة التى تولت محاكمة كريم ثابت ● هكذا كريم ثابت فى مقدمة من ينتقد حسين حسنى وجودهم فى الحاشية وأداءهم فى السياسة، وهو ينسب إليه كثيراً من الأمور السيئة والتصرفات المشينة، وهو على سبيل المثال يعلق على تعيينه ● لابد أن نعقب هنا بالقول بأن أمثال كريم ثابت دائما ما ينجحون فى تصوير أنفسهم لدى الحكام على أنهم منجزو غاية سمية فحسب، بينما هم يتدخلون فى كل شيء!! ● يبدى الدكتور حسين حسنى إعجابا شديدا خفيا بالموقف الذكى الذى وقفه رئيس الوزراء إسماعيل صدقى من تعيين كريم ثابت مستشارا صحفيا للملك وهو يعتبر موقف إسماعيل صدقى من تعيين كريم ثابت بمثابة إنجاز كبير يعطف مباشرة على إنجازاته الكبرى فى أثناء توليه الحكم ● يفاجئنا الدكتور حسين حسنى بما تضمنه رد الملك، وهو رد لا يمكن وصفه إلا بأنه يفتقد للذكاء، ولا يدل إلا على أن الملك بنفسه قد وقع أسيرا لدى كريم ثابت ونفوذه أو جاذبيته أو جاذبية من حوله ● يواصل الدكتور حسين حسنى انتقاداته لكريم ثابت ودوره الشرير والمتميز فى نهاية عهد الملك فاروق ● قبل هذا يحرص الدكتور حسين حسنى على أن يشير إلى أن تعيين كريم ثابت كان أول استثناء لجأ إليه الملك الذى تعود فيما قبل على احترام وجود الحكومة، إلا أن الدكتور حسين حسنى سرعان ما يتذكر أن الملك كان قد خرق البروتوكول من قبل حين دعا إلى صلاة الجمعة فى مسجد «قيسون» بمشورة من على ماهر رئيس الديوان ● بما يجدر بنا قبل أن نترك الحديث عن أرباب القصور أن ننقل

عن حسين حسنى بعض الآراء المهمة فى والد الملك فاروق (أى الملك فؤاد) وجده (أى الخديو إسماعيل) ● ومع أن الدكتور حسين حسنى لم يعمل بالقرب المباشر من الملك فؤاد، إلا أنه ينتهز حديثه عن يوسف جلاد باشا لينقل عنه بعض ما رواه عن بعض طبائع الملك فؤاد التى يجهلها، حسب تعبيره، أغلب الناس ● من الفقرات التاريخية الجميلة التى احتواها كتاب مذكرات الدكتور حسين حسنى حديثه عن كتاب المؤرخ الأمريكى كرابيتس الشهير عن الخديو إسماعيل، ناقلا رؤية يوسف جلاد باشا مدير الإفرنجية بالديوان الملكى، وهو يروى سببا غير معروف وغير متوقع لتأليف هذا الكتاب، بيد أن معرفتنا بجهود المؤرخين الغربيين فى كتاباتهم تجعلنا نتصور صحة ما يرويه عن هذه الواقعة التى تكتسب أهمية خاصة باعتباره حامل درجة الدكتوراه فى التاريخ ● ها نحن قد ألقينا بما فيه الكفاية أضواء على كل ما يتعلق بصورة الملك فاروق فى أسرته وقصره، وصورته حسبما قدمتها هذه المذكرات، وقد آن الأوان أن نتحدث عما انفردت به هذه المذكرات من رواية لبعض وقائع تاريخنا المعاصر، ونبدأ بواحدة من الانفرادات المهمة التى ينفرد بها صاحب هذا الكتاب فى مذكراته، وهى ما سلكه من محاولة ذكية لكنها لم تنجح من أجل إقامة حكومة مركزية فيدرالية متعددة الطوائف فى إسرائيل، مع السماح بإقامة حكم ذاتى لكل من العرب واليهود فى المنطقة التى تكون الأغلبية فيها لهم، وقد كان هذا الحل الذكى، على حسب ما يرويه المؤلف، متاحا لكن أحدا لم ينتبه إلى إنفاذه أو يعمل من أجله ● يردف الدكتور حسن حسنى بذكر اسم الزعيم اليهودى الذى كان يتزعم هذه الحركة، ومن اللافت للنظر أننا لا نجد لمحاولته هذه ذكراً فى كثير من أدبيات العربى - الإسرائيلى، وكأنما وجدت هذه الأدبيات من الصعوبة وعدم اللياقة أن تتحدث عن مثل هذه المحاولة على الرغم من المنصب الجامعى الرفيع الذى كان صاحب المحاولة يحتله ● يضيف الدكتور حسين حسنى أنه قدم اقتراحاً عملياً بالاستعانة بالحاخام حاييم ناحوم، وأنه قابله بالفعل لهذا الغرض ● نأتى إلى المفاجأة غير السارة، على عادة المفاجآت غير السارة فى كتاب الدكتور حسين حسنى ● لا نزال مع صورة النزاع العربى - الإسرائيلى فى مذكرات سكرتير الملك فاروق، وإن كنا سنخرج من النزاع إلى ما ترتب عليه من حرب وما ترتب على الحرب من إثارة

قضية الأسلحة الفاسدة التى مهدت لقيام الثورة ● يلخص الدكتور حسين حسنى موقف الملك فاروق من قضية الأسلحة الفاسدة، مشيراً إلى مدى ما تحمله الملك وحاشيته من ضجة رفع الاتهام تجاه نزاهة التصرفات المالية فى نفقات حملة فلسطين، ويشير سكرتير الملك إلى حقيقة أن حيدر باشا كان هو الذى قدم البلاغ إلى النائب العام للتحقيق فيما كانت تنشره مجلة «روز اليوسف» فى هذا الشأن، ويصل حسين حسنى إلى أن ينسب إلى تقرير النيابة العامة القول بعدم صحة كل ما أسند إلى أفراد الحاشية ● على هذا النحو يقدم سكرتير الملك الأسباب التى تبرر قرار الملك بالإنعام ببعض الأوسمة والنياشين على بعض أفراد الحاشية الذين شملتهم التحقيقات، ونحن نلاحظ مما يرويه حسين حسنى أن الحكومة الوفدية هى الأخرى كانت حريصة على التجاوب الفورى مع نتيجة التحقيق، حيث نشرت الصحف بيانا لرئيس الوزراء يعتذر فيه للمقام السامى، وذلك بعد يومين فقط من نشر قرار النائب العام بحفظ التحقيقات ● على أن حسين حسنى يردف بتعبير واضح عن ألمه النفسى من عودة بعض مؤرخى عهد الثورة وكتابه إلى الحديث عن اتهامات هذه القضية على أنها حقيقة، وهو يعبر عن موقفه فى جملة من جمل الحكمة التى تتأسى للواقع ● ربما يجدر بنا هنا أن نشير إلى أن حسن يوسف قد عرض لهذا الموضوع فى مذكراته بطريقة أوفى وأوضح، وأنه أشار إلى أن التحقيقات التى أجريت بعد الثورة قد توصلت إلى نفس النتائج القانونية ● وربما كان من المفيد أن ننتقل بعد هذا إلى حديث المذكرات عن بعض توجهات الملك فى تسليح الجيش وتدريبه، وإقامة الصناعات الحربية فى مصر ● ينفرد الدكتور حسين حسنى فى مذكراته بتقديم قصة مهمة عن الدور الذى أتيح له أن يقوم به فى سبيل تعاقد مصر مع مجموعة من خيرة الخبراء العسكريين الألمان كان على رأسهم الدكتور «فوس» وهو أحد أكبر ثلاثة مسئولين عن الإنتاج الألمانى الحربى فى عهد هتلر ● لا يفوت الدكتور حسين حسنى فى نهاية حديثه عن هذه القصة أن يأسى على ما آلت إليه أوضاع الصناعة الحربية المصرية حين خضعت للسياسة، ووقعت فى إطار التعاون السوفيتى، وهو ما يعبر عنه حسين حسنى بلفظ يعكس اشمئزازه وكراهيته حيث يسميه «الزحف الروسى» ● وربما كان من المهم بعد أن انتهينا من هذه الرواية كلها أن نشير إلى ما ذكره صليب سامى فى

مذكراته من أن إسماعيل صدقى فى ثناء وزارته (١٩٤٦) كان قد توصل إلى اتفاق مع البريطانيين على أن يحصل الجيش المصرى على ما فى مخازن الجيش البريطانى بنصف الثمن، لكن الملك فاروق رفض هذه الفكرة، وقد أشرنا إلى تفاصيل هذه الواقعة فى كتابنا «على مشارف الثورة» وربما تكون حرب ١٩٤٨ هى التى أيقظت فى الملك الاهتمام بالناحية العسكرية تدريبا وتصنيعا وتسليحا ● يتصل بالأفكار العسكرية للملك فاروق حسبما تصورها المذكرات ما يحرص صاحب المذكرات بذكره على أن يدافع عن وجهة نظر الملك فاروق فى إصراره على إصلاح اليخت «المحروسة» وهو ينسب إلى الملك عبارات تنم عن إحساسه (أى إحساس الملك) بالأهمية الاستراتيجية والتاريخية لهذه الخطوة التى كان يصر عليها بإصلاح أقدم قطعنا البحرية فى العصر الحديث، على أنى لست أجد سببا وجيها كان يمنع الملك بأن يصرح بهذه الفكرة علانية، وأن يصدر من أجلها بيانا أو تصريحا يشفى غليل النفوس ويتيح لمثل هذه الفكرة النبيلة (إن كانت كذلك) أن تأخذ حقها من التقدير اللائق بها والاقتناع الإيجابى، بل شكر الملك على انتباهه إليها ● يحاول صاحب هذه المذكرات أن يقدم تفسيرا خاصا يصور به موقف مصر من إعلان الحرب على المحور فى الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من أن هذا الموضوع قد سبقت دراسته ومناقشته فى كتب ودراسات تاريخية كثيرة، إلا أننا نرى الدكتور حسين حسنى يميل إلى تلخيص الرأى الذى تبناه حسن يوسف باشا فى مذكراته، وهو يقدم هذا الرأى مركزا وملخصا على طريقته التى تحتفظ ببعض التفسيرات الذاتية من قبل الإيحاء بنسبة فكرة الحرب الهجومية والدفاعية إلى على ماهر بدلا من عبد الحميد بدوى. كما أن رواية سكرتير الملك تؤكد على حضور الملك بنفسه إعداد هذه المذكرة ● نأتى الآن إلى مناقشة الصور التى يقدمها سكرتير الملك عن علاقة الملك فاروق بحزب الأغلبية، ومن الإنصاف أن نبدأ فنشير إلى أن الدكتور حسين حسنى كان متشبعاً تمام التشبع بفكرة الملك فاروق وأحمد حسنين ومَنْ والاهما من الذين كانوا يتحسرون على العصر الذى كان «المحتل» يناصر فيه «القصر» بأكثر من مناصرته للحركة الوطنية، على حد فهمهم ومن العجيب بل من المثير للأعصاب أن نرى الدكتور حسين حسنى وهو يستنكر على الإنجليز استبقاءهم للسفير البريطانى فى

القاهرة بعد معاهدة ١٩٣٦ التى يفترض أنها قلت من سطوته كممثل لبلاده، ونحن ندرك بسهولة أن شكوى سكرتير الملك لم تكن من استبقاء نفوذ السفير لكنها كانت على العكس من ذلك من تضاؤل هذا النفوذ ضد حزب الأغلبية، وهو الأمر الذى كان يحز فى نفس صاحب الذكريات، وفى نفس الملك فاروق وأرباب الحاشية من قبله ● صاحب هذه المذكرات يحرص وهو صاحب الحس التاريخى على أن يقدم تفريقاً أساسياً بين عصرى الملك فؤاد والملك فاروق، ويقوم على انحياز الإنجليز فى الحالة الأولى للملك، وانحيازهم فى الثانية إلى حزب الأغلبية ضد الملك.. هكذا يقول والعياذ بـالـلـه ● من الإنصاف أن نشير إلى أن ضمير حسين حسنى جعله فى كثير من الأحايين ينتبه إلى بعض الأخطاء السياسية التى وقع فيها الملك فاروق وبخاصة فى مقابلة مع حزب الأغلبية، وهو على سبيل المثال ● على أن هذا كله لا ينفى ما أثبته حسين حسنى نفسه من وجود النفوذ البريطانى بقوة وفاعلية فى القصر، وعلى مستوى تربية الملك وإعداده للحكم قبل أن يتولاه، ويشير سكرتير الملك إشارات تبدو وكأنها من قبيل ادعاء الحكمة بأثر رجعى إلى ما شهده عن إسراع السفير البريطانى بفرض رؤيته فيما يتعلق بتأهيل الملك فاروق، بينما ظلت رؤيته هو مجرد اقتراحات ● تنفرد مذكرات الدكتور حسين حسنى بالإشارة الواضحة إلى ما عرف فيما بعد بتلميح مكرم عبيد للإنجليز قرب نهاية العام الأول من حكم الملك فاروق (نوفمبر ١٩٣٧) بضرورة عزل الملك فاروق ● من العجيب فى هذه المذكرات، وهى حافلة بالعجائب، أن نرى صاحبها يمتد فى تعبيره عن حزنه لفقدان الزعماء السياسيين الولاء للملك فاروق إلى أن يقدم انتقاده إلى محمد محمود باشا الذى هو أبرز زعماء الأقليات فى عهد مليكه فاروق لا لشىء إلا لأنه وافق على الرأى القائل بخطورة استمرار الملك فاروق فى الحكم، وهو ما أثبتته الأيام بالفعل، وهكذا يتكرس ما أشرنا إليه فى تقديمنا لمدارستنا هذه من أن صاحبها ينتقد الأحزاب جميعا والزعماء جميعا من أجل ما يظن أنه الإخلاص لصاحب العرش ● على أن فقرات حسين حسنى فى انتقاد محمد محمود تكشف عن حقائق لم تكن معروفة بهذا القدر من الوضوح، إذ أننا نفاجأ فيما يرويه عما اطلع عليه من الوثائق البريطانية من أن محمد محمود باشا كان هو الآخر شأنه شأن النحاس ومكرم وغيرهما من زعماء الوفد، وشأن حسين

سرى من الزعماء المستقلين، يتمنى لو أتيحت الفرصة لخلع الملك، بل إنه على حد رواية صاحب المذكرات كان يحث الإنجليز على مثل هذ الخطوة ● يشير حسين حسنى باستنكار إلى موقف حسين سرى باشا من خلع الملك فاروق وهو يستنكر على هذا الرجل الذى كان فى ذلك الوقت نسيب الملك أن يصرح للبريطانيين بخطورة بقاء الملك على العرش، وكنت أظن سكرتير الملك يغير رأيه فى الملك وأدائه وبقائه بعد أن رأى وطالع مظاهر هذا الإجماع على أمر واحد من النحاس ومكرم وزعماء الوفد من ناحية، ومحمد محمود من ناحية ثانية، وحسين سرى من ناحية ثالثة، لكنه بدلا من هذا آثر أن يتهم كل هؤلاء صراحة فى وطنيتهم ● نرى صاحب هذه المذكرات حريصا على التعبير عن أسفه وأساه تجاه موقف الزعماء المصريين باتجاهاتهم المختلفة من مليكه فى بداية الحرب العالمية الثانية، وربما نعجب من أن يجمع هؤلاء الثلاثة على اختلاف مشاربهم وأهوائهم ورغباتهم على اليأس من فاروق كملك، بينما يبقى سكرتير الملك فى خندق آخر يأسف لهذا الإجماع وكأن ملوكية فاروق كانت حقا إلهيا ● نأتى إلى حديث المذكرات عن الحركة الوطنية فى مصر ومشكلاتها وصراعها مع الملك فاروق، ومن المفيد أن نبدأ بالإشارة إلى أن الدكتور حسين حسنى قد ظل حتى كتابة مذكراته حريصا على ما يمليه عليه انتماؤه للحزب الوطنى القديم من معاداة الوفد وحركته، أو على الأقل الابتعاد عنه بأقصى قدر مستطاع، ونحن نفهم أن حسين حسنى كان يغالب نفسه من أجل أن يلتزم بهذا السلوك الحزبى، ذلك أن حس التاريخ فى دراسته وتخصصه كان يدله بوضوح على أنه بمثل هذا المسلك المجانب للوفد كان يبتعد عن الصواب ● نرى فى بعض فقرات حسين حسنى نوعا من الاعتراف الضمنى بهذه الحقيقة على الرغم من مجاهدته نفسه فى إطفاء مزايا الوفد وتنظيماته وإنجازاته، وعلى سبيل المثال فإننا نراه يروى ذكرياته عن لقائه فى أوروبا بالزعيم سعد زغلول بعد الإفراج عنه من منفاه فى مالطة حيث توجه إلى باريس، وهو يفيض فى حديثه عن هذا اللقاء وعن كلمته التى ألقاها أمام سعد باشا إلى أن يصل إلى الحديث عن اختلافه مع تنظيمات الوفد على ما نسميه الآن: السياسات الإعلامية ● على هذا النحو نفهم أن حسين حسنى وجد نفسه فى مرحلة مبكرة أضعف من أن يسيطر على زملائه الوفديين أو أن يوجه تفكيرهم نحو ما كان

هو مقتنعا به فى ذلك الوقت المبكر ● نرى صدى متكرراً لانحياز الدكتور حسين حسنى إلى الملك ضد الحركة الوطنية وحقوقها الطبيعية فى ممارسة سلطة الشعب على أجهزة الدولة، وهو على سبيل المثال يوجه انتقادات عنيفة إلى فكرة المسئولية الحكومية التى كان الزعيم النحاس مصمماً عليها فى بداية عهد الملك فاروق، ولعلنا نقتطف من حديثه فى هذه الجزئية فقرة تنم عما وصل إليه تفكيره «الملكى المطلق» فى هذا الشأن ● قد دفع هذا الاعتقاد صاحب المذكرات إلى أن يقترح على الملك نوعا من التوفيق بينه وبين رغبات النحاس باشا رئيس الوزارة فيما يتعلق بالخلاف على بعض التفصيلات فى إحدى الأزمات المبكرة حول تحركات الملك ● هكذا نفهم من شهادة صاحب المذكرات نفسه أن النحاس باشا كان على خلاف ما صور، فى كتابات شانئيه والحاقدين عليه، رجلا يتحلى بالقدر الأكبر من المحبة والتهذيب والرغبة فى التعاون والسعى إليه، بل الاكتفاء بأقل القليل مما يحفظ صور الدلالة على تسليم الآخرين بالقيم التى كان يريد فرضها أو الدفاع عنها ● وفى إطار انحياز الدكتور حسين حسنى التام إلى الملك نجده يقدم واقعة مبكرة عن علاقة الملك فاروق بالنحاس باشا، وهى واقعة إن صحت وقائعها على هذا النحو فإنها لا تدل على خطأ من النحاس بقدر ما تدل على حسن نية وعلى وجود روح المودة والمجاملة والتعاون ● لست أدرى هل قصد السكرتير الخاص للملك أن يقدم رواية مخالفة لرواية عبد الفتاح حسن باشا فيما يتعلق باللقاء الذى حدث بينه وبين الملك عقب حلفه اليمين الدستورية فى كابرى، ونحن نرى رواية سكرتير الملك تشير صراحة إلى أن الملك لم يلتق بالوزير وإنما انسحب الوزير بعد حلف اليمين مباشرة ● ربما يجدر بنا هنا أن نشير إلى أننا نقلنا عن عبد الفتاح حسن فى مذكراته التى تدارسناها فى كتابنا: «أمام العدالة» بعض ما تحدث به عن مناقشات دارت بينه وبين الملك فاروق فى كابرى عقب أدائه اليمين الدستورية ● يروى الدكتور حسين حسنى قصة الخلاف الذى حدث بين الملك فاروق والوفد حول اختيار يوسف الجندى وزيراً فى وزارة النحاس باشا الرابعة (١٩٣٧)، لكنه يقدم القصة بطريقة خاصة تركز على دوره هو فى حل الأزمة، ومن الطريف أن حسين حسنى لا يدلنا على ما حدث بعد هذا مع يوسف الجندى، ولا كيف انتهى العهد به فى منصبه كوكيل برلمانى، وربما كان من حق

يوسف الجندى على الدكتور حسين حسنى أن نذكر أنه كان من الأقطاب الفاعلين فى لجنة التأليف والترجمة والنشر التى يبدى حسين حسنى فخره بأنه كان من أعضائها ● يحفل حديث حسين حسنى عن إلغاء معاهدة (١٩٣٦) بذكر كثير من التفصيلات المهمة التى غيبت فى ظل الحرص على التعتيم الذى مورس على الخطوات الوطنية الجبارة التى سبقت الثورة لا لشىء إلا لأنها تمت فى عهد ما قبل الثورة، ويكفى على سبيل المثال أن ننقل عن هذه المذكرات تصوير صاحبها الدقيق للأثر الذى نشأ «أوتوماتيا» كنتيجة لإضراب عمال الشحن والتفريغ المصريين فى منطقة القنال عن العمل مع الإنجليز ● نأتى إلى موضوع تاريخى تضاربت فيه الآراء إلى حد ما، وليس إلى حد كبير، وهو موضوع عودة الوفد إلى الحكم فى نهاية الأربعينيات، ومن الطريف أننا نجد رجال الحاشية منقسمين على أنفسهم فيما يتعلق بالدوافع والمعوقات التى سبقت هذه العودة، ونرى حسين حسنى ينسب الفضل(!!) إلى كريم ثابت، مؤكدا ما رواه كريم ثابت بنفسه فى هذا الصدد، وربما يدهش القارئ للنتائج، وكأنما أصبح كريم ثابت بكل مساوئه وأعطف على الشعب وعلى الديمقراطية من رجل فاضل مثل الدكتور حسين حسنى ● يأبى الدكتور حسين حسنى إلا أن يعترف أنه كان مناهضاً تماماً لفكرة كريم ثابت فى إعادة الوفد إلى الحكم، وأنه أفضى برأيه وتوقعاته إلى الملك فى مناسبة تقديمه الشكر على منح الملك الباشوية له، ومن العجيب بل من المذهل أن نرى الرجل الفاضل يبقى فى القصر بكل مبادئه فى الوقت حتى يمنح الباشوية بينما يستكثر على الشعب العظيم أن يمنح الديمقراطية إلا أن يكون هذا المنح بطريقة تمثيلية صورية تتمثل فى تقسيم المقاعد بين الأحزاب تقسيما ملكيا، ونحن لا نملك بعد هذا إلا أن نسأل الله المغفرة لصاحب المذكرات ● يواصل الدكتور حسين حسنى استنكاره لعودة الوفد إلى الحكم، أو لعودة حكم الشعب مصورا ما تم من وفاق من أجل تصحيح الأوضاع على أنه «اتفاق» مسبق عن غير المسئولين، وربما يتعجب القارئ من أن يصور حسين حسنى نفسه والمسئولين فى صورة المتعنتين أو المتآمرين ضد رغبة الشعب(!!) بينما يصور غير المسئولين فى صورة الموافقين على عودة السلطة إلى الشعب حتى لو أفادوا بعض الفوائد(!!) ولنقرأ آراءه العجيبة التى تلمز البريطانيين أنفسهم لأنهم لم يفهموا «الطبعة الفاروقية» المعدلة

من الديمقراطية والعياذ بالله!! ● ومن العجيب أن نرى رجلا حاز درجة عليا فى التاريخ يردد مثل هذا الفكر الذى يقترب فى شكله من الهراء على هذا النحو الموثق دون أدنى حياء من الحقيقة، لكننا نعود لنقول إن أحداً لم يصل إلى مثل هذا المستوى من المغالطة إلا الذين أصابتهم عداوة الوفد بهذه الارتكاريا العجيبة ● يأبى الدكتور حسين حسنى أيضا إلا أن يلقى ببعض ظلال التشكيك على نتائج الانتخابات البرلمانية التى أسفرت عن فوز الوفد بأغلبية وصفها بعض المراقبين بأن الوفد نفسه لم يكن يحلم بها ● نحن نرى الرجل الذى حاز درجة عليا فى التاريخ وعمل فى السلك الدبلوماسى والديوان الملكى لا يأنف من أن ينقل بعض الأراجيف مقدما لها بأنها شكاوى الأحزاب، غير أننا لا نستطيع أن ننكر الإعجاب ببلاغته فى قوله: إنه كانت تصدر تلميحات فتصريحات فتعليمات!! وليس من شك فى أن بعض هذا قد حدث لغير صالح الوفد وبعضه قد حدث لصالح الوفد، ولربما كان ما حدث لغير صالح الوفد أكثر بناء على هذا الاتفاق الذى اعترف صاحب المذكرات نفسه بوجوده فيما بين الملك وحاشيته ووزارة الانتخابات، لكن المذهل فى الموضوع كله أن حسين حسنى لا ينتبه إلى إيراده تفاصيل دقيقة تدين الملك وحاشيته المسئولة وغير المسئولة على حد سواء، ولنقرأ هذا النص الحافل بالخوف من الشعب ومن إرادته التى فرضت الوفد وكانت قادرة على أن تفرضه على الدوام ● يجيد سكرتير الملك تصوير مشاعره الدقيقة تجاه قيام الثورة فى ٢٣ يوليو، وهو يشير إلى أنه أجاب على سؤال عن رأيه بالإشارة إلى رد الفعل الشعبى ● هو يجيد تصوير مشاعره فى اللحظات التى شهد فيها وداع الملك فاروق عند رحيله بعد تنازله عن العرش ● نأتى إلى فقرة تنم عما كان الملك فاروق يشعر به تجاه «الثورة»، ونحن نستطيع أن نستشف هذه الدلالة من روح عبارة الملك لا من ألفاظ هذه العبارة ودلالتها المباشرة ● نرى عبارة أخرى يصور فيها صاحب هذه المذكرات شعور الملك فاروق فى اللحظات الأخيرة وهو يستشرف ما هو مقدم عليه من منفى مادى ومعنوى فيأخذ العهد من سكرتيره أن يساعد فى كشف الحقيقة ● بعد هذا التصوير الدقيق لمشاعر الملك فاروق ينصرف صاحب المذكرات إلى تصوير مشاعره هو تجاه تلك اللحظات العصيبة، فيعترف فى نبل بما أصابه من هزة عصبية قوية لم يخبرها من قبل ● نأتى إلى ذكريات متفرقة للدكتور

حسين حسنى عن وقائع محددة بعدما قامت الثورة مباشرة، ومن أطرف ما تتضمنه مذكرات سكرتير الملك ما يرويه صاحبها الدكتور حسين حسنى عن الظروف الحسنة التى هيأت له مَنْ اعتنى بأمره فى المعتقل بوساطة لم يبذل جهدا فيها قام بها الوزير السابق محمد زكى على وهو من رجال الحزب الوطنى الذى كان الدكتور حسين حسنى على علاقة ولاء به ● يصور مشاعر المعتقلين من ذوى المشارب المختلفة والاتجاهات السياسية المتباينة حين يجمعهم المعتقل فيجعلهم أخوة متحابين على غير ما كان يقضى به تاريخهم السابق فى العمل السياسى ● يشير صاحب المذكرات إشارة ذات دلالة إلى أنه انصرف بكليته إلى قراءة القرآن الكريم، ووصل فى هذا الانصراف إلى أن شغل به كل وقته ● هو يحرص على الامتنان لزوج ابنته الذى يعبر عنه بأنه ولده من دون أن يذكر اسمه، وكأنه يريد أن ينجيه من مغبة ذكر هذا الاسم فى مثل هذا السياق!! ● من اللافت للنظر أن تتضمن هذه المذكرات بعض ما يوحى بما كانت المعتقلات فى بداية عهد الثورة تتميز به من التزام بالإنسانية، والحفاظ على حقوق الإنسان بقدر ما هو مستطاع أو ممكن فى معتقل، وهو ما قد يثير فى ذهن القارئ مقارنة بين أحوال المعتقلات فى العام الأول من عهد الثورة وما آلت إليه بعد ذلك أحوال هذه المعتقلات مما نكاد نعرفه جميعا من كثرة شيوعه فى الأدبيات التى صورت أو سجلت ملامح هذا العهد ● بقيت فصول مهمة من حديث الدكتور حسين حسنى عن السياسيين فى عصره بعيدا عن أرباب القصور وعن الوفد، ويمكن القول بأن إسماعيل صدقى كان صاحب الحظ الأوفى من التقدير الذى منحه صاحب المذكرات لكبار الساسة المصريين الذين عاصرهم، وهو يثنى مرات عديدة على نتائج مفاوضات إسماعيل صدقى للبريطانيين التى توصلت إلى مشروع معاهدة «صدقى - بيفين» ● يقارن حسن حسين بين حظوظ السياسيين المفاوضين لبريطانيا من النجاح فيصل إلى الارتفاع بقيمة إنجاز صدقى باشا فى معاهدته ● يحرص على أن يشيد بالنقراشى باشا إشادات ظاهرة يحرم منها أقطاب الوفد فى المواقف المناظرة أو المماثلة، ومن هذه الإشادات تلك العبارة التى يصور بها عودة النقراشى من مناقشات مجلس الأمن ● ربما جاز لنا أن نتساءل: ألم يدر بخاطر صاحب الذكريات وهو سكرتير الملك أن يقترح على مليكه أن يمنح النقراشى باشا القلادة التى تؤهله

للقب صاحب المقام الرفيع ● يظهر الدكتور حسين حسنى كثيراً من الاعتزاز بأحمد نجيب الهلالى باشا، وهو يشير إشارة سريعة إلى ما أشار إليه حسن يوسف باشا من الإعجاب بذكاء الهلالى فى دعوة زعماء حزب الأمة لزيارة القاهرة فى أثناء حكم وزارته ● يلتمس العذر لنجيب الهلالى فى قراراته التى حاول أن يبدأ بها عهداً من الإصلاح الإدارى ● يبدو الدكتور حسين حسنى غير منزعج من إقدام الهلالى على تعطيل الحياة النيابية معيداً بهذا مسار الحياة السياسية إلى خطوة كان الشعب قد نسيها منذ سنوات طويلة، بل إن هذا التعطيل البرلمانى الذى تولاه أحمد نجيب الهلالى كان الأول من نوعه فى عهد الملك فاروق، ومع هذا فإن الدكتور حسين حسنى لا يجد حرجا فى أن يصور التعطيل على أنه تجديد للمرسوم الذى استصدره على ماهر باشا ولم ينفذه، وكأن الهلالى أنجز ما لم ينجزه سلفه، ولله الأمر من قبل ومن بعد(!!) ● على الرغم من كل هذه الكلمات المتعاطفة مع الهلالى ووزارته، فإن حسين حسنى يجد نفسه مضطراً إلى أن يهاجم وزارة الهلالى واسماً سلوكها بالضعف والتردد.. وينسب إلى هذا التشخيص فشل هذه الحكومة التى صُورت أو قدمت للناس على أنها صاحبة سياسة التطهير قبل التحرير ● فقرة تنبض بالحب لأحمد نجيب الهلالى ووزارته الأولى، ويبدو الدكتور حسين حسنى وكأنه لا يزال مفتونا بشعارات التطهير بعد كل خبرته بما حدث من تطهير(!!) قبل الثورة وبعدها(!!) وهو يورد ما رواه له الهلالى باشا عن الأزمة التى خرج بها من الحكم فى نهاية يونيو ١٩٥٢، ونحن نلاحظ فى رواية الهلالى لصاحب المذكرات أنه يصور قرار الخروج على أنه كان قراره هو وليس قرار الملك، وهذا متوقع وإن لم يكن صوابا تماما كما نعرف ● هكذا وصل الهلالى إلى ما صورناه من قبل على أن القرار كان قراره ● ويبدو أن نجيب الهلالى ظل حتى بعد الثورة بفترة يصور الأمور من وجهة نظر قائلة بمسئوليته عن قراراته ومن ذلك ما يورده الدكتور حسين حسنى ● نأتى إلى زعيم الحزب الوطنى محمد حافظ رمضان، ولابد أن له وجوداً فى مذكرات واحد من المنتمين لحزبه وفى مذكرات الدكتور حسين حسنى فقرة فى غاية الأهمية عن الدور الوحيد (فى تصورنا) الذى لعبه فى مجال إصلاح علاقة الملك بسياسى مصرى، ولسنا نبالغ فى الحكم بأن هذا الدور كان بمثابة الدور الوحيد فهذا واضح فى المذكرات، ومع هذا

فنحن إذا تأملنا هذا الدور على نحو ما يروى عنه صاحبه فسنجد أنه لم يكن دوراً شاقاً وإنما كان سهلاً إلى حد كبير، ذلك أن حافظ رمضان الذى استطاع صاحب المذكرات إقناعه بالاعتذار للملك لم يكن لا من المتصلبين ولا من المتشددين ولا من الذين يصعب إقناعهم، ولهذا فقد نجحت محاولة سكرتير الملك معه فى إقناعه بالاعتذار للملك عن مشاركته فى توقيع عريضة المعارضة الشهيرة التى تقدم بها ستة عشر من زعماء ما قبل الثورة، ونحن نرى أن حسين حسنى يبدأ القصة بأن يقول «وكان أول مَنْ فكرت فيه»، وربما فاته أن يقول «أول وآخر»، ذلك أنه على الرغم من نجاحه فى هذه المحاولة على نحو ما نرى عن تصويره إلا أنه لم يتبعها بمحاولات أخرى ● يحفل حديث حسين حسنى عن محاولته الناجحة بأساليب تبلغ الغاية فى التهذيب عند التعامل مع الملوك، وهو نمط من الأدب لاشك فى وجوده ولاشك فى فائدته أيضـا ● يبدو حافظ رمضان بعد كل هذا حريصا على الحيطة والحذر، ولهذا فإنه يستأذن القائم بعمل رئيس الديوان حتى فى هذه الخطوة!! ● بما نتوقف هنا لنشير إلى طرفة ذات دلالة، وهى أن أول الأسماء الموقعة على العريضة وهو إبراهيم باشا عبد الهادى كان قد شغل منصب رئيس الديوان كما نعرف ● هكذا كان سكرتير الملك مقنعا إلى أقصى الحدود ● كذا يروى حسين حسنى، ثم هو يبلور ردود فعل الرأى العام تجاه النتيجة التى وصل إليها مستنكراً على الصحفيين أن يبدوا رأيهم فى مثل هذا التصرف ● فقرة تدل على مدى ما كان يتمتع به محمود حسن باشا سفيرنا فى واشنطن من حصافة، وجدير بالذكر أن هذا السفير قد صار وزيرا فى وزارة على ماهر باشا عقب حريق القاهرة، والفقرة فى سياق الحديث عما نشر فى مجلة أمريكية من انتقادات لمصر والملك الوزراء ● فقرة نادرة فى الثناء على حسين فريد الذى كان رئيسا للأركان عند قيام الثورة، وفيها ينسب الدكتور حسين حسنى إلى نفسه الفضل فى ترشيح حسين فريد رئيسا لهيئة أركان الجيش، ومن الجدير بالذكر أن نلفت نظر القارئ إلى ما رواه فى هذا الصدد مرتضى المراغى فى مذكراته التى تناولناها فى كتابنا «على مشارف الثورة» ● تتضمن هذه المذكرات فقرة نادرة فى الثناء على رجل غير مشهور هو المهندس محمد أحمد، الذى نال تقديرا كبيرا من الملك بسبب جهده الدءوب فى إصلاح المساجد ● يحرص حسين حسنى على أن يمضى إلى

نهاية الشوط فيما يتعلق بخصومته لكريم ثابت، فيجتهد إلى أقصى ما يمكن الاجتهاد فى إثبات مسئولية كريم ثابت عن كل تجاوزات الملك ضد المعارضة وضد مجلس الشيوخ وضد الديمقراطية، فى موضوع استقالة رئيس ديوان المحاسبة ومستشفى المواساة، بل إن حسين حسنى فى إثباته لهذه الحقائق يشير رغم أنفه إلى كثير من المواقف المشرفة للوزارة الوفدية التى رفضت المضى بهذه الإجراءات على هذا النحو، ونبهت إلى عدم دستوريتها، بيد أنه يصور أن التفاف كريم ثابت وغيره حول كل الاتفاقات كان كفيلا بأن يصل بالأمور إلى ما وصلت إليه من فجر وإجرام لا نهاية له ● يستطرد الدكتور حسين حسنى إلى الحديث عن الثنائى كريم ثابت وإلياس أندراوس والدور الذى لعباه فى التعجيل بنهاية عهد فاروق وعهد الملكية كله ● يجيد الدكتور حسين حسنى الحديث عن أساليب إلياس أندراوس المبكرة فى تقديم الرشاوى المقننة لأفراد البطانة الخاصة للملك، وعلى الرغم من أننا نعرف من المذكرات أن صاحبها لم يكن يشارك فى مثل هذه اللقاءات، إلا أنه يحرص على تصوير الأمور كما لو أنه شهدها، وربما يتنافى هذا مع ما أشار إليه من أنه لن يتكلم إلا بما شاهده بنفسه ● من الشهادات المهمة التى وفاها الدكتور حسين حسنى حقها فى مذكراته تلك التى يرويها عن «إفلات حكومة الوفد» من الإقالة على يد مستشار الملك الاقتصادى إلياس أندراوس فى الفترة السابقة على حريق القاهرة وعلى تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان.. ويعترف حسين حسنى بكل وضوح أن السبب فى هذا الإفلات لم يكن إلا إعجاب الملك بقرار الوزارة التصدى للقوة البريطانية الغاشمة فى السودان ● يشير حسين حسنى إلى حوار دار بينه هو شخصيا وبين الملك حول أزمة إخراج الشيوخ قبل أن تقع الفأس فى الرأس، لكن مؤامرات كريم ثابت كانت أسرع من اقتراحه وأكثر فعالية.

الباب الثالث: ذكرياتي في عهدين .. مذكرات صلاح الشاهد

● التعريف بالمذكرات وصاحبها ● علاقة الشاهد بالزعماء الذين عمل معهم: بين الشاهد والسادات صداقة أو زمالة مبكرة فى شبابهما، وجمعت بينه وبين عبد الناصر روح واحدة وحرص شديد على أخلاق متقاربة، أما النحاس فكان بالنسبة للشاهد بمثابة الأب والرائد بحكم وفديته وبحكم اهتمام النحاس وتشجيعه للسباحة والرياضة على وجه العموم وبفضل النحاس نال الشاهد وظيفته هذه واستمر فيها ● الشاهد يخلط المذكرات بروايات عن إبراهيم عبد الهادى (فصل كامل عن سعد زغلول) وعن النحاس ومحمود سليمان غنام ● الانفرادات التى كان لصلاح الشاهد الفضل فى الحديث المبكر عنها فى مذكراته، وأول الانفرادات: ما يرويه عن موقف إسماعيل شيرين حين عين وزيراً للحربية ليلة الثورة، وكيف أنه بكى مستعطفا الملك فاروق أن يقبل منه الحل الذى كان يراه ملائماً وهو عودة النحاس باشا إلى الحكم ● ما يعتقده الشاهد من أن حافظ عفيفى دفع الملك والنظام إلى هذه الخطوة تعجيلا بالثورة، بناء على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية، ومع أن الشاهد لا يفيض فيما لديه من معلومات عن هذه الجزئية، إلا أنه يلفت نظرنا إلى ما لم يلفت أحد آخر نظرنا إليه ● ينسب إلى نفسه أنه اقترح على الملك أن يواجه الضباط فى عقر دارهم، لكن الملك فاروق - حسب تصويره أو حسب روايته - كان «أجبن» من أن يأخذ باقتراحه ● يبدو أن الشاهد استوحى فكرته هذه بأثر رجعى من حديث دار بينه وبين أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة فلم يجد مانعاً من أنَ ينسب إلى نفسه هذا الاقتراح الذى يبدو متبايناً تماماً مع روح فقدان الثقة التى كانت قد تنامت بين الملك وأفراد جيشه الذين

مروا بتجربة مريرة فى انتخابات نادى الضباط ● يقدم تفسيراً معقولاً لسعادة الملك بالتنازل عن العرش، أو لقبوله الفورى أو السريع بمثل هذا الحل ● يروى السبب الحقيقى فى أن الملك وقع على التنازل مرتين وهو أن هذا هو المعتاد، ويشير إلى أنه لا يزال يحتفظ بالقلم الذى وقع الملك به التنازل ● يروى قصة حوار عابر شهده بين الملك فاروق وبين القائمقام أحمد شوقى الذى كان محسوبا على أنه من أبرز رجال الثورة فى أول عهدها، والذى حضر بهذه الصفة توديع الملك فاروق عند رحيله ● الملك كان يتشكك فى نوايا على ماهر وخططه وإمكانية مشاركته فى تنفيذ الثورة، وليس هذا بالأمر غير الطبيعى فى ضوء ما عرفناه من معرفة المتصلين بالسياسة جميعا بروح التآمر فى على ماهر، ولابد أن الملك الذى استفاد من هذه الروح على مدى سنوات طويلة قد توقع أن تكون المؤامرة فى هذه المرة ضده هو نفسه ● ما تطوع به على ماهر نفسه من «الإبلاغ» عن بكاء الشاهد يوم تنازل الملك عن العرش ● تباين التأثر النفسى لمشهد رحيل الملك على قادة الثورة الذين ودعوا فاروق ● قصة السفير الأمريكى الذى كان بمثابة «تميمة للانقلاب العسكرى» فى كل بلد يحل به ● يوحى أن رئيس الوزراء أحمد نجيب الهلالى لم يكن واعيا بالقدر الكافى لحقيقة الوضع عند قيام الثورة، وأنه آثر الاستنامة إلى الخبرة التاريخية بالثورات ● موقف الملكة ناريمان من إبعاد كريم ثابت، ونحن لا نعرف هل كان الوعى السياسى للملكة الجديدة صغيرة السن قد وصل إلى درجة النضج دعتها إلى مثل هذا الموقف، أم أن هذا كان نتيجة لنصائح من القريبين منها ومن أسرتها، وقد يكون صلاح الشاهد نفسه واحداً من هؤلاء؟ ● إحدى نصائح السيدة ناهد رشاد للملك فاروق ● العلاقة «المصلحية» التى ربطت بين أحمد مرتضى المراغى وكريم ثابت الذى كان يسعى من أجل اختيار المراغى رئيسا للوزراء، لكن إلياس أندراوس كفه عن هذا السعى ● الشاهد يروى تفصيلات كثيرة عن ظروف عودة الوفد إلى الحكم فى ١٩٥٠، وهى تفصيلات مناقضة تماما لما رواه كريم ثابت فى مذكراته ناسبا الفضل فيها إلى شخصه ● يتحدث عن حسين سرى حديثاً يبدو وكأنه يحفل بالاعتزاز، بيد أن هذا الحديث فى ضوء معرفة صلاح الشاهد بالخلفيات الوطنية فى نفوس قراءه يبدو بوضوح بعيداً عن التقدير ● يلقى الضوء على علاقة سرى باشا بالإنجليز وقدم هذه

العلاقة ● يشير إلى موقفه فى الفترة السابقة على تكليفه برئاسة الوزارة فى ١٩٤٩ ● تكذيب كريم ثابت فيما زعمه منذ مرحلة مبكرة من أنه كان مهندس سياسة الوفاق التى جاءت بالوفد إلى الحكم ● يحرص على أن يذكر أنه تثبت من هذه الروايات من اثنين من الأشخاص الذين عاصروها، مؤكدا على لسان أحد هذين عدم علم النحاس باشا بالتفصيلات التى أسفرت عنها هذه الاجتماعات ● ما استنتجه من أن مكرم عبيد كان يفكر فى العودة إلى أحضان الوفد بعدما لقى ما لاقاه من إهمال القصر وتعنته معه ● بقايا ذكريات الشاهد الشخصية المهمة عن حريق القاهرة ● يعترف بالخوف الذى اعتراه حتى جعله يبحث لنفسه عن مخبأ فى مبنى مجلس الوزراء ● يقدم معلومات مهمة عن اختيار على ماهر لرياسة الوزارة عقب حريق القاهرة ● رواية الشاهد تشير بوضوح إلى مناورة على ماهر ووعده بتعيين فريد زعلوك ونور الدين طراف وزيرين معه، وكانا من أصدقاء الهلالى ● دور أحمد مرتضى المراغى (وهو وزير للداخلية) فى تحديد إقامة فؤاد سراج الدين (عقب حريق القاهرة) ● ينسب إلى نفسه الفضل والمسئولية عن توزير حسن كامل الشيشينى الذى كان من الوزراء الخمسة الذين اقتصر توليهم للوزارة على اليوم الأخير قبل قيام الثورة ● يشير فى مذكراته إلى المحاولات المبكرة لتعيين اللواء محمد نجيب وزيرا للحربية، وحسب روايته فقد جاءت هذه المحاولة فى وزارة الهلالى الأولى (مارس ١٩٥٢) ● عناية اللواء نجيب بتتبع مسار ترشيحه، وهو ما يدلنا على أن نجيب كان واعيا للدور السياسى المطلوب منه، ولم يكن يأخذ الأمور على أنها عشوائيات أو صدف كما حاول البعض تصوير الأمور ● تمسك أحمد نجيب الهلالى باشا برفض تعيين الدكتور أحمد النقيب وزيرا فى وزارته الأولى ● من الجدير بالذكر هنا أن حسن يوسف أشار فى مذكراته إلى ما يؤيد ما ذهب إليه صلاح الشاهد فى هذه الواقعة، ويؤيد كليهما أن وزير الشئون الاجتماعية فى هذه الوزارة تولى وزارة الصحة على سبيل النيابة بالإضافة إلى الشئون الاجتماعية ● الشاهد يميل إلى بعض الروايات القائلة بأن تعيين الدكتور طه حسين وزيرا للمعارف حدث بصورة مصادفة لم تلق حماس النحاس باشا، وربما يتعارض هذا مع حرص طه حسين (فيما رواه فى آخر حياته من أحاديث لسكرتيره وغيره) على التأكيد على توثق علاقته بالنحاس باشا، وأنه هو

الذى اختاره وزيرا ● الحديث عن منح طه حسين رتبة الباشوية ● المذكرات تحفل بالإشادة العاقلة والمتعقلة بسياسات الوفد والنحاس باشا ● تفكير الوفد الجاد فى عزل الملك فاروق ● ما يرويه صلاح الشاهد عن «تحديد إقامة الملك» فى مكتب النحاس باشا فى رئاسة الوزراء فى أثناء الأجواء المواكبة لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ● يشير صلاح طبيعة النبل وطول النظر اللتين كان النحاس يتمتع بهما فى ممارسته للسياسة وتصديه لتقلباتها ● موقف النحاس من رغبة الشاهد فى الشهادة لصالح حرم النحاس، على حين كان النحاس باشا أبعد نظرا، وكان يعرف أنه لا جدوى من شهادة مع حكم أعد سلفاً ● المذكرات تحفل بكثير من الثناء على شخصيات وفدية رفيعة ● عثمان محرم رفض أن يقابل السفير البريطانى يوم الجمعة ● المذكرات تحفل بتقدير لا نهاية له لفؤاد سراج الدين ودوره الوطنى وحنكته السياسية ● يشير إلى الدور الوطنى لفؤاد سراج الدين فى دعم المقاومة الوطنية بكل السبل والوسائل فى الفترة التى أعقبت إلغاء المعاهدة (أكتوبر ١٩٥١) ● من عجائب الأقدار أن تدفع الأحداث برجلين تعاونا فى سبيل إتمام عمل وطنى إلى الوقوف أمام بعضهما بحيث يصبح الوزير المسئول «متهما» ويصبح الضابط الفدائى الذى لقى عون الوزير المسئول «رئيسا للمحكمة»(!!) ● يقف مع القائلين بحسن تصرف فؤاد سراج الدين كوزير للداخلية عند وقوع حريق القاهرة وهو يثبت تاريخ البيان الذى نشره سراج الدين عن وقائع الحريق ووجهة نظره فيه ● يثبت لفؤاد سراج الدين موقفه الواضح برفض رغبة الملك فى تعيين صهره إسماعيل شيرين محافظا للقاهرة ● موقف سراج الدين فى معارضة سفر الراقصة سامية جمال إلى حيث وعد الملك بسفرها إلى أوروبا ● ما شهده من علاقات بعض أقطاب الوفد فى وزارته الأخيرة ببعضهم ● بعض مظاهر الخلاف بين الوزيرين محمد صلاح الدين وفؤاد سراج الدين ● يشير إلى بعض المآسى التى واجهها بعض القادة السياسيين فى عهد الثورة ● ما لقيه بعض الذين شاركوا فى تشييع جنازة النحاس، وكأنه يشير إلى حسن حظه الذى جعله فى خارج الوطن حين توفى النحاس، فلربما ناله بعض الأذى ● حرص على أن يذكر أن الرئيس عبد الناصر قابل مديح الملك فيصل للنحاس بالصمت ● يشير إلى اعتقال الهلالى بعد قيام الثورة بفترة، وهى واقعة غير مشهورة، حيث درج بعض كتاب الثورة ممن ربطتهم

علاقة بالهلالى وبأسرة الهلالى على أن يصوروه متعاونا مع الثورة ● الهلالى رفض مصافحة قائد الثورة الأول عندما زاره فى المعتقل ● على نحو ما قدم صلاح الشاهد صفحات من الوفاء للنحاس، فإنه ينصف رؤساء الوزراء الثلاثة الذين عمل معهم فى نهاية عهد الملكية وهم: حسين سرى، وعلى ماهر، وأحمد نجيب الهلالى ● يثبت لعلى ماهر فضله فى ثورة ١٩١٩ راويا هذا الفضل على لسان النحاس باشا نفسه ● وتمثل مذكرات صلاح الشاهد نبعاً جيداً لكثير من التفصيلات التى حفلت بها فترة حكم على ماهر فى وزارته الثالثة (يناير ١٩٥٢ ـ مارس ١٩٥٢) ● الغدر الذى لقيه هذا الرجل على يد الملك فاروق ● يصور علاقة الملك بعلى ماهر فى هذه الفترة تصويراً جيداً ● يضرب أمثلة محددة لم يضربها غيره على هذا النحو الدقيق ● على ماهر رفض تعيين كريم ثابت وزيراً، لكنه أجبر على تعيين اللواء أحمد طلعت حكمداراً للعاصمة، كما أنه لم يستطع فرض رأيه الداعى إلى عودة السفير المصرى عبد الفتاح عمرو إلى لندن ● يشير إلى إجبار على ماهر على الموافقة على تعيين كامل القاويش وكيلاً لوزارة الداخلية ● يعرض للأزمة الرئيسية فى علاقة على ماهر بالملك ● يصور خطة الملك فاروق للخلاص من وجود على ماهر كرئيس للوزراء ● واقعة تجيد تصوير أسلوب على ماهر فى خلق الأزمات والمواجهات ● حسين سرى باشا وما رآه من ضعفه فى حالة واحدة كانت تستأهل هذا الضعف، ويتطرق إلى ذكر تفصيلات مهمة عن هذه الواقعة التى تتعلق بقبول اختيار كريم ثابت وزيراً فى وزارته ● صلاح الشاهد ينسب إلى محمد هاشم السبب فى تعيين كريم ثابت وزيراً على خلاف رغبة حميه حسين سرى باشا ● مذكرات صلاح الشاهد لا تصور حسين سرى إنسانا فاضلا على طول الخط ● حديث المذكرات عن رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم عبد الهادى ● كان يعتبر إبراهيم عبد الهادى بمثابة مرجعه التاريخى الأول إلى درجة أن الفصل الأول من كتاب مذكراته قد جاء كله على لسان إبراهيم عبد الهادى ● ذكر إبراهيم عبد الهادى فى كثير من المواضع فى المذكرات بالتقدير اللائق بشخصه ● يورد ما أجابه به إبراهيم عبد الهادى عن سبب إقالة الملك لوزارته بعد سبعة أشهر فقط ● نلاحظ فى رواية إبراهيم عبد الهادى أنه كان قد بدأ الوقوف بصلابة فى وجه تجاوزات الحاشية على نحو حاسم ● من المدهش أن نرى الملك

حسب تصوير إبراهيم عبد الهادى وهو يتصور إمكانية إلغاء قرار ما بنزع أصله من الوثائق، وهو الأسلوب الذى كنا نأخذه على عهد الثورة ● أزمة تتعلق بالمحروسة والاعتماد الخاص بإصلاحها ● صلاح الشاهد يجيد تصوير الجو الذى أحاط بالحكم بالإعدام على إبراهيم عبدالهادى رئيس الوزراء الأسبق ● يشير إلى دوره الشخصى فى تقديم الالتماس الذى كتبه أبناء إبراهم عبد الهادى ● صلاح الشاهد ينصف الفريق حيدر باشا، وهو يشير إلى أن حيدر كان ضد رغبة الملك وحاشيته فى إقالة الوفد عقب حريق القاهرة، لكنه لم يستطع التغلب على المؤامرات التى اشترك فيها كل من حافظ عفيفى وكريم ثابت ● يشير إلى ما يعتقد أنه السبب الحقيقى الذى جعل الفريق حيدر يتقاعس عن إشراك الجيش فى حفظ النظام يوم حريق القاهرة ● صلاح الشاهد أكثر أصحاب الذكريات إنصافا لمحمود غزالى باشا مدير الأمن العام الشهير، وهو يشير إلى مدى ما يمكن للصحفى الصديق أن ينقذ به ماء وجه صديقه المرشح للوزارة (غزالى باشا) ويصوره فى صورة المعتذر بينما هو مرفوض ● مذكرات الشاهد تبدو وكأنها حريصة على تصفية الحسابات مع بعض الشخصيات السياسية، وفى مقدمة هؤلاء حافظ عفيفى الذى ينسب إليه الشاهد المؤامرة فى الإشارة بتعيين إسماعيل شيرين وزيرا للحربية من أجل التعجيل بقيام الثورة(!!) ● دور حافظ عفيفى فى تعجيل الإطاحة بحكومة الوفد عقب حريق القاهرة ● صلاح الشاهد يلجأ إلى التاريخ ليسجل على حافظ عفيفى أنه أكثر السياسيين الذين شاركوا فى تعطيل الدستور ● المؤلف يتحفظ على ما يستنتجه صلاح الشاهد ويذكر أن على ماهر شارك فى تعطيل الدستور فى أولى المرات فى عهد وزارة زيور باشا ● صلاح الشاهد يردف بذكر أن حافظ عفيفى كان صاحب الرقم القياسى فى المشاركة فى المفاوضات مع البريطانيين ● يبدو صلاح الشاهد وكأنه حريص على أن يشير إلى أن الرأى العام كان على صواب فى سخطه على تعيين حافظ عفيفى رئيسا (الديوان على الرغم من أن حكومة الوفد تغاضت عن هذه الخطوة فى سبيل تفويت الفرصة على أعدائها ممن كانوا ينتهزون الفرصة لزيادة الجفوة بينها وبين الملك ● يبدو الشاهد حريصا على أن ينتقد موقف الوزير الوفدى الدكتور أحمد حسين، وهو يشير صراحة إلى أن أحمد حسين كان مشاركا فى التآمر مع على ماهر على حكومة الوفد الأخيرة ● فى

مذكرات الشاهد حديث جيد ومستفيض عن شخصيات كثيرة نصف مشهورة ● صديقه عوض قنديل كان منحازاً للنحاس، لكنه فى بدايت الخمسينيات قلل من هذا الانحياز بسبب صداقته ووفائه لمحمود غزالى الذى كان صديقا للهلالى باشا، ومزكيا له لدى البريطانيين ليخلف النحاس ● قدرة عوض قنديل على توظيف المصادر توظيفا جيدا ● صلاح الشاهد يشير على استحياء لا يناسب الموقف ولا الواقعة إلى أمجد المواقف فى حياة عوض قنديل ● يتحدث عن صداقته لمحمد وصفى حديثا ينتهى بالأسى لوفاته المفاجئة ● يشير صلاح الشاهد إلى أن كثيراً من المعلومات كانت تأتى إليه هو نفسه [أى إلى صلاح الشاهد] عن طريق فريد شحاتة سكرتير طه حسين ● ما كان يأتيه به فريد شحاتة من أخبار للغد ثبتت صحتها ● صلاح الشاهد يبدو حريصا بدون مناسبة على أن يروى أن سعد زغلول كان ينتوى الانتقام من أحمد طلعت لولا أن نبهه مستشار أجنبى إلى خطأ ما كان ينتويه ● مع ما يحفل به الكتاب من نقمة صاحبه على تصرفات كريم ثابت وآثاره السيئة على الملك، فإنه ينفرد بفقرة خطيرة يتحدث فيها عن صدفة أتاحت لكريم ثابت النجاة من محاولة لقتله على يد الحرس الحديدى تنفيذا لأوامر الملك فاروق نفسه ● يشير إلى المستوى المتميز لعلاقات الوفد الخارجية مع السياسيين الفرنسيين والهنود والباكستان والتونسيين، وهو على سبيل المثال يشير صراحة إلى أنه هو نفسه كان يحمل المال الذى يبعث به الزعيم مصطفى النحاس إلى الزعيم الفرنسى ديجول، بل يشير إلى المقهى الذى كان يلتقى فيه بالزعيم الفرنسى ● يشير إلى تشجيع النحاس للرياضة والسباحة فى مواضع عديدة من مذكراته.

الباب الرابع: سنوات في البلاط الملكي.. مذكرات الغريب الحسيني

● التعريف بالمذكرات وصاحبها ● صاحب المذكرات يكتفى فى الحديث عن تحول مشاعره تجاه فاروق بأن يعزوها إلى مجرد القرب منه ● صمم على أن يمتد بمعرفته لفاروق إلى ما سبق هذه المعرفة، فنراه وهو معنى بأن يفسر شخصية فاروق.. ونفسية فاروق.. وتاريخ فاروق.. وماضى فاروق.. مع أن هذا كله لم يكن مطلوبا منه، لكنه وجد نفسه ينزلق بنعومة إلى حديث طويل ليس مسئولا عنه، ولا يمكن بالطبع أن يكون قوله فى هذه الجزئيات بمثابة القول الفصل ● «الجزء المذكراتى» فى الكتاب يكاد يكون أقل مما نتوقع، وأقل مما هو متاح لدى صاحبه ● مع أنه لم يبدأ عمله كحارس خاص للملك فاروق إلا عام ١٩٤٨، وبالتحديد فى شهر إبريل، يصمم على أن يقدم تشخيصه لأسباب ضياع الملك فاروق فيجعل فى مقدمة هذه الأسباب شخصية رائد الملك ورئيس ديوانه فيما بعد أحمد حسنين ● يتبنى التشخيص القائل بمسئولية أحمد حسنين عن تدمير فاروق، مع أنه ربما لم ير الرجل، ومع أنه فى الغالب لم يعرفه على أى مستوى من المستويات التى تسمح له بمثل هذا الحكم لكنه يورد بعض الوقائع التى رويت له ويقدمها لنا على أنها حقائق ● لا نستطيع أن نتجاهل أن الغريب الحسينى يعبر عما كان يؤمن به قطاع كبير من أبناء جيله، ومنهم قادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ● انطباعاته عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ● يشير إلى مدى تمكن البريطانيين من التجسس على الملك فاروق ● بدء علاقته بالحرس الملكى ● تجربته فى الحرس الملكى وما أدت إليه من اختياره فى الحرس الخاص ● واقعة احتكاك له مع قائد البوليس الملكى اللواء أحمد كامل ● كان مرشحا لخوض حرب فلسطين حين كان فى قوات الحرس الملكى ● حضر لقاء الملك بالضباط المسافرين إلى فلسطين ● يعبر عن مشاعره حين اختير للعمل كضابط حراسة للملك تعبيرا مثاليا ● ماضيه مع الوطنية: ما يرويه عن أحد ضباط الشرطة الوطنيين الذى كان يتولى متابعة نشاطه، ومدى تعاون هذا الضابط معه من أجل الوطن، حتى إنه أعاد إليه سلاحه الذى لم يكن له أن يحمله على هذا

النحـو ● يعترف الغريب الحسينى أنه لم يقبل فى الكلية الحربية إلا بفضل «الواسطة» التى تمكن والده من الوصول إليـها ● يجيد تصوير ما شهده بنفسه يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ حين طلبت الثورة إلى الملك فاروق أن يتنازل عن العرش وأن يرحل عن مصر ● يشيـر إلى أن الملك اختار الطريق الأسلم من البداية على الرغم من أنه كان بإمكانه أن يقاوم بالقوات التى ظلت على ولائهـا له ● اختيار الملك لزى القوات البحرية، وتمسكه بالنص على أنه ملك مصر والسودان، وتكاد هاتين الجزئيتين أن تكونا انفرادا لهذه المذكرات ● يستطرد الغريب الحسينى إلى أن يفسر مدلول الواقعة التى ينفرد بروايتها، وهى تصميم فاروق على ذكر السودان فى لقبه، ومن العجيب أنه يقفز إلى استنتاج غريب، وتكاد غرابة الاستنتاج أن تجعلنا نشك فى أن تكون روايته قد صيغت بهدف هذا الاستنتاج لا بهدف تسجيل الواقع الذى كان من الممكن أن يحدث على هذا النحو الذى صوره ● ما أدركه من مشاعر الملك وتصرفاته وهو يوقع وثيقة التنازل عن العرش ● يشير إلى ما لم يشر إليه غيره من وقوع بعض المناوشات بين قوات الثورة والقوات التى كانت لا تزال على ولائها للملك بعد أن تم التنازل عن العـرش ● ينفرد أيضا برواية واقعة احتكاك أحد ضباط الثورة بالأميرة فوزية وتصدى عبد المنعم عبد الرءوف لهذا الضابط على طريقته فى تأديب المخطئين ● مرافقته للملك فى رحلته إلى إيطاليا، بطلب من الملك نفسه ● الساعات القليلة التى سبقت الرحلة حيث طلب الملك من صاحب المذكرات أن يعمل على عدم تصويره، وقد نجح فى تحقيق هذه الرغبة ● يقدم وصفا تفصيليا لوصول الملك فاروق إلى إيطاليا ● فاروق يرفض لقاء مندوب الحكومة الإيطالية لأنه فى تصوره كان يجب أن يحظى باستقبال على مستوى أرفع من هذا ● فوجئ بأن قيادة الثورة قررت عودته هو وزميليه (وغيرهما من المصريين) إلى مصر ● يبلور صاحب المذكرات مشاعره فى اللحظات الأخيرة التى رأى فيها الملك فاروق ● الطابع العسكرى فى شخصية صاحب المذكرات جعله يقدم أفضل ذكرياته عن الجانب العسكرى فى شخصية الملك فاروق ● شجاعة الملك فى متابعة حرب فلسطين وسفره بنفسه إلى موقع المعارك ● الديزل الملكى تعرض لهجوم إسرائيلى بالرصاص ● نزول الملك فاروق بسيارته إلى شوارع غزة والتجول فيها ● مجهودات فاروق فى محاولة تحديث الجيش المصرى باستقدام نائب هتلر، لكنه سرعان ما يلقى على الظروف المسئولية عن عدم نجاح المحاولة ● الجوانب الإنسانية فى حياة الملك فاروق ● يشير إلى حقيقة مشاعر الملك فاروق تجاه الملكة فريدة، ويبدو الغريب الحسينى متأثرا تماما بمشاعر عامة المصريين تجاه هذه السيدة الفاضلة ● يقدم قصة خطبة فاروق لناريمان على نحو ما شهدها هو ● يشير إلى أن خطيب ناريمان كان معها حين شاهدهما الملك خلسة ● يثنى

على السيدة ناهد رشاد ثناء حقيقيا على خلاف ما نطقت به روايات وآراء كثيرة ● يجيد التعبير عن فرحة الملك بميلاد ابنه أحمد فؤاد راويا بعض التفصيلات الطريفة التى يصفها بأنها كانت هستيرية وهى كما نعلم هستيريا الفرح ● يكثر من الحديث عن حقيقة ودرجة كراهية الملك فاروق للأمير محمد على توفيق ● ملل الملك من الطعام الملوكى ورغبته فى تناول «عدس» الجنود ● حقيقة علاقة الملك بالنساء ● بعض طباع الملك فاروق: يقدم قصة كاميليا على نحو مختلف عن الروايات الشائعة المتعددة ● يعزو مقتلها إلى أنها أحبت فاروق، وبالطبع فقد كان هذا خطرا يتهدد أداءها لمهمتها كجاسوسة على الملك المصرى، وهو لهذا يعتقد أن الموساد هى التى قتلت كاميليا ● المؤلف يعقب بمعلومات من أرشيف السينما المصرية ● العرض لأول أفلام كاميليا كان يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٤٧، وهو ما يعنى أن توثق العلاقة بين الملك وكاميليا كان سابقا تماما على انضمام الغريب الحسينى إلى حرس الملك الخاص ● الغريب الحسينى ينفرد مخالفا كل ما نعرفه من الكتب والروايات والوثائق بالإشارة إلى أن فاروق سافر بريطانيا سرا للعلاج من حادث القصاصين ● تعليق المؤلف: لست أستطيع أن أهضم أن مثل هذا «السر» يمكن أن يبقى سرا طوال هذه المدة ● وفاء فاروق للعاملين معه ● تكريم الملك لسائقه والجناينى المسئول عن حدائق المنتزه ● يظهر اعتزازا خاصا بالفريق عزيز المصرى ويرى فيه المؤسس الحقيقى للجيش المصرى الحديث ● لا يكف عن انتقاد الفريق محمد حيدر وزير الحربية الشهير قبل الثورة، ورجل الملك فاروق ● يعبر عن مشاعره تجاه الشيخ حسن البنا على نحو مفعم بالحب والتقدير ● مشاركاته المبكرة فى تنظيمات الإخوان المسلمين ● كانت له بعض المشاركات الفدائية التى اشترك فيها فى منطقة القناة حين اندلعت المقاومة الوطنية للاحتلال الإنجليزى ● الكتاب يحفل بكثير من الأخطاء التاريخية التى لابد منها لكتاب كتبه صاحبه من ذاكرة مجهدة، ودون استعانة بكتب التاريخ ● يحدثنا عن بداية عهد فاروق كأنما كان الوفد بعيدا عن الحكم ولم يصل إليه إلا بعد بداية عهد فاروق ● حين يتحدث عن الملكة فريدة يخلط لقبها بلقب والدة الملك، ولا يكاد يعرف أن «فافيت» هى اسم التدليل لصافيناز وليس اسما خاصا ولا تدليلا لفريدة ● يقدم رواية غريبة عن اكتشاف الملك لعلاقة والدته بأحمد حسنين، ويكرر الإشارة إلى هذه الواقعة فى كتابه، بل يبنى عليها أحكامه وتحليلاته ● يتمادى الغريب الحسينى فى الهجوم على الملكة نازلى إلى أقصى حد ممكن حتى أنه يحرص على أن يقدم قصة مؤلمة تجعلنا نرثى للملك فاروق على مستويات عديدة ● نراه حفيا بأن نراه هو فى صورة الرجل حاد الطبع، خشن الأخلاق، المعتز بكرامته، وهو يصور هذا السلوك فى لقطات متعددة على مدى تاريخه.



• مقدمة

هذا الكتاب

فى كواليس الملكية



• هذا الكتاب

هذه مجموعة من مذكرات رجال قدر لهم أن يشهدوا بأعينهم ما يجرى فى الكواليس فى فترة حافلة بالأحداث، ثم قدرت لهم فيما بعد ذلك حياة ممتدة أتاحت لهم أن يربطوا بين ما رأوه وما عرفوه عن تاريخ الفترات والأحداث التى عاشوها عن قرب، ومن ثم جاءت كتاباتهم متميزة بطابع خاص متميز لا يكاد يشاركهم فيه أحد، ولا يكاد يجاريهم فيه أحد أيضاً.

ونحن على سبيل المثال نقرأ فى هذه المذكرات كثيراً من أحداث عهد الملك فاروق، فندهش لمدى الاتفاق فى ذكر كثير من الوقائع، ولمدى التباين فى تفسير الوقائع نفسها، وندرك أثر عواطف النفس البشرية فى إضفاء ما تريد إضفاءه من طوابع على الوقائع، ومن تفسيرات على التفصيلات. ومع أننا نشير فى كل ما أمكننا من مواضع إلى مثل هذه الاختلافات والتباينات ودوافعها، فإن كتابنا يقدم من خلال مدارسة هذه

المذكرات ما هو أهم من هذا بكثير، وهو صورة بانورامية ودقيقة للحقبة الزمنية التى يتناولها من خلال عيون يقظة، وعقليات واعية، ونفوس مستقلة، ثم من خلال أقلام قادرة على الكتابة والتعبير.

ونحن نتدارس فى المذكرات التى بين أيدينا حقبة الملكية وهى تمضى مع فاروق فى اتجاه طموح متألق، ثم يساعدها بعض الحظ أو كله فى اتجاه صعود متكرر، لكنها سرعان ما تشغل نفسها بما لا ينبغى أن تشغل به، وتقودها تصرفاتها إلى مرحلة ما قبل الأفول بسرعة غير متوقعة.

وتلقى المذكرات التى نتدارسها أضواء كاشفة على الأدوار التى لعبتها مؤسسات كثيرة ، وشخصيات كبيرة، وعلى السياسات التى انتهجتها الجماعات والأحزاب والمؤسسات، وعلى التوجهات التى أثرت فى تطور الأحداث، وعلى التدخلات التى أوقفت بعض التصرفات أو الخطوات.

وتوصلنا مدارسة المذكرات التى يضمها هذا الكتاب إلى حقائق كثيرة فيما يتعلق بوقائع التاريخ، ومن الإنصاف أن نشير إلى أن هذه المذكرات تنفرد بحقائق، وإلى أنها تنفرد بوقائع، وإلى أنها تنفرد بتفسيرات، كما أن مقارنتها ببعضها تنتج انفرادات أخرى لا تقل أهمية عن هذه الطوائف السابقة من الانفرادات، كذلك فإن مقارنتها بغيرها تفتح أعيننا على مجال أوسع للحقيقة، وعلى رؤية أرحب لطبائع الأمور وقد وفقنا الله فى

كل هذا إلى حـدود لم تكن نتـصـورها حـين شـرعنا فـى هذا العمل.

وتضىء مدارسة هذه المذكرات مناطق الصراع بين القصر والإنجليز، وبين القصر والوفد، وبين الحركة الوطنية والمحتل الأجنبى، وبين أحزاب الأقلية وأحزاب الأغلبية، وبين القصر والقوى السياسية الصاعدة أو الآفلة ، وبين جهاز الأمن وهذه القوى، وبين الأنداد من الزعماء، وبين أصدقاء الأمس من الذين دب الخلاف بينهم فتحولوا إلى شبه أعداء، وبين بعض المصريين البارزين ودول المحور، وفى كل هذه المناطق من ميادين الدراسة يسهل علينا بفضل الرؤى المتعددة أن نتأمل تعبير المذكرات المختلفة عن النفوس البشرية ونوازعها، والطبائع الإنسانية ودوافعها، والصراعات الحزبية وتوابعها، والمتغيرات الدولية وتأثيراتها.

كما تدلنا المذكرات على مدى ما يمكن للتوجهات الشخصية أن تؤثر به فى السياسات العامة، وكيف يمكن للطموح وللجموح الفردى أن يقودا المؤسسات إلى اتجاهات مناقضة لطبيعتها، بل قد تكون مدمرة لذاتيتها.

وليس من شك فى أن وقائع الفترة التى تتناولها هذه المذكرات قد حفلت بكثير من الأحداث الدرامية، بل بالعجائب وبالغرائب التى جعلت موقف الساسة ورجال الدولة ورجال الحاشية تجاهها يخلط بين الحسابات والانفعالات، أو يمزج بين الذاتى والموضوعى، أو يجابه بين الآجل والعاجل، أو المعنوى

والمادى، بل إن بعض هذه الوقائع قد مثل تحدياً صعباً أمام طبيعة الإنسان، حتى إن الصواب نفسه أصبح بعيد المنال حتى فى الخيال فيما يتعلق بموقف الملك فاروق نفسه من والدته الملكة نازلى.

ومع أن مدارسة المذكرات التى يضمها هذا الكتاب تكفل قدراً كبيراً من الخبرة الإنسانية والسياسية، فإنها أى المدارسة لا تستطيع الزعم بأنها تضمن اكتشاف الصواب ولا معظمه فيما تصادف من وقائع ارتفعت الدراما الإنسانية فيها إلى بعد من تصورات فنانى المسرح، وإلى أعلى من أخيلة كتابه.

ومع أن كتابنا هذا يتضمن كثيراً من الموضوعات والتفصيلات التاريخية التى تستحق بعض الاستعراض لموضوعاته وجزئياته وأفكاره فى مقدمته، فإنى أكاد أجزم أنه أبعد الكتب عن أن يتقبل مثل هذه المقدمة المطولة أو الاستعراضية لسبب مهم، وهو أن الحبكة الفنية فى أحداثه قد بلغت حداً من الإتقان والتشويق الذى لا يستطيع التقديم مهما أوتى من بلاغة أن يوفيها حقها، إلا أن يشير من بعيد على نحو ما أشرنا إلى خصائصها العامة التى تتناول الأحداث، وفى عرض الرؤى وهو ما أظننى قد فعلته فى الفقرات السابقة.

وكلى أمل أن يحظى هذا الكتاب بما حظى به إخوانه من قبل من قبول، وأن يسهم فى إضاءة نفوسنا وتنوير عقولنا بما تستحقانه.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يديم عليّ التوفيق، وأن يرزقني التقى، والغنى، والعفاف، والرضا، وأن يجعل جهدي خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع بعملي وبعلمي، وأن يزيدني علماً وعملا وفهماً وذكاءً ووفاءً وعطاءً وولاء لوطني وأهله أجمعين، وبه وحده التوفيق .

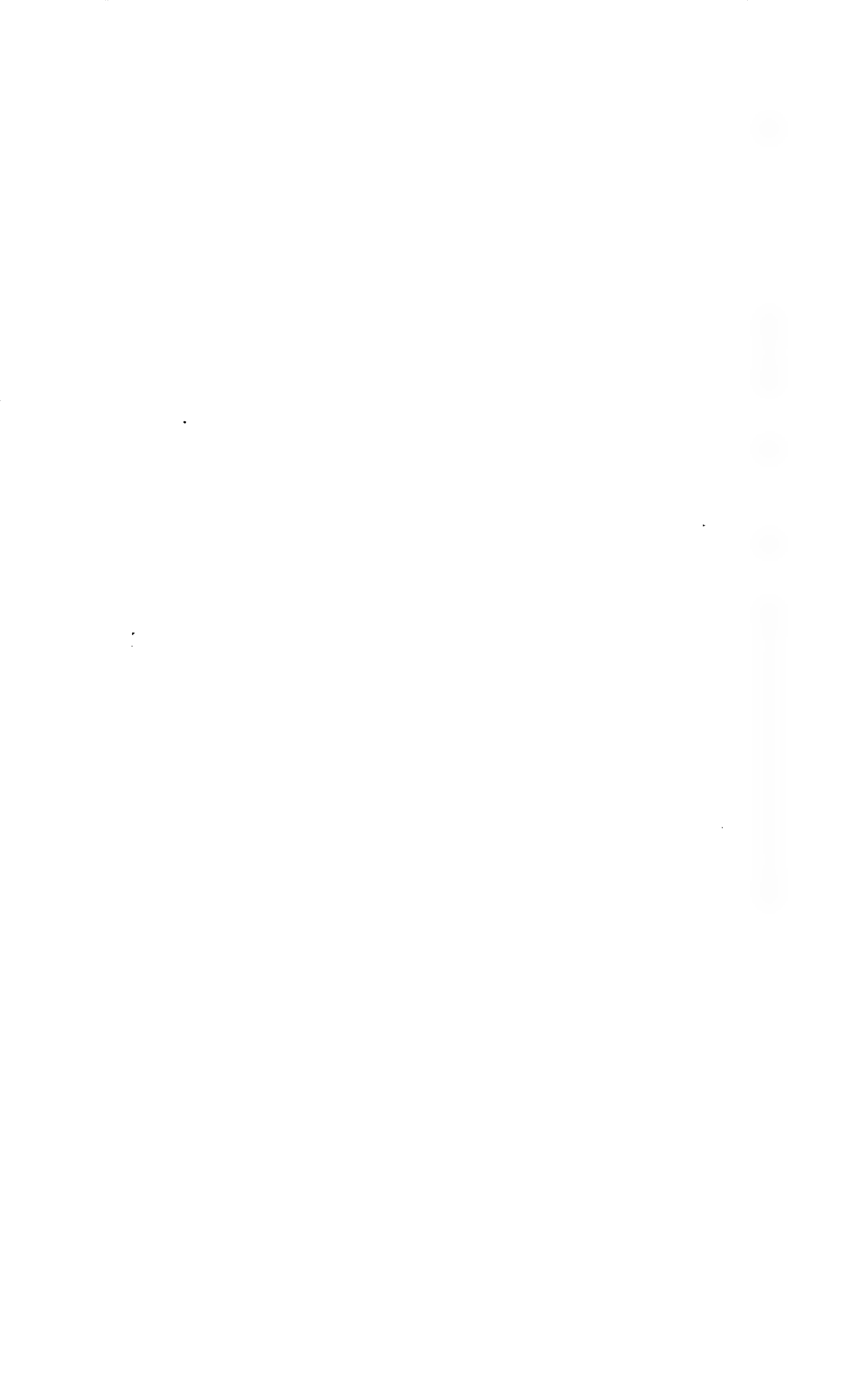
محمد الجوادى



• الباب الأول

مذكرات حسن يوسف باشا

القصر ودوره فى السياسة المصرية
(١٩٢٢ - ١٩٥٢)



(١)

كان حسن يوسف من رجال القصر الملكى المشهورين، وقد أتيح له أن يتولى رئاسة الديوان الملكى بالنيابة مرات عديدة، لكنه لم يصل إلى رئاسة الديوان، وقد روى لى الأستاذ مصطفى أمين فى مقابلة شخصية مبكرة وسابقة على نشر حسن يوسف لمذكراته أن السبب فى هذا كان تصرفه فى الحفل الذى أقامه الملك فاروق للملك عبد العزيز آل سعود ملك السعودية (١٩٤٦) وذلك أن الملك فاروق كان قد قرر منح الأبناء الكبار للملك السعودى أوسمة، ومنح الأحدث سناً ميداليات ذهبية، فاحتج الأمراء حديثو السن على طريقتهم، وأيدهم والدهم فى احتجاجهم، ووجد حسن يوسف أنه لابد من منح الأوسمة للأمراء جميعا، ولما كان وقت الحفل قد أزف دون أن يتمكن من عرض الموضوع على الملك أو استئذانه، فقد تصرف على مسئوليته، وعندما اكتشف الملك ما حدث ثار وهاج وماج وأقسم ألا يعين حسن يوسف رئيسا للديوان أبداً، وأن يظل وكيلاً للديوان، وهو ما حدث بالفعل حيث خلت رئاسة الديوان أربع مرات وتولاها حسن يوسف بالنيابة لفترات طويلة دون أن يعين فى هذا المنصب.

ولما نشر حسن يوسف مذكراته أشار إلى هذه القصة بطريقة مهذبة ومخففة، والواقع أننى أرى أن فى تصرفه فى ذلك اليوم قدراً كبيراً من

الإيجابية والمبادرة وحسن التصرف، وكياسة رجل الدولة أياً ما كانت نتيجة هذا التصرف، كما أننى أرى فى تصرفه دلالة قاطعة على حبه لوطنه ولمليكه ولمسئوليته، ولا أرى فى التصرف أى خطأ على الإطلاق، بل إنى أرى فى انتقاد مثل هذا التصرف قتلا لروح المبادرة والمسئولية التى نتمنى على الله أن توجد فى كل موظف، لا فى كبار الموظفين فحسب.

(٢)

تولى حسن يوسف رياسة الديوان الملكى بالنيابة أربع مرات.. كانت المرة الأولى عقب وفاة أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى، وقد صدر أمر الملك فاروق بتوليه هذا المنصب (فى فبراير ١٩٤٦) عقب وفاة حسنين باشا مباشرة على نحو ما يرى هو فى إحدى فقرات مذكراته، وبعد سنة كاملة عين إبراهيم عبد الهادى رئيسا للديوان (فى ١١ فبراير ١٩٤٧)، فلما أصبح رئيسا للوزراء عقب وفاة النقراشى (ديسمبر ١٩٤٨) خلا المنصب فتولاه حسن يوسف بالنيابة للمرة الثانية وبقى فيه لمدة عام وأيام حتى عين حسين سرى رئيسا للديوان مع تولى النحاس رئاسة الوزارة للمرة الأخيرة فى يناير ١٩٥٠، حيث عين حسين سرى رئيسا للديوان على نحو ما نرى فى فقرة أخرى من فقرات هذا الباب، ولما استقال حسين سرى بعد أقل من ثلاثة شهور عاد حسن يوسف ليصبح رئيسا للديوان بالنيابة للمرة الثالثة، وظل كذلك حتى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ حين عين حافظ عفيفى رئيسا للديوان فى آخر فترات حكم الملك فاروق، وقد بقى حسن يوسف فى كل هذه الفترات وكيلا للديوان، أى أنه عمل وكيلا للديوان مع أربعة رؤساء هم: أحمد حسنين، وإبراهيم عبد الهادى، وحسين سرى، وحافظ عفيفى،

كما أنه عمل رئيسا للديوان بالنيابة خلفا لهؤلاء الأربعة أيضا، وإن كان قرار تعيينه رئيسا للديوان بالنيابة فى آخر مرة لم يصدر نظرا لاضطراب الأوضاع، ونحن نعلم من مذكرات الدكتور حسين حسنى أن حافظ عفيفى كان قد صمم على الاستقالة من رئاسة الديوان وأنه قدم استقالته النهائية فى ٢٠ يوليو ١٩٥٢، وذلك على ما رواه بنفسه لحسين حسنى وأورده هذا الأخير فى مذكراته (التى نتدارسها فى الباب الثانى من هذا الكتاب).. ومن المعروف أن حسن يوسف لم يكن فى مصر فى ذلك الوقت، وهو ما تؤكده وتشرحه بالتفصيل مذكراته، لكنه حين عاد إلى مصر بعد قيام الثورة تولى أوتوماتيا هذه المسئولية، وكاد القرار يصدر بتعيينه رئيسا للديوان مع خفض درجة هذه الرئاسة من درجة وزير إلى وكيل وزارة على نحو ما ذكر هو فى مذكراته، إلا أن سوء العلاقة بينه وبين على ماهر حال دون إتمام هذه التسوية، وانتهى الأمر بإحالته للتقاعد المبكر وهو فى التاسعة والأربعين من عمره، إذ ولد عام ١٩٠٣.

فيما قبل هذا كله كان حسن يوسف قد عمل فى الديوان رئيساً للإدارة العربية منذ يونبو ١٩٤٢.

(٣)

تعتبر مذكرات حسن يوسف خليطاً متوازناً (لكنه خليط غير قانونى) بين كتاب فى التاريخ وكتاب آخر من المذكرات الشخصية، وقد ظهر هذا بوضوح حتى فى العنوان الذى اختاره حسن يوسف لهذه المذكرات حيث سماها «القصر ودوره فى السياسة المصرية (١٩٢٢ ـ ١٩٥٢)... مذكرات حسن يوسف»، ومن الواضح أن حسن يوسف بدأ إعداد هذه المذكرات على

هذا النحو قبل أن ينشرها بفترة طويلة أتاح لنفسه فيها أن يرجع إلى المراجع المنشورة وإلى الوثائق البريطانية المفرج عنها كذلك، وأن يكتب تاريخ عهد الملكية المصرية (الذى يبدأ فى ١٩٢٢) من زاوية القصر الملكى على نحو دقيق، أو هو أقرب المناحى إلى الدقة إذا ما أخذنا فى الاعتبار طبيعة ووظيفة وانتماء كاتبه.

وربما يصدق هذا التصوير أيضا على «الموضوعية» فنقول إنه كتب هذا التاريخ على نحو موضوعى، أو هو أقرب المناحى إلى الموضوعية إذا ما أخذنا فى الاعتبار طبيعة ووظيفة وانتماء كاتبه.

لكن ما ينقص كتاب حسن يوسف عنصر مهم جدا وهو الإيمان، الإيمان بالشعب وبقدراته، والإيمان بدور الحركة الوطنية وتطوراتها، والإيمان بدور الوفد فى قيادة الحركة الشعبية والوطنية، ولسنا نكلف حسن يوسف من أمره شططا إذا تمنينا على كتابه لو أنه حفل بهذا الإيمان الذى لم يخل من بعضه لحسن الحظ، بل إن حظه منه كان كبيراً إذا ما قورن بغيره.

ولا ينبغى لنا أن نتجاهل الإشارة إلى حقيقة مهمة وهى أن حسن يوسف قد اشترك فى إنجاز كثير من الأعمال والدراسات التاريخية التى نسبت إلى مؤسسات عهد الثورة، وبالإضافة إلى هذا فإن حسن يوسف اشترك مع الدكتور يونان لبيب رزق فى تأليف كتاب «تاريخ الوزارات المصرية» (١٨٧٨ ـ ١٩٥٣) الذى صدرت طبعته الأولى فى يوليو ١٩٧٥، وذلك بعد صدور كتاب الأستاذ فؤاد كرم «النظارات والوزارات المصرية» عن مركز

وثائق وتاريخ مصر المعاصر.وقد أصدر الدكتور يونان لبيب رزق طبعة ثانية من هذا الكتاب عن الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٩).

(٤)

والحق أن حسن يوسف قد نجح نجاحاً ضخماً فى أن يصور كثيراً من حقائق الأمور ومجرياتها على نحو موجز وموح، وقد أجاد استخدام ذكرياته وانطباعاته من أجل خدمة ما أراد كتابته من التاريخ، وتحلى بالقدرة الذكية على تجنيب نفسه الشطط فى تناول الأمور أو فى توظيف انطباعاته عن الحوادث التى مر بها ومرت به.

ومع أن حسن يوسف كان بعيدا تماما عن تيار الوفد إلا أنه كان بريئا إلى حد كبير من الشطط فى العداء للوفد وللحركة الوطنية، وهو ما لم يبرأ منه الدكتور حسين حسنى سكرتير الملك (الذى نال الباشوية معه فى يوم واحد)، وليس عجيبا بعد هذا أن نرى كتاب حسن يوسف يحتل من المكانة أضعاف أضعاف ما يحتله كتاب حسين حسنى الذى يبدو شبيها بمرافعات مؤقتة يلقيها محام موكل فى قضية جزئية أمام محكمة الدرجة الأولى، بينما يظل كتاب حسن يوسف أقرب إلى التاريخ كتابة ومصدراً ومرجعاً، ومن العجيب أن حسن يوسف نال درجته الجامعية الأولى فى القانون، على حين أن حسين حسنى تخصص فى التاريخ ونال فيه درجة علمية عالية، لكن الرجلين تبادلا المواقع أو الثقافة أو الشهادة حين وضعا كتابيهما، فجاء كتاب حسن يوسف أقرب إلى كتب التاريخ، على حين جاء كتاب حسين حسنى، كما وصفناه من قبل، جزءا من مرافعة مؤقتة يلقيها محاكم موكل فى قضية جزئية أمام محكمة من محاكم الدرجة الأولى.

(٥)

يقسم حسن يوسف كتابه تقسيما موضوعيا جميلا يليق بكتاب فى التاريخ، ومع هذا فإنه يحتفى فى كل أبواب كتابه وفصوله بذكرياته عن الفترات التى تبادلها والحوارات التى يروى وجهة نظره فيها، وهكذا فإنه يقدم وجهة نظره فى الوقت الذى يقدم فيه ما احتوته ذاكرته، أو بعض ما احتوته هذه الذاكرة، وليس عجيباً أن نرى حسن يوسف قادرا على أن يقدم هذا إلى جوار ذاك، فقد مارس الرجل الكتابة الرسمية وغير الرسمية، والصحفية وغير الصحفية، والقانونية وغير القانونية، والدبلوماسية وغير الدبلوماسية، وتكونت له من خلال هذا كله ملكات قادرة على توصيل الفكرة وإيضاحها والانتصار لها، وذكر الفكرات المخالفة وأسانيدها ونطاق الضعف فيها، ومدى ما يمكن من توظيف لها أو إفادة منها.

وكما أن كتاب حسن يوسف ككتاب تاريخ يفتقد كما قلنا بعض العاطفة أو بعض الإيمان، فإنه يفتقد قدراً كان لابد منه للمذكرات الشخصية، وهو الإيمان الذاتى، ذلك أن حسن يوسف عمد عمدا إلى استئصال أكبر قدر ممكن من تعبيره عن معتقداته الشخصية فجاء ما روى وما كتب مجرداً من الصبغة التى لابد منها فى كتب المذكرات الشخصية وإلا انتفت عنها صفة الشخصية أو معظم هذه الصفة، وهو ما نلاحظه فى كثير من فصول كتاب حسن يوسف، وخلاصة القول إننا نقرأ مذكرات حسن يوسف فنتخيل مهندساً منفذاً كتب المذكرات على قواعد هندسية صارمة دون أن يحرص على ما يظهر أنه المهندس. فإذا ما قارنا ما كتب بمذكرات الدكتور محمد

حسين هيكل التى تناولت نفس الفترة تقريبا، رأينا الدكتور هيكل مهندسا معماريا مصمما ومنفذا ومشرفا على التنسيق الداخلى كذلك، وأظنه فعل هذا من أجل الموضوعية التى تتطلبها كتابة التاريخ.

(٦)

من الطريف فى أمر هذه المذكرات خضوعها للنظام «الثلاثينى»، فهى أولا تتناول ثلاثين عاما هى العمر الحقيقى للنظام الملكى فى مصر (١٩٢٢ ـ ١٩٥٢) منذ أعلنت الملكية، وصحيح أن هذا النظام الملكى الذى تتوارث العرش فيه أسرة واحدة كان موجودا منذ صعود محمد على فى أول القرن التاسع عشر، إلا أن الملكية المصرية بالتعريف القانونى والرسمى لم توجد إلا فى ١٩٢٢.

ومن ناحية ثانية فإن هذه المذكرات التى تتناول ثلاثين عاما لم تنشر إلا بعد ثلاثين عاما فى نهاية الفترة التى تتناولها حيث نشرت عام ١٩٨٢، وكأنما كانت تتبع نظام الإفراج عن الوثائق السرية بعد ثلاثين عاما من تاريخها.

(٧)

يشير حسن يوسف فى معظم فصول كتابه إلى اطلاعه على الوثائق البريطانية التى تخص ما يتحدث عنه من موضوعات، وربما جاز انتقاده من وجهة نظر الذين يريدون من المذكرات أن تكون رؤيتها قاصرة على ما يعرفه صاحبها فى وقتها، ونحن نغفل هذا فى محاسبتنا لزملائنا الأطباء فى الامتحانات حين نطلب إليهم تشخيص الحالة من دون أن يطلعوا على

التحليلات ولا الأشعة ثم نطلعهم عليها ونسألهم رأيهم، لكننا لا نستطيع أن نتوقع من رجل نشرت مذكراته فى ١٩٨٢ عن ١٩٥٢ وما قبلها أن يقف عند حدود ما عرف فى وقتها وهو الذى عرف الكثير على مدى الأعوام الثلاثين التالية لفترة انتهاء المذكرات.

ومن المهم أن نشير إلى أن الوفاء لهذا الجانب المعرفى فى مذكرات حسن يوسف مما يحسب له، وذلك بفضل مهارته فى الاعتراف بتاريخ المعرفة اللاحق، وبفضل سمو نفسه عن أن يدعى الحكمة بأثر رجعى، أو أن يفعل ما ذاق منه القراء الأمرين من سلوك بعض الصحفيين المقربين فى عهد الثورة الذين يعيدون تفصيل الأحداث لتخدم تصويرهم لأنفسهم فى صورة العباقرة تارة، والملائكة تارة أخرى، والحكماء تارة ثالثة.

وظنى المتواضع أن حسن يوسف لو فعل ما يطالب به المتحيزون إلى الرأى الآخر لكان محل لوم لأنه تجاهل ما عرفه ويعرفه، وما اطلع عليه، وما أصبح معروفا للعامة جميعا.

(٨)

ربما كان من المفيد أن نبدأ مدارستنا لهذه المذكرات بالإشارة إلى هذا الرجاء الذى تقدم به صاحبها للمؤرخين أن يتحروا الحقيقة فيما يسجلونه، ويرونه، وكان الأجدر بحسن يوسف أن يتأمل فى هذا الرجاء وموضوعه ليكتشف أن المؤرخين لم يخطئوا فيما توصلوا إليه، إذ لم تكن الوثائق متاحة أمامهم، كما أن الأجواء لم تكن تدل على الحقيقة التى يشير إليها حسن يوسف على نحو ما أثبتها هو، ولكننا مع هذا نثبت نص حسن يوسف بما فيه من عفة اللفظ، ونبل الهدف:

«... أتوجه [في ختام هذا الفصل] بالرجاء إلى السادة المؤرخين والكتّاب أن يستعينوا فيما يكتبونه بالوثائق الرسمية أو شبه الرسمية، فإن اختلفت مع وجهة نظرهم كان لهم الحق فى تفنيدها إثباتا للرأى والرأى الآخر.. فكتابة التاريخ أمانة فى أعناقنا نؤديها كاملة إلى جيلنا الحاضر وإلى الأجيال المقبلة، فإذا أعوزتنا الأسانيد الرسمية لنصل إلى الحق فلا أقل من أن نستعين بالمنطق».

وبعد هذه الجملة العمومية يردف حسن يوسف بالمثل الذى يريد التحدث عنه فيقول:

«قال أحدهم وهو يفاخر بأن الفضل فى إلغاء المعاهدة يرجع إلى الوفد، وأن الوزارة ضحكت على الملك، وانتزعت منه التوقيع على مراسيم الإلغاء، لأنه لم يكن موافقا على هذا الإجراء».

«ولى أن أتساءل بعد إيضاح المراحل التى مرت بها تشريعات الإلغاء: متى وكيف انتزعت موافقة الملك؟ فى المرحلة الأولى عرض النحاس باشا على الملك يوم ١٩ سبتمبر مبدأ الإلغاء، وفى المرحلة الثانية يوم ٢٠ منه قمت بعرض التفاصيل فوافق عليها الملك وأبلغت الموافقة إلى رئيس الحكومة، وفى المرحلة الثالثة وقع الملك على مراسيم الإلغاء يوم ٧ أكتوبر بإحالتها إلى البرلمان، وبعد موافقة مجلس النواب والشيوخ صدق الملك على التشريعات وأصدرها يوم ١٥ أكتوبر».

«ففى أى مرحلة حصل الانتزاع؟ وإذا حدث مرة فهل يتكرر مثنى وثلاث ورباع؟».

ثم يردف حسن يوسف هذه المعلومات المرتبة بقوله:

«وإذا كان فى قولى ما يشبه التحيز فإنى أستشهد بأستاذنا الكبير الدكتور وحيد رأفت، وهو عالم لا يرقى الشك إلى حياده، وكان مستشارا للرأى فى وزارة الخارجية، فهو عندما طلب إليه الوزير إعداد مشروعات القوانين لإلغاء المعاهدة سأله عن موافقة السراى.. فأجابه الوزير بأن لدينا موافقة الملك على هذا الإجراء».

«وسواء كان إلغاء المعاهدة عملا جليلا أو عملا ضئيلا فأمره متروك لحكم التاريخ، بيد أن الأحداث التى ترتبت عليه لها نتائج بالغة الأثر فى تاريخ مصر المعاصر».

....

....

وربما كان من واجبنا أن نشير هنا إلى حقيقة مهمة وهى أن مقصد المؤرخ الذى أشار إليه حسن يوسف لم يكن متعلقاً بكل هذه الخطوات وإنما كان متعلقاً بالمبدأ نفسه، أما كل ما بعد هذا فقد كانت موافقة الملك قد حسمته.

وليس من شك فى أن حسن يوسف (على الرغم من مركزه كرئيس للديوان بالنيابة) كان بعيدا عن المؤامرات التى كانت تريد دفع الملك إلى التآمر على حكومة الوفد حتى لا يكون لها وجود أصلا فى الوقت الذى ألغت فيه المعاهدة أو اعتزمت هذا الإلغاء، ونحن نقرأ فى مصادر أخرى أن الملك استشار الهلالى باشا على سبيل المثال فأشار عليه بما معناه أن الوزارة لن تقدم على هذه الخطوة... إلخ، وبوسع القارئ أن يراجع

مذكرات عبد الفتاح حسن، وإبراهيم فرج، وكريم ثابت، وصلاح الشاهد، وقد تناولناها جميعاً فى سلسلة مدارساتنا هذه.

(٩)

ومن حق حسن يوسف أن نشير إلى ما يرويه بطريقة غير مباشرة للدلالة على أن ملامح تفوقه فى أداء عمله الوظيفى قد ظهرت مبكراً مما دفع كلاً من حسن صبرى باشا وحسين سرى باشا إلى نقله بصفة نهائية مديراً لإدارة المطبوعات بوزارة الداخلية مع الترقية إلى درجة أعلى، لكنه اعتذر عن عدم القبول وآثر العمل فى وزارة الخارجية، وهو يروى تفصيلات بيروقراطية فيقول:

«... وكانت الوزارة [أى وزارة الخارجية] تعد حركة ترقيات بين موظفيها فى الداخل والخارج، وقد جرى العمل على أن تعد الإدارة المختصة كشوفاً بالأقدمية على ثلاثة أنواع: أولها بالأقدمية حسب الدرجة الإدارية، وثانيها بالأقدمية حسب الوظيفة، وثالثها حسب تاريخ التخرج والحصول على الدبلوم، وكان ترتيبى (السابع) بين زملائى السكرتيريين الثوانى، من حيث الوظيفة والمؤهل، أما من حيث الدرجة الإدارية فقد كنت منذ بضع سنوات على رأس القائمة».

«ويبدو أن بعض الوزارات الأخرى كانت تعانى من مشكلة مماثلة فاستطلعت رأى وزارة المالية التى حسمت الموضوع بكتاب دورى بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٤١ بأن معيار الأقدمية فى كل هذا هو الدرجة الإدارية».

«اغتنمت فرصة هذا الكتاب الدورى وطلبت تطبيقه بأثر رجعى على حالتى، وبذلك يصبح ترتيبى الأول بين زملائى، وعرضت الأمر على رئيس الوزارة فوافق على ترقيتى، وتطبيق منشور المالية على اثنين أو ثلاثة من موظفى الخارجية، وصدر الأمر الملكى فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ بترقيتى إلى درجة سكرتيرا أول بالوزارة بالأقدمية المطلقة».

□

ويشير حسن يوسف إلى قصة اختياره للعمل فى الحراسة العامة على أموال الإيطاليين، مثنياً على الإبراشى باشا الذى اختاره لهذا الموقع، وإلى بقائه فيه ثلاثة شهور اختير بعدها ليرأس الدائرة العربية فى الديوان الملكى:

«فى مارس ١٩٤٢ طلب زكى الابراشى باشا الحارس العام على أموال الرعايا الإيطاليين مساعدا له من بين موظفى وزارة الخارجية، فرشحتنى الوزارة بين أسماء ثلاثة، واختارنى زكى باشا للعمل معه، وكان الابراشى باشا من رجال القانون، بدأ حياته وكيلا للنيابة، ثم تدرج حتى اختير وكيلا لوزارة المالية، ثم اختاره الملك فؤاد ناظرا للخاصة والأوقاف الملكية، وقد جمع إلى هذا العمل القيام بأعمال رئيس الديوان، ولعب دورا سياسيا مهما فى عهد وزارات إسماعيل صدقى باشا، وعبد الفتاح يحيى باشا، حتى طلب الإنجليز إخراجه من القصر فنقل إلى وزارة الخارجية وزيرا مفوضا فى بروكسل».

«وكنت عرفت الإبراشى باشا عندما زارنى فى مدريد فى إبريل سنة ١٩٣٦، وقد استفدت كثيرا من عملى معه فى الحراسة العامة لدقته وكفايته ونزاهته ومعرفته القانونية الواسعة».

«وبقيت أعمل فى الحراسة العامة على أموال الإيطاليين حتى يوم ٨ يونيو ١٩٤٢ عندما اتصل بى أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى وأخبرنى بصدور الإرادة السنية بتعيينى مديرا للإدارة العربية بالديوان».

(١٠)

وفى مقابل هذا الصعود السريع فى بداية حياته الوظيفية وتشجيع الكثيرين من أقطاب الحياة السياسية له، نحس بالمرارة فى حديث حسن يوسف وهو يلخص موقفه من الوظائف الحكومية حين أحيل إلى التقاعد بعد قيام الثورة بشهور قليلة:

«... وفى يوم ١٠ أغسطس [١٩٥٢] قررت هيئة الوصاية [يقصد الوصاية على العرش، وكانت هذه الهيئة مكونة كما نعرف من الأمير محمد عبد المنعم، ومحمد بهى الدين بركات، ومحمد رشاد مهنا، وكانت تمارس سلطات واسعة خصوصا فى إدارة المسائل الانتقالية] تخفيض ميزانية الديوان [يقصد الديوان الملكى، ذلك أن الملكية لم تلغ إلا فى يونيو ١٩٥٣] بحيث تلغى وظيفة السكرتير الخاص والسكرتير الخاص المساعد، ويستغنى عن الموظفين الذين تزيد سنهم على ٥٥ سنة [فيحالون] إلى المعاش مع ضم سنتين إلى مدة خدمتهم، وكان هذا القرار لا ينطبق على حالتى إذ كنت فى التاسعة والأربعين، وقررت الهيئة إلغاء وظيفة وكيل الديوان وتخفيض درجة رئيس الديوان من وزير إلى وكيل وزارة، وبذلك استمر شاغلا لها مع لقب «رئيس الديوان».

«وفجأة يوم ١٤ أغسطس دعانى القائمقام رشاد مهنا لمقابلته، وقال إنه كان يود أن يهنئنى بالترقية ولكن على باشا ماهر اعترض، وأصر على

إخراجى من القصر، وطلب الوصى أن أقدم استقالتى، ثم قال على سبيل المواساة: إنه كفيل بتسوية الأمور»

ويردف حسن يوسف بالإشارة إلى السبب المباشر أو «الواقعة» التى جعلت على ماهر يتخذ هذا الموقف المعادى تجاهه فيقول:

«... وأذكر هنا أن آخر ما أغضب ماهر باشا وجعله يحجب ثقته عنى أن خلافا قام بشأن حلف اليمين الدستورية أمام هيئة الوزارة يوم ٥ أغسطس، إذ استشارنى بركات باشا فى المكان الذى يؤدى فيه الأوصياء اليمين القانونية.. هل هى رياسة مجلس الوزراء أو قصر عابدين؟ فقلت: إن بالقصر قاعة مخصصة لاجتماعات مجلس الوزراء عندما يرأسه الملك، فهى مكان مناسب لمراسم حلف اليمين، ولم أكن أعلم أن لماهر باشا رأيا آخر هو أن ينتقل الأوصياء إلى رياسة مجلس الوزراء ليحلفوا اليمين الدستورية هناك، وانتهى الأمر بحضور الوزراء إلى قصر عابدين، ولكن ماهر باشا صمم على أن تجرى المراسم فى قاعة العرش، وكان هذا إيذانا بانتقال السلطة من مجلس الوزراء إلى مجلس الوصاية».

«أضيفت هذه المشورة إلى الهنات السابقة فى صلتى بعلى ماهر باشا فكانت بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير».

«بناء على طلب القائمقام رشاد مهنا قدمت له استقالتى يوم السبت ١٦ أغسطس، وكان متلطفا ومجاملا إلى أقصى الحدود، وقال: إنه سيحتفظ بكتاب الاستقالة فى مكتبه إلى أن تهدأ الأحوال وتستقر الأمور، وذكر قوله تعالى: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾، وكذلك عندما استأذنت من الوصى الأمير

محمد عبد المنعم أبدى تأثرا شديدا لاستقالتى، وقال: إنه يرجو أن يجد لى عملا فى شركة قنال السويس، وبقيت استقالتى معلقة ولم أخطر بقبولها إلا فى يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥٢، وهى وإن كانت مشروطة بتسوية حالتى أى ضم مدة إلى خدمتى، فإن هذا الشرط لم يلتفت إليه عند تسوية المعاش».

(١١)

على أن الإحالة إلى التقاعد لم تكن هى كل ما أوذى به حسن يوسف عند قيام الثورة، وإنما تعرض للاعتقال مع آخرين خمسة وثمانين يوما، لكنها مرت بسلام دون تعذيب ولا سؤال ولا استجواب.

ويشير حسن يوسف إشارة عابرة إلى تجربة اعتقاله فى بداية عهد الثورة ما بين ٧ سبتمبر ١٩٥٢ وأول ديسمبر ١٩٥٢ فيقول:

«... ورغم الاستقالة فإن هيئة الوصاية كلفتنى بالاستمرار فى العمل، وتسليم ما بعهدتى إلى أن جاء يوم الأحد ٧ سبتمبر فى الساعة الثالثة صباحا أيقظنى ضابط من المخابرات وطلب أن أصحبه إلى المدرسة الثانوية العسكرى بالقبة حيث أمضيت مدة الاعتقال مع كثيرين آخرين من رؤساء الوزارات والوزراء وكبار الموظفين، ومع أن مجلس قيادة الثورة وجه نداء إلى المواطنين لكى يتقدم كل من له مأخذ على أحد من المعتقلين أن يقدم شكواه، فإنى أمضيت خمسة وثمانين يوما دون سؤال أو استجواب».

«وقد أفرج عنى مع آخري[illegible] ديسمبر ١٩٥٢ فى مناسبة كريمة هى ذكرى مولد النبى عليه [illegible]ة والسلام».

(١٢)

ونحن نعرف أن حسن يوسف قد قضى الجزء الأخير من حياته فى العمل فى مركز الدراسات فى جريدة الأهرام، ومن الجدير بالذكر أنه يشير

فى مذكراته إلى أنه كان فى فترة مبكرة جدا من حياته مرشحا للعمل نائبا لرئيس تحرير الأهرام مع أنطون الجميل بك، وهو يتحدث عن هذه الفترة فيقول:

«... قامت بينى وبين أنطون بك الجميل علاقة عمل وثيقة، بدأت بمعاصرتنا لإنشاء أول نقابة للصحفيين، وكنت بحكم منصبى فى إدارة المطبوعات عضواً معه فى لجنة الجدول، ثم توطدت الصلة بيننا من خلال الرقابة».

«بعد أن استلمت العمل فى الديوان الملكى زارنى أنطون بك الجميل [يجدر بنا هنا أن نشير إلى أن هذه الواقعة حدثت سنة ١٩٤٢]، وقال: إنهم فى «الأهرام» يستعدون لإدخال تنظيمات جديدة على الصحيفة، تعميقا لخدماتها وانتشارها، وخاصة فى بلاد المشرق العربى، وفى أمريكا اللاتينية بعد أن استوطنها كثيرون من المغتربين المتحدثين باللغة العربية، وأنه يعرض علىّ أن أعاونه فى العمل نائبا لرئيس التحرير».

«شكرت لأنطون بك حسن ظنه، ولم أجد فى وسعى أن أقبل ما يعرضه أو أن أعتذر عن عدم قبوله، وإنما أشرت عليه أن يستطلع رأى رئيس الديوان أولا [أى أحمد حسنين باشا]، وبعد قليل جاء على الشمسى باشا، بوصفه عضوا فى مجلس إدارة «الأ[illegible]» وفاتح حسنين باشا فى أمر نقلى إلى «الأهرام»، وقد أخبرنى حسني[illegible] عرض الأمر على جلالة الملك فلم يوافق، وبذلك حفظ الموضو[illegible] لى فى وظيفة القصر».

كذلك يشير حسن يوسف إلى محاولة ثانية لضمه للعمل فى الأهرام كرئيس للتحرير، لكنه وجد نفسه فى موقف بروتوكولى لا يسمح له بقبول مثل هذا العمل:

«وعقب وفاة أنطون الجميل باشا فى يناير سنة ١٩٤٨ اتصلت بى السيدة حرم جبرائيل نقلا باشا (صاحب الأهرام) وطلبت مقابلتى فالتقيت بها فى نادى الجزيرة وقالت إنها تريد أن تذكرنى بحديث أنطون باشا معى منذ ست سنوات مضت، وهل من سبيل إلى تحقيق ما كان يرغب فيه؟ وأنهم فى مجلس إدارة «الأهرام» حريصون على استدامة الصلة الوثيقة مع القصر، وفى تعيينى رئيسا لتحرير «الأهرام» ما يؤكد استدامة هذه الصلة».

«قلت لمدام تقلا باشا: إننى مع شكرى وتقديرى لهذه الرسالة، فإن الأوضاع بالنسبة لى قد تغيرت وخاصة بعد أن عهد إلىّ جلالة الملك القيام بأعمال رئيس الديوان إثر وفاة حسنين باشا فى فبراير سنة ١٩٤٦».

....

من الجدير بالتكرار هنا أن حسن يوسف عاد وكيلا للديوان بعد أن تولى رياسة الديوان حوالى عام كامل، وذلك حين عين الأستاذ إبراهيم عبد الهادى باشا رئيسا للديوان.

(١٤)

ويستطرد حسن يوسف من هذه الواقعة إلى الحديث عن الدور الذى كان يلعبه الملك من وراء ستار فى الترشيحات لمثل هذه المناصب الفنية، وهو يرينا من خلال ما يرويه مدى ما كان كريم ثابت يتمتع به من نفوذ على الملك فاروق، حتى فيما هو خارج عن نطاق نفوذ الملك واهتماماته، وتأتى هذه الفقرة عند الحديث عن ترشيح حسن يوسف نفسه ثم الدكتور إبراهيم مدكور لرياسة تحرير الأهرام، فإذا بالملك يقترح تعيين كريم ثابت، وإذا بأصحاب الأهرام يعتذرون عن عدم قبول كريم ثابت ولا إدجار جلاد.

....

«أشارت مدام تقلا باشا إلى احتمال ترشيح الدكتور إبراهيم بيومى مدكور رئيسا لتحرير «الأهرام»، فقلت لها: «إنكم لن تجدوا أفضل منه».

«وبعد ذلك اتصل على الشمسى باشا مرة أخرى بالديوان وعرض بصفة رسمية ترشيح الدكتور مدكور لرئاسة تحرير «الأهرام»، وأعد الديوان مذكرة بالتزكية لهذا الترشيح، والدكتور مدكور أستاذ فاضل وكاتب كبير، كان عضوا بمجلس الشيوخ، وكان عضوا بمجمع اللغة العربية (وهو الآن [أى عند نشر الكتاب] رئيس المجمع)».

«لم يوافق جلالة الملك على مذكرة الديوان، بدعوى أن الدكتور مدكور له ميول وفدية، وأشار الملك بتعيين مستشاره الصحفى (الأستاذ كريم ثابت) رئيسا لتحرير الأهرام».

«أبلغت الرغبة الملكية إلى على الشمسى باشا، ولكن مجلس إدارة «الأهرام» اعتذر عن عدم قبول هذا الترشيح، عرضنا الأمر مرة أخرى تأكيدا وتعزيزا لاختيار الدكتور مدكور، وكان رد الملك أنه إذن يرشح الأستاذ ادجار جلاد صاحب جريدة «الجورنال ديجيبت» وهو يستطيع الجمع بين الصحيفتين».

«ولما أبلغت هذه الرغبة إلى المسئولين فى «الأهرام» وجدوا أن الأمور تزداد تعقيدا فلزموا الصمت، ولم يعينوا رئيسا جديدا واكتفوا بندب الأستاذ عزيز ميرزا للقيام بأعمال رئيس التحرير بصفة مؤقتة!».

....

ربما كان من حق القارئ أن نشير إلى ما تعمد كثيرون إخفاءه عن هذه المرحلة، وهو أن الأهرام انتدب الأستاذ محمد زكى عبد القادر للقيام بأعمال رئيس التحرير والإشراف على الأهرام، ثم خلفه الأستاذ أحمد الصاوى محمد مشتركا مع الأستاذ عزيز ميرزا إلى أن استقل الأستاذ أحمد الصاوى محمد بهذا المنصب على نحو ما نقلنا عن مذكرات الدكتور على الحديدى فى كتابنا «الثورة والإحباط».

(١٥)

ومن المهم أن نستعرض فى هذه المدارسة بعض ما أوحى به إلينا صاحبها من تقدير الساسة ورؤساء الوزراء المتعاقبين لجهوده وأدائه فى الديوان الملكى، ونبدأ بما يرويه عن محاولة بذلها النقراشى باشا لتكريمه، وربما كان من المهم قبل أن نقرأ نص حسن يوسف أن نشير إلى أن المرة الأولى التى تولى حسن يوسف فيها رياسة الديوان كانت عقب وفاة أحمد حسنين باشا فى فبراير ١٩٤٦، وقد تعاقب على رياسة الوزارة فى ذلك الوقت صدقى باشا ثم النقراشى، وفى فبراير ١٩٤٧ فى عيد ميلاد الملك اختار الملك إبراهيم عبد الهادى رئيسا للديوان، فلما ذهب حسن يوسف ينهى هذا الخبر إلى رئيس الوزراء النقراشى باشا عرض عليه هذا الأخير أن يعمل معه وكيلا لوزارة الخارجية، وكان النقراشى يجمع وزارتى الداخلية والخارجية مع رياسة الوزراء. ويبدو من الوقائع اللاحقة التى عرفها حسن يوسف أن الملك رفض الاستجابة لهذا الطلب ورفض أيضا منحه الباشوية واكتفى بمنحه الوشاح الأكبر من نيشان النيل، وهو وسام رفيع القدر يجعل صاحبه متقدما على غيره من كبار رجال الدولة:

«... وفى مساء ١١ فبراير ١٩٤٧ بعد أن فرغنا من استقبال العظماء والكبراء الذين توافدوا على قصر عابدين لتهنئة الملك بعيد ميلاده، اتصل بى الملك تليفونيا فى مكتبى وقال: أين إبراهيم عبد الهادى؟ ابحث عنه وأخبرنى عن مكانه. اتصلت بمنزل عبد الهادى باشا فعلمت أنه توجه إلى دار شريف صبرى باشا لحضور حفلة أقامها رفعته لتلك المناسبة».

«أبلغت هذا إلى جلالة الملك وبعد برهة دعانى لأصحبه فى سيارته وكان يقودها بنفسه، وانطلقنا إلى منزل شريف باشا صبرى فى جاردن سيتى [ربما يجدر بنا أن نشير إلى أنه على أرض هذا المنزل أقيم الفندق الكبير فورسيزونز الذى افتتح مؤخرا]، وبعد أن تجول الملك بين الحاضرين أعلن فجأة أنه عين إبراهيم عبد الهادى رئيسا للديوان».

«كان عبد الهادى باشا وزيرا للخارجية (فى وزارة صدقى باشا)، ووزيرا للصحة ثم للمالية فى وزارة النقراشى باشا، وكان وكيلا للهيئة السعدية، ولم يسبق اختياره لرئاسة الديوان أية مقدمات، وإنما يبدو أن الملك كان قد أعجب بالكلمة التى ألقاها فى مجلس النواب يوم ٢٧ يناير ١٩٤٧ عن قطع المفاوضات مع الإنجليز (وقد حضر الملك جانبا من تلك الجلسة)، كما أنه علم من عبد الهادى باشا فى مناسبات سابقة جهوده فى الحركة الوطنية واشتراكه فى ثورة ١٩١٩».

«وبعد الاستئذان من الملك وكانت الوزارات ودواوين الحكومة ساهرة للاحتفال بيوم ١١ فبراير، توجهت إلى رياسة مجلس الوزراء لإبلاغ النقراشى باشا بالأمر الملكى ودار بيننا حديث طويل استهله معترضا بأن عبد الهادى هو وكيل الهيئة السعدية، وأنه يعتمد عليه فى شئون الحزب، ويعده لكى يخلفه فى رياسة الهيئة».

«وبعد أن أكدت له أن الأمر صدر فعلا قال: «إنى لا أريد أن أقف فى طريقه والله يوفقه»، وسألنى النقراشى باشا عما إذا كنت أرغب فى العمل معه وكيلا لوزارة الخارجية فأجبته بأن هذا يسعدنى كل السعادة، فقال: إنه سيفاتح الملك فى هذا الشأن غداء وهنا قلت لدولته: إنى أعتبر قيامى بأعمال رئيس الديوان مهمة مرحلية وإنى أرحب برئيس يشترك معى فى تحمل المسئولية، وإنى سبق أن رشحت للملك عدة أسماء ليختار منها رئيسا للديوان، لكنها لم تلق الموافقة السامية».

«وفى اليوم التالى كنا مدعوين إلى الحفلة التى أقامها كبير الياوران فى قشلاق الحرس الملكى، وفجأة استدعانى الملك وهنأنى بالإنعام علىَّ بالوشاح الأكبر من نيشان النيل، وكان النقراشى باشا جالسا إلى جواره فابتسم ولم يعلق بشىء، وفهمت أن جلالة الملك لم يوافق على نقلى إلى وزارة الخارجية، كما لم يوافق على ما اقترحه النقراشى باشا من منحى رتبة الباشوية واكتفى بالنيشان على سبيل الترضية الأدبية بعد أن قمت بأعمال رئيس الديوان سنة كاملة».

(١٦)

هكذا رأينا حرص النقراشى باشا على تكريم حسن يوسف أو الحصول له على ما يستحق من تكريم من الملك.. أما النحاس باشا فقد أشار على الملك، فى تاريخ لاحق ، بتعيين حسن يوسف رئيسا للديوان لكن الملك ظل على عناده، ويشير حسن يوسف إلى أن هذا قد حدث فى أثناء مقابلة تمت فى ١١ أكتوبر ١٩٥١ بقصر رأس التين بالإسكندرية بين الملك والنحاس باشا، وقد تمت ليقدم الملك فيها الشكر للنحاس على إعادته لقب ملك مصر والسودان، وكان الملك يرغب فى أن يسجل هذا الشكر فى كتاب رسمى لكن حسن يوسف اقترح المقابلة أخذا بالأحوط:

«... قبيل موعد المقابلة بنصف ساعة تقريبا وصل النحاس باشا وشرفنى بزيارته فى مكتبى، وبعد حديث عابر عن الشئون الجارية قال: إنه يرغب فى تثبيتى فى رياسة الديوان استمرارا للتعاون المثمر بين الوزارة والقصر، قلت لرفعته: إنى أعتز بهذا التقدير ويكفينى أنه جال بخاطره، وإنما رجوته أن يؤجل اقتراحه إلى مناسبة أخرى وأمامنا متسع من الوقت.. قال النحاس باشا: إن هذا لصالح العمل، فقلت: إنى قائم بالعمل وإنى أعرف طباع الملك ولى فى خدمته نحو عشر سنوات وكنت موضع ترشيحات أخرى لم يوافق عليها، قال النحاس باشا: إن الأمر يختلف والظرف مناسب للغاية، فقلت بصراحة وصدق إن مولانا مع تقديره العظيم لرفعتكم لا يستسيغ الوساطة بينه وبين كبار موظفيه، ولم يقتنع الباشا وظن أنى أقول هذا من باب التواضع، وصمم على رأيه وقابل الملك مقابلة طويلة وتحدث فى الموضوع واعتقد أنه نجح فى مسعاه».

«وفور انتهاء المقابلة استدعانى الملك إلى مكتبه وكان بادى المرح والانشراح وقال: إن المقابلة كانت طيبة وإنه أعطى التوجيهات اللازمة لرئيس الحكومة بشأن ما قد يجد من أحداث بعد إلغاء المعاهدة، وإنه تحدث عن مقابلته الأخيرة للسفير البريطانى... إلخ».

«ثم قال وهو يبتسم: «النحاس باشا عاوز يعينك رئيس ديوان...» وسكت الملك ولم يعقب».

«لم أدهش لرفض الملك طلب النحاس باشا فتلك هى المرة الخامسة التى لا يوافق فيها على ترشيحى لمناصب فى القصر أو خارج القصر [يشير صاحب المذكرات إلى محاولته المتكررة للعمل كسفير فى أسبانيا وفى الولايات المتحدة، وكوكيل للخارجية، وكرئيس لتحرير الأهرام...]، وإنما

أحزننى أن يكون قد جال بخاطر الملك أن مقابلته للنحاس باشا كانت بتدبير من عندى لكى يعرض أمر ترقيتى، وأنى اقترحت المقابلة بدلا من إرسال الكتاب المشار إليه فى الفقرة السابقة، على أن الملك لم يغير من طريقة معاملتى وكان كعادته متلطفا وكريما، وظللت أقوم بأعباء المنصب إلى أن عين فيه حافظ عفيفى باشا يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٥١، وتفصيل ذلك...... أنه فى الوقت الذى كان النحاس باشا يطلب ترقيتى، كان إلياس أندراوس قد حصل على موافقة الملك على تعيين حافظ باشا رئيس مجلس إدارة بنك مصر، رئيسا للديوان، وبذلك يخلو المنصب ليشغله المستشار الاقتصادى للخاصة الملكية».

(١٧)

ومن الفقرات المهمة لتاريخنا الحكومى تلك الفقرة التى يتحدث فيها صاحب المذكرات بدقة شديدة عن الدور الذى قام به هو نفسه فى إنشاء مكتب الصحافة فى وزارة الخارجية، وهى فقرة فى غاية الأهمية لتاريخ المؤسسة الإعلامية للدولة التى تطورت فيما بعد إلى هيئات عديدة منها مصلحة الاستعلامات، والهيئة العامة للاستعلامات، ونحن نلاحظ أن الصيغة التى أخذت بها مصر فى ذلك العصر تكاد تكون هى الصورة التى تمارس بها سلطات الولايات المتحدة الأمريكية هذه المهمة الآن:

«... وفى سنة ١٩٣٨ كانت وزارة محمد محمود باشا قد تولت الحكم، وفيها عبد الفتاح يحيى باشا وزيرا للخارجية، ووضع نظام جديد للخارجية وافق عليه مجلس الوزراء فى إبريل من تلك السنة، أقر بموجبه مبدأ التبادل بين رجال السلكين السياسى والقنصلى وبين موظفى الديوان العام، وبموجبه أنشئت خمس إدارات رئيسية: إدارة الشئون السياسية والتجارية،

وإدارة الشئون الإدارية، وإدارة المراسم، وإدارة مكتب الوزير، والإدارة المالية، وقسمت الإدارة الأولى إلى قسم لشئون الإمبراطورية البريطانية، وقسم لشئون أوروبا وأمريكا، وقسم لشئون الشرق، وقسم لشئون عصبة الأمم، أما إدارة مكتب الوزير فقد شملت إدارة المكتب وقسم الصحافة».

«وقد نقلت في التنظيم الجديد مديرا لمكتب الصحافة، ونيط بي إنشاء هذا المكتب وتحديد اختصاصاته، فكانت أول خطوة أن بعثت إلى مفوضياتنا في الخارج لتفيدنا عن النظم المتبعة في إنشاء مثل هذا المكتب بالدول الأجنبية خاصة في إنجلترا وإيطاليا وألمانيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، ودرسنا النظم المتبعة في هذه الدول وأخذنا بما هو أقرب ملاءمة لأوضاعنا، وهو نظام «مصلحة الأخبار» بوزارة الخارجية البريطانية، وكان أسلوب العمل فيها يتلخص في أن يقوم رئيس المصلحة بمطالعة الصحف ويطلع على ما يصدر وما يرد إلى الوزارة من برقيات، فضلا عن محاضر اجتماعات الوزير مع السفراء الأجانب، ويستوضح ما يرى استيضاحه من الإدارات المختصة، وفي الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا يجتمع بمندوبي الصحف المحلية والأجنبية ويناقش معهم الموقف ثم يطلعهم على ما ترى الوزارة اطلاعهم عليه ويرد على استفساراتهم، وفي الساعة الرابعة بعد الظهر يكون لكل مندوب أن يلتقي به على انفراد، وبهذه الطريقة نشأت علاقات وثيقة بين الخارجية البريطانية والصحف، بتبادل المعلومات والوقوف أولا بأول على مجريات الأمور».

«ثم بعثت بكتاب دوري إلى مفوضياتنا في الخارج لكي يرسلوا ثلاث صور من جميع مراسلاتهم، إحداها لمكتب الوزير، والثانية للإدارة المختصة، والثالثة تحفظ بالأرشيف، وترد نسخة مكتب الوزير إلى قسم

الصحافة، كما ترد إليه صور مكاتبات الخارجية إلى المفوضيات بالإضافة إلى اطلاع مدير القسم على البرقيات الرمزية الصادرة من الوزارة والواردة إليها، وذلك ليكون ملما بكافة الأخبار».

«وأصدر الوزير قرارا يحدد اختصاصات المكتب فيما يلي: تلخيص ما تنشره الصحف الأجنبية والمحلية، وإعداد التبليغات الموجهة للصحف، وتزويد الهيئات المصرية بالخارج بنشرة إخبارية، وعرض أهم ما يرد من الإذاعات ووكالات الأنباء على الوزير، وإرسال صورة منها إلى الديوان الملكي، ثم أضيف إليّ بصفة شخصية وظيفة السكرتير البرلماني لوزير الخارجية».

(١٨)

وهذه فقرة طريفة عن محاولة قام بها حسن يوسف عام ١٩٤١ من أجل الاستقالة من منصبه فى إدارة الرقابة على الصحف، وتتضمن الفقرة محاورات دارت بينه وبين اثنين من وزراء الأحرار الدستوريين المهمين هما محمد حسين هيكل باشا، وأحمد عبد الغفار باشا، وكان ثانيهما عنيفا بطبعه، وفى المناقشات على نحو ما يرويها حسن يوسف دليل على مدى ما ينشأ من خلاف فيما بين التوجهات السياسية والنظم الإدارية، لكن رئيس الوزراء حسين سرى باشا لم يكن على استعداد للتضحية بحسن يوسف، ولهذا فإنه ألقى باستقالته فى سلة المهملات بعدما تركه يعانى لبعض الوقت من مناقشات الوزيرين الدستوريين ورغباتهما:

«فى ٢٦ مايو [١٩٤١] نشرت «الأهرام» خبراً عن سحب أسلحة الرماية من طلبة الكلية الحربية بمناسبة قيامهم بالإجازة الصيفية، وهاجت وزارة

الدفاع لنشر هذا الخبر وله صبغة عسكرية، وما يثيره من بلبلة، واتصل وزيرها بأنطون بك الجميل رئيس تحرير «الأهرام» الذى حضر ليخبرنى بأن الوزارة أعطت الموضوع أهمية أكثر مما يستحق، وحدث قبل ذلك بقليل أن نشر «الأهرام» فى أولى صفحاتها صورة للبارجة «هود» وهى بارجة بريطانية أغرقها الألمان، مما أثار لدى المسئولين - خاصة فى السفارة البريطانية - ضجة كبيرة».

«وفى هذا اليوم نفسه استدعائى سرى باشا وطلب إلىّ الذهاب للقاء كل من الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف، وأحمد عبد الغفار باشا وزير الزراعة، وهما من وزراء الأحرار الدستوريين معه فى الوزارة، وقد سجلت فى مفكرتى ما يلى: «تعليمات دولة الرئيس لى للاجتماع بهيكل باشا وعبد الغفار باشا فى نادى محمد على، انتقاد الأخير لى ورأيه فى عدم صلاحيتى مديرا للرقابة.. سألته عن انتقاداته فقال: ما نشر عن اجتماع الأحرار الدستوريين، وموضوع الحصانة البرلمانية، ونشر صورة البارجة «هود» التى أغرقها الألمان، وحكاية سحب الأسلحة من طلبة الكلية الحربية، أما هيكل باشا فقد أشار بضرورة المناوبة بين الرقباء بحيث لا يظل الرقيب فترة طويلة فى جريدة واحدة».

«ويستمر تسجيل الحديث كما يلى: «رددت بشدة بأن الرقابة غير مسئولة عن صحة الأخبار، وبأنها لا تحمى الأحزاب، وبأن الحصانة البرلمانية منذ أصبحت علنية فقد بات من المتعذر منع الناس من الكلام عنها، وقد استهل تلك العلانية معالى عبد العزيز فهمى (رئيس حزب الأحرار الدستوريين) أما نشر صورة البارجة فقد عارضت فيه الرقابة وتحدتها جريدة «الأهرام»، وقد طلبت من الوزيرين الترخيص لى بإنذار

الجريدة، فطلبا عرض الأمر على رئيس الوزراء، وأما حكاية أسلحة الكلية الحربية فإن الرقيب لم يعتبرها خبرا عسكريا، وأما ملاحظة هيكل باشا فقد رددت عليها بأن النظام المالى لمكافأة الرقباء لا يعين على تنفيذ ما يقترحه».

«وفى اليوم التالى قدمت استقالتى من الرقابة إلى رئيس الوزراء بسبب ملاحظات وزير الزراعة، وطلبت العودة إلى عملى الأصلى بوزارة الخارجية، فاستدعانى الرئيس يوم ٣١ مايو وعنفنى بصراحته المعهودة التى لم تكن تثير الغضب، وقال: إن استقالتى مرفوضة وألقى بها فى سلة المهملات».

(١٩)

وتقدم المذكرات، كالعهد بها، معلومات مهمة عن مصلحة الرقابة وتنظيمها الداخلى، ونحن نعرف من مذكرات حسن يوسف أنه هو نفسه كان ثالث مَنْ تولى الرقابة على النشر بعد كل من الدكتورين محمود عزمى، ومحمد عوض محمد:

«كانت «مصلحة الرقابة» تضم ثلاثة أقسام: قسم مراقبة النشر، وقسم مراقبة البريد، وقسم مراقبة المواصلات السلكية واللاسلكية، وقد صدر بتنظيم هذه المصلحة الأمر العسكرى رقم ٢ فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بعد إعلان الأحكام العرفية مع تعيين رقيب عام، وتشكيل لجنة استشارية لمعاونته، وكانت المصلحة مشكلة تشكيلا مشتركا من مصريين وإنجليز بحكم المادة ٧ من معاهدة ١٩٣٦، وعلى رأس مصلحة الرقابة حسن فهمى رفعت باشا الرقيب العام ووكيل وزارة الداخلية، وكان وكيل الرقيب الأول

هو الكولونيل ماكلين الضابط بالجيش البريطانى، وكان أول مدير لمراقبة النشر الدكتور محمود عزمى وتبعه الدكتور محمد عوض محمد، ثم أنا، وكان وكيل مراقبة النشر هو البروفيسور فيرنس أستاذ الأدب الإنجليزى بجامعة القاهرة. وقد توسع الإنجليز فى الرقابة فكان لهم فيها نصيب الأسد، مراقب المطبوعات الأجنبية الإنجليزى، وكذلك رئيس تفتيش الجمارك، ورقيب منطقة القنطرة، والرقيب البحرى لمنطقة القنال، ورقيب البريد بالسويس.. إلخ، وكان للسلطات العسكرية البريطانية هيئة رقاب (تابعة لرقابة النشر) على ما يسمى بالميدان البريطانى، ومثلها على الميدان الهندى، وثالثة على أسرى الحرب والمناطق المحتلة، ويراقب كل من هؤلاء الرسائل والنشرات وكل ما يرسل من المنطقة المختص بها».

«وتتحصل أعمال مراقبة النشر فيما يكتب فى الصحف والمجلات، فضلا عن مراقبة أشرطة السينما والمسرح والأسطوانات، وكان يصدر وقتها تسع جرائد يومية باللغة العربية فى القاهرة والإسكندرية، وخمس جرائد يومية بالإنجليزية والفرنسية واليونانية، وواحد وعشرين مجلة أسبوعية عربية بالقاهرة، وعشر بالإسكندرية، فضلا عن اثنتى عشرة مجلة باللغات الأجنبية».

«ومجمل التعليمات التى تطبقها الرقابة، تتعلق بعدم الإشارة إلى تحركات القوات المسلحة أو أوصافها أو أعدادها، سواء كانت قوات مصرية، أو من الدول الحليفة، وعدم ذكر تحركات السفن والطائرات، وعدم ذكر أية أخبار صادرة عن مصادر الأعداء إلا ما تجيزه مراقبة الأخبار السلكية واللاسلكية، وعدم الإشارة إلى كل ما من شأنه أن يضعف الروح المعنوية للعدو، أو بث اليأس أو الذعر أو التذمر أو الكراهية أو الريبة

فى مصر أو فى بلاد الحلفاء، وعدم ذكر ما يتعلق بالأحوال المالية والاقتصادية إذا كان المراد منه التأثير على الرأى العام تأثيرا سيئا عن مصر أو فى دول الحلفاء، وعدم ذكر أى شىء عن الأسرة المالكة المصرية إلا ما يصدر عن القصر بصفة رسمية، ويتعين ألا يشار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى إجراءات الرقابة».

«وقد صدرت هذه التعليمات فور إنشاء أجهزة الرقابة واستمرت فى العمل بفاعلية كاملة، وفضلا عن ذلك كانت تصدر يوميا تعليمات تفصيلية ومكملة يصدرها مدير الرقابة بعد اتصالاته اليومية بالجهات العليا، وقد كنت أقابل رئيس الوزراء يوميا تقريبا وأتلقى منه التعليمات، كما كان مستر فيرنس يتلقى تعليماته من السفارة البريطانية والسلطات العسكرية الإنجليزية، وتدمج المعلومات فى قائمة واحدة».

(٢٠)

ويجيد حسن يوسف تصوير نظام العمل فى الرقابة على نحو كفيل بتصوير العقلية السياسية الحاكمة لسلوك الصحافة فى أثناء فترة حرجة فى أثناء فترة الحرب العالمية الثانية:

«وكان لكل صحيفة أو مجلة رقيب موفد إليها من [إدارة الرقابة]، ويجتمعون يوميا بمكتبى فى الساعة السابعة مساء، حيث توزع عليهم التعليمات مكتوبة ونناقش ما يعن للرقباء استيضاحه، وفى صباح اليوم التالى كنت أستقبل الرقباء ليقدم كل منهم تقريرا مكتوبا عما استوجب الحذف أو التعديل مما عرضته عليه الصحف، مما يعد مخالفا للتعليمات».

«ومهمة الرقيب تنفيذ التعليمات اليومية التى تصدر له وهو غير مسئول عن كل ما ينشر خارج نطاق هذه التعليمات، وكانت صعوبة العمل تتأتى من أن الوزراء والكبراء تصوروا أن الرقابة يجب أن تحميهم مما ينشر ضدهم، ويغضبون من مدير المراقبة إذا ما نشر أمر يمسهم، رغم أن المراقبة لم تكن مسئولة إلا عن الأخبار التى تكون محلا للتعليمات الصادرة فقط».

□

كذلك يجيد حسن يوسف تصوير بعض مصاعب العمل فى الرقابة على الصحف، ومدى ما كانت تستأهله هذه المصاعب من مهارة وكفاية المكلفين بالرقابة:

«ومن صعوبات العمل أيضا أن الصحف الصباحية، وهى تعد فى المساء بطبيعة الحال، كانت تحتفظ بالأخبار الدسمة حتى آخر لحظة، وتلك الأخبار عادة ما تكون من الأهمية بحيث يلزم عرضها شخصيا على مدير الرقابة فى أوقات متأخرة من الليل، فكان الأمر يستلزم يقظة مستمرة، وعملا طوال اليوم، وإلى ساعة مبكرة فى الصباح، ورغم ذلك كانت هناك أخبار غير مسموح بها تتسرب إلى الصحف ويغفل عنها الرقيب».

ويصل حسن يوسف إلى أن يصور المهارات المطلوبة لرجل الرقابة بطريقة تمثيلية جامعة فيقول:

«وصدق من قال: «يشترط فى الرقيب الناجح أن تكون له عينان كعيون الصقر، وذاكرة كذاكرة الفيل، وقلب كقلب الأسد، وصوت كصوت الحمام، وحكمة كحكمة سليمان، وصبر كصبر أيوب، وثبات كثبات أبو الهول»، ورغم كل هذا فإنه كثيرا ما يقع فى الأخطاء...».

(٢١)

ننتقل الآن إلى أصداء السياسة فى مذكرات حسن يوسف الذى عمل فى موقع متقدم من ديوان الملك طيلة عشر سنوات متصلة (١٩٤٢ ـ ١٩٥٢)، روى فيها ما رآه بعينيه، وأضاف إليه ما درسه أو لاحظه أو رآه عن الفترة السابقة من النظام الملكى (١٩٢٢ ـ ١٩٤٢).

ولابد لنا أن نذكّر قارئنا بأن هذه المذكرات نشرت عام ١٩٨٢ قبل أن يبزغ فجر العهد الذى حاول كثيرون فيه إنصاف الملك فاروق، أو الذى جعل من إنصاف فاروق أمرا عاديا لا يخشى صاحبه بسببه، ولكنها على الرغم من ذلك حاولت إنصاف فاروق فى كثير من المواضع، ولعل أبرز تلك المواضع ما يتحدث به صاحبها عن احترام فاروق للنظام البرلمانى مع محاولته تقليص دور الوفد من خلال هذا النظام، ونحن نعرف بالطبع أن هذه المحاولة كانت محاولة لا ديمقراطية وأنها كانت ذات نزعة أوتوقراطية، لكننا مع هذا لا نستطيع إلا أن نوافق صاحب المذكرات على أن الحياة البرلمانية فى حد ذاتها لم تتعرض إلى تأجيل أو تقليل فى عهد فاروق:

«يبين مما سبق... أن الملك فؤاد كان يضيق بالنظام البرلمانى لما يفرضه من قيود على سلطاته المطلقة، ولذا فقد اغتنم الفرصة فوافق على حل البرلمان ثلاث مرات وتأجيل الانتخابات عدة مرات، ثم استبدل بدستور ١٩٢٣ دستورا آخر فى سنة ١٩٣٠ وما لبث أن أعاد الدستور القديم على إثر الانتفاضة القومية فى نوفمبر ١٩٣٥، وبذلك لم يعمل بالدستور فى المدة من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٥ سوى ثلاث سنوات فقط.

«ومنذ ديسمبر ١٩٣٥ وطوال عهد الملك فاروق لم تتعرض الحياة النيابية إلى تأجيل أو تعطيل، وإنما كانت سياسة الملك الشاب تقوم على احترام النظام البرلماني مع تشجيع الأحزاب غير الوفدية حتى تشد أزرها وتكتسب شعبية تناهض بها حزب الوفد».

(٢٢)

على أن حسن يوسف سرعان ما يستدرك على هذا الحكم القائل بتشجيع الملك فاروق للأحزاب غير الوفدية ليذكرنا بمحاولتين انقلابيتين من الملك على الأحزاب غير الوفدية كذلك، وهو ما يؤكد لنا نزعة الملك الأوتوقراطية التي حاول أن يطمسها ببعض الشكليات التي لم تصمد أمام رغبات وتوجهات نزعته الأصلية:

«... وقد سار الملك على هذا المنهج من سياسة التوازن بين الأحزاب، ولم يعدل عنه إلا في حالتين: الأولى في أغسطس ١٩٣٩ عندما عين رئيس ديوانه (على ماهر باشا) رئيسا للحكومة على أكتاف الدستوريين والسعديين، والأخيرة في يونيو سنة ١٩٥٠ عندما وافق على رأى مستشاره الصحفي بإخراج بعض الشيوخ من أحزاب الأقلية وإحلال شيوخ وفديين محلهم، وما ترتب على ذلك من إخلال بالتوازن الحزبي في مجلس الشيوخ».

(٢٣)

وتنفرد مذكرات حسن يوسف بتقديم بعض تفصيلات المداولات التي سبقت اختيار هيئة الوصاية على الملك فاروق في ١٩٣٦، ومع أن التفصيلات التي يوردها حسن يوسف غير كاملة وغير موثقة،فإنها تمثل عنصرا مهما في تصوير بعض الحقيقة إن لم يكن كلها:

«... وعلى ضوء هذه الشروط اقترح المندوب السامى عقب وفاة الملك فؤاد، أن يعين الأمير محمد على رئيسا لمجلس الوصاية، والشيخ المراغى عضوا بالمجلس (على هدى السوابق فى انجلترا باختيار أسقف كانتربرى)، ومن ناحية أخرى حذر المندوب السامى من اختيار الأمير عمر طوسون أو محمد طاهر باشا لما هو معروف عنهما من العداء لإنجلترا».

«وقد وافق رئيس الحكومة (على ماهر باشا) على رأى المندوب السامى، ولو أنه اعترض على ترشيح الشيخ المراغى لأنه ليس من الفئات التى نص عليها القانون، ثم أوعز إلى المندوب السامى أن يستطلع رأى الزعماء السياسيين المصريين».

«اجتمع المندوب السامى برؤساء الأحزاب الثلاثة: مصطفى النحاس باشا، ومحمد محمود باشا، وإسماعيل صدقى باشا، وأطلع كلا منهم على الشروط التى وضعها الإنجليز لاختيار الأوصياء، وقد وافق النحاس باشا على تعيين الأمير محمد على وأبدى رغبته فى ترشيح توفيق نسيم باشا، أما رئيس الأحرار الدستوريين فقد وافق على اختيار محمد على ورشح معه لعضوية المجلس عبدالعزيز عزت باشا وأحمد زيور باشا، أما إسماعيل صدقى فقد وافق على مرشحى دار المندوب السامى».

«قال النحاس باشا بعد أن فاز الوفد فى الانتخابات التى أجريت فى ٢ مايو: «إن البرلمان لن يوافق على ترشيح زيور باشا لمجلس الوصاية»، ووجد الزعماء حلا وسطا باختيار محمد شريف صبرى باشا (خال الملك فاروق)، وبذلك أصبح المجلس مكونا من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا وشريف صبرى باشا، ووافق البرلمان على هذا الاختيار».

(٢٤)

ومن أهم الأفكار والفقرات التى تتضمنها مذكرات حسن باشا يوسف تلك الفقرات التى ينسب فيها الفضل فى تجنيب مصر ويلات الحرب العالمية الثانية إلى الملك فاروق، مقدما وجهة نظر مختلفة عن وجهات نظر كثيرة للمؤرخين المصريين أشارت فى مجملها إلى أن الفضل فى هذا كان لعلى ماهر أو لوزارته، وذهب البعض إلى نسبة الفضل إلى عبد الرحمن عزام بالذات، وإلى القول بأنه هو الذى تولى إقناع البريطانيين بأن بقاء مصر على الحياد يمثل فائدة لها وللحلفاء فى مواجهة المحور.

أما حسن يوسف فإنه يقدم تفصيلات دقيقة ترجع هذا الفضل إلى لقاء عقد بين حسن نشأت سفير مصر فى لندن فى ذلك الوقت، ومستر بتلر الوكيل الدائم للخارجية البريطانية وأن السفير المصرى أبرق إلى مصر بنتيجة هذا اللقاء، مما مكن مصر من تجنب ويلات الحرب، ونحن نرى حسن يوسف يقدم لدراسته هذه بقوله:

«... عرفت كما عرف الجميع أن على ماهر هو الذى رفع شعار تجنيب مصر ويلات الحرب، وظل هذا الانطباع قائما عندى إلى أن التحقت بالقصر فى يونيو سنة ١٩٤٢ وكانت الحرب لا تزال مستمرة، فكنت أسمع الملك فاروق يتحدث كثيرا عن أنه هو من جنب مصر ويلات الحرب، وجاءت أحاديثى مع رئيس الديوان (أحمد حسنين) ووكيله (عبد الوهاب طلعت) واطلاعاتى على الوثائق والبرقيات المحفوظة بالديوان، مؤيدة لهذا المعنى، ثم أتيحت لى بعد ذلك فرصة الاطلاع على الوثائق البريطانية، التى حصلت على صورة منها لمركز الوثائق والبحوث التاريخية بمؤسسة الأهرام، وبذلك تكاملت الصورة لدى، فيما أقدمه... تسجيلا للحقيقة وللتاريخ».

(٢٥)

ونمضى مع حسن يوسف فيما يقدمه فى مذكراته عن تعاقب التفصيلات التى بلورت فى النهاية موقف الملك فاروق والحكومة القاضى بتجنيب مصر ويلات الحرب:

«ولم يكد يمضى أسبوع على تشكيل الوزارة الجديدة [أى وزارة على ماهر] حتى بعث القائم بأعمال السفارة البريطانية بمذكرة إلى رئيس الحكومة يطلب فيها ممارسة الحق فى تعزيز القوات البريطانية المتمركزة فى مصر، وأن تضع مصر تحت تصرفهم جميع التسهيلات والمساعدات الواردة بالمادة ٧ من المعاهدة».

«وفى أول سبتمبر، وقبل أن تعلن إنجلترا نفسها قيام حالة الحرب بينها وبين ألمانيا، بادر على ماهر إلى إعلان الأحكام العرفية، وإنشاء مصلحة للرقابة العامة ومراقبة النشر، وكانت الرقابة مشتركة بين مصر وبريطانيا، وقسمت البلاد إلى أربع مناطق عسكرية، وتحركت فرق الجيش المصرى إلى مواقعها».

«وفى ٣ سبتمبر [١٩٣٩] قطعت مصر علاقتها الدبلوماسية مع ألمانيا، وتم القبض على الرعايا الألمان ووضعت أملاكهم تحت الحراسة، وأغلقت قناة السويس فى وجه السفن المعادية».

«وبالرغم من كل تلك الإجراءات فإن السفير البريطانى طالب مصر بضرورة إعلان الحرب وقال: إن فكرة الموقف الوسط بين الحرب والحياد ليست إلا فكرة وهمية، وإن موقف الحياد يخلق صعوبات فى مواجهة

أعمال التخريب والجاسوسية، ثم أشار إلى أن مصر تقوم بدور رائد فى العالم العربى، وعليها أن تكون قدوة للعراق وغيرها».

(٢٦)

ويَجيد حسن يوسف التعبير عن وجهة نظر على ماهر باشا فيما يتعلق بالمفاوضات مع الحلف البريطانى حول موقف مصر من الحرب العالمية الثانية:

«وكانت وجهة نظر على باشا ماهر التريث كسبا للوقت ومسايرة للرأى العام، وإلى أن يعود الرعايا المصريون الذين كانوا فى ألمانيا وقت قيام الحرب، وإلى أن يتم التجاء السفن التجارية المصرية التى كانت فى عرض البحر إلى مراسى آمنة، وكذلك أشار رئيس الوزراء إلى ضرورة نقل لواء من قوات فلسطين إلى مصر، كما طالب بتزويد الجيش المصرى بالمدافع الحديثة، وتسليح الجيش المرابط (وعدده نحو عشرة آلاف) بالبنادق».

«تكررت زيارة السفير البريطانى لرياسة مجلس الوزراء يومى ٦ و٧ سبتمبر [١٩٣٩]، وأمام هذا الضغط المتواصل المتزايد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بالإسكندرية مساء ٧ سبتمبر على إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا، وإنما علق موافقته على خطاب يبعث به السفير البريطانى إلى ماهر باشا يقول فيه: «إن إجراءات إعلان الأحكام العرفية فى مصر وقطع العلاقات مع ألمانيا لم تكن كافية لمواجهة التدابير اللازمة للمحافظة على أمن البلاد وسلامة القوات البريطانية، وأن المطلوب هو إعلان قيام حالة الحرب».

«وفى نفس اليوم أوفد على ماهر الأستاذ محمد كامل سليم سكرتير عام مجلس الوزراء لإبلاغ هذا القرار إلى السفير البريطانى، وليوضح له أن الخطاب المشار إليه يغنى عن دعوة البرلمان إلى الانعقاد، إذ أنه فى هذه الحالة يعتبر تنفيذا للمعاهدة التى سبق أن أقرها البرلمان».

«عرض السفير البريطانى الأمر على حكومته التى وافقت على توجيه الخطاب المشار إليه، وسارع السفير إلى مقابلة على ماهر، ولشد ما كانت مفاجأته بأن الموقف قد تغير، ذلك أن على ماهر تلقى برقية من سفير مصر فى لندن (بتاريخ ٧ سبتمبر) بأنه قابل مستر بتلر الوكيل الدائم بوزارة الخارجية وأوضح له المزايا التى تترتب على وقوف مصر على الحياد، إذ أن ذلك من شأنه أن يسهل ورود السلاح والعتاد من أمريكا إلى الحلفاء عن طريق مصر، وقال نشأت باشا: إن مستر بتلر أبدى ارتياحه لهذه الفكرة، ووعد بعرضها على لورد هاليفاكس وزير الخارجية».

(٢٧)

ويؤثر حسن يوسف النقل عن مذكرات السفير البريطانى وبرقياته ومراسلاتها وهى التى تبين بوضوح عن أن على ماهر بدأ التراجع عما كان قد وافق عليه من دخول مصر الحرب:

«ولندع السفير البريطانى يسجل لقاءه هذا مع على ماهر، إذ يقول فى برقية رقمها ٥٦٢ بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٩:

«سلمت مذكرة إلى رئيس الوزراء فى الساعة العاشرة من هذا المساء.. وقد وافق على أنها متفقة تماما مع العبارات التى اقترحها هو فى الليلة الماضية. ولم يلبث أن سلمنى صورة برقية تسلمها لتوه من سفير مصر فى

لندن بتاريخ ٧ سبتمبر بخصوص مقابلته مع مستر بتلر فى وزارة الخارجية فى ٦ سبتمبر مع توجيه الانتباه إلى الجملة الآتية (اقترحت عليه شراء العتاد العسكرى من الولايات المتحدة بوساطة مصر، إذ يتيسر لها القيام بهذا العمل لكونها دولة غير محاربة)، وقد سر مستر بتلر باقتراحى وسوف يعرضه على لورد هاليفاكس».

«ويستطرد السفير فيقول: «وقد لاحظ رئيس الوزراء أن هذا قد غير الأمور، وأن من رأى زملائه أن هذا الوضع يؤثر أساسا على القرار الذى اتخذوه بالأمس، وأن الملك فاروق قد بعث إليه برسالة عاجلة فى نفس المعنى، وقد علقت على هذا بقولى: «إننى آمل ألا ينزلق جلالة الملك إلى عمل قد لا تحمد عقباه...»».

«وفى اليوم التالى عندما قدم على ماهر مذكرة من عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة مؤيدة لرأى الحكومة فى التريث وضرورة عرض الأمر على البرلمان، قال ماهر باشا للسفير: إن الملك فاروق حضر إعداد هذه المذكرة، وأضاف أن مذكرة بدوى تفرق بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية».

«قال السفير فى برقية بتاريخ ٨ سبتمبر: أما فيما يختص بدولة رئيس الوزراء فقد قلت إننى فى حيرة تامة كيف أفسر للحكومة البريطانية فشله فى الوفاء بما عاهدنى عليه كتابة وشفاها ؟ فتعليماتكم الأخيرة نسخت بوضوح كل ما سبقها، وقد يكون سفير مصر أساء فهم الحديث مع مستر بتلر، وعلى أى حال فقد تمت المقابلة بينهما منذ يومين وأصبحت غير ذات موضوع».

«ثم قال السفير: هل كان على ماهر يريد حقا أن أبلغكم أنه قد خذلنا مرة أخرى، بعد أن كان قد قدم لنا صيغة الخطاب الذى طلب أن نوجهه إليه؟ فليضع نفسه فى مكان فخامتكم ويتصور الأثر الذى لابد أن يحدثه تقريرى هذا لديكم».

«ولم أحاول أن أخفى شعورى، وحذرته مرة أخرى من أثر ذلك على الحكومة البريطانية، لقد أصبح الموقف لا يحتمل وقد يكون لأخبار الإذاعة الفرنسية هذا المساء عن دخول القوات الألمانية مدينة فارسوفيا بعض الأثر فيه، ولو أنى لا أملك دليلا عليه».

«وإذا ما تلقيت إيضاحا يبدد سوء الفهم الذى وقع فيه سفير مصر (فى لندن) فإننى سأعاود الكرة فى شأن مطالبنا».

«لم تشأ الحكومة البريطانية أن ترد على مذكرة بدوى باشا، أو أن تدخل فى مناقشة قانونية حول الحرب الهجومية والحرب الدفاعية، وقد أبرق لورد هاليفاكس فى ١٣ سبتمبر إلى سفيره فى مصر ينصحه بذلك وبأن يوقف الضغط على الحكومة المصرية لأن إعلان قيام حالة الحرب يتطلب موافقة البرلمان، ولأن الفرصة التى أتاحها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٧ سبتمبر قد ضاعت».

(٢٨)

وربما كان من الإنصاف لهذه المذكرات أن ننتقل الآن إلى الإشارة إلى الانفرادات التى انفردت بها دون غيرها من المصادر المعاصرة لها:

تنفرد مذكرات حسن يوسف بالحديث عما يمكن لنا أن نسميه الوحدة السورية المبكرة فى ١٩٤٩، ومن العجيب أن روح الخطوات التى اتخذت

من أجل إتمام هذه الوحدة لا تكاد تختلف عما روى لنا عن خطوات الوحدة الفاعلة الناجزة فى ١٩٥٨، وربما ظنّ بعض القراء أن حسن يوسف يختلق هذه الأحداث (غير المعروفة) على غرار أحداث الوحدة فى ١٩٥٨، ولست أحب أن أفيض فى تفنيد مثل هذا التصور غير الحقيقى (حتى وإن بدا منطقياً) بقدر ما أحب أن أشير إلى هذا الطابع الوجدانى الذى يسيطر على أهلنا السوريين ويدفعهم طواعية وحباً إلى هذا الاندماج فى الحكومة المصرية، سواء أكانت ملكية أم جمهورية، وذلك للتغلب على النزاعات الإقليمية الأخرى (كما نرى فى نص حسن يوسف) أو على النزاعات الداخلية (كما روت أدبيات الثورة):

«... قام الزعيم حسنى الزعيم بالانقلاب الأول فى ٣ إبريل ١٩٤٩، وتزعم الكولونيل سامى الحناوى الانقلاب الثانى فى ١٤ أغسطس، وفى ٢٠ ديسمبر قاد أديب الشيشكلى الانقلاب الثالث».

«بعد ثلاثة أيام من تولى حسنى الزعيم السلطة، نادى الملك عبد الله بمشروع سوريا الكبرى، وهرع نورى السعيد للاجتماع بقائد الانقلاب يوم ١٩ إبريل ودعاه إلى الاشتراك فى حلف عسكرى يضم سوريا والعراق وشرق الأردن، وطار عزام بك إلى دمشق للوقوف على ما يجرى فى المنطقة من مشاورات تمس الجامعة العربية».

«وبعد ظهر يوم ٢٠ إبريل دعانى الملك للمبيت فى استراحة ناظر الخاصة الملكية فى أنشاص وقال: «إن لدينا بعض الأعمال العاجلة فى الغد»، ولم يذكر شيئا عن طبيعة تلك الأعمال، وفى الصباح الباكر توجهت إلى قصر «زهراء أنشاص» حيث يقيم الملك وألفيت الاستعدادات قائمة لاستقبال ضيف كبير، وبعد قليل وصلت سيارة ملكية نزل منها الزعيم

حسنى الزعيم فاستقبله الملك ثم دعانا إلى اجتماع حضره من الجانب السورى نذير فنصة سكرتيره الخاص، ومن الجانب المصرى كريم ثابت المستشار الصحفى، وكنت حاضر الاجتماع بصفتى رئيسا للديوان بالنيابة».

(٢٩)

ويلخص حسن يوسف ما دار فى اجتماع القمة الثنائى بين العاهلين المصرى والسورى، أو بالأحرى : يلخص ما انتهى إليه الاجتماع من اتفاق فيقول:

«جرى حديث طويل حول الأوضاع القائمة فى سوريا خاصة وفى الشرق الأوسط عامة، وشرح الزعيم المشروعات المعروضة عليه تحقيقا لفكرة الهلال الخصيب، وإقامة سوريا الكبرى، وانتهت الجلسة إلى الموافقة على الترتيبات الآتية:

«١ ـ المناداة بالملك فاروق ملكا على سوريا».

«٢ ـ أن يكون حسنى الزعيم نائبا للملك فى دمشق».

«٣ ـ اختيار عبد العزيز بدر بك محافظ القنال، وزيرا مفوضا لمصر فى دمشق، ومحسن البرازى وزيرا مفوضا لسوريا فى القاهرة، لاستكمال الإجراءات الإدارية لتنفيذ الاندماج!».

«وعلى الفور صدر بلاغ من ديوان الملك جاء فيه: «إنه فى الساعة الثامنة من صباح اليوم، وصلت إلى مطار ألماظة طائرة خاصة تقل دولة الزعيم حسنى الزعيم رئيس الجمهورية السورية، يصحبه الأستاذ نذير

فنصة سكرتير دولته الخاص، وكان فى استقبال دولته صاحب العزة كريم ثابت بك المستشار الصحفى لديوان جلالة الملك، موفدا من قبل جلالته، ثم استقل دولته طائرة ملكية إلى مطار أنشاص، وعند وصول دولته حظى بمقابلة جلالة الملك ولبث فى الحضرة الملكية وقتا طويلا، وبعد تناول الغداء على المائدة الملكية عاد دولته فى سلامة الله إلى دمشق مودعا بمثل ما قوبل به من الحفاوة والإكرام».

«وقد صرح الزعيم لمندوب الأهرام فى دمشق بأنه نبذ مشروع سوريا الكبرى، وأنه يرفض سياسة التكتل».

(٣٠)

وبعد أن يروى حسن يوسف كل هذه التفصيلات عما حدث فى اجتماع القمة هذا، يحاول أن يحلله من منطق يجمع بين معلوماته فى ذلك الوقت وبين خبرته حين كتب مذكراته فيقول:

«كان بطلا هذه المغامرة هما نذير فنصة وكريم ثابت، وهى مغامرة تتنافى مع النظام الأساسى لجامعة الدول العربية الذى نص على استقلال كل دولة من الدول الموقعة على الميثاق وضمان حدودها الحالية، وفيما يتعلق بمصر فإن مثل هذا الإجراء هو من صميم اختصاص مجلس الوزراء المهيمن بحكم الدستور على شئون الدولة، فضلا عن أن دستورنا يقضى بألا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر، أمور دولة أخرى بغير رضا البرلمان».

....

هكذا كان حسن يوسف بعقليته القانونية يفهم الأمور على نحو دقيق وملم بجوانبها وانعكاساتها، لكنه لم يكن من حقه فيما يبدو أن يعلن عن مثل هذا الفهم فى ظل هذا الحماس الذى دفع حسنى الزعيم إلى القدوم إلى مصر والوصول إلى صيغة تبدو أكثر توازناً وهى الصيغة التى تمت بها الوحدة المصرية السورية فى ١٩٥٨ !!

ولعلنا نعجب من نصوص حسن يوسف ثم نتدارك العجب بأن نذكر أن مثل هذه العقليات القانونية لم ترفع مثل هذه التحفظات فى ١٩٥٨ بسبب غياب الدستور وتغييب روح ونصوص النظام الأساسى لجامعة الدول العربية.

(٣١)

ونستأنف قراءة ما يرويه حسن يوسف فى مذكراته عن هذه المحاولة حيث يشير إلى غياب رئيس الوزراء عن أجوائها لولا أنه هو نفسه قام بإخطاره بصفة شخصية:

«وكان إبراهيم عبد الهادى باشا رئيسا للوزارة وقتها، وقد رأيت من باب المجاملة إخطاره بمنطوق البلاغ قبل إذاعته، وفى يوم ٢ مايو قدم محسن البرازى أوراق اعتماده وزيرا مفوضا لسوريا، وحضر الحفل عبد الهادى باشا بوصفه وزير الخارجية بالإنابة، وبعد الحفلة زارنى إبراهيم باشا فى مكتبى معاتبا عن عدم إخطاره مسبقا، فشرحت له جوانب الموضوع وكان متفهما لأوضاع العمل فى القصر، إذ كان رئيسا للديوان فى المدة من فبراير ١٩٤٧ إلى ديسمبر ١٩٤٨، هذا وقد صدر الأمر الملكى بعد ذلك بتعيين بدر بك وزيرا مفوضا لمصر فى دمشق».

....

ثم يشير حسن يوسف إلى أن الانقلاب السورى الثانى كان كفيلا بالتوقف عن هذه المحاولة رغم مضى أكثر من ثلاثة شهور على لقاء الملك فاروق بالزعيم السورى حسنى الزعيم، لكن اللقاء على كل حال ساعد على إيجاد روح الثقة فى حليف مصرى، مما أدى إلى التشجع على نبذ محاولات التقارب «الإجبارى» مع العراق، وهو ما لا يشير إليه حسن يوسف بصورة مباشرة، وإن كنا نفهمه من نصوصه:

«وانتهت القصة فى سوريا باستيلاء الكولونيل سامى الحناوى على السلطة فى ١٤ أغسطس واستدعاء شكرى القوتلى إلى دمشق وتكليف هاشم الأتاسى بتشكيل وزارة ائتلافية، على أن الاتجاه السائد فى هذا التغيير وفى الانقلاب الذى تلاه فى ديسمبر من تلك السنة هو معارضة الحل العسكرى مع بغداد ونبذ مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب».

(٣٢)

ومما تجيد مذكرات حسن يوسف تقديمه وتلخيصه إلى درجة ترقى إلى الانفراد، ما يستعرض به حسن يوسف جهود الملك فاروق من أجل عقد أول مؤتمر قمة عربى عام ١٩٤٥، وهى المحاولة التى لم تكلل بالنجاح لكن الملك عاود السعى فيها ونجح فى تحقيقها فى النصف الأول من العام التالى ١٩٤٦.

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن حسن يوسف كان أول من قدم مثل هذا الحديث عن مؤتمرات القمة العربية المبكرة فى عهد الملك فاروق، فقد كان عهد الثورة يصور مؤتمرات القمة بل ويرتبها ويرقمها بدءا من المؤتمر الذى عقد فى عام ١٩٦٤ وليس قبل هذا، ومن الجدير بالذكر أن

الجامعة العربية عند احتفالها بيوبيلها الذهبى قد أخذت بوجهة نظر حسن يوسف التى تلفت النظر إليها فى هدوء وبألفاظ غير قاطعة:

«... فى هذا الجو المضطرب فكر الملك فاروق فى الاجتماع بالملوك والرؤساء العرب فأبحر على اليخت الملكى «فخر البحار» فى حراسة الطوافة «فوزية» إلى البحر الأحمر، ودعا زعماء العرب إلى لقائه، ويبدو أن الوصى على عرش العراق طلب التأجيل إلى موعد آخر فاكتفى الملك فاروق بزيارة جدة ثم زار جزيرة قمران وعدة جزر صغيرة فى البحر الأحمر وعاد إلى العريش يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥».

«لم يثن هذا التأجيل من عزم الملك على الالتقاء بزعماء العرب فدعاهم إلى الاجتماع فى «زهراء أنشاص» فى الأسبوع الأخير من مايو ١٩٤٦، وحضر المؤتمر كل من الملك عبد الله عن شرق الأردن، والأمير سعود ولى عهد المملكة العربية السعودية، والأمير عبد الإله الوصى على عرش العراق، والأمير سيف الإسلام عبد الله نجل الإمام يحيى عن اليمن، وشكرى القوتلى رئيس جمهورية سوريا، والشيخ بشارة الخورى رئيس جمهورية لبنان، كما حضره عبد الرحمن عزام بك أمين عام الجامعة العربية، ودعيت إلى حضوره ممثلا لديوان الملك».

(٣٣)

ويقدم حسن يوسف تفصيلات مهمة عن اجتماع القمة العربية الأولى فى مايو ١٩٤٦، لكنه لأسباب نعرفها يستبق الحديث عن المناقشات بوصف بيان المؤتمر بأنه إنشائى:

«دام الاجتماع يومى ٢٨ و٢٩ مايو، وجرت فيهما مناقشات مطولة ومرتجلة، إذ لم يكن للمؤتمر جدول أعمال، وانتهت إلى إصدار بيان من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، استغرق صفحتين من الإنشاء والبلاغة، ولم يأت بشيء جاد ولا جديد سوى أنهم، أى الملوك والرؤساء، بعد المداولة فى الشئون العامة والخاصة بالشئون العربية، وجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق.. على الرغبة فى السلام والسعى إلى استقلال ليبيا وإلى تحقيق مطالب مصر القومية، وأنهم تداولوا فى قضية فلسطين وقرروا رفض أية هجرة جديدة إليها، إذ أن ذلك يعتبر نقضا صريحا للكتاب الأبيض الذى ارتبط به الشرف البريطانى، ثم أعربوا عن أملهم فى ألا تساند كل من إنجلترا وأمريكا أية قرارات من شأنها المساس بحقوق عرب فلسطين».

«ومع أن هذا البيان اتسم بالمسالمة فإنى أذكر أن الملك عبد الله أراد فى اللحظة الأخيرة أن يؤجل الموافقة عليه بدعوى تأخر الوقت، وكان قد جاوز منتصف الليل وانسحب إلى جناحه الخاص، فلحق به الملك فاروق وانتزع منه التوقيع على البيان!».

....

ربما يجدر بنا هنا أن نشير إلى أن كريم ثابت قد أشار إلى مثل هذا التصرف فى مذكراته.

....

«هذا ولم تخطر الحكومة المصرية بهذا الاجتماع، إذ وجهت الدعوة من الديوان مباشرة، وإنما دعى صدقى باشا رئيس الوزراء إلى حضور مأدبة

الغداء التى أقيمت تكريما للملوك والرؤساء فى نهاية المؤتمر يوم ٢٩ مايو، أما وزير الخارجية المصرية وقتها أحمد لطفى السيد باشا فقد أعلن عن اعتكافه ولم يحضر المأدبة».

□

ويشير حسن يوسف إلى أن هذا الاجتماع أو مؤتمر القمة العربية الأول كان بمثابة الدافع القوى الذى شجع مفتى فلسطين الحاج أمين الحسينى على اللجوء إلى مصر بعد أن كان يعيش فى ألمانيا التى انحاز إليها من قبل الحرب العالمية الثانية:

«وكان هذا الاجتماع مؤشرا على أن مصر هى قلب العروبة ومحط أملها، ويومئذ قرر الحاج محمد أمين الحسينى مفتى فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا، مغادرة برلين حيث كان يقيم، وحضر إلى القاهرة فجأة يوم ٢١ يونيو ١٩٤٦ وأعلن أنه لجأ إلى حمى الملك فاروق، وقد اضطرت رياسة مجلس الوزراء إلى إصدار بيان رسمى بأن الحكومة المصرية قبلته لاجئا سياسيا».

(٣٤)

ويشير حسن يوسف إلى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية المبكر بالجامعة العربية، وحرصها على الإلمام بتوجهاتها من خلال الاتصال المباشر، وربما كان ما يرويه حسن يوسف دالا دلالة قاطعة على أن الجامعة العربية لم تكن بريطانية الطابع، وإلا ما كانت الولايات المتحدة قد بحثت فى أمرها فى القاهرة مكتفية بما بحثته من هذا الأمر فى لندن:

«كان إنشاء الجامعة العربية موضع اهتمام من الرئيس روزفلت، حيث أوفد مبعوثا خاصا هو مستر هارولد هوسكنر لاستطلاع الرأى وجمع المعلومات عن تلك المؤسسة الناشئة، وكانت تربطنى بمستر هوسكنر صلة مودة عندما كان يعمل مستشارا بمفوضية الولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة (وقد عين بعد ذلك مساعدا لوكيل وزارة الخارجية فى واشنطن)، وقد جاء لمقابلتى فى الأسبوع الأخير من يونيو ١٩٤٤ حيث أوضحت له أهمية الجامعة واختصاصهاتها والآمال المعقودة عليها، ثم طلب مقابلة الملك ليقدم إليه رسالة شفوية من الرئيس روزفلت، وتمت المقابلة بصفة غير رسمية فى الإسكندرية».

(٣٥)

ولا تخلو مذكرات حسن يوسف من كثير من التفصيلات المتصلة بالعلاقات العربية بمصر، وبخاصة ما يتعلق بالجانب الوجدانى أو الروحى فى هذه العلاقات، ونحن نرى حكومة الوفد وهى تبادر على نحو رائع بالقيام بدور مهم فى حماية الحرم النبوى وصيانته:

«فى فبراير ١٩٥١ وردت أنباء عن تصدع ١٦ عمودا من أعمدة الحرم النبوى الشريف، فاجتمع مجلس الوزراء وقرر معاونة السعودية ووجه النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء نداء بفتح باب التبرعات لإصلاح تلك الأعمدة وبدأت الصحف المحلية تنشر أسماء المتبرعين والمبالغ المتبرع بها».

«وإننى لفى مكتبى ذات يوم إذ طلبنى الأمير فيصل وكان وقتها وزيرا للخارجية السعودية، وكان فى مصر فى طريقه إلى الولايات المتحدة

الأمريكية، وسأل متلطفا عن موعد يشرفنى فيه بالحضور إلى الديوان، فقلت إنى قادم إلى الفندق الذى يقيم فيه توفيرا لمشقة الانتقال، وفى هذا اللقاء أخبرنى سموه أن «الوالد» - يقصد الملك عبد العزيز - مع تقديره لمشاعر المصريين وأريحيتهم وحرصهم على إصلاح أعمدة الحرم النبوى الشريف، فإن جلالته لا يستسيغ جمع تبرعات لتغطية نفقات هذا الإصلاح. وأضاف الأمير فيصل أن السعودية ترحب بخبرة المهندسين المصريين فى هذا السبيل على أن تتحمل خزانة المملكة السعودية جميع النفقات».

«عرضت الأمر على مسامع الملك فأشار بالاستجابة إلى رغبات الملك عبد العزيز، والكف عن جمع التبرعات وإيفاد مهندسين من مصر إلى المدينة المنورة للقيام بعملية الإصلاح».

«اتصلت فورا بالنحاس باشا فأمر بإلغاء قراره السابق ورد التبرعات إلى أصحابها، وألف عثمان محرم باشا وزير الأشغال لجنة فنية برئاسة مصطفى فهمى باشا وزير الأشغال السابق الذى كان كبيرا لمهندسى القصور الملكية، وهو أستاذ الجيل من المهندسين المعماريين، وتوجهت اللجنة إلى السعودية واستغرقت أعمال الإصلاحات بضع سنين».

(٣٦)

وتنفرد مذكرات حسن يوسف بحديث صريح [ومبكر] عن محاولة وفدية لعزل الملك فاروق فى بداية عهده، ومن الجدير بالإشارة أن حسن يوسف يروى ما عرفه عن المحاولة فى هدوء ودون أن يظهر الجزع واللوم اللذين أظهرهما الدكتور حسين حسنى فى مذكراته التى نتدارسها فى الباب الثانى من كتابنا هذا:

«تأزم الموقف فى الأسبوع الأخير من نوفمبرسنة ١٩٣٧ ، فقد شكا رئيس الحكومة [أى النحاس باشا] من تأخير القصر في إمضاء المراسيم المقدمة من مجلس الوزراء، ومن تعطيل الأعمال، منها على سبيل المثال تحديد موعد للنائب العام والمستشارين الجدد لحلف اليمين القانونية أمام الملك، قبل مباشرة أعمالهم، واجتمع النحاس باشا ومعه مكرم عبيد بالسفير البريطانى وأبلغاه أن الملك فاروق لا يمكن التعاون معه، وأنه يلجأ إلى تصرفات غير دستورية، وأن مصلحة البلاد تقتضى عزله، واقترح مكرم باشا تعيين الأمير محمد عبد المنعم ملكا».

....

ربما كان من حقنا ومن حق القارئ أن نسأل حسن يوسف عن الوقت الذى علم فيه بما دار فى هذا الاجتماع المصرى ـ البريطانى؟ وهل كان هذا الوقت فى عهد الملكية أم فيما بعد عهد الثورة حين أتيح، بمضى الزمن، الاطلاع على الوثائق البريطانية السرية؟

(٣٧)

وتكاد مذكرات حسن يوسف تنفرد بالتبكير بتقديم تفسير ذكى أو منطقى لقضية الأسلحة الفاسدة وما ترتب على إثارة هذه القضية من آثار يذهب البعض إلى أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نفسها كانت واحدة منها، ونحن نراه يفند القصة ويستند بالطبع فى تفنيده إلى ما أثبتته التحقيقات القانونية مرة بعد أخرى، وبعد هذا التفنيد فإنه يستطرد لعرض وجهة نظره الشارحة للمناخ الذى خلق التفكير فى إمكانية توريد أسلحة فاسدة أو غير كاملة الصلاحية بعبارة أدق، وهو يقول:

«كثيرا ما سئلت إذا ما كانت المسألة بهذه البساطة وانتهت إلى لا شيء فلماذا كانت تلك الضجة إذن؟ وما تداولته الصحف والمجلات من الشائعات والاتهامات؟ وقد نجد فيما يلي ما يصلح تفسيرا للظروف التى أحاطت بتلك القضية:

«عقب اشتباك مصر مع إسرائيل فى الحرب فى مايو ١٩٤٨ أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا بيانا بحظر تصدير الأسلحة والذخائر إلى الدولتين المتحاربتين، وهذا البيان ظاهره الحياد وباطنه الانحياز والتواطؤ، إذ أن إسرائيل كانت قد أتخمت مستودعاتها بالسلاح والعتاد قبل نشوب القتال، بينما لم تكن مصر قد استكملت استعدادها بعد، ورغم هذا فقد احتل الجيش المصرى غزة وواصل زحفه إلى المجدل ودير سنيد، وكاد يصل إلى مشارف تل أبيب لولا أن تدخلت الدول الأجنبية وقرر مجلس الأمن الهدنة ووقف القتال».

«ترتب على حظر الاستيراد من تلك الدول أن لجأت وزارة الحربية والبحرية إلى الحصول على السلاح من السوق السوداء بأى ثمن ودون اعتبار للصلاحية الكاملة أو نصف الكاملة، كما ترتب عليه ظهور وسطاء وعملاء استغلوا الموقف ليحصلوا على العمولة والثراء، وهم ليسوا من المصريين ولا من الموظفين».

(٣٨)

ولا يكتفى حسن يوسف بهذا التصوير الذكى للظروف الدولية التى أحاطت بقصة الأسلحة الفاسدة أو بقضيتها، وإنما يضيف أبعاداً داخلية مهمة يشير فيها بأصبع الاتهام إلى رجل من كبار رجال القانون هو النائب العام نفسه:

«يضاف إلى هذا أن النائب العام محمد عزمى بك رأى فى تلك التحقيقات فرصة ليظهر بمظهر البطولة فى مواجهة القصر وسايره فى ذلك بعض الوزراء الوفديين عملا بسياسة الوفد القديمة وكانت ترمى إلى زيادة شعبية الحزب على حساب شعبية الملك حتى لا يتدخل القصر فى شئون الحكم ويبقى الملك مستظلا بحماية الوزارة!».

هكذا يقول حسن يوسف، وهو يردف ما يبدو أنه نوع من التجنى على الوفد بتحفظ ذكى لا يبرئه من التجنى التلقائى يقول فيه:

«هذا تفسيرى وهو يحتمل الخطأ والصواب، وبودى لو أن أحدا من المسئولين الذين عاصروا تلك الأزمة تفضل برد خطأى إلى صوابه، وقد يشفع لى أنى لم أطلع على محاضر التحقيق ولم أتصل بأحد من الذين قاموا به».

(٣٩)

ويعود حسن يوسف باشا إلى الحديث المعادى للنائب العام محمد عزمى وسلوكه فى قضية الأسلحة الفاسدة، ونحن نلاحظ أن وزارة الوفد هى التى تولت نقل عزمى بك إلى منصب رئيس قضايا الحكومة بقرار من مجلس الوزراء فيقول:

«وبعد فقد قرر مجلس الوزراء فى ٢٣ إبريل ١٩٥١ تعيين عبد الرحيم غنيم بك نائبا عاما بدلا من عزمى بك الذى عين رئيسا لقضايا الحكومة، وما لبث عزمى بك أن طلب إحالته إلى المعاش مع تسوية حالته، وتضمنت تلك التسوية ترتيب معاش استثنائى، والاحتفاظ بسيارة الحكومة، ومنحه رتبة الباشوية، ولست أعلم ما تم فى الطلبين الأولين، أما الطلب الثالث فقد رفضه الملك على وجه التحقيق».

....

ويبدو أن تحليل سلوك المستشار محمد عزمى فى هذه القضية وفى منصبه على وجه العموم لا يزال يتطلب دراسة أوفى فى ضوء ما أسفرت عنه مذكرات حسن يوسف وغيرها من معلومات

□

ويحرص حسن يوسف على أن يشير إلى التحقيق الذى أجرى فى موضوع الأسلحة الفاسدة فيما بعد قيام الثورة وانتهائه إلى الحفظ:

«فضلا عن التحقيق المكثف الذى قام به محمد عزمى بك فإن النيابة أعادت التحقيق فى أمر الأسلحة الفاسدة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وانتهى إلى الحفظ مرة أخرى، ولست أذكر أن النيابة قدمت أحدا من المدنيين والعسكريين إلى المحاكمة فى تلك القضية».

(٤٠)

ومن حق حسن يوسف علينا أن نشير إلى براعته فى تبرئة الملك فاروق من كثير من أوحال السياسة التى علقت بثيابه وأدائه، وعلى نحو ما فعل من درس مستقص وتحليل مقنع فى موضوع الأسلحة الفاسدة فإننا نشهد أنه تمكن فى هذه المذكرات من تقديم مبررات ذكية حاول أن يصل بها إلى تبرئة الملك من حريق القاهرة، وهى الفكرة التى كانت تثور من حين لآخر فى عهد الثورة، بل إن بعض أقطاب عهد الملكية كانوا يلمحون إليها، وفى مقدمة هؤلاء مرتضى المراغى الذى تولى منصب وزير الحربية عقب حريق القاهرة، وقد لخصنا رؤيته فى الباب الأول من كتابنا «على مشارف الثورة». بيد أن حسن يوسف لا يقدم فى مذكراته التى نشرت مبكراً رداً على مرتضى المراغى وفرضياته، وإنما يعنى فى المقام الأول

بالرد على من أسماهم المؤرخين الذين صوروا الحريق وسيلة للتخلص من وزارة الوفد، وهو يقول:

«... وقال بعض الكتاب والمؤرخين إن للملك مصلحة فى حريق القاهرة لكى يتخذه ذريعة للتخلص من وزارة الوفد، ومعنى هذا ببساطة شديدة أن الملك أراد التخلص من وزارة الوفد، ولما أعيته الحيلة فى إيجاد مبرر لإقالتها وجد أن أيسر السبل هو حريق القاهرة. ومعنى هذا أيضا أن الملك نسى أن الدمار قد يمتد إلى قصر عابدين، وفيه ولى عهده، وهو فى المهد ولم تمض عشرة أيام على مولده!!».

....

ويرد حسن يوسف على هذه الدعوى بعدما اختزلها على النحو الذى رأيناه فيقول:

«إن مَنْ يقرأ تاريخنا المعاصر يجد أن الملك فاروق سبق أن أقال وزارة الوفد فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ متحديا فى ذلك نصيحة السفير البريطانى، وكان النحاس باشا وقتها هو بطل المعاهدة وصاحب الفضل فى إلغاء الامتيازات الأجنبية. كما أن الملك أقال وزارة الوفد فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وهى مستندة إلى حراب الإنجليز فى حادث ٤ فبراير الشهير.. كما شرع فى إقالة وزارة النحاس باشا يوم ٤ نوفمبر ١٩٥١ وكانت تتمتع بكامل ثقته وتعمل جاهدة على مرضاته، وفوق هذا وذاك فإن النحاس باشا قدم استقالته شفها يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٥١ وما كان أسهل على الملك من قبول الاستقالة دون حاجة إلى إحراق العاصمة تبريرا للإقالة».

«وقد أضيفُ إلى ما تقدم أن إقالة الوزارة فى مصر لا تتطلب أكثر من أن يتباطأ القصر فى توقيع المراسيم المقدمة من الحكومة، أو أن يطلب رئيس الوزراء مقابلة الملك فلا يجاب إلى طلبه.. وقد حدث هذا عدة مرات دون حاجة إلى حريق أو تخريب».

(٤١)

ومع احترامنا لكل ما صوره حسن يوسف من وقائع صحيحة فإن المعنى الذى كان الكتاب والمؤرخون يقصدونه لم يكن «الإقالة» الملكية لهذه الوزارة الوفدية صاحبة التأثير الجارف، فذلك كان ممكنا بالطبع بالبساطة التى صورها حسن يوسف، لكن من حق المؤرخين علينا أن نشير إلى أن ما كانوا يقصدونه فى مثل هذا الحديث هو إقالة تاريخية وإقالة أمنية تدل كل منهما على عجز الشعب (ممثلا فى الوفد) عن أن يحكم نفسه بنفسه.

□

على أن حسن يوسف يلتفت فى ذكاء شديد إلى أن يستشهد على صواب أحكامه بفقرة ينقلها من كتاب الرئيس السادات «البحث عن الذات»، وقد كان السادات رئيسا للجمهورية حين كتب حسن يوسف مذكراته، قبيل أن ينشرها عقب وفاته:

«وختاما... أستأذن فى تسجيل ما ورد عنه فى كتاب السيد رئيس الجمهورية محمد أنور السادات بعنوان «البحث عن الذات» صفحة ١٣٧، إذ قال: «لم يعرف حتى الآن مَنْ الذى دبر حريق القاهرة، ولكن الهدف كان واضحا لدى الجميع، فمما لاشك فيه أن حريق القاهرة كان موجها ضد الملك، كما كان تعبيرا عنيفا عما يلاقيه أكثر من ٩٥٪ من الشعب، وهى

القاعدة العريضة التى حرمت فى ظل نظام طبقى رأسمالى صارخ من كل شىء».

(٤٢)

وتعتبر علاقة الملك بالضباط من أهم الموضوعات التى تناولها حسن يوسف فى مذكراته، وقد خصص لها فصلا قصيرا لكنه ضمنه بعض الحقائق المهمة، كما أشار فى مواضع عديدة من مذكراته إلى كثير من الحقائق المهمة فى هذ المجال، ولى رأى أنه إذا جاز أن هناك انفراداً بذكر حقائق (على نحو ما نعرف من انفراد بذكر الروايات) فإن حسن يوسف كان متفوقاً تماماً فى هذه الناحية.

وهو على سبيل المثال يلقى الضوء على أن حب الملك لقواته المسلحة هو الذى دفعه إلى تجنيب مصر ويلات الحرب:

«وكان الملك يفخر بجيشه ويعتز بقوته، وقد أشرت إلى الدور الذى قام به الملك فاروق فى تجنيب مصر ويلات الحرب حرصا على سلامة الجيش، بعد أن كانت وزارة على ماهر قد قررت فى مجلس الوزراء يوم ٧ ديسمبر ١٩٣٩ إعلان الحرب على ألمانيا».

«وبعد أن دخلت إيطاليا الحرب عاود السفير البريطانى طلبه أن تدخل مصر الحرب، ولكن الملك أكد له فى حديثه معه بالإسكندرية يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٤٠ أنه «باعتباره ملك مصر يرى ألا ينضم فى الحرب إلى الجانب الخاسر»، وكانت جحافل الجيش الألمانى قد توغلت فى فرنسا بعد أن اجتاحت بولندا، وكان الملك حريصا على ألا يقحم الجيش فى معارك ليس لمصر مصلحة فيها».

(٤٣)

ومن الحقائق التى انفرد حسن يوسف بذكرها فيما يتعلق بعلاقة الملك فاروق بالقوات المسلحة إشارته إلى فضل الملك فاروق أو اهتمامه بإصدار كادر خاص لضباط الجيش:

«وأذكر عندما صدر كادر موظفى الحكومة سنة ١٩٣٩ كان يقضى بتخفيض الماهيات والمرتبات أرادت الوزارة تطبيقه على ضباط القوات المسلحة، ولكن الملك وقف إلى جانب مطالب الجيش وصدر للضباط كادر خاص لم تسر عليه أحكام الكادر العام».

☐

ويشير حسن يوسف إلى ما نعرفه من مذكرات عديدة لكثير من رجال عهد الثورة عن توجههم إلى قصر عابدين لتأييد الملك عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢:

«وإثر حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ قدم إلى الديوان الملكى وفد من ضباط الجيش، وقابلوا حسنين باشا رئيس الديوان وأعربوا له عن شديد استنكارهم لما وقع من محاصرة قصر عابدين بالدبابات البريطانية، ثم أبدوا استعدادهم للثأر من المسئولين، وقد أثناهم رئيس الديوان عن ذلك، كما أن الملك حرص على أن يزور الضباط فى ناديهم يوم ٤ فبراير من كل عام تقديرا منه لمشاعرهم الوطنية».

☐

ويشير حسن يوسف إلى عناية الملك فاروق بكثير من المظاهر العسكرية الدالة على الروح المصرية:

«وفى أغسطس ١٩٤٦ بعد أن تم جلاء الإنجليز عن القلعة وتسلمها الجيش المصرى، بعد أن نزل عنها العلم البريطانى الذى ظل يرفرف عليها أربعاً وستين عاما، أمر الملك بإقامة حفل عسكرى مهيب وحرص على أن يرفع بنفسه علم مصر على قلعة القاهرة».

(٤٤)

ومن بين الانفرادات التى انفرد بها كتاب حسن يوسف حديثه عن إلغاء الملك المنح الأوتوماتى للرتب المدنية لكبار الضباط، وما ترتب على هذا التشريع المبتدع من تحطيم للروح المعنوية ولبعض روح الولاء بين الملك وأفراد قواته المسلحة، وهو يقص قصة هذا القرار الملكى العجيب على النحو التالى:

«... حدث فى يوليو سنة ١٩٤٦ بينما كانت وزارة صدقى باشا وديوان الملك يشتغلان بأمور المفاوضات مع انجلترا لتعديل المعاهدة، تراءى للملك بطريقة مفاجئة وغير مبررة أن يعدل الأمر الملكى الصادر فى سنة ١٩٢٣ خاصا بالرتب المدنية التى تمنح للعسكريين. «كان هذا الأمر يقضى بمنح رتبة الباشوية تلقائيا لكل ضابط يرقى فى الجيش أو فى الشرطة إلى رتبة اللواء، والبكوية للأميرالاى، ولكن الملك بناء على اقتراح قدمه إليه ضابط شاب من ضباط الياوران [لا يذكر حسن يوسف اسم هذا الضابط.. ولست أدرى هل كان السبب فى هذا أنه لا يعرف الضابط أم أن هذا الضابط كان قد وصل فى عهد الثورة إلى مكانة متقدمة.. ذلك أن معظم الضباط الذين عملوا مع الملك قد وصلوا فى عهد الثورة إلى أعلى المراكز]، قرر أن يكون منح الرتب المدنية للعسكريين جوازا، أى أن كل حالة تبحث على حدة وبطريقة فردية بناء على ما يعرضه وزير الحربية ويوافق عليه القصر».

ولا يفوت حسن يوسف أن يثبت وجهة نظر صاحب هذا الاقتراح، وأن يعارض هذه الوجهة بما يستحق من معارضة:

«وكانت حجة مقدم الاقتراح ما لاحظه من كثرة عدد الحائزين لرتبة الباشوية من بين العسكريين، وفاته أن هذا كان أمرا طبيعيا نظرا للزيادة المطردة فى قوات الجيش والشرطة بعد المعاهدة. كما فاته أن المدة التى يقضيها الضابط المرقى إلى رتبة اللواء كانت قصيرة لا تزيد على ثلاث سنوات يحال بعدها إلى الاستيداع، فكانت الرتبة المدنية بمثابة تعويض أدبى عن قصر مدة الخدمة فى القوات المسلحة».

(٤٥)

ثم يعقب حسن يوسف تعقيبا ينم عن وعيه التاريخى بالآثار العميقة لمثل هذا القرار (الطائش) فيجعلنا نعجب من أن يغيب هذا الوعى عن الملك بينما كان حاضراً عند وكيل ديوانه، وربما يقول البعض إن وكيل الديوان لم يصارح الملك بمثل هذا الرأى فى ذلك الوقت!:

«... قد يكون لهذا التعديل أثر تافه عند القارئ هذه الأيام، ولكنه بالنسبة لمجتمع ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ التى قضت بإلغاء الرتب والألقاب، كان له أثر كبير وكانت له قيمته الأدبية التى لا يمكن التقليل من شأنها، إذ كانت رتبة الباشوية تعتبر تتويجا لخدمة الضباط، وكان حقهم قد تعلق بها وكانوا يترقبونها عند الترقية إلى رتبة اللواء».

□

ويبلور حسن يوسف الموقف النهائى بقول غامض لا ندرى معه السر فى عدم سعيه إلى أن يعيد الملك الأمور إلى نحو ما كانت عليه منذ ١٩٢٣ وطيلة ثلاثة وعشرين عاما حتى عام ستة وأربعين:

«وبعد صدور هذا التعديل تلقيت فى الديوان كثيرا من الشكاوى من الأصدقاء والمعارف من ضباط الجيش والشرطة، ولكن الأمر كان قد نفذ.. ومما لاشك فيه أن هذا التعديل قد أساء إلى موقف القصر من ضباط القوات المسلحة».

(٤٦)

وبالإضافة إلى هذه التفصيلات الدقيقة عن التعديل القانونى الذى تم فى ١٩٤٦ بإيقاف منح الرتب المدنية لكبار الضباط، تنفرد مذكرات حسن يوسف بإيراد تفصيلات التعديل القانونى الذى أجهد الملك نفسه من أجل إقراره (حتى تم له ما أراد فى ١٩٤٩) لتنتقل السلطة فى تعيين رئيس هيئة الأركان إلى يده بدلا من يد الحكومة:

«... نص القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ على أن يتكون مجلس الدفاع الأعلى من رئيس الوزراء، ووزراء الأشغال والمالية والمواصلات، ووكيل وزارة الدفاع، ورئيس أركان حرب الجيش، كما نص على أن يكون تعيين الأخير بمرسوم، كان من رأى القصر (مجلس الوصاية وقتئذ) أن يكون تعيين رئيس الأركان بأمر ملكى، ولكن وزارة النحاس باشا صممت على أن يكون بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء».

«وظل هذا الوضع قائما إلى سنة ١٩٤٩ عندما رشح القصر الفريق عثمان المهدى باشا رئيسا لهيئة الأركان، وأراد الملك أن يكون التعيين بأمر ملكى، وكان هذا يستدعى تعديل القانون المشار إليه، ومع أن رئيس الوزراء وقتئذ (إبراهيم عبد الهادى باشا) كان موافقا على هذا الترشيح، إلا أنه لم يبادر إلى تعديل القانون، وقال: إن الأمر يتعلق بالمظهر دون

الجوهر، وكان حسين سرى باشا - الذى خلف عبد الهادى فى رئاسة الوزارة - أسرع من سلفه فى الاستجابة لرغبة الملك، فعدل القانون فى نوفمبر ١٩٤٩ بحيث أصبح تعيين رئيس الأركان يصدر بأمر ملكى وليس بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء».

....

ربما يجدر بنا هنا الإشارة إلى أمرين:

الأمر الأول أن صلاح الشاهد فى مذكراته التى نتدارسها فى هذا الكتاب قد أشار إلى أن جزئية تعيين عثمان المهدى باشا بمرسوم ملكى كانت إحدى جزئيات خلاف إبراهيم عبد الهادى مع الملك فاروق، مما أدى إلى خروجه عن رئاسة الوزارة.

الأمر الثانى ما يروى من أن تحقيق حسين سرى باشا لرغبة الملك فى تعديل هذا التشريع كان سببا أساسيا فى رضا الملك عنه ومنحه قلادة فؤاد الأول، وما يستتبعه من حمله لقب صاحب المقام الرفيع.

(٤٧)

هكذا نرى حسن يوسف يتبنى موقفا متوازنا من علاقة الملك فاروق بالضباط، فهو من ناحية يبرئه ويبرئ حاشيته من الأسلحة الفاسدة على نحو ما يبرئه من المسئولية عن حريق القاهرة، لكنه يأخذ على الملك تشريعى ١٩٤٦ و١٩٤٩ الخاصين بإلغاء منح الرتب المدنية لكبار الضباط أوتوماتياً وبالنص على تعيين رئيس هيئة أركان حرب الجيش بمرسوم ملكى.

أما أسوأ الفقرات التى ينتقد فيها حسن يوسف الملك فاروق فهى تلك التى تتعلق بالتخبط الذى أصاب سياسات الملك فى أيامه الأخيرة، وهو ينعى على الملك أن يتخذ قرارا بتكليف بهى الدين بركات بتشكيل الوزارة فى بداية يوليو ١٩٥٢، ثم يعهد لحسين سرى بهذا التشكيل قبل أن يعتذر المكلف الأول:

«فقد علمت من حافظ باشا بعد عودتى أنه سبق أن قدم استقالته من رياسة الديوان فى ٢٠ يونيو، ولكن الملك أثناه عن عزمه، وكذلك اجتمعت ببهى الدين بركات باشا وكانت تربطنى به صلة ود وثيقة، وتأكدت من أن رئيس الديوان كلفه بتشكيل الوزارة يوم ٣٠ يونيو، وأنه راح يستشير صديقه أحمد لطفى السيد باشا ثم ذهب إلى دار الهلالى باشا يستوضحه أسباب استقالته وأنه فى اليوم التالى اختار السكرتير العام لمجلس الوزراء وأخذ يفاتح بعض الشخصيات ليتعاونوا معه فى الحكم. كان هذا يوم أول يوليو، وفى اليوم التالى طلعت الصحف بوثائق تشكيل وزارة حسين سرى باشا».

....

ويردف حسن يوسف ما نقله من روايات بما محصه وحققه من أمرها من خلال مراجعة الصحف:

«وبمراجعة الصحف الصادرة فى تلك الفترة تبين أن كريم ثابت وإلياس أندراوس ترددا أكثر من مرة على دار حسين سرى باشا فى الوقت الذى كان رئيس الديوان يفاتح بركات باشا فى تأليف الوزارة».

ويصل حسن يوسف إلى الجملة الحاسمة فى انتقاده للملك فاروق فى «تخبطه» حسب تشخيصه، وهى جملة ناطقة بالأسى والأسف لسلوك الملك على هذا النحو:

«وأود أن أسجل هنا أنه لم يحدث فى تاريخ الوزارات التى عاصرت قيامها منذ سنة ١٩٤٢ أن عدل الملك عن رأيه بعد أن وافق على المرشح للوزارة الجديدة».

«وكان هذا التخبط هو بداية النهاية، ولم يلبث حسين سرى أن قدم استقالته يوم ٢٠ يوليو وعاد الهلالى باشا إلى الحكم يوما واحدا، وانتقلت مصر من عهد إلى عهد».

(٤٨)

ويجيد حسن يوسف اتخاذ جانب الموضوعية من حادث ٤ فبراير الذى وقع قبل عمله بالقصر بأربعة شهور، لكنه يكرر فى كتابه الإشارة إلى واقعة مهمة وهى أن مكرم عبيد كان قد طلب منه صبيحة هذا الحادث [باعتباره مديراً للرقابة] منع الإشارة فى الصحف والمجلات إلى اسم أمين عثمان باشا تصريحا أو تلميحا، ويبدو أن حسن يوسف يريد بإشارته هذه إلى أن ينبهنا إلى ما أدركه فيما بعد من حقيقة موقف مكرم عبيد المبكر من الهلع البالغ من صعود نجم أمين عثمان، وهو الموقف الذى كان له فى رأيى أكبر الأثر فى انفصام مكرم عبيد عن الوفد وعن النحاس، ذلك أن مكرم عبيد كان أقرب ما يكون إلى ذلك الذى يريد أن يظل بمثابة الشخص الوحيد الذى يعرف الإنجليزية والإنجليز بين أقطاب الوفد، وكان صعود نجم أمين عثمان يقلقه، ومع أن النجاح الذى حققه أمين عثمان فى تلك الفترة كان يصب كما نعرف فى مصلحة عودة الحق فى الحكم إلى الوفد، وبالتالى إلى مكرم عبيد، إلا أن أنانية مكرم كانت أقوى بكثير من سعادته، وهكذا فإنه لم يكن سعيداً بنجاحات أمين عثمان على الرغم من أنها كانت تصب فى مصلحته:

«ورغم كل ما كتب وما نشر عن ٤ فبراير، فإن سياجا من الغموض ظل يحيط بما وقع فيه، وكنت مازلت أذكر التعليمات التى تلقيتها من مكرم باشا فى اليوم التالى (٥ فبراير)، وكنت مديرا لمراقبة النشر وقتها، بمنع الإشارة فى الصحف والمجلات إلى اسم أمين عثمان باشا تصريحا أو تلميحا».

(٤٩)

ويقدم حسن يوسف بياناً ببليوجرافياً دقيقاً بالمراجع التى أتيح له أن يطلع عليها فيما يتعلق بهذا الحادث، وهى بانوراما دقيقة ومفيدة لكل الذين يعنون بتاريخ هذه الفترة:

«وبعد تعيينى فى السراى فى يونيو ١٩٤٢ رحت أقلب فى أوراق المحفوظات العامة والمحفوظات السرية بالديوان لعلى أجد ما يكشف بعض أسرار هذا الحادث، فلم أعثر إلا على مذكرة قدمها الأمين الأول (إسماعيل تيمور باشا) لإثبات حالة اقتحام السفير البريطانى لصالونات التشريفات، وصعوده إلى مكتب الملك محاطا بحرس بريطانى مسلح، ومذكرة أخرى من ضابط الياوران عما شاهده من تجمع القوات والدبابات البريطانية حول قصر عابدين».

«وكذلك لم أظفر من حسنين باشا رئيس الديوان، رغم أحاديثنا المتكررة على مر الأيام، ما يكشف الستار عن بعض الأسرار، ولما كان يوم ٤ فبراير هو قمة الصراع بين الملك والسفير البريطانى، فقد حرصت من خلال عملى بمركز الوثائق والبحوث التاريخية بمؤسسة الأهرام،وبعد أن فضت أختام السرية - بانقضاء ثلاثين عاما - عن محفوظات وزارة الخارجية

البريطانية سنة ١٩٧٢، أن اطلع علي وثائق تلك الحقبة وأن أحصل على صورة منها للمركز».

«وفى أوائل سنة ١٩٧٣ صدرت يوميات (لورد كيلرن) بطل هذا الحادث، وقام «الأهرام» بنشر مقتطفات منها فى المدة من ٤ مارس إلى ١٢ منه، بيد أنها كان فى حدود ضيقة للغاية، ولذا فقد حرص المركز على نشر الوثائق السرية وقد ضمها ملف مستقل به نحو ستين برقية ورسالة تبادلها السفير البريطانى مع وزير خارجيته فى الفترة بين ١٨ يناير و١١ فبراير سنة ١٩٤٢ وتقع مستنداتها فى نحو مائتى صفحة نشرها «الأهرام» فى ستة أجزاء ابتداء من يوم الجمعة ١٧ إبريل سنة ١٩٧٣».

(٥٠)

ويجيد حسن يوسف تقديم التاريخ الحقيقى للعوامل التى رسمت الصورة التى تكونت لحادث ٤ فبراير فى الوجدان المصرى، مشيرا إلى حقيقة مهمة وهى أن أول حديث عن هذا الحادث لم يثر إلا بعد ٣ سنوات من وقوعه:

«وبعد ثلاثة أعوام من وقوع الحادث الذى لم يكن يعلم عنه إلا مَنْ اتصلوا به، وهؤلاء كادوا يتناسونه بحكم حاجات الحياة، وبعد ثلاثة عشر شهرا من إقالة الوزارة الوفدية، خطب النحاس باشا فى مناسبة عيد الجهاد الوطنى (١٣ نوفمبر ١٩٤٥) فأورد إشارة عابرة إلى أن خصوم الوفد هم المسئولون أولا وأخيرا عن ٤ فبراير، لأنهم زيفوا إرادة الأمة فى لنتخابات سنة ١٩٣٨، وأفسدوا الحياة النيابية، وكانوا سببا فى اختلال الأمن واضطراب الأحوال المالية».

«كان خطاب النحاس باشا إيذانا بفتح باب المناقشة، فبادر محمود حسن باشا كبير المستشارين الملكيين إلى نشر محاضر الجلستين اللتين عقدتا فى قصر عابدين يوم ٤ فبراير ١٩٤٢، وكان محمود حسن باشا حاضرا بوصفه نائبا لرئيس لجنة قضايا الحكومة، وفجرت جريدة الكتلة نقاشا عنيفا حول موقف النحاس باشا، وذهب مكرم عبيد باشا الذى كان قد انفصل عن الوفد، إلى القول بأن النحاس كان على علم بنوايا الإنجليز (فى تقديم الإنذار ومحاصرة قصر الملك) ومشتركا معهم».

....

ينبغى لنا أن نتوقف هنا لنشير إلى أن الأستاذ فكرى مكرم عبيد شقيق مكرم عبيد قد أشار إشارات واضحة وصريحة فى عدد من مقالات ذكرياته التى نشرها فى الأهرام فى سنوات قريبة إلى أن النحاس باشا لم يكن على علم بنوايا الإنجليز، ولا مشتركاً معهم، وقد أفاض الأستاذ فكرى مكرم عبيد فى رسم سيناريوهات الأيام السابقة على هذا الحادث بما لا يدع مجالا للشك فى إمكان حدوث ما دفعته الخصومة الحزبية بمكرم عبيد إلى الادعاء به فى ذلك الوقت:

«سارع النحاس باشا إلى الرد على تلك المزاعم ونشرت له جريدة «المصرى» بيانا مستفيضا من «الحقائق العشر» عن حادث ٤ فبراير، وكذلك نشرت له جريدة «الأهرام» بتاريخ ٢٣ نوفمبر تعليقا على المحضر الذى سجله كبير المستشارين الملكيين، ثم ناشدت الصحافة إقفال باب المناقشة فى هذا الحادث المشهور».

ومن الإنصاف لحسن يوسف أن نشير إلى حقيقة أنه لم يكن [ككثيرين غيره ممن كتبوا مذكراتهم أو رؤاهم التاريخية] يستنكف الإشارة إلى إيجابيات الوفد أو إلى تصرفاته السياسية الذكية، وهكذا أعطى لمذكراته مصداقية تفوق غيرها من المذكرات المنحازة، وصحيح أنه لا يثنى على الوفد على نحو ما يثنى على الملك، ولا ينتقد الملك كما ينتقد الوفد، لكنه لا يحرم الوفد من الثناء ولا يحرم الملك من النقد، وعلى سبيل المثال فإننا نراه يعبر بوضوح عن إعجابه بالموقف الحكيم الذى وقفته وزارة الوفد الأخيرة تجاه عريضة المعارضة الشهيرة في ١٩٥١، وهو يقول فى هذا المعنى:

«... وكان هذا تصرفا حكيما من الوزارة لأنها رأت أن فى تقديم ست عشرة شخصية إلى المحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية، من بينهم رئيس سابق لمجلس الشيوخ ورئيس سابق للوزارة، فضلا عن رياسته للديوان وأربعة عشر وزيرا، وإجراء تحقيقات معهم وما يترتب على ذلك من الإدلاء بأقوالهم دفاعا عن أنفسهم، ما لا يتفق مع هيبة الملك وكرامة الجالس على العرش، وقد أقر الملك هذا الرأى ومرت الأزمة بسلام».

....

ويواصل حسن يوسف مديحه لسياسة الوفد فى وزارته الأخيرة مركزاً على هذه الجزئية فيقول:

«وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على أن الأمور يمكن أن تساس بالهدوء والروية بين القصر والوزارة طالما ابتعد عنها غير المسئولين من حاشية الملك ومَنْ لهم صالح شخصى فى أمر من أمور الدولة».

«ومع أن الأزمة انتهت إلا أنها تركت أثرا عميقا لا سبيل إلى محوه من خاطر الملك، فقد احتفظ بورقة دون فيها أسماء الموقعين على العريضة، وكلما جاءت مناسبة أخرج الورقة من جيبه وذكرهم، ولم [يستثن] منهم سوى حافظ رمضان باشا، إذ طلب مقابلة الملك فى خريف ١٩٥١ وتمت تصفية ما بينهما من جفوة، بل إن الملك رشحه بعد ذلك للتعيين عضوا فى مجلس الشيوخ».

....

ربما يجدر بنا هنا أن نشير إلى ما نقلناه فى الباب الثانى من هذا الكتاب عن الدكتور حسين حسنى سكرتير الملك عن دوره فى إقناع محمد حافظ رمضان باشا بالاعتذار للملك بعدما استأذن من حسن يوسف باشا فى القيام بهذا الدور.

(٥٢)

ومن الفقرات التى يجاهر فيها حسن يوسف بالثناء على النحاس باشا تلك الفقرة التى يتحدث فيها عن موقفه من اعتقال على ماهر وتنحية عبد الوهاب طلعت واستبعاد الإيطاليين الملحقين بخدمة الملك:

«... فى أول لقاء للسفير البريطانى مع النحاس باشا يوم ٧ فبراير [يقصد : بعد تشكيل وزارة الوفد بعد حادث ٤ فبراير]، أثار سير مايلز لامبسون موضوع على ماهر باشا وضرورة إبعاده إلى السودان أو أية جهة نائية أخرى، ثم طلب تنحية عبد الوهاب طلعت باشا وكيل الديوان عن منصبه، كما طلب استبعاد الإيطاليين الملحقين بخدمة الملك».

«وفى الحقيقة فإن النحاس باشا عالج هذه المطالب الثلاثة بطريقة حازمة متأنية، وبشجاعة سياسية فى مواجهة الضغوط المتزايدة من الجانب البريطانى التى وصلت فى بعض الأحيان إلى التهديد بأن يتولى السفير بنفسه تنفيذ تلك المطالب».

«فيما يتعلق بعلى باشا ماهر قابله النحاس باشا وبعد أن شرح له الموقف، ترك له الخيار بين أن يعتكف فى داره بالقصر الأخضر (بضواحى الإسكندرية)، أو يعين سفيرا فى إحدى دول أمريكا الجنوبية، أو يرسل إلى الخرطوم! وقال النحاس باشا: إن الوزارة مستعدة للإشراف على أملاك على باشا [ماهر] وشئونه المالية فى أثناء غيابه عن مصر.. ولما رفض ماهر باشا كل هذه العروض، اعتقله النحاس وصدر بذلك بلاغ رسمى من رياسة مجلس الوزراء بتاريخ ٨أبريل ١٩٤٢».

«وعن المطلب الخاص بوكيل الديوان فإن النحاس باشا لم يكن مقتنعا بوجاهته، وكان مترددا فى الاستجابة له، وظلت المسألة معلقة زمنا طويلا، وبقى عبد الوهاب طلعت باشا يزاول عمله معنا فى الديوان، وكنت قد عينت فى يونيو ١٩٤٢ مديرا للإدارة العربية ومعاونا له، إلى أن صدر الأمر الملكى بإحالته إلى المعاش فى ٧ ديسمبر من تلك السنة حيث تسلمت عمله وكان خروجه بطريقة كريمة، وقد وافق النحاس باشا على تعيينه بعد ذلك عضوا فى مجلس الشيوخ».

(٥٣)

ومن بين الانفرادات التى أتاحها العمل فى الديوان لحسن يوسف معرفته بالدور الذى لعبته الملكة نازلى فى التقريب بين الوفد وبين أحمد حسنين

باشا، ونحن نعرف أن الملكة نازلى كانت على الدوام وفدية الهوى، وقد أفاد الوفد من موقفها فى بعض المراحل، لكنها بالطبع لم تنتصر على طول الخط على الميول المعادية للوفد والحاقدة عليه ، وهى ميول كانت بارزة ومسيطرة على شخصيات كثيرة كشخصية أحمد حسنين:

«... فى ٨ يونيو ١٩٤٣ سافر النحاس باشا إلى القدس وكانت السيدة حرمه قد سبقته إليها واتصلت بالملكة نازلى التى كانت تستجم وقتها فى ربوع فلسطين ولحق بهم حسنين باشا، ويبدو أن الملكة بذلت من المساعى الحميدة ما كاد يؤدى إلى تصفية الخلاف بين رئيس الوزراء ورئيس الديوان، وكان من علامات هذا التحسن أن الملك أوفد كبير أمنائه إلى النحاس باشا يوم ١٥ يونيو لتهنئته بعيد ميلاده الرابع والستين، وهى لفتة ملكية لم نألفها من قبل، وقد أحدثت ذعرا فى صفوف المعارضة».

«وعندما عادت الملكة نازلى إلى مصر فى يوليو كان الملك والنحاس باشا فى استقبالها فى محطة القاهرة ومعه جميع الوزراء بملابسهم الرسمية، ولم يتخلف منهم سوى وزيرى المعارف والدفاع [ربما نشير هنا إلى ما لم يشر إليه حسن يوسف، وهو أن وزير المعارف كان هو أحمد نجيب الهلالى، وأن وزير الدفاع كان هو أحمد حمدى سيف النصر]، وبتنا فى الديوان نترقب إجراء تعديل وزارى يترتب عليه إخراج الوزيرين، وكان هذا شرطا أو مطلبا أساسيا لحسنين باشا فى سبيل المصالحة مع الوزارة، ثم تبين لنا أن تخلف الوزيرين عن هذا الاستقبال كان بناء على طلب القصر لأن الملك قرر عدم مصافحتهما ونزل النحاس باشا على رغبة الملك ولم يشأ أن يحدث أزمة فى تلك المناسبة».

(٥٤)

ويتجلى إنصاف مذكرات حسن يوسف للوفد والحركة الوطنية فى كثير من المواضع فى مذكراته إلى حد أنه يشير إلى ما يقول به المؤرخون من أن الوفد كان خارج البرلمان أقوى منه فى داخله:

«ويجمع المؤرخون على أن حزب الوفد هو حزب الأغلبية الساحقة، أو حزب الأمة، ولما كانت الأمة هى مصدر السلطات فقد كانت طبيعة الأشياء تقضى بأن يتولى الوفد الحكم فى مصر لسنوات طويلة، ولكن واقع الأمر أنه على امتداد ثمانية وعشرين عاما من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٢ لم يتول الوفد الحكم منفردا أكثر من ثمانى سنوات، على أن هذا لم يمنعه من ممارسة سلطته الشعبية فى مواجهة القصر وفى مواجهة الإنجليز، سواء من خلال الصحافة أو عن طريق اجتماعات الشيوخ والنواب خارج البرلمان، وكان حزب الوفد خارج البرلمان أقوى منه داخله».

□

ويشير حسن يوسف إلى خمس محاولات لإشراك الوفد فى وزارة قومية لكنها قوبلت جميعا بالرفض:

«وكانت تلك القوة الشعبية وراء دعوة الملك فؤاد فى نوفمبر ١٩٣٥ للنحاس باشا ليؤلف وزارة قومية، وكذلك عرض عليه الملك فاروق أن يشترك فى الحكم فى يونيو ١٩٤٠ وفى أغسطس ١٩٤١، ثم بعد ذلك فى سبتمبر ١٩٤٦، وفى ديسمبر ١٩٤٨، وكان الوفد يعتذر عن عدم القبول إلا أن يحل البرلمان القائم وأن تجرى انتخابات حرة على يد وزارة محايدة. وأخيرا قبل الاشتراك فى وزارة ائتلافية فى يوليو ١٩٤٩، وكان ذلك تمهيدا لعودة الوفد إلى الحكم منفردا فى يناير ١٩٥٠».

(٥٥)

على أن حسن يوسف يقدم تفسيره الخاص للظروف التى أدت إلى إعاقة الممارسة الديمقراطية فى الحياة السياسية المصرية، وهو لا يحصر أسباب الإعاقة فى الصراع بين القوى السياسية الثلاث وإنما يضيف إليها عاملين مهمين يرتبطان بالأحكام العرفية والمفاوضات مع البريطانيين، وربما أن هذا الفهم يصب فى اتجاه تقدير الوفد أيضا:

«ويمكن القول إجمالا إن الصراع بين القوى السياسية الثلاث، القصر والوفد والإنجليز، كان من أسباب إعاقة الممارسة الديمقراطية ممارسة كاملة، وقد نضيف إلى ذلك أمرين:

«الأول: قيام الأحكام العرفية منذ أول سبتمبر ١٩٣٩ بسبب الحرب العالمية الثانية إلى أكتوبر ١٩٤٥، ثم إعادتها من ١٣ مايو ١٩٤٨ بسبب الحرب الفلسطينية إلى أول مايو ١٩٥٠، ثم إعادتها فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ بسبب حريق القاهرة، إذ ترتب على قيام تلك الأحكام تعطيل الحريات التى كفلها الدستور».

«الأمر الثانى: انشغال جميع الوزارات التى تعاقبت على الحكم فى تلك الفترة بشئون المفاوضات لتسوية العلاقة بين مصر وإنجلترا، سنة ١٩٤٦، وبعد انتهاء الحرب، توجهت الجهود إلى تعديل المعاهدة إلى أن ألغاها النحاس باشا فى أكتوبر ١٩٥١».

(٥٦)

وتجيد مذكرات حسن يوسف تصوير تنامى الخلاف بين الملك ومصطفى النحاس فى أثناء وزارتى الوفد الخامسة والسادسة (١٩٤٢ -

١٩٤٤) وربما كانت سنة ١٩٤٣ هى السنة التى وصل فيها الاستقطاب بين الرجلين إلى ذروته، ونحن نرى تصوير حسن يوسف، مع انحيازه التقليدى للملك، بالطبع يعبر عن مدى ما تنامت إليه قوة النحاس من إنشاء مؤسسة باسمه، وعزف نشيد له، والتفاف للجماهير، وإحاطة بالوزراء المسئولين، وأكثر من هذا كله مواجهته القصر بالانتقادات العلنية.. وهذا كله مما يصور قوة الوفد والنحاس التى لم يكن لها من رصيد تستند إليه وتسحب منه إلا الرصيد الشعبى بالطبع!!:

«تراءى للملك أن يقوم برحلة خاصة إلى الصعيد، ومع أنه استقبل النحاس باشا يوم ٧ فبراير فإنه لم يخبره بما يفكر فيه، وفى مساء ٩ فبراير كلفنى الملك بأن أتصل بوزيرى الداخلية والصحة العمومية وإبلاغهما عزمه على زيارة تفتيش المطاعنة».

«وفى صباح يوم الخميس ١٠ فبراير (عشية عيد ميلاده) سافر الملك وبصحبته حسنين باشا رئيس الديوان، ومراد محسن باشا ناظر الخاصة الملكية، وعمر فتحى باشا كبير الياوران،وثلاثة من كبار الصحفيين، حيث أمضى يومين فى زيارة قنا وأسوان، ومواساة المنكوبين».

«وكان لتلك الزيارة أثرها فى تنبيه الأذهان إلى خطورة الموقف، وجرت فى الأسبوع الأخير من فبراير مناقشات حامية فى البرلمان حول نقص المواد الغذائية وانتشار الملاريا، وقد ألقى النحاس باشا بيانا استغرق أربع ساعات، دافع فيه عن سياسة حكومته وأنحى باللائمة على الوزارات السابقة لأنها أعاقت مشروع تعلية خزان أسوان، ثم ألقى بالمسئولية على بعض كبار الملاك فى الوجه القبلى لأنهم يعطون أجورا غير مجزية للعمال الزراعيين! ومعروف أن الخاصة الملكية لها تفاتيش واسعة فى تلك المناطق».

«وإمعانا فى تجسيم المنافسة بين الملك والنحاس، قام الأخير فى ١٣ مارس بزيارة أسيوط والمنيا واستصحب معه وزراء العدل والأشغال والمعارف والداخلية والصحة و الأوقاف، وأعلن عن زيارته إلى قنا وأسوان بعد قليل، وتمت الرحلة فعلا يوم ٣١ مارس حيث افتتح النحاس باشا عددا من المنشآت والساحات الشعبية وأطلق عليها «مؤسسة مصطفى النحاس»، وفى الخطب التى ألقاها الوزراء فى تلك المناسبة ركزوا على أن الحكومة تعمل الكثير لأبناء الصعيد، بينما القصر لا يعمل شيئا».

(٥٧)

وعلى الرغم من أن حسن يوسف فيما يسجله فى كتابه بحس تاريخى ينتبه إلى أهمية الإنصاف فى عرضه لمظاهر المنافسة بين تحركات الملك والنحاس،فإنه حين يعود إلى مفكرته ينحاز كثيراً إلى صف الملك فاروق ويكرر المزاعم التى كان الملك ينطق بها فى مواجهة الإنجليز، وربما كانت هذه الرواية دليلا على الفارق بين حكم الإنسان « المسئول » فى ذكرياته، وبين حكمه « المتحيز» فى مذكراته:

« ..... على إثر عودة الملك من رحلة الصعيد استدعى رئيس الوزراء، كما اجتمع بوزراء الداخلية والشئون الاجتماعية والأوقاف والتموين والصحة العمومية، ولفت أنظارهم إلى سوء حالة التغذية والتموين وانعدام الرعاية الصحية فى المناطق التى زارها، وكانت هذه الاجتماعات إيذانا بإعلان الخلاف بين القصر وحكومة الوفد».

«وقد سجلت فى مفكرتى يوم ١٠ إبريل العبارة الآتية: «اجتمعت الأدلة على أن زيارة النحاس باشا إلى قنا وأسوان أحيطت بمظاهر تعلو على ما هو

مقدر لرئيس وزارة، فقد جمع الأموال من عامة الشعب، وفديين وغير وفديين، وأقام على جمعها رجال الإدارة، والمديرين والمرافقين، ولما وصلت إلى مائة وثلاثين ألفا من الجنيهات أعلن باسم الوفد أنه قرر إنشاء مؤسستين اجتماعيتين تحملان اسم «مصطفى النحاس» لكل منهما مائة ألف جنيه».

«وتدل هذه العبارة على ما كنا نحس به فى القصر من الضيق، وكان قد اتصل بعلمنا أن النحاس باشا أمر بإعداد نشيد خاص تصدح به الموسيقى عند حضوره فى المناسبات، أسوة بما يتبع فى التشريفات الملكية».

....

يجدر بنا هنا أن نشير إلى ما أشارت إليه الوثائق البريطانية من أن البريطانيين أبلغوا الملك فاروق أن قصة النشيد الخاص بالنحاس كانت قصة مختلقة!! ومع هذا يتركها حسن يوسف عالقة أو معلقة(!!)

....

وفى موضع آخر يستأنف حسن يوسف (أو يكرر) الحديث عن هذه الجزئية فيقول:

«وجاءت أشهر الصيف فأتاحت الفرصة للمباراة بين القصر والوزارة على استمالة الطلبة والعمال. أقام الملك فى ١٧ أغسطس حفلة شاى للطلبة المتفوقين وأمر بإنشاء جائزة فاروق الأول للعلوم والفنون، كما أقام مأدبة إفطار فى قصر عابدين لستمائة من الطلبة الغرباء، وكان رد الحكومة على هذا أن قرر مجلس الوزراء إنشاء جائزة للعلوم يطلق عليها «جائزة مصطفى النحاس».

«وفى ٢٩ أغسطس دعا الملك ستمائة عامل إلى إفطار فى قصر عابدين، كما دعا مندوبى نقابات العمال بالإسكندرية إلى مأدبة إفطار يوم ٤ سبتمبر فى قصر رأس التين».

(٥٨)

ويجيد حسن يوسف باشا تصوير الفترات التى شهدت تقارب الملك والنحاس فى أثناء حكم الوزارات غير الوفدية، ومن هذه الفترات تلك الفترة التى سبقت حادث ٤ فبراير التى نعلم جميعا أن الملك كان يلح فيها على النحاس بقبول تشكيل وزارة قومية، لكن النحاس كما هو ثابت فى جميع المصادر رفض كل هذه المحاولات وسجل رفضه كتابة فيما أملاه على عبد الوهاب طلعت باشا حين ذهب لزيارته فى كفر عشما موفداً من الملك.

وعلى كل الأحوال فمن المفيد أن نقرأ ما يرويه حسن يوسف عن علاقة الملك والزعيم فى نهاية الربيع فى عام ١٩٤١:

«وفى ٣٠ إبريل دعا الملك الزعماء لغرض تأليف وزارة قومية، وقابل كلا منهم على انفراد مبتدئا بالنحاس باشا، وقد علمت وقتها أن الاتفاق كاد يتم، وأن النحاس وافق على تأليف وزارة قومية برئاسته هو، أو أن تتألف وزارة محايدة برئاسة حسين سرى بشرط أن يحل مجلس النواب القائم وأن تجرى انتخابات جديدة».

«وانتهت هذه المشاورات إلى لاشىء، فاتجه حسين سرى إلى تعزيز وزارته بإدخال السعديين فيها، فصارت مكونة من ٥ وزراء سعديين، و٥ دستوريين، و٥ مستقلين».

«وإذا كانت هذه المشاورات لم تأت بنتيجة، فقد كان من آثارها أن حدث تقارب بين الملك والنحاس باشا، وظهر هذا التقارب فى دعوة النحاس إلى الاحتفال الرسمى الذى افتتح فيه الملك كوبرى سمنود فى ٢ مايو ١٩٤١ (وسمنود بلد النحاس باشا)، وبعد شهور قليلة ألقى النحاس باشا خطبة بالإسكندرية يوم ١٤ أغسطس، ذكر فيها أن الحكومة تزمع بيع القطن المصرى للإنجليز بثمن بخس، وأن الإنجليز لا يساعدون فى إمداد مصر بالسماد اللازم للزراعة، وقد سر الملك وقتها لهذا الهجوم الوفدى على الإنجليز».

(٥٩)

ويتفوق حسن يوسف فى تصوير حالة الفزع والتيه التى انتابت القصر الملكى فى أثناء الحرب العالمية الثانية فى مواضع كثيرة من مذكراته، وتصل الأمور ذروتها فى تصويره فى فقرة تدل دلالة ذات مغزى على مشاعر الرعب وإحساس الخوف التى اجتاحت القصر الملكى، وهو يقول:

«فى الأسبوع الأخير من شهر يونيو، بدأت القوات البريطانية فى الانسحاب إلى السلوم، ثم اضطرت للجلاء عن مرسى مطروح أمام جحافل قوات المحور، وتحرج الموقف وظهر شبح الغزو ودارت معركة فى أول يوليو بين قوات روميل والجيش الثامن، واجتمع البرلمان فى جلسة سرية لمناقشة الحالة الحاضرة».

«وفى اليوم التالى اجتمع السفير والقائد العام للقوات المسلحة البريطانية جنرال ستون بالنحاس باشا فى مجلس الوزراء لمدة أربع ساعات، ثم اجتمع المجلس عشر ساعات متصلة وأعلن أنه سيتابع الاجتماع ليل نهار،

واتصلت الوزارة بمحافظ الإسكندرية وأبلغته ما يجب اتباعه إذا ما بلغها المارشال روميل».

«وكنا فى الديوان نطالع هذه الأنبـاء فى الصـحف، دون أن تخطرنا رياسة مجلس الوزراء بشىء عنها، وكأن الملك فى معزل عما يجرى فى بلاده».

....

هكذا يقول حسن يوسف وكان أولى به أن يشير إلى أن الملك هو الذى خلق الأجواء الباعثة على الافتراق أو الانعزال بينه وبين حكومته.

(٦٠)

ويتحدث حسن يوسف عن ذكرياته عن إقالة النحاس فى أكتوبر ١٩٤٤ حديثاً بارداً لا يحظى بما حظيت به تلك الواقعة من تصوير درامى على يد الفئات المناوئة للنحاس والوفد، حيث كانوا فى منتهى السعادة بتمكن أحمد حسنين أخيراً من الخلاص من وزارة الوفد:

«... فى هذا اليوم بالذات الخميس ٥ أكتوبر [١٩٤٤]، قرر الملك عزل النحاس باشا وأعد حسنين باشا خطة محكمة أحيطت بالسرية والكتمان الشديدين مع الاستعداد لجميع الاحتمالات بحيث لا يتمكن النحاس باشا من تقديم استقالته».

«بعد ظهر يوم الخميس تم إعداد كتاب الإقالة، وتوليت كتابته بخط يدى ضمانا للسرية، وقدمته إلى الملك فوقعه وكان بادى الارتياح فلم يعلق على رداءة الخط الذى كتبت به الوثيقة، خلافا لما يحرره الموظفون المختصون

هكذا كان أقصى هدف لرئيس الديوان ألا يمكن رئيس الوزراء من أن يكون صاحب قرار الاستقالة لتبدو المسألة أنها رغبة ملكية تمكنت من فرض إرادتها بعد ٣٤ شهرا من حكم الوفد على الرغم من محاولات القصر الدائبة أو المستميتة لإبعاد الوفد عن الحكم.

(٦١)

ولا يجد حسن يوسف حرجاً فى أن يذكر كيف أنه أخفى خبر الإقالة عن النحاس فى لقائه به بالإسكندرية، بل إنه يعترف أنه شارك فى خداع النحاس وصرف نظره إلى موضوعات فرعية على أن يعود من لقاء الملك إلى لقاء النحاس، ويفاجئنا حسن يوسف بأن الموعد الذى كان قد حصل عليه من النحاس أصبح بمثابة موعد لتسليمه كتاب الإقالة دون أن يدرى النحاس بعناصر المؤامرة، ومن الطريف أن حسن يوسف لا يدلنا على السبب الذى دعاه إلى أن يصطحب قرار الإقالة فى حقيبته يوم السبت السابق على تسليمه لرئيس الوزراء:

«... وكنت مدعوا إلى حفلة الغداء التى يقيمها رئيس الوزراء فى قصر أنطونيادس بالإسكندرية يوم السبت بمناسبة توقيع بروتوكول الجامعة العربية، وسافرت بالقطار صباح الجمعة إلى الإسكندرية وفى حقيبتى أمر الإقالة ونزلت بفندق وسط المدينة غير لافت للأنظار وغير بعيد عن فندق سيسل حيث يقيم النحاس باشا، وفى عربة البولمان [إحدى عربات القطار] التقيت بالشيخ يوسف يسين السكرتير الخاص لجلالة الملك عبد العزيز آل سعود، وبالشيخ السليمان رئيس ديوان الأمير فيصل، وكانا ذاهبين إلى الإسكندرية لحضور المأدبة، ودار بيننا حديث فى العموميات، وحول موضوع الجامعة العربية، فهمت من الشيخ يوسف أن موافقة الملك عبد العزيز على نصوص الميثاق بصفة نهائية لم ترد بعد».

«فى يوم السبت ٧ أكتوبر عقب مأدبة الغداء وبعد انصراف المدعوين، انتحيت جانبا مع النحاس باشا فى حديقة القصر وقلت له: إن جلالة الملك يود أن يعرف ما تقرر بشأن محمود غزالى وقد مضى على وقفه عن العمل ثلاثة أسابيع، قال النحاس باشا: إنه كان منشغلا بالرد على الإنجليز الذين أقحموا أنفسهم فى الأزمة، بما يعتبره تدخلا فى شئوننا الداخلية! ولما قلت لرفعته إن جلالة الملك يرى إعادة غزالى بك إلى عمله ولو بصفة مؤقتة، قال: إذا كانت هذه هى رغبة الملك فلابد من استجواب غزالى لماذا تصرف دون الرجوع إلى الوزير المختص، فأجبت بأن الوزير كان بالإسكندرية ولم يكن الوقت ليتسع، لأن الملك أمر بنزع اللافتات على الفور بحيث لا يراها عند عودته من المسجد عقب صلاة الجمعة اليتيمة».

«وكانت هناك مسائل أخرى معلقة بين القصر والوزارة، منها تعيين عضوين فى مجلس الشيوخ تحدثنا فيها وطلبت من النحاس باشا موعدا فى الغد، فحدد الساعة الخامسة بعد ظهر الأحد، لأعرض عليه نتيجة اتصالاتى مع الملك فى القاهرة».

(٦٢)

ونصل مع حسن يوسف إلى وقائع اليوم الذى شهد إقالة الوفد، وكيف أدى حسن يوسف نفسه دوره البروتوكولى فى ذلك اليوم :

«فى الصباح الباكر من يوم الأحد ٨ أكتوبر [١٩٤٤] اتصل بى حسنين باشا تليفونيا وطلب عودتى إلى القاهرة فورا! سافرت بالقطار، وبلغت قصر عابدين حوالى الواحدة بعد الظهر وقابلت حسنين باشا وأخذ يحدثنى عن تردد الإنجليز فى الموافقة على إقالة النحاس باشا، وقال: إنه سألهم بصفة

قاطعة إذا كانوا غير قادرين على التدخل لدى النحاس باشا لإنهاء مشكلة غزالى، فلماذا يعترضون على أن يقيل الملك رئيس وزرائه وهو حق من حقوقه الدستورية؟ ثم تكلم عما نشرته صحيفة «البلاغ» لسان حال الوفد بتاريخ أمس من تحذير لمن يضعون العراقيل أمام النحاس باشا فى سبيل ممارسة حقوقه الدستورية، وتداولنا فيما أشيع اليوم من أن النحاس باشا دعا إلى عقد مجلس الوزراء فى الساعة السابعة مساء لتقديم استقالة الوزارة، بدعوى تدخل الإنجليز فى شئون مصر الداخلية، كما أشيع أنه سوف ينشر الكتابين المتبادلين بينه وبين مستر شون فى مسألة غزالى بك».

«ذكرت حسنين باشا بموعدى مع النحاس باشا فى الساعة الخامسة، فاتصل على الفور برئيس مصلحة الركايب الملكية لإعداد سيارة تقوم فورا إلى الإسكندرية وغادرت القاهرة فى منتصف الثالثة بعد الظهر، ووصلت إلى فندق «سيسل» فى الخامسة إلا ربع، حيث استقبلنى النحاس باشا فى الصالون المجاور لغرفته، وبعد أن أبلغته تحيات الملك، سلمته أمر الإقالة فأخذ يتلوه بصوت مسموع وكان منطوقه:

«أمر ملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤»

«عزيزى مصطفى النحاس باشا»

«لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا، وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات، وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب، فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم».

«وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع، شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم، ما أمكنكم أداؤه من الخدمات فى أثناء قيامكم بمهمتكم».

«صدر بقصر عابدين فى ٢١ شوال ١٣٦٣ (٨ أكتوبر ١٩٤٤)».

□

ثم يردف حسن يوسف ما رواه بعبارات قصيرة يقول فيها:

«لم أسجل تفصيل ما قاله النحاس باشا بعد أن قرأ أمر الإقالة، وكان الموقف دقيقا بالنسبة لى، فقد ارتج علىّ، بيد أنى أذكر أنه قال: «ربنا يوفق جلالة الملك، ويلطف بالبلاد..»، ثم استأذنت داعيا له بالصحة والرفاهية».

(٦٣)

ويشير حسن يوسف فى هذه المذكرات إلى ما يمكن لنا أن نسميه ردود فعل النحاس باشا تجاه تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى فى ديسمبر ١٩٥١، وقد كان رد الفعل ثلاثى الأطوار، فحين أنهى حسن يوسف إلى النحاس النبأ كان رد فعله الفورى أنه مستقيل، وبعد يوم تداول فيه الرأى مع مساعديه رأى الاستمرار، ولما زاره حافظ عفيفى مجاملا رد له الزيارة فى اليوم التالى.

وها هو حسن يوسف يسجل لنا ذكرياته الجميلة عن هذه الأطوار الثلاثة، وهى ذكريات تدل على ما كان النحاس يتمتع به من سجايا حميدة متعددة ما بين التعبير التلقائى عن المشاعر، ثم الأخذ برأى الجماعة، ثم الالتزام بحدود اللياقة الاجتماعية:

«عقب صدور الأمر بتعيين حافظ باشا استأذنت فى إبلاغه إلى رئيس

الحكومة فقال الملك: «لماذا؟» فأجبته بأن هذا هو ما تقضى به التقاليد الدستورية، وبعد تردد أبدى موافقته».

«اتصلت على الفور بالنحاس باشا فى منزله وأبلغته أمر التعيين فقال: «هذا مستحيل.. أنا مستقيل..»، وفى اليوم التالى تفضل بالاتصال بى فى مكتبى عن طريق التليفون المباشر بيننا، وقال: «أخبرتك بالأمس أنى مستقيل ولكن بعد التشاور مع إخواننا هنا قررنا الاستمرار والكفاح».

«... سألنى حافظ باشا [عفيفى] عمن يبدأ بالزيارة؟ [دار الحديث فى الفترة التى أعقبت تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى] رئيس الديوان أو رئيس الوزارة؟ قلت: إنى لست خبيرا فى شئون المراسم والبروتوكول، فهى من اختصاص ديوان كبير الأمناء.. ولكن المفروض دستوريا أن رئيس الوزراء يشارك فى استصدار الأمر الملكى الخاص بتعيين رئيس الديوان.. وسواء كانت المشاركة صراحة أو ضمنا، فإنها تعتبر موافقة منه تستوجب الشكر له».

«وتوجه حافظ باشا إلى رياسة مجلس الوزراء وقابل النحاس باشا، وفى اليوم التالى (٢٦ ديسمبر) قدم النحاس باشا إلى القصر ورد له الزيارة».

....

«وجاء النحاس باشا يرد الزيارة لرئيس الديوان يوم ٢٦ ديسمبر ثم تفضل بزيارتى فى مكتبى وقال: إنه بعد أن هم بمغادرة القصر ذكرنى بالخير فعاد إلى التشريفات وصعد إلى مكتبى رغبة منه فى مجاملتى، وتحدث طويلا فى الشئون الجارية ثم حان موعد الصلاة فقام وتيمم وأدى فريضة الظهر».

«وكان الصحفيون فى انتظاره وسأله مندوب «الأهرام» عن الحالة فقال: «إن الوزارة لم تقدم استقالتها.. وكل شىءحسن.. والله يوفقنا».

(٦٤)

ومما تنفرد به مذكرات حسن يوسف من تحليلات سياسية مهمة التفاته الذكى إلى دور الوفد فى العناية بالعلاقات السياسية لمصر تجاه المشرق العربى والإسلامى، ومواصلة الأحزاب المصرية الأخرى العمل فى هذا الخط الذى بدأته حكومة الوفد، وهو يلخص المواقف بطريقة تتابعية ذكية تحفظ لأحزابنا السياسية جميعاً شرف المشاركة السياسية الجادة والوعى العميق والوطنية الحقة فيقول:

«.... فى هذه المرحلة بدأت تظهر ملامح سياسة خارجية مستقلة، كان أهم مظاهرها ما يمكن تسميته بسياسة الانفتاح على الشرق، تمثل ذلك فى بداية اهتمام مصر بقضية فلسطين، بدأ ذلك فى سنة ١٩٣٧ عندما أثار واصف غالى باشا وزير الخارجية المشكلة فى عصبة الأمم، ثم تطورت عندما دعت إنجلترا إلى عقد مؤتمر المائدة المستديرة بلندن، واستقبل محمد محمود باشا رئيس الوزارة فى ١٩٣٨ عددا من وفود البلاد العربية لمناقشة المسألة، ثم الاشتراك بعد ذلك فى المؤتمر، وتمثلت تلك السياسة أيضا فى التقارب الذى بدأ ينمو بين مصر وتركيا، إذ تبادل وزيرا الخارجية الزيارة الرسمية فى ١٩٣٩ ، وأذكر أن تركيا كانت مهتمة.بالجيش المصرى ووجوب تعزيزه، وقد حكى لى عبد الرحمن عزام باشا أن الوزير التركى سأله عن حجم القوات المسلحة فى مصر، فلما علم أنها لا تزيد على ثلاثين ألفاً، أبدى استياءه من أن يكون هذا فقط هو حجم جيش بلد عظيم كمصر».

«وتمثلت سياسة الانفتاح على الشرق أيضا فى أن مصر دعيت للانضمام إلى حلف سعد أباد الذى أبرم للدفاع المشترك بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان، وقد نوقش الموضوع فى مجلس الوزراء(وزارة محمد محمود) وانقسم المجلس إلى فريقين مؤيد ومعارض، وأرجئ اتخاذ القرار، وكانت حجة المعارضين أن بلدان الحلف بعيدة عن حدودنا، بحيث يصعب إدراك وجود صلة أمن عسكرى بينهم وبين مصر».

«وفى تلك الفترة أيضا جرت مباحثات بين مصر والعراق لعقد معاهدة صداقة وتحالف بين البلدين، فلما علم الإنجليز بذلك أبدوا استياءهم من أن تجرى تلك المباحثات دون أخذ رأيهم أو إحاطتهم علما بها، رغم أن معاهدة ١٩٣٦ تلزم مصر ألا تتخذ فى السياسة الخارجية موقفا يخالف سياسة إنجلترا، وقد توقف المشروع تماما».

(٦٥)

وتسيطر على حسن يوسف فى بعض أجزاء مذكراته روح التأمل لأحداث التاريخ ونوازع النفس البشرية، ويتجلى هذا الخلق كأبرز ما يكون عند حديثه عن الأزمات والدسائس التى واجهتها الوزارة الأخيرة، وهو يحلل هذه الأزمات ويردها إلى أنها جاءت من الذين أحسنت إليهم وزارة الوفد، وكأنه يريد أن يؤكد على الأثر القائل: «اتق شر من أحسنت إليه»:

«... ويعجب المرء إذ يرى أن هذا الفريق كان ممن أحسنت إليهم وزارة الوفد، فهى التى عينت إلياس أندراوس قوميسيرا للحكومة لدى شركة قنال السويس بدلا من على الشمسى باشا، وهى التى دافعت عن كريم ثابت فى موضوع مستشفى المواساة ثم رشحته لعضوية الشيوخ فى المحل الذى خلا

باستقالة والده لكى يحصل على رتبة الباشوية، وهى التى وقفت إلى جانب الملك فى إخراج هيكل باشا من رياسة مجلس الشيوخ واعتذرت للملك عن تحقيقات الأسلحة الفاسدة.. إلى غير ذلك من الأزمات التى استعرضناها وذهبت فيها الوزارة إلى العمل على مرضاة الملك إلى حد التضحية، ولدرجة أفزعت الوفديين أنفسهم، وقد رأينا انتفاضتهم فى مجلس النواب ضد التشريع الذى اقترحته وزارة الوفد لحماية أخبار القصر. وكان جزاء الوزارة أن أندراوس باشا هو الذى زين للملك إقالة النحاس باشا فى ٤ نوفمبر ١٩٥١، وهو الذى سعى لإحراج الوزارة بتعيين رئيس للديوان تؤهله كفاءته ومكانته لرياسة الوزارة!!.

(٦٦)

ويقدم حسن يوسف باشا فى مذكراته تفصيلات مهمة عن قيامه بالجهد الأكبر أو الوحيد فى إجهاض محاولة إلياس أندراوس لإقالة وزارة الوفد فى نوفمبر ١٩٥١، ومن العجيب أن حسن يوسف يعزو نجاحه فى هذا الإجهاض إلى المصادفة أو ما هو قريب منها، وفى هذا دلالة على نزاهة حسن يوسف الذى لم يكن من المغرمين بنسبة الأفضال إلى أنفسهم ليل نهار:

«لم يمض شهر على نشوة الابتهاج التى عمت البلاد بإلغاء المعاهدة حتى راح المستشار الاقتصادى للخاصة الملكية إلياس أنداوس باشا يعرض على الملك ضرورة تغيير الوزارة لعجزها عن مواجهة الموقف، ولأن الحالة المالية والاقتصادية آخذة فى التدهور، ويرشح الدكتور حافظ عفيفى باشا رئيس مجلس إدارة بنك مصر رئيسا للحكومة الجديدة، ولم ير الملك مانعا من الأخذ بهذا الرأى».

«وإننى لفى منزلى بسيدى بشر يوم ٤ نوفمبر ١٩٥١ إذ اتصل بى هذا المستشار [هكذا يتكلم حسن يوسف عن إلياس أندراوس] وطلب مقابلتى لأمر عاجل، وكان الليل قد انتصف وجاءنى وهو مستبشر بنجاح مسعاه لدى الملك فى أمر تغيير الوزارة، وقال: إن مولانا أرسله فى طلبى للتحدث فى التفاصيل».

«قمت على الفور إلى قصر المنتزه وكنت شارد الفكر، مضطرب الذهن، أقول لنفسى: كيف يمكن أن يحظى رئيس الحكومة بالشكر الملكى منذ أسبوعين ويتلقى الآن أمرا بعزله؟ وتصادف أن كانت الحكومة قد اتخذت فى مجلس الوزراء فى هذا اليوم بالذات قرارا سريا هاما لم يسبق عرضه على الملك لأنه أضيف إلى جدول الأعمال ووافانى به النحاس باشا مع رسول من القاهرة وتسلمته فى مساء ذلك اليوم، فحملته معى لأطلع الملك عليه».

«وما أن استقبلنى الملك فى مكتبه فور وصولى إلى قصر المنتزه حتى ابتدرنى بقوله: «ما رأيك فى حافظ باشا...» قلت: إن حافظ باشا رجل عظيم وإليه يرجع الفضل فى إنقاذ بنك مصر منذ سنة ١٩٤٠ وإدارته على أحسن وجه إلى اليوم، ثم أضفت: «قد يذكر مولانا أنى سبق أن رشحت حافظ باشا لرياسة الوزارة كلما نشبت أزمة وزارية واستعصى حلها، بيد أنى لم أفهم ما هى مظاهر تدهور الحالة الاقتصادية التى يدعيها إلياس باشا، كما لم يوضح لى توجيهات جلالتكم فى أمر الوزارة الجديدة.. هل تكون من المستقلين أو من الأحزاب؟ وهل يدعى الوفد إلى الاشتراك فيها؟».

«أنصت الملك برهة ثم سألنى عما فى يدى، فقدمت له قرار مجلس الوزراء المشار إليه وكان يقضى بإصدار التعليمات إلى قوات الجيش المصرى فى السودان بأن تقاتل إلى آخر جندى إذا ما تعرضت لها القوات البريطانية هناك أو حاولت إخراجها من الخرطوم».

(٦٧)

ويمضى حسن يوسف فى روايته ليشير إلى أن الملك فاروق كان من التعقل بحيث لم يعدل عن قراره بإقالة الوزارة فحسب، لكنه بدأ فى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتشجيعها على خطواتها الجريئة فيما يتعلق بالدفاع عن سلطة مصر وحقها فى السودان:

«لم يسع الملك إلا أن يبدى إعجابه بما تضمنه هذا القرار وجال بخاطره ما عسى أن يحدث إذا ما اشتبكت القوتان فى الصراع، وكأنه راجع نفسه وخلص إلى أن وزارة لها تلك الشجاعة لا يصح أن يكون جزاؤها العزل أو الإقالة، وفجأة قال لى: «اطلب حيدر وبلغه هذا القرار وانتظر هنا فى الاستراحة حتى يجىء من القاهرة ثم أخطرنى بما يراه فى كيفية تنفيذ هذا القرار الصادر من مجلس الوزراء».

«وبعد أن أصدر أمره إلى الحاجب المختار لكى يعد غرفة لى فى السلاملك الملحق بقصر المنتزه حيث قضيت الليلة، أذن لى بالانصراف من مكتبه، وعلى الفور اتصلت بحيدر باشا القائد العام للقوات المسلحة فاستقل طائرة وحضر إلى القصر مع مطلع الشمس حيث أطلعته على قرار مجلس الوزراء وقال: إنه قرار حكيم وإن قواتنا فى الخرطوم على أتم الاستعداد للنضال، وإذا ما احتاجت إلى إمدادات فإنى مرسل إليهم بها،

وتفاصيل أخرى عرضتها على الملك فلم ير داعيا لإثارة موضوع تغيير الوزارة».

«وهكذا أدت المصادفة إلى هدوء العاصفة واستمرت وزارة النحاس باشا فى الحكم وهى لا تعلم شيئا عن هذا كله، سوى ما نشرته بعض الصحف المتصلة بالمستشار الاقتصادى من أن أخبار الغد قد تتمخض عن تغيير فى الأنظمة القائمة».

«ولم يهدأ بال أندراوس باشا، إذ أنه كان يعمل على الانتقام من وزارة النحاس باشا لأنها لم تطلعه على إجراءات إلغاء المعاهدة، ولأنه كان يتطلع إلى المنصب الذى يشغله حافظ عفيفى باشا فى بنك مصر، ومازال يجدد السعى ولكن بطريقة عقلانية، إلى أن حقق مأربه وذلك فى الأسبوع الأخير من ديسمبر».

....

يقصد حسن يوسف بهذه الإشارة وهذا التاريخ ما حدث من تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى، وبذلك خلا منصب رئيس مجلس إدارة بنك مصر ليشغله هو.

(٦٨)

ويروى حسن يوسف بعض ما وصله عن طريق حسين سرى عن الصعوبات التى واكبت تشكيل وزارة الوفد الأخيرة، ونحن نلاحظ فيما يرويه أنه يميل إلى القول بأن النحاس تمسك بطه حسين بعدما عارض الملك، وإن كان هناك رأى مناقض سبق صلاح الشاهد إلى تسجيله فى

مذكراته (١٩٧٦) حيث روى أن النحاس نفسه كان قد قبل بطه حسين بعد معارضة له قاومها فؤاد سراج الدين:

«... وكذلك أبلغنى سرى باشا أن صعوبات قامت بشأن ثلاث مسائل وأنه تمكن من تذليلها، الأولى عن ترشيح الدكتور طه حسين وزيرا للمعارف، إذ اعترض عليه الملك ولكنه ما لبث أن وافق عليه بعد أن تمسك النحاس باشا به. والثانية أن النحاس باشا أبدى ملاحظة على منطوق الأمر الملكى بتكليفه بتشكيل الوزارة، إذ ورد به «إلى حضرة صاحب المقام الرفيع...» وقد جرت العادة أن يستهل بكلمة «عزيزى... إلخ»، وقد أقنعه سرى باشا بأنها مسألة شكلية لا تستوجب أى اختلاف. والثالثة أن الملك طلب استبقاء الفريق محمد حيدر باشا وزيرا للحربية فى الوزارة الجديدة، ولكن النحاس باشا اقترح تعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة، تكون له صلاحيات الوزير، وله حق الاتصال المباشر برئيس الوزارة دون أن يحضر جلسات مجلس الوزراء، وصدرت موافقة الملك على هذا الاقتراح، وبعد فتح الاعتماد اللازم لإنشاء هذا المنصب صدر القرار بتعيين حيدر باشا قائدا عاما للقوات المسلحة فى فبراير سنة ١٩٥٠».

(٦٩)

ويشير حسن يوسف بدقة وتحديد إلى مرتين انتوى النحاس فيهما الاستقالة فى أخريات أيام وزارة الوفد فى الحكم:

«... وقد فكر النحاس باشا فى الاستقالة مرتين فى ٩ ديسمبر ثم فى ٢٥ منه، ولكنه بعد استشارة معاونيه قرر أن يستمر فى الكفاح أمام جبهتين، محاربة الإنجليز ومواجهة دسائس القصر، مفضلا الإقالة على الاستقالة،

ذلك لأن الأولى تزيد من قوة الوفد أمام الشعب، وتلك نظرية عرفت عن الوفد فى مواقفه التاريخية السابقة».

(٧٠)

وتتضمن مذكرات حسن يوسف قدراً معقولاً من الحديث عن الأنشطة السياسية والدبلوماسية التى قُدر له أن يشارك فيها، ولعل أبرز هذه المواقف هى مساهمته بصورة فعالة فى المفاوضات حول السودان التى جرت عام ١٩٤٨ فى عهد وزارة النقراشى باشا، ومع أن هذه المفاوضات قطعت شوطا طويلا فى سبيل مصلحة مصر، فإنها توقفت نتيجة لتعنت البريطانيين، وهذا هو ما يجيد حسن يوسف عرضه، والتأكيد عليه بعد كل ما يرويه عن مفاوضات وتوفيقات نجح فى إقرارها والحصول على موافقة الأطراف عليها.

ومن المهم أن نقرأ ما يرويه حسن يوسف عن هذه الفترة حيث يقول:

«... بعد يومين من إخفاق مجلس الأمن فى إصدار توصية فى الشكوى التى تقدمت بها مصر ضد إنجلترا طالبة الجلاء وإنهاء النظام الإدارى فى السودان، أصدر الحاكم العام إعلانا فى الخرطوم قال فيه: سواء استؤنفت المفاوضات أو لو تستأنف، فإن حكومة السودان مصممة على أن تعجل بمشروعاتها الخاصة بالجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى، على أساس التوصيات التى تقدم بها مؤتمر إدارة السودان، وتمت صياغتها فى مشروع بقانون».

«ومع أن هذا المؤتمر لم تشترك فيه الأحزاب المؤيدة للوحدة مع مصر، كما لم يشترك فيه مصرى واحد، فقد وافق النقراشى باشا على الاشتراك

مع إنجلترا فى وضع نظام يمهد للسودانيين طريقة الحكم الذاتى، واقترحت إنجلترا فى إبريل ١٩٤٨ تشكيل لجنة ثنائية لبحث مشروع القانون».

«رشح النقراشى باشا عبد الرزاق السنهورى باشا لتمثيل مصر فى تلك اللجنة الثنائية، ولكن السفير البريطانى (سير رونالد كامبل) اتصل بى وقال إنه مع تقديره لكفاءة السنهورى وعلمه، فإنه يخشى أن يكون اختياره لا يساعد على تيسير المباحثات لأن له موقفا معاديا لإنجلترا، عندما زار الخرطوم أخيرا بوصفه وزيرا للمعارف».

«عرضت الأمر على الملك وعلى رئيس الحكومة، وتم الاتفاق على أن يمثل مصر أحمد محمد خشبة باشا وزير الخارجية وقتها، وسارت المباحثات بين خشبة باشا وسير رونالد كامبل فى سهولة ويسر بفضل العلاقة الودية القائمة بين القصر والوزارة من جهة، وبين القصر والسفارة من جهة أخرى، وكان سير رونالد من أكثر الدبلوماسيين البريطانيين اعتدالا وتفهما للقضية المصرية».

(٧١)

ويجيد حسن يوسف بلورة ما توصلت إليه المباحثات المصرية البريطانية بشأن السودان عام ١٩٤٨ فى نقاط محددة، ويبدو لى أن مذكرات حسن يوسف ستمثل المصدر المفضل للحديث عن هذه المباحثات التى خفت الحديث عنها كنتيجة طبيعية لما حدث من استقلال السودان بعد قيام الثورة:

«واستغرقت المباحثات ثلاثة أسابيع من ٦ مايو إلى ٢٨ منه [١٩٤٨)، بحث فيها الجانبان نحو سبعين مادة هى قوام مشروع القانون، وأدخل الجانب المصرى عدة تعديلات أقرها الجانب البريطانى ومن بينها:

«١ - ورد فى الفقرة الأولى من ديباجة مشروع القانون، إشارة إلى وفاق السودان سنة ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦، وقد طلب خشبة باشا حذف تلك الفقرة ووافق السفير البريطانى على ذلك».

«٢ - نص المشروع على المسائل المحظور على الجمعية التشريعية نظرها، وهى الدستور، والعلاقة بين حكومة السودان وحكومتى مصر وإنجلترا وأى قوة أجنبية، وقد رأى الجانب المصرى إضافة موضوع الجنسية السودانية إلى تلك المسائل المحظورة ووافق الجانب البريطانى على هذا التعديل».

«٣ - وكذلك تضمنت التعديلات تحديد سلطة الحاكم العام لنسخ قرارات المجلس التنفيذى، وفى شئون الانتخابات، وأسبقية استعمال اللغة العربية، وتبليغ القوانين، وغير ذلك من الأمور التى تكفل النهوض بالسودانيين والحفاظ على مظهر مشاركة مصر فى شئون السودان».

«بيد أن المباحثات تعثرت عند تحديد عدد الأعضاء المصريين فى المجلس التنفيذى. إذ نص المشروع على أن يتكون المجلس مما لا يقل عن اثنى عشر عضوا، وما لا يزيد على ثمانية عشر عضوا، ويشكل من:

«أ - زعيم الجمعية التشريعية والوزراء إن وجدوا».

«ب - أربعة أعضاء بحكم وظائفهم وهم: السكرتير الإدارى، والسكرتير المالى، والسكرتير القضائى، والقائد العام للجيش (وكلهم من البريطانيين).

«جـ - لا أكثر من ثلاثة أعضاء يعينهم الحاكم العام بمحض تصرفه، سواء كانوا سودانيين أم لا».

«واقترح الجانب البريطانى أن يكون نصيب مصر من هؤلاء الأعضاء الثلاثة، تعيين اثنين من المصريين هما مفتش عموم الرى المصرى بالسودان، والخبير الاقتصادى، واقترح خشبة باشا أن تمثل مصر بأربعة أعضاء على قدم المساواة مع البريطانيين».

«وجرت مناقشات طويلة حول هذا الموضوع فاجتمعت [الضمير لحسن يوسف] مرتين بالسفير البريطانى فى دار أحد مستشاريه تفاديا لإشراك ديوان الملك بصفة رسمية فى المباحثات، وكانت وجهة نظر السفير أن الأربعة أعضاء المشار إليهم لا يمثلون إنجلترا بل هم موظفون فى حكومة السودان، وكانت حجته فى هذا الشأن بادية الضعف ورددت عليه بأن الأربعة أعضاء المصريين سوف يعينهم أيضا الحاكم العام، ومن الخير أن تكون هناك مساواة بين المصريين والبريطانيين من حيث المركز والعدد، وقد وعد بمراجعة حكومته لكى توافق على تمثيل المصريين تمثيلا أقوى فى المجلس التنفيذى».

«وعاد السفير إلى إخطار خشبة باشا بأن أقصى ما أمكن التوصل إليه هو أن يدعى قائد القوات المصرية فى السودان لحضور جلسات المجلس التنفيذى عندما يبحث المجلس فى مسائل الدفاع، وهذا يعنى أن تمثل مصر بعضوين ونصف، مقابل أربعة أعضاء إنجليز، ولم تقبل مصر هذا العرض وتوقفت المباحثات فى ٣٠ مايو عند هذا الحد».

«ومضى الحاكم العام فى تنفيذ مشروع السودنة دون الحصول على موافقة الحكومة المصرية عليها، وظل هذا الوضع قائما إلى أن عادت وزارة الوفد الأخيرة إلى الحكم فأثارت موضوع السودان من جديد».

كذلك يجيد حسن يوسف تصوير المراحل التى مرت بها تطورات العلاقة البريطانية ـ المصرية فيما يتعلق بالسودان، وهو يقدم تواريخ دقيقة، ووقائع واضحة المغزى، ومن هذه الوقائع ما يرويه عن غطرسة الإنجليز وإصرارهم المبكر على تطبيق السياسات الكفيلة بانفصال السودان عن مصر، وهو يقدم نموذجاً بارزاً فى هذا الصدد، وهو موقف الإنجليز من تعيين قاضى قضاة السودان فى عهد وزارة النقراشى، ومن الجدير بالإشارة أن ذاكرة حسن يوسف (الشخصية أو الورقية) تسعفه بأسماء القضاة، ويبدو أن السبب فى هذا يرجع إلى علاقة أسرته ببعض علماء الدين:

«اتخذت سياسة إنجلترا لفصل السودان عن مصر مظاهر شتى، منها حظر الدعاء التقليدى فى المساجد فى خطبة الجمعة للوالى الشرعى (ملك مصر)، ومنها تصعيب الهجرة على المصريين، وعرقلة العلاقات الثقافية والاقتصادية بين مصر والسودان، وإبعاد المصريين تدريجيا عن الوظائف حتى رفضت أخيرا تعيين مصرى قاضيا لقضاة السودان. وقد شغل هذا المنصب كل من الشيخ أمين قراعة، والشيخ نعمان الجارم، والشيخ مصطفى المراغى، ثم الشيخ حسن مأمون، وكانت مدته تنتهى فى يناير ١٩٤٧ فانتهز الحاكم العام الفرصة وبعث إلى الحكومة المصرية بمذكرة قال فيها: إنه مع تقديره لكفاءة الشيخ حسن ومكانته العلمية، فإن حكومة السودان تعتزم ترشيح قاض سودانى محله».

«وقد اقترح النقراشى باشا حلا وسطا باستبقاء الشيخ حسن مأمون فى منصبه، على أن تتحمل الحكومة المصرية مرتبه، وأن تنشئ حكومة

السودان وظيفة نائب له يعين فيها قاض سودانى، وبذلك تتيسر زيادة عدد الوظائف الكبرى أمام السودانيين، وفى الوقت نفسه تحتفظ مصر بهذا الرباط الدينى القوى بين مصر والسودان، بيد أن الحاكم العام لم يستجب لهذا الاقتراح واختار قاضيا سودانيا ليكون قاضى القضاة».

(٧٣)

وننتقل إلى ما يرويه حسن يوسف عن الأدوار التى قدر له أن يضطلع بها فى علاقات كبار رجال الدولة بالملك أو ببعضهم البعض، ومدى ما تعكسه هذه الأدوار، وحديثه عنها من نظراته السياسية والتاريخية، وعلى مستوى العلاقات الشخصية يأتى المفتى العظيم والإمام الأكبر الشيخ عبد المجيد سليم فى مقدمة من يعتز حسن يوسف بصداقتهم، وهو يذكر مدى حبه للشيخ، وانتفاعه بفضله، ويشير إلى أن علاقته به كانت ممتدة لأن المفتى كان صديق أخيه الأكبر، ويشير حسن يوسف إلى دور الوساطة الذى أتيح له أن يلعبه للإصلاح بين الشيخ المراغى شيخ الأزهر والمفتى الشيخ عبد المجيد سليم، وأنه نجح إلى حد كبير فى هذه الوساطة، وإن كان الرجلان قد ظلا على موقفيهما الواضحين والمعلنين من اشتغال الطلاب بالسياسة:

«... استرعى نظر الملك أن تقوم خصومة بين شيخ الأزهر وبين مفتى الديار المصرية، وأن يمتد أثرها إلى الصدام بين الصعايدة (أنصار المراغى) والبحاروة (أنصار المفتى) [عبد المجيد سليم] داخل الكليات والمعاهد الدينية، ولذا فقد كلفنى [أى الملك] بمحاولة التوفيق بين الشيخين، فاجتمعت بهما فى مكتب الأستاذ الأكبر ودار بينهما نقاش طويل انتهى إلى اتفاقهما على عدة مسائل منها ضرورة إدخال تعديلات على نظم الدراسة فى الأزهر، وتحسين حال المدرسين والخريجين».

«بقيت مسألة الاشتغال بالسياسة، قال المفتى: إن الأزهر ينبغى أن يكون بعيدا عن السياسة، وقال الشيخ المراغى:إن للأزهر تاريخا طويلا فى الانضمام إلى الحركة الوطنية، وكان له دور بارز فى ثورة ١٩١٩، ثم فى انتفاضة ١٩٣٥، فكيف يتسنى إبعاد تلك الجماعات المثقفة عن الاهتمام بما يجرى فى البلاد من أحداث؟ وقد صمم المفتى على رأيه وقال المراغى: إن الاشتغال بالسياسة لا يعنى الانتماء إلى حزب من الأحزاب، أو الولاء لهيئة دون أخرى».

«وأذكر أن الحوار بين الشيخين كان هادئا ومفيدا، وكان دورى فيه هو مجرد إثبات اهتمام الملك بأن يسود الوئام بين الرجلين، وقد بدا أننا توصلنا إلى شيء من ذلك».

هكذا يقول حسن يوسف، ويبدو أنه كان على صواب، لكن الأمر كان يتطلب ما هو أكثر من الصواب.

(٧٤)

ويورد حسن يوسف تفصيلات مهمة عن حقيقة التوتر الذى أدى إلى خروج الشيخ عبد المجيد سليم من منصبه فى مشيخة الأزهر فى صيف عام ١٩٥١، ومن العجيب أن حسن يوسف يصور الأمر على نحو بيروقراطى ويحمل المسئولية عن استقالة الشيخ لوزارة الوفد، مع أن اللفظ الذى أطلقه الشيخ العظيم كان، كما استقبله الناس جميعا، موجها ضد تصرفات الملك، وقد فهم شعبنا هذا المعنى ولا يزال عليه، وعدّ هذا الموقف من أمجاد الشيخ الأكبر، لكن رئيس الديوان بالنيابة (الذى هو حسن يوسف باشا صاحب المذكرات التى نتدارسها) يريد للشعب أن يفهم

معنى آخر غير ما هو مفهوم بالسليقة، كما أنه بحكم عقليته (الدبلوماسية أو الرسمية!!) يريد أن ينتزع من الشيخ عبد المجيد سليم مجداً دفع الرجل بالفعل ثمنه من رزقه ووظيفته:

«... لجأ الشيخ عبد المجيد إلى مقابلة الملك، وعرض عليه مطالب الأزهر، وصرح بعد المقابلة بأن الملك شمله بعطفه، وأنه أودع الأزهر أمانة فى عنقه. ثم حدث أن نشرت مجلة «آخر ساعة» بعددها الصادر فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥١ حديثا منسوبا إلى شيخ الأزهر أجاب فيه على أسئلة لمندوب المجلة فقال: إنه يستهجن الرقص عند الإفرنج، ثم أشار إلى أن الحكومة تضن بالمال على رجال الأزهر ومشروعاته، ثم قال: «تقتير هنا وإسراف هناك»، وكان الملك يومئذ يصطاف فى الخارج، وما إن اطلع على الحديث حتى ظن أن النقد موجه إلى شخصه [هكذا يقول حسن يوسف، والغالب أن ظن الملك كان صحيحا]، فأرسل إشارة عن طريق اللاسلكى من اليخت الملكى إلى الديوان يأمر فيها بعزل الشيخ عبد المجيد سليم فورا».

«وبدلا من سؤال الرجل عما قصد إليه من تلك العبارة وعما إذا كان التصريح المنسوب إليه صحيحا أو مفترى عليه، فإن الوزارة اغتنمت الفرصة للتخلص من مطالب فضيلته ونفذت التوجيه السامى دون إبطاء، فأوعزت إلى الشيخ أن يستقيل فاستقال يوم ٣ سبتمبر».

(٧٥)

ويستطرد حسن يوسف إلى التعبير عن أسفه للنتيجة «الفورية» التى أدى إليها هذا الحديث الخطير، وقد كانت هذه النتيجة تنحية شيخ الأزهر الشيخ

عبد المجيد سليم عن منصبه الرفيع، ومن العجيب أن حسن يوسف يعالج الموضوع كما لو أن النتيجة عقوبة(!!) وأن الشيخ الأكبر لم يكن يستحق العقوبة(!!) وهو يصل إلى القول بأن ولاء الشيخ عبد المجيد سليم للقصر كان أكيدا:

«حدث هذا فى غيبتى عن مصر، إذ كنت فى مأمورية بالخارج وكان كبير الأمناء يقوم بعملى فى رياسة الديوان، وقد أحزننى أن أطالع فى الصحف يوم عودتى فى ٤ سبتمبر نبأ استقالة الشيخ عبد المجيد [سليم] وتعيين الشيخ إبراهيم حمروش خلفا له؟ وكان فى مقدور الديوان والوزارة مراجعة الملك فى هذا الأمر، فولاء الشيخ عبد المجيد لم يكن موضع شك أو شبهة، ودليلى على ذلك أنه عندما بعث إلى الملك برقية تهنئة يوم ٢٩ يوليو ١٩٥١ (بمناسبة عيد تولى الملك سلطته الدستورية) عن طريق كبير الأمناء، فإن الملك رد عليه شخصيا بالشكر تكريما لشخصه وتقديرا لمركزه».

«ومن ناحية أخرى فإن الشيخ عبد المجيد لم يفتأ يردد عطف الملك على مطالب الأزهريين، وفى يوم ٢٩ أغسطس بالذات نشر «الأهرام» رسالة بإمضاء فضيلته بأنه سيرفع أمر هذه المطالب إلى الملك عند عودته من الخارج، وقال: إن الأزهر لازم لمصر كنهر النيل».

«وفى هذا كله ما يثبت ولاء الشيخ عبد المجيد للجالس على العرش،وأستطيع أن أؤكد هذا عن ثقة، إذ كنت أعرف فضيلته منذ زمن بعيد، وكان بمنزلة أخى الأكبر، وكانت علاقتنا فى العمل غاية فى الود والاحترام. وإنى أذكر له كلما لقينى - وكان يعلم قسوة الدسائس والتنافس بين الموظفين فى القصر منذ أن عمل إماما بديوان الملك - فكان ينصحنى

بتلاوة الآية الكريمة كلما جئت إلى مكتبى فى السراى: ﴿رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق واجعل لى من لدنك سلطانا نصيرا﴾ «صدق الله العظيم»

(٧٦)

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى ما أورده حسن يوسف من إشارة عابرة إلى الأصداء الخارجية التى ترتبت على استقالة الشيخ عبد المجيد سليم حيث يقول:

«هذا وقد كان لإقالة الشيخ عبد المجيد سليم رد فعل عنيف فى الأوساط الدينية ولدى علماء المسلمين خاصة فى إيران، فأرسلوا برقيات استنكار واحتجاج على هذا التصرف».

....

من الجدير بالإشارة أن الشيخ عبد المجيد سليم (ومن بعده تلميذه وصفيه الشيخ محمود شلتوت) كان رائداً من رواد التقريب بين المذاهب الإسلامية.

....

(٧٧)

ويردف حسن يوسف قصة إقالة شيخ الأزهر الشهيرة بالإشارة إلى سعادته بقرار عودة عبد المجيد سليم إلى تولى المشيخة بعد أقل من عام:

«... وكان من حسنات وزارة على ماهر باشا عندما عاد إلى الحكم، أن استصدر من الملك فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ بإعادة الشيخ عبد المجيد [سليم] شيخا للأزهر من جديد».

....

هكذا فإن حسن يوسف مضى خطوات واسعة فى طريق تفريغ قصة استقالة الشيخ عبد المجيد سليم من معنى البطولة، والشجاعة، ولسنا ندرى هل يقصد هذا أم أن حسن نيته قد جعلته يوقع الشيخ عبد المجيد سليم فى هذا الموقف.. لكننا على كل حال سنكتشف جانبا آخر من الموضوع فى الفقرة التالية.

(٧٨)

ويبدو بوضوح أن حسن يوسف (والملك فاروق من ورائه بالطبع) كانا يتصوران أن بالإمكان أن تعالج المسائل القانونية والبروتوكولية بين العلماء على نحو سياسى تكتيكى، لكن طبقة العلماء الموجودين فى ذلك الوقت كانت أرفع بكثير من تصورات الملك، وقد خصصت فصلا من كتابى «كيف أصبحوا وزراء: دراسة فى صناعة القرار السياسى» لرواية قصة موقف النزاع بين علماء الأزهر من ناحية، وبين الدولة (قصرا وحكومة) من ناحية أخرى حينما أرادت الدولة تعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخا للأزهر على الرغم من أنه لم يكن مستوفيا للشروط التى ينص عليها القانون، وسنتدارس فى فقرتنا هذه رواية حسن يوسف للموضوع ومن الطريف أن الوثائق البريطانية تجيد عرض الموضوع بأفضل مما عرضه حسن يوسف فى مذكراته، وقد لخص الأستاذ محسن محمد فى كتابه «١٩٤٦ : سنة من عمر مصر» بعض جوانب هذه القصة.

ونحن نرى نصوص حسن يوسف التى سنطالعها فى الفقرة التالية تعترف بكل وضوح بأنه (أى حسن يوسف نفسه) حاول باسم الملك وباسم الدولة مساومة الشيخ عبد المجيد سليم فلم يفلح فى هذه المساومة، كما لم يفلح هو ولا غيره فى مساومة الشيخ مأمون الشناوى وغيره من المشايخ، وأمضت الحكومة قرارها وعدلت القانون وعينت الشيخ مصطفى عبد الرازق واستقال من الشيوخ الكبار أصحاب أكبر ثلاثة مناصب دينية على نحو ما ذكرت فى كتابى.. لكن كانت للقصة بقية مؤثرة لابد من الإشارة إليها هنا، ذلك أن عهد الشيخ مصطفى عبد الرازق بمشيخة الأزهر لم يدم إلا عاما واحدا فقط توفى بعده ثم خلفه فى منصبه الرفيع هؤلاء العلماء الأجلاء الثلاثة الذين استقالوا احتجاجاً على تصرف الحكومة، واحداً بعد آخر، وقد حدث هذا دون أى ترتيب بشرى ودون أن ينتبه أحد فى ذلك الوقت إلى حكمة التدبير الإلهى!!

بل إن الشيخ عبد المجيد سليم تولى المنصب مرتين لا مرة واحدة، وكان ترتيب هؤلاء الثلاثة فى توليهم المنصب الشيخ مأمون الشناوى ثم الشيخ عبد المجيد سليم ثم الشيخ إبراهيم حمروش ثم الشيخ عبد المجيد سليم:

«... بعد وفاة الشيخ المراغى فى أغسطس ١٩٤٥، نشأت أزمة من نوع جديد، فهى ليست نزاعا بين القصر والوفد، فوزارة النحاس باشا كانت قد أقيلت فى أكتوبر ١٩٤٤، لكنها أزمة بين القصر وهيئة كبار العلماء أثارها الملك شخصيا بغير مبرر [هكذا يقول حسن يوسف، ولا نقول: يعترف لأنه ليس محلاً لاتهام]، وكانت لها آثار بالغة الأهمية فى الأوساط الدينية».

«فقد رشح الديوان الشيخ عبد المجيد سليم مفتى الديار المصرية شيخا للأزهر، وكانت طبيعة الأشياء تقضى بهذا الاختيار، فهو أهل علم وتقوى يؤهلانه لهذا المنصب الخطير، فضلا عن سابقة عمله فى القصر، إذ كان إماما للملك فؤاد» .

(٧٩)

ويروى حسن يوسف تطورات الخلاف حول اختيار شيخ للأزهر، ومن الإنصاف أن نشير إلى أن حسن يوسف قد أخذ يمارس التبرير للتصرفات الملكية والحكومية على الرغم من أنه بدأ بداية حسنة فى الفقرة السابقة حيث التزم الإنصاف والعدل فى الفقرة السابقة حين قال إن الملك هو الذى خلق الأزمة بلا مبرر:

« ... ولشد ما كانت دهشتى عندما اعترض الملك على هذا الترشيح وأصدر أمره بتعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق وزير الأوقاف شيخا للأزهر، والشيخ عبد الرازق يستوى كفاءة وعلما مع الشيخ عبد المجيد، بل قد يتميز عنه بالاستنارة فى الفلسفة والعلوم العصرية، فهو أستاذ جامعى وله مؤلفات عديدة فى الفقه والتوحيد وعلم الاجتماع، وله مركز مرموق فى المجتمعات الدينية، لكنه ليس عضوا فى هيئة كبار العلماء، ولما كان قانون الأزهر ينص على اختيار شيخه من بين أعضاء تلك الهيئة، فقد اقتضى الأمر تعديل هذا القانون، فاتصلت برئيس الحكومة وأبلغته توجيهات الملك» .

«تقدمت وزارة النقراشى باشا بتعديل قانون الأزهر تعديلا ألغى بمقتضاه الشرط الخاص بعضوية هيئة كبار العلماء، وبدلا من شرط التدريس فى

الأزهر لمدة عشر سنوات تعدلت المادة إلى خمس سنوات بالتدريس فى الأزهر أو فى جامعة فؤاد أو جامعة فاروق الأول، وكذلك أضيف لشروط الترشيح مَنْ سبق له أن تولى منصب الإفتاء أو عضوية المحكمة العليا الشرعية».

«اجتمعت هيئة كبار العلماء برئاسة المفتى وقررت الاعتراض على ترشيح الشيخ مصطفى عبدالرازق لأنه ليس عضوا فى الهيئة، وانتهزت الصحف الوفدية الفرصة وقامت بحملة شديدة ضد الوزارة القائمة، وخصصت الصحف المحلية أعمدة طويلة (باستثناء الأهرام والمقطم) لمناقشات عنيفة ومتعارضة، وذهبت صحيفة «الوفد المصرى» إلى أن شخصية أجنبية (تقصد أغا خان زعيم الطائفة الإسماعيلية) تدخلت لصالح الشيخ عبد الرازق، وقدم أحد النواب سؤالا فى هذا المعنى وأجاب النقراشى باشا فى جلسة ٨ ديسمبر ١٩٤٥ بأنه حينما استقبل الشخصية الإسلامية العظيمة ألمحت فقط إلى أن الشيخ مصطفى عالم جليل، وعبرت عن أملها فى أن يكون شيخ الأزهر منتخبا من رجال ذوى خبرة وتجربة حتى يتمكن العالم الإسلامى من التعاون الوثيق معه. وأضاف النقراشى قائلا: إن المفتى ووكيل الأزهر السابقين قدما صورة مشوهة عن هذا اللقاء».

(٨٠)

ويشير حسن يوسف إلى استقبال رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى للشيخ عبد المجيد سليم فى أثناء الأزمة، وحواره معه، وهو ما يدلنا على مدى ما كانت قنوات الاتصال تتمتع به من فاعلية فى ذلك العهد على الرغم من حدود الخلاف التى تطورت وتفاقمت:

«وقد استقبل النقراشي باشا الشيخ عبد المجيد سليم وحاول إثناءه عن تزعم الحركة المضادة لتعديل القانون، وقمت من ناحيتى بمحاولة مماثلة فاجتمعت مرتين بالشيخ عبد المجيد، وكانت تربطنى به علاقة ود قديمة، وأوضحت له أن قرار الملك فى شأن التعديل لا يمكن الرجوع فيه وأن من الخير أن يكون بعيدا عن الجدل الذى تتزعمه بعض الصحف، وأنه بوصفه أكبر أعضاء هيئة كبار العلماء سنا ومقاما، يستطيع التعاون معنا إلى أن تمر الأزمة بسلام، ولكن الشيخ لم يعدل عن موقفه وكانت مدة خدمته تنتهى فى منتصف أكتوبر من تلك السنة، وكان مفروضا أن تمد سنتين أخريين».

«أما الشيخ مأمون الشناوى وكيل الأزهر فقد قدم استقالته من منصبه احتجاجا على تخطيه للتعيين شيخا للأزهر، وقال: إنه قد تعذر عليه التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة داخل هيئة كبار العلماء».

(٨١)

وننتقل إلى صورة بعض شخصياتنا التاريخية فى مذكرات حسن يوسف.

وربما كان من الطبيعى أن نتحدث فى البداية عن صورة على ماهر فى هذه المذكرات، وهى صورة مضطربة بالأحداث والوقائع والآراء والتعقيبات، وقد اختلطت بعض أحاديث حسن يوسف عن على ماهر وسياساته بكثير من أحاديث عن الملك وسياسته، أو عن علاقته المباشرة مع على ماهر، لكن صورة على ماهر مع هذا لا تزال بارزة.

وعلى سبيل المثال فإن حسن يوسف يشير بدقة شديدة إلى حقيقة المناورة التى تولى على ماهر بطولتها أو إنجازها فى مارس ١٩٣٩ بإبعاد

رئيس الوزراء محمد محمود باشا عن رئاسة وفد مصر فى المائدة المستديرة فى لندن، وهو المؤتمر الذى انعقد مبكرا لمناقشة مشكلة فلسطين، وربما نعجب للمنطق المعوج الذى كان على ماهر يستند إليه من أجل إتمام مناوراته، لكننا لا ندهش من مثل هذا الأسلوب، فقد رأينا فيما تلا ذلك من سنوات ما هو أعوج من هذا المنطق:

«... أراد محمد باشا [محمود] رئيس الوزارة أن يكون رئيسا للوفد، و لكن على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى وقتها استطاع أن يستصدر من الملك أمرا بتشكيل الوفد برئاسة الأمير محمد عبد المنعم (ابن الخديو السابق عباس حلمى ابن عم الملك)، وذلك بدعوى أن بعضا من الوفود العربية يرأسها أمير، وأن الحرص على تقدم الوفد المصرى عليها يقتضى أن تكون الرياسة فيه لأمير من الأسرة المالكة، وتألف الوفد من عبد الرحمن عزام الوزير المفوض بالخارجية، وحسن نشأت سفير مصر فى لندن دون أن يكون لمحمد باشا محمود دخل فى هذا التشكيل».

«ثم ما لبث أن انضم إلى الوفد على ماهر باشا فكانت له فيه الصدارة الفعلية».

«وقد غضب محمد محمود واعتبر هذا الإجراء مخالفا للدستور، وكان حريصا على رئاسة الوفد ليكون له فى لندن فرصة التباحث مع المسئولين الإنجليز حول بعض بنود معاهدة ١٩٣٦، ولكنه سكت على مضض، أما حرص على ماهر على أن يسافر بدلا من محمد محمود فقد كان يرجع إلى أسباب منها تصفية بعض المشاكل بين السراى والإنجليز، وإقناعهم بالموافقة على إعادة المهندس فيروتشى الإيطالى الجنسية إلى وظيفته بالسراى، ومنها التمهيد مع الإنجليز لقبول على ماهر مستقبلا رئيسا لوزراء

مصر خلفا لمحمد محمود، ومنها حرص على ماهر وقتها على أن يظهر كسياسى مصرى مهتم بالقضايا العربية».

(٨٢)

ويقدم حسن يوسف تفسيره الخاص لتنحية على ماهر من رئاسة الوزارة (١٩٤٠) واشتراط إبعاده عن رئاسة الديوان، فيرجع السبب فى هذا إلى تعبيره المتكرر عن أمنياته المظاهرة للمحور فى حربهم ضد بريطانيا والحلفاء:

«... ومن الواضح أن تنحية على ماهر لم تكن بسبب إحجامه عن إعلان الحرب، إذ أن الإنجليز قد انتهوا إلى الموافقة على اتخاذ مصر موقف الدولة غير المحاربة، ولم يشترطوا فيمن يخلف على ماهر أن يعلن الحرب على إيطاليا، ويبدو أن السبب فى إخراج على ماهر هو انعدام الثقة بينه وبين السفير البريطانى، كما يبدو أن إصرار الإنجليز على عدم عودته إلى منصبه فى رياسة الديوان، يرجع إلى أنه كان يظاهر الملك على الاستخفاف بقوات الحلفاء والإشادة بانتصارات الألمان، والاطمئنان على نوايا إيطاليا نحو مصر إذا ما كتب النصر لدولتى المحور».

«ومما شجع الإنجليز على تنحية على ماهر، تحرج الموقف العسكرى و استحسان الزعماء المصريين لتغيير الوزارة، ثم عودة الوفد إلى الظهور كقوة مؤثرة على مسرح السياسة الداخلية فى مصر».

(٨٣)

ويروى حسن يوسف قصة طريفة عن تطور علاقته بعلى ماهر فى خلال هذه الفترة المبكرة فيقول :

«كنت سعيدا بالصلة المباشرة فى العمل مع [على] ماهر باشا لولا أن وقع أمر عكر صفو تلك الصلة، وتفصيل ذلك أن مندوب «الأهرام» الأستاذ أبو الخير نجيب، زارنى كعادته فى مكتبى يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٩ مستطلعا أخبار الوزارة، وكان أمامى محضر جلسة لجنة التجارة الخارجية (وهى لجنة مشتركة بين وزارتى الخارجية والتجارة، وجرى العمل على نشر قراراتها) فاستعرضت الأوراق بحضور مندوب «الأهرام» وكان من بين قرارات اللجنة أنها بحثت اقتراحا بشأن عدم اتخاذ أية إجراءات فى موضوع تصدير القطن إلى الخارج، حتى تنتهى المفاوضات الجارية بين مصر وإنجلترا فى هذا الشأن، وأن اللجنة رأت إحالة الاقتراح إلى مصلحة القطن بوزارة المالية».

«طلعت جريدة «الأهرام» فى صباح اليوم التالى بعنوان بارز «وقف تصدير القطن إلى الخارج...» فاتصلت فورا بمدير مراقبة النشر الدكتور محمود عزمى، وشرحت له حقيقة الأمر فأبدى دهشته من أن الرقيب لم يعرض عليه الخبر قبل إجازة نشره، وقال: إنه سيتصل بالجرائد المسائية للإيعاز إليها بذكر الحقيقة، وظهر ذلك فعلا فى «المقطم» و«البلاغ» وكذلك أصدرت وزارة المالية بلاغا رسميا ينفى ما نشرته «الأهرام»، وقد عاود الأستاذ أبو الخير الاتصال بى يسأل كعادته عن أنباء الوزارة، فلفت نظره إلى الخطأ الذى ارتكبه، فقال: إن النشر كان بحسن نية ووعد بتصحيح الخبر».

««إمعانا فى التحدى نشرت «الأهرام» يوم ٢٧ نوفمبر ما أسمته إيضاحا من مكتب الصحافة، وأكدت ما سبق ذكره من وقف تصدير القطن المصرى إلى الخارج، مما ترتب عليه حدوث بلبلة فى الأفكار أدت إلى

نزول الأسعار في بورصة القطن، ودخل الكثيرون من الانتهازيين فضاربوا واستفادوا، وظن رئيس الحكومة أنى مشترك في عملية المضاربة هذه، وعندما اتضح له من التحريات التي أجراها ومن الاطلاع على حسابي في البنك أن رصيدي لم يزد على مرتبي، عدل عن ظنه، ولكنه وجد نفسه أمام ضغط شديد من المعارضة ومن الرأى العام، وبدلا من أن يأمر بإجراء تحقيق مع أصحاب «الأهرام» أو مع مَنْ استفادوا من المضاربة في السوق، راح يأمر بمجازاتي بخصم خمسة عشر يوما من مرتبي، ولكن وكيل الوزارة [وزارة الخارجية، حيث كان حسن يوسف من الدبلوماسيين] محمد شرارة باشا أوضح له أن توقيع الجزاءات على موظف السلك السياسي لا يكون إلا بقرار من مجلس التأديب، المنصوص عليه في القانون، وأنه ـ أي وكيل الوزارة ـ بحكم منصبه عضو في ذلك المجلس وأنه لا يرى في تصرفي ما يوجب المؤاخذة».

«لجأ على باشا إلى ديوان الملك يطلب موافقته على نقلي من مكتب الصحافة وتعييني قنصلا لمصر في «ليفربول» لكن الديوان طلب مزيدا من الإيضاح عن أسباب هذا التغيير، واعترض شرارة باشا واعتكف في داره مهددا بالاستقالة، فاضطر ماهر باشا إلى العدول عن موقفه، وكنت قد طلبت إعفائي من العمل في مكتب الصحافة لكن وكيل الوزارة أصر على استمراري في موقعي كأن شيئا لم يحدث».

«وقد انتهى هذا الحادث بسلام، بل إن ماهر باشا تفضل بعد ذلك وبعد أن ترك الحكم، فدعاني إلى الغداء في داره وكان كريما كعادته، وأذكر أنه تبسط في الحديث معي وقال: إنه عندما يعود إلى الحكم فسوف يرشحني لمفوضية واشنطن».

(٨٤)

ويشير حسن يوسف إلى بعض خفايا العلاقات بين على ماهر وحسن سرى ، وهى نموذج لصراعات كبار رجال الدولة فى ذلك العهد :

«منذ أن استقال على ماهر من رئاسة الوزراء فى يونيو ١٩٤٠، ظل بعيدا عن المناصب العامة، لأن الإنجليز عندما طلبوا إخراجه من الحكم، طلبوا أيضا ألا يعود إلى رياسة ديوان الملك، ولكنه كسياسى طموح ونشيط بقى دائب الحركة، أثارت حركته حذر كل من السراى والحكومة فضلا عن الإنجليز، وقد أصدر رئيس الوزراء تعليمات لى بمنع نشر أية أخبار عن على ماهر، وتنفيذا لذلك منعت نشر العديد من المقالات وكانت فى مجموعها تهاجم سياسة على ماهر باشا وتصرفاته فى الحكم. وبعد أسبوعين طلبنى سرى باشا تليفونيا وقال: «إن الأستاذ التابعى فى طريقه إليك بوزارة الداخلية ليطلعك على مقال عن على ماهر باشا وقد وافقت على نشره فى مجلة آخر ساعة..»، اطلعت على المقال فوجدته يتضمن هجوما شديدا ولم أجد وسيلة لتنقيته أو التخفيف من حدته، وكان نشره مما أعاد الغضب إلى نفس على باشا فأرسل لى صديقا للطرفين هو الأستاذ سعد اللبان يعاتبنى على السماح بنشر المقال، فأوضحت له الأمر وأبديت له أسفى».

«وفى أواخر مارس ١٩٤١ اتجه نشاط ماهر باشا إلى ما أسماه «يوم الفقير» ورسم أن يكون الاحتفال بهذا اليوم فى ٢٨ إبريل، ذكرى وفاة الملك فؤاد ، فأصدر سرى باشا تعليماته بعدم الإشارة قط إلى هذا المشروع، وكانت «الأهرام» قد أعدت وصفا للحفل الذى أقيم فى تلك المناسبة وإبرازه على ثلاثة أعمدة، وتقرر حذفه فى اللحظة الأخيرة، وبهذه المناسبة سجلت

حديثا جرى بينى وبين الأستاذ فريد أبو شادى سكرتير عام وزارة الداخلية آنذاك، جاء فيه رد فريد على ما يشاع من أن الرقابة متعنتة فيما يتعلق بأخبار على ماهر، ودافع عن الرقابة وأبدى رأيه فى أن مشروع يوم الفقير إنما قصدت به الدعاية الشخصية، إذ أين كان على باشا منذ ٢٨ إبريل سنة ١٩٤٠ حيث كان فى الحكم، و٢٨ إبريل ١٩٣٩ حيث كان رئيسا للديوان ومرشحا للحكم؟ وفى السنين التى قبلها؟؟».

«فى ٣٠ مايو ١٩٤١ سجلت ما يلى: «استدعانى دولة الرئيس وسلمنى تعليمات مكتوبة بحظر ذكر اسم على باشا ماهر فى الصحف، وطلب منى التوقيع على هذه التعليمات، لأنها سترفع إلى المقامات العليا...».

«ومعنى هذا أن الملك متفق مع رئيس الوزراء على منع نشر أنباء على ماهر باشا فى الصحف».

(٨٥)

ويشير حسن يوسف فى مذكراته إلى صدى تعيين على ماهر رئيسا للديوان فى بداية عهد الملك فاروق ، وهو يقدم تحليلا متميزاً لموقف الوفد من هذا التعيين :

«فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ فوجئت الوزارة بتعيين على ماهر باشا رئيسا لديوان الملك، ولم يكن اختيار على ماهر فى حد ذاته هو عنصر المفاجأة فى الأمر، ذلك لأن الإنجليز كانوا قد أعدوا النحاس باشا له،[أى لاستقبال هذا القرار] بعد أن تبينوا بوسائلهم الخاصة أن على ماهر يبدى النصح والمشورة للملك من وراء الستار، فمن الخير أن يشغل المنصب بصفة رسمية لكى يتحمل مسئولية ما يشير به، وإنما كانت المفاجأة فى

صدور الأمر الملكى بغير مشاورة رئيس الحكومة فيه، وأخذت صحف الوفد تتحدث عن مدى صحة هذا التعيين من الناحية الدستورية، وتشير إلى وجوب توقيع النحاس باشا على الأمر الملكى إلى جانب توقيع الملك، أسوة بما حدث فى عهد وزارة الشعب بين سعد زغلول والملك فؤاد، حول تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان فى سنة ١٩٢٤، بيد أن حملة الصحف لم تتجاوز المناقشة الفقهية».

«وقبل مضى أسبوع واحد على تعيين رئيس الديوان استقبل الملك النحاس باشا يوم ٢٦ أكتوبر، وفاتحه فى أمر جماعة القمصان الزرقاء وضرورة حلها، وقد نشرت جريدة البلاغ فى اليوم التالى مضمون الحديث الذى جرى بين الملك ورئيس الحكومة، وكانت الجريدة يومئذ موالية للقصر، فأصدر مجلس الوزراء قرارا بمصادرتها، وبدأ الخلاف بين القصر والوزارة يأخذ طريقه علنا».

(٨٦)

وتحفل مذكرات حسن يوسف بالإشادة بالنقراشى باشا وتقديره، ومن ذلك أنه ينسب إليه الفضل الأول فى التفكير أو الحديث عن إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وهو يقول فى هذا الصدد :

«لعل أول مَنْ فكر من الزعماء المصريين فى إلغاء المعاهدة، هو محمود فهمى النقراشى باشا، كان هذا فى مايو سنة ١٩٤٧، وكان النقراشى قد خلف صدقى باشا وراح يفاوض الإنجليز فى تفسير بروتوكول السودان، ولكنه تبين إصرارهم على أن وضع السودان تحت تاج مصر المشترك لا يحول دون طلب القطر الشقيق أن ينفصل عن مصر، وأن يطلب

الاستقلال، ولذا فقد قررت الوزارة فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ قطع المفاوضات».

«وفى مقابلة مع الملك يوم ١٦ مايو ١٩٤٧ اقترح النقراشى إعلان بطلان المعاهدة، فأحاله الملك إلى وكيل الديوان [أى إلى حسن يوسف نفسه] وجرى بيننا حديث سجلته فى مفكرتى عن ذلك اليوم فيما يلى: «تشرف النقراشى باشا بالمقابلة ثم بالدعوة إلى المائدة الملكية، وعقب الغداء قال لى دولة الرئيس: إن مولانا كلفه أخذ رأيى فى مسألة إعلان بطلان المعاهدة، فقلت: إن هذا الإجراء من الناحية الوطنية عمل عظيم ولكن آثاره قد تكون أخطر على مصر من الفشل فى عرض القضية بالطرق التى رسمها ميثاق الأمم المتحدة».

....

(٨٧)

وفيما قبل هذا يحرص حسن يوسف على أن يشير إلى رضا الملك فاروق عن أداء النقراشى فى وزارته الأولى.

«هذا وقد حرص الملك على استبقاء النقراشى فى الحكم إلى ما بعد احتفالات ١١ فبراير (عيد ميلاد الملك)، وبعد أن أغدق على الوزراء وكبار موظفى الدولة بالرتب والنياشين تكريما منه لرئيس وزرائه».

....

ويشير حسن يوسف فى مذكراته إلى السبب الحقيقى لإقالة وزارة النقراشى باشا الأولى فى فبراير ١٩٤٦، ويكاد يتفق فيما يرويه عن سبب هذه الإقالة مع ما رواه كريم ثابت فى مذكراته التى تدارسناها فى كتابنا

«على مشارف الثورة»، لكنه يكثر من التركيز على دور السفير البريطانى فى هذه الإقالة، ومن ناحية أخرى فإنه يدلنا من حيث لا يدرى على مدى ما كان الملك يتعامل به مع السفير البريطانى من غطرسة واضحة، فقد طلب السفير المقابلة فى الأسبوع الأول من يناير ١٩٤٦، لكنه لم يقابل الملك إلا فى نهاية الشهر، كذلك فقد طلب الملك من السفير نصاً مكتوبا، وبعث الملك صورة من هذا النص إلى بريطانيا لتأييد شكاواه من السفير، ويرجح حسن يوسف أن يكون لهذا التصرف أثر فى نقل السفير .

وربما جاز لى هنا أن أشير إلى ما أنا مغرم بالإشارة إليه من أن تعاقب الحوادث فى بداية عام ١٩٤٦ كان دراميا إلى أبعد الحدود، وقد وضع نهايات غير متوقعة لفصول ممتدة ومتشابكة فى مسرحية سياسية، فقد اغتيل أمين عثمان فى ٥ يناير ١٩٤٦، وغادر السفير البريطانى القاهرة منقولاً فى ١٣ فبراير ١٩٤٦، وتوفى أحمد حسنين فى ١٩ فبراير ١٩٤٦، وكان أحمد حسنين قد ظل يتربص بالسفير البريطانى والوزير المصرى أمين عثمان منذ حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فإذا القدر ينهى هذا الصراع كله فى تعاقب مذهل فى مطلع ١٩٤٦:

«لم تكن حوادث الجامعة أو استقالة وزراء حزب الكتلة هى التى أدت إلى إخراج النقراشى باشا من الحكم، بل كانت هناك ضغوط خارجية قوية، فقد كان السفير البريطانى وهو بطل ٤ فبراير متبرما بأى وزارة لا يشترك فيها الوفد.. وساءت العلاقة بين السفير والنقراشى باشا عقب حادث اغتيال أمين عثمان باشا يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٦، وبعد تشييع الجنازة أبدى السفير لرئيس الديوان شكواه من اختلال الأمن وطلب مقابلة الملك للتحدث إليه فى شأن الوزارة القائمة، فاستمهله رئيس الديوان حتى تنتهى زيارة الملك عبد العزيز لمصر».

«وفى التاسع والعشرين من يناير تمت المقابلة وتحدث السفير إلى الملك فى هذا المعنى، وأشار إلى أن من الخير تغيير الوزارة، فطلب الملك منه تأييد حديثه كتابة.. وفى اليوم الثانى بعث السفير بخطاب «سرى وشخصى» إلى رئيس الديوان يقول فيه: إن التعاون مع النقراشى أصبح مستحيلا، وبعث الديوان بصورة من هذا الخطاب إلى سفير مصر فى لندن (عبد الفتاح عمرو باشا) للتدليل على مدى ما ذهب إليه السفير من التدخل فى شئون مصر الداخلية ومجافاته للأصول الدبلوماسية».

«ولعل هذا كان من دواعى التعجيل بنقل لورد كيلرن من منصبه فى مصر نهائيا حيث استدعته حكومته ثم عينته مندوبا ساميا فى جنوب شرق آسيا وغادر القاهرة يوم ١٣ فبراير».

(٨٨)

ويشير حسن يوسف بطريقة غير مباشرة إلى ما لم يشتهر عن مرونة النقراشى وقدرته على الوصول إلى الحلول الوسط أو تقبلها، وذلك من خلال حديثه عن دوره هو (أى دور حسن يوسف) فى إنهاء الأزمة الوزارية التى نشبت فيما بين الملك والنقراشى فى خريف ١٩٤٧، ومن الجدير بالذكر أن كريم ثابت فى مذكراته ينحى باللائمة على النقراشى فى موقفه من هذه الأزمة الوزارية:

«كنت فى أمريكا فى مهمة خاصة بالملكة نازلى فى محاولة لإقناعها بالعودة إلى مصر بعد أن أجريت لها جراحة خطيرة فى مستشفى «مايو كلينيك» فى روشستير خلال شهر أكتوبر، وكذلك أوفدنى الملك لمقابلة مستر إدجار هوفر مدير التحقيقات الفيدرالية فى واشنطن للتفاهم معه على تدريب بعثة من بوليس القصور الملكية على إجراءات الأمن والحراسة».

«وبينما كنت أقوم بهاتين المهمتين جاءتنى برقية عاجلة بضرورة العودة إلى مصر فورا، وصلت يوم ٧ نوفمبر وتشرفت بمقابلة الملك، وبعد أن عرضت عليه ما توصلت إليه، قال: إننا نواجه أزمة خطيرة مع الوزارة منذ عشرة أيام وتفاصيلها عند كريم ثابت، وكان جلالته يتأهب للخروج لتأدية صلاة الجمعة، ولم يزد الأمر إيضاحا».

«استوقف نظرى أن الملك لم يشرك عبد الهادى باشا رئيس الديوان فى معالجة الأزمة، وأنه عهد إلى المستشار الصحفى ليشرح لى الموقف، وكان يتلخص فى أن مولانا طلب إلى رئيس الحكومة إخراج وزيرين من الوزارة.. لأنهما لم ينسحبا من أحد الملاهى عندما رأيا الملك يدخل إليه».

«وأضاف كريم ثابت أن الملك يطلب تعيين مرتضى المراغى وكيلا لوزارة الداخلية، وأن يعهد إليه بشئون الأمن العام، وقال: إن رئيس الحكومة تقاعس فى تنفيذ تلك التوجيهات الملكية».

«وكان واضحا عدم جدية الأسباب التى أدت إلى تلك الأزمة، ولكنها وجدت فى شخص كريم ثابت مَنْ يغذيها لأنه كان غاضبا على رئيس الحكومة [الذى هو النقراشى باشا] بسبب اعتراضه فى الشهر الماضى على تعيين كريم مستشارا للإذاعة، علاوة على وظيفة المستشار الصحفى لديوان الملك».

....

هكذا يفضح حسن يوسف السبب الذى جعل كريم ثابت يتخذ هذا الموقف من النقراشى فى حينه، ثم يؤكد عليه فيما نشره من مذكرات وحلقات، وإن كان حسن يوسف لا يشير بالاسم إلى موقف مذكرات كريم

ثابت، ويبدو أن عدم إشارته هذه إلى مذكرات كريم ثابت قد صدر عن تأفف أو تعفف.

(٨٩)

ويمضى حسن يوسف فى رواية تفاصيل حديثه مع النقراشى باشا، وكيف تمكن بقدر يسير من التفاوض من الوصول إلى حلول موضوعية أو وسطى معه:

«طلبت مقابلة النقراشى باشا فتفضل بدعوتى إلى العشاء فى داره بمصر الجديدة، مما أتاح لنا الفرصة لحديث طويل بدأته بإحاطة دولته علما بمهمتى فى أمريكا، ثم قلت: إنى بادئ ذى بدء أسلم معه بأن الأسباب التى قامت عليها الأزمة واهية ولا تتسم بالجدية، فهى أصغر من أن تسبب استقالة الوزارة».

«كان الوزيران المطلوب إخراجهما هما وزير المالية عبد المجيد بدر باشا، ووزير الدفاع أحمد عطية باشا، اقترحت على رئيس الحكومة تعيين الأول مديرا عاما لمصلحة السكك الحديدية مع احتفاظه بدرجة وزير، ولهذا الموضوع سابقة فى العشرينيات عندما عين عبد الحميد سليمان باشا وزير المواصلات مديرا عاما لمصلحة السكك الحديدية».

«وفيما يتعلق باللواء أحمد عطية باشا اقترحت تعيينه رئيسا للقوات المرابطة مع منحه رتبة شرفية، وبذا نكون قد أرضينا الملك ولم نغضب الوزيرين».

«وقد أبدى النقراشى باشا ارتياحه لهذا الرأى ثم سأل عن وزارة المالية فقلت لدولته إنه كان يجمع بين وزارتى الداخلية والخارجية، ورجوته أن يجمع بين الداخلية والمالية ولو بصفة مؤقتة إلى أن تنقشع تلك الأزمة».

«وقلت: أخيرا بقيت مسألة مرتضى المراغى وقد أبدى النقراشى باشا تمسكه برفضها وقال: إن أقدمية المراغى (وهو مدير قنا) لا تؤهله للترقية إلى درجة وكيل وزارة، فقلت للباشا: إن فى وزارة العدل نسبة للترقية بالأقدمية ونسبة أخرى للترقية بالكفاءة أو الاختيار، ورجوته أن يعتبر اختيار الملك للمراغى مبررا لترقيته، وقد ارتضى النقراشى هذا وإنما قال: لا مانع من ترقيته وكيلا للشئون الإدارية، فقلت: إن شقة الخلاف قد ضاقت، وبما أن الملك يسره أن يعين المراغى لشئون الأمن العام، فإن موافقة دولته على ذلك تحسم الخلاف كله».

«عرضت مضمون هذا الحديث على جلالة الملك فوافق عليه وصدر المرسوم بتعيين بدر باشا مديرا عاما للسكك الحديدية، ويبدو أن اللواء أحمد عطية باشا اعتذر عن عدم قبول منصب رئيس القوات المرابطة، وتم التعديل الوزارى فى ١٣ نوفمبر [كذا فى الأصل، وإن كان الأستاذ فؤاد كرم فى كتابه «النظارات والوزارات المصرية» قد نشر المرسوم الصادر بتعديل تأليف الوزارة وفيه أنه صدر فى ١٩ نوفمبر ١٩٤٨] بإسناد وزارة الدفاع إلى الفريق محمد حيدر باشا، وتعيين أحمد مرسى بدر بك وزيرا للعدل بدلا من أحمد محمد خشبة باشا الذى عين وزيرا للخارجية، وتولى النقراشى باشا وزارة المالية علاوة على وزارة الداخلية.. وبذلك انتهت أزمة طال أمدها».

....

وربما كان من المفيد هنا أن نذكر أنه عين وزير ثالث فى هذا التعديل هو جلال فهيم باشا، وقد عين وزيراً للشئون الاجتماعية ليخلف محمود حسن باشا الذى أصبح وزيرا للدولة.

وهكذا فإن هذا التعديل على الرغم من صغره الظاهرى قد شهد تغييرا فى المسئولين عن خمس وزارات فضلا عن استحداث منصب وزير دولة: المالية، حيث تولاها النقراشى بدلا من عبد المجيد بدر، والخارجية: حيث تولاها أحمد خشبة بدلا من النقراشى، والدفاع الوطنى: حيث تولاها حيدر بدلا من أحمد خشبة، والشئون الاجتماعية: حيث تولاها جلال فهيم بدلا من محمود حسن، والعدل: حيث تولاها أحمد مرسى بدلا من أحمد خشبة. ومن الطريف أن خشبة باشا كان قد حصل على إجازة للسفر إلى الأراض الحجازية ويبدو أنه كان أميراً للحج، وقد ناب عنه الدكتور السنهورى فى منصبه كوزير للعدل .

(٩٠)

وفى مذكرات حسن يوسف فقرة مهمة تدلنا على أن النقراشى باشا بذل جهده الصادق فى نصح الملك فاروق بالابتعاد عن بطانة السوء، وعن التصرفات غير اللائقة.. لكن الملك فيما يبدو من ظاهر الرواية تعلل بما تعودنا التعلل به من وجود الصالح والطالح فى كل زمان ومكان، وهى مقولة تقليدية كفيلة، كما نعرف، بفتح باب الفساد على مصاريعه، على أننا نلاحظ أن حسن يوسف قد ساعد النقراشى على أن يسلك أفضل السبل فى توجيه انتقاداته للملك فى نعومة وذكاء:

«وكان النقراشى باشا شديد التبرم ببعض تصرفات الملك الرسمية وغير الرسمية، حتى لقد فكر فى اعتزال السياسة عند سن التقاعد فى إبريل ١٩٤٨ ولكن زملاءه فى الوزارة وفى الحزب أثنوه عن عزمه».

«وذات يوم فى شهر رمضان (٢٦ يوليو ١٩٤٨) تفضل النقراشى باشا بدعوتى إلى الإفطار معه فى نادى محمد على فكانت لدينا فسحة من الوقت لحديث طويل بدأه بالتأكيد على إخلاصه وولائه للجالس على العرش وأمله فى أن يرى مصر وملكها يتزعمان دول المشرق العربى كله، ثم قال: إنه يستند فى قيام وزارته إلى رضاء الملك عنه وتعضيده له، وأنه يأسف لأن ما يراه وما يسمعه عن تصرفات الملك من شأنها أن تؤثر على مهابة الحكم وجلاله.. وأنه يفكر فى مقابلة الملك ومفاتحته فى هذه الأمور».

«قلت لدولته: إنى واثق من تقدير الملك له وإنه لهذا يستطيع أن يتحدث إليه فى تلك الأمور مهما بلغت دقتها وشدة حساسيتها، وإنما أشرت إلى بعض الخواطر وكان أهمها اختيار الوقت المناسب كأن يتجمع لديه بعض شئون الدولة التى يغتبط الملك لسماعها، ويكون أول مَنْ يعلم بها، وبينها عدم تذكير الملك بأنه ما يزال فى سن مبكرة، وأنه فى حاجة إلى النصائح والإرشادات الأبوية».

....

كأنما يشير حسن يوسف فى هدوء إلى ما أخذ على النحاس باشا من قوله للملك فاروق: «اعتبرنى زى والدك».

....

«وتمت المقابلة بين الملك ورئيس الحكومة ولست أعلم ما دار فيها، وإنما يبدو أنهما توصلا إلى شيء من التفاهم بأقل قدر من التصادم، إذ قال لى الملك بعدها: إن النقراشى يطلب الكمال فى كل شيء، وقد فاته أن فى

جميع القصور فى العالم حاشية منها الصالح ومنها الطالح، وأن هذا ينطبق أيضا على رياسة مجلس الوزراء».

«وعندما التقيت النقراشى باشا بعد ذلك قال: إنه فى تلك المقابلة أدى واجبه وأرضى ضميره».

(٩٢)

وننتقل إلى أول رؤساء الوزارات الذين أتيح لحسن يوسف تعامل مباشر معهم، وهو حسن صبرى باشا.

وتلقى مذكرات حسن يوسف بأضواء مهمة على علاقة حسن صبرى بالملك فاروق فى أكثر من مرحلة، وهو يشير إلى بعض الأزمات السياسية المبكرة التى صادفها حسن صبرى، ومنها الأزمة التى انتهت بتعيين أحمد حسنين رئيسا للديوان فى نهاية يوليو ١٩٤٠:

«صادف حسن صبرى باشا عددا من الأزمات السياسية كان أهمها يرجع إلى توتر علاقته بالسراى، إذ أصدر الملك فور تشكيل الوزارة أمرا بتعيين عبد الوهاب طلعت باشا وكيل الديوان الملكى رئيسا للديوان بالنيابة، ولم يرض رئيس الوزراء الجديد بهذا التعيين، إذ اعتبره امتدادا لنفوذ على باشا ماهر بالقصر، فقابل الملك ورشح له اثنين يختار أحدهما لرئاسة الديوان، محمد حلمى عيسى باشا الوزير السابق الذى كان رئيسا لحزب الاتحاد، وأحمد حسنين باشا وكان وقتها أمينا أول بالتشريفات الملكية، وكان سبق ترشيحه وكيلا للديوان بعد حسن نشأت فى سنة ١٩٢٥، كما لعب دورا بارزا فى أزمة يونيو ١٩٤٠ [ربما يجدر بنا أن نشير هنا إلى أن هذه هى الأزمة التى انتهت باختيار حسن صبرى نفسه رئيسا للوزراء]، إذ

كان حلقة الاتصال بين القصر وبين الأحزاب وبين الإنجليز، ومرت تلك الأزمة بسلام، إذ وافق الملك على اختيار أحمد حسنين وأصدر أمره الملكى فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٤٠ بتعيينه رئيسا للديوان».

□

ويشير حسن يوسف إلى قدرة حسن صبرى باشا على الغضب والحفاظ على كرامته الشخصية فى مواجهة دسائس القصور:

«وفى سبتمبر ١٩٤٠ علم حسن صبرى أن برقية وردت من حسن نشأت السفير بلندن مباشرة إلى القصر دون أن تصل إليه كرئيس للوزارة وزير للخارجية، فقابل الملك على الفور، محتجا على هذا التصرف ومهددا بالاستقالة، وقد استرضاه الملك فاستمر فى عمله».

(٩٣)

ويدلل حسن يوسف على فتور علاقة الملك فاروق بحسن صبرى باشا دون أن يستطرد إلى بيان وجهة نظره فى أسباب هذا الفتور، وعلاقة هذا الفتور بالطريقة التى تم بها التوصل إلى اختيار حسن صبرى رئيسا للوزراء، ولا ننسى أن الموقع الرسمى لحسن يوسف فى ذلك الوقت لم يكن قد أصبح فى داخل المطبخ السياسى بما يسمح له بالاطلاع المباشر على سيناريوهات الكواليس:

«... ومن دلائل فتور الملك تجاه حسن صبرى منذ البداية أنه لم ينعم عليه بلقب صاحب الدولة فى خطاب إسناد الوزارة إليه، وبقيت الخطابات الرسمية توجه إليه «بصاحب المعالى» مدة شهر أو ما يزيد على شهر «ولم

يشأ الملك أن يقلده الوشاح الأكبر من نيشان محمد على، الذى جرت العادة أيضا على منحه لجميع رؤساء الوزارة، إلى أن جاء يوم ١٤ نوفمبر لافتتاح البرلمان، فذهب صبرى باشا إلى القصر لاستصحاب الملك إلى دار البرلمان، وساعتها قلده الوشاح ولم يخف حسن باشا ضيقه من التأخير فى مساواته بزملائه رؤساء الوزارة السابقين، ولعل هذا كان من أسباب توتر أعصابه وإصابته بالأزمة القلبية ووفاته يوم ١٤ نوفمبر وهو يلقى خطاب العرش».

....

ربما يجدر بنا هنا أن نشير على القارئ بمطالعة القصة الكاملة لمنح حسن صبرى ذلك الوشاح فيما رواه مصطفى أمين عن دوره هو نفسه فى تسريب ذلك الخبر ونشره.

(٩٤)

ويشير حسن يوسف إلى قدرة حسن صبرى على التصدى للصحافة والانتقام منها، وهو يشير إلى أكثر من أزمة من أزمات حسن صبرى مع الصحافة وهو رئيس للوزراء، ومن هذه الأزمات تلك التى لجأت فيها جريدة الأهرام إلى تجاهله فأصدر أمرا عسكريا كان كفيلا بحرمان الأهرام من ميزة نسبية:

«وأذكر فى فترة اشتغالى مع حسن صبرى باشا، أنه عندما كان شارعاً فى تعديل وزارته فى أوائل سبتمبر سنة ١٩٤٠، حدث أن قابله مندوب «الأهرام» الأستاذ أبو الخير نجيب وسأله عن أخبار التعديل المزمع إجراؤه، وفى اليوم التالى نشر «الأهرام» تصريحا منسوبا لرئيس الوزراء بأن جلالة

الملك فى رحلة صيد، مما سبب تأخير إصدار المراسيم، وقد غضب حسن صبرى غضباً شديداً وأصدر بلاغا رسميا جاء فيه: «دأبت جريدة الأهرام على نشر أنباء غير صحيحة منسوبة لرئيس الوزراء»، واضطرت «الأهرام» إلى نشر البلاغ ثم ردت على ذلك بأن امتنعت تماما بعدها عن نشر أى خبر أو حديث أو إشارة إلى رئيس الوزراء، ورجال السياسة ـ بطبيعة الحال ـ يستحسنون كثرة حديث الصحف عنهم».

«وقد كلفنى صبرى باشا بالذهاب إلى عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة لإعداد أمر عسكرى بتحديد حجم الصحف اليومية بحيث لا تزيد على أربع صفحات، وكان معلوما أن لدى «الأهرام» مخزونا كبيرا من ورق الطباعة وكانت تعتمد عليه فيما تتميز به عن الجرائد اليومية الأخرى، من وفرة صفحاتها، وكثرة مواردها الصحفية، وقد صدر الأمر العسكرى فعلا وأدى إلى الإضرار بصحيفة «الأهرام»، كما أدى إلى تعميق الفجوة بينها وبين رئيس الحكومة، وقد سعى بدوى باشا إلى الإصلاح بينهما، ومع أنه نجح فى النهاية، فقد بقى تحديد حجم الصحف ساريا».

(٩٥)

ها نحن قد تأملنا فى صورة النحاس باشا وعلى ماهر باشا والنقراشى باشا وحسن صبرى باشا على نحو ما قدمتها المذكرات التى كتبها وكيل الديوان الملكى بعد ثلاثين عاما من ابتعاده عن منصبه. وربما آن الأوان لنطالع حديثه عن واحد من أبرز الساسة المصريين فى ذلك العهد الذى عمل فيه، وهو إسماعيل صدقى، ونحن نرى إعجابه به يصدر عن عقل ومنطق حتى وإن لم نر فيه عاطفة متقدة أو مودة متئدة، أو فضلا مباشرا لصدقى على حسن يوسف.

ونستطيع القول بأن حسن يوسف كان من الحريصين على إظهار إعجابهم بإسماعيل صدقى باشا وإنجازاته، ومن أبرزها معاهدة ١٩٤٦، وهو يثنى على نتائج هذه المعاهدة فى مواضع عديدة من مذكراته، بل إنه ظل طيلة كتابه تقريبا يتبنى الرأى القائل بأهمية أن نبدأ أية مفاوضات على ما انتهت إليه، وهو على سبيل المثال يقول:

«... ولم يكن الرجوع إلى مشروع صدقى - بيفن بدعة، فقد سبق للجبهة الوطنية قبل أن تبدأ المفاوضات سنة ١٩٣٦ أن طلبت اعتبار ما انتهت إليه مفاوضات ١٩٣٠ أساسا للمفاوضة، ولو أن معاهدة صدقى - بيفن قد تم عقدها لتغير وجه التاريخ، ومن أسف أن المزايدات الحزبية أضاعت على مصر خيرا كثيرا».

□

وهو يتحدث عن معاهدة «صدقى - بيفن» حديث اعتزاز، ويكرر هذا الحديث، ولا يكتفى بأن ينسب هذا الاعتزاز إلى رأيه لكنه ينسبه إلى الملك والقصر بكل صراحة، وهو على سبيل المثال يقول:

«... وبدأت المفاوضة بين الحكومتين فى منتصف إبريل سنة ١٩٤٦، وانتهت فى ٢٥ أكتوبر إلى مشروع صدقى - بيفن، وكان صدقى باشا حريصا على إحاطة الملك علما بدقائق تلك المفاوضات، فكان يبعث إلى ديوان الملك بصورة من محاضر الجلسات أولا بأول، وكان القصر يتابع تطورات الموقف من خلال تلك المحاضر، ثم عن طريق اجتماعاتى مع صدقى باشا ومع سفيرنا فى لندن عبد الفتاح عمرو باشا، وكذلك كان عمرو باشا يتصل بالديوان بطريق البرقيات الرمزية عن بعض التفسيرات

أو التعديلات التى يرغب مستر بيفن فى إبلاغها إلى الملك، وكان الديوان بدوره يطلع رئيس الحكومة على تلك المراسلات».

«وقد بذل القصر [ربما أن حسن يوسف يقصد على استحياء الإشارة إلى جهده هو، فقد كان فى ذلك الوقت رئيسا للديوان بالنيابة] جهودا ظاهرة لكى يصل بمشروع صدقى - بيفن إلى عقد معاهدة جديدة، وكانت لمصر فى المشروع فائدة محققة، وهو باختصار شديد كان يقضى بإنهاء الاحتلال البريطانى والجلاء عن مصر قبل أول سبتمبر سنة ١٩٤٩، وتكوين لجنة دفاع مشترك، كما نص فى بروتوكول السودان على أن سياسة مصر وإنجلترا هى رفاهية السودانيين فى نطاق الوحدة بينهما، تحت تاج مشترك هو تاج مصر».

«وكان تأييد القصر لوزارة صدقى باشا واضحاً فى كثير من المناسبات، فهو عند تشكيل الوفد الرسمى لمفاوضة الحكومة البريطانية، استعان بشخصيات كبيرة عرفت بولائها للملك، أمثال شريف صبرى باشا (خال الملك)، وعلى ماهر باشا، وحسين سرى باشا، وعبد الفتاح يحيى باشا، ومعهم الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس الأحرار الدستوريين، ومحمود فهمى النقراشى باشا، وإبراهيم عبد الهادى باشا (عن حزب السعديين)، ومكرم عبيد باشا رئيس حزب الكتلة الوفدية، وعلى الشمسى باشا، وحافظ عفيفى باشا من المستقلين».

«ولم يكن صدقى باشا قد تمكن فى البداية من إشراك السعديين معه فى الحكم، ولكنه تبين بعد شهرين من بدء المفاوضات ما يجرى بين المفاوضين المصريين من انقسام وتنافس على المزايدة، فاتجه إلى تعزيز مركزه بضم السعديين إلى وزارته ليكسب تأييدهم فى البرلمان، إذ أن مرد

الأمر فى النهاية إلى مجلس النواب، ولهم فيه أغلبية كبيرة، استعان صدقى باشا بالقصر، وبعد موافقة الملك اجتمعت بالنقراشى باشا مرتين حضر إحداهما سفيرنا فى لندن (عبد الفتاح عمرو باشا)، وتم التعديل الوزارى فى ١٢ سبتمبر وعين إبراهيم عبد الهادى باشا وزيرا للخارجية».

(٩٦)

وفى موضع ثالث يبدو حسن يوسف وكأنه يتحسر على معاهدة ١٩٤٦ وما كانت كفيله بأن توفره لمصر قبل حرب ١٩٤٨ وذلك حيث يقول:

«... ولو قدر النجاح لمشروع صدقى - بيفن، وشرعت إنجلترا فى الجلاء خلال سنة ١٩٤٧، لكانت مصر فى موقف أفضل من الناحية السياسية عند قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨، ومن الناحية العسكرية عند نشوب الحرب الفلسطينية».

....

....

(٩٧)

ويشير حسن يوسف إلى موقف إسماعيل صدقى المشرف تجاه تسلط كريم ثابت ومناوراته وعرضه لخدماته، وهو يمزج حديثه عن موقف صدقى من كريم ثابت بموقفه هو [أى حسن يوسف] من كريم ثابت، كما يشير إلى تمسك صدقى بأن تكون الصلة بالقصر عن طريق حسن يوسف لا عن طريق كريم ثابت.. ونحن نعرف بالطبع ما هو مؤسف من أن نفوذ كريم ثابت وسحره قد تغلب على فهم إسماعيل صدقى وحسن يوسف وإخلاصهما هما وغيرهما.

....

«ورأى الملك قبيل اجتماع أنشاص [يقصد: القمة العربية الأولى] أن يعين كريم ثابت المحرر بجريدة «المقطم» مستشارا صحفيا بالديوان، ولما لم تكن بالديوان درجة لربط تلك الوظيفة عليها، فقد اقترحت إرجاء التنفيذ إلى الميزانية المقبلة حتى تنشأ وظيفة لملحق صحفى».

«غضب الملك لذلك غضبا شديدا وقال: أليس له الحق فى أن يعين مستشارين يضطلعون بمهام خاصة كما يفعل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؟ وأصر على تعيين كريم ثابت مستشارا صحفيا بدون ماهية، وبذلك أصبح كريم ثابت منتسبا للقصر دون أن يكون موظفا عاما يخضع للقيود المفروضة على موظفى الحكومة من ناحية التصرفات المالية وغير المالية، فأصبحت له سلطة دون أن يتحمل أية مسئولية».

«ولما علم صدقى باشا صدور تلك الإرادة السنية لم يشأ أن يثير أزمة حول هذا التعيين أيضا، واكتفى بأن سأل فى سخرية عن العلاقة المالية بين المستشار الصحفى للديوان وبين جريدة المقطم، التى كانت تحصل على إعانة شهرية من وزارة الداخلية!».

«وذهب المستشار الصحفى إلى رئيس الوزارة يعرض عليه خدماته واستعداده لتسهيل الأمور، فما كان من صدقى باشا إلا أن أجاب بأن صلته بالقصر تتم منذ أربعة أشهر عن طريق رئيس الديوان بالنيابة، وأنه مطمئن إلى تلك الصلة، وأنه فى ذلك إنما ينفذ إرادة الملك شخصيا. وفى الواقع كان الملك ساعة وفاة حسنين باشا يوم ١٩ فبراير ١٩٤٦ قد اجتمع فى المستشفى (الأنجلوأمريكان) برئيس الوزارة وناظر الخاصة الملكية (مراد محسن باشا)، وكنت حاضرا وبادر رئيس الحكومة بسؤال الملك عمن يكون ضابط الاتصال بين القصر والحكومة، وكان الملك يعلم رابطة النسب بين

صدقى باشا ومراد محسن باشا، ولكنه اختار وكيل الديوان [أى حسن يوسف نفسه] ليقوم بالعمل، وصدر الأمر الملكى بتعيينى رئيسا للديوان بالنيابة».

....

ربما جاز لنا أن نعقب هنا بملحوظة طريفة عن الحظ العاثر الذى جلبته العلاقات الطبيعية لمراد محسن باشا حيث وقفت أمام توليه رياسة الديوان (ولو بالنيابة) أكثر من مرة، فقد أشار حسن يوسف نفسه إلى أن مراد محسن كان مرشحا فى بداية عهد الملك فاروق لتولى رئاسة الديوان، غير أن الملك استبعده لصداقته وجيرته للنحاس باشا، وها هو يستبعده فى ١٩٤٦ أيضا لكن بسبب رابطة النسب مع إسماعيل صدقى باشا.

(٩٨)

ويشير حسن يوسف إلى موقف ذكى وأبى لصدقى باشا فى مواجهة عاصفة من عواصف الملك، وهو يذكر أن صدقى باشا بعث بكتاب استقالة إلى الملك احتجاجا على لفت نظر الملك له، ويشير حسن يوسف إلى أن هذه كانت المرة الوحيدة التى قال فيها رئيس وزراء «لا» للملك وتراجع الملك عن موقفه:

«ولم يمض أسبوعان على تلك المقابلة التى أعرض فيها رئيس الحكومة عن المستشار الصحفى حتى انفردت جريدة المقطم بنشر خبر مؤداه أن مندوب الجريدة سأل صدقى باشا عن موعد فض الدورة البرلمانية وانتقال الوزارة إلى الإسكندرية، فأجاب رئيس الحكومة بأنه لم يقرر ذلك بعد، وغضب الملك لهذا التصريح فهو الذى يقرر تلك المواعيد، وكلفنى بلفت

نظر رئيس الحكومة فورا ومطالبته بتصحيح الأوضاع، وخطر لى ما قد يترتب على ذلك من حرج ولكن الملك أصر على رأيه، فتوجهت إلى الرياسة بعد ظهر اليوم نفسه وفاتحت رئيس الحكومة فى الأمر وأدرك صدقى باشا الموقف بحدة ذكائه وشدة حرصه على كرامته فلم يعلق بشىء وقال: إنه تحت الأمر، وأنه مدعو تلك الليلة على العشاء فى مفوضية شيلى، وما أن عدت إلى قصر القبة حتى وافانى رسول من قبل صدقى باشا (الأستاذ إبراهيم رشيد) وسلمنى كتاب استقالة رئيس الحكومة لأسباب صحية».

«عندئذ أيقن الملك أنه أخطأ، وما لبث أن استدعى رئيس الحكومة من مفوضية شيلى وتحدث إليه حديثا طويلا انتهى بعدول صدقى باشا عن الاستقالة، واستقبلنى الملك فى مكتبه ودعانى إلى تناول القهوة (للمرة الأولى) وقال متبسطا: إنه أقنع صدقى باشا بالاستمرار فى الحكم».

«ولعل هذه هى المرة الوحيدة التى أذكر فيها أن رئيس الحكومة قال: «لا»، وأن الملك تراجع عن موقفه».

(٩٩)

كذلك يشير حسن يوسف إلى آخر استقالات صدقى باشا وهى التى قبلت فى ديسمبر ١٩٤٨، وإلى أن صدقى نفسه هو الذى رشح النقراشى لخلافته:

«وفى اليوم التالى استدعانى صدقى باشا، وأعرب عن رغبته فى اعتزال الحكم... وكان المرض قد اشتد به فعلا، وكان فى الأسبوعين الأخيرين يسير دفة الأمور وهو ملازم فراشه، وعندما سلمنى كتاب الاستقالة فى ٨ ديسمبر أردت أن أستشيره فيمن يخلفه، فأشار بأن يتولى

النقراشى باشا رياسة الوزارة من بعده، وتم ذلك فعلا ولعلها أول سابقة دستورية عندنا فى اختيار السلف للخلف. وكانت وجهة نظر صدقى باشا أن رئيس السعديين يستطيع متابعة العمل، أملا فى إتمام المعاهدة».

(١٠٠)

ومع كل هذا التقدير الذى يثبته حسن يوسف لإسماعيل صدقى فإن حسن يوسف يثبت موقف الملك السلبى أو الفاتر من إسماعيل صدقى فى مناسبتين مهمتين، تتعلق الأولى باقتراحه على الملك أن ينعم على صدقى بلقب صاحب المقام الرفيع:

«... عرضت على المقام السامى أن يتفضل بمنح صدقى باشا قلادة فؤاد الأول، وهى تعطى حاملها لقب «صاحب المقام الرفيع» تقديرا لخدماته، وأسوة بمَنْ سبقه من رؤساء الوزارات، ولكن الملك لم يستجب لهذا الرجاء».

أما المناسبة الثانية فهى غضب الملك على صدقى باشا بسبب موقفه من حرب فلسطين:

«.. ولم يعترض على هذا القرار سوى إسماعيل صدقى باشا، إذ كان يعلم عندما كان رئيسا للحكومة سنة ١٩٤٦ أن قوة اليهود وتنظيماتهم العسكرية تدعو إلى التريث والحذر، وكان هذا القول مدعاة لغضب الملك فاروق على صدقى باشا إلى أن قضى نحبه».

....

ربما نضيف إلى آخر كلمة فى نص حسن يوسف فنقول: وبعد أن قضى نحبه.. ذلك أن جنازة صدقى باشا لم تشيع كما ينبغى.

(١٠١)

ويبدو حسن يوسف معجبا بأحمد ماهر فى كثير من المواقف، وهو يرى أنه كان يتصف بسعة الأفق والمرونة السياسية، وهو يشير إلى موقفه منه عند تعيين حسن يوسف نفسه وكيلا للديوان فى أكتوبر ١٩٤٤ فيقول:

«.... وإنى لأذكر فى هذا المقام أنه عندما صدر الأمر الملكى بتعيينى وكيلا لديوان الملك فى أكتوبر ١٩٤٤ فإن ماهر باشا لم يشأ أن يثير حقه الدستورى فى إبداء رأيه، بوصفه رئيسا للحكومة فى تعيين كبار موظفى السراى، وإنما اكتفى - بمجرد نشر الخبر فى الصحف - بأن قام بزيارة رئيس الديوان ولست أعلم ما دار بينهما من حديث، ثم قدمنى حسنين باشا إلى دولته فقال: إن ما سمعه عنى يدعوه إلى الموافقة على هذا الاختيار، وقامت بيننا صلة عمل وثيقة، أشرت إليها فى مناسبات سابقة».

(١٠٢)

ومع هذا الإعجاب الذى صورته الفقرة السابقة .. يجيد حسن يوسف تصوير الموقف المحرج الذى وجد أحمد ماهر نفسه فيه قبيل إقالة وزارة النحاس باشا فى ديسمبر ١٩٣٧، وكان القصر قد رتب أموره على أن يهيئ الفرصة لوزارة تخلف النحاس ولم يكن يمانع فى أن يتولاها زعيم وفدى غير النحاس كأسلوب لإحداث انشقاق فى الوفد لمصلحة القصر، لكن يقظة النحاس باشا تمكنت من إحباط هذه المحاولة تماماً، ولو أن هذا التصرف الوفدى الذكى لم يمنع القصر من أن يمضى إرادته بعدها بأيام فيقيل النحاس ويعهد إلى محمد محمود باشا بتشكيل الوزارة، وهكذا كان الخاسر فى هذه الأجواء هو أحمد ماهر الذى انفصل عن الوفد دون مكافأة حقيقية أو مكسب حقيقى.

ويبدو بوضوح أن أحمد ماهر كان لا يزال يحتفظ ببعض حسن النية، وحسن الانتماء، ذلك أنه لجأ إلى الهيئة الوفدية ليطرح عليها مقترحاته، ولم يلجأ إلى القصر مثلا على نحو ما فعل مكرم عبيد حين وضع «الكتاب الأسود» بإيعاز صريح من القصر وقدمه للقصر:

«.. وكان فى مقدمة المرشحين لرياسة الوزارة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب، وكان القصر يرى فيه زعيما [كفئا] لمناهضة النحاس باشا، وفى اختياره ما يكفل انضمام الكثيرين إليه من أعضاء مجلس النواب الوفديين، مما يغنى عن حل البرلمان القائم وإجراء انتخابات جديدة».

«وقد عمل الوفد على إحباط هذا الاتجاه، فجمع الهيئة الوفدية البرلمانية فى الأسبوع الأخير من ديسمبر، حيث أفاض النحاس باشا فى إيضاح موقفه من الأزمة الدستورية وقال: إنه وافق على حل جماعة القمصان الزرقاء، وعدل عن مسألة اليمين القانونية (لضابط الجيش)، أما تعيين عبد العزيز فهمى باشا عضوا بمجلس الشيوخ فقد تمسك برفضه».

«وتكلم الدكتور أحمد ماهر فى هذا الاجتماع فأبدى وجهة نظره، وأوصى بالاعتدال والحكمة، ولم يؤيده من الحاضرين سوى ثلاثة أعضاء، بل إن جماعة من المتطرفين واجهته بمظاهرة عنيفة وراحت تهتف بحياة النحاس وسقوط أحمد ماهر، وقد وافقت الهيئة البرلمانية الوفدية بأغلبية ٢٢٨ (ثمانية وعشرين ومائتين) صوتا ضد ثلاثة أصوات، بالثقة بالنحاس باشا، وفصل كل وفدى يقبل تأليف الوزارة، أو يشترك أو يؤيد وزارة لا يرأسها النحاس باشا».

«وبهذه المناورة البارعة أسقط فى يد القصر، فاضطر إلى العدول عن ترشيح أحمد ماهر لرئاسة الوزارة، واتجه إلى محمد محمود باشا زعيم المعارضة فى مجلس النواب، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين».

(١٠٣)

ويحرص حسن يوسف على أن يستقصى فى مذكراته طبيعة وتطور العلاقة بين الملك فاروق وإبراهيم عبد الهادى باشا، وهو يقدم نموذجا جيدا لاستعراض مثل هذه العلاقة، ومما يجدر أن نشير إليه هنا أن صلاح الشاهد قد نقل فى مذكراته التى تدارسناها فى الباب الثالث من هذا الكتاب بعض مظاهر الخلاف بين الملك ورئيس وزرائه على نحو ما رواها له إبراهيم عبد الهادى، ومع أن الروايتين لا تتطابقان فى حصر الوقائع والخلافات، فإنهما لا تختلفان فى مضمون حديثهما عن الواقعتين المشتركتين بينهما، وهم الواقعتان الثانية والثالثة من الوقائع التى يحصرها حسن يوسف.

ولنطالع ما يحدثنا به صاحب المذكرات الذى عمل رئيسا للديوان بالنيابة قبل إبراهيم عبدالهادى وبعده، وكما عمل معه وكيلا للديوان:

«يتضح من الوثائق الخاصة بتأليف وزارة عبد الهادى باشا أن قيامها كان مرتبطا بمهمة توحيد الصفوف، ومن أسف أنها لم تنجح فى تلك المهمة. هذا وقد حسب الناس أن رئيس الحكومة الجديد وقد كان بالأمس رئيسا لديوان الملك، سوف يجد الأمور ميسرة فى سبيل القيام بعمله، ولكن الأيام أثبتت عكس ذلك تماما، فقد اختلفت الحكومة مع القصر على أمور كثيرة من بينها:

١، ـ زيارة رئيس جمهورية سوريا لمصر: على إثر انقلاب عسكرى أطاح برئيس الجمهورية (شكرى القوتلى) تولى الزعيم حسن الزعيم مقاليد الحكم فى سوريا منذ ٣ إبريل ١٩٤٩، وأخذ ينشد موافقة الأردن والعراق لإقامة سوريا الكبرى، وفجأة قدم إلى مصر واجتمع بالملك فاروق واتفقا على قرارات خطيرة....، وتنفيذا لهذا الاتفاق بين الملك وحسنى الزعيم اختار الملك ممثله الجديد فى سوريا وهو عبد العزيز بدر بك محافظ القنال وقتئذ ليكون سفيرا فوق العادة فى دمشق. جرى كل هذا دون علم الحكومة المصرية.. سوى ما قمت به [الضمير لحسن يوسف] على سبيل المجاملة، إذ أبلغت رئيس الحكومة نص البلاغ الصادر من الديوان فى هذا الشأن قبل إذاعته».

٢، ـ إصلاح المحروسة: وكذلك طلب الملك إصلاح اليخت الملكى «المحروسة» بتكاليف تتجاوز مليوناً من الجنيهات، ولم تكن الوزارة متحمسة لهذا المشروع خاصة حسين فهمى بك وزير المالية الذى اعترض على ضخامة المبلغ، وكان فريق من أعضاء مجلس النواب يتردد فى الموافقة على تلك النفقات، وانتهى الأمر بأن دعا وزير الحربية (محمد حيدر باشا) أعضاء اللجنة المالية بالمجلس لزيارة اليخت وناقشهم فى أهمية المشروع، وبذلك تم رصد مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه فى تعديلات الميزانية لحساب تلك الإصلاحات».

٣، ـ تعيين رئيس هيئة أركان الحرب: أبدى الملك رغبته فى أن يكون تعيين رئيس هيئة أركان حرب الجيش بأمر ملكى وليس بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء، وكان هذا يقتضى تعديل القانون الصادر فى سنة ١٩٣٦ بتنظيم الجيش، ومع أن عبد الهادى باشا وافق على ترشيح القصر

للفريق عثمان المهدى لشغل هذا المنصب، إلا أنه تباطأ فى إعداد التشريع المعدل لهذا القانون، إلى أن جاءت وزارة سرى باشا المحايدة فأسرعت إلى تنفيذ توجيهات الملك».

«٤ ـ تعديل الدوائر الانتخابية: كان الفصل التشريعى لمجلس النواب القائم منذ يناير ١٩٤٥ ينتهى فى الأيام الأولى من نوفمبر ١٩٤٩ إذا أخذنا بنظام الدورات الخمس، أو فى الأيام الأولى من يناير ١٩٥٠ إذا أخذنا بمبدأ السنوات الخمس. وكان التعداد الذى أجرى فى سنة ١٩٤٧ قد أثبت أن عدد السكان زاد زيادة كبيرة لا مفر معها من إجراء تعديل فى الدوائر الانتخابية تمهيداً للانتخابات المقبلة، وأعدت وزارة الداخلية تقسيما جديدا لتلك الدوائر أبدى المرشحون من الحزبين الحاكمين ملاحظتهم عليه، فقام بينهما خلاف مرير».

«وكذلك نشأ خلاف بين القصر والوزارة على كيفية التعديل، إذ كان من رأى الحكومة أن يكون تقسيم الدوائر بموجب قرار من مجلس الوزراء بعد فض الدورة البرلمانية القائمة، وكان رأينا فى الديوان أن يتم ذلك بموجب قانون يعرض على البرلمان لمناقشته وإقراره».

«وأخيرا فى ١٦ يوليو وقع الملك المرسوم الخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية، ووعدت الحكومة بعرضه على البرلمان عقب عطلة عيد الفطر المبارك، أى فى أوائل أغسطس، كما صرح رئيس الحكومة [إبراهيم عبدالهادى] بأن الانتخابات سوف تجرى فى أكتوبر ووعدت بوقف الأحكام العرفية فى أثناء الانتخابات وإباحة حرية الاجتماع والخطابة والنشر».

«٥ ـ وكانت خاتمة المطاف أن زارني في مكتبي بقصر رأس التين في أوائل شهر يوليو الأستاذ مصطفى مرعي بك وزير الدولة، والأستاذ عبدالحميد عبد الحق وزير التموين، وأعربا عن تذمرهما من الطغيان الحزبي على أداة الحكم، وقالا إنهما يفكران جديا في الاستقالة من وزارة عبدالهادي باشا».

(١٠٤)

ونأتي إلى حسين سري الذي تحتاج صورته في مذكرات حسن يوسف قدراً من التأمل العميق، ويكاد موقف حسن يوسف من حسين سري أن يكون حياديا إن لم يكن قرب إلى التحفظ على بعض تصرفاته:

يروى حسن يوسف كيف أنه تمكن من إقناع حسين سري بقبول منصب رياسة الديوان على الرغم من أن الرجل لم يكن متحمساً لقبول مثل هذا المنصب، وهو ما ندركه من استقالته منه بالفعل قبل مضي ثلاثة شهور:

«... وفي صباح يوم ٥ يناير في أثناء وجودنا في حفلة افتتاح مصنع مقاومة الحفاء التي شرفها [هكذا يقول وهو يقصد: حضرها] الملك، انتحيت بسري باشا جانبا وفاتحته في أمر تولي رئاسة الديوان فاعتذر بشدة عن عدم قبوله، وأعدت الكرّة عليه محاولا إيضاح الأمر فدعاني إلى مكتبه بعد انتهاء الحفل واجتمعت به طويلا وأوضحت أهمية الفرصة المتاحة أمامه لخدمة بلده ومليكه والمعاونة في إصلاح المعوج من شئون العمل بالقصر، وهو في مركز يسمح له بإملاء شروطه، سألني سري باشا عن تلك الشروط فقلت أهمها: أن يكون رئيس الديوان هو حلقة الاتصال

الوحيدة بين القصر والحكومة، وأن يوافق الملك على تنحية غير المسئولين الذين يتحدثون باسم جلالته، وأن يحدد لنا ساعات معينة بالنهار لنعرض عليه أعمال الدولة، وعندئذ أبدى سرى باشا موافقته وطلب مقابلة الملك فحدد له موعدا فى الثامنة مساء وأن يكون اللقاء عندى فى منزلى».

....

هكذا كانت مصر فى ذلك العهد آمنة بحيث يمكن للملك أن يجتمع فى بيت أحد مساعديه بمساعد آخر من كبار رجال الدولة.

....

«واجتمع الملك بسرى باشا أربع ساعات، ولست أعلم ما دار بينهما لأنى انسحبت إلى غرفة مجاورة، وقبيل انتهاء الاجتماع استدعانى الملك وهو يتأهب للخروج وقال متبسطا: «كان يمكن أن تكون حاضرا معنا...» وخرج رئيس الديوان الجديد مستبشرا وواثقا من أن نصائحه لقيت آذانا صاغية، غير أنه ما لبث بعد استلامه العمل فى الديوان، أن رأى الأمور تعود إلى سيرتها الأولى، وانتهى به الأمر إلى الاستقالة يوم ٢ إبريل».

□

ومن الجدير بالذكر أن حسن يوسف كان حريصاً فى مذكراته على أن يثنى على إنجاز وزارة حسين سرى فى ١٩٤٩ لقانونين مهمين، حتى إنه يعد هذا الإنجاز أهم عمل للوزارة:

«لعل أهم عمل خير لوزارة سرى باشا أنها أصدرت مرسوما بقانون يقضى بمحاكمة الوزراء، والأحوال التى توجب محاكمتهم، ووضعت قانون

الكسب غير المشروع المعروف بقانون «من أين لك هذا؟»، وكلاهما عملان جليلان».

«وللحقيقة وللتاريخ كان القصر مؤيدا لهذين المشروعين خلافا لما كان متوقعا، بل إنه شجع فيما بعد على أن يطبقا بأثر رجعى ينسحب إلى سنة ١٩٣٩».

....

(١٠٥)

وينفرد حسن يوسف بالحديث عن الدور الذى قام به هو نفسه فى نقل تكليف الملك لحسين سرى باشا لتشكيل وزارته فى ١٩٤٩، وقد وصلت روح التآمر عند الملك (فى ذلك الوقت) إلى أن يجرى تكليف رئيس الوزراء المرشح سرا ودون أن يقابل الملك حتى لا يذيع السر(!!) كأنما أصبح تشكيل الوزارة سرا، ومع هذا فإن الصحافة اليقظة قد تمكنت من معرفة الخبر، وهكذا ضغط حسين سرى بنفس الورقة التى أشير على غيره أن يضغط بها فيما بعد وهى ورقة «إما الآن وإلا فلا»، ويبدو لى، والله أعلم، أن هذه المشورة كانت قد أصبحت مشورة تقليدية، وأن صاحبها كان واحداً فى الحالين:

«وكان سرى باشا يقضى الصيف فى أوروبا فاتصلت به تليفونياً عن طريق السفارة فى باريس، فقطع إجازته وعاد إلى القاهرة يوم ٢٤ يوليو، ومنها إلى الإسكندرية حيث زارنى فى مكتبى وعرضت عليه تأليف الوزارة الجديدة، واتفقنا على أن يجرى اتصالاته ومشاوراته مع الأحزاب خلال فترة إجازة عيد الفطر بحيث يتم التشكيل عقب إجازة العيد، وأحيط

الاتفاق بيننا بالسرية التامة حتى إن الملك لم يقابل سرى باشا لهذا الغرض، تفاديا لصدور بلاغ رسمى عن المقابلة، واكتفى بما عرضته شخصيا على جلالته».

«غير أن سرى باشا لم يلبث أن عاد إلى مكتبى فى المساء وقال: إن الخبر لم يعد سرا، إذ وصل إلى علم أحد الصحفيين، وقال: إما أن يؤلف الوزارة فورا وإما أن يعود إلى أوروبا من حيث أتى. حاولت إقناعه بأن إجازة العيد هى فترة مناسبة لإجراء مشاورات مع رجال الأحزاب الثلاثة، ومع المستقلين، لكنه تمسك برأيه فعرضت الأمر على الملك فلم ير بدا من الموافقة على رأيه، ومع أن الوقت كان متأخرا فإن مولانا أصدر أمره إلى حيدر باشا لكى يتوجه إلى دار عبد الهادى باشا ويطلب إليه تقديم استقالته، وفى الساعة السابعة من صباح الاثنين ٢٥ يوليو قام حيدر بتلك المهمة الثقيلة، والتى تركت أثرا غير محمود عند عامة الشعب، إذ فوجئ بإقالة وزارة كان مفروضا أنها تحظى برضاء الملك، ووافق هذا التصرف يوم وقفة عيد الفطر المبارك».

(١٠٦)

ويمضى حسن يوسف فى روايته مشيراً إلى رأيه الذى أبداه فيما يتعلق بترشيح الدكتور محمد هاشم وكيلا للداخلية لا وزيراً لها، وهو يبخل علينا بالسبب الذى دعاه إلى مثل هذا الاقتراح:

«فى اليوم التالى ٢٦ يوليو أكمل سرى باشا اتصالاته مع جميع الأحزاب فانتهى إلى تشكيل وزاراته من أربعة من الوفديين، ومثلهم من الأحرار الدستوريين، وأربعة من السعديين، واثنين من الحزب الوطنى، وأربعة من

المستقلين، ولم يقم بيننا خلاف على الأشخاص إلا فيما يتعلق بالدكتور محمد هاشم، إذ اقترح سرى باشا أنه يعين وزيرا وكان من رأيى أن يبدأ وكيلا لوزارة الداخلية، وهو بحكم صلة النسب مع رئيس الوزراء ستكون له صلاحيات الوزير فى تلك الوزارة، ولكن سرى باشا تمسك برأيه فعرضت الأمر على الملك فلم ير بدا من الاستجابة لرغبة رئيس الحكومة».

....

ويشير حسن يوسف إلى السبب الذى دعا إلى تعديل الوزارة بعد أيام من تأليفها:

«بعد أيام من تأليف الوزارة استقال أحمد محمد خشبة وزير العدل لأن رئيس الوزارة كان قد وعده بإسناد وزارة الخارجية إليه، فلما استبطأ تنفيذ هذا الوعد أصر على الاستقالة، وترتب على ذلك تعيين أحمد على علوبة - وزير الدولة - وزيرا للعدل فى ١٦ أغسطس، كما عين أحمد رمزى وزير دولة لكى يبقى عدد الوزراء الدستوريين أربعة».

....

كما يشير إلى السبب فى تنحية وزير المالية، وهو سبب مشرف لصاحبه، وإلى استقالة مصطفى مرعى الشهيرة:

«وفى أواخر سبتمبر طلب الملك من رئيس الحكومة تنحية وزير المالية (حسين فهمى بك) عن منصبه لغير ما سبب سوى أنه لم يكن متحمسا لإصلاح اليخت الملكى «المحروسة»، طلب إليه رئيس الحكومة أن يستقيل فاستقال، وكان من خيرة الوزراء المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة».

«وفى ١٧ أكتوبر قدم مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) استقالة جاء فيها أن رئيس الحكومة يعمل على الفرقة بين الأحزاب، وأن أسلوبه فى مخاطبة الوزراء أصبح مضرب الأمثال وموضع التندر فى كل مكان، وأجاب رئيس الحكومة عليه بالتحية والشكر وقبول الاستقالة».

(١٠٧)

وعلى غير عادة حسن يوسف فى الإشارة إلى أسباب أو مقدمات التصرفات الملكية نراه حريصاً على أن يبدو عاجزا عن تقديم تفسير مقنع لنفسه فيما يتعلق بالإنعامات التى أغدقها الملك على حسين سرى ووزارته والتهنئة التى قدمها لهم النحاس باشا عقب هذه الإنعامات، وكل ما يستطيعه حسن يوسف هو أن يشير إلى دور كريم ثابت فى هذه الإنعامات:

«فى ١٩ نوفمبر ١٩٤٩ أنعم الملك فجأة وبغير علم الديوان على رئيس الوزارة بقلادة فؤاد الأول، وهى أعلى وسام فى الدولة ويعطى حامله لقب «حضرة صاحب المقام الرفيع»، وقيل يومئذ فى تبرير الإنعام إنه مكافأة لسرى باشا لأنه أعد تشريعا يقضى بأن يكون تعيين رئيس هيئة أركان حرب الجيش بموجب أمر ملكى وليس بمرسوم».

«وفى يوم ١٥ ديسمبر ـ قبل موعد إجراء الانتخابات بأسبوعين ـ أنعم الملك فجأة أيضا برتبة الباشوية على الدكتور محمد هاشم وثلاثة من زملائه الوزراء، وكان هذا بناء على ما عرضه المستشار الصحفى بمناسبة افتتاح مديرية الفؤادية، ولما اقترحت تصحيح الأوضاع بأن يشمل الإنعام رئيس ديوان المحاسبة (الأستاذ محمود محمد محمود)، وهو أقدم من الوزراء الأربعة، لم يوافق الملك وأرجأ الأمر إلى مناسبة قادمة».

«وكان لافتا للنظر أيضا أن يختص النحاس باشا الدكتور [محمد] هاشم بالتهنئة غداة الإنعام عليه برتبة الباشوية».

□

ومن الطريف أننا نجد حسن يوسف يقفز من هذه الفقرة إلى أن يكرر المزاعم التى كررها المعادون للوفد من قبيل القول بوقوف محمد هاشم باشا فى صف الوفد:

«وقبيل يوم الانتخاب قام الدكتور هاشم وهو وزير الدولة المشرف على وزارة الداخلية برحلة زار فيها كثيرا من الدوائر الانتخابية واختص بطوافه الدوائر التى اشتد عليها التنافس بين الأحزاب، وكان يصرح باسم الحكومة أحيانا، وباسم القصر أحيانا، بتوجيهات شجعت الناخبين على إيثار الوفد على مَنْ عداه من الأحزاب».

(١٠٨)

على أن الأهم من تبنى حسن يوسف أو محاولتة تبنى الرأى الذى أشار إليه فى الفقرة السابقة، أن نقرأ ما يرويه عن رد فعل الملك فاروق نفسه تجاه نتائج الانتخابات البرلمانية، وهو ما أتيح لحسن يوسف نفسه أن يكون شاهد عيان عليه، ومن اللافت للنظر أن يكون رد الفعل على هذا النحو من العصبية والخوف من الوفد وقوته، وهو ما جعل الملك يقترح على نفسه ويستطلع رأى صاحب المذكرات فى أن يعين سرى باشا رئيسا للديوان. ومن الطريف هنا أن نذكر ما ترسخ فى الوجدان الشعبى منذ ذلك الحين من أن الملك قال لسرى ما معناه: «مادمت قد حضرت العفريت فعليك صرفه»، وهو معتقد شعبى طريف:

«ما أن ظهرت النتائج الأولى للانتخابات معلنة فوز الوفد الساحق، حتى ثار الملك وأوفدنى فى مساء يوم ٤ يناير إلى رئيس الحكومة [أى سرى باشا] لسؤاله عما حدث فى شأن ما وعد به من نتيجة متوازنة، وكان رد سرى باشا أن معركة الانتخابات كانت بمثابة استفتاء بين الملك والنحاس، سألته عما إذا كان هذا هو جوابه الرسمى، فاستدرك واستدار على كرسيه فى وزارة الداخلية ثم قال: «يمكنك أن تقول لمولانا إن الانتخابات جرت فى جو من الحرية التامة والحياد المطلق...»، ثم سألته رأيه فى الخطوة التالية وهو يعلم أن الملك لا يرضى بالنحاس باشا رئيسا للحكومة، فقال: «حاولوا مع سراج الدين..».

«بعد عرض هذه الإجابة على مسامع الملك لم يهدأ باله فى تلك الليلة واتصل بى فى الساعة الثالثة صباحا عن طريق التليفون المباشر بيستطلع رأيى فى تعيين حسين سرى باشا رئيسا للديوان، وقد أجبت على الفور باستحسان الفكرة وقلت: «ليشاطرنا متاعب الحكم بعد الذى كان من أمر الانتخابات...»، وكلفنى بالاتصال بسرى باشا وعرض المنصب عليه».

(١٠٩)

ويلخص حسن يوسف المقدمات التى جعلت حسين سرى باشا يظهر تململه من عمله كرئيس للديوان، وجعل الملك يأمر بتنحيته وذلك قبل أقل من ثلاثة شهور من تعيينه فى رياسة الديوان:

«وحدث فى يوم ٢ مارس أن توفى حسين فهمى صادق بك السكرتير العام السابق لوزارة المواصلات، وكانت خطبة كريمته للملك لم تعلن بعد، أمر الملك بإيفاد كبير الأمناء لتشييع الجنازة، وبأن يشترك جميع موظفى

القصر بالسير فيها، وقد اعتذر رئيس الديوان عن هذا الاشتراك بدعوى المرض، بينما حضر بعد ظهر اليوم نفسه حفلة شاى عند جاره الوزير المفوض بالسفارة البريطانية (سير شايمان أندروز)».

«وبعد ذلك بعشرة أيام وصل دوق جلوستر إلى القاهرة لإهداء الملك براءة تعيينه جنرالا فخريا فى الجيش البريطانى، وأقام له الملك حفلة شاى فى قصر القبة لم يدع إليها رئيس الديوان».

«وفى ٣١ مارس عقد الملك اجتماعا فى منزلى دعا إليه الفريق حيدر باشا وكريم ثابت لمناقشة تقرير من القائد العام للقوات المسلحة عن الموقف فى فلسطين، (إذ كان الملك عبد الله يتفاوض مع إسرائيل وقرر ضم فلسطين إلى شـــرق الأردن...) ولم يدع رئيس الديوان إلى هذا الاجتماع الذى انتهى إلى تكليف حيدر باشا بمقابلة رئيس الحكومة وإبلاغه توجيهات الملك فى هذا الشأن».

«وحدث أن التقى رئيس الحكومة برئيس الديوان فى اليوم التالى وتحدثا فى بعض الشئون العربية، وأشار النحاس باشا إلى التوجيهات الملكية فى شأن فلسطين، ولما كان سرى باشا لا يعلم عنها شيئا فقد عاد إلى الديوان وقدم مذكرة أوضح فيها ما أصابه من حرج فى ذلك الموقف، فما كان من الملك إلا أن أصدر أمره بتنحية سرى باشا عن رياسة الديوان وقام كريم ثابت بإبلاغ الأمر إلى محمود بك يونس الأمين الثالث بديوان كبير الأمناء [لا يذكر حسن يوسف أن الأمين كان صهراً لحسين سرى]، فقدم سرى باشا استقالته لأسباب صحية وصدر الأمر الملكى بقبولها يوم ٢ إبريل ١٩٥٠، كما صدر الأمر الملكى بتعيينى رئيسا للديوان بالنيابة».

ويبدو حسن يوسف غير منبهر بقدرات أحمد نجيب الهلالى القانونية، وإن كان حريصاً على إبداء التعاطف معه فيما صادفه من صعوبات فى أثناء رياسته لوزارته الأولى:

ويلخص حسن يوسف السياسة المترددة لوزارة نجيب الهلالى الأولى على نحو جيد، لكنه لا يتطرق إلى ما تطرق إليه الدكتور حسين حسنى من انتقاد هذا التردد وبيان أثره السيء على موقف الوزارة وسياستها:

«قررت الوزارة تأجيل البرلمان لمدة شهر، وردا على هذا قرر الوفد عدم تأييدها وعدم الثقة بها داخل البرلمان وخارجه، ثم استصدرت مرسوما فى ٢٤ مارس بحل مجلس النواب وتحديد يوم ١٨ مايو لإجراء الانتخابات، على أن يجتمع المجلس الجديد يوم ٣١ منه، ثم عدلت عن هذه المواعيد وراح أنصارها يلمحون إلى أنها ستؤلف حزبا جديدا يجمع «الأخيار» من جميع الأحزاب ليدخلوا الانتخابات تحت لواء «الحزب الجديد»، ثم صرح بعض الوزراء بأن النية متجهة إلى تعديل قانون الانتخاب».

«وأخيرا قررت الوزارة تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى، وصدر بذلك [مرسوما] فى ١٢ إبريل نص فيه على وقف جميع الإجراءات بعد أن تلقت كثيرا من الشكاوى التى طالبت بفتح باب القيد فى دفاتر الانتخابات بدعوى أنها وضعت فى عهد وزارة الوفد الأخيرة، وأن النواب والشيوخ الوفديين كانوا يتدخلون فى تحريرها فيقيدون أسماء أنصارهم، ويستبعدون أسماء خصومهم».

«وقد صرح وزير الداخلية فى ١٢ يونيو بأن الانتخابات سوف تجرى فى أكتوبر ١٩٥٢ ويجتمع البرلمان فى نوفمبر من تلك السنة!».

وعلى الرغم من أن حسن باشا يوسف يوحى فى حديثه عن وزارة الهلالى أنها كانت وزارة مترددة وبخاصة فيما يتعلق باجراء الانتخابات وموعد عقد البرلمان الجديد، إلا أنه يشير بكل صراحة إلى أنه كان ضد استقالة هذه الوزارة، وهو يذكر أيضا أنه صرح برأيه هذا للملك الذى استشاره فى مضمون مذكرة رفعها إليه مستشاره الصحفى كريم ثابت، بل إنه يذكر أن حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان قد أقره على هذا الرأى، ولا يبخل علينا حسن يوسف بإبداء رأيه فى الدافع الذى جعل غير المسئولين فى القصر (وهو اصطلاح مهذب يقصد به كريم ثابت وإلياس أندراوس) يعملون على إقالة وزارة الهلالى، ويتلخص هذا الدافع فى رأى حسن يوسف فى خوف غير المسئولين من أن تمتد إليهم إجراءات التطهير التى بدأتها وزارة الهلالى، وفى رأيى أن هذا السبب الذى يقدمه حسن يوسف سبب منطقى لكنه غير واقعى، فقد كان هؤلاء قد بلغوا من الغرور والغطرسة ما يجعلهم لا يفكرون بهذه الطريقة المنطقية التى كان حسن يوسف يفكر بها:

«... عندما كنت فى حضرة الملك بقصر رأس التين يوم ٢٩ مايو [١٩٥٢] للاستئذان فى السفر، سلمنى مذكرة مرفوعة إليه من الأستاذ كريم ثابت المستشار الصحفى محصلها أن الحالة الاقتصادية سيئة، وأن الموقف السياسى مهتز، وأن صالح الملك فى أن يخرج الهلالى من الحكم».

«وقالت المذكرة: إن الناس يتداولون حلا من ثلاثة:

«أولها: إعادة النحاس باشا إلى الحكم، وهو أمر قد يجد الملك فيه غضاضة ولما يمض على إقالة الوزارة الوفدية أربعة أشهر».

«وثانيها: أن يعهد إلى مرتضى المراغى برياسة الوزارة، وهو ما يزال فى مستهل حياته السياسية».

«وثالثها: وهو الأفضل أن يؤلف حسين سرى باشا وزارة محايدة تجرى انتخابات جديدة».

«وبعد أن فرغت من قراءة المذكرة سألنى الملك عن رأيى فقلت: إن هناك تعبيرا غير شائع وقد يصلح لوصف هذه المقترحات، قال: ما هو؟ قلت: هذه ترهات، وسأل عن المعنى فقلت: يعنى كلام فى كلام.. وكان الملك فى حالة نفسية مرحة مما شجعنى على أن أتقدم بسؤاله: «هل لمولانا مأخذ على رئيس الحكومة أو على أحد وزرائه؟»، ولما أجاب بالنفى استرسلت فى الحديث فقلت: إن الوزارة القائمة جاءت باختيار جلالته ورسمت لنفسها برنامجاً وطنيا سليما يتلخص فى تطهير الأداة الحكومية والسعى إلى تكوين حزب من الأخيار، قد ينضم إليه كثير من الوفديين.. وأنها تسير فى المفاوضات سيرا حثيثا، وتطلع رئيس الديوان على مراحلها أولا بأول، وأنها أخذت فى تعديل قانون الانتخاب، وكل هذه أمور تستغرق بعض الوقت فلا أقل من أن تتاح لها فرصة العمل إلى شهر أكتوبر أو نوفمبر القادم حيث يحل موعد اجتماع البرلمان الجديد بمقتضى الدستور، فإذا كتب لها النجاح فى المفاوضات وحصلت على الأغلبية فى الانتخابات بقيت فى الحكم، وإذا لم تنجح أو لم يفز أنصارها فى الانتخابات، يومئذ يتولى الحكم مَنْ تكون له الغلبة فى البرلمان القادم».

«وقد أبدى الملك ارتياحه لهذا الإيضاح ثم سأل عن موعد عودتى من مهمتى فقلت: فى أوائل يوليو، واستأذنت فى القيام بإجازة بعد ذلك للعلاج فى «بلومبير» بفرنسا، ثم أضفت أن رئيس الديوان (حافظ باشا) يعتزم القيام بإجازته فى منتصف أغسطس، قال الملك: إذن فليس هناك ما يدعو لاتخاذ أى إجراء قبل شهر أكتوبر قالها بالإنجليزية، وكانت تلك آخر مقابلة تشرفت فيها بالحديث مع جلالة الملك».

«أبلغت حديثى هذا إلى رئيس الديوان فأقرنى على ما ذكرته».

«وكانت تلك هى مشورة المسئولين فى القصر، أما غير المسئولين فقد كانوا يخشون أن تمتد إليهم إجراءات التطهير، وكانوا يعملون على تحقيق منافع لهم، فزينوا للملك أن يبادر إلى إخراج الهلالى وإحلال حسين سرى محله».

(١١٢)

ويشير حسن يوسف إلى قصة تعثر اختيار وزير للصحة فى وزارة الهلالى الأولى، ويكاد يتفق مع ما ذكره صلاح الشاهد من أن الملك رشح الدكتور أحمد النقيب لكن الهلالى اعتذر عن قبول هذا الترشيح لكنه يضيف أن الهلالى رشح لهذا المنصب أيضاً كلا من سليمان عزمى وإبراهيم شوقى وعلى توفيق شوشة فاعتذروا جميعا، وجدير بالذكر أن سليمان عزمى عمل وزيرا للصحة مع إسماعيل صدقى، وأن إبراهيم شوقى عمل وزيرا للصحة مع حسين سرى، على حين أن الدكتور على توفيق شوشة ظل يعتذر عن تولى الوزارة حفاظا على منصبه فى الصحة العالمية:

«اتجـه الهـلالى إلى تأليف وزارته من المسـتـقلين دون الاسـتـعـانة بالأحـزاب، واسـتـبـقى وزير الداخليـة (مـرتضى المراغى) ووزير الماليـة (زكى عبد المتعال)، ولكنه اصطدم مع القصر فى ترشيح وزير للصحة العمومية، وكان قد فاتح كلا من الدكتور سليمان عزمى والدكتور إبراهيم شوقى ثم الدكتور على توفيق شوشة ولكنهم اعتذروا جميعا، واقترح الملك تعيين الدكتور أحمد محمد النقيب مدير مستشفى المواساة بالإسكندرية وزيرا للصحة، بيد أن الهلالى لم يوافق عليه وصمم على رفضه، وترتب على ذلك تأجيل التصديق على المراسيم إلى الساعة السادسة بعد ظهر ذلك اليوم، وبقيت وزارة الصحة بغير وزير فأحيلت أعمالها إلى وزير الشئون الاجتماعية».

(١١٣)

ويعتـرف حسن يوسف فى مذكراته بأنه علم وهو فى أمريكا بإقالة الهلالى وبتكليف حسين سرى بتشكيل الوزارة، وهو يشير بكل وضوح إلى أن علم السلطات الأمريكية بهذا الخبر سبق علم السفير المصرى، وربما كان من الجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن هذا السفير وكان دبلوماسيا فاضلا كان زوج بنت محمد محمود باشا زعيم الأحرار الدستوريين، أى صهر محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة الأشهر، لكن آليات الاتصالات المصرية ـ المصرية الرسمية كانت قد أصبحت أضعف من آليات الاتصالات المصرية ـ الأمريكية النشطة:

«... وبعد أن فرغت من مهمتى فى ريودى جانيرو وبارحتها يوم ٢٤ يونيو إلى نيويورك، حيث استقبلنى فى المطار مستر Stabler وكيل إدارة المراسم بالخارجية وأبلغنى أن مستر W, Bruce وزير الخارجية بالنيابة يدعونى لمقابلته يوم الاثنين ٣٠ يونيو».

«ولشد ما كانت دهشتى عندما وردت الأنباء عن استقالة الهلالى يوم ٢٨ وأيقنت أن الملك استمع إلى رأى الحاشية دون رأى الديوان، وفى حفلة الغداء التى أقامها لى مستر هنرى بايرود وكيل الخارجية (الذى عين فيما بعد سفيرا للولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة) فى «بلير هاوس» همس فى أذنى بأنهم تلقوا على التو برقية من سفيرهم فى مصر بأن الملك عهد إلى حسين سرى باشا بتأليف الوزارة الجديدة، وبأنه قد اختار كريم ثابت باشا وزيرا معه ليكون ضابط اتصال بين القصر والوزارة، فقلت مداعبا: إن هذا يجعل وظيفتى فى الديوان مريحة للغاية».

«وكان سفير مصر فى واشنطن كامل بك عبد الرحيم حاضرا تلك المأدبة فسألته عن الوزارة الجديدة فقال إنه لم يتلق شيئا عنها من القاهرة بعد، وكانت المشاورات ماتزال جارية، إذ مضت أربعة أيام قبل التشكيل النهائى لوزارة سرى باشا».

(١١٤)

ونختم حديثنا عن صور رؤساء الوزارات فى مذكرات حسن يوسف بحديثه السلبى الخالى من الإيجابية عن محمد توفيق نسيم باشا ، حيث تبدو صورة نسيم باشا فى هذه المذكرات على نحو غير مشرق ولا نقول غير مشرف، ذلك أن حسن يوسف يلخص موقفه من عودة الدستور تلخيصاً دقيقا لم تحظ به مذكرات أخرى من قبل، وهو يشير إلى أن توفيق نسيم باشا كان يراوغ الإنجليز والوفد والقصر جميعا، وهو يشرح بإيجاز موح كيف تمكن نسيم باشا من هذه المراوغات التى تكشفت مع الوقت حتى أصبح الجميع «تقريباً»ضده، وربما جاز لنا أن نشير على القارئ بمطالعة محاولة كريم ثابت فى مذكراته تجميل صورة نسيم باشا والهلالى

فى هذه الجزئية، وهى عملية تجميل صناعية لا تكاد تصمد أمام الضوء الباهر الذى ألقاه حسن يوسف، على أننا نلمح فى صورة الملك فؤاد كما رسمها حسن يوسف صورة المناور العتيد الذى كان قادراً على إحراج غيره وتنفيذ رغباته، وهو ما جعل البريطانيين يفكرون فى فرض الوصاية عليه فى حياته على نحو ما يشير حسن يوسف:

«... بيد أن نسيم باشا لم يستصدر على الفور مرسوماً بعودة دستور ١٩٢٣، وبقى الأمر معلقا ثلاثة عشر شهرا، دارت خلالها مشاورات ومناورات بين الملك ورئيس الحكومة والمندوب السامى البريطانى، وانتهت بالنزول إلى رغبات الأمة».

«وتفصيل ذلك ـ كما ورد فى الوثائق البريطانية ـ أن نسيم باشا قدم فى ١٧ إبريل سنة ١٩٣٥ مذكرة إلى الملك، شرح فيها ما أنجزته حكومته من الأعمال وأشار إلى إعادة دستور ١٩٢٣ منقحا، أو وضع دستور جديد تقره جمعية تأسيسية تمثل البلاد تمثيلا صحيحا، وقد أجاب الملك بتاريخ ٢٠ إبريل مؤثراً دستور ١٩٢٣ على أن يعدله ممثلو الأمة طبقا لأحكامه، مما تدعو إليه مقتضيات الأحوال، إلا إذا كانت رغبة الأمة الصريحة ومصلحتها فى جانب الحل الثانى».

«وسارع نسيم باشا إلى تسليم المندوب السامى بصفة سرية، نص هاتين الوثيقتين، ولم يخف شعوره بأن الملك بتلك المبادرة السياسية البارعة، قد نقل الأزمة بكامل ثقلها إلى عاتق الحكومة، وكان أول رد فعل لدى المندوب السامى أن طلب من نسيم باشا عدم اتخاذ أى إجراء فى هذا الصدد، كما طلب عدم نشر هاتين الوثيقتين، وكان تعليق وزارة الخارجية البريطانية أن نسيم باشا لم يكن موفقا فى إثارته هذه المسألة الدستورية،

وأن الملك فؤاد يتصرف بشكل لا يرضى إنجلترا، وذهبت إلى التفكير فى فرض الوصاية عليه فى حياته».

(١١٥)

ويمضى حسن يوسف ليلخص الموقف السياسى المصرى فى نهاية ١٩٣٥ تلخيصاً دقيقاً وذكياً يلقى فيه بالمسئولية على محمد توفيق نسيم، كما أنه يبدو حريصا على التنبيه إلى قدرة الملك فؤاد على الخلاص من إحراج توفيق نسيم له:

«وتجمد الموقف طوال الصيف، نسيم باشا يتجاهل القصر بناء على نصيحة الإنجليز، ويراوغ الوفد فى شأن الدستور أملا فى أن يتقدم بمشروع وسط بين دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠، إلى أن أعلن الوفد والأحرار الدستوريون فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ عدم الثقة بالوزارة والمطالبة بإقالتها ومقاطعة الإنجليز».

«وقامت فى القاهرة وفى طنطا وبعض المدن مظاهرات صاخبة، وتصدى البوليس لطلبة الجامعة يوم ٤ نوفمبر عند كوبرى عباس، وقُتل طالبان وأصيب نحو عشرين شخصا، وكانت انتفاضة قومية وصفها المؤرخ عبد الرحمن الرافعى بأنها صورة مصغرة من ثورة ١٩١٩».

«وتقدم نسيم باشا بكتاب فى ١٢ ديسمبر إلى الملك مقترحا عودة دستور ١٩٢٣، ولكن الملك أصدر أمره فى اليوم نفسه، ودون الإشارة إلى كتاب رئيس الحكومة، بعودة الدستور «لأن رغبة الأمة قد ظهرت جليا فى إعادته»، وكانت الجبهة القومية قد تقدمت بطلب إعادة الدستور (١٩٢٣)».

ونأتى إلى حديث حسين سرى عن رئيسه فى الديوان الملكى أحمد حسنين باشا، ونحن نلاحظ أنه لم يكن معنيا بالحديث عن مزاياه أو مثالبه، وإنما اكتفى بالحديث عن بعض سياساته فيما يتعلق بعلاقة القصر بالقوتين الأخريين فى السياسة المصرية : الوفد والإنجليز.

ويعالج حسن يوسف في مذكراته موقف أحمد حسنين باشا من حادث ٤ فبراير، ولأنه لم يصبح وكيلا للديوان إلا عقب هذا الحادث بفترة فإنه يعترف (ولا نقول يذكر) أنه يحاول أن يتلمس حقيقة الموقف من أكثر من زاوية، ويبدو لنا بوضوح أنه كان حريصاً على أن يعلن استناده إلى بعض المصادر على نحو ما نرى، وهو يثبت رأى كل من على ماهر باشا ومحمد حسين هيكل باشا قبل أن يروى لنا ما اتصل به مباشرة من انطباعات أحمد حسنين وذكرياته «المريرة» عن هذا الحادث، ومن المهم أن ننقل رؤية حسن يوسف على نحو ما رتبها وقدمها:

«... أما عن موقف حسنين باشا فقد أثير أول ما أثير سنة ١٩٤٨ فى الشهادة التى أدلى بها على ماهر باشا فى قضية اغتيال أمين عثمان عندما سئل عن معلوماته عن حادث ٤ فبراير فقال: إن حسنين كان على علم بأن الدبابات ستحضر (إلى قصر عابدين) فى الساعة التاسعة مساء، ثم قال: إن المسألة لما عرضت على الزعماء المجتمعين كانت توجد معلومات عند رئيس الديوان لم يدل بها إلينا، كما أنه بعد أن ذهب إلى السفير (بعد الساعة السادسة مساء) عاد وكانت عنده معلومات أخرى وسئل فلم يقل شيئا».

«ونجد فى مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل باشا معلومات أكثر دقة وإيضاحا، إذ يقول: «حمل رئيس الديوان قرار رفض الإنذار وذهب به إلى السفارة البريطانية بعد أن طلب إلينا أن ننتظر عودته منها، وانتظرنا طويلا فلما تجاوزت الساعة السابعة، عاد إلينا يقول: إنه سلم قرارنا للسفير، وإن السفير قال له سأوافيكم برأيى فى الساعة التاسعة، وقد أبلغكم أننى لا أحضر وقد أبلغكم نبأ آخر...»».

«ويتابع الدكتور هيكل مذكراته فيقول: «حاولنا أن نستشف من حسنين ما قد يكون فهمه من اتجاه السفير، لكن حسنين أكد لنا أنه لم يستطع رغم المحاولات التى بذلها أن يتبين شيئا، وأنه حاول جهده أن يصرف السفير عن المضى فى إجراء قد يفسد علاقات الدولتين، فلم يظفر منه بجواب...»».

«تلك هى معلومات شخصيتين كبيرتين ممن حضروا اجتماعات ٤ فبراير».

....

«ومن ناحيتى فقد سمعت حسنين باشا يتحدث كثيراً عن ٤ فبراير، وكان فى كل مرة يبدى مرارة ظاهرة، وقد فهمت أنه كان يتصور أن تثور الأزمة وتنتهى بتبليغ بريطانى، أو بتهديد باستعراض بعض الوحدات العسكرية، أو بما كان يطلق عليه باللغة الإنجليزية Show of Force ، ثم يصل الاتفاق إلى حل وسط باختيار رئيس وزراء يرتضيه الملك ولا يعترض عليه الإنجليز، كما حدث فى يونيو سنة ١٩٤٠، بيد أن السفير البريطانى ألقى بكل ثقله لتصعيد الأزمة».

....

ثم يورد حسن يوسف بعد هذا بعض ذكرياته أو انطباعاته عن تصرفات أو روايات أحمد حسنين فيما يتعلق بحادث ٤ فبراير، وما كان يصرح به للبريطانيين:

«وكان حسنين يذكر ٤ فبراير بالأسى والأسف، ولم يدع فرصة لقائه بأحد من أعضاء مجلس العموم أو من الإنجليز ذوى الحيثية عند زيارتهم لمصر إلا اجتمع معه وحدثه عن الأثر السيء الذى خلفه الحادث فى نفوس المصريين، وأفهمه أن السفير «تجاوز حدوده»، وأخذ حسنين يتلمس المآخذ على وزارة النحاس باشا ويبلغها للمسئولين فى لندن عن طريق سفيرنا فى لندن (عبد الفتاح عمرو باشا)، ويتهم إنجلترا بأنها تتستر وراء وزارة الوفد فى الحصول على مآربها من مصر، وأنها تتغاضى عن الفساد والفوضى».

....

«وقد آلى حسنين على نفسه أن يعمل على إخراج الوفد من الحكم، وقد سعى فى هذا الاتجاه فى إبريل ١٩٤٣ ثم فى إبريل ١٩٤٤ ونجح فى مسعاه فى أكتوبر من نفس السنة. ومن ناحية أخرى دأب حسنين على تصيد الأخطاء لسير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) إلى أن جاءت حكومة العمال وتحسنت ظروف الحرب بالنسبة للحلفاء، فوافقت لندن على نقل سفيرها فى يناير سنة ١٩٤٦ إلى منصب مندوب فوق العادة فى جنوب شرق آسيا».

....

ويقدم حسن يوسف معلومة فى غاية الأهمية عن موقف السفير البريطانى فى المقابل من حسنين باشا، وهو الموقف الذى وصل إلى حد عرض منصب رياسة الديوان على حسين سرى باشا:

«وبعد الحادث مباشرة اتخذ السفير موقفاً غير ودى من حسنين وراح يفاتح حسين سرى باشا فى أن يتولى رئاسة ديوان الملك بدلا من حسنين باشا، ولكن حسين سرى اعتذر عن عدم قبول المنصب».

(١١٧)

ويشير حسن يوسف بكل صراحة ووضوح إلى ما عرفه بنفسه من دور واضح لحسنين باشا فى إشعال الخلاف بين مكرم عبيد والنحاس باشا:

«... اغتنم رئيس الديوان هذه الفرصة وأخذ يعمل على توسيع شقة الخلاف بين رئيس الوزراء [أى النحاس] ووزير المالية [أى مكرم عبيد]، فرتب مقابلة لمكرم باشا مع الملك يوم ١٢ مارس [أى قبل أن تمضى أربعون يوما على تشكيل الوزارة] وخرج مكرم بعدها يقول لمندوب «الأهرام» إنه لقى من الملك فاروق «إرشادا نافعا، واطلاعا واسعا، ونظرة دقيقة وعميقة إلى جوهر المسائل المعروضة رغم تباينها وبعد نواحيها»، إلى أن قال: «لم ألبث طويلا حتى أدركت أن ملكنا الشاب قد ملك زمام الأمور بفضل ما أوتى من رجولة مبكرة، وخبرة منوعة نادرة، قلما أتيحت لملك من الملوك...»».

«هذا الوصف الذى سجله مكرم يختلف تمام الاختلاف عن الصورة التى رسمها النحاس باشا ومكرم باشا عن الملك للسفير البريطانى منذ سنة ١٩٣٧، وعندما تحرج الموقف فى فبراير سنة ١٩٤٢».

....

ويعترف حسن يوسف أنه تسلم من حسنين باشا النسخة الأصلية من عريضة مكرم باشا المعروف باسم «الكتاب الأسود»:

«سلمنى حسنين باشا النسخة الأصلية من عريضة مكرم باشا يوم ٢٩ مارس واحتفظت بها فى مكتبى بالديوان إلى يوم ١٠ إبريل حيث أعددنا كتابا بإحالة العريضة إلى رئيس الحكومة متضمنا أهميتها لأن مقدمها عضو فى البرلمان القائم ورئيس لحزب الكتلة الوفدية وكان وزيرا للمالية عدة مرات، كما كان نقيبا للمحامين أكثر من مرة وقد كلفنى حسنين باشا بتسليم كتاب الديوان والعريضة إلى رئيس الحكومة، وإثباتا لقيامى بهذه المهمة دونت فى مفكرتى عن هذا اليوم (١٠ إبريل) ما يلى: «بأمر من معالى الرئيس [أى رئيس الديوان]، اتصلت بمنزل النحاس باشا فأجابنى السكرتير ميشيل ساويرس وأخبرته بأن عندى رسالة عاجلة من رئيس الديوان إلى رئيس الحكومة؛ لذا أطلب موعدا لتقديمها، وسأل: إلى متى سأكون بالمكتب؟ فقلت: إلى منتصف الثامنة، وإلى حوالى منتصف التاسعة لم يتصل بى ميشيل فعاودت الاتصال بمنزل الباشا فقيل لى: تفضل!».

«قابلت رفعته [أى النحاس] فى مكتبه بالمنزل وكان ممسكا بورقة وقلم، وأشار إلى أنه مستعد لتلقى الرسالة، وبعد أن أبلغته تحيات معالى الباشا [أى أحمد حسنين] قلت له: إنه كلفنى أن أحمل إليكم هذا الكتاب، فأخذ يتلوه بصوت عال، ثم استعرض محتويات العريضة، واعترض على عدم ذكر الإمضاءات على الجزء الخاص بانتخابات المحامين، كما اعترض على إطلاق «الكتلة الوفدية» على حزب مكرم باشا، وقال: «أنا رئيس الوفد وأنا أحاربه فى استعمال هذه الصفة»، وأخيرا طلب نسخة من العريضة فوعدته باستئذان حسنين باشا فى ذلك».

«وفيما يبين ٢٩ مارس و١٠ إبريل تمت اتصالات مكثفة بين رئيس الديوان والسفير البريطانى من جهة، وبين رئيس الديوان وزعماء المعارضة من جهة أخرى».

(١١٨)

ويروى حسن يوسف كيف أن حسنين باشا كان لا يفتأ يحرض السفير البريطانى ضد حكومة الوفد، على حين كان السفير البريطانى (للأسف) أكثر موضوعية ومؤسسية من ديماجوجية أحمد حسنين أو براجماتيته:

«فى ٦ إبريل ذهب حسنين باشا إلى السفير البريطانى وحدثه فى شأن الكتاب الأسود، معربا عن رأيه بأن البيانات المدعمة بالوثائق الملحقة بالعريضة تكفى للحكم على تصرفات رئيس الوزراء وبعض الوزراء، ولكن السفير ارتأى إما تقديم الاتهامات إلى القضاء، وإما مناقشتها بالطرق الدستورية فى البرلمان، وبعث السفير إلى حكومته يقول: إنه يبدو من محادثتى مع حسنين ومن تقرير مندوبنا المتصل بدوائر القصر أن الملك يعتزم استدعاء النحاس باشا لكى يسأله عما ورد فى الكتاب الأسود، وأن جلالته تحت ضغط زعماء المعارضة قد يلجأ إلى إقالة الوزارة لهذا السبب...».

□

ويشير حسن يوسف إلى مقابلة ثانية لحسنين باشا مع السفير البريطانى الذى كان على درجة من الوعى أهلته للحديث الصريح عن الآثار السيئة لإقالة النحاس فى ديسمبر ١٩٣٧:

«وفى ٩ إبريل قابل حسنين باشا السفير مرة أخرى، وقد نصحه الأخير بالتريث وذكره بالآثار السيئة التى ترتبت على إقالة النحاس باشا فى ديسمبر سنة ١٩٣٧».

....

(١١٩)

ويبدو مما يرويه حسن يوسف، والغالب أنه استند فى تذكره وترتيبه إلى ما اطلع عليه من الوثائق البريطانية، يبدو بوضوح أن حالة من هستيريا الرغبة فى إقالة النحاس كانت قد سيطرت على حسنين باشا فجعلته يوالى مقابلة السفير البريطانى فى أيام متقاربة على نحو غير معهود فى مثل هذه الظروف.

وها هو حسنين، حسب رواية حسن يوسف، يواصل محاولاته الفاشلة وغير المسئولة:

«عاد حسنين باشا إلى مقابلة لورد كيلرن يوم ١٣ إبريل بعد أن أعرب زعماء المعارضة عن مؤازرتهم لما ورد فى الكتاب الأسود من اتهامات، قال حسنين للسفير: إن أربعة أو خمسة من تلك الاتهامات لا تحتمل المناقشة، وإنها تدين النحاس باشا وأسرته».

«كان من رأى السفير إعطاء فرصة للنحاس للدفاع عن نفسه أمام القضاء أو بإجراء استفتاء عام! قال حسنين للسفير: إن النحاس باشا لم يلجأ إلى القضاء، وإذا رأى السفير إجراء انتخابات فمن العدل أن تجريها وزارة محايدة، وهنا قال السفير: إنه لا يضمن نزاهة تلك الانتخابات وإن الرجوع

إلى البرلمان القائم هو خير وسيلة لإعطاء النحاس باشا فرصة للدفاع عن نفسه».

«قال حسنين: إن التهم الموجهة إلى رئيس الحكومة إذا لم تثبت براءته منها فإن اللوم سوف يوجه بطريقة غير مباشرة إلى السفارة البريطانية لأنها تحتضن وزارة فاسدة! فأجاب السفير بأن المسألة ليست احتضان وزارة فاسدة وإنما نحن نطلب إعطاء فرصة للمتهم لكى يدافع عن نفسه، وأن كل ما نطلبه أن تكون بمصر وزارة تحرص على تنفيذ المعاهدة وتكون حائزة لثقة الأغلبية التى تمكنها من تنفيذ المعاهدة ونحن فى زمن حرب».

(١٢٠)

على هذا النحو، الذى صوره حسن يوسف بدقة، نرى حسنين باشا وقد استنفد أسلحته فى الهجوم على النحاس باشا ووزارته متظاهرا بأنه يستجيب لانتقادات المعارضة بينما هو الذى صنع هذه الانتقادات.

وقد بلغ حسنين باشا فى حماقته حداً جعله يصور لنفسه أنه وصىّ على الشعب وعلى البريطانيين، وتمادى فى هذا التصوير القاتل حتى أوصل الأمور إلى حد الانتحار السياسى بأن قدم استقالته من منصبه:

«وفى ختام هذا الحديث أكد حسنين أنه إذا صمم السفير على رأيه فإنه (أى حسنين) سوف يقدم استقالته، وفعلا خرج حسنين من دار السفارة ليقابل الملك ويقدم استقالته فى اليوم التالى من رياسة الديوان».

....

ولسنا نعرف الآن إلى أى حد كان الوفد يعلم بتفاصيل ما وصل إليه حسنين باشا فى مناقشاته ومناوراته مع السفير البريطانى، وهل بقيت استقالته فى إطارها الوظيفى أم أنها خرجت عن هذا الإطار، لكن حسن باشا يوسف يدلنا على أن اتصال حسنين بالقصر الملكى (أو به على التحديد) لم يتوقف ولم يتضاءل، مما يعنى أن الاستقالة كانت درجة من درجات المناورات القاتلة:

«... ورغم اعتكاف حسنين باشا، فإنى كنت أطلعه يوميا فى داره على أعمال الديوان، وهنا أنقل من مفكرتى عن يوم ١٧ إبريل: «قابلنى سير والتر سمارت صدفة عند باب منزلى فاستوقفنى وسأل بعد المقدمة المتعارفة عن الجو والسكن: هل استقالة حسنين باشا جدية؟ فأكدت له ذلك، فقال: إنها خسارة أن يكون قد تسرع فى هذا العمل.. فقلت له: إن الخسارة تعود على الطرفين».

«ثم سأل عما إذا كانت السفارة تستطيع الكتابة إلىّ بالنيابة، فأجبت بالنفى، إذ ليست لى صفة رسمية أستطيع بها الرد عليهم إذا ما استدعى الحال رداً».

....

نتوقف هنا لنشير إلى ذكاء سمارت الذى أراد أن يكشف تصرف حسنين بطريقة لا يمكن لحسن يوسف الفكاك منها، ولو أن استقالة حسنين كانت حقيقية لكان رد حسن يوسف غير ذلك الرد الذى كشف جزءا من الملعوب، ويبدو أن حسن يوسف قد أحس بهذا فاضطر لقطع الحديث على نحو ما يعترف:

«وقطعت الحديث بأن سألته أن أوصله إلى محل عمله فاعتذر شاكرا، وانصرف إلى نادى الجزيرة ليستقل سيارته».

(١٢١)

على أن حسنين باشا على حسب ما يقدمه حسن يوسف من تلخيص وتصوير وتسجيل حاول أن يعوض كل هذا الفشل المتوالى بأن ينقل ميدان معركته مع الوفد إلى بريطانيا، وربما نرثى لهذا السلوك من جانب حسنين باشا لكننا نعود لنعترف له بالدأب حتى فى المؤامرات، لكن الفشل يواجه حسنين مرة أخرى فى محاولة خارج الحدود، ويبدو لنا أن حسنين لم يكن على ذكائه مدركاً لآليات العمل «المتئدة» فى الإمبراطورية البريطانية التى كان لدى أجهزتها ما يشغلها مما يفوق موضوعات مؤامرات حسنين أهمية:

«استأنف رئيس الديوان نشاطه بتدبير حملة إعلانية فى إنجلترا، إذ أوفد رسولا مسموع الكلمة فى الأوساط البريطانية إلى لندن وزودوه بنسخ من الكتاب الأسود.. غير أن الحملة لم تفلح لأن الرسول وجد القوم هناك مشغولين بأحداث الحرب عما عداها من الأمور.. وفى تلك الفترة كتب النصر لقوات الحلفاء باستيلائهم فجأة على تونس «وميناء بنزرت».

«وأوشك شهر إبريل على النهاية وكانت مناقشات البرلمان عن الكتاب الأسود مستمرة وبطريقة روتينية ولا تخرج عن سؤال يقدمه نائب وفدى وجواب يلقيه الوزير المختص، وموقف متشدد حيال المعارضة».

«فى مجلس الشيوخ قدم هيكل باشا استجوابا عن دستورية المناقشة فى البرلمان، ولماذا لا يقدم مكرم باشا إلى القضاء للنظر فى الاتهامات

الموجهة إلى الوزراء؟ وقد أجاب النحاس باشا بأن هذه الأمور تدخل فى نطاق المسئولية الوزارية طبقا للدستور ولا تدخل فى اختصاص المحاكم».

«وفى ٢٧ إبريل رفض رئيس مجلس النواب استجوابا قدمه مكرم باشا نظرا لأن بياناته غامضة.. ولأن وقائعه غير محددة!».

(١٢٢)

ويجيد حسن يوسف وصف تصرفات أحمد حسنين باشا المناهضة للنحاس فى أثناء الحادث الذى وقع للملك فاروق، وهو يشير إلى تعمد حسنين باشا التصرف بطريقة تضايق النحاس من جميع النواحى، فمن عدم تمكينه من مقابلة الملك، إلى دعوة زعماء المعارضة للالتقاء بالملك الذى لم يلتق بالنحاس، وإلى تكليفهم بما كان من الطبيعى أن يقوم النحاس به، ومن الطريف أن نذكر القارئ بأن كل محاولات الملك ورئيس ديوانه قد باءت بالفشل الذريع:

«لم يسافر النحاس باشا إلى مكان الحادث وانتدب وزير الداخلية عقب علمه بالحادث فى مساء اليوم نفسه، وعندما توجه النحاس باشا فى اليوم التالى للاستفسار عن صحة الملك لم يمكنه حسنين باشا من مقابلة الملك إلا بعد أن تحسنت صحته يوم ٢٠ نوفمبر، ولم يكتف حسنين باشا بهذا، بل إنه لم يلبث أن دعا زعماء أحزاب المعارضة إلى القصاصين للاجتماع بالملك فى اليوم التالى، حيث ناقشهم فى الموقف السياسى، وكان مؤتمر الحلفاء إذ ذاك منعقدا فى القاهرة، فأشار الملك على زعماء المعارضة بانتهاز تلك الفرصة فأوعز إليهم بتقديم مطالب مصر القومية إلى الثلاثة الكبار، ولهذا التوجيه مغزاه من تجاهل الملك للوزارة القائمة».

ومن الجدير بالإشارة أن هؤلاء الزعماء (!!) لم يُمكنوا من لقاء زعماء الحلفاء بالطبع، ويبدو أن حسنين باشا كان يسيء تقدير كل المواقف، وكان يظن رياسة الديوان منصبا دوليا ذا قيمة له أن يأمر وأن ينهى حتى على مستوى رؤساء حكومات الحلفاء.

(١٢٣)

ويبدى حسن يوسف رأيه الشخصى فى «الكتاب الأسود» ومعركته، ويبدو حسن يوسف فى هذا الرأى الذى يبديه منصفا للحقيقة وللوفد، لكنه قبل أن يعرض ما يدل على هذا الإنصاف يتعمد التساؤل عن السبب الذى جعل مكرم عبيد يتحاشى، فى كتابه الأسود، الإشارة إلى حادث ٤ فبراير، وربما نستطيع الإجابة على تساؤل حسن يوسف على مستويين، المستوى الأول هو مدى وعى مكرم عبيد الذى لم يكن ليصل إلى القدرة على توظيف مثل هذا الحادث، ومع احترامى لقدرات مكرم عبيد الخطابية أو البلاغية أو التنظيمية فإنى أرى أنه كان يتمتع بعقل كبير لكنه كان أصغر من أن يحيط بالمسائل السياسية الكبرى، وآية ذلك هو انسياقه التام لتحطيم ماضيه ومستقبله على يد أحمد حسنين كما حدث فى موضوع الكتاب الأسود.

أما المستوى الثانى فإنى أستوحيه من مذكرات حسن يوسف نفسها حيث يتحدث فى موضع آخر عن أن الحديث عن حادث ٤ فبراير لم يبدأ إلا بعد ٣ سنوات من وقوعه، وقد أشار فى موضع نقلناه عنه إلى ما أبداه كل من النحاس ومكرم فى تلك الآونة المبكرة:

«... مما يستوقف النظر فى موضوع هذا الكتاب أنه خلا من الإشارة تصريحا أو تلميحا إلى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، وقد كان مكرم باشا من أقرب المقربين إلى النحاس باشا وقتها، وكنا نطمع فى أن نقف منه على الأسباب التى حدت بالنحاس باشا إلى رفض الوزارة القومية التى عرضها عليه الملك فى اجتماعات الزعماء التى تمت يومى ٣ و٤ فبراير بقصر عابدين، إذ يمكن اعتبار هذا الرفض من المآخذ على الوفد. ولو أن النحاس باشا قبل تشكيل وزارة قومية أو وزارة ائتلافية فإن قبوله كان كفيلا بإنهاء الأزمة دون حاجة إلى الإنذار البريطانى أو محاصرة القصر بالدبابات وإرغام الملك على قبول وزارة وفدية خالصة، ويبدو أن مكرم باشا أغفل الإشارة إلى هذا الحادث لأنه كان مستشارا أو شريكا مؤثرا فيما أدى إليه حادث ٤ فبراير من نتائج تركت آثارا بعيدة فى هيئة الحكم فى مصر».

«اشتمل الكتاب الأسود على سبعة أبواب تضمنت نحو مائة مسألة أغلبها أصغر من أن يذكر.. وفيما عدا خمسة اتهامات أو ستة تستحق التسجيل إلا أن مكرم باشا قصر جهده عن تأييدها بما يثبت صحتها:

«١ ـ على سبيل المثال ذكر مكرم باشا أن نظارة النحاس باشا لوقف البدراوى كان نوعا من استغلال النفوذ، وكانت النظارة تدر عليه ١٥٠٠ جنيه سنويا، والحقيقة كما وردت فى إجابة الحكومة أن نظارة هذا الوقف كان معهودا بها إلى المنزلاوى بك وفى سنة ١٩٣٦ انتقلت النظارة إلى النحاس باشا، وفى سنة ١٩٣٨ قضت المحكمة الشرعية بتسليم وقف البدراوى إلى وزارة الأوقاف، ولما عاد النحاس باشا إلى الحكم فى سنة ١٩٤٢ أسندت إليه النظارة من جديد. ويلاحظ أن أعيان الوقف تقع فى سمنود (بلدة النحاس باشا) ولم يضار المستحقون فى شىء لأن أجر النظر

حق شرعى لناظر الوقف، ومن العسير اعتبار هذا التأرجح استغلالا للنفوذ، فهو أقرب إلى القول المأثور: «بارك الله فيمن نفع واستنفع...».

«٢ ـ وكذلك ورد فى الكتاب الأسود أن النحاس باشا عهد إلى أحد المقاولين لإنشاء طريق سمنود مقابل إسقاط دعوى أقيمت ضد هذا المقاول، ولم يستطع مكرم باشا إثبات ذلك».

«٣ ـ وعن تأجير بيت النحاس باشا فى الإسكندرية ادعى مكرم باشا أن إيجاره كان ألف جنيه،وأجاب النحاس باشا بأن قيمة الإيجار لم تزد على ٥٠٠ جنيه، وقال مكرم: إن المنزل استؤجر ليكون ناديا ليليا، وإن النحاس باشا وعد صاحب الملك بتعيينه عضوا فى البرلمان، ولم يقم دليل على صحة ما ذكره مكرم باشا فى كتابه الأسود».

«٤ ـ وعن موضوع إقامة النحاس باشا فى عوامة أو دهبية أو باخرة مملوكة للدولة، فإن كل رؤساء الحكومة فعلوا ذلك!».

«٥ ـ وعن تبرعات أسبوع البر قال النحاس باشا: إن جمعها كان تمهيدا لطلب الإنعام على المتبرعين بالرتب والألقاب، مع توجيه التبرعات إلى مشروعات البر والإحسان!».

«٦ ـ ولعل التهم الموجهة إلى وزير الأشغال عن نقل بعض المهمات الخاصة بكوبرى بنها لإصلاح عزبة الوزير، أو توصيل ترعة إلى أراضى أحد أصدقائه كانت تستحق المزيد من الإيضاح، لأن الوزارة أجابت بأن مثل هذه الأعمال كانت ضمن مشروعات الرى القديمة!».

«٧ ـ وأما عن موضوع المحسوبيات والاستثناءات فى تعيينات وترقيات موظفى الدولة، فتلك مسألة مألوفة فى مصر فى جميع العهود، ولعلها كانت أكثر عددا فى الوزارات الوفدية منها فى وزارات الأقلية، ويرجع ذلك إلى أن الوفد هو حزب الأغلبية ولأنه بقى بعيدا عن الحكم زمنا طويلا، فهو فى العشرين سنة من ١٩٢٤ إلى ١٩٤٤ لم يتول الوزارة سوى أربع مرات، ولم يزد حكمه على خمس سنوات».

«وقد جمع النحاس باشا إجابات الحكومة فى كتاب أطلق عليه «الكتاب الأبيض» وقدمها إلى رئيس الديوان ردا على عريضة مكرم باشا، واعتبرت الأزمة منتهية أو على الأصح مؤجلة إلى فرصة سنحت فى إبريل من السنة التالية، عندما قام رئيس الديوان بمحاولة ثانية لإقصاء النحاس باشا عن الحكم».

(١٢٤)

على أننا نستطيع أن نجد فى مذكرات حسن يوسف بعض ما يفسر ما سأل عنه فى الفقرة السابقة حيث نرى مكرم نفسه، على حسب تصوير حسن يوسف، وهو يحس بعمق بالتفوق الذى أحرزه نجاح أمين عثمان فى حادث ٤ فبراير على حساب مكانة مكرم عبيد:

«استمر انتدابى لمراقبة النشر إلى أن جاء حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ حيث تولى النحاس باشا الحكم، وفى مساء اليوم التالى حضر إلى وزارة الداخلية واستدعانى إلى مكتبه وقال: «لقد قررنا إلغاء انتدابك وعودتك إلى عملك الأصلى بوزارة الخارجية» «وكان النحاس باشا يجمع بين الوزارتين، فشكرته وقلت له: إن الرقباء مجتمعون فى مكتبى ينتظرون تعليمات الرقابة

هذه الليلة فقال: خذ تعليماتك من مكرم باشا، اتصلت بمكرم عبيد باشا الذى كان وزيرا للمالية فى الوزارة الجديدة فأمر بألا ينشر شىء عن اجتماعات الملك بالزعماء السياسيين فى اليومين الماضيين إلا ما يصدر عن القصر من بلاغات رسمية. ثم أضاف: «ولا ينشر شىء عن أمين عثمان...»، ولم أتبين أهمية هذه الإشارة إلا بعد أن أتيحت لى فرصة الاطلاع على الوثائق البريطانية التى أظهرت الدور الخطير الذى قام به أمين عثمان فى حادث ٤ فبراير».

(١٢٥)

ويحرص حسن يوسف على أن يلقى كل ما يستطيعه من ضوء على الظروف التى دفعت إلى اختيار حافظ عفيفى رئيسا للديوان، وهو ينقل عن حافظ عفيفى نفسه بعض ما قاله فى محكمة الثورة من أنه لم يعرف بتعيينه إلا من حسن يوسف على الرغم من أنه كانت هناك نية للإفادة منه، ويكرر حسن يوسف الحديث عن مؤامرة إلياس أندراوس فى التخلص من حافظ عفيفى فى رياسة بنك مصر كى يحل محله، ويردف بنقل بعض ما رواه له حافظ عفيفى نفسه، والحاصل بعد هذا أننا نكاد نميل إلى مضمون قول حافظ عفيفى أمام محكمة الثورة من أنه لم يمكن من عمل أى شىء، ومن أن الملك لم يفد من وجوده شيئا:

«ذهب كثير من الكتاب والمؤرخين مذاهب شتى فى تأويل الدوافع وتحليل الأسباب التى حدت بالملك إلى تعيين حافظ باشا رئيسا للديوان، وتضاربت آراؤهم ولهم فى ذلك كل العذر، لأن هذا الإجراء كان من أسرار العمل داخل السراى، بل إن التمهيد له كان خافيا على المسئولين فى الديوان».

«ولعل أول مَنْ كشف النقاب عن حقيقة الأمر هو حافظ عفيفى باشا نفسه يوم أن أدلى بشهادته فى مايو ١٩٥٣ أمام محكمة الغدر فى قضية كريم ثابت، وكان رئيس المحكمة يردد [يقصد: يكرر] قوله للشاهد: «نحن نريد تدوين الحقائق للتاريخ».

«قال حافظ باشا فى شهادته: «أنا لم أعين رئيسا للديوان باختيارى، وإنما صدر مرسوم تعيينى قبل أن يؤخذ رأيى، ولكن قيل لى قبلها بسنة عن ترشيحى لهذا المنصب وقلت إنى مستعد لأى خدمة بشرط أن أمكن من تأدية واجبى، وقبل التعيين بثلاثة أيام قيل إن الملك يرغب فى مقابلتى ولكن الملك لم يكلمنى أو يقابلنى.. وفى الساعة الثامنة مساء (٢٤ ديسمبر ١٩٥١) أخطرنى حسن يوسف بالتليفون أنى عينت رئيسا للديوان...».

«وعندما سأله رئيس المحكمة عن السر فى اختياره قال: «أنا لم أفهم السر فى هذا الاختيار...» فقال رئيس المحكمة: إن الأستاذ حسن يوسف قرر أن الملك أراد - والوفد فى الحكم - أن يستعين بشخصية قوية فى الديوان، فكان تعليق حافظ باشا: «إن الملك لم يستفد من هذه الشخصية بشىء، ولم يمكنها من عمل أى شىء...».

«وأخيرا قرر حافظ باشا أمام المحكمة أن سبب تعيينه رئيسا للديوان هو إبعاده عن بنك مصر وإحلال إلياس أندراوس محله فى بنك مصر وفى جميع شركاته».

(١٢٦)

ويشير حسن يوسف إلى ما دار من حديث بينه وبين حافظ عفيفى حول محاولة الأخير الاحتفاظ برياسة بنك مصر خالية حتى يعود إليها إذا لم يوفق فى العمل رئيسا للديوان:

«هذا وقد علمت من حافظ باشا أن الاتفاق كان على أن تظل رئاسة مجلس إدارة البنك خالية مدة ثلاثة أشهر حتى إذا لم يمكن وهو فى رئاسة الديوان من تأدية عمل نافع لبلده، عاد إلى وظيفته فى البنك، ولكن أندراوس باشا أخل بالاتفاق واحتل مركز حافظ باشا بعد ثلاثة أيام فقط من تعيينه رئيسا للديوان».

ويستطرد حسن يوسف إلى الحديث عما استنتجه من واقع ما شهده مما يسميه تفاصيل التنفيذ:

«تلك هى الحقيقة، ولكى تكون الصورة كاملة أضيف إليها تفاصيل التنفيذ التى شهدتها، وقد استعرضت فيما سبق مشروع أندراوس لإقالة النحاس باشا [أى من رئاسة الوزارة] وإحلال حافظ باشا محله، ولما لم يكتب له النجاح فكر فى رئاسة الديوان، وهو تفكير معقول ومقبول ويحقق غرضيه، وهما إحراج الوزارة، وإخلاء مقعد رئيس بنك مصر».

«وراح أندراوس باشا يمهد لذلك فاستعان بأحد الموظفين فى التشريفات لإعداد المذكرات وعرضها على الملك، وكان «الأهرام» قد نشر فى ٢٥ أغسطس حديثا منسوبا لحافظ باشا جاء فيه أن معاهدة ١٩٣٦ لم تكن نكبة وأنه يتمنى أن تعقد مصر معاهدة ثلاثية مع إنجلترا وأمريكا، فكان لابد من تصحيح الانطباع الذى ترتب على هذا الحديث، إذ أن الملك من أنصار إلغاء المعاهدة ولا يصح أن يكون رئيس ديوانه محبذا لها؛ ولذا فقد نشرت الصحف يوم ١١ ديسمبر تصريحا لحافظ باشا قال فيه: «إنه من الخطأ أن يفهم حديثى الأول على أنه تأييد لمعاهدة ١٩٣٦، وكل ما قلته هو أنها خطوة نحو الاستقلال.. وهى الآن قد استنفدت أغراضها وأصبحت غير ذات موضوع....».

«استدعانى الملك إلى مكتبه بعد ظهر يوم الاثنين ٢٤ ديسمبر وقال: إنه يرغب فى تعزيز وظائف القصر؛ ولذا فقد قرر تعيين حافظ عفيفى باشا رئيسا للديوان، ثم قال: «وبذلك تتفرغ أنت للشئون العادية بوصفك الوكيل الدائم».

«قلت لجلالته وأنا أرفع آيات الشكر وأرحب بهذا الاختيار أن عندى أيضا من الأعمال ما يملأ كل وقتى من شئون الأسرة (المالكة)، ومجلس البلاط، وغير ذلك من الشئون الجارية، وقد أمن الملك على قولى، وبعد برهة قال: إنه قرر أيضا تعيين عبد الفتاح عمرو باشا (سفير مصر فى لندن الذى استدعته الوزارة أخيرا) مستشارا للشئون الخارجية بالديوان».

«عدت إلى مكتبى وأعددت الأمر الملكى بتعيين حافظ باشا وعرضته على الملك فوقع عليه ثم سألنى عن الأمر الخاص بعمرو باشا فأجبته بأن هذه مسألة قانونية نجرى بحثها هل يكون تعيينا أو انتدابا؟ وهل فى الميزانية وظيفة خالية... إلخ إلخ.. وكان الملك - فى الحق - عندما تثار مسألة لها صبغة قانونية أو دستورية يبدى اقتناعه بها ولا يناقش أمرها؛ ولذا فقد أرجأت تحرير الأمر الملكى حتى أتبادل الرأى مع رئيس الديوان الجديد وتأخر صدوره يومين كاملين».

«اتصلت بحافظ باشا فى منزله وأبلغته أمر تعيينه فقال على سبيل المجاملة: «إذا لم تكن أنت فى موقعك بالديوان لكان لى رأى آخر فى قبول هذا المنصب...»، شكرت له تلك التحية ودعوت له بالتوفيق، ثم سألنى عن بعض الأعمال الإجرائية، وتسلم مهام منصبه فى اليوم التالى واجتمعت به طويلا».

(١٢٧)

ننتقل الآن إلى صورة بعض السياسيين البارزين فى تلك المرحلة من الذين لم يتولوا رئاسة الوزارة ولا رياسة الديون . ونبدأ بفؤاد سراج الدين . ومع أن حسن يوسف لا يبدو مفتونا بفؤاد سراج الدين (ككثيرين) ولا معاديا له (ككثيرين آخرين)، فإنه يورد فى مذكراته بأمانة نص حوار دار بينه وبين فؤاد سراج الدين فى صيف ١٩٤٤، وتتبدى فى هذا الحديث لباقة سراج الدين إلى أقصى الحدود، كما يظهر لنا الحوار بعض ما يجلبه التفاهم وحسن النية من تجاوز العقبات والصراعات التى كانت طابعاً مميزاً للعلاقة بين الوفد والقصر:

«... بحلول فصل الصيف أخذ النحاس باشا والوزراء فى التوجه إلى الإسكندرية قبل أن يقرر الملك موعد الانتقال إلى المصيف رسميا، وقد أراد الملك أن يعرب عن عدم رضائه عن هذا التصرف وعهد إلىّ بأن أثير هذه المخالفة مع وزير الداخلية».

«قابلت فؤاد باشا سراج الدين فى وزارة الشئون الاجتماعية يوم ١١ يونيو ١٩٤٤، ودار بيننا حديث أسجله فيما يلى:

«أوضحت للوزير أن اعتراض القصر منصب على الانتقال الرسمى، أما ذهاب الوزراء إلى الإسكندرية بصفة شخصية، فليس هناك اعتراض عليه، قال فؤاد باشا: إنه يقر وجهة النظر هذه وإنه من السهل أن يسافر الوزير فى نهاية الأسبوع للراحة والاستجمام ثم يعود إلى مكتبه للعمل أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء مثلا، وقال هذا متيسر لنا ولكنه قد يتعذر على رفعة الرئيس، نظرا لتقدمه فى السن وحاجته إلى الراحة؛ ولذلك قد يضطر إلى

عقد اجتماع مجلس الوزراء فى الإسكندرية، فقلت فى مثل هذه الأحوال يمكن الاستئذان من جلالة الملك والحصول على موافقته».

«وامتد الحديث بيننا فذكر فؤاد باشا أنهم مرهقون بطلبات الشيوخ والنواب، وأنه متعب وأنه لا يفهم تهافت الناس على منصب الوزير، ولو أنه يفهم أن يطمع الشخص الذى لم يسبق له الاشتراك فى الوزارة أن يصبح وزيراً لأول مرة، إنما بعد هذا فهو يدهش للرغبة فى معاودة الوصول إلى هذا المنصب! وقال: إن لديه مشروعات كثيرة يرجئها حتى يسافر إلى الإسكندرية، فقلت له: إن الانتقال غير الرسمى يهيئ له فرصة أوسع وأكثر استجماما، لأن الانتقال الرسمى يترتب عليه سفر الكثيرين من أعضاء البرلمان ورؤساء الهيئات إلى الإسكندرية يلاحقونه بمطالبهم، فقال: هذا صحيح».

«وكذلك تحدثت إلى فؤاد باشا بشأن نبأ الإفراج عن النبيل عباس حليم ومحمد طاهر باشا، إذ أطلعنا عليه فى الصحف ولم نخطر به قبل نشره، فقال: إنه يأسف وإنهم فلاحون، ولذلك يهملون أحيانا البروتوكول فى مثل هذه الواجبات الدقيقة. وأضاف أنه إذا كان رئيس الوزارة لم يبادر بإخطار السراى فلأن طلب الإفراج جاء بتوصية من السراى، خصوصا بعد أن تقرر الإفراج عن الأمير عمر الفاروق قبل ذلك ببضعة أيام».

«قلت: هذا محتمل، وانصرفت بعد أن وعد فؤاد باشا بعرض الأمر على النحاس باشا فيما يتعلق بالانتقال إلى الإسكندرية وموافاة الديوان بالنتيجة».

«وبعد هذا الحديث نشر «الأهرام» فى اليوم التالى أن مجلس الوزراء قرر الترخيص لبعض الوزراء بالسفر إلى الإسكندرية إلى أن يبت فى أمر الانتقال إلى المصيف بصفة رسمية».

(١٢٨)

ويروى حسن باشا يوسف قصة استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة بطريقة تلقى بالعبء والمسئولية والترتيب على عاتق كريم ثابت وحده، ونحن حين نقرأ القصة نعجب لمدى النفوذ الذى وصل إليه هذا الرجل، لكننا نعرف أن هذه هى طبيعة النفوذ الذى يتمكن منه غير المسئولين الذين يسيطرون على الملوك والرؤساء، ونلمح مدى العجز الذى كان يفرض نفسه على رئيس الديوان فى مواجهة كل هذا النفوذ الطاغى، ونحن نلاحظ أن حسن يوسف بذل جهدا كبيرا من أجل حل هذه الأزمة، وأن محمود محمد محمود لم يكن ليمانع فى حل وِسط، لكن سياسة التأديب(!!) كانت قد مضت خطوات فى إرهاب كل مَنْ تسول له نفسه مجرد التنبيه إلى خطأ.

يقول حسن يوسف باشا:

«أود قبل سرد تفاصيل هذه المسألة أن أذكر واقعة لها دلالتها على أن المستشار الصحفى لديوان الملك كان قد اتخذ موقفا من رئيس ديوان المحاسبة، فقد حدث فى حفل افتتاح مديرية الفؤادية يوم ١٥ ديسمبر ١٩٤٩ وكان رئيس الوزارة (حسين سرى باشا) والوزراء مدعوين إلى المائدة الملكية، أن جاءنى كريم ثابت وأبلغنى أن مولانا قرر الإنعام برتبة الباشوية على بعض الوزراء أذكر منهم الدكتور محمد هاشم، والمفتى الجزايرلى، وعبد الشافى عبد المتعال، ومحمد على راتب».

«عجبت لأن الملك لم يفاتحنى فى هذا الشأن، ولأن الوزارة لم يمض عليها شهران وكانت مهمتها إجراء انتخابات متوازنة، وهى ما تزال فى منتصف الطريق، قلت هذا فى نفسى ولم أشأ أن أستشكل وإنما قلت لكريم باشا: إن العدل يقضى بأن يشمل الإنعام رئيس ديوان المحاسبة (الأستاذ محمود محمد محمود)، فهو أقدم من الوزراء الأربعة المذكورين، وذهب كريم ليعرض اقتراحى وعاد ليخبرنى ونحن على المائدة الملكية بأن مولانا يرى تأجيله إلى فرصة أخرى».

«وإننى لفى مكتبى بالديوان يوم ١٩ إبريل ١٩٥٠ إذ جاءنى أمر من الملك بأن أقابل النحاس باشا وأخبره بضرورة عزل رئيس ديوان المحاسبة لأنه يندد فى مجالسه بنادى «محمد على» بتصرفات القصر، ولأنه يطعن فى بعض أفراد الحاشية الملكية، وأنه كان أخيرا فى رحلة إلى مرسى مطروح بصحبة حسين سرى باشا، وأنه بمجرد عودته من الرحلة طلب الأوراق الخاصة بمستشفى المواساة لإدراجها فى تقريره السنوى عن أعمال ديوان المحاسبة. قلت: إن إخراج رئيس ديوان المحاسبة ليس بالأمر السهل ولا يملكه رئيس الحكومة إلا بموافقة مجلس النواب، وأن هذا موضوع خطير، واقترحت أن أعالج المسألة بنفسى وفى هدوء، ولكن الملك أصر على رأيه، قلت: إن الوقت متأخر وكانت الساعة تقترب من العاشرة مساء، وطلبت التأجيل إلى الغد، فأجاب الملك بأن النحاس باشا ينتظرنى فى داره، أى أنه حدث تمهيد للموضوع عن طريق غير المسئولين، ويراد الآن إضفاء الصيغة الرسمية عليه عن طريق الديوان».

«قابلت النحاس باشا وكان ممسكا بورقة دون فيها رسالة الملك إليه، وأذكر أنه قال فيما يتعلق برئيس ديوان المحاسبة إن الحكومة ستنظر فى

الأمر، أما عن سرى باشا فلا سبيل للحكومة عليه لأنه استقال (كان رئيسا للديوان وطلب إليه الملك أن يعتزل فقدم استقالته يوم ٢ إبريل ١٩٥٠)».

«أبلغت ما تقدم إلى الملك، وفى اليوم التالى استأذنت منه وتوجهت لزيارة الأستاذ محمود محمد محمود فى منزله واستفسرت منه عما نسب إليه من التنديد بسياسة القصر، فنفى هذا نفيا باتا، ثم سألته عن موضوع الخمسة آلاف جنيه التى صرفت لكريم ثابت من مستشفى المواساة؟ فشرح لى الموقف ونتيجة تحقيق مفتش ديوان المحاسبة، قلت له: إن الملك مستاء من إثارة هذا الموضوع، فقال: إن سراج الدين باشا اتصل به فى هذا الشأن وإنه اعتزم الاستقالة من منصبه. وأذكر أنى سألته عن وجه المخالفة فيما يتعلق بالخمسة آلاف جنيه فقال: إنه لم تقدم مستندات مؤيدة لصرف المبلغ، وكان فى تصورى أن الكشف عن هذه المخالفة سوف يؤدى إلى استقالة كريم ثابت من القصر وتعتبر المسألة منتهية.. وأخيرا رجوته أن يبعث إلىّ بمذكرة عن نتيجة التحقيق فى هذا الموضوع، فاستجاب لطلبى وعرضت المذكرة مع حديثى هذا على الملك وقلت: إنى أعرف عن الأستاذ محمود محمد عزة النفس وعفة اللسان، مما يجعلنى أشك فى صحة ما نسب إليه من التنديد بالجالس على العرش، أما عن المخالفة فيمكن تسويتها بأن يقدم المستشار الصحفى المستندات اللازمة لتبرير حصوله على الخمسة آلاف جنيه».

«بيد أن الأمور سارت بأسرع مما كنت أتصور وعن طريق غير المسئولين فى الديوان، إذ أصر الأستاذ محمود محمد على الاستقالة وصدر المرسوم بقبولها يوم ٢٠ إبريل [أى فى اليوم نفسه!!]، وقبل مضى أسبوع صدر مرسوم ملكى بتعيين الدكتور أحمد إبراهيم بك وكيل ديوان المحاسبة

رئيسا له، وبادر الأستاذ الكبير مصطفى مرعى بك عضو الشيوخ إلى تقديم استجوابه الشهير.

(١٢٩)

أما عبد الحميد بدوى فإنه لا يحظى بنصيب كبير من تعليقات حسن يوسف أو حديثه فى هذه المذكرات ومع هذا فإن المذكرات تلقى الضوء السريع على علاقته بأحمد حسنين ، وعلى ترشيحه لرياسة الوزارة ، وعلى استقالته المفاجئة :

«وكان بدوى باشا على صلات قوية برئيس ديوان الملك (أحمد حسنين باشا)، وكان القصر يرشحه لرئاسة الوزارة، ولكن حدث فى ٢٦ ديسمبر ١٩٤١ أن ذهب إلى وزارة المالية وجمع أوراقه الخاصة واعتكف، ثم أذيعت استقالته من الوزارة فى ٥ يناير سنة ١٩٤٢ وتولى حسين سرى وزارة المالية مؤقتا مع بقائه وزيرا للداخلية».

(١٣٠)

ومن الوقائع التى ينفرد حسن يوسف بالإشارة إليها قصة ترشيحه لمحمود حسن باشا ليكون وزيرا للخارجية فى بداية وزارة الوفد الأخيرة، ومما هو جدير بالذكر أن هذا الرجل اختير وزيرا للشئون الاجتماعية عند تشكيل وزارة على ماهر فى ٢٧ يناير ١٩٥٢، وهو، على عكس ما وقعت بعض الكتب فى الخطأ، شخص آخر غير محمود حسن باشا وكيل أقسام قضايا الحكومة الذى تولى وزارة الشئون الاجتماعية (أيضاً) فى ١٩٤٦ والذى أشار إليه حسن يوسف نفسه عند الحديث عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢:

«... لم أحضر مشاورات تأليف تلك الوزارة لأن سرى باشا قام بتلك المهمة، وإنما أذكر أن أحد أقطاب الوفديين سألنى عن مرشح لوزارة الخارجية فاقترحت اسم محمود حسين باشا سفيرنا السابق فى واشنطن، وقد علمت أن النحاس باشا اتصل به فعلا وعرض عليه منصب وزير الخارجية مع الانضمام إلى حزب الوفد، ولكن محمود باشا تمسك بأن يظل مستقلا عن الأحزاب، وبذلك تعذر ترشيحه لهذا المنصب».

(١٣١)

ويجيد حسن يوسف تلخيص الموقف الوزارى للدكتور حامد زكى فى وزارة الوفد الأخيرة، وهى صورة عجيبة لانعدام الحظ فى التعاون مع الزملاء والمسئولين، ومن الملاحظ أن الكتابات الوفدية لم تتناول موقف هذا الوزير وأداءه:

«وأما الدكتور حامد زكى فقد عين وزير دولة، ولم تكن اختصاصاته محددة، وهو بوصفه متفقها فى القانون الدولى العام أخذ يدلى ببعض التصريحات عن المفاوضات مع إنجلترا ومسائل سياسية أخرى، وترتب على ذلك صدور بلاغ من رياسة مجلس الوزراء فى ١١ مارس ١٩٥٠ بأن هذه التصرحيات لا تمثل وجهة نظر الحكومة، وكان مفهوما أن الدكتور صلاح الدين وزير الخارجية اعتبر هذا تدخلا فى اختصاصه».

«وكذلك عهد إلى حامد زكى باشا بتمثيل مصر فى المؤتمر البرلمانى فى لندن مما دعا وكيل مجلس الشيوخ إلى الاحتجاج لأن المؤتمرات البرلمانية من اختصاص البرلمان وليست من اختصاص الوزراء».

«وأخيرا عين حامد باشا وزيرا للاقتصاد، ثم قام خلاف بينه وبين زملائه الوزراء حول ضم بعض المصالح إلى وزارات أخرى فقدم استقالته من الوزارة فى ١٩ ديسمبر ١٩٥١».

(١٣٢)

وفى مذكرات حسن يوسف فقرة مهمة تنبئ عن مدى عدم الارتياح لدى السفارة البريطانية لوجود الدكتور محمد صلاح الدين على رأس وزارة الخارجية المصرية فى عهد الوفد، كما تنبئ عن دبلوماسية حسن يوسف فى التصدى للطلب البريطانى أو للرغبة البريطانية:

«فى الأسبوع الأخير من سبتمبر اتصل بى مستر هـ. سميث مستشار السفارة البريطانية وطلب مقابلتى ليسلمنى رسالة من السفير، فاستقبلته فى مكتبى بقصر رأس التين، وبعد المجاملات المعتادة قال: إن السفير يسره أن يبلغنى أنهم يترقبون وصول مقترحات جديدة، ويسأل عما إذا كانت مصر توافق على اشتراك تركيا فى مجلس الدفاع المشترك؟ ثم قال: إن الأمور تبشر بالنجاح بيد أن العقبة الوحيدة فى سبيل التفاهم هى وجود الدكتور صلاح الدين وزيرا للخارجية».

«سألت محدثى: وما هى تلك المقترحات؟ فأعاد الإشارة إلى مشاركة تركيا فى الدفاع عن مصر، قلت له: إن هذه تفاصيل لا شأن للديوان بها، وإن الوضع الطبيعى هو أن يطلب السفير مقابلة الملك ويعرض عليه تلك المقترحات الجديدة، فإذا رآها مجدية فإن جلالته سوف يتشاور فى الأمر مع رئيس الحكومة، وهو بحكم الدستور مستشاره الأول، فإذا تبين لرئيس الحكومة أن المقترحات تصلح أساسا للتفاهم وكان وزير الخارجية المصرية يرى رأيا آخر فإن استبداله بوزير آخر ليس من الأمور المستعصية».

«ثم أضفت أن ما يطلبه السفير من تغيير وزير الخارجية قبل عرض المقترحات الجديدة فكأننا نضع العربة أمام الحصان.. وانتهت المقابلة ولم يعد المستشار لزيارتى مرة أخرى».

(١٣٣)

ونأتى إلى موقف حسن يوسف من إحدى القوى السياسية اللاعبة على مسرح الأحداث فى نهاية عهد الملك، وهى جماعة مصر الفتاة، وما تحورت إليه.

ومع أن حسن يوسف لا يوجه أصابع الاتهام إلى مصر الفتاة فى حريق القاهرة،فإنه يشير بوضوح إلى دور هذه الجماعة فى التحريض على النظام القائم مما كان يسهل اتهامها بالمسئولية عن أى عمل معاد كبير كهذا، وهو يقول فى وضوح:

«... بعد حل جماعة الإخوان المسلمين فى ديسمبر ١٩٤٨، وبعد صدور قانون مكافحة الشيوعية فى مايو ١٩٥٠، أصبح حزب مصر الفتاة هو الهيئة الوحيدة ذات الوجود الشرعى، وقد تأسست سنة ١٩٣٣، وعرفت بعد ذلك باسم «الحزب الوطنى الإسلامى» (سنة ١٩٤٠)، ثم باسم الحزب الاشتراكى سنة ١٩٤٦، وكان شعاره «العداوة للنظام السياسى القائم» و كانت له تنظيمات عسكرية هى فرقة القمصان الخضراء، وله صحيفتان «جريدة مصر الفتاة» و«جريدة الشعب الجديد».

«استغل الحزب فرصة إلغاء الرقابة على الصحف فى عهد وزارة الوفد فأخذ ينشر مقالات مثيرة، منها ما يدعو رجال الشرطة للعصيان وتحريض رجال الجيش على عدم الطاعة، ومنها ما يعتبر تنديدا بالنظام الملكى، أو تحريضا للعمال والفلاحين على الثورة».

«وكانت صحيفته تصدر كل خميس بعنوان بارز «الثورة.. الثورة..» وكيف انتهى حكم لويس السادس عشر فى فرنسا، وكان الملك يطلع على تلك المقالات ويأمرنى أن أتصل فى شأنها بوزير الداخلية، وكان الوزير يسارع إلى إخطار النائب العام فيأمر بالتحقيق ثم لا يلبث أن تفرج النيابة عن المسئولين فى الجريدة بكفالة، وكان هذا يتكرر بصفة منتظمة. وانتهز الحزب فرصة إلغاء المعاهدة وراحت صحفه تستغل حساسية الجمهور وحماسته فى استهواء الكثير من العمال المتعطلين لكى يعتدوا على محلات اللهو والمؤسسات الاستعمارية والرأسمالية».

«ومنذ ١٨ أكتوبر ١٩٥١ دأبت «مصر الفتاة» على اتهام سينما «ريفولى» بأنها تدار لحساب الإنجليز، وقالت فى ١٨ نوفمبر: «إن القاهرة مازالت عامرة بدور السينما والكباريهات، وإنه يجب أن تقوم دوريات من الشعب الواعى المنظم بإيقاظ (الملطوعين) على القهاوى والسكارى والبارات...».

«ونشرت الجريدة فى نوفمبر بيانا بأسماء بعض الشركات والتجار الذين يتعاملون مع الإنجليز ودعت إلى تحذيرهم وأمهلتهم أسبوعا واحدا، كما نشرت تحذيرا ضد مَنْ يتعاملون مع بنك باركليز وأعادت التحذير فى ١٢ ديسمبر».

....

ويحس القانونى المتمرس والمؤرخ الذكى يقول حسن يوسف بكل وضوح:

«ومما تجدر ملاحظته هنا أن الحريق والتدمير شمل جميع الأماكن التى ورد ذكرها فى تلك البيانات التى سبق نشرها فى جريدة «مصر الفتاة».

بقىّ أن نختتم هذا الباب من كتابنا بواقعتين طريفتين .

أما الأولى فهى من طرائف تاريخنا التى يقدمها حسن يوسف فى هذه المذكرات لاتصالها بشخصه ، وتتضمن ما يرويه عن السبب فى إبعاد الدكتور محمد عوض محمد عن منصب الرقابة وتعيين صاحب المذكرات ليحل محله، وقد كان هذا السبب هو تلميح مجلة «آخر ساعة» إلى تسريب إحدى خطط الحلفاء إلى أعدائهم من خلال مسئولين مصريين كبار، ومع أن التحقيقات لم تسفر عن شيء إلا أن المجلة كانت تشير صراحة إلى صالح حرب باشا الذى كان يشغل منصب وزير الدفاع، فضلا عن رئاسة الفرع العام لجمعيات الشبان المسلمين، وهو ما لمحت إليه المجلة فى روايتها مع وضع المسيحيين بدلا من المسلمين، وباريس بدلا من القاهرة... إلخ:

«وفجأة استدعانى سرى باشا إلى مكتبه بوزارة الداخلية يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٤١ وقال: «أنت مسئول منذ هذه اللحظة عن كل ما ينشر فى الصحف، وقد أصدرت أمرا عسكريا بتعيينك مديرا لمراقبة النشر...»، وقد تبينت بعد استلامى العمل فى مراقبة النشر خلفا للدكتور محمد عوض محمد الذى كان منتدبا لهذه الوظيفة من جامعة القاهرة، أن السبب فى هذا التغيير المفاجئ ما نشرته مجلة «آخر ساعة» فى صفحتها الأولى بالعنوان الآتى:

«حكاية خطاب تعثر عليه القوات البريطانية مع قائد...» ومضت المجلة تقول: فى بداية المعركة وقع قائد ألمانى أسيرا فى يد القوات الإنجليزية،

ولما فتشوه عثروا معه على خطاب كان قد أرسله قائد القوات البريطانية إلى وزير حربية فرنسا، وفى الخطاب المذكور يبسط القائد البريطانى تفاصيل عديدة عن الخطة التى كانت تنوى القيادة البريطانية اتخاذها ضد الألمان».

«ثم قالت المجلة: «أما وزير الحربية الفرنسية المذكور فإن المحقق لم يلق القبض عليه، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن الوزير المذكور مشهود له بوطنيته وصلاحه وتقواه، وهو اليوم يرأس فى باريس الفرع العام لجمعيات الشبان المسيحيين...».

«كان القصد من نشر الخبر على هذه الصورة، التلميح إلى تسرب معلومات عسكرية بريطانية إلى العدو، إذ كان من بين الأوراق التى عثر عليها مع الجنرال بيسكاتورى الإيطالى الذى أسر فى الهجوم البريطانى فى الصحراء الغربية فى ديسمبر سنة ١٩٤٠، ترجمة لمذكرة وضعها الجنرال ويلسون القائد العام للقوات البريطانية فى مصر عن خطة عسكرية للدفاع عن سيوة، وكان قد بعث بصورة منها إلى صالح حرب باشا الذى كان وزيرا للحربية فى وزارة على باشا ماهر».

«وقد أجرت حكومة سرى باشا بالتعاون مع السلطات البريطانية تحقيقا سريا حول تسرب تلك المعلومات إلى الجنرال الإيطالى، واستمعت إلى شهادة كل من على ماهر باشا، وصالح حرب باشا، وعزيز المصرى باشا بوصفه رئيسا لأركان حرب الجيش فى ذلك الوقت، ولم تسفر التحقيقات عن شىء، وانتهت إلى حفظ الموضوع، ولم تكن رقابة النشر تعلم عن هذا الأمر شيئا، ولم تتضمن تعليماتها أى تنبيه إلى شىء من ذلك، بيد أن سرى باشا غضب لنشر الخبر وقرر على الفور إلغاء انتداب الدكتور عوض لمراقبة النشر وتكليفى بالقيام بعمله».

(١٣٥)

أما الموقف الثاني الذى حرص حسن يوسف على تصويره على أنه من المفارقات فهو مسألة التفكير فى ضم بعض الأراضى الليبية إلى مصر، وهو يشير إلى أن حسن نشأت (سفير مصر فى لندن) كان قد عرض هذه الفكرة على كل من الملك والنحاس باشا دون أن يجد أذنا صاغية، وهو يعقب على هذا بأن تباشير الثروة البترولية لم تكن قد ظهرت، وربما جاز لنا أن نعقب على تعقيبه بأننا لا نعرف من أخلاق الحكومات المصرية مثل هذا النمط فى التفكير فى الثروات ولا فى غيرها:

«سبقت الإشارة إلى أن السفير البريطانى فى القاهرة كان يخشى أن يكون لمصر مطامع إقليمية فى ليبيا، مقابل اشتراكها فى الحرب، وكان هذا من دواعى اعتراضه على إعلان مصر الحرب».

«وتلح على ذاكرتى فى أن أسجل هنا ما علمته عن هذا الموضوع من حسن نشأت باشا الذى كان سفيرا لمصر فى لندن طوال فترة الحرب، والذى كانت تربطنى به مودة قديمة، وقد زارنى عدة مرات فى مكتبى بالسراى بعد أن ترك السلك السياسى وعاد إلى مصر ليتفرغ لأعماله ومشروعاته الخاصة».

«أخبرنى نشأت باشا أن مسألة ضم أجزاء من ليبيا إلى الأراضى المصرية كانت فعلا موضع بحث بينه وبين وزير الخارجية البريطانية، وضمن المزايا والإغراءات التى كانت إنجلترا مستعدة لتقديمها لمصر إذا هى اشتركت فى الحرب ضد إيطاليا، وذكر نشأت باشا أنه عندما عاد إلى مصر بالإجازة فى شتاء سنة ١٩٤٢ عرض الفكرة على رئيس الوزراء النحاس باشا، كما أنه أومأ إليها فى إحدى مقابلاته مع الملك فاروق، ولكنه لم يجد أذنا صاغية».

«وبطبيعة الحال لم تكن تباشير الثروة البترولية قد ظهرت على أرض ليبيا آنذاك.. لذا فإن كفة الغرم كانت أرجح من كفة الغنم».

● الباب الثاني

مذكرات الدكتور حسين حسني

السكرتير الخاص للملك فاروق

سنوات مع الملك فاروق
شهادة للحقيقة والتاريخ

(١)

لم يجاوزوا الحقيقة مَنْ قالوا إن هذه المذكرات نموذج للمذكرات الأثرية، فقد نشرت عام ٢٠٠١ بعد أكثر من خمسة عشر عاما من انتهاء صاحبها من كتابتها عام ١٩٨٥، وبعد نصف قرن من وقوع أحداثها فى ١٩٥٢، صحيح أن هذا الوصف ليس دقيقاً تاريخياً ولا علمياً ولا أدبياً، لكنه يعبر عن الحالة التى لخصناها فى الجمل السابقة.

على أن هذا لا ينبغى أن ينسينا أن مثل هذا النمط من تأجيل نشر المذكرات إلى فترات طويلة نمط معروف فى الغرب، لكنه لم يلق القبول بعد فى حالتنا الثقافية التى تتلهف إلى الزوايا الأخرى عن الأحداث التى لم يبعد بها العهد.

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن الاستقامة الخلقية فى شخصية صاحب المذكرات كانت واضحة فى حياته، كما هى واضحة فى مذكراته، لكن الاستقامة الخلقية على مستوى الشخصية ليست، كما نعرف، هى المتطلبات الوحيدة فى الشخصية المعنية بالعمل العام والسياسى؛ لذا فإنى لا أحب أن أستنيم إلى الحكم على موضوع المذكرات بالجودة والأمانة اكتفاء بما عرف عن صاحبها من أمانة وخلق، فالمذكرات الشخصية بحر كبير لا ينبغى الحكم عليه على هذا النحو الشخصى وحده.

(٢)

ربما كان من الإنصاف أن أبدأ بالإشارة إلى جمال التعبير وسلامة اللغة فى هذه المذكرات، وإلى عفة اللفظ، وإلى البعد عن المتبلات وعن المبالغات.. وربما كان من الإنصاف أن أشير إلى سلاسة المذكرات وجاذبيتها، وإلى مهارة السرد والاسترسال، لكنى مع هذا كله لا أستطيع أن أتجاوز الإشارة إلى ما هو أهم وأخطر من هذا كله وهو أن هذه المذكرات قد كتبت بروح استعلاء شديد على الشعب وعلى المصريين وعلى الوفد وعلى الأحزاب جميعاً، ولم ينج من روح الاستعلاء هذه أى من الساسة أو السياسيين أو الحياة الحزبية أو الحكومات المتعاقبة أو الحقبة الليبرالية جميعاً، وقد تصور صاحبها الذى يبدو فى مذكراته بوضوح وكأنه عاش فى برج عاجى، تصور أنه مبعوث العناية الإلهية لإنقاذ مصر، لكن مصر لم تكن محظوظة لأنها لم تكتشفه ولم تكتشف مواهبه ومواهب مليكه ووطنيتهما، وكان أحرى بمصر أن تبحث عنه حتى تكتشفه وتفيد من مشروعاته وتصوراته وأفكاره. ومن العجيب أن يظن صاحب هذه المذكرات بنفسه هذه القدرات جميعا ويتصور نفسه مسئولا عن كل شىء، بينما هو يعترف ببعض ما تدنى فيه الملك من أخطاء، وما تدنت فيه الحاشية من خطايا، ومع هذا فإنه يريد أن نصدق مزاعمه عن خططه الهادفة لتوظيف إرادة مليكه للنهوض ببلاده نهوضاً ساحقاً(!!) وهو يكتفى بتلخيص نوايا هذه الخطط مضيفاً فى نهايتها قوله: «إنه كان يتمنى أن تتاح الفرصة له لينفذها لكنها لم تتح»، ولسنا ندرى هل كانت السنوات الست عشرة أو الخمس عشرة التى قضاها الملك فاروق ملكاً فترة قصيرة؟

ومن العجيب أكثر من هذا أن سكرتير الملك كان ولايزال يظن الملك

مسئولا عن كل شىء، بل إنه يكاد يتصور أن الحكومة لا لزوم لها، وهو لم يزل يتصور عندما كتب هذه المذكرات وصور فيها بعض طموحاته لوطنه أن أفكاره المجردة كانت كفيلة بالنهوض بمصر، وكأنه لا يعرف أن هناك آليات للعمل والإنجاز، وأن هناك سياسة وحكومة وإرادة وإدارة وبرلمانا وأحزابا، وهو يريدنا أن نكون من السذاجة بحيث نصدق أن أسلوب الحكم الذى كان يصلح فى بدايات القرون الوسطى يمكن أن يصلح للقرن العشرين، ومن العجيب أن يكتب هذا الرجل ما يدل على هذا كله بعد مضى ثلث قرن على خروجه هو ومليكه من السلطة.

(٣)

ومع هذا فإن المذكرات تحفل بكثير من الوقائع المهمة التى أجاد صاحبها روايتها، حتى إننا نستطيع أن نجد فى المذكرات مذكرات حقيقية يسعد بها التاريخ ويفيد منها إفادات حقيقية.

ومن الإنصاف أن نبدأ بأن ننقل عن سكرتير الملك بعض ما يتحدث به عن مذكراته حين يصور صعوبة كتابتها أو نشرها فى حقبة الثورة، فيستطرد إلى الهجوم الحاد على هذه الحقبة حتى يقول:

«... لم يقف الأمر عند هذا الجو الفاسد الملبد بأحلك غيوم القلق وعدم الاستقرار، بل أتى على الناس حين من الدهر، فى تلك الحقبة النكراء من تاريخ البلاد، لم يكن المرء يأمن فيه على نفسه أن يطلع عليه الصباح وهو مازال بين أولاده دون أن تمتد إليه يد زبانية الشر فى الفجر ينتزعونه من وسط أهله دون ما جريرة سوى عدم إحراز الرضا لدى أحد أصحاب مراكز القوى، فيمضون به إلى مقر مجهول، وقد يطول غيابه، فلا يعود بتاتاً، أو

إذا عاد فبعد أن يكون قد مر بمرحلة من التعذيب والاعتداء الوحشى الذى تستنكره الإنسانية ويأبى تصديقه عقل أى متحضر، هذا إلى ما كان يصيب مَنْ يجرؤ على إبداء رأى حر أو أى نقد مهما يكن يسيرا وبريئا عما يشهد أو يسمع من تصرفات خارجة عن المألوف. كان أقل ما كان ينزل بهذا المغامر حرمانه من مصدر رزقه ورزق أولاده، مع إذاقته ألوانا من العذاب فى جحور السجون بأساليب لم تُعرف فى أظلم أيام العصور الوسطى. بل إن الوزير نفسه فى ذلك العهد الأغبر لم يكن له قيمة أكبر من أصغر أجير فى الدولة، فقد كان يترك مكتبه فى المساء فيتصل به سكرتيره فى المنزل فى الصباح ليبلغه ألا يكلف نفسه عناء الحضور لأن خلفه قد وصل وشغل مكانه».

وبعد فقرات من هذا التصوير يطرح الدكتور حسين حسنى سؤالا استنكاريا أو تعجبيا:

«ففى وسط هذه الظروف القائمة كيف يتسنى الإقدام على الكتابة عن عهد كنت من رجاله المقربين من صاحب ذلك العهد، الذى كان هدف كل المطاعن من حملة الأقلام أو أدعياء الانتساب إليهم؟».

(٤)

ويعود حسين حسنى إلى التأكيد على هذا المعنى والإشارة إلى انقشاع غيومه، مما يسهل عليه مهمته فى كتابة مذكراته عن حقبة كان من المقربين من صاحبها على حد تعبيره، وهو يقول فى مذكراته التى يشير إلى أنه انتهى من كتابتها عام ١٩٨٥ :

«... أما وقد بدأت الغيوم فى الانقشاع، والأفكار فى التحرر، وشرع طلاب الحقيقة فى الدرس والتساؤل عن وجه الحقيقة فيما مرت به البلاد من أحداث الماضى، وما أبداه بعض الباحثين الجادين من الاستعداد بل الرغبة فى الاستماع إلى الرأى الآخر مهما يكن مخالفا لرأيهم الشخصى، فمن أجل ذلك وبسبب ما طرأ من التغيير الحميد على ظروف الحياة فى بلادنا، فكرت فى الاستجابة إلى الأصوات التى طالما ناشدتنى أن أقدم ما لدى من معلومات عن الأحداث التى عاصرتها».

□

وهو حريص طوال المذكرات على أن يصور علاقته بالملك فى أعلى القمم إنسانيا وإداريا، لكننا نعجب من أن يكون قد وصل إلى هذا الوضع الذى يصوره، ومع هذا تصل الحاشية الفاسدة إلى ما وصلت إليه من نفوذ وتأثير وتدخل، ولننظر إلى هذه الجملة التى يصور فيها مكانته بهذه العبارة الفريدة:

«... من قبل اللحظة الأولى من حكمه، إذ كنت الوحيد الذى طالما فتح له قلبه وصارحه بما يجول فى خاطره بهذا الشأن، ومن ثم الشاهد الأول.. بل الوحيد على ذلك».

(٥)

ربما يصدق القول على حسين حسنى أنه كان محل ثقة لكنه لم يكن أهل تأثير على الملك فى ظل أوضاعه فى سنواته الأخيرة.

ونحن نلاحظ أن سكرتير الملك كتب تحت توقيعه للمقدمة أنه السكرتير الخاص للملك فاروق منذ تولى الحكم إلى نهاية عهده، وهو يشير إلى

اختيار الملك له عقب وصوله من الخارج مصوراً هذا الاختيار على أنه كان نوعاً من الاستجابة إلى القيم النبيلة التى حاول هو أن يغرسها فى نفس الملك الشاب عندما قدر له أن يصحبه فى رحلته الطويلة إلى أوروبا عقب وفاة والده الملك فؤاد، وقبل أن يمارس مهام منصبه كملك:

«ولقد كان استقبال الملك بالإسكندرية وعلى طول الطريق إلى القاهرة حافلا حماسيا إلى ما يفوق الوصف، ولقد بلغ من تأثر الملك بذلك أن كانت عيناه تغرورقان بالدموع إزاء مظاهر حب الشعب الجارف وحماسه الفياض» .

«وعلى أثر وصولنا إلى القاهرة كان لابد لى من العودة إلى عملى الأصلى بديوان التشريفات، وحدث فى صباح اليوم التالى لوصولنا أن خرجت من مكتبى لبعض الشئون وعند عودتى إليه أبلغنى الزملاء أن الملك حضر بنفسه إلى المكتب وسأل عنى وطلب إبلاغى أنه سوف يعود مرة ثانية لكى أكون فى انتظاره:

«ولم يلبث أن حضر بعد قليل وإذا به يقول لى إنه جاء «ليرجو» منى قبول عرض «مؤقت»، فأجبته بطبيعة الحال أستغفر الله بل لك أن تأمر، فقال: أود أن تقبل أن تكون مساعدا للسكرتير الخاص لأنك تعلم أن شوقى باشا مازال السكرتير الخاص؛ ولهذا فإنك ستكون مؤقتا فى وظيفة سكرتير مساعد، وإن كنت ستكون فعلا السكرتير الخاص لأنى أريدك أن تبقى إلى جانبى بدون حائل بيننا لكى تعاوننى فى تنفيذ المشروعات التى طالما تحدثنا عنها، فشكرته على هذه الثقة وأبديت له أن تحقيق تلك الغاية هى أعز أمنية عندى دون النظر إلى أى اعتبار آخر، وانصرف مسرورا» .

«فأخذت أحمد الله على أنه وفقنى إلى تحقيق ما كنت أحلم به من محاولة غرس المبادئ الوطنية التى نشأت عليها فى نفس الملك الشاب، وها هو قد بلغ من تشربه إياها واقتناعه بها أنه منذ اللحظة الأولى لا يشغله سوى التفكير فى وسائل العمل بها، بدليل حضوره بنفسه فى صباح اليوم الأول لعودتنا ليطلب منى ملازمته فى شأن تنفيذها».

(٦)

ومن حق صاحب هذه المذكرات أن نبدأ بتصوير بعض ملامح تكوينه الفكرى والسياسى فى شبابه، حيث كان من شباب الحزب الوطنى الذين آمنوا بدعوة مصطفى كامل، فلما حدثت محاولة اغتيال السلطان حسين فى الإسكندرية، قبضت سلطات البوليس على بعض من ورت أسماؤهم فيما اكتشفته من أدلة ووثائق مع المتهمين، وهكذا فإنه كان من المقبوض عليهم بسبب هذا الحادث، وهو يصل إلى نهاية اعتقاله فيقول:

....

«فى نهاية سنة ١٩١٦ بدأت حركة للإفراج عن المعتقلين إلى أن جاءنى [يقصد ما نعبر عنه الآن بقولنا: جاء علىّ الدور] الدور فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٧ حين استدعونى إلى وزارة الداخلية لمقابلة المستر هورنبلور الذى كان كبير مفتشى الداخلية، وفى مكتبه التقيت لأول مرة بالشاب أحمد محمد حسنين الذى كان يعمل إذ ذاك مفتشا بالداخلية وسكرتيرا لهورنبلور، وفى هذه المقابلة أخذ هذا الأخير ينصحنى بالابتعاد عن السياسة والتفرغ لدراستى، وأن أحاول إطفاء أو تهدئة النار التى تتملكنى وكانت السبب فى قطع دراستى والحجز بالمعتقل طوال المدة

الماضية، وأبدى أمله ألا يصدر منى مستقبلا ما يعرضنى لذلك مرة أخرى».

ويسترجع حسين حسنى انطباعاته عن هذا اللقاء العابر بأحمد حسنين فيقول:

«وفى الحق كان لطيفا مهذبا فى عبارته معى، وكان من الطبيعى كذلك أن أتقبل ما يقوله بلا اعتراض حتى لا أفقد فرصة العودة إلى أهلى ودراستى».

....

ربما كان من المفيد أن نشير إلى أننا سنتناول فى هذه الدراسة بالتفصيل علاقة صاحب المذكرات بأحمد حسنين ورأيه فيه وفى تصرفاته، وأننا سنؤجل هذا الحديث حتى لا ينقطع السياق فى الحديث عن تكوين صاحب المذكرات.

وربما كان من المفيد قبل هذا أن نشير إلى أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعى كان من المعتقلين فى الفترة نفسها ، وقد سجل ذكرياته عنها ونقلناها عنه فى كتابنا « على مشارف الثورة ».

(٧)

ونستأنف ما يرويه صاحب المذكرات عن عودته إلى الدراسة، وعن لقائه بزميل سابق قدر له أن يصبح فيما بعد خال الملك فاروق، ذلك أن فاروق نفسه لم يولد إلا بعد عام ١٩٢٠ ، أى بعد هذا اللقاء بين سكرتيره (صاحب المذكرات) وخاله، كما أنه من المهم أن نشير إلى أن شريف

صبرى باشا الذى تتحدث عنه الفقرة التالية قد تزوج الابنة الوحيدة لعدلى يكن باشا.

«وقد تم إخلاء سبيلى فى اليوم التالى وكان همى الأول السعى لإعادة قيدى بمدرسة المعلمين العليا التى كنت قد نقلت إلى السنة النهائية فيها وفصلت منها عقب اعتقالى، وقد خدمنى الحظ بأنى عندما طرقت باب وزير المعارف ـ وكان إذ ذاك عدلى باشا يكن ـ وجدت أن مدير مكتبه هو الشاب محمد شريف صبرى الزميل السابق بالمدرسة السعيدية، وإن كان فى حينها يسبقنى بسنتين دراسيتين إلا أننا كنا نتقابل فى فناء المدرسة وفى المناسبات المدرسية المختلفة. فلما عرف حاجتى تعاطف معى واستصدر لى أمرا من الوزير بعودتى إلى مدرستى، وهو ما تم حوالى منتصف فبراير [١٩١٧]».

(٨)

ويشير الدكتور حسين حسنى بكل اعتزاز إلى مشاركته فى ثورة ١٩١٩، وإن كانت هذه المشاركة على حسب روايته قد اتخذت لنفسها مسار المشاركة من خلال طائفة المعلمين، ويبدو بوضوح أنه لم يتح لصاحب المذكرات أن يكون بين أنصار التنظيمات السرية للثورة، ومع هذا فإنه لا يثبت السبب الذى أبعده عن مثل هذه التنظيمات السرية وبخاصة أنه صاحب ماضٍ واضح فى هذا الاتجاه، لكنه يحرص على ذكر تفاصيل مساهمته فى الليلة الكبيرة للثورة، بما يعنى أنه لم تكن له مشاركات على نفس المستوى فى غيرها من الليالى، ونحن نعرف أن بعض أمثاله من شباب الحزب الوطنى كانوا يتحفظون على ثورة ١٩١٩ حتى وإن شاركوا فيها:

«... دعانى بعض الزملاء لحضور اجتماع لعدد من المعلمين بمنزل زميلٍ بحى الظاهر، وهناك اتفق الرأى بيننا على إصدار منشور باسم المعلمين، وكان لى شرف الاشتراك فى اللجنة التى كلفت بوضع صيغة المنشور، كما كلفت كذلك بالإشراف شخصيا على إعداد علم باسم المعلمين للاشتراك فى المظاهرة الكبرى التى كان قد أجمع الرأى على أن تقوم بها جميع الهيئات فى اليوم التالى، فسهرت تلك الليلة بأسرها فى حانوت «بالخيامية» لإعداد العلم المطلوب، وكنت فى الصباح حاضرا فى الموعد والمكان المتفق عليه، وأذكر أنه كان فى باب الخلق».

(٩)

على أن حسين حسنى حرص على أن يسجل لنفسه الفخر الهادئ بمشاركاته الثقافية الهادفة فى مطلع حياته، ومن هذه المشاركات إسهامه فى تحرير صحيفة «السفور» التى ظهرت فى أوائل القرن العشرين وجذبت إلى الكتابة فيها عدداً من أعلام وطننا الذين آلت إليهم قيادة الحياة الثقافية والفكرية بعد هذا:

«... وكنت إلى جانب ذلك لا يغيب عن بالى ما أخذته على نفسى من بذل كل ما أملك من جهد فى سبيل خدمة وطنى بالمشاركة فى كل ما قد يؤدى إلى تحقيق ما يرجوه كل مخلص من رقى بلاده فى جميع نواحى حياتها، وهذا ما حدث عندما ظهرت حركة أدبية لقيت إقبالا حماسيا وتشجيعا من الشباب الناهض، كانت تمثلها وتنطق بلسانها صحيفة ظهرت باسم «السفور» كان يشترك فى الكتابة فيها عدد من البارزين فى ذلك الحين مثل: الدكتور محمد حسين هيكل، والدكتور أحمد زكى، والأساتذة: محمود عزمى، وأحمد حسن الزيات، وأحمد أمين، ومحمد فريد أبو حديد،

وسواهم، فإننى لم أتردد فى الكتابة فيها حينما دعانى إلى ذلك صاحبها الأستاذ عبد الحميد حمدى، وأذكر أننى كتبت بها سلسلة مقالات تحت عنوان «عيوبنا» كانت الغاية منها الدعوة إلى مصارحة أنفسنا بما نشعر به من العيوب التى تؤخر مسعانا نحو التقدم لكى نبدأ بمعالجة أنفسنا منها، وسلسلة أخرى فى فلسفة التاريخ والدروس المستفادة منه».

(١٠)

وعلى نفس الخط يفخر الدكتور حسين حسنى بمشاركته فى عضوية لجنة التأليف والترجمة والنشر منذ العام الأول لتأسيسها، ونحن نعرف أن المجموعة الأكثر تأثيرا بين مؤسسى هذه اللجنة كانوا من خريجى المعلمين العليا فى دفعة ١٩١٤، وهى دفعة قريبة من دفعة صاحب الذكريات، بل إنه كان حريا أن يتخرج فى عام مقارب لهم لولا بقاؤه فى الاعتقال بسبب الشكوك فى مشاركته فى محاولة اغتيال السلطان حسين كامل.

ونحن نراه حريصا على ذكر أقطاب هذه الجماعة ومَنْ انضم إليهم، وكأنه بهذا يضع نفسه حيث يحب قريبا من سلطة الفكر، وبعيدا عن سلطة الحاشية:

«... ولعل أهم عمل شاركت فيه إبان تلك الفترة - وبقى اشتراكى ممتدا إلى الآن - هو انضمامى كعضو بلجنة التأليف والترجمة والنشر منذ العام الأول لتأسيسها على يد عدد محدود من ذوى العلم والفضل منهم: الأستاذ أحمد أمين، والدكتور أحمد زكى، والأستاذ محمد فريد أبو حديد، والأستاذ عبد الحميد العبادى، ولم تلبث اللجنة أن وصلت إلى مكانة مرموقة فى مصر والعالم العربى، وانضم إليها الكثيرون من أعلام الأدب والعلم فى

مصر كالأستاذ أحمد لطفى السيد، والدكتور طه حسين، والأستاذ أحمد مختار رسمى، والدكتور زكى نجيب محمود، والدكتور عبد الرزاق السنهورى».

(١١)

وقبل هذين الإسهامين البارزين فى «السفور» وفى «لجنة التأليف والترجمة والنشر» كان لصاحب هذه الذكريات إسهام بارز فى تحرير جريدة الحزب الوطنى، وهو يقدم تفصيلات مهمة عن نظام العمل فى هذه الجريدة والأشخاص الذين تولوا مسئوليتها، كما أنه يصور طبيعة علاقته بهذه الجريدة فيقول:

«... وكان صدور جريدة الحزب فاتحة فترة عشقت فيها الصحافة فوقفت كل فراغى على العمل لجريدة «اللواء المصرى» بتحرير المقالات يوميا، أو ترجمة المقالات والأنباء المهمة عن الصحف الأجنبية أو مراجعة الرسائل إلى الصحيفة، فضلا عن الإشراف على ترتيب موادها وتصحيح تجارب الطبع وبالجملة ملازمة دار الجريدة حتى ظهور الأعداد الأولى من المطبعة، لاسيما عند غياب الأستاذ وفيق، وكان يعاوننا عدد من المحررين كنت أرتاح بوجه خاص إلى زميل منهم نبه ذكره فيما بعد فى عالم الصحافة وهو الأستاذ أحمد خيرى سعيد، ومازلت أحتفظ بذكرى صداقتنا وزمالتنا فى تلك الأيام التى أبى وفاؤه لى إلا أن يحتفظ كذلك بذكراها».

(١٢)

ويحرص صاحب هذه الذكريات على أن يسجل مشاعره الوطنية المتألمة من تصرفات الصحافة غير الوطنية متمثلة فى صحيفة «المقطم»

التى يسميها بوق الاحتلال، وهو لا ينسى أبدا موقفه من عدد هذه الصحيفة الذى بشر المصريين بفرض الحماية، وهو يذكر نفسه ويذكرنا بأنه مزق هذا العدد وقذف به، وكأنه يتبرأ من الإمساك به، وقد غلبه البكاء، ونحن نقرأ هذه الصورة الصادقة فنتذكر مشاعر جنودنا وضباطنا وهم يقرأون الأهرام وما كانت تحتويه مقالات محمد حسنين هيكل فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ فيفعلون بها مثلما فعل الدكتور حسين حسنى بالمقطم فى وقته، ونتصور أن بعض هذا الجيل قد سجل فى ذاكرته مثل هذا الموقف من هيكل على نحو ما سجل حسين حسنى موقفه من المقطم وأصحابها:

«... بلغت الصفاقة بجريدة المقطم «بوق الاحتلال» أنها أصدرت ملحقا كتبت فى صدره بالخط العريض: «بشرى لمصر بالحماية البريطانية» وأذاعت نص الأمر العسكرى الذى أصدره فى هذا الصدد السير جون ماكسويل قائد الجيش البريطانى فى مصر، وقد بلغ منى الغيظ والحنق عند الاطلاع على ذلك الملحق أن انهمرت الدموع من عينى، ولم أتمالك أن مزقته وسط الشارع وقذفت به بعيدا عنى».

(١٣)

ربما يجدر بنا أن نبدأ مدارستنا لهذه المذكرات باستطلاع صورة الملك فيها على نحو عمومى، والواقع أننا نرى الدكتور حسين حسنى حريصاً على تصوير الملك فاروق فى أبهى الصور وأبدعها، ولاشك أنه كان يجهد نفسه فى بعض هذه الصور حتى تأتى على هذا النحو، لكنه فى معظم الأحوال كان يجد هذه الصور متاحة أمام ناظريه لا تتطلب منه إلا أن يسجلها بقلمه تسجيلا أمينا، ويتكفل هذا التسجيل الأمين بأن يقدم صوراً

مجيدة للملك الشاب الذى كانت الإيجابيات فى حياته أكثر كثيراً من السلبيات التى فرضها على نفسه وعلى تاريخه، وعلى سبيل المثال فإننا نجد أنفسنا مبهورى الأنفاس ونحن نطالع هذه الصورة البديعة التى حظيت بتسجيل سكرتير الملك حين يحكى عن لقائه بملك اليمن موفدا من الملك فاروق برسالة، فإذا بالملك لا يفض الرسالة إلا بعد أن يقف ويضع الرسالة فوق رأسه:

«ومما يجدر ذكره أنه عندما قدمتُ الرسالة الملكية نهض واقفا ماداً يده ثم أخذها ووضعها على رأسه وأعادها إلىّ طالبا منى قراءتها عليه، ثم أخذ يردد الشكر والثناء وعبارات الترحيب ووعد بالبحث عن الكتاب المطلوب مطنباً فى اهتمام مصر بإحياء التراث العربى، ثم توالت زيارات المرحبين...».

(١٤)

وهذه فقرة أخرى تمكن بها صاحب المذكرات من أن يرسم صورة جميلة للملك فاروق وحبه للثقافة والكتب، حيث يروى أن كل الذين كانوا يعملون فى مكتبة بريطانية لبيع الكتب كانوا يعرفون الملك كعميل ممتاز حريص على الاطلاع والاقتناء:

«... اصطحبنى يوما [أثناء زيارة الملك للندن بعد توليه الملك] فى زيارة خاطفة إلى دار لبيع الكتب على مقربة من قصر كنرى هاوس، فوجدت كل مَن يعملون بالدار يرحبون بمقدمه ويعربون عن سرورهم لعودته لزيارة دارهم بعد انقطاعه عنهم فترة لم يعهدوها من قبل، وهو ما يكشف عن كثرة تردده على المكتبة إلى حد أن عرفه جميع العاملين فيها،

وأنه كان عميلا ممتازا، فلم يكن غريبا عليه بعد اضطلاعه بمسئولياته الجديدة أن يحاول إيجاد العون فى مزيد من القراءة والاطلاع».

(١٥)

وهذه صورة ثالثة يدلل بها صاحب المذكرات على مدى ما كان الملك فاروق قد تربى عليه من مشاعر وطنية وإحساس بالواجب تجاه رموز الوطن:

«... ومازلت أذكر أن الملك اضطر فى يوم ما إلى الاعتكاف فى فراشه لبرد ألم به، فاعتذر عن مقابلة رجال الحاشية، وكنت الوحيد الذى طلب أن يراه فصعدت إليه وجلست إلى جوار فراشه، وأذكر أن الحديث طال بيننا وكانت موسيقى الحرس الملكى تصدح فى المكان المعد لها أمام القصر كالعادة كل مساء، تنفيذا لما كان قد أمر به الملك لكى يكون تدريب أفرادها مستمرا، وطبقا للنظام العسكرى كانت تعزف النشيد الوطنى قبل انصرافها، وإذ كنت منصرفا بكل انتباهى إلى حديثى مع الملك، فإنى لم أنتبه إلى أن الموسيقى قد بدأت تعزف النشيد الوطنى، وإذا بالملك يقطع الحديث قائلا لى: إنى لا أستطيع التحرك، فأرجو أن تقف بدلا منى ياحسنى احتراما للنشيد الوطنى، فاعتذرت طبعا عن عدم تنبهى ووقفت فى الحال شاعرا بالخجل، ولكنى أكبرت فى نفسى هذه الرقة فى استلفات نظرى، كما سعدت فوق كل شىء بمدى إحساسه الوطنى».

□

وفى موضع آخر، بعيد زمانا عن هذا الموقع، يجيد الدكتور حسين حسنى تصوير مشاعر الملك فاروق تجاه العلم المصرى وتجاه الوطن فى اللحظات الأخيرة التى سبقت رحيله بعد تنازله عن العرش فيقول:

....

«... ولكنه بعد أن تجاوز الضابط حامل العلم بخطوتين عاد مسرعا وأشار إليه أن يعطيه العلم وتناوله من يده، واحتضنه ثم قبله فى تأثر بالغ، وكأنما أودع هذه القبلة رسالة حب ووداع لكل مَنْ يظلهم علم مصر، والذى حرص على حمله بين يديه وهو يتقدم نحو القارب البخارى حيث وضعه».

(١٦)

ويقدم سكرتير الملك تفصيلات مهمة توحى بوطنية الملك فاروق منذ بداية عهده، وهو ما تجلى على سبيل المثال فى اختياره العودة من الخارج على باخرة مصرية فى الوقت الذى كانت والدته ورائده يصممان على العودة على باخرة أجنبية تضمن الراحة والمتعة بأكثر مما هو متاح فى الباخرة المصرية، ومن المبهج لنا وللقارئ أن نرى المؤسسة المصرية التى شادها طلعت حرب وقد وصلت أنشطتها إلى هذا المدى وإلى هذا المستوى:

«وطول مدة الإقامة فى باريس كان يدور البحث حول رحلة العودة إلى مصر واختيار الباخرة المناسبة، وكانت شركة مصر للملاحة قد أبدت استعدادها لوضع الباخرة «النيل» رهن الإشارة، وفى الموعد الذى يحدد لها، بل إنها جهزتها وأعدتها لهذا الغرض بما يوفر جميع أسباب الراحة، ولكن حسنين باشا أبدى ترددا كبيرا بحجة أن صغر حجم الباخرة يجعلها عرضة للتأثر بهياج البحر إذا حدث تقلب فى الجو، ولذلك فإنه من المستحسن العودة على إحدى البواخر الإنجليزية المماثلة لتلك التى [قدمنا] عليها من مصر، وكان يهم أية شركة أن يسافر الملك على إحدى بواخرها لما فى ذلك من الدعاية العريضة لها، وكان مما أبداه حسنين باشا أنه مع تقديره لوجاهة الرأى بأن السفر على باخرة مصرية يحمل معنى وطنيا

ساميا، إلا أن الملكة نازلى تخشى السفر على باخرة صغيرة فى حين أنها خبرت ميزة السفر على البواخر الكبيرة وما توفره من أسباب الراحة والاطمئنان، وطال التردد حتى حضر طلعت حرب باشا وفؤاد سلطان بك ليعرضا خدماتهما والاستفسار عما استقر عليه الرأى، فكان فى حضورهما ما قضى على التردد، فضلا عن أن الملك كان قد اقتنع تماما بوجوب السفر على باخرة مصرية لما فى ذلك من توافق مع نزعته الوطنية، ورغبته فى عمل كل ما ينم عن حرصه على تشجيع الجهود الوطنية، وكل ما من شأنه إرضاء الشعور الوطنى، وعلى ذلك تقررت العودة على الباخرة «النيل» عقب انتهاء الزيارة لمدينة فيشى».

ربما جاز لنا أن نعقب هنا بالإشارة إلى أن الأستاذ محمد التابعى فى كتابه «أسرار الساسة والسياسة» أشار إلى أن اللذين حضرا إلى باريس كانا هما فؤاد سلطان ومدحت يكن باشا، وجدير بالذكر أن أحمد مدحت يكن كان رئيسا لمجلس إدارة البنك الذى أسسه طلعت حرب!

(١٧)

ونحن نرى سكرتير الملك عند تحليله لعلاقة الملك فاروق بالإنجليز يحرص على أن يشير إلى «أنه لم يرد فى أى وثيقة مما نشر قول ولا مجرد إشارة إلى وقوف الملك فاروق موقف الضعف أمام المحتل».

....

هكذا يقول حسين حسنى وربما كان قوله حقا فيما يتعلق بمواقف اللقاءات الثنائية أو الدبلوماسية، لكن الحق الأحق من هذا أن سياسة فاروق وحاشيته استراتيجيا وتكتيكيا قد أضعفت موقفه إلى أبعد الحدود.

ومن الطريف أن ما ينطبق على فاروق ينطبق على كثيرين غيره من الحكام الذين بدوا وكأنهم لم يتنازلوا بينما كانت سياساتهم ومغامراتهم تقود إلى ماهو أفدح من الاستسلام والتنازل.

□

ومع أن حسين حسنى كان واعيا لطبيعة الصراع السياسى الذى كان الملك والوفد والبريطانيون أطرافه الثلاثة، فإنه يؤثر أن يصور الملك ضحية فى هذا الصراع، كما أنه يصوره بمثابة صاحب الحق بينما الطرفان الآخران متآمران، بل إن الدكتور حسين حسنى يصل فى إحدى فقراته إلى أن يقول:

«ولو أن الملك خلع فى أى المرتين [يقصد ١٩٣٧ و١٩٤٢] هل كان هناك شك فى موقف الحزب المتآمر [أى الوفد] من شريكه فى المؤامرة.. الأجنبى المحتل؟».

(١٨)

ولعل أصدق فقرة تعبر عن محتوى هذا الكتاب وعقيدة صاحبه فيما يتعلق بصراع القوى السياسية والشعبية مع الملك فاروق، هى تلك الفقرات التى وردت عابرة ضمن حديث من أحاديثه الممجدة لفاروق والناعية على زعماء الأحزاب جميعا عدم اكتشافهم لعظمة فاروق ووطنيته!! وهو يقول فى هذه العبارة:

«على أية حال.. إن التاريخ الصحيح لعهد فاروق لم يكتب كاملا بعد.. وعلينا أن نقول هنا فى وضوح تام عبارة: إن الملك فاروق عاش فترة حكمه تحوطه الدسائس السياسية، سواء من بعض مَنْ خدموا القصر أو من

السياسيين أو الزعماء، فى حين أنه كان يرى من واجبه كملك لمصر وممثل لوطنه أن يدافع عن صالح شعبه ويدفع عنه كل ما يستطيع من عدوان أو احتمال أذى، مما أدى إلى تكرار وقوع الاصطدام العنيف بينه وبين السفير البريطانى، بل إنه إبان اشتداد أزمة وزارة على ماهر [يشير إلى أزمة صيف ١٩٣٩] واتهام السفير إياه بمناصرة ألمانيا، لم يتردد فى أن يصارح السفير ويقول له فى وجهه: إن واجبه كملك لمصر ألا ينضم إلى الجانب الخاسر، ولما كان همه الأول تجنيب بلاده ويلات الحرب، فقد حاول بشتى الوسائل الاتصال بهتلر عن طريق بعض الوسطاء ليصدر أوامره إلى قواته الزاحفة على مصر بأن تراعى قدر الاستطاعة تجنب العمليات التى قد تؤدى إلى تدمير مرافق البلاد أو إنزال خسائر جسيمة بالأهالى».

(١٩)

وفى فقرة أخرى يبالغ حسين حسنى فى تصوير عظمة فاروق ووطنيته حتى يقول عنه إنه:

«... لم يدع بابا للإصلاح إلا وطرقه، ولا وسيلة لعمل الخير لبلده وشعبه إلا حاولها من رعاية للأزهر والمساجد وشئون الدين، إلى إحياء لتقاليد السلف الصالح، إلى رعاية لكل الهيئات العلمية والفنية فى مختلف النواحى والتخصصات، إلى فتح أبواب قصره لكل الطوائف والطبقات، إلى تشجيع كل ما يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة والنهوض بالشعب إلى المكانة الجديرة بماضيه المجيد، إلى المطالبة بحق الفقير فى حمايته من الفقر والجهل والمرض، إلى الحث على مكافحة الأمية ومكافحة الحفاء، إلى تشجيع الشباب على التنافس فى مجال الدراسة باستقبال المتفوقين

سنوياً فى قصره، إلى إبداء عطفه على العمال ومختلف طوائف العاملين، وفوق هذا كله عنايته واعتزازه بالجيش وبماضيه المجيد، مما ظهر أثره عند الاحتفال بالذكرى المئوية لإبراهيم باشا، إذ أمر فى تلك المناسبة أن يسجل على قاعدة تمثاله بميدان الأوبرا أسماء المعارك التى خاضها وحاز النصر فيها، وكانت لم تسجل من قبل مراعاة لكرامة الدولة العلية العثمانية، صاحبة السيادة الاسمية على مصر فى وقت إقامة التمثال، فإن أكبر انتصارات الجيش المصرى كانت على الجيش التركى فى أيام محمد على باشا على يد ابنه القائد إبراهيم باشا.

(٢٠)

ولا يعدم صاحب هذه المذكرات المنطق الذى يدافع به عن التصرفات السيئة للملك فاروق، وهو على سبيل المثال يلقى بالمسئولية عن عدوان الملك على الدستور على على ماهر باشا:

«... وأما انحرافه عن الطريق السوى فى ناحية الشئون العامة، وبدء تنكبه لأحكام الدستور فقد بدأ الانزلاق على يد مستشاره السياسى الأول، رئيس الديوان الملكى فى بداية حكمه، على ماهر باشا، الذى أبعده من ناحية عن متابعة السير فى تقليد مقابلة المسئولين من الحاشية يوميا، فحال دونهم وعرض ما قد يكون لديهم من آراء إلى أن لاقى هو نفسه ذات المصير، ثم أصبح غير المسئولين هم أصحاب الرأى والنصح على مر الزمن، كما كان هو صاحب النصيحة بإقالة حكومة الأغلبية ليتولى هو رئاسة الوزارة بعدها، فوجد الملك فى هذا نموذجا يحتذيه فيما بعد، كما استقر فى وجدانه ضرورة إيجاد توازن بين الأحزاب فى مقاعد البرلمان خشية طغيان الأغلبية، إذ بقيت حوادث القمصان الزرقاء ماثلة أمام عينيه،

وما كان يئول إليه حال البلاد لو أطلق لها العنان، ولكن تضارب المصالح الحزبية وطغيان مصلحة الحزب (أى حزب) على الصالح العام فى بعض الأحيان لم يؤد إلى تحقيق الغرض الذى كان يرمى إليه.. وعندما عاد الوفد إلى الحكم سنة ١٩٥٠ وأبدى استعداده للسير فى الحكم بما يديم حسن التفاهم بينه وبين الملك، عاود الأمل الملك فاروق فى عودة الاستقرار إلى البلاد حتى وقعت أحداث يناير سنة ١٩٥٢ فأنهت حكم الأغلبية وأتيحت بعدها الفرصة لغير المسئولين من الحاشية فتعاقبت الوزارات على النحو الذى انتهى بيوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢».

(٢١)

وهو فى حديث طويل عن أسلوب سير العمل فى القصر يحاول أن يجد العذر للملك فى تكليف الشماشرجية بقراءة أسرار الدولة على حين يكون مشغولا:

«... ومن أجل ذلك لم يكن مستغربا تعليق رئيس المحكمة [محكمة الثورة التى استدعته للشهادة عند محاكمة كريم ثابت] على ما ذكرته فى شهادتى عن تكليف الشماشرجية بقراءة أسرار الدولة، وتبليغ أوامر الملك عنها إلى المختص بالاستفهام عما إذا لم يكن من الأوفق بل الواجب تكليف السكرتير الخاص بذلك، وهو ما وافقت المحكمة عليه قائلا: رأى المحكمة فى محله، وإن كان فى الواقع مستحيلا عمليا للسبب الذى أبديته فى إجابتى، وهو أنه لكثرة الأوراق المعروضة لم يكن لدى الملك من الوقت ما يكفى للقراءة بنفسه، فكان ينتهز فرصة الأكل مثلا أو الحلاقة أو الوجود فى الحمام فيأمر الأمين الخاص الموجود فى الخدمة بفتح المظاريف المرفوعة إلى الملك واحدا بعد الآخر وتلاوة ما بها ليستطيع

الاطلاع على كل أو أغلب الأوراق، فيشعر بأنه قام بالواجب عليه لينصرف بعدها إلى لهوه مرتاح الضمير، كما كانت تقنعه بطانة السوء».

(٢٢)

وهذا نموذج بارز لافتتان صاحب المذكرات بقدرات الملك فاروق دون أن يوازيه تقييم لمدى إفادة الملكية من هذه القدرات فى اتجاه سوى، فهو يروى حواراً دار بينه وبين الملك تناول شخصية بهى الدين بركات فإذا بالملك على علم تام بما فى شخصية الرجل وما يعانى منه من ضعف فى السمع:

«... وسألنى عمن أراه خير مَنْ يصلح لرئاسة الحكومة، وأضاف قائلا: وطبعا لا مجال للتفكير فى على ماهر، وأذكر أنى أجبته بأنى فى الواقع لم أفكر فى الأمر، ولكن الاسم الذى يخطر ببالى الآن هو اسم بهى الدين بركات باشا، فإنه مشهود له من الجميع بالنزاهة والكفاءة، ولذلك فإنه موضع الثقة والاحترام من الكل، فوافقنى على ما قلت، إلا أنه أضاف أن عيبه الوحيد أن سمعه ثقيل مع حبه للمناقشة والحوار، لأنه عنيد وصعب الاقتناع، وفى الواقع إنى دهشت لما لديه من المعلومات الدقيقة، إلا أن ذلك كان خير دليل على أنه ينتهز الفرص لتوسيع دائرة معلوماته، وانتهى الحديث بينى وبين الملك على أن يكون اقتراحى محل الدراسة والتفكير، إلا أنه على كل حال لم يرفض الفكرة أو يستبعدها».

(٢٣)

ويبدو سكرتير الملك حريصا على تصوير مليكه فى صورة قريبة من التدين أو حب المظاهر الدينية، وهو يفيض فى التأكيد على هذا المعنى من خلال فقرات كثيرة ننقل منها للقارئ هذه الفقرة:

«... وأما الملك فإنه من جانبه كان يشعر بسعادة كبرى وأوجد تقليدا جديدا بأنه علاوة على ما جرت به العادة بأن يزور مسجد محمد على سنويا فى الثالث عشر من رمضان، مع أفراد الأسرة المالكة فى مناسبة ذكرى وفاة محمد على باشا مؤسس الأسرة، قرر الذهاب كذلك فى ليلة ذكرى معركة بدر وفى ليلة القدر، وكان يقوم شيخ الأزهر فى تلك المناسبات بإلقاء درس دينى، وعند عودته من المسجد كان يدخل إلى ساحة جلوس مَنْ يحضرون لسماع تلاوة القرآن الكريم فيحييهم ويدخل إلى القاعة التى يجلس فيها المقرئون فيستمع فترة من الزمن إلى تلاوتهم ثم يصافحهم ويغادر المكان بعد تحية الزائرين عند مروره أمامهم».

(٢٤)

ويحاول حسين حسنى أن يصدر حكما متزنا على الملك فى نزعته الأوتوقراطية بينما الملك نفسه لم يفكر فى مثل هذا الذى فكر فيه حسين حسنى وإنما كان حبه للسلطة ولممارستها هو دافعه الأول والأخير، ولو أن الملك فاروق كان قادرا على أن يمارس السلطة بأكثر مما مارسها، وفى أكثر مما مارسها لفعل هذا دون وازع أو دافع، لكن سكرتيره يصور الأمور على حدود أمنياته:

«وعلى كل حال فإنه فى المرات التى قام فيها الملك بالتدخل دون الرجوع إلى الحكومة، ما من مرة منها تبين أنه كانت له غاية شخصية فيها، بل على العكس من ذلك كان يتضح للجميع أنه كان يستهدف مصلحة قومية أو إنسانية، ولكن كريم ثابت كان يفيد من وراء ذلك الزج بنفسه هنا وهناك ليزداد الجميع وعيا بوجوده ومكانته، مما ساعد على تمهيد الطريق أمامه رويدا رويدا للسيطرة على سبيل الاتصال بين القصر والحكومة والتحكم فى توجيهها كما حدث فيما بعد».

هكذا يقول سكرتير الملك وأظننا لسنا بحاجة إلى تعقيب.

(٢٥)

ويقدم لنا سكرتير الملك قصة طويلة يسرب من خلالها أن الملك كان يظن نفسه مسئولا وحيدا عن إصلاح الوطن، كأنما الحكومة والوزراء والأحزاب شيء لا لزوم له، وكأنه هو مهبط الوحى ومبعث الإصلاح، وربما أن سكرتير الملك لا ينتبه إلى خطورة هذا الذى توحى به روايته، لكنه فى روايته يحرص دون أن يدرى على شيء، بينما يحرص وهو يدرى على شيء آخر، أما ما يحرص عليه وهو يدرى فهو إدانة أحمد حسنين باشا وإظهاره فى صورة الذى يسرق جهد الآخرين تمهيدا لنسبته إلى نفسه، أما الذى يوحى به سكرتير الملك دون أن يدرى فهو نزوعه هو نفسه إلى التمكين لأصحاب الفكر الدكتاتورى والتجارب السياسية القاسية ضد الشعب، وهو ما يتضح بصورة جلية فى وقوع اختياره على حافظ عفيفى وزكى الإبراشى دون غيرهما من الكفايات التى لا تقل عنهما والتى كانت مصر عامرة بها فى ذلك الوقت:

«... وكنت أحضر إلى القصاصين كل صباح بعد المرور بالقصر للاطلاع على البريد وأخذ ما يجب عرضه على الملك [الحديث عن الفترة التى كان الملك فيها مصابا تحت العلاج فى القصاصين]، ولقد دهشت عندما قابلته فى أحد الأيام الأولى التى أعقبت الحادث فإذا به على الرغم مما كان يعانيه أعرب لى عن أن تفكيره كان منصرفا إلى ناحية بعيدة عما هو فيه، إذ قال لى: هل تعلم أن أكبر ما يؤسفنى هو التأخير فى تنفيذ مشروعنا الكبير لإعداد الدراسات اللازمة للنهضة الشاملة التى نريدها للبلاد!».

«ولذلك أفكر وأود أن تفكر معى فى وسيلة لتفادى بعض ما سوف ينشأ من التأخير، فطرأ على بالى اقتراح عرضته عليه فوافق عليه فى الحال، وهو أنه كسبا للوقت يمكن اختيار موضوع أو اثنين من المطلوب دراستها تمهيدا لوضع خطط الإصلاح لها، ويكلف بعض المعترف بامتيازهم فى الإلمام بأسرارها لإعداد تقرير عن حالتها الحاضرة والخطة المثلى للإصلاح والرقى بها إلى المستوى المنشود، وبذلك نكسب الوقت اللازم لعمل هذه الدراسة، حتى إذا ما تم قيام الهيئة المأمول إنشاؤها لهذا الغرض تشرع فى الحال فى مراجعة واستكمال ما تم إنجازه وتقرير الخطة العملية للتنفيذ».

«واقترحت حافظ عفيفى باشا رئيس مجلس إدارة بنك مصر إذ ذاك لوضع تقرير عن النواحى الاقتصادية، وزكى الإبراشى عن النواحى الزراعية، فكلاهما مشهود له بطول الباع فى موضوعه، وقد أقرنى الملك على رأيى وكلفنى بالمبادرة إلى تنفيذ هذا الاقتراح، وطلب منى موافاته مرة أخرى بالمذكرة التى وضعتها عن المشروع بأكمله، وذلك - حسبما فهمت - لزيادة الإمعان فى دراستها لفرط ترحيبه بها».

«وعندما أخبرته أن حسنين باشا طلب منى تركها لديه لدراستها أوصانى باستعادتها منه، وحينما طلبتها من حسنين باشا أفادنى بأنه تركها بمكتبه بعابدين ووعد بإحضارها عند أول فرصة، وهو ما لم يحدث، فبقيت لديه وأظن والله أعلم أنه كان وقتذاك يعد نفسه لتولى رئاسة الحكومة فى المحاولة التى لم يكتب لها النجاح فى أبريل عام ١٩٤٤».

(٢٦)

ويتأكد أسلوب صاحب المذكرات فى محاولة إقناعنا بما كان يؤمن به من أن الملك مصدر السلطات وموجه الحكومات فيما يرويه عن زيارة قام بها الملك إلى تفتيشه الخاص فى المطاعنة فى صعيد مصر، ونحن نرى سكرتير الملك يدين الملك ويدين نفسه من حيث لا يدرى، فهو يشير إلى أن حكومة الوفد كانت قد لجأت إلى الطريق الدستورى والشرعى بطلب اعتماد إضافى من البرلمان فى أول فبراير ١٩٤٣، أى قبل زيارة الملك نفسه، وهكذا يبدو أن الحكومة لم تقصر حتى إن تأخر جهدها لأنه كان جهداً يحترم نظام المؤسسات القائم، ويحترم السلطة التشريعية، أما الملك ـ على حد وصف سكرتيره الخاص صاحب هذه المذكرات ـ فكان معنيا فى المقام الأول بما هو شخصى (تفتيشه الخاص فى المطاعنة)، وبما هو مظهرى (استدعاء رئيس الوزراء والوزراء وتنبيههم إلى الحالة)، ولعلنا بعد هذا الذى نقرؤه لسكرتير الملك ندرك كم كان الوفد وزعامته يعانى من سباق مظهرى محموم من حاشية تظن المكاره فرصة لإحراز أمجاد زائفة من قبيل هذا الذى يصوره بصدق، ودون وعى منه، سكرتير الملك الخاص حيث يقول:

«... ففى عشية عيد ميلاده (١١ فبراير ١٩٤٤) أبلغ الحكومة عزمه على زيارة تفتيش الخاصة الملكية فى المطاعنة، واصطحب رئيس ديوانه وكبير الياوران وناظر الخاصة الملكية وبعض كبار الصحفيين لزيارة بعض مناطق قنا وأسوان التى ذاع أنها نكبت بانتشار وباء الملاريا فيها، وكانت الحكومة قد بدا منها ما يدل على أنها لم تتنبه إلى خطورة الحالة إلا فى الأسبوع الأول من فبراير سنة ١٩٤٤، حينما طلبت إلى البرلمان فتح اعتماد إضافى بمبلغ ٥٧٠ ألف جنيه لمقاومة الملاريا فى الوجه القبلى،

والعناية بالأحوال الصحية هناك. ولقد عنى الملك خلال الرحلة بزيارة الأهالى فى دورهم والتحدث إليهم عن أحوالهم، وعقب عودته إلى القاهرة استدعى رئيس الوزارة لمقابلته وعددا من الوزراء المختصين، ولفت أنظارهم إلى وجوب العناية بسرعة إسعاف المناطق المنكوبة والقضاء على ما يعانونه من سوء الأحوال الصحية، وشئون التموين».

(٢٧)

ويبدو بوضوح من نصوص هذه المذكرات أن فهم سكرتير الملك الخاص لطبيعة الديمقراطية قد توقف عند حد معين على الرغم من أنه عاش ردحا من الزمن كان كفيلا بأن يطلعه على حقيقة الديمقراطية فى مجتمعات كثيرة!

ومن المضحك أن هذا الحد الذى وقف عنده فهمه للديمقراطية يتوقف عند سماح الملك بدخول القصر للمواطنين الذين لم يدخلوا القصر من قبل حفلات التولية، وكأن هذه الخطوة كانت سياسة كافية فى نظر هذا الرجل المثقف المطلع على ديمقراطيات العالم!! وانظر إليه وهو يتحدث عن استئناف الملك لسياسته حيث تجده يركز على هذا المعنى ويظنه إنجازا فى حد ذاته، ومنهجا ينبغى البناء عليه:

«... فى حين أن الملك استأنف نشاطه فى الواقع استئنافا للسياسة التى التزم بها منذ اليوم الأول لتولى سلطته الدستورية من حيث توثيق صلاته بجميع طبقات الشعب، وقام فعلا بإشراك الشعب فى حفلات التولية بأن دعا إليها فئات لم يسبق لها دخول القصر من قبل، كما أنه حين قرر إحياء ليالى شهر رمضان بتلاوة القرآن الكريم فى القصر، أمر بفتح أبواب القصر لمن يشاء من الشعب المشاركة فى الاستماع للذكر الحكيم».

«ولم يكتف بذلك، بل دعا إلى موائد الإفطار بالقصر فئات من رجال الدين، والطرق الصوفية، ونقابات العمال، وطلبة البعوث الإسلامية، فضلا عن توزيع مبالغ من المال على مختلف المديريات والمحافظات لإقامة مآدب أسبوعية للفقراء، وإحياء ليالى شهر رمضان مما لم يسبق له مثيل من قبل، لذلك لم يكن غريبا ولا مقصودا من أجل الدعاية لذاته والزراية بالحكومة أن يستأنف الملك المضى فى السياسة التى ارتضاها لنفسه منذ البداية كواجب من واجباته كملك نحو شعبه».

....

ربما كان حرياً بنا أن نردف هذه الفقرة بمجرد الإشارة إلى ما ذكره حسين حسنى نفسه فى مذكراته من أن هذا التوجه كله قد تم العدول عنه تدريجياً حتى أوشك أن يتلاشى فى نهاية عهد الملك فاروق نفسه.

(٢٨)

وتلقى مذكرات سكرتير الملك أضواء على الدور الذى لعبه هو شخصيا فى علاقة القصر الملكى بالسودان وزعماء السودان، وهو يشير إلى أنه كان بمثابة المسئول الدائم عن الملف السودانى، كما يشير إلى أنه كان قادراً على تقديم كثير من المساعدات إلى السودانيين فى مصر، وأنه كان يستعين على جهوده المحققة لرغبات الملك فى هذا المجال بصديق سودانى يقيم فى مصر هو السيد على البرير، ويورد أمثلة كثيرة للخدمات التى استطاع تقديمها للسودانيين.

كذلك يورد صاحب المذكرات تفصيلات مهمة عن علاقته بزعماء مؤتمر الخريجين، وهى العلاقة التى ورثتها حكومات الثورة فى أول عهدها، ونحن نلاحظ أن الدكتور حسين حسنى يميل إلى ما مالت إليه

حكومات الثورة من النظر إلى السودان من منطق اختلاف أهله بين روح اتحاد مع مصر يمثلها «الختامية»، وروح استقلال أو انفصال يمثلها «المهدية»، ولنقرأ ما يرويه الدكتور حسين حسنى:

«وفى خلال النصف الثانى من سنة ١٩٤٥ حضر لمقابلتى اثنان من زعماء ما كان يعرف هناك باسم «مؤتمر الخريجين» ويراد بهم خريجو كلية غوردون، وهى أرقى معاهد السودان العلمية الحديثة وقتذاك، وكانوا قد اجتمعوا على صورة مؤتمر بتشجيع من الحكومة السودانية على أمل اتخاذهم وسيلة لنشر الدعاية للمطالبة باستقلال السودان، بتأييد من المهدى باشا وأنصاره، وكان يمنيه الإنجليز بحكم السودان بعد استقلاله، وبذلوا له الكثير من التسهيلات والامتيازات للحصول على مزيد من الثروة حتى يستطيع اكتساب المزيد من الأتباع والأنصار، فى حين دأبوا على مضايقة منافسه على الزعامة الدينية بالسودان، وهو السيد على الميرغنى باشا لما عرف عنه من حبه لمصر وميله إلى التفاهم والتعاطف معها، مما جعل هذه العاطفة تسرى كذلك بين أتباعه والموالين له المعروفين باسم «الختامية»، وهو ما جعله هو وأتباعه موضع الاضطهاد والتنكيل من جانب الحكومة السودانية وأنصار المهدى».

«وكانت هذه الحقائق معروفة لدينا فى مصر [هكذا يقول صاحب المذكرات] عندما حضر لمقابلتى ذلكما الشابان من زعماء الخريجين، وعلمت منهما أن أحدهما هو إسماعيل الأزهرى رئيس مؤتمر الخريجين، وأن الآخر هو محمد نور الدين وكيله، فقابلتهما بكل ترحيب وعرفت أنهما سمعا عما يلقاه صديقى على البرير والطلبة السودانيين من المعاونة من القصر ورجاله؛ ولذلك فإنهما وقد ضاقت بهما وبالحركة الوطنية كل الحيل

والوسائل لم يريا بدا من المجيء لعرض ما وصلت إليه الحالة من العجز التام، حتى إنه لم يبق لديهم ما يمكنهم من طبع صحيفتهم، لعجزهم عن دفع أجر الطبع، فضلا عن حرمانهما من مصدر معيشتهما على أثر طردهما من وظيفتهما بحجة الاشتغال بالسياسة، وهو ما تحرمه الحكومة. وأخذت أناقشهما فيما تتكلفه صحيفتهما من نفقات لانتظام صدورها، وانتهينا إلى أن السبيل الوحيد إلى ذلك هو عن طريق تزويدها بمطبعة صغيرة وما يلزمها من وسائل ومعدات أخرى للطبع، مع إعانة مالية شهرية لتأمين دفع أجور العمال وشراء الورق اللازم لطبع الصحيفة، ووعدتهما خيرا وأنى سأعمل كل ما يسعنى من جهد فى سبيل تحقيق ما يرجوانه، وطلبت منهما الحضور لزيارتى بعد أسبوع».

(٢٩)

ويشير سكرتير الملك إلى أنه تولى الأمر بنفسه، وكتب فيه مذكرة، واقترح كل الوسائل الممكنة لتنفيذ خطته!!:

«وفى الحال كتبت مذكرة رفعتها إلى الملك وشرحت له فيها كل ما حدث وطلبت مقابلته للتفاهم شخصيا على ما يحسن عمله، فاستقبلنى على الفور وأبدى اهتماما كبيرا بكل ما جرى، وأخذ يحثنى أيضا على العناية بالاستفسار عن كل ما يلزم لنجاح أولئك الشباب فى حركتهم وعدم التخاذل أمام ما قد يتعرضون له من الضغط أو الاضطهاد من جانب الحكومة السودانية، وعندما سألنى عما أراه بشأن مقدار الإعانة المالية التى تلزمهم أجبته بأن الحالة تستدعى فى نظرى فتح اعتماد بمبلغ كبير للصرف منه طبقا لمقتضيات الحاجة، على أن يجدد عند قرب نفاده بدلا من تكرار طلب مبالغ صغيرة، وربما تستدعى الحالة فى الوقت الحاضر صرف

بضعة آلاف من الجنيهات لشراء المطبعة اللازمة لهم وما يتبعها من مستلزمات إضافية، وكذلك لإسعاف الشبان الذين فقدوا وظائفهم بسبب انقطاعهم للحركة الوطنية».

«وذكرت للملك أنى بعد إذنه سأتحدث فى الأمر مع رئيس الديوان (وكان فى ذلك الحين إبراهيم عبد الهادى باشا) لمحاولة التفاهم مع رئيس الحكومة (النقراشى باشا) على تخصيص اعتماد من المصروفات السرية لمساندة الحركة فى السودان، وإذا لم ينجح هذا المسعى فلا يكون هناك مفر من إصدار أمر إلى الخاصة الملكية بإعداد عشرين ألف جنيه لهذا الغرض للاعتماد عليها فى حالة الضرورة، أو فى حالة عدم استجابة الحكومة للمطلوب منها، فوافقنى على ذلك على أن أبلغه فى الحال بما يتم بينى وبين عبد الهادى باشا، الذى قال لى عندما شرحت له كل ما حدث إنه بما يعرفه عن النقراشى باشا وتزمته وبخاصة نحو الشئون المالية، لا يعتقد أنه سيوافق على ما نطلبه، ولكنه سيحاول إقناعه بالموافقة، وما لبث أن أبلغنى بأنه صح ما كان يتوقعه، إذ اعتذر النقراشى باشا عن فتح باب أمثال هذه الإعانات، لأنه حين يبدأ فى ذلك سوف لا يستطيع بعدها وقف توالى الطلبات، وأنه ـ شخصيا ـ يؤمن بوجوب بذل التضحيات الشخصية فى سبيل تأييد ما يؤمن به الشخص من مبدأ أو عقيدة، فهذا هو الاختبار الحقيقى لمدى الإيمان بالمبادئ».

....

ينبغى أن نتوقف هنا لنصرح بما كنا نود أن نصرح به قبل هذه الفقرة من أن الوعى السياسى لصاحب المذكرات ولملكه كذلك كان أقل من أن يتصور طريقا أكثر جدوى لتقديم المساعدة الحقيقية لمثل هذه الحركة

الوطنية النبيلة، وعلى النقيض من هذين الرجلين الملك وسكرتيره فإن النقراشى باشا وهو من رجال الحركة الوطنية المخضرمين الذين عركوا الكفاح والإدارة والسياسة كان واعيا لحقيقة مهمة وهى أنه متى بدأ هذا الباب فإنه لا ينغلق أبدا.

(٣٠)

ورغم هذا التحذير الواضح من النقراشى فقد وجد الملك فاروق أن عليه أن يسهم فى دعم حركة الشباب السودانى النازعة إلى الوحدة مع مصر، لكنه فيما يبدو لنا من رواية سكرتيره الدكتور حسين حسنى وقف عند الحدود الرمزية لهذه المساعدات، كما اكتفى بصيغة واحدة منها، ومع أن أى جهد فى هذا السبيل يستحق الشكر والتقريظ إلا أن القضية التى نحن بصددها كان لها وضع خاص لا تصلح معه الجرعات الصغيرة، بل إنها (أى الجرعات الصغيرة) تصبح أقرب إلى الإضرار بالقضية منها إلى خدمتها، ذلك أن تسريب خبر هذه المساعدات لا يقف عند حد ما حدث، وإنما يعالج بالتضخيم على أيدى الفئة الأخرى حتى يصور الأمر على غير حقيقته فى حجمه وهدفه وآلياته، مما ينتهى بإصابة القضية الأصلية برذاذ كثيف ينال من نبلها. ومن الجدير بالذكر أن حكومات الثورة واصلت مثل هذا الخط الذى بدأه الملك على يد صلاح سالم وغيره، وكانت النتيجة، رغم حسن النية، وبالا على وحدة وادى النيل.

ولنستأنف قراءة ما يرويه صاحب المذكرات:

«وإزاء هذا الموقف لم يكن أمامى سوى الرجوع إلى الملك ليأمر الخاصة الملكية بتنفيذ ما سبق أن وافق عليه من تخصيص عشرين ألف جنيه

للإنفاق منها على ما تطلبه حاجة الحركة الوطنية فى السودان، ولم يتردد الملك فى إصدار أوامره بذلك، ولكن ناظر الخاصة عاد فأبلغنى أنه يجد نفسه فى حيرة للمحافظة على سر العملية كلها، لأن نظام العمل يقتضى ذكر وجه صرف كل مبلغ حال كون سجلات الحسابات فى أيدى البعض من صغار الموظفين، وهو لا يستطيع أن يأمن احتفاظهم بالسر، وهو ما يخشى وقوعه ويرجو تجنبه لما ينشأ من متاعب ومضايقات مع الإنجليز إذا علموا بوجود مثل هذه الاتصالات بيننا وبين زعماء الحركة الوطنية فى السودان؛ لذلك فإنه - أى ناظر الخاصة - يرجو التفكير فى حل آخر أو وسيلة أخرى لتحقيق ما ننشده، وبذلك سد هذا الباب أيضا فى وجه مسعانا لنجدة القائمين بأمر النشاط الوطنى فى السودان».

....

هكذا تكفلت المعاذير البيروقراطية بالحفاظ على أموال الخاصة الملكية بعيدا عن الصرف فى هذا الهدف الوطنى النبيل.

وها هو صاحب المذكرات يجد، بالطبع وبالقطع، سبيلا آخر:

«ولكنى لحسن الحظ سرعان ما طرأت على بالى فكرة قمت بها فور موافقة الملك عليها عندما أبلغته إياها، وهى الاتصال بحافظ عفيفى باشا بوصفه رئيس مجلس إدارة بنك مصر لتدبير أقصى مبلغ يتيسر تخصيصه لمعاونة جريدة الحركة الوطنية فى السودان باسم الاشتراك والإعلان فيها عن البنك وشركاته، على أن يتم ذلك فى أقرب وقت، فوعدنى مشكورا ببذل كل جهد لتحقيق المطلوب، وفى ظروف أيام اتصل بى وأبلغنى أنه وفق فى تدبير مبلغ سبعة آلاف جنيه، وأنه فى انتظار معرفة الاسم الذى

أرى أن يوجه إليه الشيك بالقيمة المذكورة، فطلبت توجيه الشيك إلى رئيس الديوان».

«واتصلت بعبد الهادى باشا وأبلغته وبذلك، فاحتج على إدخاله فى الموضوع فى حين أن الأمر كله بيدى وحدى منذ البداية، فرجوته أن يقبل الشيك مؤقتا إلى حين معرفة أمر الملك من حيث حفظ ما يعتمد من المال لخدمة الحركة الوطنية بالسودان، وقد انتهى الرأى إلى أن يعهد إلى أمين خزينة القصر بأن [يحتفظ] باسمى شخصيا كل ما يمكن تدبيره مستقبلا لحساب تلك الحركة على أن يراعى عدم ذكر شىء لأمين الخزينة عن الغرض الحقيقى من حفظ تلك الودائع التى لا يصرح لغيرى بسحب شىء منها».

«وبادرت إلى الاتصال بالمرحوم على بهجت بك المدير العام للمطابع الأميرية، ورجوته المعاونة فى سرعة البحث عن مطبعة قديمة، على أن تكون بحالة جيدة، مع ما يلزمها من حروف وأدوات إضافية للقيام بمهمة طبع صحيفة صغيرة، وأعطيته الأوصاف التى كنت قد حصلت عليها من الأزهرى ونور الدين، وأطلعته على حقيقة الأمر كله، وأنها خدمة وطنية مطلوبة لمساعدة أولئك الشبان السودانيين، ورجوته بذل الجهد للحصول على المطبعة المطلوبة فى أسرع وقت وبأقل التكاليف، نظرا لقلة موارد أصحاب الشأن».

«ولم يمض يومان حتى كان الرجل الفاضل يتصل بى لإبلاغى أنه وفق إلى العثور على مطبعة مستوفاة لكل الشروط المطلوبة وكاملة الحروف والتجهيزات اللازمة لأداء مهمتها على خير وجه، وبثمن يكاد لا يصدق، وطلب موافاته بالعنوان الذى يجب إرسال المطبعة إليه لأنه اتفق

كذلك مع بعض بيوت الشحن لتولى شأن نقل المطبعة إلى الخرطوم، فأوفدت إليه الأزهرى ونور الدين لشكره على حسن رعايته وما بذل من جهود للوفاء بما طلب منه، وكذلك لمعاينة مطبعتهم الجديدة وتعريفه بالعنوان الذى يجب إرسالها إليه، كما زودتهما بما يكفى لتسديد ثمن شراء المطبعة ولوازمها ودفع قيمة مصاريف الشحن».

(٣١)

هكذا استطاع سكرتير الملك بقدراته، سواء أكانت محدودة أم غير محدودة، أن ينجح فى خطوته الأولى الهادفة إلى دعم شباب الحركة الوطنية فى السودان بمطبعة صغيرة، لكنه يفاجئنا بالاعتراف بصدق حدوث ما توقعه النقراشي دون أن يشير إلى هذه الحقيقة، مكتفيا بتصوير ما حدث بالفعل، وبتلخيص رد فعله تجاه الموقف الذى وجد نفسه فيه:

«ولم تلبث أن توالت بعدها زيارات عدد من المشتغلين بالصحافة أو السياسة فى السودان، وكلهم يدعى الولاء لمصر والاستعداد للتفانى فى خدمة القضية الوطنية، ولم يستطع بعضهم إخفاء دهشته بل استياءه من قبولنا التعامل مع الأزهرى على أساس التسليم له بزعامة مؤتمر الخريجين والحركة الوطنية فى السودان، فأجبتهم بأن إضفاء الزعامة على الأزهرى لم يأت من جانبنا، بل من جانبهم هم جماعة الخريجين بانتخابهم إياه رئيسا لمؤتمرهم، وأنه من الخير لهم وللحركة الوطنية، إذا سمحوا لنا بإبداء شىء من النصيحة فى هذا الشأن، أن يقفوا صفا واحدا خلال هذه المرحلة من جهادهم وجهادنا معهم لاستخلاص حقوق مصر والسودان من طغيان الإنجليز حتى إذا ما كللت الجهود بالنجاح كان لهم بعدها، إذا قضت المصلحة الوطنية بذلك، أن يختلفوا فى الرأى حول أفضل الوسائل وأصلح

الزعماء لقيادة المسيرة نحو تحقيق المصالح القومية، وأما خلال المعركة الوطنية فإن كل تفرق لا يؤدى إلى غير تشتيت الجهود وتمزيق الصفوف بما يفيد الخصوم المتربصين بالوطن وأبنائه المخلصين».

....

هكذا تحول سكرتير الملك إلى مدرس أو موجه أو رائد يعرض بعض الأفكار الصائبة على زعماء الحركة الوطنية السودانية، وهو لحسن طويته يظن أن مثل هذه النصائح كفيلة بأن تحقق أهدافا كبيرة، وانظر إليه حيث يقول:

«فكان فى هذا الحديث من جانبى ما خفف من غلواء المتنافسين المتحمسين بإدراكهم عدم جدوى استمرارهم فى حملاتهم لدينا، وأنه لا أمل فى حصولهم على أى معونة من جانبنا إلا فى حدود ما يبذلونه من جهود فى خدمة القضية الوطنية الكبرى».

....

ربما جاز لنا أن نذكر مَنْ ينهجون نهج صاحب المذكرات فى كتابة مثل هذه الفقرات أن الزعماء الذين يستمعون منهم إلى هذه التوجيهات لا يجدون بدا من أن يوافقوا «الأساتذة» على صواب ما يقولون قبل أن ينصرفوا عنهم فى هدوء.

(٣٢)

ولابد لنا فى هذا المقام أن نلخص للقارئ ما أشار إليه صاحب المذكرات من لقائه بوفد المهدية الذين قدموا إلى مصر بدعوة من أحمد

نجيب الهلالى قبيل قيام الثورة مباشرة، وإن كانوا قد وصلوا بعد استقالة وزارة الهلالى الأولى:

«كان الهلالى باشا خلال مباحثاته مع بريطانيا للوصول إلى اتفاق بشأن الجلاء عن السودان قد رأى وجوب محاولة إيجاد وسيلة للتفاهم مع جماعة الانفصاليين بدلا من القطيعة التامة، وقد نجح المسعى وأوفد المهدى باشا ثلاثة من كبار أنصاره الذين يعتمد عليهم، وكانوا يعلمون بطبيعة الحال مدى اتصالى بأنصار الوحدة، وأن باب مكتبى مفتوح على الدوام لهم، أو لأى سودانى فى حاجة إلى أية مساعدة لدى الحكومة».

«ودهشت وإن كنت قد اغتبطت كثيرا بحضور السيد عبدالله الفاضل المهدى لزيارتى، فإنه فضلا عن مكانته كزعيم كبير وعضو له شأن فى أسرة المهدى باشا، فإنه كما تبين لى كان رجلا واسع الأفق، حصيف الرأى، حاد الذكاء، سريع الاستجابة للرغبة فى التفاهم، وقد بدأ حديثه بالعتاب لعدم محاولة الاتصال بهم من قبل مع سماعهم باهتمامى بمشكلات الطلبة السودانيين وتقديرهم لما أقدمه لهم من مساعدات».

«فأجبته بأنى أبادر بتسجيل اعتراضى على هذه المحاولة من جانبه لسد الباب أمامى قبل أن أبدأ بتوجيه العتاب إليه على عدم التفكير فى زيارتنا أو الاتصال بنا من قبل كما هو الواجب بين الأهل، ونحن فى مصر والسودان من أسرة واحدة شاءت إرادة الله أن يوثق الروابط التاريخية بينها، فكانت هذه المبادلة فى المداعبات الجادة خير فاتحة للمضى فى حديث طويل لطيف أكد خلاله الأسف الشديد بلسان خاله المهدى باشا، ومن عميق فؤاده شخصيا على ما بدر فى الماضى من سوء التفاهم نتيجة لسوء التصرف من جانب مَنْ لا يقدرون القيمة الحقيقية للأمور».

«وأخذ يؤكد ولاءهم لمصر ولجلالة الملك، وكان مما قاله إن المهدى باشا يرحب من كل قلبه بأن يدعوه جلالة الملك لزيارة مصر، فضحكت وقلت لعلك تقصد أن المهدى باشا يرحب بموافقة الملك على استقباله فإن كنت تدلل الآن، أو تحاول أن تدلل على ولاء حزبكم لمصر وللملك، فالوضع الطبيعى يقضى بأن مَنْ يريد التدليل على ولائه هو الذى يتقدم بطلب السماح بالمقابلة لكى تتوافر له الفرصة لتقديم ما يشاء من الأدلة فيكون فى إجابته إلى طلبه ما يحمل الدليل على حسن الاستجابة له».

«ولقد بدأت مصر فقدمت الدليل الرسمى على حسن نواياها نحو السودان بالقرار الذى أصدرته ووافق عليه البرلمان بأن يقوم نظام الحكم هناك مستقبلا فى ظل التاج الموحد على أساس دستور تتولى وضعه جمعية تأسيسية يقوم باختيار أعضائها أشقاؤنا [السودانيون] ، وفى هذا أكبر ضمان لهم بامتلاك مطلق الحرية فى تحديد القواعد التى يرتضونها أو يريدونها للحكم فيما بينهم».

«وأما فيما يتعلق بمسائل الدفاع والسياسة الخارجية وما إليها مما يتعلق بالمصالح المشتركة، فقد صرحت الحكومة رسميا أمام البرلمان كذلك بأنه سوف يبت فيها بالتشاور وتبادل الرأى بين الأشقاء، فإنه مما لا جدال فيه أن المصلحة المشتركة بين الطرفين تستوجب دوام التضامن بينهما فى سبيل رعايتها والسهر على سلامتها والدفاع عنها ضد أى محاولة للاعتداء عليها».

«فأبدى موافقته على كل ما قلته وانصرف بعد الإعراب عن خالص المودة والأمل فى مستقبل العلاقات الأخوية بين مصر والسودان».

....

هكذا يصور سكرتير الملك الأمور فى بساطة تكاد تقول إنه لم تكن هناك أية مشكلة!!!

(٣٣)

وهو، بعد كل هذا أو قبله على الأصح، حريص على أن يشير بسعادة إلى ما اكتشفته سلطات الثورة من أمانته فيما يتعلق بالمبالغ التى كانت محفوظة لهذا الغرض النبيل:

....

....

«وقد تبين لى صحة ما قدرت من أن السكرتير الذى احتفظت معه بمفتاح خزانة مكتبى لم يبح بشىء، إذ تبين لمجلس الوصاية على العرش وجود مبلغ باسمى فى خزانة القصر، بينما كانت مستندات الصرف منه حبيسة الخزانة التى بيده مفتاحها، وذلك إذ اتصل الدكتور حسن الأبراشى بك سكرتير الديوان الملكى بابنى الأكبر وأبلغه بأن مجلس الوصاية كلفه بالتحرى عن أصل هذا المبلغ، وأوجه التصرف فيه، وطلب منه أن يستوضحنى الحقيقة ويسألنى عما إذا كانت هناك أية مستندات خاصة بذلك وأين مكانها، وعند أول زيارة لابن لى بالمعتقل ذكرت له اسم السكرتير الذى يوجد عنده مفتاح الخزانة الموجودة بمكتبى ليبلغه للدكتور الأبراشى بك ليطلب منه المفتاح للوصول إلى الملف المحتوى على كل المستندات المطلوبة، وقد تم ذلك والحمد لله».

على أن صاحب المذكرات حريص أيضا على أن يشير إلى المعاملة الحسنة التى لقيها من أحد رجال الثورة الذين وكل إليهم الملف السودانى، وهو حسين ذو الفقار صبرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا الرجل يحظى بثناء كثير من المراجع على جهده الجاد فى تناول ملف السودان:

«أما المذكرة التى رفعت إلى أولى الأمر عن طريق مدير المعتقل فقد كان من أثرها أن حضر إلى المعتقل بعد أيام قليلة قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى لمقابلتى والاستفسار منى عن تفصيل ما أشرت إليه فى مذكرتى، فشرحت له كيفية اتصالنا بالحركة الوطنية بالسودان، وتفاصيل سياستنا هناك فى شتى الشئون، وقد قضى معى نحو ثلاث ساعات لتدوين كل التفصيلات كان خلالها مثال الوداعة وكرم الأخلاق، وختم لقاءه معى بإبداء تقديره لكل العناية والجهود التى كانت تبذل لخدمة قضية الوحدة بين شطرى الوادى».

(٣٤)

والشاهد أن صاحب الذكريات، بعد كل هذه الروايات عن دوره أو دور الملك فى تقديم بعض المساعدات المادية، يقدم لنا الوجه الآخر من الحقيقة أو من القضية، حيث يتحدث عن نموذج يظنه نادرا بين زعماء الحركة الوطنية تمثل فى إسماعيل الدرديرى زعيم حزب وادى النيل:

«وبهذه المناسبة فإنه لا يفوتنى التنويه هنا بما رأيته وعاينته بنفسى من طهارة ونزاهة نفس الشاب المجاهد الكريم إسماعيل الدرديرى، فقد أبى وأصر على الاعتذار عن قبول أى معونة ولو بصفة تعويض عما كان يصيبه من الخسائر المادية بسبب قفل مكتبه ووقف نشاطه كمحام، ليتفرغ

لخدمة القضية الوطنية التى كان يؤمن بها من كل قلبه، وأنشأ من أجلها وباسمها الحزب الذى كان يتزعمه، وهو حزب «وادى النيل»، أى حزب الوحدة التامة للوادى شماله وجنوبه، وبلغ من تشبثه برفض، بل استنكار قبول أى مساعدة فى ذلك المجال، أنه بكى أمامى قائلا: «لماذا تصرون على حرمانى لذة التضحية فى سبيل خدمة مبدئى وعقيدتى»، فلم يسعنى سوى احترام إرادته مبديا أخلص الإعجاب بهذا النبل والخلق الوطنى الكريم».

....

ربما نتوقف هنا لنسأل عن مدى إيمان حكوماتنا قبل الثورة بتوثيق علاقاتها مع مثل هذا الحزب، نحن نعرف أن الوفد كان على صلة بالسودان، لكننا لا نعرف صلات مناظرة عند الهيئات الأخرى.

(٣٥)

وتتضمن مذكرات الدكتور حسين حسنى فقرات فى غاية الأهمية عن تاريخ الحكم المصرى للسودان، وقد توصل إلى كثير مما فيها بناء على دراسة أوامر الحكام المصريين من عهد محمد على إلى مندوبيهم فى السودان بعدما اطلع عليها من إدارة المحفوظات التاريخية بالقصر عندما كلفه الملك بتلخيص تاريخ علاقتنا بالسودان، وتضيف هذه الفقرات إلى اعتزازنا بالدور المصرى وفى إفريقيا على وجه العموم، ولابد لكل المشتغلين بهذا الجانب من الدراسات التاريخية أن يعتمدوا على ما تشير إليه من تاريخ البحث والدراسة.

ونجتزئ للقارئ فقرة من فقرات المذكرات فى هذا الصدد:

«... كما طلب منى الملك كذلك أن أقدم له مذكرة عن المراحل المختلفة للتاريخ الحديث لعلاقتنا مع السودان، فقمت بذلك معتمدا على أوثق المصادر التاريخية، كما طلبت من إدارة المحفوظات التاريخية بالقصر إعداد مجموعة من أهم الأوامر التى كانت تصدر من محمد على وخلفائه إلى الحكام المصريين بالسودان عن الأساليب الواجب مراعاتها فى الحكم هناك، وقد كشف بعضها عن حقائق تفخر بها أرقى الأمم المدنية من حيث ما اشتملت عليه تلك الأوامر من مبادئ سامية، ووصايا ثمينة، وتحذيرات شديدة من مخالفة الأوامر، أو السير فى الحكم بما يخالف الشرف والدين والأمانة، إذ كانت تنص بصريح العبارة على أن أكبر غاية من وراء وجود المصريين فى السودان هى تأدية رسالة نحو إخواننا أهل السودان وإرشادهم إلى الطريق الصحيح المؤدى إلى ما فيه خيرهم ماديا واجتماعيا، عملا بما يأمرنا به الدين، بل كشفت مثلا عن صدور أمر إلى جميع المديرين والمحافظين فى أقاليم مصر بأن يختار كل منهم عددا من الفلاحين الممتازين فى زراعة المحصول الرئيسى بذلك الإقليم لإيفادهم إلى السودان لإرشاد «إخواننا هناك» إلى خير الطرق لزراعة ذلك المحصول لديهم».

«بل ثبت من هذه الوثائق كذلك أنه عقب ورود شكوى من أحد الأعيان السودانيين من ظلم وسوء إدارة أحد الحكام المصريين فى أحد أقاليم السودان أصدر محمد على أمره بإيفاد بعض مَنْ يثق فيهم من رجاله إلى السودان للتحقيق فى تلك الشكوى، وفى الوقت عينه كتب إلى حاكم السودان يبلغه بذلك ويحذره من التدخل فى سير التحقيق، وعندما كشفت

النتيجة عن أن الشكوى تقوم على أساس صحيح من الحقيقة والواقع، أمر محمد على فى الحال بعزل الحاكم المشكو منه وبتعيين الوجيه السودانى مقدم الشكوى فى مكانه لما ثبت من حسسن سيرته ما جعل له مكانة كبيرة محبوبة من أهل المنطقة.

وحينما علم النقراشى باشا من الملك بأمر المذكرة التى وضعتها عن السودان ومجموعة الأوامر الخاصة بحكم مصر فى السودان، طلبها منى ثم أمر بطبعها وإضافتها إلى الوثائق التى كانت تحت الإعداد ليستعين بها الوفد الذى تقرر سفره إلى مجلس الأمن».

(٣٦)

ومع أننا لا نكاد ننجو من مواجهة تصوير سكرتير الملك لإنجازات مليكه وقيمة هذه الإنجازات على نحو ما رأينا فيما اقتطفناه من أحاديثه المطولة عن السودان، فإننا نرى فى بعض هذه الإنجازات أسبقية حقيقية وإنجازا أصيلا للملك فاروق ، ومن هذه الإنجازات قراره بإنشاء جوائز للدولة، ونحن نطالع مع سكرتير الملك ما يرويه عن إنشاء هذه الجوائز إلى أن يصل إلى قوله:

«بعد تقرير منح الجوائز العلمية السنوية، كلفنى الملك بمتابعة ما تتخذه لجان الحكومة من وسائل لتحديد أسماء مَنْ تسفر الدراسة عن استحقاقهم للجوائز، لتقديم بيانات وافية عن تاريخ حياتهم ونشاطهم العلمى، وما قاموا به من دراسات وأبحاث، وكذلك للتفاهم على تحديد موعد وكيفية الاحتفال بتوزيع الجوائز، مما دعانى إلى كتابة مذكرة اقترحت فيها إعطاء كل فائز

شهادة تقدير تسجل المناسبة واسم البحث أو الكتاب الذى استوجب منح الجائزة، على أن تكون ممهورة بتوقيع الملك».

....

....

ونواجه مع صاحب الذكريات بجحافل البيروقراطية، وهى تأبى على الملك أن يمضى بمثل هذا المقترح التكريمى، وتحرص على أن تقلص الاهتمام بمنح هذه الجوائز ليكون فى إطار وزير المعارف ونفوذه لا فى إطار الملك وجاهه، ومن العجيب أننا نرى الملك فى هذه الواقعة يعيد مشاورة سكرتيره وأن نرى هذا السكرتير يصادف التوفيق حين يجيد الاستشهاد بحالة تؤيد رأيه:

«وإذا ببعض مَنْ رأى الملك استشارتهم فى ذلك يشير بالاكتفاء بشهادة تصدر من «وزير المعارف»، فعاد الملك يستطلع رأيى فرددت بمذكرة أخرى أشرت فيها إلى أن الملك تقديرا وتكريما لخريجى الأزهر والمعاهد العسكرية يوقع أو يضع خاتمه على شهادات تخرجهم، فهل يكون شأن أكبر النابهين من علماء مصر أقل من شأن أولئك الخريجين، وعلى الأثر أمر الملك فى الحال بأن تكون شهادات التقدير للفائزين بجوائز فؤاد الأول وفاروق الأول صادرة منه وبتوقيعه شخصيا».

(٣٧)

ويقدم صاحب المذكرات تفصيلات مهمة عن الجدل الذى دار حول كيفية ومكان توزيع الجوائز، وليس عجيبا أن نرى الخوف من الوفد ورهبة

جماهيره متمكنة تمام التمكن من أصحاب السلطة جميعاً، بما فى ذلك الوزارة القائمة، على أن صاحب الذكريات ينسب إلى نفسه النجاح فى استبقاء البهاء والتألق للاحتفال بتوزيع جوائز الدولة، وهو يروى بعبارات لا تنقصها الدقة الشديدة مظاهر الاحتفال الذى تم بمنح أولى جوائز الدولة فى العصر الحديث، وقد كانت له اليد الطولى فى إخراج هذا الحفل على هذا النحو الجميل الذى يصفه:

«ومع الأسف الشديد تكرر الجدل حول كيفية ومكان توزيع الجوائز، وكان البعض يرى الاكتفاء بتكليف وزير المعارف بتسليمها إلى الفائزين فى حفل بسيط بمكتبه، وبذلك يمكن تفادى ما قد يدبره من الشغب أنصار الوزارة الوفدية المقالة، فاعترضت أشد الاعتراض على هذا الرأى لأن توزيع تلك الجوائز الكبرى يجب أن يكون مهرجانا أو عيدا للعلم، وتكريم العلماء على يد الملك شخصيا، والمكان الوحيد المناسب لذلك هو قاعة الحفلات الكبرى بجامعة القاهرة (فؤاد الأول إذ ذاك)، وبحضور أساتذة الجامعات والوزراء وكبار رجال الدولة على أكبر مستوى لأكبر المناسبات، وعلى سبيل الاحتياط والضمان لعدم حدوث أى شغب يدعى لحضور الاحتفال طلبة الفرق النهائية فى الكليات العسكرية وكلية الشرطة إلى جانب المعروفين بحسن الخلق من طلبة الفرق النهائية بكليات الجامعة».

«ووافق الملك على هذا البرنامج بحذافيره، وتم التفاهم مع مدير الجامعة على أن يكون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مستعدين بأروابهم الجامعية بجوار الباب الكبير لقاعة الاحتفالات، حتى إذا ما دخل الملك القاعة من بابها الجانبى المؤدى إليها من المدخل الذى يحضر منه الملك عند وصوله».

ربما نتوقف هنا لنشير إلى أن لقاعة الاحتفالات الكبرى أبوابا جانبية تقع على محور عمودى مع بابها الرئيسى الذى هو مدخل لإدارة الجامعة الآن، ومن هذه الأبواب باب يسمى «باب الرياسة» ومن قبل كان يسمى بباب الملك، ويواجه هذا الباب مدخلا رئاسيا (أو ملكيا) لحرم الجامعة يعرفه الطلاب المعاصرون بباب الاقتصاد والعلوم السياسية لقربه من هذه الكلية الجديدة، ونمضى مع صاحب المذكرات:

«يبدأ موكب الأساتذة فى دخول القاعة لأخذ أماكنهم فوق المنصة الرئيسية وحولها، ولقد كانت حقا لحظة مهيبة حين دخل الملك من ناحية وموكب العلماء من الناحية الأخرى وجميع الحاضرين وقوف إجلالا للقادمين من الناحيتين، وتمت الحفلة طبقا للبرنامج الموضوع لها على أحسن وجه، ومن بعدها جرى الاحتفال سنويا بيوم العلم لتكريم العلم ورجاله، وتوزيع الجوائز وشهادات التقدير على الفائزين منهم».

(٣٨)

ويمثل حديث الدكتور حسين حسنى عن افتتاح الملك فاروق لمعهد الصحراء فقرة من أهم فقرات هذه المذكرات أهمية لتاريخنا العلمى، لكننا نعجب لإهمال صاحب الذكريات الحديث عن أن معهد الصحراء أصبح يتخذ من قصر الأمير يوسف كمال مقرا له، وربما يلفت نظرنا فيما يرويه سكرتير الملك أن جهد الملك فى إنشاء هذا المعهد العلمى قد تمثل فى الجانب الأكبر منه فى توجيه منحة من وقف السيدة حفيظة الألفى للصرف على هذا المشروع العلمى، وربما يمر بخاطرنا ما يجعلنا نتساءل ونحن نقرأ نص سكرتير الملك: ألم يكن الأحرى بالملك وهو العاشق للصحراء أن يتبنى المشروع من ماله الخاص؟ أم أن هذا يؤكد ما أشاعته أقلام كثيرة من بخل الملك بماله، وكرمه فى غير ماله:

«أصدر الملك كذلك الأمر بالعناية بتنفيذ مشروع قديم كانت النية متجهة إلى تنفيذه منذ عهد الملك فؤاد، بل إنه كان شخصيا (أى الملك فؤاد) قد أبدى شدة الحرص على إتمامه بتأمين إيجاد مورد ثابت لتشييده والإنفاق عليه، وذلك بأن وجه إلى هذا المشروع منحة سخية جادت بها سيدة كريمة هى السيدة حفيظة الألفى ووضعتها تحت أمر الملك فؤاد، فأمر بتخصيصها لإنشاء معهد الصحراء لدراسة كل ما يتعلق بها، ووضع الخطط الكفيلة باستخدام أنجح الوسائل للإفادة مما يكمن فى مساحتها الشاسعة من ثروات طبيعية ضخمة».

«ولما كان الملك فاروق قد دأب على القيام برحلات طويلة فى مختلف أرجاء الصحراء، فقد أولى مشروع معهد الصحراء عناية كبرى حتى تم تشييد مبنى خاص له فى مصر الجديدة روعى فى بنائه أن يشتمل على كل ما زودت به المعاهد المماثلة التى سبقته فى الوجود فى البلاد الأجنبية».

ربما كان من الأولى بسكرتير الملك أن يدلنا على معهد غربى بالذات أنشئ معهد الصحراء على غراره لو أن هذا قد حدث، وربما نخشى أن تكون هذه العبارات التى أوردها صاحب المذكرات من قبيل العبارات التقليدية التى أصبحت تستخدم دائما فى مثل هذه المناسبات:

«ولذلك فإنه كان يحتوى على متحف وقاعات عديدة لمختلف أقسام البحث والدراسة لما تزخر به الصحراء من نباتات وحيوانات ومعادن ومختلف ألوان الثروة المعدنية والطبيعية، وجميع الوسائل والمعدات اللازمة لها. وفى اليوم الذى حدد للاحتفال رسميا بافتتاحه ضمن

المهرجانات العلمية الكبرى التى أقيمت فى سنة ١٩٥٠ تم ذلك بحضور طائفة كبيرة من أكبر العلماء فى العالم الذين دعوا كذلك بالمصادفة [ربما كانت هذه الكلمة «بالمصادفة» فى هذا الموضع نموذجا للكلمات أو لشبه الجملة التى يستحسن حذفها] للمشاركة بالعيد الفضى لإنشاء جامعة القاهرة والعيد الماسى لإنشاء الجمعية الجغرافية، وهى المناسبة التى تم فيها أيضا منح الدكتور طه حسين رتبة الباشوية بوصفه وزير المعارف والخطيب الأكبر فى ذلك المهرجان، والمشرف على تنظيم جميع مهرجانات ذلك اليوم العلمى الحافل».

(٣٩)

وتروى هذه المذكرات موقفا من مواقف السياسة الخارجية المصرية التى لا نزال نشكو من قصورنا فيها إلى حد معيب حين تدعونا نخوتنا أو اقتناعاتنا الذاتية إلى التفكير فى خطوات قد تبدو نبيلة لكن مؤسساتنا الدبلوماسية تجاوزتها فى إجراءاتها، فنسبب حرجاً فى علاقاتنا بأشقائنا وأصدقائنا على حد سواء، ومن الإنصاف أن نثنى على أمانة صاحب المذكرات فى رواية هذا الموقف الذى وجد نفسه فيه حين ظن أن من واجبه ومن واجب مصر أن تدعم ترشيح الدكتور طه حسين لمنصب رفيع فى المجلس التنفيذى لليونسكو، وبدأ خطواته فى هذا السبيل بينما كانت الدولة من خلال وزارة الخارجية قد اتفقت على ترشيح أحد أعضاء وفد سوريا لهذا المنصب:

«ودعانى الملك إلى الخروج إلى شرفة اليخت حيث أخذ يسألنى عن مقامى فى باريس، وعن أعمال اليونسكو، وكان من أهم ما ذكرته له هو الإعراب عن مدى إعجاب كل الوفود بالدكتور طه حسين واحترامهم له،

وأنهم فى دهشة لأن الدول العربية تجاوزته إلى ترشيح سواه لعضوية مجلس اليونسكو، فى حين أنهم يجهلون هذا المرشح، بل إنه إلى ذلك الحين لم يكن قد حضر بعد إلى المؤتمر مع أنه عضو فى وفد بلاده (سوريا) وكانت سوريا قد نجحت فى إقناع الدول العربية بالموافقة على ترشيحه، وهو شخصيا أستاذ جليل لا غبار عليه وإنما ليس معروفا إلا فى بلاده وفى دائرة محدودة من أهل البلاد العربية».

«وإزاء هذه المعلومات طلب منى الملك أن أتصل بالديوان تليفونيا من روما للتفاهم على ترشيح الدكتور طه حسين الذى يتمتع بهذه المكانة الكبرى لدى جميع الوفود، بدلا من المرشح السورى الذى قد لا يفوز بالأصوات المطلوبة لنجاحه فتضيع على البلاد العربية فرصة الحصول على مركز دولى فى متناول يدها بكل سهولة إذا رشحت له الدكتور طه حسين، ولقد سعدت فى الواقع بما رأيته من روح الملك بل تحمسه لترشيح الدكتور طه».

....

....

«عند وصولى وجدت أن حديثى بشأن ترشيح الدكتور طه فى مكان المرشح السورى قد أوجد أزمة بين الدكتور طه ووزير الخارجية الذى أغضبه التفكير فى ذلك لسبق التفاهم مع سوريا لتأييد مرشحها، وأقنع النحاس باشا بعدم العدول عن ذلك، ومن ثم فإنه اتصل بالدكتور طه حسين وأخذ يعاتبه على هذا المسعى عن طريق الملك، فى حين أن الدكتور طه حسين كان يجهل تماما ما حدث بينى وبين الملك، فأبدى دهشته للنحاس وأكد له عدم علمه بشىء مما ذكر له، وأنه مازال عند

تأييده للمرشح السورى، بدليل أنه كان مجتمعا مع سفير سوريا والوفد السورى طالبا العمل على حضور المرشح السورى بأسرع ما يمكن حتى يتسنى له تقديمه إلى أصدقائه من رؤساء الوفود لضمان الحصول على أصوات وفودهم، أى أن ذلك تم فى عين الوقت الذى جرى فيه الاتصال بالخارجية بشأن تعديل المرشح، ويمكن الرجوع إلى الخارجية لمعرفة مصدر الاتصال بها فى ذلك الشأن».

«وبذلك انتهت ـ أو رجونا أن تكون قد انتهت ـ هذه الأزمة الصغيرة التى كانت قد نشأت على غير انتظار بين الدكتور طه والدكتور صلاح الدين بسبب تدخل غير مقصود، وعلى كل حال فقد تم التفاهم بين جميع الأطراف على خير وجه، كما تمت أعمال المؤتمر وأخذت الوفود تعود إلى بلادها».

(٤٠)

وفى فقرة أخرى من كتابه الضخم يحدثنا الدكتور حسين حسنى عن آمال الملك فاروق وطموحاته فيما يتعلق بمستقبل التربية فى مصر، وتأتى هذه الفقرة فى أثناء حديثه عن لقائه بالملك فاروق عند سفره من باريس (حيث كان يحضر مؤتمر اليونسكو) إلى كابرى حيث حضر أداء عبدالفتاح حسن اليمين الدستورية كوزير للدولة، ونحن نرى الملك يحث صاحب المذكرات على العناية ببحث النظم التعليمية فى مدارس بريطانيا النموذجية، ومن الملاحظ أننا نقرأ ما يعبر عن الأمانى الطيبة دون أن نجد خطوة تنفيذية فى هذا الإطار وكأن البحث قد انتهى إلى لاشىء:

«وحينما سألنى عن موعد عودتى إلى مصر طلب منى أن أصحب صادق جوهر باشا فى المهمة التى يعلم أنه كلف بها وهى زيارة (ايتون) أو

غيرها من المعاهد الخاصة المعروفة فى بريطانيا للوقوف شخصيا على مزايا نظامها للنظر فى إدخال ما يلائمنا من تلك الأنظمة على النظام الذى يرغب، بل يتلهف على اتباعه فى المدرسة النموذجية الخاصة التى أمر بإنشائها فى مصر الجديدة لأنه معجب بما سمعه وقرأه عن تلك المعاهد التى نشأ فيها كبار أبطال الإمبراطورية البريطانية، وهو ما حدا بالكثيرين أن يذهبوا إلى حد القول، بل الاعتقاد، أنه لولا تلك المعاهد وما تلتزمه من الشدة والصرامة فى تربية تلاميذها وتنشئتهم على أقوم الأخلاق ومبادئ التضحية وإنكار الذات وإيثار مصلحة الوطن على كل ما عداها، لما بلغت الإمبراطورية البريطانية ما بلغته من الثروة والقوة والعظمة على أيدى أولئك التلاميذ القدامى فى تلك المعاهد، وهو ما يحمل الكثيرين من رجال الجيل الحاضر فى بريطانيا على المبادرة بقيد أسماء أبنائهم فى سجلات تلك المعاهد منذ ولادتهم لضمان وجود مكان لهم فيها عند بلوغ السن المحددة لبدء الدراسة فيها».

....

على هذا النحو يحدثنا سكرتير الملك مكتفيا كما قلنا بهذه الأمانى الطيبة دون أن يشير إلى ما ينبغى الإشارة إليه من جهد رجال تربية بارزين من طراز إسماعيل القبانى الذين جعلوا من هذه الفكرة واقعاً عملوا على تغذيته وتنميته وازدهاره فى عهد الملكية وفى عهد الثورة على حد سواء.

(٤١)

ونأتى إلى شكاوى صاحب المذكرات من تردى الملك فى بعض مظاهر الفساد الشخصى، وفى المذكرات فقرة ربما نقول إنها صادقة وربما نقول

إنها صيغت صياغة فنية وحرفية عالية، لأنها تصور لنا أن انزلاق الملك فاروق إلى التردد على الأوبرج قد بدأ بهدف شبه نبيل، لكنه شأنه شأن كل انزلاق تطور فى الاتجاه الطبيعى لمثل هذا التردد على أماكن اللهو والفساد. ومن العجيب أن صاحب المذكرات يحرص على أن يقدم تردد الملك على الأوبرج كنتيجة طبيعية لحادث ٤ فبراير، وهو يسلك كل السبل الذكية إلى إقناعنا بمثل هذا الاستنتاج، ولسنا نرى بدأ من أن نتأمل فى روايته أيا ما كانت حقيقة الأمر فيها، سواء فى ذلك أكانت الرواية والتبرير عن صدق فى رواية التاريخ، أم كان التبرير عن رغبة فى التبرير، أم كان عن رغبة فى تبرئة نفسه، أم كان عن رغبة فى تضخيم آثار حادث ٤ فبراير على نفسية الملك وعلى سلوكه، وعلى آليات عمله من أجل العمل على القضاء على آثاره:

«... فى ذات الوقت وصلت إلى القصر روايات كثيرة عما كان يذيعه السفير عن كراهية الملك للإنجليز، حتى أنه قلما يسمح بمقابلة أحد من كبار الإنجليز الذين يمرون بالقاهرة، فكان الرد العملى على ذلك دعوة مَنْ ينقل مثل هذه الشكوى إلى نصح الشاكى بتقديم طلب لمقابلة الملك، وأنه سوف يجاب إلى مطلبه، وفعلا تمت عدة مقابلات من هذا القبيل، مما أثار حرجا كبيرا للسفير، فقد كانت تلك المناسبات سببا فى إبداء أنه إذا كان هناك نفور من جانب الملك فهو من تصرفات السفير وليس من انجلترا ذاتها أو أهلها، وكان مَنْ يقابله يخرج فعلا وهو مبهور مما يراه من حسن الاستقبال، مما حدا إلى التفكير فى خروج الملك إلى الأماكن التى يحتمل أن يتصل فيها بالأفراد العاديين، لاسيما رجال الجيش البريطانى، حتى يروا الملك على حقيقته، فكان أن بدأ يخرج إلى ملهى الأوبرج».

«ولقد ذهلت عندما سمعت ذلك وذهبت فى الحال إلى حسنين باشا للكلام معه فى الموضوع لوضع حد له قبل أن يصبح عادة يصعب إرجاعه عنها، وكنت أؤمل أن أجد معاونة من حسنين باشا ولكنى مع الأسف الشديد وجدته يدافع عن الفكرة ويراها خير وسيلة لإظهار كذب السفير فيما يدعيه عن كراهية الملك للإنجليز، مما شجع حكومته [أى حكومة السفير البريطانى] على مسايرته فى سياسته مع الملك».

«وذكر لى على سبيل المثال لنجاح خطة خروج الملك أنه منذ يومين وجد عند باب الأوبرج شابين من الضباط الإنجليز فى حيرة لعدم وجود تاكسى مع رغبتهما فى سرعة العودة إلى القاهرة، فدعاهما إلى الركوب معه فقبلا شاكرين، وفى أثناء الطريق سألاه عمن يكون صاحب الفضل عليهما بالركوب معه، فلما قال: إنه الملك فاروق، ضجا بالضحك ظنا منهما أنها دعابة، وقال أحدهما: إنه لورد مونتجومرى، وقال الآخر إنه جنرال ويلسون، فشاركهما الضحك إلى أن وصلا إلى الفندق الذى يقيمان فيه حيث تركهما، ولكن بعض مَنْ شاهدوه حين انصرافه عرفوه، ولذلك سألوا الضابطين عن كيفية تعرفهما بالملك؟ فدهشا وسارعا فى صبيحة اليوم التالى بالحضور إلى القصر وقيدا اسميهما فى دفتر التشريفات للشكر والاعتذار، فقلت له: مع تقديرى لطرافة ووجاهة ما حدث إلا أنه لا يقاس بما يحدث فى نفوس الشباب المصريين الذين يرون مليكهم فى مكان لم يسمعوا أبدا بأن أى ملك من ملوك مصر أو الشرق يسمح لنفسه بالتردد عليه، فضحك وقال: إن الزمان قد تغير وإنه على كل حال يرقب الأمور عن قرب».

....

هكذا نستطيع أن ندرك أن الدكتور حسين حسنى رأى أن يمضى فى الطريق المفضى إلى التأكيد على المسئولية الكاملة لحسنين باشا عن إفساد الملك والدفع به إلى مهاوى السقوط، مع تصوير حسنين باشا هذا الدفع أمرا طبيعيا أو عصريا، ومع محاولة إضفاء طابع النجاح والفاعلية على مثل هذه المسالك.

(٤٢)

ونعود إلى ما يرويه الدكتور حسين حسنى فنجده حريصا على أن يثبت أنه حاول إصلاح بعض ما فسد فى بداية الفساد، لكنه فوجئ [وربما قوبل فحسب دون مفاجأة] بالملك يجيبه بما أجابه حسنين من قبل:

«ولكنى لم أكتف بالكلام مع حسنين باشا، بل انتهزت أول فرصة سنحت لمقابلة الملك ففاتحته فى أمر تردده على الأوبرج وأنه محل دهشة وتساؤل بين الناس لأنه لم يسبق أبدا أن خرج ملك مصر إلى ملهى عام، فضلا عن أن مكانة مصر فى الشرق خاصة العالم الإسلامى تجعل ذلك موجبا كبيرا للنقد، فأجابنى بما سمعته من حسنين باشا قائلا: إن ذلك على كل حال لمعالجة سياسة السفير بما يناسبها».

وسرعان ما يبدأ سكرتير الملك الخاص فى البكاء على اللبن المسكوب فيقول:

«ومع الأسف الشديد فإن الحالة الخاصة محدودة النطاق فى بادئ الأمر أصبحت فيما بعد عادة مستحكمة، وامتد السهر من الأوبرج إلى سواه من الملاهى الليلية، مما أصبح فى السنوات الأخيرة حديث العامة والخاصة،

وليت الأمر وقف عند حد الملاهي وحدها، بل امتد فيما بعد إلى أندية القمار».

(٤٣)

ويروعنا في مذكرات سكرتير الملك الخاص الصورة الساذجة التي يصور بها علمه بلعب الملك القمار، وهو ما يوحي لنا بأن السكرتير الخاص للملك كان قد أبعد عنه بدرجة كافية لحدوث مثل هذا كله بعيدا عن نطاق ملاحظته:

«... وقد علمت خبر لعبه [أي لعب الملك] القمار في أحد الفنادق من صديق لي كان على موعد مع بعض أصدقائه، وراح يبحث عنهم في الصالونات الجانبية وإذا به يفاجأ في أحدها بالملك ومعه عدد من الشبان من أبناء الأسر المعروفة جالسين حول مائدة للميسر».

ولنطالع هذه الصورة الجديدة من صور تبرير حسنين باشا لمسلك الملك في لعب القمار، وقد وقف السكرتير الخاص ضعيفا أمام هذا التبرير بلا حول حقيقي ولا قوة:

«فبادرت إلى حسنين باشا وحدثته بما سمعته وأنا في شدة القلق والألم، فقال لي: إنه في الواقع كان من المشكلات في حياة الملك أنه نشأ وحيدا وسط أخواته البنات، في حين أن أبناء الملوك في الخارج يسهل تعريفهم بأبناء الأسرات العريقة فيجد الواحد منهم عددا من الأصدقاء في مثل سنه، مما يفيدهم في التعرف على أحوال وعادات المجتمع، وبما أن الملك حرم من مثل هذه الصداقات، فقد كان من الضروري تعريفه ببعض من

يصلحون لصداقته من أبناء الأسرات الكريمة، ولعب الورق هو العادة الشائعة بينهم، وأنه على كل حال يراقب مجرى الأمر، فأبديت له رأيى بالاعتراض الشديد على هذا التصرف ومخاوفى من احتمالاته مستقبلا».

(٤٤)

ولا يبخل سكرتير الملك الخاص علينا بأن يروى أنه حدّث الملك نفسه بخطورة مسلكه لكن الملك كان يكرر عن اقتناع تام (وهو أمر متوقع) تبريرات حسنين باشا:

«ولم أخف هذا الرأى عن الملك فى أول مقابلة معه، ووجدته مقتنعا بالمبررات التى دعت إلى خروجه على مسلكه المألوف،وأنه ليس هناك ما يدعو إلى شىء من القلق على نحو ما ذكر لى حسنين باشا من قبل».

ولايجد سكرتير الملك بعد كل هذا حرجاً فى أن يفجعنا بقوله:

«وعلى كل حال فإن التغيير الذى طرأ على سلوك الملك الشخصى فى هذه المرحلة المبكرة كان طفيفا إذا قورن بالانزلاق الخطير الذى طرأ على سلوكه فيما بعد».

(٤٥)

ونحن نرى صورة من «الإخلاص الملكى» الذى تشبع به صاحب المذكرات وهى تتجلى فى حديثه الشيق(!!) عن حكومة الانقلاب اليمنى الذى وقع عام ١٩٤٨، فهو فى حديث طويل لا يبخل على زعماء هذا الانقلاب ومدبريه بكل الصفات الخلقية المنبوذة لا الغدر فحسب، كما أنه يجيد تصويرهم فى صورة شخصيات مهتزة إلى أبعد الحدود، وربما أن

وقائع التاريخ الذى أنهى هذا الانقلاب بالفشل قد ساعدت صاحب المذكرات على أن يصوغ موقفه من الانقلاب اليمنى على هذا النحو، لكننا مع هذا نستطيع أن نلمح فى حديثه كراهية واضحة لعقلية الانقلاب، وشماتة صريحة فى مصير قادته، ونكتفى من كل ما صوره من وقائع الانقلاب بهذه الفقرة:

«... ولعل أكبر ما يدل على جزع حكومة الانقلاب فى اليمن من البوادر التى بدأت تتجمع حولها منذرة إياها بسوء المصير، أنها مع مواصلة ادعائها أن أغلبية القبائل وأهل البلاد تقف وراءها وتؤيدها، فإنها منذ قيامها لا تكف عن الرجاء والإلحاح على مصر حينا، وعلى المملكة السعودية والجامعة العربية حينا آخر، تطلب نجدتها ولو بطائرة واحدة من قاذفات القنابل لإرهاب القبائل التى تطوق صنعاء، على زعم أنها تتألف من شراذم من قطاع الطرق الطامعين فى الاستيلاء على كنوز الإمام يحيى المخزونة فى سراديب قصره، فدلت بذلك على كذب مزاعمها عما تستند إليه من مناصرة وتأييد لها، وإلا لما كانت هذه اللهفة الشديدة للحصول على سلاح يدرأ عنها خطر الوقوع فى أيدى المعارضين لها، وفى مقدمتهم طبعا سيف الإسلام أحمد».

(٤٦)

ربما يجدر بنا الآن أن نردف الحديث عن صورة الملك فاروق وموقفه من العموميات بالحديث عن صورة الملك فاروق فى بيته وفى قصره على نحو ما يقدمها لنا سكرتيره الخاص الدكتور حسين حسنى، ونبدأ بمطالعة ما جاد به علينا أو ما اختاره من حديث عن بعض ما يعرف من علاقات الملك بزوجته الأولى ووالدته وزوجته الثانية.

وسوف نستطرد من حديث المذكرات عن والدة الملك إلى حديثه عن رائده أحمد حسنين وعلاقة هذا بتلك:

ومما تنفرد به هذه المذكرات أنها أجادت تصوير علاقة الملك فاروق بالملكة فريدة تصويرا دقيقا وحقيقيا ينطق بالصدق، ويلقى الضوء على كافة الجوانب والمؤثرات التى أحاطت بهذه العلاقة، بل حاولت تدميرها فى بدايتها، ويبدو الدكتور حسين حسنى وكأنه يوحى إلينا بصدق ما نتوقعه من طبائع النفوس البشرية فى مثل هذه الحالة المهمة من حالات الوجدان الإنسانى، فهو يوحى إلينا بأن فريدة كانت بالفعل أول امرأة فى حياة فاروق، وهو يوحى إلينا كذلك بأن الملكة نازلى سرعان ما انقلبت على فريدة التى كانت هى التى رشحتها لابنها عندما أدركت مدى ما كانت تتمتع به «الشابة» من صفات كفيلة بأن تنتزع منها بعض مكانتها فى القصر وفى الحياة العامة والخاصة، كما أنه يوحى إلينا بالدور السيئ أو الشرير الذى لعبه حسنين باشا حين كان يتوقع أن يلعب دورا خيرا، وهو يوحى إلينا كذلك بأن الملك كان يحرص على استرضاء فريدة بعد خلافاته المبكرة معها، ولنقرأ شيئا فشيئا مما ينفرد حسين حسنى بتقديمه لنا:

«... وفى خلال تلك الأيام ـ أيام الإقامة فى فيشى ـ أبدى الملك ازدياد ثقته بى فى أنه قلما كان يخرج من الفندق دون أن يطلب منى مرافقته للتجوال فى المدينة وحدنا، وكذلك بدأ يتجلى حب الملك للآنسة صافيناز فى أنه قلما كنا نعود من إحدى جولاتنا بالمدينة دون أن يقف بأحد المتاجر لشراء هدية لها».

«وبهذه المناسبة لعل أثمن هدية قدمها لها فى هذه الفترة كانت على إثر حادثة وقعت فى أحد الأيام، إذ دخلت فيه على الملك ـ ويظهر أنه كان قد

حدثت مناقشة اختلف فيها مع الآنسة صافيناز وغضب كل منهما من الآخر كما يحدث كثيرا بين الشباب، فرجع إلى مكتبه متأثرا يفكر فى هذا الخلاف - ووجدت حسنين باشا يحاول تهدئة خاطره، ولكنى فوجئت به يقول له عند دخولى: «لا تفكر ولا تشغل بالك، فالفتيات كثيرات وعند عودتنا إلى مصر سوف نقدم لك بدلا من فتاة واحدة عشر فتيات، بل عشرين فتاة إذا أردت...»، فلم أستطع أن ألتزم الصمت عند سماع هذه العبارات وقاطعته قائلا: «ماذا تقول ياباشا.. حرام عليك.. لا تستمع يامولانا إلى كلمة واحدة من هذا الكلام، فإن الفتاة التى تحبها تبادلك نفس الإخلاص، وهى تتمتع بكل الصفات التى تستوجب الإعجاب والاحترام وتليق بملكة، ويجب ألا يغيب عن بالك أنك ستكون موضع كل الأنظار، لا فى مصر وحدها ولا فى العالم العربى أو البلاد الإسلامية وحدها كأكبر ملك مسلم، بل فى جميع البلاد الأجنبية، لاسيما فى البلاد التى تحكم شعوبا إسلامية، فكل خطوة بل كل كلمة تصدر منك سوف تسجل عليك لاستخدامها ضدك إذا قضت مصلحتها بذلك، وإلى جانب هذا يجب ألا تنسى أن العرش أمانة فى عنقك، فأنت مسئول عنه أمام أبيك وأجدادك».

«وعندما سمع الملك هذه الكلمات منى إذا به ينفجر باكيا، فمال عليه حسنين يربت على كتفه ويرجوه أن يتمالك نفسه، وقال لى: يكفى ما قلته ويحسن الخروج الآن لتركه يستعيد هدوءه، فخرجت فى حالة نفسية سيئة وعكفت فى حجرتى أفكر فيما جرى، وبعد برهة من الزمن إذا بالملك يدعونى للخروج معه وكان أول ما بادرنى به: «هيا لشراء هدية «لفافيت» (وهو اسم التدليل للآنسة صافيناز)، إلا أنه حرص فى هذه المرة على أن تكون هدية ممتازة لا تقل عن قلادة من الماس!».

وهذه فقرة مهمة يحدثنا فيها صاحب المذكرات عما أسره الملك إليه من شعوره بالاضطراب تجاه موقف والدته من الفتاة التى اختارتها هى نفسها له، وأن هذا التغير قد شمل رائده حسنين باشا أيضا، وينسب حسين حسنى إلى نفسه ـ ولا نظنه مبالغا ولا مدعيا ـ دورا جميلا أداه فى نصح الملك وتوجيه شعوره إلى حيث كان ينبغى له أن يتوجه:

«وحدث فى خلال الرحلة [يقصد الرحلة التى قام بها قبل توليه سلطته الدستورية] أن طلب منى الملك ذات يوم أن أقابله فى ممشى الطابق الأسفل من الباخرة، وكان يخلو من المسافرين فى أغلب الأوقات، لتكدسهم عادة فى الطابق العلوى، وإذا به يبدو عليه التفكير العميق ويقول لى إنه فى حيرة من أمرٍ يود أن أساعده فى تفسيره، وهو أنه لم يكن يعرف الآنسة صافيناز قبل التفكير فى الرحلة، وأن الملكة نازلى هى التى قامت بتقديمها إليه، وكانت تشجعه على الاختلاط بها عندما بدأت الرحلة، بل هى التى دعتها للاشتراك فى الرحلة أصلا، وأعلنت أنها ستتكفل بجميع نفقاتها، ولكنها منذ فترة قبل انتهاء الرحلة أخذت تضيق بها وتبدى عدم الرضا عنها، ولذلك فإنه ـ أى الملك ـ أصبح فى حيرة من أمر هذا التغيير المفاجئ الذى طرأ على سلوك الملكة نازلى، بل إنه لاحظ كذلك تغير سلوك حسنين باشا نحوها، وقال: إنه عاجز عن تفسير السبب فى ذلك، ولاسيما أنه قد تعلق قلبه بهذه الفتاة».

«فقلت له: إنى أود قبل كل شىء أن أعرب له عن تهنئتى بحسن توفيقه فى التعلق بهذه الفتاة، فقد أتيحت لى الفرصة مرارا خلال الرحلة للتحدث

معها أو الاستماع إلى حديثها ومشاهدة تصرفاتها، فما وجدت إلا كل ما يستحق الاحترام والإعجاب بما تتحلى به من رجاحة العقل، والرزانة، وحسن التفكير، واللباقة فى المناقشة، إلى جانب حب القراءة والمعرفة، مع الاعتداد بكرامتها وشخصيتها، فما أظن التغيير الذى طرأ على تصرفات الملكة نازلى نحوها إلا ناشئا عن أنها عندما بادرت إلى تقديمها إليه لتكون زوجته وملكة المستقبل قدرت أنها سوف لا تنسى كونها ابنة وصيفة الشرف فتنكمش أمامها ـ أى أمام نازلى ـ وتترك لها المكانة الأولى كما كانت، ولكنها رأت بعد كثرة الاختلاط بها أنها فتاة تعتز بكرامتها وشخصيتها، وأن لها من الإرادة القوية ما ينبئ بأنها سوف تعرف كيف تحتفظ بمكانتها كملكة، وهو ما يعز على الملكة نازلى أن يحدث لأنها ترى فيه ما يسىء إلى مكانتها شخصيا، فعليه أن يتدبر الموقف فى ضوء هذا التفسير إن صح، وإن كنت لا أرى سواه، فأجابنى بأنه بعد سماع كلامى أصبح يعتقد تماما بأن هذا هو التفسير الصحيح، لأنه يفسر كذلك سلوك حسنين نحو صافيناز مسايرة لرغبة الملكة نازلى ولكنه سيعرف كيف يتصرف».

(٤٨)

وهذه فقرة ثالثة تنطق بما كان الملك فاروق يكنه من حب وتقدير للملكة فريدة، ومن الطريف أن يورد الدكتور حسين حسنى كلمات الملك بحروفها وطريقتها العامية المحببة، وأن يعبر كذلك عن مشاعره هو نفسه تجاه مليكه بهذا الوضوح، وإن كنا بالطبع، بعد أن تغيرت عاداتنا فى الخروج الليلى، نعجب لهؤلاء الذين كان انتصاف الليل يثنيهم عن الخروج

لأداء مثل هذا الواجب المحبب لمجرد أن الوقت أصبح بعد منتصف الليل بقليل:

«... فى الليلة التى خطبها فيها رسميا من أبيها فوجئت برنين جرس التليفون فى منزلى بعد منتصف الليل بقليل، وإذا بالملك هو المتحدث بشخصه ويادرنى بقوله: «هنئنى ياخويا أنا خلاص خطبت فافيت»، فهنأته من كل قلبى متمنيا لهما أقصى السعادة والتوفيق، وإنه لولا تلك الساعة المتأخرة لحضرت إليه فى الحال للإعراب عن بعض ما أشعر به من الفرح والابتهاج لهذا النبأ السعيد، وكنت فعلا أشعر بمنتهى الاغتباط نظرا إلى ما كنت أخشاه من الدسائس التى كانت تحاك للحيلولة دون إتمام الخطبة، وما قد يستتبعه ذلك من الزج بالملك الشاب فى تيار الفساد، فحمدت الله على حسن توفيقه».

(٤٩)

وهذه فقرة رابعة يصرح فيها صاحب المذكرات بأن الملكة نازلى وتابعها حسنين باشا بدءا يضيقان به حين تمت خطبة الملك لزوجه، ونحن نرى فيما يرويه صاحب المذكرات صورتين معبرتين عن مدى ما تصل إليه دسائس القصور، وعن مدى ما يمكن للملك اليقظ المنتبه إلى أحواله الشخصية أن يجابه به مثل هذه الدسائس، لكننا نعجب من أن يصل الحال بالملكة نازلى إلى المشاركة فى مثل هذه الدسائس على هذا النحو المزرى:

«... ولكن يظهر أن نجاح إتمام خطبة الملك على الرغم مما كان يلقاه من معارضة ومجيئ ذلك بعد تعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان، كان مما زاد من حفيظة الملكة نازلى وحسنين باشا على شخصى، لما كان

يسودهما من الاعتقاد بأنى كنت وراء ما تم فى هذا الشأن، وقد ظهر أثر هذا الاعتقاد حينما أقامت الملكة نازلى حفلة شاى فى حديقة قصر المنتزه ودعت إليها أميرات الأسرة المالكة وقرينات الوزراء وكبار رجال الحاشية وقريناتهم، وعلى الرغم من توجيه الدعوة إلى قرينتى فإنى لم أكن من بين المدعوين، فكان إغفال دعوتى واضح الدلالة، إلا أنى فوجئت يوم الحفلة بدعوتى إلى الحضور ظهرا إلى قصر المنتزه ومعى الأوراق التى أريد عرضها على الملك، والتى كان فى العادة يعرضها فى المساء مع باقى رؤساء الحاشية الذين كان يقابلهم الملك يوميا فى ذلك الوقت».

«وعند وصولى إلى القصر وجدت أن الملك ترك أمرا بأن ألحق به فى حمام السباحة، وهناك وجدته يسبح ومعه بعض أفراد حاشيته الخاصة، فنادانى عند وصولى إلى الحمام لأنزل إلى الماء للسباحة معه، ولما اعتذرت بأنى لم أستعد لذلك قال بأنى سوف أجد فى غرفة الحمام كل ما يلزمنى من الملابس، فعدت أعترف بأنى لم أتعلم السباحة منذ محاولتى ذلك وأنا ولد صغير وأشرفت على الغرق فلم أعد بعدها لمحاولة تعلم السباحة خوفا مما حدث فى صباى، فضحك طويلا واتخذ من قصتى مادة للمزاح والمداعبة، وطلب منى الانتظار لحين خروجه من الماء، وعندها طلب من أحد مرافقيه إحضار طعام الغداء له ولى وإعداد غرفة الحمام لذلك الغرض».

«وعندما انفرد [الملك] بى قال: إنه علم بعدم دعوتى لحفلة الشاى ولكنه لم يشأ أن يثير ضجة حول ذلك وفضل أن يتناول الغداء معى وحدى بديلا من الشاى، ولعل فى ذلك ما يرضينى ويطيب خاطرى، فإنه يهمه أن أكون قرير العين بصلته معى، ولم يكن بوسعى طبعا إزاء ذلك إلا أن

أؤكـد له أن هذه العناية من جـانبـه هي فـوق كل مـا كـان يرضـيني من حضور حفل الشاي، فضلا عن أن سعادتي بإتمام خطبته لا تعادلها أي سعادة».

....

لعلنا بعد قراءة هذه التفصيلات ندرك أن الملك في بداية عهده كان قادراً على أن يستكشف حقائق دسائس حسنين باشا ووالدته الملكة نازلي، وأن يجابه مثل هذه الدسائس بمثل هذه التصرفات، لكنه أصبح مع مرور الوقت، وهذا أمر غير طبيعي، غير قادر على مواصلة نهجه الذكي.

(٥٠)

ونأتي إلى هذه القصة المؤثرة التي ينفرد الدكتور حسين حسني بروايتها في مذكراته، وهي قصة تدل على مدى ما كانت الملكة فريدة تتمتع به من أخلاق رفيعة، وما كان الملك فاروق قادراً على أن يتجاوب به مع هذه الأخلاق الرفيعة.. ومن المؤسف أن هذا التجاوب لم يجد طريقه إلى الظهور لسبب مذهل وهو أن صاحب هذه المذكرات نفسه فرط في المسئولية التي ألقاها فاروق على عاتقه فإذا الأمور تمضي على نحو ما كانت قوى الشر تريد لها أن تمضي، ولنقرأ القصة المطوية التي يرويها سكرتير الملك على نحو ما أوردها في مذكراته:

«... وقد شاءت الظروف أن أعلم بعدها بسنين أنه على الرغم من الانفصال ظل كل منهما يحمل ذكرى غالية لماضي عهد الحب الذي جمع بين قلبيهما، وذلك أنه في مناسبة مولد ولي العهد بعد الزواج الثاني للملك، أرسلت الملكة فريدة برقية رقيقة تهنئ الملك فيها بأن الله حقق له ما كان يتمناه، وترجو للأمير المولود نشأة طيبة، ومستقبلا سعيدا، وعلى أثر

وصول البرقية إلى الملك اتصل بى طالبا سرعة عمل ما يلزم للحصول على أصل البرقية من المكتب الذى أرسلت عن طريقه وموافاته بها فى الحال، فطلبت من رئيس مكتب التلغراف بالقصر أن يتصل بالمسئولين فى مصلحة التلغرافات لطلب أصل تلك البرقية من المكتب الذى قدمت إليه، مع التنبيه إلى موافاتى بها على وجه السرعة».

«وفى ظرف مدة تقل عن الساعة كانت قد وصلت إلى يدى الورقة الأصلية التى كتبت عليها البرقية، وإذا بها مكتوبة بيد الملكة فريدة وبخطها المعروف لدينا، ولقد بلغ من تأثر الملك عند وصولها إليه أن طلب منى فى الحال إعداد رد رقيق مع إيفاد مندوب إلى أكبر محل لبيع الزهور للتوصية على إعداد أكبر سلة يمكن صنعها من نوع خاص من الورود ذكر لى اسمه المعروف به بين تجار الأزهار، ولو استدعى الأمر جمع كل ما يمكن الحصول عليه من ذلك النوع من الورد لعمل السلة المطلوبة، وترسل مرفقة ببطاقة تحمل اسمه شخصيا إلى عنوان الملكة فريدة حيث تقيم».

«وقد كان فيما أبداه الملك من بالغ التأثر والاهتمام ما دلنى على المكانة التى ظلت قائمة فى قلبه لمن قضى أحلى ساعات السعادة إلى جانبها فى مطلع حياته».

ونأتى إلى المفاجأة فى الموضوع:

«وتشاء الأقدار مرة أخرى أن ألتقى أخيرا بالملكة فريدة هنا فى مصر فى سنتين متتاليتين بعد مرور عشرات السنين على الأحداث الماضية، وذلك فى المعرض الذى أقامته للوحات التى تقوم الآن بإبداعها، وقد تلطفت بإبداء سرورها بهذا اللقاء لتذكيره إياها بمناسبات لقائنا فى الماضى».

«وفى أثناء تبادلنا الحديث لم أتمالك الإعراب عما شعرت به من الألم والدهشة للسماح للدسائس أن تفسد ما كان بينها وبين الملك من علاقة وطيدة كنت أعتقد أنها لن يقوى أى عامل على التأثير فيها، فقالت: إنى أعترف أنه كان يحدث بين حين وآخر بعض ما يثير الخلاف بيننا كما يحدث كثيرا بين الشباب ممن كان فى مثل عمرنا، ولكن كنا نعود سريعا إلى الصفاء والتفاهم، إلا أن أعوان الشيطان من الدساسين كان لا يهدأ لهم بال إلا بتدبير الحيل وخلق المناسبات للإيقاع بيننا حتى حولوا حياتنا إلى شقاق دائم ونزاع متوال مما أتلف منا الأعصاب حتى أصبحنا نثور لأتفه الأسباب، وتحولت حياتنا جحيما لا يطاق، ولابد أن يكون قد بقى منهم بعض الأذناب فى القصر فتولوا الإسراع بإفساد كل ما أراده فاروق، وما توهموا أن من شأنه إمكان تجديد العلاقة القديمة بيننا، بدليل أنى لم أكن أعلم أى شىء عما حدث عندما أرسلت برقيتى للتهنئة بمولد ولى العهد فإنه فيما عدا برقية الرد لم تصلنى سلة من الورد، بل ولا وردة واحدة».

«وبلغ من تأثر السيدة الكريمة بما سمعته منى أنها كادت لا تقوى على حبس دموعها فتندت بها عيناها، ولولا أن الوقائع التى أنبأتها بها مرت بأكملها على يدى، بل كنت أحد القائمين بدور أساسى فيها، لارتبت فى صحة ما جرى، وإن كنت قد وقعت الآن فى حيرة من كيفية تعليل ما أدى إلى عدم تنفيذ ما أمر به الملك نحو إعداد وإرسال هدية الورد، وقد أبلغت ذلك الأمر بنفسى إلى بعض مَنْ كنت أعلمَ ولابد فى وقتها أن ذلك من واجباته، أى من رجال التشريفات أو الخاصة الملكية».

«وإن كنت فى اللحظة التى أبلغتنى فيها الملكة فريدة بأنها لا تعلم شيئا عن ذلك لأنها لم تتلق وردة واحدة، رجعت على نفسى باللوم - دون

جدوى طبعا ـ لأنى تهاونت فى متابعة تنفيذ الأمر بعدم التشدد فى طلب ما يثبت إتمام التنفيذ، ولكن لم يكن أحد يتصور على الإطلاق أن [يجرؤ] عامل فى القصر من أصغر بستانى إلى أكبر موظف على عدم تنفيذ أمر صادر من الملك، وعلى كل حال هكذا قدر فكان».

(٥١)

ويمضى الدكتور حسين حسنى فى روايته مستطرداً إلى رواية بعض ما تذكره من دسائس القصور التى مكنت البريطانيين ، من أن يكونوا على علم تام بما كان يجرى بين الملك وزوجه:

«ولقيت بعض العزاء فيما رأيته من ملامح الشعور بالارتياح والسعادة البادية على وجه محدثتى الجليلة بسماعها روايتى عن المكانة التى بقيت لها فى قلب الملك، وفى حديثها عن الدسائس التى كانت تدبر حولها هى والملك فى داخل القصر وخارجه لم يكونا يدريان ولا أحد آخر سوى القائمين على تدبيرها، وهو ما كشفت عنه مصادفة رواية أوردها الدكتور هيكل باشا فى مذكراته فى السياسة المصرية، حيث يقول إنه فى مقابلة له مع حسن صبرى باشا وهو فى مكتبه فى الخارجية أثناء توليه الحكم فى سنة ١٩٤٠ ، ذكر له أن سير مايلز لامبسون السفير البريطانى أبلغه فى الساعة الحادية عشرة من صباح ذلك اليوم أن نزاعا حادا وقع بين الملك والملكة فى الساعة الثالثة من ذلك الصباح نفسه، وقص عليه تفاصيل العبارات القاسية التى تبادلاها، وأنه لعل من أسبابها أن الملك لم يرزق من الملكة فريدة بولد وإنما بثلاث بنات» .

«وأول ما يلفت النظر فى هذه الرواية هو أن حديث السفير جرى فى الساعة الحادية عشرة عن واقعة حدثت - إن صحت - فى الساعة الثالثة صباحا، أى قبلها بساعات معدودة وأين؟ فى داخل ما يعتبر حرما محظورا لأنه حرم الملك والملكة فى داخل قصرالملك، فمن أين للسفير بالقدرة على اختراق تلك الحرمات إن لم يكن قد استباح لنفسه ما يتنافى مع مبادئ الأخلاق القويمة التى يقدسها الإنجليز أنفسهم، وبخاصة مَنْ نشأوا كالسير مايلز فى عهد الملكة فيكتوريا الذى عرف بشدة الصلابة فى التمسك بتلك المبادئ».

«وألا تدل هذه الواقعة على أن السفير استطاع أن يتغلغل عن طريق مَنْ اصطنعهم من العملاء إلى صميم الحياة الخاصة للملك والملكة بما يجعل من الميسور لهم أن يدبروا ما يوحى إليهم من الدسائس ووسائل الوقيعة بين الزوجين، ومَنْ يدرى مدى الاحتمالات التى وصلت إليها التدابير الشيطانية للسفير وأعوانه فى شتى المجالات التى يستطيعون الوصول إليها أو التأثير فى الملك والملكة عن طريقها للتصرف نحوها على الوجه الذى يخدم الأغراض المطلوبة، والله من وراء الجميع محيط».

(٥٢)

وفى مقابل التقدير والتعاطف اللذين تحظى بهما الملكة فريدة فى هذه المذكرات، والإخلاص فى التعبير عن هذا التقدير والتعاطف، فى مقابل هذا نجد الدكتور حسين حسنى دائب الانتقاد لسلوك الملكة نازلى على جميع المستويات، وقد رأينا اتهاماته الواضحة لها بإفسادها العلاقة بين

ابنها وزوجه من خلال مواقف متكررة، لكننا نجده أيضا حريصا على أن يشير بكل صراحة ووضوح إلى كثير من تصرفاتها الصبيانية أو المراهقة على أفضل تقدير، ولنقرأ هذا التصوير لقصة وصول الركب الملكى إلى بورسعيد للإبحار منها إلى أوروبا فى زيارة الملك الأولى بعد وفاة والده:

«... جرى استقبال رسمى للملك فى محطة بورسعيد وانتقل بعدها بالسيارة إلى الباخرة وعلى إثره رجال الحاشية، وكان المفروض طبقا للتقاليد المرعية فى مصر أن تستقل بعدها الملكة نازلى وحاشيتها السيارات المعدة لذلك، ولكن كم كانت الدهشة عندما طال بنا الانتظار فى الباخرة دون أن تصل الملكة نازلى، مما اضطر حسنين باشا إلى العودة إلى المحطة لتبين الأمر، واتضح أنها غضبت لعدم اشتراكها مع الملك فى مظاهر الاستقبال الرسمى وأصرت على عدم النزول من القطار إذا لم تتم تهيئة نفس تلك المظاهر لاستقبالها، فكان أن دعى المحافظ على عجل لعمل ما يمكن ترتيبه حتى رضيت جلالتها وأذنت بالنزول والانتقال إلى الباخرة».

....

ومن اللافت للنظر أن الدكتور حسين حسنى يردف الفقرة السابقة مباشرة بجملة ينهى فيها إلينا ما علمه من شائعة غير موثقة عن سلوك الملكة نازلى عقب وفاة زوجها الملك فؤاد، مع أن العلاقة ضعيفة بين الواقعتين، فالواقعة الأولى التى انتهى من تصويرها تمثل نزوعا إلى التحكم وإلى الوجاهة، أما الثانية فهى على أسوأ تقدير تمثل نزوعا إلى الترفيه، ولنقرأ هذا التعليق العابر الذى يرويه السكرتير الخاص لابن صاحبة القصة:

«... فأعادت بذلك إلى الذاكرة ما كان قد تردد همسا بين العارفين ما جرى منها عقب وفاة الملك فؤاد، فإنها علمت أن هناك حفلة ساهرة فى بيت إحدى صديقاتها فأصرت على حضورها على الرغم من أنه لم يكن قد مضى أربعون يوما على وفاة زوجها، محتجة بأنها فى حاجة إلى شىء من الترفيه بعد طول ما عانته من الحرمان من بهجة الحياة!».

(٥٣)

ويشير الدكتور حسين حسنى إلى مواقف متعنتة اتخذتها الملكة نازلى فى لندن فى أثناء زيارة الملك فاروق فى أول عهده، حيث كانت تصمم على أن تعامل، على خلاف البروتوكول، كملكة مصر:

«... إلا أنها أصرت على موقفها فلم يجد حسنين باشا مفرا من الاتصال ببعض المسئولين وأبلغهم أن الملكة نازلى سوف يسرها أن تتعرف إلى الملك والملكة، ولا مانع لديها من الالتقاء بهما، وهكذا تمت دعوتها لحضور الغداء مع الملك كما أرادت».

«وبالمثل عندما حدث فيما بعد أن تقدم بعض كبار النبلاء الإنجليز بدعوة الملك إلى قضاء عطلة نهاية الأسبوع فى قصورهم الريفية، كما جرت عادتهم وعادة أسلافهم فى دعوة الأسرات الملكية، كانت [أى الملكة نازلى] تصر على أن تصحب الملك فى تلك الزيارات الخاصة أيضا، وبهذا فرضت إرادتها نهائيا فى عدم التقيد بالتقاليد التى كان يتمسك بها الملك فؤاد كل التمسك، ووجدت من حسنين باشا كل العون فى تنفيذ إرادتها، فكان ذلك أول مسيرتها فى ترك العنان لنزواتها التى تعددت فيما بعد».

....

«بعد عودتنا إلى انجلترا بمدة وجيزة [كتب سكرتير الملك هذه الجملة بروح الرجل الذى كان يعيش فى انجلترا مع الملك فاروق قبل وفاة الملك فؤاد ثم عاد إليها مع الملك فى الزيارة الخاصة التى قام بها] أبدت الملكة نازلى أنها تجد مشقة فى الذهاب إلى لندن والعودة منها ولذلك تفضل أن تقيم فى لندن ذاتها، لأن المسافة كانت طويلة بين كنرى هاوس ولندن، وهى لا تكف عن السهر كل ليلة فى أحد الفنادق الكبرى أو الملاهى الليلية وفى صحبتها حسنين باشا ووصيفة الشرف طبعا، فاتجه الرأى إلى نزولها فى جناح بالمفوضية المصرية، ورحب بذلك وزيرنا المفوض وكان إذ ذاك حافظ عفيفى باشا».

«وقد قدر لى أن أكون فى صحبتها عند انتقالها إلى المفوضية، ففى مساء ذلك اليوم فوجئت بطلبها إياى لمصاحبتها فى الخروج مع السيدة زينب لغضبها على حسنين باشا لتباطئه فى الاستعداد للخروج، وقالت لى إنها تود العشاء فى فندق «دورشستر»، وعند وصولنا هناك طلبت منى التصرف كما لو كنا زوارا عاديين وعدم مخاطبتها بلفظ «صاحبة الجلالة» لإخفاء شخصيتها، ولكننا عندما استقر بنا الجلوس فى قاعة الطعام فوجئت بمدير الفندق يحضر إلينا ويحنى رأسه أمامها ويسألها عما تأمر به «صاحبة الجلالة» فضحكت وتساءلت كيف عرفها؟ ونسيت أنه لابد قد عرفها من سابق ترددها هناك».

(٥٤)

ولا يمكن لنا أن نتناول حديث حسين حسنى عن الملكة نازلى من دون أن نتناول حديث صاحب المذكرات عن أحد الأبطال البارزين فى مذكراته، وهو رئيس الديوان أحمد حسنين، ونحن لا نكاد نحس بأى احترام

يبديه صاحب المذكرات تجاه حسنين باشا، ولا نراه متعاونا معه إلا فى الخصومة للوفد والنحاس والزعامات الوطنية، وفيما عدا هذا فإنه ينتقده فى مسلكه الخاص والعام على حد سواء، كما أنه ينتقده فى سياساته الداخلية والخارجية كذلك، كما أنه لا يظهر لحظة جزع واحدة على وفاته، ولا يشير إلى هذه الوفاة المفاجئة من قريب ولا من بعيد، وهو لا يترحم عليه ولا يظهر أسفه لافتقاده أو لافتقاد الديوان صفة من صفاته.. وهكذا.

وجدير بالذكر أن اللقاء الأول بين هذين الرجلين: رائد الملك وسكرتير الملك، قد حدث فى مرحلة مبكرة حين كان الأول موظفا لدى الاحتلال البريطانى، وكان التالى خارجا لتوه من الاعتقال وذلك فى عهد السلطان حسين، وها هما الرجلان يلتقيان فى خدمة الملك بعد لقائهما الأول بعقدين من الزمان، ويلخص حسنين باشا قصة حياته الأولى لصاحب المذكرات.. أو هكذا يروى لنا صاحب المذكرات ما يزعم أنه حديث حسنين له عن نشأته:

«... روى لى [أى حسنين باشا] بهذه المناسبة كيف أنه قبل الحرب العالمية كان قد سافر إلى فرنسا للدراسة هناك، ولكنه لم يلبث سوى سنة واحدة انتقل بعدها إلى جامعة أكسفورد، وكان اللورد ملنر ـ الذى لعب دوره المعروف فى المفاوضات المصرية الإنجليزية بعد ثورة ١٩١٩ ـ هو الذى أشرف على إلحاقه بتلك الجامعة، وظل يواليه بالإشراف طوال دراسته بأكسفورد، ولم أعلم ولم أسمح لنفسى بالاستفسار من حسنين بك عن منشأ صلته بملنر، وقد كان والده ـ رحمه الله ـ من علماء الأزهر [هكذا يتحفظ السكرتير الخاص بكل خبث]، بل إنه روى لى كيف أنه عندما دعاه اللورد لقضاء نهاية الأسبوع فى قصره الريفى لأول مرة وقع

فى حيرة مما يجب أن يعطيه للخدم كمنحة نظير القيام بخدمته، وأنه بعد سنتين لا غير من إقامته بأكسفورد أعلنت الحرب وساد انجلترا وطلبة الجامعات بوجه خاص شعور الحماس الطاغى للانضمام إلى الجيش لنصرة بلاد البلجيك الصغيرة فى وجه عدوان ألمانيا الجبارة، ولكن لما كانت القوانين لا تسمح بدخول الأجانب فى الجيش البريطانى، فإنه إلى حين البت فى موقفهم رأت الحكومة الشروع فى تدريب المتطوعين من الطلبة الأجانب فى تشكيل خاص، انتظارا لما تسفر عنه دراسة موضوع انضمامهم إلى الجيش».

«وكان أن تطوع الطالب أحمد محمد حَسنين فى صفوف مَنْ تقدموا للتدريب، إلا أنه لم تلبث أن أعلنت الحماية على مصر وعين سكرتيرا خاصا للجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال، وذكر لى أنه كان يأمل من وراء قبول هذا المركز أن يقدم ما يستطيع لخدمة بلاده».

(٥٥)

ويبدو سكرتير الملك حريصا على إدانة حسنين باشا وإن كان يتخذ دور المردد لحديثه عن اضطراره إلى لبس الملابس العسكرية البريطانية:

«لكنه كان يشعر بشىء من الضيق مما كان يراه من أمارات الاستخفاف من جانب بعض الضباط الذين يترددون على مكتب مكسويل، لأنه كان يرتدى ملابسه المدنية ففاتحه فى ذلك،ولملافاة ما قد يتعرض له من سوء المعاملة سمح له بارتداء ملابس ضابط بالجيش البريطانى، وعندما تقرر نقل مكسويل من مصر طلب إليه أن يختار المركز الذى يود أن ينقل إليه فاختار وزارة الداخلية، وبذلك عين مفتشا بها، وكان ذلك هو السبب فى

أنى [الضمير يعود على سكرتير الملك] رأيته لأول مرة فى موقع سكرتير هورينلور كبير المفتشين والمشرف على شئون الأمن العام إذ ذاك».

«وسمعت منه كذلك أنه عندما شرح السيد السنوسى فى أوائل الحرب العالمية فى تدبير هجوم على الحدود الغربية لمصر لمناصرة تركيا، فقد اشترك حسنين بك - بحكم مركزه مع مكسويل - فى التفاوض مع السنوسيين لإيقاف حركتهم، ومن ثم تهيأت له الفرصة للتعرف على زعماء السنوسيين، مما كان سببا فى ترشيحه لمرافقة روزيتا فوريس فى رحلتها فى الصحراء الغربية فيما بعد، ثم فى قيامه شخصيا برحلته الكبرى فى تلك الصحراء، وهى الرحلة التى ذاع بعدها اسمه فى الشرق والغرب [ربما كان من واجبنا أن نشير إلى أن الأستاذ محمد التابعى قد لخص انطباعات حسنين عن هاتين الرحلتين فى كتابه «أسرار الساسة والسياسة»]، وأكسبته تقدير الهيئات العالمية، كما كانت سببا فى تقريب الملك إياه ثم تعيينه فى وزارة الخارجية سكرتيرا للمفوضية المصرية بواشنطن.

(٥٦)

ويشير الدكتور حسين حسنى إلى دوره هو شخصيا فى التمهيد والتمكين لحسنين باشا فى نهاية عهد الملك فؤاد ، وقبل أن يبدا عهد الملك فاروق فيقول:

«... ولقد سنحت لى فرصة للعمل على عودة حسنين بك إلى مكانته لدى الملك، وذلك أنه كان قد تقرر قيام الملك برحلة فى الصعيد على اليخت الملكى لافتتاح ووضع حجر الأساس لكثير من المنشآت، وعند

وضع ترتيبات هذه الرحلة ودراسة تفصيلاتها مع كبير الأمناء كان لابد من تحديد أسماء مَنْ تستدعى الرحلة وجودهم من رجال الحاشية، ولم يكن حسنين بك من بين تلك الأسماء، فأبديت لكبير الأمناء أنه نظرا لكثرة الولائم التى ستقام على اليخت لكبار الموظفين والأعيان فى كل عاصمة أو مديرية ينزل بها الملك، فإن خبرة حسنين بك فى شئون تنظيم الولائم والاستقبالات ستكون عونا كبيرا له فى تلك الرحلة الطويلة، وبعد مناقشة قصيرة اقتنع برأيى ولو أنه كان يخشى ألا ينال موافقة الملك، ولكن الملك لم يبد اعتراضا».

«ولما أبلغت حسنين بك بما حدث كاد لا يصدقه لطول عهده بنسيانه وإغفال شأنه، وكانت تلك الرحلة فى الواقع فاتحة مرحلة جديدة من حيث اتصاله بالملك، وقد ساعدت الظروف فيما بعدها على تقوية هذا الاتصال».

(٥٧)

ويحاول صاحب هذه المذكرات أن يستعرض ذكرياته التى يمكن أن تجيب عن السؤال الشهير القائل: كيف بدأ الاتصال بين الملكة نازلى وحسنين؟ ويبدو لنا أن سكرتير الملك لا يصرح لنا بأكثر مما صرح به الأستاذ محمد التابعى فى كتابه «أسرار الساسة والسياسة»، وإن كان صاحب هذه المذكرات يتجاهل ما أشار إليه التابعى من منافسة بين حسنين وكبير الياوران عمر فتحى على التقرب إلى الملكة نازلى. بل إنه يتجاهل المحاور المهمة فى تطور هذه العلاقة من قبيل الزواج وما إلى ذلك، وكأنه لا يرى ولا يسمع ولا يتكلم فيما يتعلق بهذه الجزئية، ونحن نرى حسين حسنى على خلاف بقية الرواة والكتاب ينسب معرفته ببعض الأحداث إلى حسنين مباشرة، وهذا أمر طبيعى فى ظل الزمالة التى ربطتهما، ولعل أهم

هذه الجزئيات هى ما يرويه عن أن الملك فاروق نفسه كان هو الذى قدم أحمد حسنين باشا إلى والدته الملكة نازلى تعبيراً عن الاعتزاز بإخلاصه له حين كان رائداً له، ولست أستطيع أن أبلع أو أبتلع وقوف حسين حسنى عن الجزئيات التى تعرض لها غيره ممن سبقوه إلى الكتابة فى هذا الموضوع:

«فى صباح اليوم التالى لوصول الملك الشاب وجدت حسنين بك مبتهجا وقال لى: إنه حدثت فى الليلة الماضية مفاجأة سارة لم يكن يتوقعها، فإن الملك دعاه فى المساء إلى الطابق العلوى بقصر القبة وطلب منه أن ينتظر قليلاً فى إحدى القاعات، ثم إذا به يعود ومعه والدته الملكة نازلى، فكانت مفاجأة اضطرب لها، ولكن الملكة قالت له إنها بعد كل الذى سمعته من ابنها عن مبلغ عنايته به أثناء وجوده معه فى انجلترا، حرصت على أن تلقاه لتعرب له شخصيا عن مدى تقديرها لكل ما بذله نحو «فاروق»، ولتطلب منه أن يستمر فى موالاته بالعناية والإرشاد، وأنها استبقته مدة تبادله حديثا كله عطف ومودة، وقد بات ليلته سعيدا متأثرا بما أبداه الملك الشاب من تقدير فى الكلمات التى قدمه بها إلى والدته، حيث ذكر أنه رأى من أول واجباته أن يقدم لها الرجل الذى أحاطه بكل إخلاص وعناية. كما أن الملكة أغدقت عليه كلمات الثناء والتقدير مما جعله يشعر ببالغ التأثر، فهنأته [الضمير لصاحب المذكرات] بما حدث ووجدت أن يكون ذلك باعثا على اطمئنانه إزاء ما كان يخشاه من احتمالات تصرفات الأمير محمد على رئيس مجلس الوصاية معه، فإنه سوف يجد من عطف الملكة الوالدة حليفا ينصره عند اللزوم».

....

ويلقى سكرتير الملك بعد هذا بعض الأضواء على الفرصة التى أتاحت استبقاء دور ما لحسنين باشا إلى جوار الملك:

«ولما كانت النية معقودة على أن يستمر الملك الشاب فى متابعة الدراسة فى مصر، بل على أن يزود على عجل بما يؤهله لتحمل مسئولياته الجديدة، فقد طلب الأمير محمد على [باعتباره رئيسا لمجلس الوصاية] من حسنين بك إعداد برنامج للدراسة على أن يوافيه بعدها بتقارير دورية عن انتظام سير هذه الدراسة، وإجابة لطلب حسنين بك الذى فوضنى عنه فى ذلك شرعت فى وضع البرنامج المطلوب والتفكير فيما يجب أن يشتمل عليه، وفى اختيار المرشحين للقيام بهذه المهمة».

(٥٨)

ويحكى الدكتور حسين حسنى فى فقرات متفرقة أو متناثرة [من المهم هنا أن نشير إلى أن هذا التناثر كان تبعا للتسلسل الذى أخذ نفسه به] كيف تطورت الأمور إلى بقاء حسنين باشا فى القصور الملكية ،وهو ما لم يحدث من قبل.

....

....

«...... ولما كان من شأن مهمة الرائد أن تظل قائمة إلى حين يتولى الملك سلطاته الدستورية، وقد استقر الرأى على أن يكون ذلك عندما يتم السنة الثامنة عشرة الهلالية من عمره، إن حسنين استمر فى عمله، ولذلك كان يلازم القصر طوال النهار، ونظرا إلى ما كان بيننا من صلة وثيقة واطمئنانه إلى تبادل الرأى معى، فقد اتفق مع كبير الأمناء من بادئ الأمر

على أن يسمح لى بالعمل إلى جانبه، ثم انتهى الأمر إلى تفرغى للعمل معه حينما زادت أعباء هذا العمل، بل اقتضى الأمر الاستعانة بموظف للأعمال الكتابية».

....

«وإذ حل فصل الصيف فإنه بعد انقضاء يوم الأربعين لوفاة الملك فؤاد تم انتقال الأسرة الملكية إلى الإسكندرية كعادتها سنويا، إلا أنه طرأ فى تلك السنة حادث جديد لم يسبق له مثيل من قبل، وهو نزول «الرائد» فى المبنى الرئيسى لقصر المنتزه، المعد لنزول أفراد الأسرة، على الرغم من وجود مبنى مستقل فى أحد أركان الحديقة لنزول مَنْ تحتم الظروف مبيته بالقصر من رجال الحاشية، وقيل فى تعليل ذلك إن واجبات الرائد نحو القيام بمهمته على الوجه الأكمل لضمان انتظام الملك الشاب فى دراسته وانتظام تنفيذ البرنامج الموضوع، تقتضى وجود الرائد إلى جانبه فى كل لحظة، مما يستدعى ملازمته له فى الإقامة كما كان الحال فى كنرى هاوس بانجلترا».

(٥٩)

وهذه فقرات يصور بها صاحب المذكرات فى سرد بسيط (يخلو من الفذلكة) كيف عرفت علاقة حسنين بالملكة نازلى بالتدريج:

«كان أحد رجال الحاشية... [لا يذكر الدكتور حسين حسنى مَنْ هو هذا الرجل، وربما كان هو نفسه هذا الرجل، وربما أنه استشعر أن يشك القراء فيما نشك فيه فإذا هو بعد فقرات يخلق حواراً بينه وبين هذا الرجل، وهو حوار لا ينفى شكوكنا، بل ربما يؤكدها لأن الجمل المعبرة عن الحوار تؤكد بعضها ولا تعبر عن وجود اختلاف أو تعارض فى وجهتى النظر]... قد

أخذ ينتقل فى سيره بين مماشى السفينة على سبيل الرياضة، وساقته قدماه إلى السطح الأعلى حيث توجد قوارب الإنقاذ، وإذا به يفاجأ بحسنين باشا جالسا على إحدى الأرائك الخشبية وإلى جانبه الملكة نازلى فى حالة استرخاء لا يكون إلا بين مَنْ رفعت بينهم كل كلفة، فانزعج الصديق رجل الحاشية وعاد مسرعا إلى غرفته».

«وفى صباح اليوم التالى دعاه حسنين باشا إلى غرفته ثم قال له: هل تعرف الحكمة التى يشير إليها تمثال القرود الثلاثة؟ فتظاهر الصديق بعدم المعرفة، فقال له حسنين: إن التمثال يبدو فيه قرد وضع يديه على أذنيه، أى أنه لا يسمع، والثانى وضع يديه على عينيه، أى أنه لا يرى، والثالث وضع يده على فمه، أى أنه لا يتكلم، والتمثال فى جملته يتخذ رمزا لما يجب أن يكون عليه رجل الحاشية من بطانة الملوك، فأرجو أن تعى ذلك».

«وانصرف صديقى وقد وعى تماما ما سمعه وإن بقى مدهوشا لما سمع وأكثر دهشة لما رآه من قبل! وجاءنى يستنجد برأيى ويشاركنى ما يثقله من الفزع والدهشة! وبقينا طوال الرحلة يساورنا القلق والترقب لما قد يسفر عنه الغد من مفاجآت أو تطورات جديدة، وما قد يحدثه ذلك من الأثر فى نفس الملك الشاب المسكين إذا عرف ما يجرى من ورائه بين أقرب مخلوقين كان يعتز بهما وينظر إليهما كالمثل الأعلى للحب والوفاء والإخلاص، وقد كانت تلك الواقعة هى النذير الأول لما تطورت إليه العلاقات بين الملكة نازلى وحسنين فيما بعد».

....

«وفى سان موريتز [حيث سافر الملك فى رحلته التى صحب فيها الآنسة صافيناز ووالدتها التى كانت وصيفة للملكة نازلى] استلفت نظر رجال الحاشية وقتذاك أنه فى تخصيص الحجرات المحجوزة للأسرة المالكة والحاشية كان جناح حسنين باشا يقع بين جناحى الملك والملكة نازلى بحيث إن حجرة نومه كانت ملاصقة لحجرة الملك، وحجرة الجلوس كانت ملاصقة لجناح الملكة نازلى، ولكن يبدو أن حسنين باشا أحس بما أثاره هذا الاختيار من تساؤلات فلم يعد إلى اختيار مثل هذا الموقع فى الفنادق الأخرى التى نزلنا بها فى أثناء الرحلة».

(٦٠)

ونصل إلى فقرة من فقرات مذكرات الدكتور حسين حسنى التى يتحدث فيها عن تنامى علاقة الصحبة بين حسنين باشا والملكة نازلى إلى حدود مزعجة، ومن الطريف أن يشير الدكتور حسين حسنى إلى أن الصحفى الأستاذ محمد التابعى نفسه كان ينصح بتقليل هذه المظاهر، وأنه لجأ إلى حسين حسنى فى هذا السبيل، ونلاحظ أن التابعى كان من الحصافة بحيث خلق مبرراً ذكياً لنسبة الحديث الذى أدلى به إلى غيره:

«... وإلى جانب ذلك فقد بدأ يذيع أنه كثير الخروج فى صحبة الملكة نازلى، بل إن الأستاذ التابعى اتصل بى يوما وطلب منى أن أنصح حسنين باشا بمراعاة الابتعاد عن الظهور فى صحبة الملكة نازلى فى الأماكن العامة التى يتعرضان فيها لتعرف عامة الناس عليهما، فقد شاهدهما يجلسان فى سيارة فى الشارع الصغير الواقع خلف مقهى «التريانون» يراقبان خلال النافذة المطلة على ذلك الشارع ما يعرض فى ذلك المقهى (فى تلك الفترة) من فقرات الترفيه من رقص وغناء».

«وقال التابعى: إن ذلك من شأنه طبعا أن يثير من اللغط ما يسىء إلى سمعة وكرامة الأسرة المالكة، وهو ما يجب تفاديه على أية صورة، وأن ما دعاه إلى التنبيه إلى ذلك إلا حكم صداقته لى وإخلاصه للملك، ولأنه لم ير أن فى استطاعته الاتصال بحسنين مباشرة فى ذلك الشأن نظرا إلى ما فيه من إحراج وحساسية، بل إنه طلب منى عدم ذكر اسمه بتاتا خوفا من أن يكون سواه قد رآهما وأن يذيع الخبر فيتجه الظن إلى أنه هو مصدر إذاعته، فشكرته على غيرته ووعدته بعمل كل ما أستطيع بشأن هذا الموضوع».

(٦١)

ومن المهم هنا أن ننقل بعض ما أورده صاحب المذكرات من إشارة سريعة تبدو أنها تتمتع بأمانة ظاهرة، إلى مضمون المنافسات التى دارت بينه وبين حسنين باشا حول مصاحبة الأستاذ محمد التابعى للملك فى رحلته الأولى:

«... وقبل الموافقة على السماح له بمرافقة الأسرة الملكية فى رحلتها، كانت قد جرت مناقشات بينى وبين حسنين باشا فى ذلك الأمر، إذ كنت أبديت له معارضتى للفكرة فى ذاتها من حيث المبدأ لا الشخص، لأن التابعى كان صديقا شخصيا لى منذ الزمالة فى المدرسة السعيدية الثانوية، فضلا عن أنه كان صحفيا نابها له مكانته المرموقة، ولكنى خشيت ما قد يثيره ذلك من الغيرة أو الحسد أو الغضب فى نفوس محررى الصحف المنافسة لصحيفته، لاسيما الصحف المعارضة للمصرى التى كانت تنطق بلسان الوفد، فضلا عن أن الرحلة كانت ترفيهية قبل كل شىء، وقد يحدث من التصرفات البريئة ما قد يكون فى إذاعته ما يتخذ مادة للإساءة فيما

بعد، ولكنى سحبت اعتراضى حينما أبدى حسنين باشا أن الصحف العالمية سوف توفد مندوبيها لمتابعة كل تحركات الملك، وكذلك جريدة الأهرام المصرية كلفت مراسلها فى باريس (المسيو فوشيه) بموافاتها كذلك بتفصيل الزيارات الملكية، فضلا عن أن التابعى وعده بالتزام التحفظ فى رسائله».

....

هكذا نفهم أن حسنين باشا كان هو صاحب فكرة مشاركة التابعى فى هذه الرحلة الملكية، وكأنما يريد حسين حسنى أن يفاجئنا بهذا السر الذى يفسر لنا حقيقة أن التابعى كان أول مَنْ كتب عن حسنين باشا وعلاقته بالملكة، بل إن كتابه الشهير «أسرار الساسة والسياسة» الذى نشر مرات عديدة يكاد يكون ترجمَة لحسنين باشا.

(٦٢)

ويرينا صاحب المذكرات أنه قدر عليه أن يدخل معمعة العلاقة المضطربة بين الملك فاروق وبين رائده السابق حسنين باشا، وأن هذا الدخول جاء متتابعا، فهو على حد رواياته كان يلقى من حسنين ازورارا وكيدا، ويلقى من الملك فاروق تحميلا له بالمسئولية عن التصرف الذى يقوم به حسنين، وربما لم يدر سكرتير الملك ما قد نستنتجه من أن حسنين باشا كان قد سبقه إلى الملك شاكيا له من رغبة السكرتير فى إخراجه من القصر أو فى البقاء مثله فى القصر، وقد كان حسنين قادراً على مثل هذه المناورات، ولولا مناورة كهذه ما وجه الملك مثل هذا الحديث إلى سكرتيره الذى لم يكن (حسبما صور نفسه) من المسئولين عن هذه

التصرفات من الأساس، ويبدو أن شخصية حسين حسنى لم تمكنه من الإفصاح للملك عن طبيعة محاولته السابقة مع حسنين باشا، ولو أنه فعل لكسبت مصر كثيرا من الابتعاد عن مزالق خطرة:

«... وقد كنت فى الواقع أفكر منذ العودة إلى الإسكندرية فى خير طريقة لمفاتحة حسنين باشا فى شأن أفضلية عدم إقامته بالقصر دون إثارة ما قد يمس ما يعتبره كرامته الشخصية، وكنت أتردد نظرا إلى ما أخذت أشعر به من عدم ارتياحه لى على أثر مناقشة كانت قد جرت بيننا وعاتبنى فيها لعدم إفضائى إليه بكل ما كان يدور بينى وبين الملك فى مقابلاتنا اليومية، إلا أننى عقب محادثة التابعى رأيت أن الأمر أصبح يستدعى الإسراع فى الكلام مع حسنين باشا وفضلت أن أطرق الموضوع من الناحية السياسية، فقلت له إنه يبدو أن تردد بعض أصدقائه عليه من رجال المعارضة السياسيين قد أصبح يثير التساؤل وهل المقابلة مقصورة عليك وحدك أم تخفى وراءها مقابلة الملك أيضا، مما جعل بعض الأصدقاء ينصحون لك أن تجعل مثل هذه المقابلات فى مكتبك الرسمى بالقصر تجنبا لإثارة قلق الحكومة، بل ينصحون أكثر من ذلك أن تسرع باختيار مسكن لك حتى تقطع أسباب كل القيل والقال».

«فأجابنى بابتسامة قائلا: إنه يعلم أن إقامته فى القصر تسوء الكثيرين، ولكنه لن يشفى غليلهم وسيظل مقيما بالقصر ليموتوا بغظيهم، فأدركت من لهجته وابتسامته أنه قد يعنينى شخصيا بكلامه، فاكتفيت بأن أكدت له أن تلك النصيحة صادرة عن صدق وإخلاص لصديق وله أن يتدبر أمره كما

«إلا أننى بعد ذلك ببضعة أيام فوجئت بالملك يقول لى فى نهاية مقابلتى إياه: «صاحبك مستنى إيه هنا، قل له يعزل بقى، وأنا عاوزك تبلغه إنه يخرج حالا وتعرفنى النتيجة فى أقرب فرصة»، وحينما ذكرت له أنه ربما كانت ظروفه الخاصة هى التى استوجبت عودته إلى الإقامة بالقصر، قال: إنه كان يقيم بصفته رائدا، ولكن لا مبرر لذلك الآن، وعليه أن يدبر شئونه ويترك القصر، وفهمت أنه (أى الملك) يفضل أن يفعل حسنين ذلك - أى يخرج من القصر - من تلقاء نفسه، ولهذا يرى أن أتولى نصحه بالخروج، فرأيت ألا أذكر له أنه سبق لى أن فعلت ما يطلبه منى الآن».

«وحاولت الكلام مرة أخرى مع حسنين باشا على أساس ازدياد تقولات الناس فى شأن ما يخفيه بقاؤه فى القصر من مقابلات واتصالات مع عدد من السياسيين والملك، فعاد يقول لى فى غضب إنه يعلم أن هناك أشخاصا يسوءهم وجوده فى القصر ولكنه لن يخضع لرغبتهم ولن يريح بالهم، فكررت له أنى إنما كلمته كصديق يخلص النصح، وعندما سألنى الملك فيما بعد عما تم بينى وبين حسنين قلت له يظهر أنه اعتقد بأن طلبى كان ناشئا عن غيرة أو حسد منى ولذلك رفض النصيحة، وإنى أرى تجنبا للإحراج إمهاله ولو اقتضى الأمر الانتظار إلى حين العودة من القاهرة فى نهاية الصيف فإنه قد يرى فى ذلك فرصة للخروج محتفظا بكرامته، فوافق الملك على مطلبى، ويبدو لى أنه فى واقع الأمر لابد أن يكون الملك قد سمع عفوا - أو عمدا - بعض ما كان يدور من الهمس بين خدمه الخصوصيين حول الصلة بين الملكة نازلى وحسنين منذ وجودنا بأوروبا، حتى لقد كانت تفلت منهم أحيانا بعض ألفاظ ملؤها الغيظ والحقد على حسنين».

وهذه فقرة من أكثر الفقرات صراحة فى التعبير عن علم فاروق المبكر بالعلاقة بين حسنين باشا والملكة نازلى، وعن ضيقه الشديد بهذه العلاقة وتوابعها، وعن تفكيره المتعدد الزوايا فى الخلاص من هذه المشكلة، ومن المؤسف له أن الرجلين اللذين استشارهما كانا أصغر من الموقف ولم يكن لهما من روح الحسم والحزم اللازمين لرجال الدولة القدر الكافى، وربما جاز لنا أن نتأمل وقائع التاريخ لو أن الملك قد انتهى مبكرا من هذه المشكلة التى لم يكن لها أن تستمر مؤرقة حياته ونفسيته وعقليته وأداءه طيلة عهده:

«... وبعد أيام قليلة من حديثى مع الملك بشأن خروج حسنين من القصر طلب منى أن أوافيه مساء إلى منزل عمر فتحى، وهناك جاء ومعه «الآنسة صافيناز» ولم يلبث أن تركها فى الشرفة مع حرم عمر فتحى وانفرد بى وبعمر [فتحى] فى إحدى الحجرات وأخذ يسير فى الحجرة ذهابا وإيابا بخطوات عصبية وقد بدا على وجهه الغم والتجهم».

«ثم قال بعد فترة صمت طويلة: «لم أعد أستطيع الصبر، لقد أوشكت على الجنون وأطلب منكما مشاركتى فى التفكير، ماذا أصنع مع الملكة نازلى وحسنين.. هل أقتلهما؟ هل أرسلها إلى مستشفى المجانين؟ أم هل أبعث به سفيرا إلى اليابان؟ لم أعد أطيق هذه الحالة».

«فأخذنا نخفف عنه ونلطف من حدته مبينين له ما فى اتخاذ خطة العنف من المخاطر وإثارة الفضائح، وأن التفكير فى هدوء قد يجعل من الميسور الوصول إلى مخرج من ذلك الوضع الذى يثيره».

«وقضينا شطرا كبيرا من الليل نتبادل الآراء، وإن كنا لم نصل فى النهاية إلى حل أوفى مما أبديناه من وجوب التمسك بالحكمة والتفكير الهادى، فلعله يمكن إيقاظ الملكة نازلى من غفوتها وإرشادها إلى ما تفرضه عليها واجباتها كأرملة لملك وأم لملك وأميرات، أو لعل حسنين من جانبه يصحو ضميره، فإنه إذا كانت العصمة لا تكون إلا لنبى فإن ضبط النفس ميسور للقوى الأمين، وحسنين هو «الأمين الأول».

(٦٤)

ومن العجيب أن سكرتير الملك يحرص على أن يردف الفقرة السابقة بفقرة يعبر فيها عن انطباعاته عن صعوبة الحالة النفسية الحرجة التى وجد فيها الملك فاروق فى تلك العملية، بيد أن الأثر الذى تركه هذا المشهد فى نفسية صاحب المذكرات ظل انطباعيا دون أن يتحول إلى مشورة إيجابية أو تفكير إيجابى، وهو يقول بكل وضوح:

«ولست أنسى ما حييت وجه فاروق المسكين فى تلك الليلة وقد احتقن بدماء الغيظ والكبت وهو يروح ويغدو فى أرجاء الغرفة، وكأنه وحش ثائر جريح قد أحكمت حوّله أسوار القفص وهو لا يملك منها فكاكا ولا حيلة للهرب».

«وإنى وقد رأيت كيف تبدل وجهه الحلو الصبوح فى تلك الليلة إلى هذا الوجه الغاضب المخيف كم تساءلت بعدها عن مدى ما أحدثه هذا الانفعال النفسانى العنيف من جرح غائر فى نفسه الطاهرة فى باكورة أيامه من الحكم، وعن مدى ما كان لذلك من أثر فى زعزعة إيمانه بمبادئ الأمانة والقيم الأخلاقية السامية».

«ولقد ظل مشهد الملك فى ثورته وحيرته يمثل فى خاطرى فداحة الفاجعة التى نزلت به فى شخص أعز مخلوقين لديه».

(٦٥)

وتنفرد مذكرات الدكتور حسين حسنى بالحديث عن واقعتين شبه كوميديتين وإن كانتا تراجيديتين فى الوقت ذاته، والواقعتان تتعلقان بحسنين باشا، فى الواقعة الأولى تسور هذا الرجل مع مركزه الكبير سور القصر، أى قفز من عليه كما يقفز طلاب المدارس، وفى الواقعة الثانية فوجئ بأمتعته مجموعة وملقاة إلى جوار أحد أبواب الحرملك، ومع سعادة صاحب المذكرات الحقيقية بمثل هاتين النتيجتين، إلا أنه يخدثنا بما يدل على أن السعادة لم تكتمل، وهو يعزو رجوع الملك عن غضبه على حسنين إلى ما هو متوقع منطقيا من تأثير الملكة نازلى، وذلك من دون أن يقدم دليلا ماديا على حدوث مثل هذا التأثير:

«وعلى الرغم من أن الملك أمر بعمل إصلاحات شاملة فى القصر بمناسبة قرب زفافه ما استدعى إخلاء الجناح الذى يقيم فيه حسنين باشا، بل على الرغم من إبلاغه ذلك على لسان الملك، فإنه (حسنين باشا) لم يصدر منه ما يدل على قرب مغادرته القصر، وظل يخرج ويدخل كما يشاء، بل كان يحضر فى وقت متأخر فى المساء، ولذلك لم يلبث الملك أن أمر بإغلاق أبواب القصر فى الساعة العاشرة مساء وهو الموعد الذى قلما كان يعود فيه حسنين باشا، ولقد دار الهمس فى القصر بعدها بأنه عندما فوجئ الملك بما علمه من أن الباشا حضر ليلا متأخرا، وتسور أحد الأبواب ليستطيع الدخول، لم يطق صبرا وأمر بأن تجمع أمتعته فى الحال وتنقل إلى جوار أحد أبواب الحرملك بقصر عابدين، فوجد حسنين باشا فى ذلك

إهانة كبرى له على مرأى ومسمع من الخدم وصغار الحاشية، فاتخذ مسكنا له فى مصر الجديدة واعتكف فيه زمنا بحجة المرض وامتنع خلال ذلك عن الذهاب إلى القصر بتاتا».

«ولا أعلم شيئا على وجه الدقة عن الظروف والملابسات التى حملت الملك على زيارة حسنين باشا فى عزلته بعد بضعة أسابيع لترضيته وإقناعه بالعودة إلى عمله، وعلى كل حال فليس ثمة مجال للعجب، فإن الملكة نازلى كانت ولاريب وراء حسنين باشا تسانده وتطالب له بما يرضيه وابنها المسكين يرى نفسه أمامها عاجزا عن كبح جماحها أو إيجاد وسيلة لاتقاء شر الفضيحة فيما لو اشتد الصراع بينهما».

(٦٦)

ويروى الدكتور حسين حسنى واقعة تدل على مدى ما كان حسنين باشا يتمتع به من إسراف شديد، ومدى ما كان المسئولون فى القصر يحاولونه من أجل إصلاح أحواله:

«... وطلب الملك [الملك فؤاد] من ذو الفقار باشا أن يدبر وسيلة مع أحد المصارف لتسديد ديونه [أى ديون حسنين]، وأذكر أنى أبديت دهشتى لذلك الطلب، مع أنه كان من الميسور بل من المنتظر أن يأمر الملك [الملك فؤاد] بأن تقوم الخاصة الملكية بالتسوية المطلوبة، فأجابنى ذو الفقار باشا بأنه سبق للملك أن سدد ديون حسنين بك مرتين من قبل على شرط ألا يعود إلى ذلك مرة أخرى، ولهذا فإن الملك فى هذه المرة أراد أن يلقنه درسا».

«على كل حال فقد نجح كبير الأمناء فى ترتيب التسوية عن طريق بنك مصر على أساس توحيد الديون لديه بأن يتولى تسديدها عن حسنين بك ويستردها منه على أقساط محددة فى فترة معينة، مع التأمين على حياته

لطول تلك المدة، ولما كانت الأقساط تستنفد كل مرتبه تقريبا فقد تم التفاهم مع الحكومة على منحه «بدل تمثيل» بوصفه «رائد ولى العهد» بحيث تغطى قيمته قيمة الأقساط المطالب بها، وبذلك تم تعيين حسنين بك رائدا لولى العهد، أى رئيسا للحاشية المرافقة للأمير».

(٦٧)

ويشير الدكتور حسين حسنى إلى الوصية الأخيرة للملك فؤاد التى أوصى بها حسنين باشا وانطباعات حسنين التالية عن هذه الوصية حسبما رواها للدكتور حسين حسنى:

«... فان الكلمات التى سمعها من الملك [فؤاد] وهو يوصيه بالعناية بابنه قد تركت فى نفسه أثرا عميقا، حيث قال له: إنه يستودعه أمانة هى أغلى ما لديه، وهى ولده، ولذلك فإنه يرجو أن يحقق ثقته فيه فيبذل كل الحرص والعناية فى السهر على ما فيه خيره وإعداده للمهمة الكبرى التى تنتظره، وأن يجعل ذلك نصب عينيه فى كل تصرفاته معه، وأنه سوف يكون مسئولا عن ذلك أمامه وأمام الله، وقد وقعت هذه الكلمات فى نفس حسنين بك بما جعله يشعر بثقل تلك المسئولية الكبرى، ويسأل الله أن يعينه على تحمل أعبائها».

وربما كان قصد حسين حسنى من هذه الرواية أن يضاعف من شعورنا بالاشمئزاز من مسلك حسنين باشا الذى لم يعرف للوصية حقها.

(٦٨)

على أن أعجب ما فى نقد صاحب المذكرات الحافل والمتكرر لحسنين باشا وسلوكه وتصرفاته أن هذا النقد الشديد يتراجع على سبيل الحتم إذا ما

ظهر الوفد فى أفق الحوادث، عندئذ يصبح حسنين بمثابة رجل الملك الذى لابد لصاحب المذكرات من أن يحترمه، وانظر على سبيل المثال إلى هذه الفقرة التى يتحدث فيها صاحب المذكرات عن منح حسنين باشا قلادة فؤاد الأول التى تعنى تلقائيا أن يكون صاحب مقام رفيع، ففى هذه الفقرة نجد كأنما شخص غير صاحب المذكرات هو الذى يتحدث، وكأنما لم يكن حسنين هو ذلك الرجل الذى آذى الملك فى أعز ما يملك:

«... وكأنما أراد الملك أن يؤكد الإعراب عن تقديره لما قام به بنك مصر من جهود فى سبيل دعم الاقتصاد الوطنى فى مجال الصناعة الوطنية، فقام بعد ذلك بيومين بزيارة المركز الرئيسى لبنك مصر فى القاهرة ومنح حسنين باشا فى تلك المناسبة قلادة فؤاد الأول التى تعطى حاملها لقب «حضرة صاحب المقام الرفيع»، وهو ما لم يسبق منحه لغير رئيس الحكومة، وفى هذا ما فيه من التنويه بأنه احتفظ للرجل الذى وقع عليه اختياره لرياسة الحكومة بالمكانة التى وقف التدخل الأجنبى دون حصوله عليها، وفى الوقت بعينه أنعم برتبة البكوية على بعض الصحفيين الذين رافقوه فى الزيارتين الأخيرتين، فى حين أن بعض الوزراء الوفديين كانوا مازالوا «أفندية».

....

ربما كان من المفيد هنا أن نشير إلى أن صاحب المذكرات يتحدث عن الفترة التى أعقبت محاولة الملك تعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للوزراء فى أبريل ١٩٤٣، وقد كانت محاولة فجة باءت بالفشل المحقق وهى فى

خطواتها الأولى والأخيرة، ومع هذا فإن تسجيل هذه المحاولة فى وثائق محفوظة فى القصر قد أتاح لها قيمة أكبر من المحاولات الشبيهة التى يمكن وصفها بأنها ذهبت أدراج الرياح فى الواقع وفى التاريخ معاً.

(٦٩)

ويكتفى الدكتور حسين حسنى فى الحديث عن إنجازات أحمد حسنين الإيجابية بنقل آرائه عن دوره فى جماعة الرواد:

«علمت منه [أى من أحمد حسنين] اهتمامه وعنايته بحركة «الرواد» التى كان يقوم بها لفيف من خيرة الشباب المثقفين الذين تطوعوا إلى جمع عدد من صبية حى «زينهم» بالسيدة زينب، واستأجروا منزلا به فناء واسع اتخذوه مقرا أو ناديا لهؤلاء الصبية وشرعوا فى تعليمهم القراءة والكتابة وبعض الحرف اليدوية البسيطة، مع مزاولة بعض الألعاب الرياضية، وكان الرواد يتناوبون فى القيام بمهمة تثقيف وتدريب هؤلاء الصبية، واصطحبنى حسنين بك بضع مرات لزيارة ذلك المركز ولقاء القائمين بشئونه».

....

ولا يشير سكرتير الملك إلى ما فهمه من دوافع أحمد حسنين إلى الاهتمام بهذه الحركة، مكتفيا بنقل وجهة نظر حسنين حيث يقول:

«وفهمت منه أن مبعث اهتمامه يرجع إلى وجود حركة مماثلة فى انجلترا كان يعجب بها ويقوم برعايتها هناك أمير ويلز ولى عهد بريطانيا، وهو يؤمل أن تنتشر هذه الحركة فى مصر على غرار ما جرى فى انجلترا».

(٧٠)

وربما كان من المدهش أن نختم حديثنا عن صورة أحمد حسنين فى مذكرات سكرتير الملك بأن نورد أكبر المفاجآت فى تاريخ أحمد حسنين فى عهد الملك فاروق، وهى أن الملك فاروق كان قد قرر فى بداية عهده ألا يعين حسنين رئيسا للديوان أبدا!! وأنه كذلك كان يرفض تعيين مراد محسن ناظر الخاصة الملكية فى هذا المنصب لا لشىء إلا لأنه صديق النحاس وجاره:

«ثم عاد [أى الملك] يقول إنه يشعر بأن المشكلة الأولى التى سوف يصادفها هى مشكلة تعيين رئيس الديوان، وفاجأنا بقوله: إن حسنين طبعا يطمع فى أن يقع عليه الاختيار،ولكن ذلك لن يكون أبدا، وأردف: وربما يتمنى النحاس أن يتولى مراد محسن باشا رئاسة الديوان، لأنه جاره وصديقه، ولكن لهذا السبب يجب أن يبقى مراد باشا ناظرا للخاصة، وعلى ذلك يحسن التفكير من الآن فى رئيس آخر للديوان، فأبدينا له أن الوزارة تخشى أن يتجه التفكير إلى على ماهر باشا فتنشأ بذلك المتاعب بينهما، ولهذا يحسن التريث فقد يهدى التفكير إلى شخصية لا تثير الاعتراض وتكون موضع الثقة والتقدير من الجميع، فوعد بالانتظار والتفكير وطلب منا دوام اليقظة والمعاونة فى تحقيق الأهداف التى يتمناها لمصر».

ربما يجدر بنا هنا أن نذكر القارئ بما لفتنا النظر إليه فى الباب الأول من هذا الكتاب من ضياع فرصة مراد محسن باشا فى تولى منصب رئيس الديوان مرة بسبب صلته بالنحاس باشا، ومرة أخرى بسبب صلة النسب التى ربطته بإسماعيل صدقى باشا.

(٧١)

أما الملكة ناريمان فإنها تحظى من الدكتور حسين حسنى سكرتير الملك الخاص بقدر من الحياد القريب إلى التجاهل، وذلك فى مقابل حبه واحترامه وتعاطفه مع الملكة فريدة، وفى مقابل انتقاده للملكة نازلى واندهاشه من سلوكها، ونحن نلمس قلق صاحب المذكرات من نبأ اعتزام الملك خطبته لها، ونقدر مدى قلق صاحب المذكرات لهذا النبأ عندما نعلم أنه هو نفسه كان أحد المدعوين إلى حفل عقد قران هذه العروس، وقد وصلته الدعوة هو نفسه من يد العريس الذى لا يشير الدكتور حسين حسنى إلى اسمه على الرغم من أن اسمه معروف ومعلن وقد وصل إلى منصب الوزارة فى عهد الرئيس السادات. ومن الطريف فى رواية حسين حسنى أنه يشير إلى أنه اضطر إلى سؤال كريم ثابت (المستشار الصحفى) فإذا بكريم ثابت ينفى الخبر، والواقع (الذى تدلنا عليه قراءة مذكرات صلاح الشاهد) أن كريم ثابت لم يكن ينفى الخبر بقدر ما كان يعبر عن أمنيته فى أن يفشل هذا الارتباط، ذلك أن «ناريمان» كانت قد اشترطت لإتمام هذا القران أن يبعد كريم ثابت نفسه عن القصر، لكننا لا نستطيع أن نفوت الفرصة للإشارة إلى أن هذا الرجل «المسئول» فى القصر كان يلجأ إلى الاستفسار عن الحقيقة من رجل «غير مسئول» فى القصر، ومع هذا فإنه لا يكف عن إبداء ضيقه من وصول الحال إلى ما وصلت إليه:

«... وقد أحدث نشر هذا الخبر [أى خبر ترشيح ناريمان لتكون زوجة للملك] ضجة بل استنكاراً أجمع عليه الرأى، حيث كان معروفا لدى الكثيرين أن الفتاة التى يشير إليها الخبر كانت مخطوبة بالفعل، بل إن موعد عقد قرانها كان قد تم تحديده ووزعت بطاقات الدعوة على

المدعوين لحضوره وكنت من بينهم، بل إن «العريس» كان قد تلطف فحضر لزيارتى ليدعونى ولتقديم بطاقة الدعوة لى بيده، وليس من المألوف فسخ الخطوبة على الوجه المفاجئ الذى توحى به الإشاعة التى رددتها تلك الصحيفة، ومن ثم فلابد أن تكون [يقصد: الصحيفة] قد أخطأت بمسارعتها إلى النشر قبل التثبت مما أبلغ إليها».

«وكان سكوت الصحف عن العودة إلى الخوض فى هذا الموضوع ما يزيد الاعتقاد بعدم صحة ما أشيع، ولم أتمالك [نفسى إلا] أن أفاتح المستشار الصحفى فى ذلك حين قابلته مصادفة فى ردهة القصر، فبادرته بالاستفسار عن مدى صحة ما نشر، فقال: إنها مجرد إشاعة، فليس هناك ما يدل على أنها تقوم على أى أساس، فقلت له: لابد أن تكون قد شعرت أو سمعت على الأقل بما أحدثه هذا الخبر من القلق والاستنكار لأن صحة الخبر تستدعى فسخ الخطوبة، ولا يمكن أن يصدق الناس أن الملك نفسه يكون السبب فى الإقدام على ما يتعارض بل يناقض تقاليد وعادات البلاد، بل يخالف مبادئ وتعاليم الدين».

«ولما سألته عن السبب فى عدم التفكير فى نشر تكذيب مثلا قال: إنه يفضل ترك الموضوع يخمد من تلقاء نفسه بدلا من تجديد وتوسيع دائرة النشر بما يستلزمه التكذيب من إعادة ذكر الخبر، واكتفيت بهذا القدر من الكلام معه لاسيما أنى أعربت له عن دهشتى واستيائى، فضلا عن استياء واستنكار الشعب لكى ينقل ذلك إلى الملك، بل على أمل أن يفعل ذلك».

(٧٢)

ويورد الدكتور حسين حسنى تفصيلات مهمة عن موقف والد الملكة ناريمان، ولعل رواية صاحب المذكرات تمثل أوفى رواية عن شعور هذا

الأب تجاه هذا الموقف الطارئ الذى وجد نفسه فيه، فاضطر إلى استشارة أحد الوزراء السابقين فى ذلك العهد الذى ذهب بدوره إلى سكرتير الملك يستغيث برأيه. ومن الجدير بالذكر أن الدكتورة لطيفة سالم فى كتابها عن الملك فاروق قد نقلت عن الوثائق البريطانية ما رصدته هذه الوثائق عن علاقة هذا الوزير (وهو والد الأديب المشهور ثروت أباظة) بأسرة الملكة ناريمان، بيد أن الأمر يمكن تفسيره أو تعضيده بذكر أن هذا الوزير قد تولى (أكثر من مرة) وزارة المواصلات التى كان الأب سكرتيرا عاما لها:

«وقد فوجئت فى يومها أو فى اليوم التالى بزيارة إبراهيم دسوقى أباظة باشا وزير المواصلات فى حينها، وكانت تربطنى به صلة مودة وتقدير متبادلة منذ مدة طويلة لإعجابى به وبما كانت تنشره له الصحف، فضلا عن دوره الوطنى الكبير فى تسجيل الجرائم التى ارتكبها الجيش البريطانى فى العزيزية وما يجاورها فى مديرية الجيزة إبان حوادث الثورة الكبرى فى عام ١٩١٩، حينما كان يشغل مركزا رسميا فى المديرية، مما جعل المحضر الرسمى الذى سجله فى حينها يصبح وثيقة رسمية لها شأنها فى استعانة الوفد المصرى فى الاستشهاد بها فى الدعاية للقضية المصرية وتعزيزها فى مختلف الدوائر فى العالم، فضلا عن روابط الصداقة القديمة بينى وبين الكثير من أفراد أسرتهم الكريمة وفى مقدمتهم شقيقه المرحوم عبد الله بك، وأبناء عمه فؤاد باشا واخوته جميعا، لاسيما زميلى فى الدراسة محمد فكرى باشا».

ومن هنا نشأت بيننا صداقة قديمة العهد تتجدد بيننا فى مناسبات متوالية، ولذلك رحبت بقدومه كل الترحيب ولم يلبث أن اعتذر لى عن مقدمه دون اتصال سابق قائلا: إنه حضر بسبب حيرته فى كيفية

الاستجابة لرجاء صديق عزيز عليه وهو حسين فهمى صادق بك السكرتير العام لوزارة المواصلات، فإنه فى حيرة شديدة يشعر بالعجز عن التصرف فى شأنها على إثر اتصال صادق بك الجواهرجى المعروف [ربما أن المقصود نجيب بك الجواهرجى الذى تواترت باسمه الروايات لكن يبدو أن اسم والد ناريمان قد اختلط باسم الجواهرجى على قلم سكرتير الملك بعد هذا العمر الطويل] وأبلغه أن جلالة الملك رأى كريمته ناريمان وأعجب بها ويود الزواج منها، وإنه كلفه (أى الجواهرجى) بإبلاعه ذلك لعمل ما يلزم لإتمام الرغبة الملكية، ويريد بذلك طبعا العمل على فسخ خطوبتها لأنها على وشك الزواج، بل إنه قد تم توزيع بطاقات الدعوة لحضور عقد القران بعد الاتفاق مع «العريس» على تحديد موعده، فالرجل فى حيرة الآن من أمره لا يدرى كيف يواجه العريس وهو شاب كريم العنصر والأخلاق، ولم يصدر منه ما يدعو إلى نبذه وفصم العلاقة التى ارتبط بها معه، وكيف يواجه الأهل والأصدقاء والمدعوين وليس لديه من سبب بيديه لتعليل الإقدام على عمل ما هو مطلوب منه الآن، وفضلا عن ذلك إن أحدا لم يتصل به شخصيا من ناحية الملك - فيما عدا صادق بك الجواهرجى - هذا إلى أنه (أى حسين بك فهمى صادق) يردد «وأين نحن من مقام الملك؟»، ولذلك فإنه مشغول البال، شديد الاضطراب إزاء كل هذه الأسئلة التى تلح عليه وأفقدته راحة البال، فاستعان بى، ولكنى لم أجد الجواب الشافى لما يشكو منه، فخطر لى الحضور إليك عسى أن لديك من المعلومات أو الرأى ما يدخل الراحة والاطمئنان إلى قلب الرجل المسكين».

(٧٣)

على هذا النحو لخص إبراهيم الدسوقى أباظة موقف الأب المسكين أو شبه المكلوم، وقد كانت له بحكم خبراته القانونية والسياسية الضخمة قدرة

فائقة على التعبير الدقيق عن كل وجوه القضية على نحو ما رأينا.. وإذا بنا فى المقابل نواجه باعتراف صاحب الذكريات بعجزه الكامل عن أن يقدم أى يد من أيدى المعونة فى مثل هذا الموقف الذى هو من أخص خصوصيات مليكه.

وهكذا يتضح لنا إلى أى حد كان سكرتير الملك الخاص قد أصبح بعيداً عن الصورة لا عن القرار والمشورة فحسب:

«فأبديت أسفى الشديد لما سمعته منه وأعربت عن دهشتى شخصيا للإشاعات التى ذاعت حول هذه الخطوبة المرتقبة، لأنى لا أكاد أصدقها، ولا أود أن تصدق للظروف التى تحوطها وبخاصة ما تحتاجه من فسخ خطوبة سعيدة قائمة، وتم تحديد موعد لوضع نهاية سعيدة لها بعقد الزواج، وأنا شخصيا حضر عندى العريس بنفسه لدعوتى وتقديم بطاقة الدعوة، فالإقدام على تجاهل ذلك كله والسعى للقضاء عليه مما يتنافى مع التقاليد والعادات الكريمة، وهو ما يجب أن يتسامى الملك عنه وهو ما لا أتردد فى مصارحته به لو أنه استشارنى فى شأنه من قبل، أو فكر فيه الآن، وذكرت له الحديث الذى دار بينى وبين المستشار الصحفى فى هذا الشأن، والرأى عندى أن ناظر الخاصة الملكية لابد أن يكون لديه الخبر اليقين عن حقيقة نوايا الملك، لأن هذه الشئون تدخل فى صميم اختصاصه، ولكن دسوقى باشا اعتذر عن عدم استطاعة العمل بهذا الرأى لانعدام الصلة التى تسمح له بذلك، وتركنى شاكرا وهو مازال حائرا من ناحيته، وأنا آسف حائر كذلك من ناحيتى».

(٧٤)

ويأبى القدر إلا أن يقدم الحل الطبيعى لمثل هذا الموقف، فإذا الرجل الذى ناء قلبه بمثل هذا الحمل يموت، وإذا وفاته الفجائية تدفع الملك إلى

الكشف عما كان لا يزال فى طى الشائعات فى ذلك الوقت، وإذا النفاق الملكى يظهر ما كان فى طريقه إلى الظهور:

«ولم يلبث الجميع أن فوجئوا بوفاة حسين فهمى صادق بك والد ناريمان فى ٢ مارس عام ١٩٥٠ ، وفى تلك المناسبة صدر من الملك أول ما يشير رسميا فى دوائر القصر إلى حقيقة ما استقر عليه رأى الملك بشأن الخطوبة المرتقبة، بأن أبلغت إلى كبار رجال الحاشية الرغبة الملكية فى أن يشتركوا جميعا فى تشييع الجنازة، فضلا عن أنه أوفد كبير الأمناء للقيام بهذا الواجب باسمه، ولإبلاغ الأسرة لتعزيته ومواساته، إلا أن سرى باشا رئيس الديوان الملكى حينذاك اعتذر عن عدم الاشتراك فى تشييع الجنازة بحجة المرض فى حين أنه بعد ظهر اليوم نفسه حضر حفلة شاى عند الوزير المفوض بالسفارة البريطانية».

....

....

....

«ولم يبق أى شك بعد ذلك فى أن الزواج الثانى للملك سيتم بعد انتهاء فترة معقولة للحداد، وهو ما تم فعلا بعد انقضاء نحو سنة تقريبا من ذلك التاريخ».

(٧٥)

ولا نزال مع حسين حسنى فى داخل القصر الملكى، وسنعرض الآن لصورة على ماهر فى هذه المذكرات، ومع أن حقوق الأقدمية فى رياسة الديوان الملكى ، وفى القرب من الملك كانت تقتضينا أن يسبق حديثنا عن

صورة على ماهر فى مذكرات حسين حسنى حديثنا عن صورة أحمد حسنين، إلا أن علاقة الملكة نازلى بأحمد حسنين فرضت تقدم الحديث عنه، وهو على نحو ما رأينا حديث ملتبس ومتداخل وشائك على الرغم من كل ما حاول صاحب المذكرات تجنبه.

والواقع أن مذكرات حسين حسنى تمثل مصدرا لا يمكن الاستغناء عنه عند كتابة تاريخ على ماهر، وقد قدم حسين حسنى فى هذه المذكرات أدق تشخيص لعلاقة على ماهر بالملك فاروق فى كثير من المراحل، ويبدو أنه كان يميل إلى التشخيص الذى نتبناه حين نقول إن على ماهر نفسه كان مسئولا عن كل ما أصابه فى عهد الملك فاروق من تهميش واستبعاد، لكن حسين حسنى والحق يقال لم يكن معنيا مثلنا بتشخيص سلوك على ماهر، وإنما كان معنيا بالملك والملك وحده، ومع هذا فقد أورد نصوصا فى غاية الأهمية عن علاقات على ماهر بأحمد حسنين وبصاحب المذكرات نفسه وبالبريطانيين وبحسين سرى وبكامل البندارى وبغيرهم

(٧٦)

ومن المفيد أن نتأمل فى بعض ما يصور نظرة حسين حسنى إلى شخصية على ماهر.

فى إحدى الفقرات الجميلة والقصيرة والمعبرة من كتاب حسين حسنى يستطرد إلى وصف شخصية عى ماهر فيقول:

«وفى الحق أن على ماهر باشا كان بالغ الذكاء والمقدرة، وهو ما يشهد له به خصومه أنفسهم، إلا أنه مع الأسف الشديد كان يبالغ فى الاعتداد

بنفسه إلى حد يكاد ينسيه احتمالات طوارئ الخطأ فى الحكم والتقدير لطبيعة البشر».

....

....

....

□

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن صاحب المذكرات يتحدث بدقة وموضوعية عن مكانة على ماهر فى أول عهد الملك فاروق فيقول:

«... ولم يكن على ماهر مجرد المستشار السياسى الأول للملك بحكم منصبه فقط، بل إننى لمست شخصيا ثقة الملك بإخلاصه وكفاءته ثقة مطلقة، لاسيما أنه سبق أن قام الدليل على ذلك بالقرار الذى أسرع بإصداره عقب وفاة الملك فؤاد بالمناداة بولده ملكا، وبتحديد سن الثامنة عشرة بالحساب الهجرى موعدا لثبوت كمال رشده ولياقته شرعا لتولى سلطاته الدستورية، وبذلك سد الطريق على مَنْ كانوا يرون تأخير توليه الحكم إلى أن يبلغ سن الحادية والعشرين الميلادية، وإن كان بعض خصوم على ماهر باشا يرون فى هذا القرار ذاته جزءا من مخططه للتعجيل بتوليه هو شخصيا زمام رئاسة الحكومة، والله وحده أعلم بالسرائر».

....

«كان الملك الشاب يشعر ولاشك بالارتياح بعد تولى على ماهر باشا رئاسة الحكومة [الحديث عن وزارة ١٩٣٩]، لاطمئنانه على الأقل لعدم

نشوء أى سوء تفاهم مع الحكومة لطول المدة نسبيا لعمل رئيس الحكومة مع الملك، وثقة الملك المطلقة بالرئيس الجديد وعقيدته السياسية، إلا أن الأحداث العالمية كالرياح تأتى بما لا تشتهى السفن، فقد سبق تشكيل الوزارة فى ١٨ أغسطس عام ١٩٣٩ أن كان العالم مشحونا بنذر حرب عالمية جديدة».

(٧٧)

كذلك يشير حسين حسنى فى بدايات مذكراته إلى أن الملك فاروق كان يؤثر على ماهر بأخذ رأيه فى الفترة المبكرة من عهده حتى من قبل أن يختاره كرئيس للديوان:

«... عندما بدأت تظهر بعض المشكلات والصعوبات فى التعامل مع الحكومة [أى الحكومة الوفدية]، عرضت على الملك أن يستعين برأى بعض ذوى الخبرة فأشار باستطلاع رأى على ماهر باشا، وبدأت أتردد عليه بين حين وآخر، وكان مقيما بمصيفه بالإسكندرية، وعندما عاد إلى القاهرة ليكون على اتصال مستمر بمصادر أخباره، كنت أسافر إلى القاهرة خصيصا لمقابلته شخصيا كلما اتصل بى عن طريق الخط التليفونى المباشر بين القصور الملكية».

(٧٨)

وفى رأيى أن أخطر فقرات حسين حسنى فيما يتعلق بعلى ماهر وأدائه كرئيس للديوان هى تلك التى تتعلق بحديثه عن مسئولية على ماهر عن التدمير الكامل لعلاقة الملك المباشرة بمجريات الأمور من خلال رجال الحاشية، وهى العلاقة التى بدأت منتظمة فى صورة لقاء يومى كان الملك

قادراً من خلاله على الإلمام بالكثير، لكن على ماهر تمكن من أن يدمر هذا التقليد الجميل مما قاد إلى أوخم العواقب، وقطع الصلة الشخصية بين الملك ومعاونيه منذ مرحلة مبكرة، وقد عمل على ماهر على تحقيق هدفه من هذه الخطوة بعزل الملك عن الاتصال إلا به، وكان هو نفسه - على ماهر - واحداً من الذين عانوا فيما بعد فترة قصيرة من سيئات هذا النظام:

«... فى خلال هذه الفترة طرأ تغيير كبير - بل خطير - على أسلوب العمل بين الملك وكبار حاشيته المسئولين، فإنه بدلا من استقباله إياهم كل يوم لعرض ما لديهم من الأوراق والشئون وتلقى تعليماته بشأنها، كما جرت العادة منذ توليه الملك، وكما كانت تجرى كذلك فى أيام أبيه، تلقى رجال الحاشية المشار إليهم أمرا من الملك بأن يرفعوا إليه ما لديهم من أوراق ومذكرات يوميا فى مظاريف كبيرة مغلقة ومعها مذكرات من كل منهم بما يرى لفت النظر إليه، إلا إذا كانت هناك مسائل مهمة تستدعى مقابلة الملك شخصيا، فترفع إليه مذكرة عنها لتحديد موعد للمقابلة، وبذلك انقطعت الصلة الشخصية اليومية بين الملك وكبار حاشيته إلا عن طريق المذكرات، ولم يكن من العسير معرفة الدافع لحدوث هذا التغيير، فقد كان على ماهر باشا يردد بين حين وآخر أنه لا يرى داعيا لإرهاق الملك بهذه المقابلات اليومية، وأنه لصالح سياسة القصر يجب أن يتولى رئيس الديوان وحده عرض كل ما يتعلق بها، وتحت النظام الجديد لسير العمل بقى رئيس الديوان هو الذى يتمتع وحده بمقابلة الملك يوميا، ولكنه بعد فترة وجيزة خضع بدوره للنظام الذى نصح به وأخذ يشكو من ضرورة الإلحاح فى طلب المقابلة ليظفر بها».

(٧٩)

ويستطرد الدكتور حسين حسنى من هذه الملحوظة إلى أن يقدم لنا تفسيراً لا قيمة له للفكرة التى شاعت عن أن الشماشرجية كانوا يدبرون أمور الدولة فى عهد الملك فاروق، وهو يقول:

«وهكذا بدأ النظام الذى كان فيما بعد موضع الدهشة بل السخرية إلى حد القول بأن «الشماشرجية» كانوا يدبرون أمور الدولة. ولكن واقع الأمر هو أن الملك فى حرصه على الاطلاع على ما يرفع إليه من جميع فروع القصر، وهو ما يملأ عدة مظاريف كبيرة، كان لا يرى بدا لاكتساب الوقت، من أن يكلف «الشماشرجى» (الأمين الخاص)، صاحب الدور فى الخدمة وقتها، بأن يفض المظاريف الواحد بعد الآخر ويتلو عليه ما بها ورقة بعد أخرى، فى حين كان الملك فى الحمام أو يتناول الطعام أو مستلقيا للراحة، وكان فى أثناء سماعه للتلاوة يشير أحيانا بالاتصال بالمسئول الذى رفع الورقة أو المذكرة للاستفسار عن أمر فيها قبل البت فى أمرها، وأحيانا كان يكتب تعليماته بيده، وفى أحيان أخرى كان يملى رأيه على الشماشرجى ليكتبه».

(٨٠)

ويعود صاحب المذكرات ليحاول تبرير ما شاع من أمر هذه الجزئية محاولاً نفى ما قيل عن تدبيرهم للأمور أو مسئوليتهم عن القرارات، ومؤكدا على أن القرار قد ظل قرار الملك، وما كان أحرى بالملك أن يجعل القرار قرار الحكومة المسئولة أو قرار الشعب من خلال برلمانه، لكن هكذا يحارب بعض الملوك والحكام (ومنهم فاروق) من أجل الاستئثار بالسلطة،

ثم إذا هى أكبر من قدراتهم ووقتهم فيتركونها لأمثال هؤلاء الأمناء الخصوصيين (الشماشرجية) على نحو ما نرى من تصوير دقيق يدافع به صاحب المذكرات عن مليكه:

«... وهذا منشأ ما ذاع من أن الشماشرجية كانوا يصدرون الأوامر والتعليمات فى شئون الدولة، وما كانوا فى الواقع يقومون إلا بتنفيذ أوامر الملك إليهم، وهو من جانبه يظهر أنه كان يعتقد أن تلك كانت الوسيلة للتغلب على صعوبة الاطلاع على ذلك العدد الوفير من الأوراق التى ترفع إليه يوميا، وأداء واجبه نحو البت فى أمرها وموافاة المسئولين برأيه فيها دون تأخير، فكان لا يرتاح حتى ينتهى من النظر فى كل ما رفع إليه ويعيد إلى المسئولين من رجال الحاشية أوراقهم مزودة بما رآه فى شأنها، وكثيرا - بل غالبا - ما كانت تصل إلينا الأوراق فى ساعة متأخرة من الليل».

(٨١)

وعلى هذا النحو يؤكد صاحب هذه المذكرات فى هذا السياق وفى هذا الموضع ما كان حريصاً على أن يشير إليه فى أكثر من موضع من إيمانه بمسئولية على ماهر عن تدمير علاقة الملك بحاشيته. بل إن الدكتور حسين حسنى كان يرى ويجاهر بما يراه من أن على ماهر كان بمثابة المسئول عن سوء أداء الملك السياسى، على نحو ما كان أحمد حسنين بمثابة المسئول عن سوء أدائه الشخصى، وانظر إلى هذا التشخيص الواضح الصريح حيث يقول:

«...... أما انحرافه عن الطريق السوى فى ناحية الشئون العامة وبدء تنكبه لأحكام الدستور فقد بدأ الانزلاق على يد مستشاره السياسى الأول.. رئيس الديوان الملكى فى بداية حكمه على ماهر باشا، الذى أبعده من ناحية عن متابعة السير فى تقليد مقابلة المسئولين من الحاشية يوميا فحال دونهم وعرض ما قد يكون لديهم من آراء إلى أن لاقى هو نفسه ذات المصير، ثم أصبح غير المسئولين هم أصحاب الرأى والنصح على مر الزمن، كما كان هو صاحب النصيحة بإقالة حكومة الأغلبية ليتولى هو رئاسة الوزارة بعدها، فوجد الملك فى هذا نموذجا يحتذيه فيما بعد».

«كما استقر فى وجدانه ضرورة إيجاد توازن بين الأحزاب فى مقاعد البرلمان خشية طغيان الأغلبية، إذ بقيت حوادث القمصان الزرقاء ماثلة أمام عينيه، وما كان يئول إليه حال البلاد لو أطلق لها العنان، ولكن تضارب المصالح الحزبية وطغيان مصلحة الحزب - أى حزب - على الصالح العام فى بعض الأحيان لم يؤد إلى تحقيق الغرض الذى كان يرمى إليه، وعندما عاد الوفد إلى الحكم سنة ١٩٥٠ وأبدى استعداده للسير فى الحكم بما يديم حسن التفاهم بينه وبين الملك، عاود الأمل الملك فاروق فى عودة الاستقرار إلى البلاد حتى وقعت أحداث يناير سنة ١٩٥٢ [يقصد حريق القاهرة] فأنهت حكم الأغلبية وأتيحت بعدها الفرصة لغير المسئولين من الحاشية فتعاقبت الوزارات على النحو الذى انتهى بيوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢».

(٨٢)

ويقدم حسين حسنى صورة بديعة وموحية ودقيقة ما انتاب حسنين باشا من الغيظ الشديد عندما عين على ماهر رئيسا للديوان الملكى، ويعترف

سكرتير الملك فيما يرويه بأنه هو نفسه كان واعيا لحقيقة مشاعر حسنين باشا، وأنه اتخذ من الاحتياطات ما يكفل تخفيف حدة ما يصيبه من جراء هذا الموقف، وهو يقدم هذا كله فى رواية بديعة يشير فيها إلى ما حدث بالفعل من أن أصبح عرضة للمؤامرة من قبل الرجلين معا على نحو ما هى العادة فى القصور فى مثل هذه الأحوال:

«وقبيل الموعد الذى كان الملك قد حدده لمقابلة على ماهر بوصفه رئيسا للديوان الملكى، ذهبت إليه - بناء على طلبه - فى الفندق الذى نزل به فى رمل الإسكندرية لنتوجه معا إلى القصر، إلا أنه تفاديا لما يحدثه وصولنا معا فى سيارة واحدة من الأثر والأقاويل لدى بعض مَنْ أساءهم هذا التعيين، فقد وافقنى على أن أترك سيارته قبل وصولنا إلى قصر المنتزه لألحق به وحدى فى سيارتى التى كانت تتبع سيارته، وعند وصولى وجدت حسنين باشا فى مكتبه وكأنما كان ينتظر قدومى، فإنى عندما دخلت إليه لتحيته كما جرت العادة عند مقابلتى اليومية للملك بادرنى بقوله: «عملتها ياسى حسنى.. طيب ارتاح بقى خلاص؟!»».

«وفهمت طبعا أنه يشير إلى تعيين على ماهر باشا وأن ذلك كان بتدبير منى لسد الطريق عليه هو شخصيا، فقلت له: إنه يعلم تماما أن الملك كان متفقا معنا فى الرأى بعدم ملاءمة تعيين على ماهر باشا، وإنما ظروف الأحداث التى وقعت فى المدة الأخيرة هى التى حملت الملك على العدول عن هذا الرأى والتمسك بوجوب الإسراع فى تعيينه، فهز رأسه قائلا: «خلاص على كل حال».

«وإنما أدركت من ابتسامته وملامح وجهه أنه يعتقد اعتقادا جازما بأنى كنت وراء إبعاده عن ذلك المركز الخطير الذى كان يتطلع إليه بكل قلبه،

وإلا لما ظهرت على وجهه أمارات تلك المرارة الشديدة، وما انطوت عليه عبارته المقتضبة من نذر جعلتنى أتوجس شرا مما قد يقوم به للانتقام مما حدث على غير هواه، تصورا منه أننى قمت به ضده، وهو ما بدأت أشعر به فعلا فى الأيام التالية».

«فقد أخذ على ماهر باشا يبدى كثيرا من التحفظ فى علاقته بى والحديث معى، فى حين أنه كان قد صارحنى بعد أول مقابلة له مع الملك بأنه معجب بدقتى المتناهية، وشدة أمانتى فى نقل ما كان يدور بينه وبينى من الأحاديث فى فترة ترددى عليه رسولا من الملك، حتى أنه ظن بأنى كنت أدون أحاديثنا كلمة كلمة، وعندما قلت له: إنى كنت أعتمد على ذاكرتى وحدها وإنما كنت أحرص على عدم زيادة أو حذف شىء من أقواله كى أنقلها إلى الملك بأمانة كما سمعتها».

«وعلى الرغم من هذا فإنه عمد إلى ما أشرت إليه من التحفظ فى التعامل معى بعد أن بدأ اتصال حسنين بي، مما لم أجد له تفسيرا سوى أنه قد بدأت محاولات لإفساد الجو فيما بيننا فى حين أخذت تتوثق العلاقة بينه وبين حسنين باشا الذى مضى فى إساءة الظن بى دون أن يدرى بأن الملك كان يضيق بسماع اسمه، ويتألم لمجرد رؤيته فى القصر».

(٨٣)

ونأتى إلى فقرة بديعة فى تصويرها لطبيعة شخصية على ماهر فى التعامل مع البشر، فها هو بعد أن أصبح رئيسا للديوان يصبح حريصا بكل السبل على أن يظهر نفوذه وسطوته حتى على سكرتير الملك نفسه، وهكذا يصور لنا صاحب المذكرات الأمور:

«... وبعد فترة وجيزة تبين لى بجلاء أن النشاط مستمر للوقيعة بين على ماهر باشا وبينى، بل الدس لى لديه حتى أوغروا صدره ضدى إلى حد أنه أقام مأدبة خاصة للغداء ودعا إليها جميع رجال الحاشية فيما عداى، فتجاهلت الأمر تماما، ولكنى دهشت عندما قابلنى أحد سكرتيريه بعدها بأيام - وكنت أحسن مقابلته كما أفعل فى الواقع مع كل مَنْ يتصل بى - وكأنما أراد أن يرى أثر عدم دعوتى أو استدراجى للكلام معه فى شأن موقفى من ماهر باشا أو موقفه منى، فسألنى: لماذا لا يرانى أحد منهم فى توديع الباشا عند سفره إلى القاهرة أو عودته منها كما يفعلون أسبوعيا؟ فقلت له ببساطة: إنى كنت أجهل أنهم يدأبون على ذلك، ولعلنى كنت أستسيغ هذا لو كان السفر فى رحلة بعيدة أو لزمن طويل، فقال: لا.. إن الباشا يحب ذلك ويقدره لمن يفعله، فقلت له: إن ذلك ليس من عادتى على الإطلاق، فضلا عن أن وجود سكرتير الملك على المحطة قد يكون فيه ما يستلفت النظر أو يحمل الناس على التساؤل، وعلى كل حال فإن مثل هذه التصرفات بعيدة عن طبعى، قال: ولماذا لا تتردد عليه فى مكتبه؟ فقلت: إنى أفعل ذلك كلما اقتضت حاجة العمل، فعاد يقول: إنه يحب التردد عليه ولو دون حاجة عمل، لمجرد «الدردشة» وتبادل ما يدور من الأحاديث بين الناس، فأجبته: بأنى أرى الباشا مشغولا على الدوام، وأنى أضن بحرمانه من وقته الثمين فى مجرد «دردشة»، وفضلا عن ذلك فإنى أود أن تعلم بأنى أبعد الناس عن تناقل الأحاديث والإشاعات، وأود أن يعلم الباشا ذلك عنى».

□

ويصل حسين حسنى إلى ما استنتجه من حديثه مع أحد سكرتيرى على ماهر:

«ولقد خرجت من هذا الحديث بشيء كنت حقيقة أنزه على ماهر باشا عنه، وهو أنه يحب مَنْ يحاول التقرب إليه ولو كان بوسائل رخيصة مثل توديعه واستقباله فى تنقلاته، ونقل الأحاديث والأقاويل إليه، على أنه كان أكبر ما يحملنى على تجاهل ما عساه كان يحاك ضدى فى الخفاء أن الملك كان مازال يولينى ثقته الكاملة، وعنايته الخاصة».

(٨٤)

وتتطور الأحداث بالطبع حتى تصل إلى أزمة عنيفة بين على ماهر وبين صاحب المذكرات، وربما نظن أن سكرتير الملك قد تجاوز دوره فى هذه الواقعة، لكننا لا نستطيع أن ننكر مدى ما كان على ماهر يتمتع به من قدرة على خلق النزاعات وتدشين الخلافات:

«... وقبيل عودة البلاط الملكى من الإسكندرية إلى القاهرة وقعت أزمة عنيفة بين على ماهر باشا وبينى دون إرادة ولا تدبير منى على الإطلاق، وذلك أنه طبقا لما جرت به العادة والتقاليد كان الملك يعود بقطاره الخاص إلى محطة القاهرة، ومنها يقوم الركب الملكى إلى قصر عابدين حيث يتناول الغداء على المائدة الملكية رئيس الحكومة وجميع الوزراء ورجال الحاشية، إلا أنه فى ذلك الصيف عام ١٩٣٧ أبلغوا الملك (ولست أدرى إلى اليوم مَنْ الذى قام بالتبليغ) أن كتائب ذوى القمصان الزرقاء سوف تكون محتشدة على طول الطريق، وتفاديا لما تتوقع بعض المصادر أن تقوم به تلك الكتائب من هتافات أو مشاغبات واعتداءات عند مرور الموكب الملكى أو عقب مروره، فإنه يحسن أن يتجه القطار الملكى إلى قصر القبة رأسا بدلا من الاتجاه إلى محطة العاصمة، ويظهر أن مَنْ قام بتبليغ ذلك إلى

الملك قد نجح فى إقناعه بالموافقة على ذلك الرأى، وصدرت الأوامر بتنفيذه فعلا، ولكن يظهر أن الملك لم يكن مرتاحا إلى ذلك أو أنه وافق على مضض تحت تأثير الصورة التى رسمت أمامه، فإنى عند مقابلتى إياه فى مساء نفس ذلك اليوم سألنى عن رأيى فأبديت له دهشتى لما سمعته منه ومن موافقته على تغيير الخطة التى أصبحت راسخة على مر السنين، مما لا يجعلها خاضعة للتغيير إلا فى حالة ضرورة قصوى، والانتقال فى ذلك العام من الإسكندرية إلى القاهرة هو الأول الذى يحدث بعد توليه سلطاته الدستورية، فكان يحسن أن يتم وفقا لما جرت به التقاليد من قبل».

«فقال: ولكن ما رأيك فيما يقال عن تحفز أصحاب القمصان الزرقاء؟ فقلت: إنى أعتقد بصراحة أنهم لن يجرءوا على القيام بما يخدش جلال الموكب الملكى، ولو فرض المستحيل وتجرأوا على القيام بما يخل بالنظام فإن حب الشعب للملك كفيل بتأديبهم وإيقافهم عند حدهم، بل إن جرأتهم على ارتكاب شىء من هذا القبيل يكون وحده مبررا لمطالبة الحكومة بفض شملهم فى الحال».

(٨٥)

هكذا تمكن الدكتور حسين حسنى من إقناع الملك فاروق بوجهة نظره، ومن العجيب أنه يظهر نفسه بريئاً تماماً وهو يحكى لنا هذه القصة من دون أن ينتبه إلى ما يمكن أن تسببه من متاعب عند على ماهر صاحب المشورة الأصلية:

«وعندما سمع كلامى طلب منى سرعة إبلاغ التشريفات (وهى المختصة بإصدار الأوامر المتعلقة بتحركات الملك) لإيقاف الإجراءات السابق إبلاغها إياها، وأن تكون ترتيبات الانتقال طبقا لما جرت به العادة على الدوام، أى أن يكون السفر إلى محطة العاصمة، ومنها يقوم الموكب الملكى إلى قصر عابدين حيث تقام مأدبة الغداء، فخرجت مسرعا ونزلت إلى مكتب حسنين باشا فوجدت به على ماهر باشا فحييته ثم اتجهت إلى حسنين باشا وأبلغته ما طلبه الملك منى لسرعة تنفيذه، فوضع يده على سماعة التليفون للاتصال بسكرتيرية التشريفة لإبلاغها الأوامر الجديدة، وإذا بعلى ماهر باشا يهب واقفا ويقول فى انفعال: انتظر ياحسنين باشا حتى أرى كيف تسير الأمور هنا، فلا يوجد سوى رئيس واحد للديوان، وإذا كانت الأمور تدبر عن غير طريقى فأنا لا أشتغل.. انتظر حتى أعرف مَنْ هو رئيس الديوان!».

«فكانت هذه الثورة العارمة مباغتة لى، لم أكن أتوقعها لأنى فى الواقع كنت أتصرف ببالغ البساطة وحسن النية، ولم يدر بخلدى على الإطلاق أنه (أى رئيس الديوان) كانت له أى صلة بهذا الموضوع، لأن انتقالات الملك كانت من اختصاص كبير الأمناء وحده، فهو الذى يعرض عنها [يقصد: يعرض تفصيلاتها] ويتلقى الأوامر بشأنها، ولكن انفعال على ماهر باشا على هذا النحو جعلنى أشعر فى الحال بأنه كانت له صلة بما جرى، وعلى أية حال فقد أجبته بقولى: «إذا كنت تقصدنى يادولة الباشا بما تقول فإنى أؤكد لك أنى لم أتدخل فى الأمر من تلقاء نفسى، وإنما جلالة الملك هو الذى فاتحنى فى الموضوع وطلب رأيى فأبديته له فأمر بما سمعته منى الآن»، وما أن أتممت كلامى حتى فوجئنا بالملك يدخل

علينا، فمال على أذنى حسنين باشا وأوعز إلىّ أن أنصرف، ففعلت، إذ رأيت من جانبى أن خروجى يعتبر فى حد ذاته دليلا على اطمئنانى إلى ما قلته، وأن الملك سوف يؤيد ما صدر منى».

(٨٦)

ويشير حسين حسنى إلى محاولة قام بها لتصفية الجو بينه وبين على ماهر بعد واقعة الموكب الملكى التى تحدث عنها فى الفقرة السابقة، لكنه يردف حديثه عن محاولته بما يدل على أنه لم يكن هناك أمل فى على ماهر أو فى صفاء نفسه، فها هو يكشف عن طريق صديق مشترك له ولعلى ماهر أن على ماهر كان قد بدأ يبحث عمن يخلفه فى منصب سكرتير الملك، وقد عرض هذا المنصب على هذا الصديق الذى التقى بصاحب المذكرات وحاول أن يصلح ما بينه وبين على ماهر:

«رغبة منى فى تنقية الجو بينى وبين على ماهر باشا، ولإثبات حسن نيتى وحرصى على سيادة التفاهم الصادق بيننا، قمت بزيارته فى مكتبه فى اليوم التالى وأبديت له أسفى لما حدث، وشرحت له من جديد كل ما دار بينى وبين الملك، فأعرب عن تقديره لاهتمامى بإزالة أثر سوء التفاهم، وأنه من جانبه يعتبر الأمر منتهيا».

«ولكن مع الأسف الشديد حدث بعد فترة من عودتنا إلى القاهرة أن صديقى المرحوم فؤاد حمدى بك الذى كان يشغل إذ ذاك منصب المحامى العام لدى المحاكم المختلطة، وكان صديقا حميما كذلك لعلى ماهر باشا، قد اتصل تليفونيا وطلب مقابلتى على وجه السرعة، وعندما قابلته بادرنى بالسؤال عن مدى حسن الصلة بينى وبين على ماهر باشا، فقلت: إنى أعتقد أنها من ناحيتى لا شائبة فيها، وإن كنت لا أعرف تماما شعوره هو

شخصيا، ولما سألنى عن السبب فى تحفظى، رويت له قصة ما جرى بشأن عودة الملك إلى القاهرة، فضلا عن موقف حسنين باشا منى، لاسيما بعد تعيين على باشا رئيسا للديوان، فصارحنى صديقى فؤاد بك بأنه يبدو أن على باشا قد أصبح يضيق بوجودى فى القصر حتى أنه يسعى فى إيجاد شخص يثق به لترشيحه للتعيين فى مركز السكرتير الخاص للملك، وأنه عرض عليه شخصيا قبول هذا المنصب ولكنه اعتذر عن قبوله ولم يستطع أن يعرف منه السبب فى مسعاه».

«ونظرا إلى ما يوجد من الصداقة بينه وبين على ماهر باشا، وكذلك بينه وبينى، فإنه سوف يدعونا معا للغداء فى منزله لتصفية الجو بيننا وإزالة ما قد يكون عالقا فى نفس على باشا من ناحيتى، لأنه يعز عليه أن يسىء الظن بى وبخاصة أنه (أى فؤاد بك) يعرفنى من سنين طويلة ويعلم مدى إيمانى وتمسكى بالأخلاق والمبادئ الوطنية القومية».

(٨٧)

ويشير صاحب المذكرات إلى أنه على الرغم من تلك الجلسة المشتركة التى التقى فيها مع على ماهر على الغداء، فإن على ماهر ظل على تشككاته فى علاقة سكرتير الملك (صاحب المذكرات) بكثير من التصرفات.

ويشير صاحب المذكرات بطريقة شبه مباشرة إلى أن حسنين باشا كان قادراً على أن يلقى بالمسئولية عن بعض أفعاله هو على صاحب المذكرات ضاربا عصفورين بحجر واحد، وإن كانت عقلية على ماهر التآمرية قد ساعدت فى إتمام محاولات حسنين بأن جعلت على ماهر يميل إلى تصديق مؤامرات حسنين الذى لم يكن أقل منه قدرة على المؤامرات:

«وبعد أيام قليلة تم تنفيذ اقتراح فؤاد بك وتناولنا ثلاثتنا الغداء فى منزله، وجرى الحديث فى ضرورة مصارحة كل طرف بما لديه نحو الآخر فكان فى الواقع حديثا معادا عنى خلاله على باشا أن يؤكد أنه يهمه بنوع خاص ألا تصدر عن الملك أى قرارات أو تصرفات دون علمه و موافقته، لأنه بوصفه رئيس الديوان فهو المسئول الوحيد عن كل قرارات وتصرفات الملك، وعلى كل حال فإنه بعد ذلك الاجتماع لم يبد منه بعدها ما يدل على استمراره فى التفكير فى ترشيح سكرتير خاص جديد للملك، وإن كان الشك ظل يراوده فى شأن اتصالاتى بالملك وما قد ينشأ عنها من مساس بالسياسة العامة، فكان بين حين وآخر يسألنى عن مدلول خبر نشر فى بعض الصحف وعندما أجيبه بأنى لا علم لى بشىء عنه كان يظهر الدهشة ويقول لى: مَنْ إذن يتكلم مع الملك فى مثل هذه الشئون سواك؟ فكنت أوضح له فى هدوء أنى كنت أجهل الأمر بحذافيره وأدلل على قولى بما يبين له صحة كلامى».

«ومما أثبت لى أنه كانت تحاك لى الدسائس لديه أنه فى ذات يوم وأنا أتحدث إليه فى بعض شئون العمل الرسمى أشار إلى خبر ورد عنه فى مجلة «روز اليوسف» بالأسلوب اللاذع المعروف للمرحوم الأستاذ محمد التابعى، وقال: هل يعجبك هذا؟ فقلت له: إن هذا ليس بالجديد على التابعى، فهو أسلوبه الذى عرف به، فقال فى انفعال: أليس صديقك الذى رشحته وأخذت موافقة الملك على أن يصحبكم فى الرحلة إلى أوروبا؟ فذهلت لما سمعته منه وعرفت أن هناك دسيسة وراء كلامه للإيحاء إليه بأنى المصدر الذى يستقى منه التابعى أخبار القصر، وهو ما قد يفسر انفعال رئيس الديوان، فقلت له: إن الحقيقة فيما حدث يادولة الباشا قبل

الرحلة الملكية إلى أوروبا هو أنى على الرغم من أن التابعى كان صديقى لزمالتى إياه فى الدراسة، إلا أننى عندما اقترح حسنين باشا سفره معنا فى الرحلة اعترضت على ذلك من حيث المبدأ فى حد ذاته، لأنها رحلة خاصة وقد لا يكون من الملائم أن يلازم صحفى كل خطواتها ونشر كل ما يجرى خلالها، ولكن حسنين باشا تمسك برأيه وأنه أخذ على التابعى عهده بألا ينشر شيئا دون الاستئذان، ولقد بر التابعى فعلا بوعده حتى نال رضا الملك وأبدى نحوه خلال الرحلة كثيرا من العطف والرضا، وصح ما توقعته، فقد أبدى على ماهر دهشته لكلامى وأخذ يقول مستغربا: «يعنى حسنين باشا هو الذى رشحه فعلا»، فأكدت له ذلك من جديد».

(٨٨)

ويجيد صاحب المذكرات تصوير الجو القلق الذى عاشت فيه وزارة محمد محمود باشا فى ١٩٣٩ بسبب مناورات على ماهر لإحراج هذه الوزارة كى يخلفها فى تولى المسئولية، ولا يتضمن حديثه العمومى جديدا عما هو شائع من دلائل على هذا التآمر:

«وعلى الرغم مما كان يبدو من صفاء الجو بين القصر والحكومة، إلا أن رئيس الحكومة [أى محمد محمود باشا] كان يشعر بالقلق الشديد وعدم الاطمئنان إلى ثبات مركزه، لما كان يلقاه بين الحين والآخر من اعتراض أو تأخير للبت فيما يعرضه على القصر من مشروعات وقرارات، وزاد الموقف تحرجا بين الطرفين حين لغطت الصحف عن مقابلات كانت تتم خفية بين على ماهر باشا والنحاس باشا على طريق كورنيش الإسكندرية [هكذا يتحدث صاحب المذكرات عن اللقاء اليتيم على أنه كان لقاءات، وهو ما يدلنا على طبيعة التآمر فى سيناريوهات الكواليس]، وعلى الرغم

من أن على ماهر باشا أنكر أن تلك المقابلات كانت بتدبير سابق من جانبه، أو لخدمة غاية معينة، على الرغم من ذلك فقد حملت هذه الواقعة [يعود سكرتير الملك إلى الصواب متحدثا عن «الواقعة» باعتبارها مقابلة واحدة لا مقابلات كما كان قد أشار من قبل] الكثيرين على اعتبار أنها بوادر تشير إلى أحداث جديدة سوف تقع فى المجال السياسى بعد أجل قد يطول أو يقصر، إذ كان الغرض الواضح من تلك المقابلات إنما هو العمل على تصفية الجو بين الرجلين الكبيرين تمهيدا للأحداث المنتظرة».

(٨٩)

وبعد هذا الحديث عن العموميات المعروفة يتفضل علينا صاحب المذكرات بالإشارة إلى الدور الذى قدر له أن يلعبه فى زيادة قلق محمد محمود من موقف الملك ورئيس ديوانه، وذلك من خلال اللقاء الذى التقى فيه بالشيخ المراغى الذى كان صديقا لرئيس الوزراء فى ذلك الوقت:

«وكان من شأن لغط الصحف فى هذا الموضوع، فضلا عن غرابته فى ذاته، إلى جانب ما تصادفه الوزارة من حين إلى حين من عوائق أو عقبات من جانب القصر، كان من شأن هذا كله أن يثير هواجس رئيس الوزراء، كما تبين لى عندما اتصل بى تليفونيا الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى المراغى ودعانى لتناول الغداء معه فى فندق وندسور الذى كان يقيم فيه إذ ذاك، وكنت منذ سعدت بمعرفة الأستاذ الأكبر قد قامت بيننا صلة مودة وثقة متبادلة كنت أعتز بها كل الاعتزاز، وكان كثيرا ما يدعونى إلى داره لمجرد الائتناس وتبادل الحديث، فاعتدنا الصراحة المطلقة معا، وفى هذه المناسبة ما أن استقر بى المقام معه حتى صارحنى بأنه يود أن يجد عندى من المعلومات ما يعين على معرفة حقيقة موقف

القصر من الوزارة، فإن صديقه محمد محمود باشا أصبح غير مطمئن لمركزه على الإطلاق بسبب ما يلقاه من تصرفات القصر معه دون أى تقصير من جانبه، وهو ما يشغل باله لعدم توقعه ذلك على الإطلاق، وسألنى عما إذا كان قد اتصل بعلمى شىء عن اتجاه النية إلى تغيير وزارى، فأبديت له أسفى لعدم استطاعتى تلبية رغبته لانقطاع صلتى بمجرى الأحوال العامة تحقيقا لما طلبه رئيس الديوان من وقف التحدث فيها عليه وحده مع الملك، وشرحت له النظام المعمول به إذ ذاك فيما يتعلق بالاتصال بين الملك ورؤساء الحاشية، إلا أننى لم أخف عليه أنى شخصيا أشاركه الحيرة فى تعليل موقف القصر من الحكومة إذ ذاك، مما يحمل على الاعتقاد بأنه على كل حال، لن تستمر هذه الحالة طويلا، فإن كل البوادر تدل على ذلك، وهو ما حدث فعلا بعد هذا الحديث بفترة وجيزة».

(٩٠)

ويحاول صاحب المذكرات على طريقته أن يؤكد على فكرة أن على ماهر كان يخطط لخلافة النحاس باشا منذ إقالته فى نهاية ١٩٣٧، وأن وزارات محمد محمود فى ١٩٣٨ و١٩٣٩ لم تكن إلا بمثابة خطوة انتقالية فى سبيل تولى على ماهر أمور الحكم، ويقدم صاحب المذكرات دليلا منطقيا على هذا الاستنتاج من خلال وصفه أداء على ماهر المفاجئ والمتميز فى وزارته الثانية، على أنه أداء يدل على استعداد صاحبه لتولى المسئولية وعلى أن قراراته لم تكن من وحى اللحظة:

«وقد ذاع فى الحال أن على ماهر باشا قد شرع فعلا فى التفاوض مع البعض للاشتراك معه فى الوزارة الجديدة، وهو ما حمل الكثيرين على

الاعتقاد بأن ما حدث منذ إقالة النحاس باشا إنما كان تمهيدا لمجيء على ماهر باشا إلى الحكم، بل إنه كان يخطط لهذا اليوم منذ أمد بعيد، بدليل أنه ما كادت الوزارة الجديدة تتولى الحكم حتى أخذت القرارات والمشروعات تتلاحق فى صدورها، وفى مقدمتها إنشاء وزارة للشئون الاجتماعية، دون أن يسبق ذلك كالعادة الدراسات التمهيدية لمثل تلك المشروعات».

(٩١)

وفى حديث صاحب المذكرات عن مجيء على ماهر رئيسا للوزارة فى ١٩٣٩ نراه يعترف بكل وضوح بالانحراف السياسى للملك وخروجه عن المبدأ الذى كان ينوى الارتفاع من خلاله على الخلافات الحزبية:

«على أنه سواء كان مجيئه إلى الحكم كان نتيجة تدبير قديم أم حديث، أى قبل أو بعد قيام وزارة محمد محمود باشا، فإن هذه التغييرات المتلاحقة كانت تأكيدا للدلالة على أن الملك الشاب إذ مارس على يد على ماهر التجربة الأولى بإقالة وزارة النحاس عام ١٩٣٧، فإنه الآن يتلقى على يد نفس الأستاذ درسا جديدا فى عدم احترام الدستور، وبذلك أخذ ينحرف سياسيا ويخرج على المبدأ الذى كان مقتنعا به عند تولى سلطاته، وهو الارتفاع عن الخلافات الحزبية وعن المساس بالدستور. فبعد إقالة وزارة الأغلبية أعفى وزارة أحزاب الأقلية بمشورة رئيس ديوانه فى الحالتين بعد أن أقنعه بأن جميع رجال الأحزاب، سواء فى التلهف على الفوز بمقاعد البرلمان أو فى الرغبة فى تولى السلطة لمصالح حزبية بغض النظر عن أحكام الدستور أو مصالح وحقوق مجموع المواطنين».

(٩٢)

ويلقى الدكتور حسين حسنى الضوء على كراهية السفير البريطانى لعلى ماهر وأسباب هذه الكراهية من وجهة نظره، وهو يشير إلى أن هذه الكراهية كانت عميقة وذات أسباب:

«... ولقد انتهت هذه الأزمة الأولى بين على ماهر والسفير البريطانى بورود برقية من لورد هاليفاكس إلى السفير ينصحه فيها بعدم الدخول فى مناقشات قانونية، وعدم الضغط على الحكومة المصرية، ولكن السفير لم يسكت إلا تحينا للفرص للإيقاع بعلى ماهر الذى كان يضمر له العداء على ما يبدو، لاسيما منذ عزل أمين عثمان من منصبه فى المالية وهو عين السفير فى الحكومة المصرية وأقرب المقربين إلى قلبه والمنادى بالزواج الكاثوليكى بين مصر وانجلترا، ومن ثم تجددت الأزمات عند إعلان إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا وبدأ السفير يكشف عن حقيقة شعوره وخطته نحو على ماهر، فصارح حكومته بأن يقتضى تغييره وفى حالة معارضة الملك يجبر على التخلى عن العرش قائلا: «إن لنا فى الأمير محمد على خير مَنْ يساعدنا ونستطيع الاعتماد عليه والثقة به»، وزعم أن جمهرة الشعب المصرى ترحب بهذا التغيير».

(٩٣)

ويجيد الدكتور حسين حسنى تصوير سيناريو اللحظات التى سبقت إقالة على ماهر من رئاسة الوزارة فى ١٩٤٠ بناء على إلحاح بريطانيا، ومن العجيب أن الملك فاروق شأنه فى ذلك شأن كل ديكتاتور أبى أن يتحمل

مثل هذه المسئولية بنفسه واستدعى الزعماء ليشاركوه في تحملها وهو يحدث في العادة مع كل ديكتاتور يرى المجد شخصيا والكوارث جماعية:

«... وأيا كان الباعث فقد رأى الملك ألا ينفرد [هكذا يقول سكرتير الملك] باتخاذ قرار في الموقف حيال بريطانيا ودعا عددا من الزعماء السياسيين - من بينهم زعماء الأحزاب - إلى الاجتماع في قصر عابدين لدراسة الموقف وإبداء الرأى، فانتهوا بعد أكثر من خمس ساعات من تبادل الرأى إلى أن مصلحة البلاد تقضى باستقالة الوزارة لانعدام الثقة بينها وبين الإنجليز، وتركوا الأمر بين يدى الملك للتصرف، وكان مما بحثوه تشكيل وزارة قومية، إلا أن النحاس باشا رفض الفكرة - كعادته - وطلب قيام وزارة محايدة تتولى إجراء انتخابات جديدة، وفي اليوم التالى قدم على ماهر باشا استقالته واجتمع الزعماء السياسيون مرة أخرى دون الوصول إلى قرار موحد بسبب نصح الأغلبية بتأليف وزارة قومية وإصرار النحاس باشا على وزارة محايدة مع تمسك الإنجليز بأن يكون الرئيس الجديد للوزارة حائزا لثقة النحاس باشا».

....

«وانتهت الأزمة بتكليف حسن صبرى باشا بتشكيل الوزارة الائتلافية الجديدة في ٢٨ يونيو عام ١٩٤٠، وقد كان من أول ما عنى بالقيام به للاطمئنان على دوام حسن التفاهم بينه وبين القصر أنه ألح على الملك، ونجح في الحصول على موافقته على تعيين حسنين باشا رئيسا للديوان الملكى، فأبعد بعد ذلك شبح احتمال عودة على ماهر باشا إلى القصر وإن كان قد سبق الوعد بذلك من قبل».

....

ينبغى أن نشير هنا إلى أن حسن يوسف قد تناول هذه النقطة بتفصيل وإيضاح لا يجعل الفضل فى هذا التعيين لحسن صبرى وحده، على نحو ما يذهب حسين حسنى فى هذه المذكرات.

(٩٤)

ويثنى الدكتور حسين حسنى على سلوك على ماهر فى وزارته الثالثة فى أعقاب حريق القاهرة ١٩٥٢، وإن كنا نلمح فى ثنائه ما يدل على أنه نقل جملا وعبارات من كتابات المؤرخ عبد الرحمن الرافعى:

«وفضلا عن ذلك فإن على ماهر باشا استطاع بذكائه أن يفوز برضاء وثقة الأغلبية الوفدية فى مجلس النواب عندما أعلن أمام المجلس أنه سوف يتبع فى خطته سياسة «سلفه العظيم»، وإلى جانب ذلك فإن الوزارة استطاعت بفضل ما بذلته من جهود كبيرة أن توفق فى محاربة الغلاء بتخفيض أسعار الحاجات الأساسية فى الطعام والأقمشة الشعبية مع توفير مواد التموين، وذلك فضلا عن إعادة سيادة الأمن والنظام فى كل مكان، كما عملت على تنشيط حركة إزالة آثار الحرائق والتخريب وإصلاح ما أصاب المبانى والمنشآت المختلفة من إتلاف، وذلك بمعاونة أصحابها على القيام بهذه المهمة فى أسرع وقت بأن فتحت اعتمادا بخمسة ملايين من الجنيهات لإعانتهم فى تحقيق هذا الغرض، وهذا من جملة قيمة الخسائر التى قدرت بمبلغ اثنى عشر مليون جنيه، وإلى جانب هذا فإنها أعادت فتح الجامعات والمعاهد الدراسية على اختلاف مراحلها، أى أنها فى الجملة أعادت الحياة إلى مجراها ونظامها الطبيعى فى كل النواحى».

وعلى الرغم من هذا الارتياح لسلوك على ماهر فى وزارة قصيرة العمر دامت ما بين الشهر والخمسة أسابيع، إلا أن حقد حسين حسنى على الوفد يجعله يسارع إلى انتقاد على ماهر، لا لشيء إلا لقوله المشهور عند تولى الوزارة: «إنه سوف يسير على سياسة سلفه العظيم» ، ونحن نعرف أنه أراد بهذا أن يحظى بثقة البرلمان الوفدى، لكن أمثال حسين حسنى من الذين لا يطيقون الوفد لم يكونوا قادرين على أن يتحملوا مثل هذا التعبير المجامل، ولو من باب المجاملة، وانظر إلى هذا الهجوم القاسى والمركز والفظيع الذى يمارسه سكرتير الملك على على ماهر لهذا السبب حتى إنه يقول:

«إلا أن سياسة الوزارة بوجه عام كانت محلا للتساؤل عن حقيقة ما ترمى إليه من ورائها، فإن كتاب «إعفاء» الوزارة السابقة بسبب قصور جهودها.... إلخ.. يفهم منه عدم الرضا على ما كان فى سياستها من تقصير، وجاءت الوزارة الجديدة لإصلاح العيوب والأخطاء التى أدت إلى هذا القصور فكيف يعلن رئيسها اعتزامه على اتباع سياسة «سلفه العظيم»، ويوفق بين ذلك وبين الإصلاح المطلوب منه؟!».

«كما أن اعتماده على ثقة وتأييد الأغلبية الوفدية أصبح مرتبطا بمدى اتباعه سياسة «سلفه العظيم»، هذا إلى أن هذه الأغلبية هى التى كانت تؤيد سياسة الوزارة السابقة فى إلغاء المعاهدة وإعلان مكافحة الإنجليز ومقاطعتهم فى كل مكان باعتبارهم غاصبين لا يستند وجودهم فى منطقة القناة إلى مبرر قانونى بعد إعلان إلغاء المعاهدة وترحيب الحكومة بجهاد الشباب المكافح لخدمة قضية بلاده أمام المحتلين، فكيف يتفق هذا كله مع سياسة المهادنة التى أخذت بها الحكومة الجديدة التى أعلنت كذلك أنها

شرعت فى مفاوضة أحزاب أقلية على تشكيل جبهة سياسية موحدة منها جميعا للتضامن فى تنفيذ سياسة جديدة».

....

وبعد كل هذا الهجوم غير المنطقى بل غير الوطنى، نرى سكرتير الملك يرتب عليه أحكاما أخرى فيقول:

«لهذا كله فإنه مع التقدير البالغ لما بذلته وزارة على ماهر باشا من جهود موفقة لمحاربة الغلاء وإعادة النظام إلى البلاد، فإن التناقض كان واضحا بين تصرفاتها السياسية حيال القضية الوطنية وبين المبادئ السياسية للأغلبية الوفدية التى تؤيدها، وهو ما كان يهدد بحدوث انهيار فجائى فى الموقف بأسره».

(٩٦)

ويجيد حسن حسنى تصوير علاقات على ماهر والبريطانيين فى بداية عام ١٩٥٢ بعد أن تولى على ماهر رئاسة الوزارة، وهو يميل إلى القول بأن المؤامرات الداخلية هى التى عطلت نجاح على ماهر فى تفاوضه مع البريطانيين، ولست أدرى ما الذى يدفع حسين حسنى إلى تبنى مثل هذا الموقف الضعيف تاريخيا، بينما الحقائق معروفة عن اعتذار السفير البريطانى عن عدم اللقاء بعلى ماهر صبيحة يوم استقالته، وقد أشار إليها كثيرون كان منهم حسن يوسف الذى اعتمد حسين حسنى على مذكراته فى مواضع كثيرة:

«... والواقع أن على ماهر باشا كان يراوده الأمل فى أن ينجح فى استدراج الإنجليز إلى الدخول معه فى مفاوضات يستطيع من خلالها أن

يصل إلى اتفاق يحقق ما فشلت كل المفاوضات السابقة فى الوصول إليه من حيث إجابة المطالب الوطنية واستقرار الأوضاع فى مصر والسودان، ومن أجل هذا سعى إلى التفاهم مع السفير البريطانى على تحديد موعد للاجتماع معا للبدء فى المباحثات التمهيدية بينهما، وتم الاتفاق على أن يكون هذا الاجتماع فى أول مارس عام ١٩٥٢، إلا أنه لم يقدر له أن يتم وذلك أن مجلس الوزراء كان قد قرر فى فبراير عام ١٩٥٢ عقب تشكيل الوزارة بزمن وجيز استصدار مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر وتم فعلا توقيع المرسوم من الملك، لكن رئيس الوزراء احتفظ به فى درج مكتبه بدلا من إعلان البرلمان به مع أنه أذيع فى الصحف، وقد أثيرت هذه المسألة فى مجلس الوزراء حينما اجتمع مصادفة فى يوم أول مارس عام ١٩٥٢، فصرح رئيس الوزارة بأنه لم تعد هناك حاجة إلى تنفيذ ذلك المرسوم لأن استصداره كان بسبب معارضة بعض النواب الوفديين فى اعتماد مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات الذى قررته الوزارة لمعاونة أصحاب المنشآت التى نكبت فى أحداث الحريق المشئوم، ولما كانت [تلك] المعارضة قد زالت فى حينها وأقر البرلمان الاعتماد المطلوب، فلم يعد هناك ما يقتضى تنفيذ المرسوم، وقدم على ماهر باشا صيغة بيان بهذا المعنى لنشره فى الصحف، ولكن زكى عبد المتعال باشا وزير المالية وأحمد مرتضى المراغى باشا وزير الداخلية اعترضا على هذا العدول واعتبراه ماسا بكرامة المجلس، ولذلك فإنهما يقدمان استقالتهما من الوزارة، وكان من أثر حدوث هذا الانشقاق فى صفوف الوزارة أن أعرب الملك عن رغبته فى استقالتها فلم يسع على ماهر باشا سوى التنفيذ، وقدم استقالته ظهرا فقبلت على الفور وعهد إلى نجيب الهلالى باشا بتأليف الوزارة الجديدة».

(٩٧)

ويجيد الدكتور حسين حسنى فى مذكراته تصوير تطور علاقة على ماهر بالبندارى باشا على نحو تفصيلى، وبعبارات مختصرة، وتكاد روايته تتفق فى كثير من جزئياتها مع الروايات الأخرى عن هذا الموضوع، وهو يقول:

«طبقا للسياسة التى أصر على تنفيذها رئيس الديوان [أى على ماهر] من حيث انفراده بالمشورة على الملك والتحدث معه فى شئون الحكم لم تكن لى صلة، من قريب ولا من بعيد بما حدث من التطورات السياسية التى أدت إلى تأليف الوزارة الكبرى تحت رئاسة محمد محمود باشا، وما تلا ذلك من تشكيله وزارة لإدارة الانتخابات وما أعقبها من تأليفه وزارة ثالثة على أساس ما أسفرت عنه تلك الانتخابات، وفى خلال ذلك كان محمد محمود باشا يشكو منذ المرحلة الأولى لحكمه من تصرفات لم يكن يتوقعها من رئيس الديوان لاسيما عند تأليف الوزارة الجديدة بعد الانتخابات، فقد قدم عدة كشوف بأسماء مَنْ وقع عليهم اختياره لتشكيل الوزارة، فكان القصر [يحفظ] الكشف بعد الآخر دون البت فى قبول استقالة الوزارة السابقة، ولا فى الموافقة على تشكيل الوزارة الجديدة، وعندما تمت الموافقة النهائية على تأليف الوزارة دهش الكثيرون لعدم اختيار محمد كامل البندارى باشا بين أعضائها، مع أنه كان عضوا فى الوزارة السابقة، فضلا عن أنه من أقطاب الأحرار الدستوريين ومن الأصدقاء المقربين لرئيس الحزب والوزارة، وازدادت الدهشة عندما صدر فى اليوم التالى لتأليف الوزارة أمر ملكى بتعيين البندارى باشا وكيلا

للديوان الملكى، وذاع إذ ذاك أن هذا التعيين جاء بمثابة ترضية أو تعويض له عن مركز الوزارة التى حدث التفكير فى إبعاده عنها بسبب الصداقة الوثيقة القائمة بينه وبين رئيس الديوان، حتى إنه كان يعتمد عليه كلية فى موافاته بأخبار الوزارة وكل ما يجرى فى مجلس الوزراء».

«ولذا كان من المنتظر أن يسود حسن التفاهم بين رئيس الديوان والوكيل الجديد، وهو ما حدث فعلا زمنا، ثم بدأت تظهر بوادر تدل على عدم وجود انسجام بينهما».

(٩٨)

ويشير حسين حسنى إلى ذكرياته الشخصية، وإلى لقاء له بالبندارى وما دار فى هذا اللقاء من شكوى البندارى باشا من الإحساس بالإهمال وانعدام الدور:

«... حدث ذات يوم أن اتصل بى تليفونيا البندارى باشا ودعانى لتناول القهوة معه فى مكتبه، فذهبت إليه، وكان أول ما استلفت نظرى عدم وجود أى أوراق ولا كتب على مكتبه الذى كان عادة يضيق بما عليه من الكتب والأوراق، ولم أتمالك أن أسأله فى دهشة عن السبب فى ذلك، فأجابنى وهو يبتسم فى مرارة: وما فائدة الكتب والمراجع؟ وليس هناك من الأوراق ما يستدعى الدراسة والبحث كما كنت أتوقع، ثم ذكر لى أنه فى المدة الأولى لتعيينه بالديوان كان يطلعه الرئيس على جميع شئون الديوان ويطلب منه دراسة بعض الموضوعات، إلا أن ذلك لم يدم طويلا، فقد أخذ يقل عدد ما يسمح له بالاطلاع عليه إلى أن أصبح لا يطلب منه أى دراسة، بل لا

تعرض عليه أى ورقة، ولذلك فإنه يفكر فى الانسحاب من خدمة القصر مادام لم تعد لوجوده فائدة مع ما كان يحدوه من أمل فى إمكان خدمة الملك بكل ما يملك من جهد وإخلاص، ولكنه الآن لا تتاح له الفرصة لشيء من ذلك، فضلا عن الحيلولة دونه ودون مقابلة الملك، فأخذت أخفف من تأثره وانفعاله مشيرا عليه بالصبر، فقد تسنح له الفرصة لتحقيق ما يرجوه، فطلب منى معاونته للحصول على مقابلة الملك لا ليشكو إليه من شيء وإنما لمجرد الوقوف على مدى رضائه عنه، فإنه لا يهمه بعدها أن تعرض أو لا تعرض عليه أى أوراق».

(٩٩)

ويستطرد حسين حسنى إلى ذكر الدور الذى لعبه هو شخصيا من أجل تقديم البندارى للملك فاروق، وينسى حسين حسنى أن يلوم نفسه لأنه لعب هذا الدور من وراء ظهر مَنْ ارتاح إلى وجوده كرئيس للديوان.. أى على ماهر(!!):

«وقد هيأت لى الظروف مقابلة الملك بعد هذا الحديث بأيام فانتهزت الفرصة وأبديت له أن البندارى باشا يشعر بالقلق لأنه لم يحظ بدعوة الملك إياه لمقابلته منذ مدة ليست بالقصيرة، وأن الرجل يحمل أطيب المشاعر نحو الملك والرغبة فى أداء أى خدمة تطلب منه، وحبذت أن يطيب الملك خاطره باستدعائه لمقابلته، وقد استجاب الملك إلى هذا الرجاء فى غضون

أيام قليلة مما كان له بالغ الأثر فى رفع الروح المعنوية للبندارى باشا، وكذلك فى رفع مستوى العلاقات بينه وبين على ماهر باشا.

(١٠٠)

ثم يستطرد صاحب الذكريات إلى رواية الموقف الفاصل فى علاقة الرجلين، وهو الكلمة التى كتبها البندارى للملك. ومن الطريف أن بعض المصادر تصور مصدر هذه الكلمة على أنها كانت من إبداع على ماهر لا على ما صورها حسين حسنى من أنها كانت لمزاً فى على ماهر نفسه، ويبدو أن تصوير سكرتير الملك كان هو الصواب، وبخاصة أنه هو نفسه كان طرفاً فيما سبق الكلمة من مناوشات الرجلين:

«ولم يدم حسن العلاقات بينهما طويلا مع الأسف الشديد، فقد تبين لى بعدها أن الثقة المفروض بل الواجب وجودها بين رئيس الديوان ووكيله كانت قد انعدمت، وأقام على ماهر باشا نفسه الدليل على ذلك عندما سافر إلى لندن لتمثيل مصر فى مؤتمر المائدة المستديرة الذى دعت إليه بريطانيا الدول العربية للنظر فى إيجاد حل للنزاع القائم فى فلسطين بين العرب واليهود، وذلك أنه بدلا من إرسال تقاريره إلى الملك عما يدور فى المؤتمر عن طريق وكيله ورئيس الديوان بالنيابة طول مدة غياب الرئيس، كان يرفع تلك التقارير عن طريق خطابات يرسلها باسمى شخصيا، وكنت أجيبه على خطاباته لكى يطمئن على وصولها ورفعها إلى الملك فى حينها، إلا أنه فى أثناء غياب ماهر باشا فى انجلترا حدث فى مصر ما كان له أبعد الأثر فى الإجهاز على بقية كل أمل فى الإصلاح بينه وبين وكيل الديوان، وذلك أنه فى مناسبة حلول العام الهجرى الجديد أذاع الملك فى الراديو كلمة كعادته السنوية، ولكنه ختمها فى ذلك العام بعبارة أثارت

الدهشة والتساؤل، حيث ذكر أنه ورث عن والده عدة صفات لعل أهمها أنه عند اقتناعه برأى ما فإن أحدا أيا كان لا يستطيع حمله على تغيير رأيه، وتهامس الناس فى كل مكان، وبخاصة فى داخل القصر، أن على ماهر هو المقصود بهذه العبارة، وكانت الظروف كلها تحمل على الاعتقاد ـ حقا أو ظلما ـ بأن البندارى باشا كان وراء ما بدا من جانب الملك، وهو ما سيطر على يقين على ماهر باشا عند عودته إلى مصر، فلم يلبث أن انفجرت على الأثر الأزمة الكبرى بينه وبين البندارى باشا، وهى التى أطاحت بالأخير من القصر استجابة لطلب على ماهر باشا الذى أصر على مطلبه إلى حد التصريح بأنه لن يبقى رئيسا للديوان إذا بقى به البندارى، وانتهت الأزمة بعد فترة وجيزة بتعيين البندارى باشا وزيرا مفوضا فى بروكسل».

(١٠١)

وتتضمن مذكرات الدكتور حسين حسنى سكرتير الملك فاروق تفصيلات قصة طويلة تبين بوضوح عن طبيعة العلاقة بين على ماهر وحسين سرى، ونحن جميعا نعرف أن حسين سرى كان وزيرا للمالية فى وزارة على ماهر، ونعرف من بعض المصادر أن حسين سرى كان يتعجل الوصول إلى رياسة الوزارة، وأنه وصل إليها بالفعل بعد حسن صبرى الذى خلف على ماهر فى مطلع الحرب العالمية الثانية، فى الوقت الذى أبعد فيه على ماهر عن الوزارة وعن الديوان معا، وها هى فرصة تأتى لعلى ماهر ليظهر لحسين سرى أنه يتمتع من الملك بما لا يتمتع به رئيس الوزارة سرى نفسه، فيستغلها على ماهر أمكر استغلال، وتكون النتيجة درامية على نحو ما نرى فى مذكرات سكرتير الملك حيث يقول:

«فى مساء أحد الأيام تلقيت رسالة تليفونية من (البلوك) - وهو الاسم الذى كان مصطلحا تسمية جناح الملك به - بأن «مولانا» قد بعث إلىّ بمجلة أمريكية ويطلب منى أن أقرأها وأبلغه برأيى فيها وما يجب أن يتبع نحوها، وكان كثيراً ما يحدث ذلك... إلا أن الرسالة كانت مشفوعة هذه المرة بطلب سرعة الرد، وإذا بها مجلة شهرية لها مكانتها الكبرى فى عالم الصحافة، وبها مقال مكتوب بقلم يدل على سعة اطلاع صاحبه على مجريات السياسة فى مصر والعالم أجمع، لكنه جاء فى تعصبه ضد مصر ومليكها وزعمائها وكأنما يراد التشهير بهم جميعا لدى الحلفاء، واتهامهم بالبعد عن الروح الديمقراطية وبميول ألمانية، وكانت تلك تهمة خطيرة فى ذلك الظرف بالذات نظرا لتفوق الألمان وانتصاراتهم المتوالية فى أوروبا وبدء التفاتهم لشئون إفريقيا بعد ما فشل حلفاؤهم الإيطاليون فى إحراز أى نصر، حتى أصبحت مصر تحت رحمة الجيش الألمانى وغزواته المتوالية فى ليبيا».

«ولذلك كان من الضرورى التعجيل بتصحيح الصورة الموضحة فى المقال، وأخطرت الملك بمضمون المقال وبأنه من رأيى أن يكون التصحيح من جانب الزعماء السياسيين الذين ورد ذكرهم فى المقال، مع تكليف الحكومة بمصادرة الأعداد التى دخلت إلى مصر من تلك المجلة، ومراعاة عدم السماح بدخولها مستقبلا مادامت اتخذت هذه الخطة العدائية نحو مصر ومليكها وزعمائها».

«وجاءنى الرد فى الحال بأن الملك يفوضنى فى اتخاذ كل ما أراه ضروريا لمعالجة الموضوع بالحكمة، ورأيت من الواجب إخطار حسنين باشا بالقصة كلها قبل اتخاذ أى خطوة ليقوم من جانبه بإبلاغ رئيس

الحكومة [كان حسين سرى هو رئيس الوزراء فى ذلك الوقت]، وقد وافقنى رئيس الديوان على كل ما رأيته وطلب منى الإسراع بالاتصال شخصيا بالزعماء السياسيين الذين وردت أسماؤهم بالمقال، وأولهم على ماهر باشا الذى كان له النصيب الأوفر من عناية المقال، بل كان المقال بمثابة دفاع عن طلب بريطانيا عزله وإبعاده عن الحكم، ولكى نكسب الوقت فى مهمة الإسراع بالرد تعهد حسنين باشا بسرعة الاتصال برئيس الحكومة، وعلى ذلك كلفت سكرتارية مكتبى بإعداد طبع صور من المقال واتصلت بعلى ماهر باشا ومَنْ ورد ذكرهم أو الإشارة إليهم فى المقال».

(١٠٢)

ونأتى مع صاحب المذكرات إلى الحلقة التى شهدت المواجهة بين هذين الرجلين المحسوبين على الملك واللذين لم يكن يتوقع أن يسود الوئام أو الصفاء بينهما:

«... وبعد نحو أسبوع أو أكثر قليلا، وكنا فى صبيحة يوم جمعة، نستعد لمرافقة الملك إلى أداء صلاة الجمعة ثم تناول الغداء على المائدة الملكية، طبقا للتقاليد المعتادة، فوجئت بتليفون من «البلوك» بأن الملك يود أن يحاط علما قبل صلاة الجمعة بما قامت به الحكومة نحو تنفيذ أمره بمصادرة المجلة ومنع دخولها إلى مصر، فأسرعت إلى الاتصال بسرى باشا فى بيته وطلبت مقابلته فى الحال لأمر يهم الملك، فدعانى إلى مقابلته فى منزله».

«وعند وصولى تركنى أنتظر بضع دقائق وهو ما لم تجر به العادة لأنى ذكرت له أن المقابلة كانت لأمر يهم الملك، فكان يجب أن يكون فى انتظارى».

«ولذلك توقعت أن يكون وراء هذا التصرف شيء ما، ولم يطل انتظارى لمعرفة ذلك الشيء فإن سرى باشا بدأ حديثه معى بقوله إنه رجل صريح لا يعرف الطرق الملتوية كبعض رجال القصر، ولذلك فإنه يصارحنى بالقول إنه دهش لسماعه أن هناك موضوعا كلف الملك بعض السياسيين بالعناية له ولم ير داعيا أو مناسبا أن يخطر به رئيس الحكومة، مع أنه يتعلق بموضوع صدر من أجله أمر بمصادرة أعداد المجلة ومنع دخولها إلى مصر، وهو ما قد تم تنفيذه فعلا، فأبديت له أسفى ودهشتى لسماع ما قاله، لأنه كان متفقا مع رئيس الديوان حسنين باشا على أن يتولى إبلاغه بالأمر قبل سواه، فنفى ذلك بشدة وقال: مادام الأمر كذلك فسوف يعرف كيف يتفاهم مع حسنين».

«ولما عدت إلى المنزل وأخطرت «البلوك» بما كان من رئيس الحكومة، كان الجواب أن أترك الاثنين (حسنين وسرى) يصفيان حسابهما معا».

«وعندما وصلت إلى المسجد وجدت حسنين باشا بين المنتظرين فأسرعت إليه وأبلغته بما حدث ودهشتى لذلك لمخالفته لما اتفقنا عليه، فضحك طويلا وقال: فى الواقع أن سرى معذور، لأن على ماهر أوقعه فى حرج شديد أمام عدد كبير من ذوى الشخصيات الرفيعة كانوا مدعوين لدى عبد الفتاح يحيى باشا لعقد قران كريمته، وإذا بعلى ماهر باشا يطلب من سرى أن يرسل إليه شخصا معينا من موظفى السكرتارية برئاسة الوزارة، لأنه يثق بكفاءته وإجادته الكتابة على الآلة الكاتبة، لأن الملك قد أوفد إليه سكرتيره الخاص لإعداد مقال ردا على مجلة أمريكية، وبذلك أبدى على ماهر باشا مدى ثقة الملك به وعدم تقديره لرئيس الحكومة، فمن الطبيعى أن تترك هذه الوخزة المؤلمة أثرا فى نفس سرى باشا، وفى نهاية حديثه وعد حسنين باشا بإصلاح الأمور مع سرى باشا».

أما موقف الدكتور حسين حسنى من ثالث رؤساء الديوان الملكى الذى عمل معهم وهو حسين سرى باشا [الذى عمل رئيسا للوزراء ورئيسا للديوان الملكى] فيأتى مزاوجاً بين التحفظ والتعجب، ونبدأ بإيراد هذه الفقرة التى يعلق بها على توليه رئاسة الوزارة لأول مرة عقب وفاة حسن صبرى باشا، ونحن نلاحظ أنه يذكر أن أحداً لم يكن يتوقع أن تأتى رئاسة الوزارة إلى حسين سرى، وذلك على خلاف ما صرحت به نصوص أخرى نقلنا بعضها فى كتابنا «ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة»، وقد وصل بعضها إلى القول بأن حسين سرى كان ينتظر رئاسة الوزارة من قبل حسن صبرى وعلى ماهر فى وزارتيهما السابقتين على توليه رئاسة الوزارة.

يقول سكرتير الملك:

«فاجأت المقادير حسين سرى باشا فأهدت إليه الوزارة تجرجر أذيالها [هكذا فى الأصل وهو تعبير قديم] بينما لم يكن يتوقع ذلك أحد تقريبا، وكنت ممن أدهشتهم المفاجأة وقابلت حسنين باشا مصادفة على أثر علمى بالخبر فلم أكتم دهشتى لما حدث، وإذا بدهشتى تزيد عند سماعى رده إذ ضحك طويلا ثم قال: لقد اخترناه حتى نستطيع تسييره حيث نريد ونقول له مع السلامة حين نشاء، وهكذا كان تقديره «وتقدرون فتضحك الأقدار»، فلم يكن ما حدث بعدها كما قدره حسنين باشا، ولكن كما أثبتت الأحداث أن ما وقع فعلا هو أن حسين سرى كان خير مَنْ يريده ويتمناه السفير البريطانى لامسبون فى تلك الظروف، فضلا عن أنه ـ أى حسين سرى ـ تطوع بالتقدم إلى لامبسون بطلب ما كان يسعى هو وراءه بكل قلبه، وهو عزل الملك ـ كما اتضح فيما بعد من نشر الوثائق البريطانية ـ وبذا قدم له

حجة يعتمد عليها لدى حكومته، وهى أن طلب العزل تقدم به بعض الزعماء».

لا نستطيع هنا أن نتجاوز عن هذا الخلط فى المقدمات الذى يوقعنا فيه الدكتور حسين حسنى، فباعترافه هو نفسه فى موضع آخر وبإشارته هو نفسه فى هذه الفقرة فإنه لم يكن معروفا فى ذلك الوقت أن حسين سرى قد اقترح مثل هذا الاقتراح على السفير البريطانى، أما أن السفير البريطانى بل البريطانيين فى مجموعهم كانوا يرتاحون إلى حسين سرى فأمر لاشك فيه، وقد كان هذا معروفا على نطاق واسع، إلا أن يكون حسين سرى كان خارج هذا النطاق الواسع(!!)

(١٠٤)

ولا تخلو مذكرات حسين حسنى من إشادة بحسين سرى فى بعض المواقف، ومن ذلك أنه يشيد بدوره فى إصدار قانونين من قوانين نزاهة الحكم فى فترة حكمه القصيرة فى ١٩٤٩، ويبدو لى أن هذه الإشادة تمثل صدى لإشادة حسن يوسف فى مذكراته ، إذ أن أسلوب حسين حسنى ومجمل حديثه فى مذكراته لا يعنى بمثل هذه الجزئيات:

«على أنه يجب التنويه بعمل جليل تم فى العهد القصير بوزارة سرى باشا، وهو أنها استصدرت مرسوما بقانون بمحاكمة الوزراء والأحوال التى تستوجب المحاكمة، كما وضعت قانون الكسب غير المشروع المعروف باسم: من أين لك هذا؟ وإنى مع عدم إنكارى فضل وزارة سرى باشا فى شأن صدور هذين القانونين، لابد أن أنوه بل أن أشيد بدور الملك وما كان من ترحيبه بهما وتشجيعه على إصدارهما، بل إنه ذهب فى إبداء تحبيذه لهما إلى حد تشجيع العمل فى تطبيقهما بأثر رجعى يمتد إلى عام ١٩٣٩».

(١٠٥)

ومن الجدير بالذكر أن حسين حسنى يتناول قصة تعيين حسين سرى رئيسا للديوان الملكى على نحو ما تناولتها كتب كثيرة من أبرزها بالطبع مذكرات حسن يوسف، ولكن الدكتور حسين حسنى يجيد الاستطراد إلى ذكر ما يلخص به تطور العلاقة التى كانت بداية لتصرفات دفعت سرى فى النهاية إلى الاستقالة من منصبه كرئيس للديون وهو يجيد تلخيص الموقف فيقول:

«... وحدث بعد ذلك بأيام أن أقام الملك حفلة شاى فى قصر القبة تكريما لدوق جلوستر ولم يدع إليها رئيس الديوان، وفى مناسبة أخرى بعدها ببضعة أسابيع كلف الملك حيدر باشا بتبليغ توجيهاته فى مسائل عربية معينة إلى رئيس الحكومة وصادف أن التقى به سرى باشا فى اليوم التالى ودار بينهما حديث تناول بعض ما شملته توجيهات الملك وتبين جهل سرى باشا بها، فعاد إلى الديوان وكتب مذكرة عما أصابه من الحرج لهذا السبب، فأصدر الملك أمره بإبعاده عن منصبه كرئيس للديوان، وتولى كريم باشا إبلاغ الأمر إليه عن طريق صهره الأمين الثالث، فقدم سرى باشا استقالته فى ٢ أبريل عام ١٩٥٠، أى بعد أقل من ثلاثة شهور من توليه المنصب».

(١٠٦)

وهذه فقرة تنم عن مدى العلاقة الحسنة التى ربطت صاحب المذكرات بثالث رؤساء الديوان الذين عمل معهم وهو إبراهيم عبد الهادى باشا، وقد مكنته هذه العلاقة بأن يفاتحه فيما لم يكن قادراً على مفاتحة صديقهما النقراشى فيه:

«... وإنى لأذكر أنه فى هذه المناسبة، أى مناسبة عودة النقراشى باشا من مجلس الأمن ودفاعه هناك عن قضية مصر، وأنه صار محل إعجاب الناس واكتسب شعبية كبيرة، أنى قلت لعبد الهادى باشا رئيس الديوان بصفته من أقرب الأصدقاء إلى رئيس الحكومة إنى لو استطعت لنصحت للنقراشى باشا أن يعتزل الحكم الآن وهو فى أوج رضا الناس عنه، فإن الرأى العام متقلب والخصوم الحزبيون متحفزون على الدوام لتسقط الأخطاء وبلبلة الخواطر بالحق والباطل، فأجابنى أنه هو شخصيا لو كان مكان النقراشى باشا الآن لعمل بالرأى الذى قلته، ونظرا إلى حرج الموقف ودقته فإنه لا يستطيع مفاتحة صديقه فى هذا الرأى خوف الاشتباه فى أن يكون وراء الإخلاص فى النصح التطلع إلى الحلول مكانه على الرغم مما بينهما من إخلاص وثقة متبادلة، ولكن وساوس الشيطان ومكائد الدساسين لا تقف عند حد، لاسيما أنه يعتقد أن النقراشى باشا يضع مصلحة حزبه فوق كل اعتبار آخر، لذلك فإنه قد يرى أن فى بقائه فى مركزه بعد ما حصل عليه من شعبية جارفة ما يفيد مركز حزبه ويزيده قوة ومكانة، ووقف الحديث بيننا عند الإعراب عن أمانى الخير لمصر وكل العاملين فى خدمتها».

(١٠٧)

نأتى إلى خامس رؤساء الديوان الملكى الذين عمل معهم الدكتور حسين حسنى صاحب هذه المذكرات، وهو حافظ عفيفى، ونحن نلاحظ أنه يحظى بقدر واضح من إعجاب صاحب المذكرات وتقديره، وهو يذكر له جهده المبكر فى تنظيم وزارة الخارجية حين كان وزيراً لها، بينما كان صاحب الذكريات فى بداية سلكه الوظيفى، ويمكن لنا أن نقول إنه كما

يشير بطريقة غير مباشرة إلى أن كل صعوده الإدارى والسياسى قد بدأ نتيجة إعجاب حافظ عفيفى به وتقديره لكفايته:

□

«... عقب توليه وزارة الخارجية عكف على دراسة نظام العمل فيها، وأدخل عليه كثيرا من التحسينات والتغييرات، كما أخذ يطلع على أعمال وتقارير رجال المفوضية والقنصليات، وبعث إليهم بكتاب يطلب فيه موافاة الوزارة بما لديهم من الآراء والمقترحات نحو موضوعات محددة تتعلق بحسن سير العمل، وكنت قبلها قد بعثت بعض تقارير قنصلية توخيت فيها الأسلوب العلمى الفنى وفقا لما اكتسبته من الخبرة، فى أثناء الأبحاث التى قمت بها فى وثائق المحفوظات بوزارات الخارجية بباريس ولندن وفيينا لإعداد رسالتى للدكتوراه، ويظهر أن تقاريرى لقيت من التقدير فى وزارة الخارجية عندنا ما حملها على أن تقرر طبعها، وكذلك طبع جميع التقارير المماثلة وتوزيعها على جميع القنصليات لتبادل الإفادة منها».

«وقد هيأت لى الظروف مقابلة الملك بعد هذا الحديث بأيام فانتهزت الفرصة وأبديت له أن البندارى باشا يشعر بالقلق لأنه لم يحظ بدعوة الملك إياه لمقابلته منذ مدة ليست بالقصيرة، وأن الرجل يحمل أطيب المشاعر نحو الملك والرغبة فى أداء أى خدمة تطلب منه، وحبذت أن يطيب الملك خاطره باستدعائه لمقابلته، وقد استجاب الملك إلى هذا الرجاء فى غضون

وهو يشير إلى أن اتصالا مباشرا قد حدث بينه وبين حافظ عفيفى وهو وزير:

«وحدث أنى عدت إلى مصر لقضاء إجازتى بها عقب تولى عفيفى باشا وزارة الخارجية وشروعه فى حركة التنظيم والإصلاح بها، وفهمت من حديثه أنه اطلع على تقريرى ومقترحاتى، وأنه راض عنها، وأخذ يناقشنى فيما هو بسبيل الأخذ به من سبل الإصلاح، ويبدو أنه كان لهذا كله أثره فى نفسه فوقع اختياره على شخصى حينما فاتحه القصر فى شأن ترشيح مندوب لحمل رسالة الملك إلى الإمام يحيى».

(١٠٨)

أما موقف الدكتور حسين حسنى من تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى فهو أبعد عن الوضوح من مواقفه المشابهة، ونحن نراه يعقب على هذا التعيين عند حدوثه فيقول:

«... إلا أنه لم تفت المحرضين وذوى الأغراض [كذا فى الأصل] انتهاز هذه المناسبة لإثارة الشغب والمظاهرات عن طريق إطلاق الشائعات بأن هذا التعيين يرجع إلى رغبة الملك فى التفاهم مع الإنجليز على يد حافظ باشا لما هو معروف عنه من أن له مكانة كبيرة لديهم بحكم صلات الصداقة والمودة التى هيأت له الظروف إنشاءها مع العديد من أصحاب النفوذ والمكانة فى انجلترا، وبخاصة فى أثناء الفترة الطويلة التى قضاها فى لندن سفيرا لمصر هناك، واقترنت هذه الشائعات بدعاية قوية وحملات قاسية على الملك تتهمه بخيانة القضية الوطنية، وخذلان الشباب الباسل الذى يجاهد فى منطقة القناة».

....

هكذا يقول الدكتور حسين حسنى، وفاته أنه هو نفسه ذكر هذا المعنى فى مذكراته حين كان يتحدث عن مبررات إلياس أندراوس فى ترشيحه لحافظ عفيفى ليخلف النحاس فى رياسة الوزارة، ويبدو لى أن حسن حسنى فى تكوينه لوجهة نظره لم يكن يهمه علاقة سياسى ما بالإنجليز، وطبيعة هذه العلاقة بقدر ما كان يهمه مدى استفادة مليكه من هذه العلاقة:

«... وفى خلال هذه المساعى لجمع الصفوف كانت مساعى غير المسئولين ماضية فى سبيل تحقيق مطامعهم الذاتية، وكاد ينجح إلياس أندراوس فى إقالة الوزارة، وكان قد نقم عليها أنها كتمت عنه ما قررته بشأن إلغاء المعاهدة، فدس لها لدى الملك بأن تولى إقناعه بأن تدهور الصلات بين الحكومة والإنجليز بسبب الأحداث الخطيرة المتوالية فى منطقة قناة السويس، وبأن هذه الحالة لا يمكن معالجتها إلا على يد رئيس جديد للحكومة له من تجاربه الماضية وطول اتصالاته بالإنجليز ما جعل له مكانة لديهم تؤهله للنجاح فى معالجة الأمور على خير وجه وهو الدكتور حافظ عفيفى باشا».

«وبذلك وافق الملك على اقتراح التغيير الوزارى لرغبته فى وضع حد لما يعانيه أهل منطقة القناة على يد الإنجليز، مما جعل الحياة هناك عبئا لا يطاق، ولكن الدسيسة باءت بالفشل فى النهاية على أثر إبلاغ الملك نبأ قرار وطنى جديد اتخذته الحكومة فى ذلك اليوم، ولم يكن خبره قد وصل بعد إلى الملك، وهو إصدار الأمر إلى قوة الجيش المصرى فى السودان بعدم إطاعة أى أمر يصدر إليها بالعودة إلى مصر وبوجوب البقاء فى مراكزها والدفاع عنها بالقوة، وقد أعجب الملك بهذا القرار واستدعى حيدر

باشا لتأكيد تأييده شخصيا لهذا القرار، وطلب تعزيز قوة الجيش المصرى بالسودان وتزويدها بأقصى المستطاع من الإمدادات».

ربما كان من الجدير بالذكر أن نشير إلى أن حسن يوسف كان قد سبق إلى رواية هذه القصة فى مذكراته بتفصيل وافٍ، وبأسلوب أكثر منطقية وأكثر جمالا.

على أننا نلاحظ أن حسين حسنى لا يكلف نفسه وصف «الحكومة» و«الوزارة» فى القصة بأنها «الحكومة» الوفدية أو «الوزارة» الوفدية، وذلك على الرغم من اعترافه الواضح والصريح بوطنية قراراتها، وكأنما عزّ عليه أن ينسب الوطنيه إلى الوفد ، وليس هذا بغريب عليه.

(١٠٩)

ثم يشير حسين حسنى بكل وضوح إلى الآلية التى جاء بها حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى، وتكاد معظم المصادر التى تناولت هذه الفترة تؤكد على صواب ما ذهب إليه حسين حسنى، وإن كان هو يتميز بالدقة فى تصوير الآلية الحقيقية التى شهد خطواتها، وهو يشير بكل وضوح إلى الدور الأنانى والمشبوه الذى لعبه إلياس أندراوس على نحو دءوب فيقول:

«بعدما أصاب إلياس أندراوس الفشل فى إقصاء حافظ عفيفى باشا عن مركزه فى بنك مصر [وذلك بترشيحه رئيسا للوزراء]، عاد [أى إلياس أندراوس] إلى المحاولة من جديد بعد ذلك ببضعة أسابيع بأن أقنع الملك أن الظروف تقتضى التعجيل بتعيين رئيس للديوان الملكى لخلو هذا المنصب الخطير منذ خروج سرى باشا منه قبل ذلك بمدة طويلة تزيد على سنة ونصف السنة، وقد توالت الأحداث خلالها بما يستلزم وجود شخصية

قوية مثل حافظ عفيفى باشا لمواجهة هذه الظروف العصيبة، وبموافقة الملك صدر الأمر بهذا التعيين فى ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٥١، وفى هذه المرة تحقق لإلياس أندراوس المطمع الذى ظل يراوده طويلا».

(١١٠)

ويورد الدكتور حسين حسنى وهو متحرج أو وهو يشعر بالخجل قصة اضطراره للمشاركة فى إتمام صفقة تعيين أندراوس فى منصب حافظ عفيفى فى بنك مصر:

«وشاءت الأقدار أن يتم على يدى [أى على يد صاحب المذكرات الدكتور حسين حسنى] الاتصال ببنك مصر فى شأن ترشيح أندراوس للحلول مكان حافظ باشا، وذلك أنه جاءنى تبليغ تليفونى من «بلوك الملك» بأن جلالته يطلب منى استدعاء عبد المقصود أحمد باشا وإبلاغه الرغبة فى ترشيح أندراوس باشا فى مكان حافظ باشا».

«وعندما قمت بالاعتراض قال محدثى إن جلالة الملك كان يتوقع اعتراضك على هذا الترشيح لأنه يعلم رأيك فى أندراوس منذ اعتراضك على تعيينه كمستشار اقتصادى، ولذلك يريد أن تطمئن إلى أن الغرض من هذا خدمة حافظ باشا نفسه لاحتمال أنه بعد فترة قصيرة قد يرى أن يترك رئاسة الديوان فتم الاتفاق مع إلياس أندراوس على أن يقوم فى الحال بالاستقالة من مركزه فى بنك مصر ليعيده إلى صاحبه الأصلى، لأن القصر كان السبب فى خروجه منه، ومن المراكز الأخرى التى يشغلها فى عديد من مجالس إدارة الشركات الأخرى، وأعاد القول بأن الملك شخصيا يؤكد لك ذلك للاطمئنان والتعجيل بدعوة عبد المقصود باشا وعرض النتيجة عليه بأسرع ما يمكن».

«ولم يكن هناك بد من تنفيذ هذا الأمر فاتصلت فى الحال بعبد المقصود باشا فحضر إلى مكتبى بعد فترة وجيزة وأبصرت على وجهه أمارات الدهشة والحيرة عندما بلغته الرغبة فيما يتعلق بترشيح إلياس أندراوس، فسارعت بإبداء العذر الذى قيل لى إنه السبب وراء هذا الترشيح، ولم يستطع سوى الإعراب عن الاقتناع به، وإن كانت لم تفارقه ملامح الدهشة والاستنكار».

(١١١)

وهذه فقرة من الحديث الذى يذكر صاحب المذكرات أنه تحادث فيه مع رئيس الديوان الملكى الجديد حافظ عفيفى حول مصاعب العمل فى الديوان، وما وصلته إليه مهمته من صعوبة:

«.... وعند مقابلتى لحافظ باشا عفيفى لأداء واجب التهنئة له برئاسة الديوان عنيت بأن أذكر له أنى أنتهز هذه الفرصة لأكاشفه ببعض المسائل التى تشغل بالى وبال كل مخلص، والتى ربما لم يكن من المناسب ولا اللائق من جانبى فى وقت تهنئته أن أشغل باله بالتحدث فيها، ولكنى من ناحية أخرى أرى من واجبى نحوه بحكم سابق اتصالى به أن أصارحه بما عندى، بل كذلك بحكم مركزى كسكرتير خاص للملك وما يحتمه واجبى من السعى قدر الاستطاعة للمعاونة فى تحقيق ما يؤدى إلى الحفاظ على مكانة وسمعة الملك وحاشيته وإبقائها فوق مستوى الشبهات والاتهامات، ما يقتضيه هذا كله من الصراحة المطلقة مع المستشار الأول للملك وهو رئيس ديوانه عسى أن يوفق فى إيجاد أنجع وسيلة لتحقيق الإصلاح المنشود».

(١١٢)

على أن أطرف الفقرات التى يتناول بها صاحب هذه المذكرات مواقف حافظ عفيفى هى تلك الفقرة التى يتحدث فيها عن لقائه به عقب قيام الثورة، ونحن نعرف أن الدكتور حسين حسنى كان قد عاد فجأة من الخارج حيث كان يقضى إجازة صيفية، أما حافظ عفيفى فإنه كان فى مصر لكنه - وهذا هو المفاجئ الذى تنفرد مذكرات حسين حسنى بذكره بالتفصيل ناسبة الرواية إلى حافظ عفيفى نفسه - كان قد استقال من منصبه كرئيس للديوان، وأن النية فى هذه الاستقالة كانت قد ظهرت فى بداية يوليو ١٩٥٢ عندما وجد غير المسئولين (كريم ثابت وإلياس أندراوس) يتفقان مع حسين سرى على تشكيل الوزارة بينما كان وهو رئيس للديوان قد نقل إلى بهى الدين بركات تكليف الملك له بتشكيل الوزارة، وهكذا وجد نفسه فى موقف لا يحسد عليه، ثم تنامى ضيقه من الوضع فى القصر حتى صمم على الاستقالة فى ٢٠ يوليو (هكذا تقول رواية حسين حسنى)، وأنه جاء إلى القصر يوم الجمعة لا لشىء إلا ليأخذ بعض الأوراق التى كان قد نسيها فى مكتبه:

«... وعلمت على الأثر أن حافظ عفيفى باشا قد حضر إلى مكتبه فذهبت إليه وتلطف بإبداء سروره برؤيتى لأنه من ناحية لم يكن يعلم بعودتى ووجودى فى القصر، ومن ناحية أخرى لأنه قدم استقالته منذ يوم ٢٠ يوليو، وإنما حضر اليوم مصادفة لأخذ بعض أوراق كان قد نسيها فى مكتبه، ولم يكن يتوقع أن يجد أحدا باعتبار أن اليوم الجمعة، ولذلك فإنه يرحب بهذا اللقاء على غير انتظار، وروى لى بإيجاز ما حدث منذ خروج الهلالى باشا من الحكم وكيف - كما سبق بيانه - فوجئ بما جرى من وراء

ظهره بالاتفاق بين إلياس أندراوس وكريم ثابت من ناحية، وسرى باشا من ناحية أخرى، وكيف أتموا تشكيل الوزارة، بينما كان ينتظر رد بهى الدين بركات باشا فى هذا الشأن تنفيذا لما كان قد صدر به أمر الملك، ومع ذلك فقد تعثرت خطوات وزارة سرى على الرغم من اشتراك كريم ثابت فيها، مما أفضى إلى التطورات الأخيرة، وهو ما دعاه إلى الاستقالة، وأصر عليها منذ يوم ٢٠ يوليو وودعته بعدها وانصرفت مرددا فى نفسى: لا يعلم إلا الله وحده ما سوف يسفر عنه الموقف الحالى.. نسأل الله اللطف بعباده».

(١١٣)

ونأتى إلى كبار العاملين فى الحاشية الملكية، ونكاد نلاحظ بسهولة أن سكرتير الملك كان حريصا على أن يصرح بأن مشاعره تجاه عمر فتحى باشا كبير الياوران كانت فى منتهى القوة والصفاء، وربما أنه على خلاف حسنين باشا يحظى بكل تقدير واحترام من صاحب هذه المذكرات ودون نقد واحد، وانظر إلى هذه الصفات العابرة التى يسبغها الدكتور حسين حسنى أو يضفيها عليه حيث يقول:

«... وهو معروف بدماثة الخلق، وحب الاطلاع، والشغف بالقراءة باللغة الإنجليزية».

كذلك يحرص الدكتور حسين حسنى على الحديث عن الأزمة القلبية التى أصابت عمر فتحى حين كان فى معية الملك فاروق والملكة نازلى فى لندن، وهو يتحدث عن علاج الأزمة وما اقتضاه من حضور زوجته.. ومن الملاحظ أن صاحب المذكرات يتجاهل كل ما أشار إليه الأستاذ التابعى فى كتابه «أسرار الساسة والسياسة» من وقوع التنافس بين عمر فتحى وأحمد حسنين باشا على التقرب إلى الملكة نازلى:

«وحدث فى أثناء وجودنا فى لندن أن أصيب الياور عمر فتحى بك بأزمة قلبية حادة فى مساء أحد الأيام، مما دعا الدكتور الكفراوى إلى طلب الاستعانة أيضا برأى طبيب آخر واستقر رأيهما على وجوب نقله إلى المستشفى ليكون تحت العلاج والرعاية الدائمة، وقد انزعجنا جميعا لما حدث لزميلنا وبلغ من تأثر الملك وعنايته بالحالة أنه قضى الليل ساهرا يتنقل بين غرفته وغرفة عمر للاطمئنان عليه، وفى الصباح نقل إلى المستشفى، ولم تلبث أن حضرت السيدة قرينته من مصر على أثر علمها بمرض زوجها فلازمته إلى أن اطمأن الأطباء المعالجون إلى حالته وسمحوا بخروجه على أن يقضى فترة للنقاهة بالقرب من المستشفى حتى يستطيع التردد عليه طوال تلك الفترة، وبعد انتهائها لحق بنا وكنا إذ ذاك فى مدينة فيشى حيث بقى ومعه قرينته إلى أن عدنا إلى مصر، ولم يكن مسموحا للحاشية باصطحاب زوجاتهم، ولكن الأزمة المرضية التى طرأت على صحة عمر كانت سببا فى السماح بحضور زوجته وبقائها معه، وفيما عدا ذلك حصل الأستاذ عبد المنعم رأفت على الترخيص له بقدوم زوجته إليه فى فيشى قبيل سفرنا منها، وكانت هذه السيدة تقضى الصيف مع أهلها فى فرنسا لأنها فرنسية الأصل».

ربما يجدر بنا هنا أن نشير إلى ما ذكره الأستاذ محمد التابعى فى كتابه «أسرار الساسة والسياسة» من أن شخصا ثالثا كان قد حصل على هذا الاستثناء.

(١١٤)

ويصل الدكتور حسين حسنى إلى قمة مديحه لعمر فتحى حين يتحدث عن موقفه النبيل وغير المشهور حين اعتذر عن أن يعين فى منصب كبير

الياوران نظرا لصغر رتبته، ويثنى الدكتور حسين حسنى على هذا التصرف «النزيه» على حد تعبيره ثناء كبيرا.

ومن الطريف أن لهذه القصة وجهات نظر أخرى، فقد أشار الدكتور هيكل باشا فى مذكراته إلى أن ترقية عمر فتحى عرضت على مجلس الوزراء وحاول هو الاعتراض عليها بوقف الترقيات إلا أن حسين سرى باشا غمزه وقال له: اسكت! هذا ياور الملك، ولم يعترض أحد من الوزراء، ثم تكررت بعد ذلك ترقية عمر فتحى ترقية استثنائية، وأوجبت مجاملة صاحب العرش أن يتخطى مجلس الوزراء قراره بوقف الترقيات.. وعلى كل الأحوال فهذه هى رواية حسين حسنى فى مذكراته:

«وفى يوم ومناسبة تشكيل الوزارة الجديدة [يقصد وزارة محمد محمود باشا الثانية فى نهاية ديسمبر ١٩٣٧] وقع حادث طريف لا أرى بدا من ذكره، وهو أنه تبين فى اللحظة الأخيرة ضرورة تغيير المرشح لمنصب وزير الحربية ورؤى لسرعة إتمام التشكيل أن يعين اللواء حسين رفقى باشا كبير الياوران بالنيابة، وفى الحقيقة إنه كان رجلا نزيها على خلق كريم، ويتمتع باحترام الجميع، وبذلك خلا مركز كبير الياوران بالنيابة».

«ورأى الملك تعيين ياوره عمر فتحى بك فى ذلك المنصب إلا أنه كان فى رتبة القائمقام (العقيد الآن) فلما بلغه ذلك على ماهر باشا مهنئا إياه بأن الملك أصدر أمره بهذا القرار، تجلت استقامة ونزاهة عمر فتحى بل عفته حيث اعتذر قائلا: إنه كرجل عسكرى يحترم نفسه ويحترم النظام العسكرى لا يستطيع قبول أمر يخالف ذلك النظام، وإنه يوجد بين الياوران والحاشية العسكرية مَنْ يعلوه فى رتبته فلا يستطيع قبول ترقيته استثنائيا

لمخالفته للنظام العسكرى، وهو أول مَنْ يطالب باحترام ذلك النظام ولا يرضى من أجل فائدته الشخصية أن يصدر من الملك أمر يعتبر خرقا للنظام القائم وهو - أى الملك - باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة هو أول مَنْ يسهر على احترام النظام العسكرى» .

«وللتوفيق بين وجهة نظر عمر فتحى - التى ظفرت بإعجاب وتأييد جميع مَنْ سمعوا بها - وبين إصرار الملك على عدم تعيين سواه كبيرا للياوران، رأى على ماهر باشا حلا لذلك الإشكال أن يعين عمر فتحى بك مديرا لخفر السواحل ومصائد الأسماك، فهى وإن كانت عسكرية فى نظامها إلا أنها كانت إذ ذاك مدنية فى وضعها بحكم تبعيتها لوزارة المالية، وبذلك لا يكون هناك ما يحول دون ترقية عمر فتحى بك إلى رتبة الأميرالاى الوقتية (العميد الآن) على أن يبقى فى وظيفته الجديدة إلى أن يحين موعد ترقيته الفعلية فى الجيش إلى تلك الرتبة، فيعود إلى مركز الياور برتبته الجديدة، وإذ ذاك لا يصبح هناك فى النظام العسكرى ما يحول دون منحه رتبة اللواء الوقتية اللائقة بمنصب كبير الياوران» .

«وهكذا تم تنفيذ الخطة لتعيين عمر فتحى بك (نهائيا فيما بعد) كبيرا للياوران، وما أردت من سرد هذه القصة إلا لبيان مدى نزاهة خلق المخلصين من رجال الملك، ومدى استجابة الملك شخصيا للرأى السليم واستعداده لتقبل هذا الرأى والتسليم به قبل أن تتطور الأحداث وتتلاحق فيما بعد على نحو جعله لا يعبأ بغير رأيه الشخصى وآراء مَنْ أحاطوا به ممن يسيرون على هواه وأهوائهم الذاتية» .

(١١٥)

ويقدم الدكتور حسين حسنى فى هذه المذكرات فقرة مطولة ينصف فيها رجلا من رجال الحاشية الملكية هو الطيار حسن عاكف طيار الملك الخاص الذى نسب إليه أنه كان ينوى المقاومة ويحث الملك عليها.. لكن فقرة حسين حسنى لا تتناول هذه الجزئية وإنما تتناول جزئية أخرى أبسط بكثير، وهى أن حسن عاكف كان من رجال الحاشية الذين طلبت حركة الجيش إقالتهم، لكنه كان الوحيد الذى رفض أن يقدم هذه الاستقالة، وأن إسماعيل شيرين زوج شقيقة الملك ووزير الحربية عرض الأمر على صاحب هذه المذكرات الذى تكفل بإقناع حسن عاكف بأن يقدم استقالته خدمة للملك، وهذه هى فقرة صاحب المذكرات:

«فى صبيحة اليوم (٢٥ يوليو) ذهبت إلى مكتبى بقصر رأس التين فى نحو العاشرة صباحا فوجدت عددا من الزوار والموظفين فى الردهة العليا يروحون ويجيئون فى قلق واضح، وفجأة شاهدت إسماعيل شيرين بك زوج الأميرة فوزية يشق طريقه متجها نحوى فتقدمت إليه فصافحنى بحرارة، ثم أخذ بيدى وسرنا معا نحو أقرب مكتب من مكاتب التشريفات بتلك الردهة، وتلطف فقال: إنه سعيد بمقابلتى لأنه لم يجد أحدا يستطيع أن يتبادل معه الحديث بما قد يفيد فى هذه الأزمة الطارئة، وسألنى عن رأيى فأعدت عليه ما قلته بالأمس لمحمد حسن، وأنى طلبت منه إبلاغه للملك، وإن كان الوقت قد فات لإبداء الآراء الآن، وأن المهم فى نظرى هو ضبط الأعصاب وعدم التسرع أو الانفعال بالإقدام على كلام أو تصرف قد يترتب عليه ما لا يتيسر تلافيه، وكفى عظة بما وقع فى الماضى».

«فأجابنى بأنه متفق معى فى الرأى، وأن هذا هو رأى الأميرة كذلك [أى الأميرة فوزية شقيقة الملك]، وكان يتوقع من كل فرد فى الحاشية من ذوى الرأى الناضج أن يكون مقتنعا بذلك، وأن التضحية الحقيقية الآن تقتضى التسليم بما تمليه ضرورة الوضع الحالى الجديد».

«ولكن مع الأسف الشديد أن بعض رجال الحاشية العقلاء مازالوا غير مقتنعين بذلك مثل الطيار [حسن] عاكف، فقد طلب رجال الجيش إبعاده عن الحاشية مع بعض أفراد آخرين، وكان الملك معارضا فى ذلك فى أول الأمر، ولكنه استطاع [أى شيرين بك] مع الأميرة وآخرين إقناع الملك بأن الظروف تستلزم عدم التشدد فى التمسك بما لا سبيل إلى تنفيذه، وعدم إطاعة العاطفة فى هذ الوقت الذى يحتم تحكيم العقل وحده، ولكن الكابتن [حسن] عاكف يرفض الاستقالة كما طلبنا إليه بدلا من استصدار أمر بفصله، وهو ما يعز على الملك كذلك».

«وسألنى شيرين بك عما إذا كان فى وسعى المساعدة فى إقناعه بالعدول عن موقفه لأن حالته هى الوحيدة الباقية بغير حل إلى الآن، فأجبته أنى على أتم الاستعداد للكلام معه لإقناعه إذا كان موجودا فى القصر، فقال [إنه] لحسن الحظ كان معه منذ برهة وجيزة، ويظن أنه مازال موجودا فى مكتب الياوران».

«وفى الحال اتجهت إليه فوجدته على وشك النزول فأبدى دهشته لهذه المفاجأة السارة كما قال، وقد كنت أشعر بأن لى مكانة خاصة لديه لاسيما منذ علم بأنه تقوم بينى وبين أخيه الأكبر العلامة الكبير والأديب المعروف الدكتور أحمد زكى بك صلة مودة وصداقة قديمة، وقلت له على الفور: لا حاجة بى إلى تنبيهه إلى خطورة وحرج الموقف فى الوقت الحالى، ولذلك

فإن الإخلاص للملك والواجب يقتضى التضحية بكل اعتبار فى سبيل تسهيل الوصول إلى التفاهم مع القابضين على زمام الموقف، ومنع حدوث ما يؤدى إلى تعقيد الأمور، وأن مطالبته الآن بتقديم استقالته هى من قبيل التضحية المطلوبة، بل الضرورية خدمة لصالح الملك، مع العلم أنه [أى الملك] من ناحيته يرفض إصدار أمر بفصله لمكانته لديه، لهذا فإن الموقف الآن رهن ما يقرره فإما يزيل الحرج عن الملك، أو أن يساعد على زيادة موقفه حرجا».

«فما كان من الشاب الأمين إلا أن قال والدموع فى عينيه: إنه لم يكن ينظر إلى الموقف من هذه الزاوية على الإطلاق، إذ كان يعتقد أن هناك مآخذ على تصرفاته، فى حين أنه واثق من أنه لم يصدر منه ما يمكن أن يكون سببا فى توجيه أى اتهام إليه، وأما والحالة كما سمعها منى فهو على استعداد لتقديم استقالته فى الحال، وقام بكتابة خطاب موجه إلى كبير الياوران يرجو فيه إعفاءه من أعباء مركزه، فشكرته على نبيل شعوره وتصرفه وسارعت إلى شيرين بك وأخبرته بما حدث فسر لذلك وودعنى شاكرا».

(١١٦)

ومن شخصيات الحاشية الذين يحظون بثناء صاحب هذه المذكرات الصحفى الشهير إدجار جلاد باشا صاحب جريدة الزمان فيقول:

«... وكانت قد قامت بيننا [الضمير يعود على صاحب المذكرات وعلى إدجار جلاد باشا] صلة مودة تقرب من الصداقة منذ عهد حياة أخيه المرحوم يوسف باشا الذى كان مديرا للإدارة الإفرنجية بالديوان الملكى

منذ أيام التحاقى بخدمة القصر، بل كان بمثابة السكرتير الإفرنجي للملك فؤاد لأنه كان محل ثقته ويصحبه دائما فى رحلاته إلى أوروبا، ولذلك كان يعرف عن ذلك العاهل كثيرا من الحقائق التى يجهلها أغلب الناس، وقد يكون من الطريف معرفتها».

(١١٧)

ونمضى مع حديث الدكتور حسين حسنى عن رجال الحاشية الملكية إلى أن نصل إلى شخصيتين ينتقدهما على طول الخط وبلا استثناء، وهما كريم ثابت وإلياس أندراوس، وقد سبق لنا أن قرأنا حديثه عن أحمد حسنين بحديثه عن الملكة نازلى، والحق أن انتقادات حسين حسنى لأحمد حسنين لا تصل فى شدتها ولا فى خطورتها إلى انتقاداته لكريم ثابت، وإذا أردنا تلخيص موقف حسين حسنى من كريم ثابت فإنه يمكن لنا أن نقول إنه كان يراه أقرب إلى الشيطان الذى لا يتورع عن أى شيء، ويبدو الدكتور حسين حسنى معذب الضمير تماماً لأنه لم يقدم ما كان ينبغى عليه أن يقدمه من أدلة فساد كريم ثابت وتورطه فى كل أمر سيء نسب إلى الملك أو إلى الحاشية، وذلك حين دعى للشهادة أمام محكمة الثورة التى تولت محاكمة كريم ثابت:

«... وفضلا عن ذلك فإنه كان من نتيجة ما كنت أشعر به من الضيق والمعاناة حين كنت أؤدى شهادتى أنى وعن غير عمد، يعلم الله، نسيت ذكر حقيقة مهمة عند إجابتى عن سؤال المحكمة عما أعلمه عن مدى نفوذ كريم ثابت عند الملك، فلم أذكر سوى واقعة اعتراضى على تعيينه لنشأته فى بيئة جريدة المقطم البوق الأكبر للدعاية للاحتلال فى مصر والسودان، وغاب عن بالى تماما ما أوردت ذكره فى هذه المذكرات بشأن إسقاط

العضوية عن عدد من كبار أعضاء مجلس الشيوخ، وكيف أنى بعد نجاحى فى إقناع الملك بوجوب إعادة بعضهم على الأقل إلى المجلس وطلبه منى الاتفاق مع حسن يوسف باشا على الأسماء وموافاته بها، استطاع كريم ثابت فى نفس الليلة، وفى الثالثة صباحا، استصدار المراسيم الخاصة بما حدث من التغيير فى مجلس الشيوخ وسد الطريق بذلك أمام الساعين لإصلاح الأمور، ولكم شعرت بالحزن والأسف بالخجل كلما ذكرت ما حل بى من الإعياء المفاجئ وما تولانى من النسيان أو القصور الطارئ فى الذاكرة، وهو ما يدعونى إلى استدراكه هنا مع تكرار التأكيد بأنى يشهد الله بعد أداء اليمين كذلك أمام المحكمة، أنى كنت أبعد ما أكون عن تعمد الإغفال أو النسيان فى أقوالى»

(١١٨)

هكذا يأتى كريم ثابت فى مقدمة من ينتقد حسين حسنى وجودهم فى الحاشية وأداءهم فى السياسة، وهو ينسب إليه كثيراً من الأمور السيئة والتصرفات الشائنة، وهو على سبيل المثال يعلق على تعيينه بقوله:

«دهشت بل ذهلت حين علمت خبر اختيار كريم مستشارا صحفيا، وكأنما بدافع إنذار خفى من عالم الغيب والأقدار استأذنت الملك فى مقابلته أو محادثته تليفونيا فقابلنى وصارحته بأنى لا أحمل أى شعور عدائى نحو الأستاذ كريم ثابت، بل ليست لى أى صلة به».

«وإنما يحملنى واجب الأمانة على أن أصارحه بأن كريم آخر مَنْ يصلح لمركز المستشار الصحفى من حيث المبدأ قبل أى اعتبار آخر، لأن مَنْ يشغل هذا المركز يجب ألا يكون له أقل صلة بأى صحيفة وإلا بات الناس

ينظرون إلى كل ما تنشره من أخبار أو آراء باعتباره موعزا به أنه يعبر عن اتجاه دوائر القصر».

«كما يجب أن يكون المستشار من أصحاب الأقلام التى عرفت بالنزاهة والوطنية الحقة، ويكفى أن كريم معروف بأنه «ابن المقطم البكر» لأنه نشأ بين جدران تلك الجريدة التى تدين للاحتلال بوجودها وبالنعمة التى تتقلب فيها، إذ اتخذها الإنجليز بوقا للدعاية لهم ولسياستهم فى مصر والسودان، حتى أنه فى يوم إعلان الحماية على مصر أصدرت ملحقا خاصا يزف إلى المصريين بالخط العريض «بشرى بالحماية البريطانية»».

«واستمع الملك إلى أقوالى ثم قال إنه يعى تماما كل ما ذكرته، ولكنه اختار «كريم» لغاية معينة وسيكون تحت ملاحظته شخصيا».

....

لابد أن نعقب هنا بالقول بأن أمثال كريم ثابت دائما ما ينجحون فى تصوير أنفسهم لدى الحكام على أنهم منجزو غاية معينة فحسب، بينما هم يتدخلون فى كل شىء!! ويتكرر اختراقهم لكل المناطق بفضل ما يحيطون به أنفسهم من القدرة على الوصول إلى أذن الحاكم.. وهى حقيقة.

(١١٩)

ويبدى الدكتور حسين حسنى إعجابا شديدا خفيا بالموقف الذكى الذى وقفه رئيس الوزراء إسماعيل صدقى من تعيين كريم ثابت مستشارا صحفيا للملك وهو يعتبر موقف إسماعيل صدقى من تعيين كريم ثابت بمثابة إنجاز كبير يعطف مباشرة على إنجازاته الكبرى فى أثناء توليه الحكم، ويقول:

«لابد من التنويه هنا بأنه إلى جانب الإنجازات التى تمت على يد صدقى باشا فى أثناء توليه الحكم، وأهمها ولاشك إنشاء مجلس مكافحة الفقر والجهل والمرض والنهوض وحده بأعباء مفاوضات صدقى/ بيفن، فإنه إذ قرر الملك تعيين الأستاذ كريم ثابت مستشارا صحفيا حاول صدقى باشا أن ينبه بلباقة إلى أن هذا الاختيار جاء بعيدا عن التوفيق والصواب لأنه وقع على مَنْ لا يستحقه ولا يمكن الاطمئنان إليه، وذلك بأنه كتب إلى الديوان الملكى يبلغه أن الصحيفة التى يكتب فيها - بل نشأ بين أحضانها - الأستاذ كريم تأخذ مرتبا شهريا من المصروفات السرية ويود رئيس الوزراء أن يعلم عما إذا كان مركز الأستاذ كريم الجديد يقتضى وقف صرف ذلك المرتب أم أنه يجب استمرار الوضع كما كان، ولاشك أن هذا الاستفسار كان ينطوى على غمزة تدل بوضوح على أن الغرض منها لفت النظر إلى أن الصحفى الذى يقبل مرتبا من المصاريف السرية إنما يبيع قلمه لمن يملك منح ذلك المرتب أو منعه، وأن مَنْ يرضى لنفسه أن يبيع قلمه يسهل عليه أن يبيع ضميره، ولقد صدق القائل: «فمن يهن يسهل الهوان عليه»، ولعل صدقى باشا أراد أن يدرأ عن الملك خطر انضمام مثل هذا [المتهاون] إلى حاشيته».

□

ويفاجئنا الدكتور حسين حسنى بما تضمنه رد الملك، وهو رد لا يمكن وصفه إلا بأنه يفتقد للذكاء، ولا يدل إلا على أن الملك بنفسه قد وقع أسيرا لدى كريم ثابت ونفوذه أو جاذبيته أو جاذبية من حوله:

«... ولكن يبدو أن الملك رأى فى هذه «الغمزة»، سواء من تلقاء نفسه أم بتفسير ممن حوله، أنها تتضمن نقدا لتصرفات الملك ومحاولة لفرض

الرأى عليه، وهو ما لا يطيقه، فما كان منه إلا أن أمر بالرد على ذلك الاستفسار بأن الجهود التى يبذها المستشار الصحفى تستحق ضعف المكافأة التى تصرف إليه أو إلى الجريدة التى يعمل بها، وبذلك زاد مركزه ثباتا، ومكانته تعزيزا بما لقيه من دفاع الملك وتأييده».

(١٢٠)

ويواصل الدكتور حسين حسنى انتقاداته لكريم ثابت ودوره الشرير والمتميز فى نهاية عهد الملك فاروق فيقول:

«عند تقدير ما حدث فى حالة كريم نرى أنه قد حصل على مكانة كبيرة عند الملك من قبل صدور القرار بتعيينه مستشارا صحفيا إلى حد جعله (أى الملك) يختص كريم بما ضن به على ذوى الحق فيه من المسئولين كرئيس ديوانه، ورئيس الحكومة، بل على الرغم من أن التقاليد وأصول نظام الحكم كانت تقتضى ذلك، فإنه عندما قرر الملك زيارة المملكة العربية السعودية فى يناير عام ١٩٤٥ لم يصطحب من حاشيته سوى ناظر الخاصة ومدير الإدارة العربية، ومن الحكومة سوى عبدالرحمن عزام بك وكان وزيرا مفوضا بالخارجية، ومعهم الأستاذ كريم ثابت مندوبا عن المقطم، وكذلك عند الاجتماع بملوك ورؤساء البلاد العربية فى أنشاص فى أواخر مايو عام ١٩٤٦».

«فأما عند حضور حسنى الزعيم إلى أنشاص فى أبريل عام ١٩٤٩ عقب نجاحه فى الانقلاب الذى قام به وتولى السلطة فى سوريا، فقد انفرد كريم بتدبير وترتيب هذه الزيارة التى كانت تستهدف الاتفاق على المناداة بالملك فاروق ملكا على سوريا للوقوف فى وجه سياسة العراق وشرق

الأردن نحو تكوين «الهلال الخصيب» مع تأييد سلطة حسنى الزعيم فى سوريا بإعلانه نائبا للملك».

«وقد فات المغامرين المتحمسين لهذا المشروع أنه يتعارض مع ميثاق الجامعة العربية الذى ينص على استقلال وضمان حدود الدول الموقعة عليه، كما أن الدستور يقضى بأن مثل هذا الاتفاق من صميم اختصاص مجلس الوزراء، فضلا عن ضرورة موافقة البرلمان».

(١٢١)

وقبل هذا يحرص الدكتور حسين حسنى على أن يشير إلى أن تعيين كريم ثابت كان أول استثناء لجأ إليه الملك الذى تعود فيما قبل على احترام وجود الحكومة، إلا أن الدكتور حسين حسنى سرعان ما يتذكر أن الملك كان قد خرق البروتوكول من قبل حين دعا إلى صلاة الجمعة فى مسجد «قيسون» بمشورة من على ماهر رئيس الديوان:

«.... وإنه لما يستلفت النظر حقا أنه قبل اتصال كريم ثابت بالملك والاستعانة بآرائه ومقترحاته لم يسبق للملك أن خرج فى تصرفاته عن نطاق ما تقضى به تقاليد نظام الحكم والدستور من حيث إشراك الحكومة أو إعلامها على الأقل بكل ما يقدم عليه من تصرفات عامة سوى فى حالة واحدة حينما انتهز فرصة وجود أمراء ووفود البلاد العربية فى مصر للتشاور فى حضور مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن للنظر فى مشكلة فلسطين، فدعاهم الملك فى ٢٠ يناير عام ١٩٣٩ إلى أداء صلاة الجمعة فى مسجد قيسون وتولى إمامة المسلمين، وعند خروجه من المسجد صفقت جماهير المشاهدين من أبناء الشعب: «يحيا أمير المؤمنين»، ووقف الأمر

عند هذا الحد، وجدير بالملاحظة هنا أن المستشار الأول للملك فى ذلك الحين كان رئيس ديوانه على ماهر باشا الذى انتدب لتمثيل مصر فى المؤتمر المشار إليه».

(١٢٢)

ويحرص حسين حسنى على أن يمضى إلى نهاية الشوط فيما يتعلق بخصومته لكريم ثابت، فيجتهد إلى أقصى ما يمكن الاجتهاد فى إثبات مسئولية كريم ثابت عن كل تجاوزات الملك ضد المعارضة وضد مجلس الشيوخ وضد الديمقراطية، فى موضوع استقالة رئيس ديوان المحاسبة ومستشفى المواساة، بل إن حسين حسنى فى إثباته لهذه الحقائق يشير رغم أنفه إلى كثير من المواقف المشرفة للوزارة الوفدية التى رفضت المضى بهذه الإجراءات على هذا النحو، ونبهت إلى عدم دستوريتها، بيد أنه يصور أن التفاف كريم ثابت وغيره حول كل الاتفاقات كان كفيلا بأن يصل بالأمور إلى ما وصلت إليه من فجر وإجرام لا نهاية له:

«ولكن الحكومة [أى الوزارة الوفدية] اعترضت بعدم دستورية ذلك الطلب، وفى النهاية قرر المجلس [مجلس الشيوخ] إحالة الموضوع إلى لجنة الشئون الدستورية، إلا أن ذلك لم يكن ختام هذه العاصفة، أو أن كريم ثابت لم يطب خاطره بانتهائها على هذا الوجه، فقد بلغ من التأثير بخاصة فى إقناع الملك بأن العداء لشخصه [أى الملك] وراء إشهار العداء له [أى كريم] ومن ثم تلك المهاجمات والحملات المتوالية وما تلقاه من تعاطف بعض الشخصيات معها كموقف رئيس الشيوخ منها فى أثناء نظر الاستجواب».

«وفضلا عن أن جميع ما صدر عن الملك من تصرفات تجاه المعارضة، أو منْ كان يظن فيهم المعارضة لمجرد عدم موافقتهم على تصرفات كريم ثابت، أو بالأحرى عدم رضا كريم عن تصرفاتهم حياله، نقول: إنه فضلا عن أن تصرفات الملك فى تلك الفترة السوداء فى تاريخه ....».

«هكذا وردت العبارة السابقة فى حديث صاحب المذكرات واصفاً فترة من عهد الملك فاروق بأنها فترة سوداء ، وقد يعجب القارئ لهذا الوصف لكن الحقيقة أن كراهية كريم ثابت قد أحيدت صاحب المذكرات الموالى تماما للملك أن يصف مليكه المحبب بهذا الوصف .

ونستأنف ما يرويه صاحب المذكرات حيث يقول:

« فضلاً عن أن تصرفات الملك فى تلك الفترة السوداء فى تاريخه كانت تنطق وحدها بمدى ما كان لكريم من وحى أو تأثير فى إصدارها، فإن هناك شهادة صريحة ولا سبيل إلى الشك فى صدقها أو الحاجة إلى مزيد من البيان لاسيما لصدورها من رجل نزيه كان المسئول عن ديوان الملك إذ ذاك، ونعنى به حسن يوسف باشا، وقد أورد فى مذكراته التى كان يعنى بتدوينها يوميا أنه غداة الانتهاء من استجواب مصطفى مرعى، دعاه الملك إلى مكتبه بقصر القبة حيث وجد كريم ثابت قد سبقه إليه وابتدره بالسؤال عما إذا كان راضيا عما يجرى فى مجلس الشيوخ، ولما أجابه أن المسألة انتهت بما أبدته الحكومة من الدفاع، فاعترض الملك متسائلا: كيف يظن أنها انتهت وهى مظاهرة للتشنيع على رجال الحاشية وهو ما يمسه هو شخصيا، وهو لا يمكن أن يحكم من مركز بهذا الضعف، فلابد من استعمال الشدة للمحافظة على هيبة الملك».

«وأضاف: «لقد فكرنا فى حل مجلس الشيوخ»، وعندما أخذ رئيس الديوان بالنيابة [أى حسن يوسف] فى شرح خطورة هذا التصرف، قاطعه الملك قائلا: إن أقل ما يمكن عمله هو إخراج رئيس مجلس الشيوخ لأنه سمح بتلك المظاهرة، وعندما رجا حسن باشا [يوسف] السماح له بمعالجة المسألة لدقتها اشتد غضب الملك قائلا له: هل تخدمنى أو تخدم الأحرار الدستوريين؟ فسكت مكرها وعاد الملك إلى إظهار عدم ارتياحه وكرر الأمر بمقابلة رئيس الحكومة وإبلاغه الرغبة الملكية فى إخراج هيكل باشا من رئاسة مجلس الشيوخ».

«وعند إبلاغ الأمر إلى النحاس باشا أبدى أن الموقف يستدعى التأنى وأن الحكومة لعدم توافر الأغلبية لها فى مجلس الشيوخ تجد أحيانا بعض الصعوبة فى إحراز موافقة المجلس على بعض القوانين، لذلك سبق تفكير الحكومة فى حل المجلس أو إخراج رئيسه وإبطال المراسيم الخاصة بالشيوخ المعينين فى عهد الحكومات السابقة، ولكن الحكومة وجدت أن هذه المسائل قد تسبب لها من المشكلات ما هى فى غنى عنه، ولذلك طلب إبلاغ الملك أنه يحسن معالجة الأمر بالحسنى، وهو ما لم يقابله الملك بالارتياح».

«وبعد ذلك بفترة وجيزة فوجئ رئيس الديوان بالنيابة بكريم باشا ثابت يحضر إليه فى مكتبه فى صباح أحد الأيام ويسلمه ثلاث ورقات مكتوبة بخط اليد، وهى تحتوى على أسماء الشيوخ المقترح إخراجهم، وأسماء مَنْ يقترح إدخالهم مجلس الشيوخ كما قال كريم عند سؤاله عنها وشرح أن الحكومة قررت إبطال مراسيم عام ١٩٤٤، وإعادة مراسيم عام ١٩٤٢،

وأن الملك وافق على ذلك وأن المراسيم يجرى إعدادها فى مجلس الوزراء لإرسالها إلى القصر لإصدارها».

«وذكر كريم أن فؤاد باشا سراج الدين سلمه تلك الأسماء، وكانت الساعة الثالثة صباحا فلم يشأ إزعاجه لتأخر الوقت، مع أنه يعلم أنهم كانوا فى شهر الصيام، أى أن تلك الساعة كانت فى وقت السحور، وقد عجب حسن باشا يوسف لهذه المفاجأة لأنه كان مدعوا عند النحاس باشا قبلها بيومين وجرت بينهما، وكذلك مع فؤاد باشا سراج الدين، الأحاديث الكثيرة ولم يذكر أحدهما شيئا عن تلك الإجراءات التى فاجأه بها كريم باشا».

(١٢٣)

ويشير حسين حسنى إلى حوار دار بينه هو شخصيا وبين الملك حول أزمة إخراج الشيوخ قبل أن تقع الفأس فى الرأس، لكن مؤامرات كريم ثابت كانت أسرع من اقتراحه وأكثر فعالية:

«... ولذلك فإنى [الضمير لحسين حسنى] أرجو [المرجو هو الملك] إعادة النظر فى أمر الشيوخ الذين يجرى التفكير الآن فى إخراجهم للإبقاء على ذوى المكانة منهم لدى الشعب، بل لدى جلالة الملك، وبعد المناقشة بعض الوقت فى ذلك أبدى أخيرا موافقته على اقتراحى، وطلب منى التحدث إلى حسن باشا يوسف رئيس الديوان بالنيابة فى ذلك الشأن والتفاهم معه على ما يحسن اتباعه وإبلاغه بالأسماء التى ينتهى الاتفاق عليها، ولكنى مع الأسف الشديد عند مقابلتى لحسن باشا اتضح أنه فى نفس الليلة وفى الثالثة صباحا كان قد تم لكريم تنفيذ ما أراد - كما يروى حسن باشا فى مذكراته - مما يدل على أنه بوسيلة ما عرف ما جرى بينى

وبين الملك فأسرع يقطع الطريق أمامى، وكأنه كان مقدرا لاستجواب الأستاذ مصطفى مرعى ألا يقف تأثيره عند حد إحداث زلزال هز كرسى رئيس مجلس الشيوخ هزا بلغ من شأنه أن أطاح بصاحبه من فوقه، بل إنه امتد إلى الناحية الأخرى المقابلة.. ناحية جبهة المعارضة».

(١٢٤)

ويستطرد الدكتور حسين حسنى إلى الحديث عن الثنائى كريم ثابت وإلياس أندراوس والدور الذى لعباه فى التعجيل بنهاية عهد فاروق وعهد الملكية كله:

«إلا أنه للأسف لم يلبث [أى كريم ثابت] أن ازداد نفوذا وسلطانا وتدخلا فى الشئون الرسمية، وبخاصة بعد تعيين إلياس أندراوس مستشارا اقتصاديا، وقد كان كذلك من أخلص صنائع الإنجليز وخدام سياستهم، فلم أتردد أيضا فى الاعتراض لدى الملك على هذا الاختيار ولكن دون جدوى، وسرعان ما تضامن مع كريم فتوغلا فى بسط نفوذهما لدى الملك والحكومة، حتى أنهما وهما غير مسئولين رسميا عن أى شأن من شئون القصر أصبحا يتمتعان بالحظوة الكبرى لدى الملك بفضل نجاحهما فى استخدام وسائل شتى لاكتساب ثقة وتأييد مَنْ حولهما من البطانة الجاهلة أو الفاسدة».

«وبذلك تمت لهما السيطرة على كل شئون القصر الخاصة والرسمية إلى حد التحكم فى إقالة واختيار رئيس الحكومة ورئيس الديوان، والوقيعة بين الملك والمخلصين من الزعماء السياسيين، فلاعجب أن أخذت الأحوال تسوء وتتدهور وأن يزداد مسلك الملك الشخصى هبوطا وانحدارا حتى أطاحت الأقدار به وبالأسرة المالكة وبالعرش وبالنظام الملكى بأسره، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم».

(١٢٥)

ويجيد الدكتور حسين حسنى الحديث عن أساليب إلياس أندراوس المبكرة فى تقديم الرشاوى المقننة لأفراد البطانة الخاصة للملك، وعلى الرغم من أننا نعرف من المذكرات أن صاحبها لم يكن يشارك فى مثل هذه اللقاءات، فإنه يحرص على تصوير الأمور كما لو أنه شهدها، وربما يتنافى هذا مع ما أشار إليه من أنه لن يتكلم إلا بما شاهده بنفسه:

«... بل أصبحت له مكانة خاصة لما عرف عن أن إلياس أندراوس باشا كان بارعا فى ألعاب القمار ومغرما به إلى حد عدم الاكتراث بما يصيبه من خسارة أو ربح فى اللعب، فكان شديد المجازفة (وربما عن قصد أحيانا؟!) وكثيرا ما كان يحدث ـ طبقا لما كان يتردد من همس فى بعض دوائر القصر ـ أنه يقدم الرشوة لبعض أفراد البطانة الخاصة فى حضور الملك بأن ينادى فى أحد أدوار اللعب بأنه فى هذه المرة سيكون الربح من نصيب فلان «إذا كان له بخت»، فإذا تحقق له الربح فى تلك المرة كان يقوم بتسليم القيمة فى الحال إلى مَنْ عين اسمه، فيناديه فرد آخر ويطلب ألا ينساه فى المرة القادمة، وأحيانا كان يعد أحدهم جاداً بأنه سوف يجرب له حظه فى البورصة فى الغد، فسوف يشترى أو يبيع صفقة من الأسهم باسمه ويأتيه مساء بما تسفر عنه العملية من ربح، وبهذا يحتفظ وحده بالسر ـ أى سر ما يقدمه من رشوة أهى حقيقة نتيجة ما ربحه فى البورصة أم أن مصدرها جيبه الخاص ـ وإنما يراد تغطية سر العملية لكى يبقى المراد منها مكتوما ومفهوما بين مَنْ أعطى ومَنْ أخذ، فلا عجب أن يقوم هذا بعدها بما يفرضه ذلك عليه من تأييد صاحب المنحة فى كل مناسبة لدى الملك مستقبلا».

ومن الجزئيات المهمة التى وفاها الدكتور حسين حسنى حقها فى مذكراته تلك التى يرويها عن «إفلات حكومة الوفد» من الإقالة على يد مستشار الملك الاقتصادى إلياس أندراوس فى الفترة السابقة على حريق القاهرة وعلى تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان.. ويعترف حسين حسنى بكل وضوح أن السبب فى هذا الإفلات لم يكن إلا إعجاب الملك بقرار الوزارة التصدى للقوة البريطانية الغاشمة فى السودان:

«وفى خلال هذه المساعى لجمع الصفوف كانت مساعى غير المسئولين ماضية فى سبيل تحقيق مطامعهم الذاتية، وكاد ينجح إلياس أندراوس فى إقالة الوزارة، وكان قد نقم عليها أنها كتمت عنه ما قررته بشأن إلغاء المعاهدة، فدس لها لدى الملك بأن تولى إقناعه بأن تدهور الصلات بين الحكومة والإنجليز بسبب الأحداث الخطيرة المتوالية فى منطقة قناة السويس، وبأن هذه الحالة لا يمكن معالجتها إلا على يد رئيس جديد للحكومة له من تجاريه الماضية وطول اتصالاته بالإنجليز ما جعل له مكانة لديهم تؤهله للنجاح فى معالجة الأمور على خير وجه وهو الدكتور حافظ عفيفى باشا، وبذلك وافق الملك على اقتراح التغيير الوزارى لرغبته فى وضع حد لما يعانيه أهل منطقة القناة على يد الإنجليز، مما جعل الحياة هناك عبئا لا يطاق، ولكن الدسيسة باءت بالفشل فى النهاية على أثر إبلاغ الملك نبأ قرار وطنى جديد اتخذته الحكومة فى ذلك اليوم، ولم يكن خبره قد وصل بعد إلى الملك، وهو إصدار الأمر إلى قوة الجيش المصرى فى السودان بعدم إطاعة أى أمر يصدر إليها بالعودة إلى مصر وبوجوب البقاء فى مراكزها والدفاع عنها بالقوة، وقد أعجب الملك بهذا القرار

واستدعى حيدر باشا لتأكيد تأييده شخصيا لهذا القرار، وطلب تعزيز قوة الجيش المصرى بالسودان وتزويدها بأقصى المستطاع من الإمدادات».

(١٢٧)

بقى فى حديث صاحب المذكرات عن الحاشية الملكية أمران مهمان :
الأول أن نشير إلى أن حسين حسنى قد خلف فى منصبه سكرتيرا آخر للملك عمل مع الملك فؤاد وهو محمود شوقى باشا، الذى عين حسن يوسف مساعدا له فى البداية، لكنه آثر ألا يعمل مع الملك فاروق، منذ اليوم الأول ويقدم حسين حسنى القصة الدرامية على النحو التالى:

وعندما أعلن فى المساء كشف الرتب والأوسمة التى أنعم بها الملك على رجال الحاشية تبين أن شوقى باشا كان الوحيد الذى لم يرد اسمه بينهم ، فكان ذلك دليلا على عدم الرضا عنه ، ولشد ما حز فى نفسى تسليمه إياى بعض الأوراق لعرضها على الملك قائلا : إنه لا يستطيع مقابلته بعد ما أصبح واضحا أنه لايسره أن يراه ، وقد منح إجازة لمدة شهرين بناء على طلبه على أمل إيجاد مركز لائق لأقدميته بين أقرانه بسلك القضاء ، ولكن ذلك لم يتحقق بسبب ابتعاده عن القضاء مدة طويلة ، وأحيل بعدئذ إلى المعاش ، ولست أدرى إلى الآن السبب الحقيقى فى الغضب عليه ، وإن كنت أرجح أن يكون ذلك راجعا بصفة أساسية إلى ما سمعته عن اشتراكه فيما قام به النحاس باشا عندما تولى الوزارة عقب الانتخابات التى جرت فى عهد الوصاية بعد وفاة الملك فؤاد وكان من أول أعمالها الإفراط فى توزيع الرتب والنياشين على الوزراء والأنصار إلى حد منح بعض الوزراء رتبة ووساما فى وقت واحد خلافا لما تقضى به قواعد منحها ، وعلى أثر ذلك طلب النحاس باشا مقابلة الملك الشاب ، وإذا به يقدم إليه « قلادة

محمد على ، – أرفع الأوسمة إذ ذاك – ولكن الملك شكره متلطفا وأجابه بأنه يظهر أنه فاته أن الملك يعتبر الرئيس الأكبر لحاملى الأوسمة ولذلك فإنه يستطيع أن يحمل منها ما يشاء فأخذ النحاس باشا يعتذر عما وقع فيه من الخطأ راجيا اغتفاره له ، ولما كان شوقى باشا فى حينها يقوم بعمل رئيس الديوان لعدم وجود رئيس ولأنه كان منتدبا وكيلا للديوان بالنيابة ، فإنه هو الذى قام بتسليم القلاده إلى النحاس باشا لأن كل الأوسمة تحفظ بالديوان وفاته ما لاحظه الملك من أن رئيس الوزارة لايملك – ولا يصح – أن يقدم للملك وساما لأن الملك هو الذى يمنح الأوسمة ولا تمنح إياه ، فكانت غلطة من جانب شوقى باشا لم يكن يصح أن يقع فيها .

وإلى جانب ذلك شاعت قصة أخرى سمعتها من حسنين باشا شخصيا – ولا أستطيع الجزم بأنه نقلها إلى الملك أيضا – وهى أنه بعد وفاة الملك فؤاد ثار شوقى باشا يوما ما على مرأى ومسمع من بعض رجال الحاشية ، وقال إنه بعد خدمته – أى الملك فؤاد – سنين طويلة لم يترك له شيئا يفيده ويفيد أولاده بعد وفاته سوى الرتب والنياشين وماذا تغنيه تلك الرتب والنياشين .. إنه كان على استعداد لردها جميعا واستبدالها بما يفيد ...

فهل كانت هذه الشائعة أو تلك الواقعة هى السبب الحقيقى فى إبعاد شوقى باشا ؟ لست أدرى.

(١٢٨)

أما الأمر الثانى فهو أن نذكر أن صاحب الذكريات وجد نفسه فى بعض المواقف أمام مأزق الدفاع عن الحاشية الفاسدة وما نسب إليها من سيطرة على أمور الدولة وعلى موقف الملك من خلال هذا التردى فى المسئولية،

وقد حاول أن يفصل بين ما هو صالح وما هو فاسد، وبين ما هو واجب كالعمل من أجل الدولة، وما هو حق كالترفيه عن النفس!! ونحن نجد صاحب الذكريات يقدم مثل هذه الدفوع دون جدوى، ذلك أن الأمور كانت كما نعرف قد مضت شوطا كبيرا فى طريق هذا الاختلاط بين الصالح والفاسد، ولهذا نجد سكرتير الملك يتحدث بأسف عما يليق وعما لا يليق بملك مسلم لاجئا مباشرة إلى وصف ما حدث بأنه كان مأساة دون أن يتحدث عن مسئولية الملك أو مسئوليته هو:

«... ولعل أفراد البطانة الخاصة الذين اتخذهم فيما بعد لمرافقته فى سهراته كانوا يجدون فى حرصه على أداء عمله والفراغ منه كل مساء مهما يجد فى ذلك من عناء، مبررا لإقناعه بوجوب الترفيه عن نفسه كما يحلو له - أو لهم - دون مراعاة لما يحدث ذلك من أثر فى نفس الشعب، ولم يليق أو لا يليق بمقام ملك على رأس دولة تشغل مركز الصدارة بين الدول العربية والإسلامية، فكان ذلك من أكبر أسباب المأساة التى حلت به وبأسرته، ولله فى خلقه شئون».

(١٢٩)

ربما يجدر بنا بعد أن انتهينا من حديث المذكرات عن الحاشية الملكية فى عهد فاروق قبل أن نترك الحديث عن أرباب القصور أن ننقل عن حسين حسنى بعض الآراء المهمة فى والد الملك فاروق (أى الملك فؤاد) وجده (أى الخديو إسماعيل).

ومع أن الدكتور حسين حسنى لم يعمل بالقرب المباشر من الملك فؤاد، فإنه ينتهز حديثه عن إدجار جلادَ باشا وشقيقه يوسف جلاد باشا لينقل عن

الأخير بعض ما رواه عن بعض طبائع الملك فؤاد التى يجهلها، حسب تعبيره، أغلب الناس:

«فمن ذلك مثلا أنه كان يعرض عليه أقوال الصحف، وكان يطلب منه البدء بصحف المعارضة لأنها تهمه أكثر من سواها، فقد يفيد من النقد معرفة نواحى الخطأ أو النقص، وبذا يمكن محاولة تلافيه والعمل على تداركها بالعلاج، وأما كلام التأييد فما أرخصه على الناس وما أكثر ما يقوم على النفاق والتملق؛ ولذا كان لا يعول عليه كثيرا لقلة الأقلام النزيهة، وكذلك مثلا الكشف عن سر اهتمامه باستقدام كبار العلماء العالميين لتولى المراكز الرئيسية فى الجامعة المصرية وهى بعد وليدة، فكان يقول إنه يود «أن تكتسب جامعتنا على حداثة وجودها شيئا مما يحمله العالم من الاحترام لهؤلاء العلماء، فضلا عن أنى أود الإفادة من وجودهم بيننا فى هذه المرحلة المبكرة من حياة الجامعة لوضع الأساس الصالح لأسمى التقاليد الجامعية، وأنا عالم بوجود عدد كبير لدينا ممن يتطلعون عن جدارة علمية لشغل المراكز التى يتولاها أولئك العلماء الأجانب، وإنما أود أن يفيد أبناؤنا من العمل إلى جانبهم مدة بقائهم بيننا الخبرة الكافية للمحافظة على التقاليد الجامعية التى وضعوا لنا أساسها»».

(١٣٠)

ومن الفقرات التاريخية الجميلة التى احتواها كتاب مذكرات الدكتور حسين حسنى حديثه عن كتاب المؤرخ الأمريكى كرابيتس الشهير عن الخديو إسماعيل، ناقلا رؤية يوسف جلاد باشا مدير الإدارة الإفرنجية بالديوان الملكى، وهو يروى سببا غير معروف وغير متوقع لتأليف هذا الكتاب، بيد أن معرفتنا بجهود المؤرخين الغربيين فى كتاباتهم تجعلنا

نتصور صحة ما يرويه عن هذه الواقعة التى تكتسب أهمية خاصة باعتباره حاملاً درجة الدكتوراه فى التاريخ:

«... قال لى يوما يوسف جلاد باشا: هناك اعتقاد شائع بين الناس حول موضوع يجب معرفته على حقيقته وضعا للأمور فى نصابها، وإنصافا للحقيقة والتاريخ، وذلك هو الاعتقاد بأن الكتاب الذى ظهر تحت اسم «إسماعيل المفترى عليه» قد تم وضعه بتكليف من الملك فؤاد، مع أن ذلك غير صحيح على الإطلاق، بل كان التفكير فى كتابته مفاجأة للملك فؤاد، فذلك أن المؤلف المستر كرابيتس الأمريكى الجنسية، وكان قد تم تعيينه قاضيا بالمحاكم المختلطة، تقدم يوما بطلب الإذن له بالاطلاع على محفوظات القصر على أمل معرفة المزيد عن تاريخ جده حين وفد إلى مصر فى عهد الخديو إسماعيل كعضو فى البعثة العسكرية الأمريكية التى استقدمها إسماعيل للمعاونة فى تنظيم الجيش».

«وبعد حصول المستر كرابيتس على الإذن قضى بعض الوقت فى فحص ودراسة وثائق محفوظات القصر، فهاله ما اطلع عليه من الحقائق المجهولة عن إسماعيل، وكيف أن ما تم على يديه من المشروعات لخير مصر تبلغ قيمتها الفعلية أضعاف قيمة الديون التى اقترضها، ومن ثم استأذن الملك فؤاد فى أن يسمح له بجمع تلك الحقائق فى كتاب يثبت بالوثائق مدى ما حاق بسمعة إسماعيل من الظلم فى أذهان الناس باتهامه بالإسراف الجنونى، ولكنه مع الاعتراف بما كانت تضطره إليه الظروف مثلا من تقديم الرشاوى والإغداق على رجال الباب العالى للحصول على موافقة السلطان على إصدار فرمان يمنح مصر امتيازا لا يتمتع به سواها من أقاليم الدولة العلية، أو لإقامة مهرجانات افتتاح قناة السويس، إلى

جانب ما كان ينهبه سماسرة السوء من العملاء الأجانب، إلا أن قائمة ما تم فى عهده من المشروعات والإنجازات المدنية، والصناعية، والعسكرية يفوق الوصف».

«ويكفى معرفة أنه كان من بينها مد خطوط التلغرافات إلى جميع أنحاء مصر، وإقامة جميع منارات البحر الأحمر من السويس إلى المدخل الجنوبى لذلك البحر، وإقامة مصانع السكر، وتجديد مصانع محمد على، وإرسال البعثات العلمية إلى الخارج، وإنشاء دار الأوبرا، والشوارع الكبرى بالقاهرة والميادين كميدانى الأوبرا والإسماعيلية (التحرير الآن)، وقصر عابدين، والشوارع الرئيسية المؤدية إلى الهرم، وقصر شبرا والعباسية، فضلا عن المدارس والمنشآت العديدة فى داخل مصر والسودان والمناطق التى أخذ يبسط عليها سيطرة مصر لتأمين مصالحها مثل إريتريا فالصومال، وأقام بها من المنشآت مازال بعضها قائما حتى الآن كما فى سواكن وزيلع وبربرة، وما كان يستتبع ذلك من الجزية للسلطان».

«وإلى جانب هذا كله نفقات الحملات العسكرية المتوالية إلى أعالى السودان وما يحتاجه الجيش من ثكنات ووسائل مواصلات، إلى سائر مظاهر المدنية الحديثة التى أخذت تنتشر وتتسع فى القاهرة والإسكندرية ومدن القنال، مما جعل إسماعيل يقول كلمته الشهيرة: «إن مصر لم تعد جزءا من إفريقيا، بل شطرا من أوروبا».

(١٣١)

ها نحن نظن أننا قد ألقينا بما فيه الكفاية أضواء على كل ما يتعلق بصورة الملك فاروق فى أسرته وقصره، وصورته حسبما قدمتها هذه

المذكرات، وقد آن الأوان أن نتحدث عما انفردت به هذه المذكرات من رواية لبعض وقائع تاريخنا المعاصر، ونبدأ بواحدة من الانفرادات المهمة التى ينفرد بها صاحب هذا الكتاب فى مذكراته، وهى ما سجله من محاولة ذكية لكنها لم تنجح من أجل إقامة حكومة مركزية فيدرالية متعددة الطوائف فى إسرائيل، مع السماح بإقامة حكم ذاتى لكل من العرب واليهود فى المنطقة التى تكون الأغلبية فيها لهم، وقد كان هذا الحل الذكى، على حسب ما يرويه المؤلف، متاحا لكن أحدا لم ينتبه إلى إنفاذه أو العمل من أجله:

«... فقلت [الضمير لصاحب المذكرات الدكتور حسين حسنى] له [للملك فاروق]: إن هناك مجالا آخر للتفكير فى وسيلة تؤدى فى حالة نجاحها إلى تفادى كل المخاطر التى ذكرتها، ولكنها تستدعى الموافقة والتأييد من كافة الأطراف المعنية قبل الشروع فى محاولة الاتجاه إليها، فسألنى [أى الملك فاروق] عن تلك الوسيلة فقلت: إنها خطرت ببالى على إثر ما قرأته فى بعض الصحف عن وجود حركة بين يهود فلسطين المقيمين هناك منذ زمن طويل ويعز عليهم اليوم أن يروا تلك البلاد التى عاش فيها أسلافهم ويعيشون هم فيها إلى الآن فى وفاق وسلام مع جيرانهم العرب، تمزقها روح التعصب التى لم يعرفوها من قبل، وتهددها أحداث العنف والجرائم التى تستنكرها جميع الأديان، ولذلك فإنهم يدعون إلى تحكيم العقل وعدم الانصياع إلى نوازع الشر وعوامل الإثارة، والتفكير الهادئ فى إيجاد الوسيلة الكفيلة بسيادة السلام فى فلسطين بإقامة حكم ذاتى لكل من العرب واليهود فى المنطقة التى تكون الأغلبية فيها لهم، مع جواز تبادل الأقلية من السكان بين الطرفين على أن يجتمعا معا فى حكومة مركزية فيدرالية».

(١٣٢)

ويردف الدكتور حسين حسنى بذكر اسم الزعيم اليهودى الذى كان يتزعم هذه الحركة، ومن اللافت للنظر أننا لا نجد لمحاولته هذه ذكراً فى كثير من أدبيات الصراع العربى - الإسرائيلى، وكأنما وجدت هذه الأدبيات من الصعوبة وعدم اللياقة أن تتحدث عن مثل هذه المحاولة على الرغم من المنصب الجامعى الرفيع الذى كان صاحب المحاولة يحتله:

«... وأنه يقوم على رأس هذه الحركة زعيم يهودى يتمتع بمكانة كبيرة بين يهود فلسطين وطوائف اليهود فى مختلف بقاع العالم، وهو الدكتور أجنس رئيس الجامعة اليهودية بفلسطين، فإذا تيسر إقناع بعض زعماء فلسطين من العرب بهذا الرأى يمكن التوسط لدى بعض الزعماء المعتدلين من اليهود للتفاهم مع الدكتور أجنس على أن يقوم بالسعى لدى مَنْ تربطه بهم صلة من زعماء اليهود فى الدول الكبرى للحصول على تأييدهم لتنفيذ المشروع بأكمله».

(١٣٣)

ويضيف الدكتور حسين حسنى أنه قدم اقتراحاً عملياً بالاستعانة بالحاخام حاييم ناحوم، وأنه قابله بالفعل لهذا الغرض:

«وإنى أقترح فى حالة موافقة الملك أن أقوم بالاتصال بالزعيم اليهودى الكبير الموجود عندنا فى مصر وهو حاييم ناحوم أفندى الحاخام الأكبر، فإنى أعلم أنه يحب مصر منذ قدم إليها فى عهد الملك فؤاد، وكان لمكانته العلمية الكبيرة قد حصل قديما على مركز وزير فى الدولة العثمانية، وسبق أن عهد إليه الملك فؤاد بترجمة مجموعة الفرمانات السلطانية التى صدرت

لمصر منذ عهد محمد على، وقد سبق لى التعرف إليه فأنست عنه الحب الصادق لمصر، والاستعداد لبذل كل ما فى وسعه لخدمتها، فوافق الملك على قيامى بهذا المسعى، ولكن بشرط عدم ذكر اسمه أو الإشارة إلى أنه يعلم أى شيء عنه، أو الوعد بشيء من ناحيته على الإطلاق، وإذا ما وصل هذا المسعى إلى نتيجة تبشر بالنجاح فى حصول موافقة الزعماء العرب عليها، فإنه فى حينها يمكن إعادة النظر فى موقف الملك منها ومدى إمكانية تأييده لها أو البعد عنها بتاتا».

«اتصلت بالحاخام الأكبر واتفقنا على موعد ذهبت لمقابلته فيه فرحب بى الرجل كل الترحيب، وبدأت حديثى بالإعراب عن أسفى وأسف كل العقلاء على ما حدث فى اعتداء بعض العناصر غير المسئولة على المواطنين اليهود تحت تأثير ما أحدثه قرار تقسيم فلسطين من هياج فى خواطر المتعاطفين مع عرب فلسطين، وما يقاسيه هؤلاء على أيدى عصابات المتطرفين من اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين فى السنين الأخيرة، فوجدته متفهما ومقدرا للموقف وما يستدعيه من تعاطف بين أهل المنطقة جميعا، وليس أدل على أن ما حدث كانت حالة استثنائية طارئة من أن اليهود عاشوا أجيالا طويلة هنا كانوا خلالها محل كل رعاية وتقدير، مما جعل متاجرهم تنمو وتزدهر، ويحرز الكثيرون منهم مكانة كبرى فى عالم الاقتصاد ومختلف المراكز الاجتماعية والسياسية، فكان منهم وزراء ومحامون وأطباء ينعمون جميعا بثقة أولى الأمر وأفراد الشعب على السواء».

«وتطرق الحديث إلى الموقف الحالى فى فلسطين وما أصبح يخشى من استمرار العداء وتبادل العدوان بين العرب واليهود هناك، فقال: إن ذلك موضع الاهتمام والتفكير من العقلاء والزعماء المعتدلين، وذكر اسم الدكتور

أجنس والدعوة التى يقوم بها فى سبيل الوصول إلى وضع يعيش فيه العرب واليهود جنبا إلى جنب بسلام كما كانوا طوال الأجيال الماضية، فأعربت له عن إعجابى بتلك الدعوة وإنها كانت السبب فى طلبى مقابلته لأعرف رأيه فيها وإمكان الاتصال بصاحبها لاستطلاع مدى استعداده للإقدام على مرحلة أخرى فى سبيل تنفيذ خطته بالاتصال مثلا برؤساء الطائفة اليهودية فى أمريكا وانجلترا لبذل نفوذهم لدى الحكومة هناك للمساعدة لدى هيئة الأمم والمحافل الدولية لإقامة حكومة فيدرالية فى فلسطين تتألف من حكومة لليهود وأخرى للعرب تحكم كل منها الإقليم الذى يتمتع فيه بالأغلبية بين السكان، على أن يباح للأقلية فى كل منهما أن تهاجر إلى منطقة الأغلبية التى تنتمى إليها».

«وذكرت له أنى فى حالة النجاح مبدئيا فى هذا المسعى فإنى إذ ذاك سوف أجد ما يبرر عرض الأمر على الملك لاكتساب تأييده لهذه الحركة لدى الدول العربية، مادام أن الدكتور أجنس يكون قد حصل بواسطة أصدقائه على وعد من الدول الكبرى لتأييد مشروعه لنشر السلام فى فلسطين، فأبدى الحاخام تحبيذه لهذا المسعى وموافقته التامة على القيام به وإرسال مندوب من عنده للتفاهم على كل التفاصيل مع الدكتور أجنس، ووعد بالاتصال بى لإخطارى بما يستجد مع مراعاة الاحتفاظ بذلك كله سرا فيما بيننا».

(١٣٤)

ونأتى إلى المفاجأة غير السارة، على عادة المفاجآت غير السارة التى تذهب بالأمانى الجميلة أدراج الرياح ، فى كتاب الدكتور حسين حسنى:

....

«ولكن لحكمة أرادها الله طال انتظار الرد وتبين أن السبب يرجع إلى أنه تصادف إذ ذاك أن كان الدكتور أجنس قد أصيب بمرض ألزمه الفراش وحال دون الاتصال به مدة طويلة كان قد فات خلالها الأوان لاحتمال نجاح المشروع، إذ كانت الدول العربية قد اشتبكت فعلا فى الحرب مع دولة إسرائيل فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨ على إثر إعلان استقلالها ومبادرة الولايات المتحدة إلى الاعتراف بها فى ظرف دقائق،وتلتها روسيا على الفور، ثم أعقبتها باقى الدول الأخرى».

(١٣٥)

ونمضى مع صورة النزاع العربى ـ الإسرائيلى فى مذكرات سكرتير الملك فاروق، وإن كنا سنخرج من النزاع إلى ما ترتب عليه من حرب، وما ترتب على الحرب من إثارة قضية الأسلحة الفاسدة التى مهدت لقيام الثورة:

يلخص الدكتور حسين حسنى موقف الملك فاروق من قضية الأسلحة الفاسدة، مشيراً إلى مدى ما تحمله الملك وحاشيته من ضجة رفع الاتهام تجاه نزاهة التصرفات المالية فى نفقات حملة فلسطين، ويشير سكرتير الملك إلى حقيقة أن حيدر باشا كان هو الذى قدم البلاغ إلى النائب العام للتحقيق فيما كانت تنشره مجلة «روز اليوسف» فى هذا الشأن، ويصل حسين حسنى إلى أن ينسب إلى تقرير النيابة العامة القول بعدم صحة كل ما أسند إلى أفراد الحاشية:

«من ثم نشأت قصة ما عرف باسم قضية «الأسلحة الفاسدة» التى تولت مجلة «روز اليوسف» القيام بحملة كبيرة فى شأنها ونشرت خلالها

تفصيلات مثيرة، مما أدى إلى قيام حيدر باشا ـ بوصفه القائد العام للقوات المسلحة ـ بتقديم بلاغ إلى النائب العام للتحقيق مع المجلة فيما كانت تنشره فى ذلك الشأن، وتم ذلك بإذن الملك، وتولى النائب العام التحقيق الذى امتد إلى جميع نفقات حملة فلسطين، وصفقات الطائرات والذخائر وسلاح البحرية، مما تجاوز عدده مائة مسألة، وهو ما حمل النائب العام على الأمر بما يشبه التعبئة العامة لرجال النيابة، وعكفوا على القيام بمهمة الفحص والتحقيق الدقيق على مدى ثلاثة شهورونصف لم يتردد الملك خلالها فى إجابة ما كانت تتقدم به النيابة من طلبات وصلت إلى حد إبعاد حيدر باشا عن منصبه، وهو الطالب الأصلى للتحقيق، وكذلك تمت تنحية عثمان المهدى باشا رئيس هيئة أركان الحرب عن منصبه، وإبعاد إثنى عشر من ضباط الجيش، وقائد البحرية إلى المعاش، أى أنه كان للنائب العام كل ما طلبه ورآه لازما لصالح التحقيق، وأسفرت كل هذه الجهود الضخمة عن عدم صحة جميع التهم التى وجهت إلى رجال الحاشية، وهى التى أخذت الصحف توالى النشر عنها وتخوض فى الكلام منذ ١٦ يناير عام ١٩٥١، فقد انتهى النائب العام إلى إصدار قرار فى ٢٨ مارس بحفظ التحقيقات بالنسبة لأفراد الحاشية، وذكر فى قراره بالنص: «أنه تبين أن كل ما أسند إليهم غير صحيح».

(١٣٦)

على هذا النحو يقدم سكرتير الملك الأسباب التى تبرر قرار الملك بالإنعام ببعض الأوسمة والنياشين على بعض أفراد الحاشية الذين شملتهم التحقيقات، ونحن نلاحظ مما يرويه حسين حسنى أن الحكومة الوفدية هى الأخرى كانت حريصة على التجاوب الفورى مع نتيجة التحقيق، حيث

نشرت الصحف بيانا لرئيس الوزراء يعتذر فيه للمقام السامى، وذلك بعد يومين فقط من نشر قرار النائب العام بحفظ التحقيقات:

«... فلم يكن غريبا بعد كل ما أصابهم من تشهير أن يبذل الملك نحوهم شيئا من العطف العلنى تخفيفا عن نفسياتهم، وبمثابة بعض التعويض الأدبى لهم عما قاسوه خلال تلك المحنة، فأصدر قراره بالإنعام عليهم بأوسمة ونياشين، ولم يكن غريبا كذلك أن يكلف وكيل الديوان الملكى بأن يطلب من رئيس الحكومة الاعتذار عما كانت النيابة سببا فى إحداثه من المضايقات لبعض رجال الحاشية فأجاب الطلب بإصدار تصريح نشرته الصحف فى ٣١ مارس، وفيه يعتذر للمقام «السامى» عما جرى من تحقيقات مع بعض رجال الحاشية، وأنه يعتبر ما نالوه من الإنعام «السامى» داعيا للغبطة والسرور».

«ولم يلبث أن أمر الملك كذلك بإعادة حيدر باشا ثم عثمان المهدى باشا كل إلى منصبه الذى كان يتولاه قبل طلب النائب العام إبعاده عنه خدمة للتحقيقات، وكان فى ذلك الختام من الناحيتين الرسمية والقضائية لما شغل الخواطر وأثار النفوس حول تلك المحنة الأدبية التى نشأت عن سوء تعليل الأحداث الأليمة التى وقعت لبعض أفراد قواتنا المسلحة».

(١٣٧)

على أن حسين حسنى يردف بتعبير واضح عن ألمه النفسى من عودة بعض مؤرخى عهد الثورة وكتابه إلى الحديث عن اتهامات هذه القضية على أنها حقيقة، وهو يعبر عن موقفه فى جملة من جمل الحكمة التى تتأسى للواقع:

«... ولكن يظهر أن بعض الناس تأبى نفوسهم الإيمان إلا بما تميل هذه

النفوس إلى الإيمان به، تبعا لما أفعمت به من حب أو بغضاء، ولله فى خلقه شئون!».

ربما يجدر بنا هنا أن نشير إلى أن حسن يوسف قد عرض لهذا الموضوع فى مذكراته بطريقة أوفى وأوضح، وأنه أشار إلى أن التحقيقات التى أجريت بعد الثورة قد توصلت إلى نفس النتائج القانونية.

(١٣٨)

وربما كان من المفيد أن ننتقل بعد هذا إلى حديث المذكرات عن بعض توجهات الملك فى تسليح الجيش وتدريبه، وإقامة الصناعات الحربية فى مصر:

وينفرد الدكتور حسين حسنى فى مذكراته بتقديم قصة مهمة عن الدور الذى أتيح له أن يقوم به فى سبيل تعاقد مصر مع مجموعة من خيرة الخبراء العسكريين الألمان كان على رأسهم الدكتور «فوس» وهو أحد أكبر ثلاثة مسئولين عن الإنتاج الألمانى الحربى فى عهد هتلر.

ومع ما يبدو فى رواية الدكتور حسين حسنى من الصدق الكامل فإننا نلاحظ عليها ملاحظتين، تتعلق الأولى بإهماله ذكر اسم السيدة الألمانية صاحبة الفضل الأول فى تقريب هذه الخطوة، وربما كان لدى سكرتير الملك سبب وجيه لمثل هذا. أما الملحوظة الثانية فإهماله الإشارة إلى فضل حكومة الأغلبية الشعبية فى إتمام هذا التعاقد وإفادة الوطن به، لكن هذا الإهمال ليس بغريب على سكرتير الملك الذى كان يتصور مليكه محور الأحداث ومنجزها بتوجيهاته، بينما أنه كان ممكنا لهذه التوجيهات أن تظل مجرد أمانىّ لولا ما كانت توليه وزارة الوفد الأخيرة من اهتمام عميق

ومكثف بكل عناصر تسليح الجيش والصناعات الحربية، ونحن نقرأ فى مذكرات حسين حسنى نفسه إشارات واضحة إلى رحلة وزير الحربية الوفدى مصطفى نصرت إلى أوروبا من أجل التعاقد على أسلحة للجيش المصرى:

«كانت لى صلة وثيقة بسيدة ألمانية بسبب زواجها من قريب لى، وعلى الرغم من انفصالهما فى أوائل الحرب العظمى فقد بقيت تحتفظ لى ولأسرتى بشىء من المودة والتقدير، وفوجئت ذات يوم بزيارتها لى فى مكتبى بعد حرب فلسطين، وإذا بها تقول إنها لحبها لمصر جاءت تعرض خدمة تعتقد أنها ذات قيمة لنا وبخاصة بعد اشتراكنا فى حرب فلسطين وما هو معروف عن اهتمام الملك والحكومة بعمل كل ما يؤدى إلى النهوض بمستوى كل مرافق البلاد، وفى المقدمة النهوض بالجيش وتوفير احتياجاته، وهو ما جاءت تحدثنى بشأنه اليوم، فإن لها صلة بمهندس ألمانى كبير، بل يعتبر من أكبر الإخصائيين العالميين فى الصناعات الحربية، ويكفى أنه كان مديرا لمصانع «سكودا» التى كانت سببا فى شهرة تشيكوسلوفاكيا فى صنع السلاح، ثم وقع عليه اختيار هتلر ليكون أحد ثلاثة عهد إليهم بالإشراف على الإنتاج الحربى فى كل مصانع ألمانيا، وهو وإن كان لا يعمل حتى الآن فإنه قد بدأت العروض تتوالى عليه من شتى أنحاء العالم، ولكنه شخصيا يفضل العمل فى مصر لو صح ما يشاع عن أنها تريد إنشاء صناعة حربية فيها، وفى حالة التوفيق فى الاتفاق معه فإنه يستطيع أن يحضر معه فريقا من الإخصائيين الذين سبق لهم العمل معه وحازوا ثقته بإخلاصهم وكفاءتهم، بل إنه بوسعه الاتفاق كذلك مع فريق من الضباط السابقين فى الجيش الألمانى، ومعهم أو على رأسهم قائد من قواد سلاح المدرعات».

«وقدمت لى مذكرة تحتوى على ملخص لتاريخ حياة ذلك المهندس الكبير، والمناصب التى شغلها فى مراحل حياته المختلفة، وبعض الإنجازات الكبرى التى تمت على يده، فشكرتها على زيارتها وتفكيرها فى إفادتنا بخدمات مثل هذه الشخصية الفنية الممتازة، ورجوت منها أن تترك معى المذكرة الخاصة بتاريخ حياته ووعدتها بسرعة الاتصال بها لإبلاغها بنتيجة المسعى الذى سوف أقوم به فى هذا الشأن».

(١٣٩)

ويشير حسين حسنى فى سعادة إلى الموقف الإيجابى الذى وقفه الملك فاروق من هذه المحاولة، بل إنه يشير أيضاً إلى استمرار النجاح فى بداية عهد الثورة:

«بادرت فى الحال إلى رفع مذكرة إلى الملك عن هذه الزيارة، وأرفقت بها المذكرة المحتوية على تاريخ حياة الدكتور فوس، وهو اسم ذلك المهندس الكبير، وصح ما توقعته من شدة اهتمام الملك بل إعرابه عن سروره الكبير بالحصول على مثل هذا الكنز الثمين من الخبرة الممتازة، وكلفنى بسرعة الاتصال بوزير الحربية، وكان إذ ذاك مصطفى نصرت بك، للتفاهم معه على التعجيل بعمل كل ما يلزم لضمان استقدام الدكتور فوس مع كل مَنْ يستطيع أن يتفق معهم، سواء من المهندسين أو الضباط لشدة حاجة جيشنا إلى ذوى الخبرة من الفريقين».

«وتم ولله الحمد نجاح المساعى لتنفيذ الترتيبات اللازمة لوصولهم جميعا بعد التفاهم مع السفارة المصرية فى كل من ألمانيا وسويسرا التى فضلوا الحضور عن طريقها تفاديا للقيام رأسا من ألمانيا إلى مصر، وما قد

ينشأ عن ذلك من لفت الأنظار إليهم، وهو ما لا يريدون حدوثه قبل بدء العمل فى مصر فعلاً، لشدة إلحاح بعض الدول - وبخاصة من أمريكا اللاتينية - لإلحاقهم بخدمتها حتى باتوا يخشون استعمال العنف لإرغامهم على السفر إليها».

«وبعد وصولهم إلى مصر شرعوا فى وضع الأساس لتنفيذ الخطة التى تفاهموا عليها مع المسئولين، وظلوا يقومون بمهمتهم عدة سنين امتدت إلى سنوات ما بعد ثورة يوليو عام ١٩٥٢، وسعدت أثناءها بما أبلغنى إياه الدكتور فوس من نجاح تجاربهم الأولية فى صنع صاروخ انطلق بنجاح محدود القدرة والمسافة ولكنه يبشر بإمكان التطور السريع وبلوغ المدى الذى يحقق الغاية المطلوبة بإذن الله».

(١٤٠)

ولا يفوت الدكتور حسين حسنى فى نهاية حديثه عن هذه القصة أن يأسى على ما آلت إليه أوضاع الصناعة الحربية المصرية حين خضعت للسياسة، ووقعت فى إطار التعاون السوفيتى، وهو ما يعبر عنه حسين حسنى بلفظ يعكس اشمئزازه وكراهيته حيث يسميه «الزحف الروسى»:

«... وهكذا وضع الأساس فى هذه الصناعة المهمة على يد جماعة من أكبر الإخصائيين فيها إلى أن بدأ الزحف الروسى على مختلف المواقع المصرية، فبدأت توضع العراقيل أمام جهود الألمان، فانسحبوا وأخلوا أماكنهم للخبراء الروسيين».

....

وربما كان من المهم بعد أن انتهينا من هذه الرواية كلها أن نشير إلى ما ذكره صليب سامى فى مذكراته من أن إسماعيل صدقى فى أثناء وزارته

(١٩٤٦) كان قد توصل إلى اتفاق مع البريطانيين على أن يحصل الجيش المصرى على ما فى مخازن الجيش البريطانى بنصف الثمن، لكن الملك فاروق رفض هذه الفكرة، وقد أشرنا إلى تفاصيل هذه الواقعة فى كتابنا «على مشارف الثورة».

وربما تكون حرب ١٩٤٨ هى التى أيقظت فى الملك الاهتمام بالناحية العسكرية تدريبا وتصنيعا وتسليحا.

(١٤١)

ويتصل بالأفكار العسكرية للملك فاروق حسبما تصورها المذكرات ما يحرص الدكتور حسين حسنى من خلال روايته على أن يدافع به عن وجهة نظر الملك فاروق فى إصراره على إصلاح اليخت «المحروسة» وهو ينسب إلى الملك عبارات تنم عن إحساسه (أى إحساس الملك) بالأهمية الاستراتيجية والتاريخية لهذه الخطوة التى كان يصر عليها بإصلاح أقدم قطعنا البحرية فى العصر الحديث، على أنى لست أجد سببا وجيها كان يمنع الملك بأن يصرح بهذه الفكرة علانية، وأن يصدر من أجلها بيانا أو تصريحا يشفى غليل النفوس ويتيح لمثل هذه الفكرة النبيلة (إن كانت كذلك) أن تأخذ حقها من التقدير اللائق بها والاقتناع الإيجابى، بل شكر الملك على انتباهه إليها:

«... فقال [أى الملك]: إن المعارضين لا يعلمون السبب الحقيقى وراء تمسكى بوجوب إصلاح «المحروسة» مهما يكن أمر التكاليف فإن القيمة المعنوية أو التاريخية لشىء ما قد تفوق القيمة المادية أضعافا مضاعفة،

«المحروسة» لها فضل كبير على البحرية المصرية بما لا يقدر بمال، فإنها القطعة البحرية الوحيدة الباقية من الأسطول المصرى ومعترف بها فى عالم البحار كقطعة حربية، ولهذا فإنها تستخدم لتدريب البحارة والضباط البحريين، وتجوب بهم بحار العالم سنويا لهذا الغرض للاحتفاظ بنواة لسلاحنا البحرى لتجديده عندما تسنح الفرصة لذلك، ولولا المحروسة لضاع كل أثر للبحرية المصرية ولما وجدنا نواة من الضباط والبحارة لتجديد بحريتنا ذات الأمجاد التاريخية».

ويردف حسين حسنى هذه الفقرة بقوله:

«ولكن تلك الحقائق لم تكن واضحة فى الأذهان حينذاك».

....

ولعل فى هذا القول من صاحب المذكرات ما يدعونا إلى تكرار ما ذكرناه فى فقرتنا السابقة.

(١٤٢)

ويحاول صاحب هذه المذكرات أن يقدم تفسيرا خاصا يصور به موقف مصر من إعلان الحرب على المحور فى الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من أن هذا الموضوع قد سبقت دراسته ومناقشته فى كتب ودراسات تاريخية كثيرة، فإننا نرى الدكتور حسين حسنى يميل إلى تلخيص الرأى الذى تبناه حسن يوسف باشا فى مذكراته، وهو يقدم هذا الرأى مركزا وملخصا على طريقته التى تحتفظ ببعض التفسيرات الذاتية من قبل الإيحاء بنسبة فكرة الحرب الهجومية والدفاعية إلى على ماهر بدلا من عبد الحميد بدوى. كما أن رواية سكرتير الملك تؤكد على حضور الملك بنفسه إعداد هذه المذكرة:

«... لم تكتف السفارة البريطانية بتلك الإجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية وأخذت تطالب مصر بإعلان الحرب على ألمانيا لأسباب لها وجاهتها فى نظرها، ومن أهمها أن تكون مصر قدوة لباقى البلاد العربية وبخاصة العراق، فى حين أن على ماهر باشا كان يحاول إقناع السفير بأن بقاء مصر على الحياد يضمن للبريطانيين مزية كبرى هى عدم تعرضهم للهجوم بحكم حياد مصر، فضلا عن إمكان تدفق الإمدادات الحربية على مصر تحت ستار حيادها، وهو ما اقتنع به وزير الخارجية البريطانية - عند مناقشته الموضوع مع سفير مصر فى لندن (المرحوم نشأت باشا)، إذ أوضح السفير للوزير البريطانى أنه يمكن لبريطانيا فى ظل حياد مصر أن تستورد ما يلزمها من أمريكا - وذلك كما جاء فى برقية عاجلة من نشأت باشا فى ٧ سبتمبر - فأشار وزير الخارجية البريطانية على حكومته بأن تطلب من سفيرها هذا الامتناع عن الضغط على الحكومة المصرية لتنفيذ ما يطلبه من وجوب إعلانها الحرب».

«إلا أنه فى خلال الأخذ والرد بين الطرفين - لشدة تمسك السفير برأيه - أخذ على ماهر باشا يحاول إيجاد حل للتوفيق بين الوضع الجديد - بعد وصول برقية نشأت باشا - وبين ما كان قد تم الاتفاق عليه مبدئيا من قبول إعلان الحرب، فطلب إلى عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة إذ ذاك والمستشار القانونى لمجلس الوزراء أن يضع مذكرة لتأييد رأى الحكومة فى وجوب التريث والتفرقة بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية، وبلغ من اهتمام الملك بالموقف أنه حضر بنفسه إعداد هذه المذكرة، وهو ما أثار السفير البريطانى عندما علم بذلك وجعله يقول: «... آمل ألا ينزلق جلالته إلى ما لا تحمد عقباه».

ونأتى الآن إلى مناقشة الصور أو الروايات التى يقدمها سكرتير الملك عن علاقة الملك فاروق بحزب الأغلبية، ومن الإنصاف أن نبدأ فنشير إلى أن الدكتور حسين حسنى كان متشبعاً تمام التشبع بفكرة الملك فاروق وأحمد حسنين ومن والاهما من الذين كانوا يتحسرون على العصر الذى كان «المحتل» يناصر فيه «القصر» بأكثر من مناصرته للحركة الوطنية، على حد فهمهم ومن العجيب بل من المثير للأعصاب أن نرى الدكتور حسين حسنى وهو يستنكر على الإنجليز استبقاءهم للسفير البريطانى فى القاهرة بعد معاهدة ١٩٣٦ التى يفترض أنها قللت من سطوته كممثل لبلاده، ونحن ندرك بسهولة أن شكوى سكرتير الملك لم تكن من استبقاء نفوذ السفير لكنها كانت على العكس من ذلك من تضاؤل هذا النفوذ ضد حزب الأغلبية، وهو الأمر الذى كان يحز فى نفس صاحب الذكريات، وفى نفس الملك فاروق وأرباب الحاشية من قبله، ولنقرأ هذه الفقرة الكاشفة عن شعور ملكى وغير شعبى:

«... كانت المعاهدة أيضا بداية عهد التفاهم والوئام بين سلطة الاحتلال وحزب الأغلبية فى الصراع مع صاحب العرش، وذلك إذ فات أولى الشأن فى بريطانيا أن الحكمة السياسية كانت تقتضى أن يستبدل به سفير ليس له عهد إلا بما قضى به العرف السائد بين الدول لسفراء بعضها البعض، كما أن ما اعتاد عليه المندوب السامى وألفه من إطاعة كل ما يشير به دون مراجعة ولا مناقشة يجعل من الصعب عليه وقد أصبح سفيرا كغيره من السفراء أن يطرأ تغيير على ما تعوده قبلها من معاملة خاصة، ومن ثم نشأت الصعوبات الكبرى التى تطورت إلى حقد وكراهية من جانبه نحو

الملك فاروق الذى أبت عليه كرامته الوطنية أن يسمح بانفراد سفير انجلترا بما كان له من مزايا كمندوب سام بعد ما زالت عنه هذه الصفة البغيضة التى تحمل ذكرى السيطرة البريطانية التى لا يطيقها وطنى غيور».

(١٤٤)

بل إن صاحب هذه المذكرات يحرص ، وهو المفترض فيه أن يكون من ذوى الحس التاريخى ، على أن يقدم تفريقاً أساسياً بين عصرى الملك فؤاد والملك فاروق، ويقوم على انحياز الإنجليز فى الحالة الأولى للملك، وانحيازهم فى الثانية إلى حزب الأغلبية ضد الملك.. هكذا يقول والعياذ بالله:

«وهكذا فإنه إذا كانت السمة الغالبة لعهد الملك فؤاد وقوف حزب الأغلبية دائما فى جانب مواجه لموقع سلطة الاحتلال، وفى مواجهة شبه دائمة مع القصر فيما عدا فترة اتحاد القوى الوطنية ومعها الملك لإعادة دستور سنة ١٩٢٣ والسعى لاستكمال استقلال البلاد، وسنرى فيما يلى [يقصد فى عهد الملك فاروق] كيف وقف صاحب العرش وحده فى جانب، بينما التقى ضده مع الإنجليز حزب الأغلبية وأكبر أحزاب الأقلية وبعض المستقلين».

□

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن ضمير حسين حسنى جعله فى كثير من الأحايين ينتبه إلى بعض الأخطاء السياسية التى وقع فيها الملك فاروق وبخاصة فى تعامله مع حزب الأغلبية، وهو على سبيل المثال يشير

باستنكار مقنع إلى إقالة النحاس باشا فى نهاية ١٩٣٧ حين كان الملك لا يزال فى بداية عهده فيقول:

«على أن أكبر ما يجوز لفت النظر إليه هو أن الحدث الكبير الذى تم بإقالة الوزارة الوفدية القائمة بالحكم استنادا للأغلبية وتشكيل الوزارة الجديدة كان النذير الأول لخروج الملك على ما سبق أن حرصنا [لا ندرى من هو المقصود بالضمير بالتحديد] على إقناعه به من ضرورة الحرص على حيدة العرش والابتعاد عن سياسة المخاصمات الحزبية».

(١٤٥)

وقد نقلنا عن حسين حسنى فى بداية مدارستنا لمذكراته تصويره للملك على أنه « لم يثبت عنه أى تنازل أو خضوع أمام المستعمر البريطانى » وتأكيده على هذه الفكرة التى يجد أصداء لها فى الوثائق البريطانية. لكن هذا كله لا ينفى ما أثبته حسين حسنى نفسه من وجود النفوذ البريطانى بقوة وفاعلية فى القصر، وعلى مستوى تربية الملك وإعداده للحكم قبل أن يتولاه، ويشير سكرتير الملك إشارات، تبدو وكأنها من قبيل ادعاء الحكمة بأثر رجعى، إلى ما شهده عن إسراع السفير البريطانى بفرض رؤيته فيما يتعلق بتأهيل الملك فاروق، بينما ظلت رؤيته هو (أى رؤية صاحب المذكرات) مجرد اقتراحات:

«... وسرعان ما تقدم السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى بترشيح شاب إنجليزى واسمه مستر فورد لتدريس آداب اللغة الإنجليزية، ولتدريب الأمير فى بعض الألعاب الرياضية، أو ليكون رفيقا له فيها، وكان والحق يقال شابا لطيفا مهذبا حديث التخرج من جامعة أكسفورد، وإن كان

الملك الشاب لم يرحب بمقدمه منذ بداية وصوله لمجرد أنه كان مرشحا من المندوب السامى».

«ولقد كانت قد خطرت لى وقتذاك فكرة فيما يتعلق بإتمام دراسة الملك الشاب كان فى رأيى من شأنها أن تكون لها نتائج محمودة من كل الوجوه، وهى أنه مادام الملك فؤاد كان يريد لولده أن يستكمل دراسته فى مدرسة عسكرية، ومادامت الظروف لم تسمح بأن يتم ذلك فى انجلترا، فلماذا وقد عاد الشاب إلى مصر، لماذا لا يدخل المدرسة الحربية المصرية ولو لبضعة شهور يمكن خلالها ترتيب برنامج خاص له يستوعب خلاله المواد الأساسية فى الدراسة، ويفيد إلى جانب ذلك من التعرف إلى الضباط الشبان الذين سيتولون قيادة الجيش مستقبلا، ويكون فى اتصاله بهم ما يعوضه عن حرمانه فى الماضى من الاختلاط بأقرانه من الشباب، فضلا عن أن وجوده وسط أبناء الشعب يزيده تقربا من الشعب وتعرفه إليه وبه».

«ولكن هذا الاقتراح لم يجد قبولا لاعتقاد حسنين بك أنه سوف يلقى اعتراضا من نواح عديدة، وربما كانت الملكة الوالدة - فى اعتقاده - أول مَنْ يعترض، لأنها حريصة على قرب ولدها منها بعد افتراقها عنه زمنا طويلا، بل إنها كانت منذ صغره لا تراه إلا فى الأوقات التى كانت تحددها مربيته الإنجليزية، عملا بأوامر الملك فؤاد الذى كان يحذر أن ينشأ ولده على التدليل من جانب أمه، فى حين أنه كان ينهى القائمين على تربيته عن مخاطبته بلقب الإمارة، وأن ينادوه باسمه مجردا عن اللقب، ولعل تهافت الأم على ولدها عند اجتماعهما بعد عودته من إنجلترا وتعلقه الشديد بها حينذاك لم يكن بسبب ظروف تلك العودة وحدها، وإنما كان يرجع قبل كل شىء إلى شعورهما بالحرمان طوال الفترة السابقة من حرية الاجتماع بلا قيد ولا حد».

(١٤٦)

وتنفرد مذكرات الدكتور حسين حسنى بالإشارة الواضحة إلى ما عرف فيما بعد بتلميح مكرم عبيد للإنجليز قرب نهاية العام الأول من حكم الملك فاروق (نوفمبر ١٩٣٧) بضرورة عزل الملك فاروق:

«... وكان ذلك فى الأسبوع الأخير من نوفمبر من ١٩٣٧، حيث اجتمع النحاس باشا ومعه مكرم عبيد بالسفير البريطانى وأبلغاه أن الملك فاروق لا يمكن التعاون معه، وأنه يلجأ إلى تصرفات غير دستورية، وأن مصلحة البلاد تقضى بعزله، واقترح مكرم باشا تعيين الأمير محمد عبد المنعم ملكا. ولقد قام السفير بنقل رغبات النحاس باشا ومكرم باشا إلى حكومته، معربا عن رأيه الشخصى أن كلا طرفى النزاع (الملك والحكومة) يقع عليه جانب من اللوم، وسرعان ما أرسل وزير الخارجية (المستر إيدن) رده باستنكاره الذهاب إلى حد التفكير فى عزل الملك، ووافق الوزير على النصح للنحاس باشا بضم بعض ذوى الكفاءة إلى وزارته مثل النقراشى وأحمد ماهر لتدعيمها، وكذلك حث الملك «بلغة بالغة الشدة» على التعاون مع الوزارة والامتناع عن سياسة وخز الإبر بتعويق أعمالها، كما طلب من السفير إفادته عن التصرفات غير الدستورية المنسوبة إلى الملك، وهكذا رأى الأجنبى المحتل نفسه أن الخلاف لايستحق موضوعه الذهاب إلى الحد الذى بلغه أصحاب الأغلبية، فنصح لهم بالصبر والانتظار».

(١٤٧)

ومن العجيب فى هذه المذكرات، وهى حافلة بالعجائب، أن نرى صاحبها يمتد فى تعبيره عن حزنه لفقدان الزعماء السياسيين الولاء للملك

فاروق إلى أن يصعد من انتقاده لمحمد محمود باشا الذى هو أبرز زعماء الأقليات فى عهد مليكه فاروق لا لشىء إلا لأنه وافق على الرأى القائل بخطورة استمرار الملك فاروق فى الحكم، وهو ما أثبتته الأيام بالفعل، وهكذا يتكرس ما أشرنا إليه فى تقديمنا لمدارستنا هذه من أن صاحبها ينتقد الأحزاب جميعا والزعماء جميعا من أجل ما يظن أنه الإخلاص لصاحب العرش.

على أن فقرات حسين حسنى فى انتقاد محمد محمود تكشف عن حقائق لم تكن معروفة بهذا القدر من الوضوح، إذ إننا نفاجأ فيما يرويه عما اطلع عليه من الوثائق البريطانية من أن محمد محمود باشا كان هو الآخر شأنه شأن النحاس ومكرم وغيرهما من زعماء الوفد، وشأن حسين سرى من الزعماء المستقلين، يتمنى لو أتيحت الفرصة لخلع الملك، بل إنه على حد رواية صاحب المذكرات كان يحث الإنجليز على مثل هذ الخطوة، ولنقرأ كل ما تحتويه فقرته هذه:

«وكان معروفا أن محمد محمود صاحب عنجهية تجعله يلقى علنا فى بعض الأحيان بأقوال تنم عن النيل من مقام صاحب العرش، سواء إبان حكم فؤاد أو حكم فاروق من بعده، واعتقادى أن أحدا لم يكن ليتصور أن يبلغ به [أى بمحمد محمود] الأمر إلى الحد الذى كشفت عنه الوثائق البريطانية، إذ دعا السفير البريطانى لزيارته فى مساء ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ [كان هذا بعد أن خرج محمد محمود نهائيا من الحكم]، فبدا له كرجل يموت ولكن عقله وحديثه بقيا واضحين، وأظهر من اللحظة الأولى أن لديه شيئا خاصا يريد الإفضاء به للسفير، ثم أفصح عما يدور بخاطره، وعقب ذلك مباشرة أرسل السفير إلى وزارة الخارجية البريطانية برقية جاء

فيها: «إنى على ثقة من أننا (أى الإنجليز) تحققنا الآن بألا أمل لمصر ولا لعلاقتنا مع مصر ما بقي الملك جالسا على العرش.. إن جلالته فاسد إلى أعماقه.. لا أمل فى إصلاح الملك فاروق.. سيبقى الملك فاروق خطرا علينا وعلى بلاده. إننا فقدنا فرصة التخلص منه فى الأزمة السابقة [الإشارة فيما يبدو إلى أزمة الصيف التى أخرج فيها على ماهر من رئاسة الوزارة ومنع من تولى رئاسة الديوان، وولى حسن صبرى فيها رئاسة الوزارة]، وإذا كنا تراجعنا باعتبار أننا سنجد رد فعل معاديا لإبعاده فنحن مخطئون.إن البلاد كانت ستتنفس الصعداء فى راحة وهى مستعدة أن تفعل ذلك إذا أبعدناه غدا. إن محمد محمود [الكلام لا يزال للسفير البريطانى] يأمل أن تساعدنا الحرب على ذلك، أى التخلص من فاروق، ويجب ألا نتردد فى ذلك مرة أخرى».

«ويعلق السفير فى نفس البرقية فيقول: «لأنى أعرف محمد محمود جيدا، فقد أفضيت إليه بأن الملك قد أنقذ فى أزمة الصيف الماضى بتعيين حسن صبرى باشا رئيسا للوزارة. رأيت أن أسجل هذا الحديث تفصيليا [الكلام لازال للسفير البريطانى].. لأنى أحسست أن محمد محمود كان حريصا على أن يعلن آراءه وهو بعد فى حالة يستطيع خلالها أن يعبر عن هذه الآراء بوضوح، ولأنه أحد المصريين القلائل الذى أثق فى حكمه الصائب، وتقديره الواقعى لمصالح بلاده الحقيقية ومصالحنا».

....

وعند هذا الحد يورد الدكتور حسين حسنى تعقيبه فيقول:

«هل هذه العبارات تحتاج لتعليق؟».

«كانت وصية الرجل وهو على فراش الموت موجهة إلى دولة الاحتلال تنصحها بخلع الملك».

(١٤٨)

ويشير حسين حسنى باستنكار إلى موقف حسين سرى باشا من خلع الملك فاروق وهو يستنكر على هذا الرجل الذى كان فى ذلك الوقت نسيب الملك أن يصرح للبريطانيين بخطورة بقاء الملك على العرش، وكنت أظن سكرتير الملك يغير رأيه فى الملك وأدائه وبقائه بعد أن رأى وطالع مظاهر هذا الإجماع على أمر واحد من النحاس ومكرم وزعماء الوفد من ناحية، ومحمد محمود من ناحية ثانية، وحسين سرى من ناحية ثالثة، لكنه بدلا من هذا آثر أن يتهم كل هؤلاء صراحة فى وطنيتهم:

«وثالثة الأثافى ما كشفت عنه الوثائق البريطانية من أن حسين سرى باشا خلال الأزمة السياسية التى واجهته فى آخر حكمه سنة ١٩٤١/ ١٩٤٢ لجأ إلى السفير البريطانى مرارا يشكو من الملك ولا يتورع عن أن يقول له - رغم أنه كان زوج خالة الملكة فريدة - إنه لا أمل فى إصلاح الأمور طالما أن الملك فاروق باق على العرش.. وكأنما كان يمهد بهذا الحديث بذاته الطريق أمام السفير للقيام بما قام به يوم ٤ فبراير».

(١٤٩)

ونرى صاحب هذه المذكرات حريصا على التعبير عن أسفه وأساه تجاه موقف الزعماء المصريين باتجاهاتهم المختلفة من مليكه فى بداية الحرب العالمية الثانية، وربما نعجب من أن يجمع هؤلاء الثلاثة على اختلاف مشاربهم وأهوائهم ورغباتهم على اليأس من فاروق كملك، بينما يبقى

سكرتير الملك فى خندق آخر يأسف لهذا الإجماع وكأن ملوكية فاروق كانت حقا إلهيا:

«فى الواقع قد تبين من الوثائق الإنجليزية التى نشرت فيما بعد أنه لم يشجع السفير على المضى فى سياسته الغاشمة سوى واقعة مؤسفة ومزرية معا، وهى - كما سجل فى برقياته لحكومته - أنه تلقى (مع الخجل الشديد لكل منْ يقدر الكرامة الوطنية حقا) رسائل من النحاس باشا ومحمد محمود باشا وحسين سرى (وزير المالية فى وزارة على ماهر) تنصح بضرورة تغيير الوزارة إذا أريد إنقاذ البلاد».

(١٥٠)

ونمضى مع حديث المذكرات عن الحركة الوطنية فى مصر ومشكلاتها وصراعها مع الملك فاروق، ومن المفيد أن نبدأ بتكرار الإشارة إلى أن الدكتور حسين حسنى قد ظل حتى كتابة مذكراته حريصا على ما يمليه عليه انتماؤه للحزب الوطنى القديم من معاداة الوفد وحركته، أو على الأقل الابتعاد عنه بأقصى قدر مستطاع، ونحن نفهم أن حسين حسنى كان يغالب نفسه من أجل أن يلتزم بهذا السلوك الحزبى، ذلك أن حس التاريخ فى دراسته وتخصصه كان يدله بوضوح على أنه بمثل هذا المسلك المجانب للوفد كان يبتعد عن الصواب.

ولهذا فإننا نرى فى بعض فقرات حسين حسنى نوعا من الاعتراف الضمنى بهذه الحقيقة على الرغم من مجاهدته نفسه فى إطفاء مزايا الوفد وتنظيماته وإنجازاته، وعلى سبيل المثال فإننا نراه يروى ذكرياته عن لقائه فى أوروبا بالزعيم سعد زغلول بعد الإفراج عنه من منفاه فى مالطة حيث

توجه إلى باريس، وهو يفيض فى حديثه عن هذا اللقاء وعن كلمته التى ألقاها أمام سعد باشا إلى أن يصل إلى الحديث عن اختلافه مع تنظيمات الوفد على ما نسميه الآن: السياسات الإعلامية:

«... وقد لقيت كلمتى إعجابا كبيرا من الزعيم، حتى أنه صفق بحماس وشد على يدى طويلا مبديا كثيرا من الاستحسان والثناء، وكرر طلبه نسخة من رسالتى واللقاء بى مستقبلا، ولكن بعد عودتى إلى مصر تحاشيت مقابلته تحرجا من اتهامى بالرغبة فى التقرب منه سعيا وراء غاية أخرى، فضلا عن أن الجفوة بين الوفد والحزب الوطنى كانت مازالت قائمة، وكنت بعد عودتنا إلى مونبلييه قد عقدت اجتماعا لجمعية الطلبة وعرضت عليهم تدوين ما جرى من الحديث فى لقائنا مع سعد باشا لإرساله إلى الصحف المصرية على أساس أنه أول ما جرى من الأحاديث مع الزعيم بعد عودته من المنفى، إلا أنه قامت حركة معارضة لتسجيل النقاش الذى دار بينى وبين سعد باشا بحجة الخوف من سوء تأويله، فرددت عليهم بأنهم يوجهون إهانة للزعيم بهذا القول كأنه يخشى أن يذاع علنا ما يقوله سرا أو فى المجالس الخاصة، وأن عليهم أن يقولوا بل يقوموا بإملاء نص ما يذكرونه من الحديث الذى جرى، إلا أنهم بعد موافقتهم على ذلك فإنهم بعد انفضاض الاجتماع عمدوا إلى انتزاع الخطاب الذى أعده سكرتير الجمعية لإرساله إلى الصحف فمزقوه ليمنعوا إرساله، وبذلك تم لهم ما أرادوه من قبل!».

....

على هذا النحو نفهم أن حسين حسنى وجد نفسه فى مرحلة مبكرة أضعف من أن يسيطر على زملائه الوفديين أو أن يوجه تفكيرهم نحو ما كان هو مقتنعا به فى ذلك الوقت المبكر.

(١٥١)

ونرى صدى متكرراً لانحياز الدكتور حسين حسنى إلى الملك ضد الحركة الوطنية وحقوقها الطبيعية فى ممارسة سلطة الشعب على أجهزة الدولة، وهو على سبيل المثال يوجه انتقادات عنيفة إلى فكرة المسئولية الحكومية التى كان الزعيم النحاس مصمماً عليها فى بداية عهد الملك فاروق، ولعلنا نقتطف من حديثه فى هذه الجزئية فقرة تنم عما وصل إليه تفكيره «الملكى المطلق» فى هذا الشأن:

«... ولكن هناك أمرا آخر له خطورته، وهو إلى أى مدى تستطيع الحكومة التدخل فى الشئون الخاصة للملك؟ فليس من الحكمة التسليم بحق الاعتراض على اختيار المسجد لأداء فريضة الجمعة بغير مبرر، ولا التسليم كذلك بحق الاعتراض على مَنْ يدعوه الملك إلى قصره، لاسيما إذا كانت الدعوة عامة بلا تمييز بين طائفة وأخرى، أو هيئة دون أخرى».

(١٥٢)

وقد دفع هذا الاعتقاد صاحب المذكرات إلى أن يقترح على الملك نوعا من التوفيق بينه وبين رغبات النحاس باشا رئيس الوزارة فيما يتعلق بالخلاف على بعض التفصيلات فى إحدى الأزمات المبكرة حول تحركات الملك:

«... ولذلك فإنه إبداءً لحسن النية والرغبة الحقيقية فى أن يسود التفاهم مع الحكومة، يمكن إبلاغ النحاس باشا أنه إكراماً لشخصه وإعراباً عن مكانته لدى الملك، فإنه لهذا السبب وحده يوافق الملك على أن يؤدى فريضة الجمعة فى مسجد الرفاعى بدلا من الأزهر، أما عن باقى

الاحتفالات التى تضمنها البرنامج [يقصد البرنامج الذى أعد بالمواكبة لتسلم الملك سلطاته الدستورية] فإن الملك يتمسك بها لأنه يود أن يعرب لشعبه عن مدى حبه له بمختلف هيئاته وطبقاته، وأنه يتطلع إلى التعاون معها جميعا للعمل لما فيه خير البلاد دون تفرقة ولا تمييز بين أية هيئة وأخرى. فاغتبط الملك بما قلته وطلب استدعاء مراد باشا [محسن] فاقترحت عليه أن يطلب منه أن يتصل تليفونيا بالنحاس باشا أمامه ومن حجرته ليكون التبليغ فى حضوره ليستمع إلى رد الفعل لدى النحاس باشا، وليتدخل شخصيا إذا استدعى الأمر ذلك، وقد تم الاتصال التليفونى كما أراد الملك وكان اغتباط النحاس باشا كبيرا لما أبداه الملك من تقدير له شخصيا، واكتفى بأن الملك عدل عن الصلاة بالأزهر إرضاءً له ولم يعترض على أن تبقى أجزاء البرنامج الأخرى كما وضعت، بل أبدى موافقته التامة على وجهة نظر الملك فى شأنها، وعاد مراد باشا بعدها إلى القاهرة مغتبطا بنجاح مسعاه فى تفادى وقوع أزمة بين الملك والوزارة، كما اغتبط بذلك حسنين باشا على الرغم من أنه ظل ملازما غرفته خلال ذلك كله».

....

هكذا نفهم من شهادة صاحب المذكرات نفسه أن النحاس باشا كان على خلاف ما صور، فى كتابات شانئيه والحاقدين عليه، رجلا يتحلى بالقدر الأكبر من المحبة والتهذيب والرغبة فى التعاون والسعى إليه، بل الاكتفاء بأقل القليل مما يحفظ صور الدلالة على تسليم الآخرين بالقيم التى كان يريد فرضها أو الدفاع عنها.

(١٥٣)

وفى إطار انحياز الدكتور حسين حسنى التام إلى الملك نجده يقدم واقعة مبكرة عن علاقة الملك فاروق بالنحاس باشا، وهى واقعة إن صحت وقائعها على هذا النحو فإنها لا تدل على خطأ من النحاس بقدر ما تدل على حسن نية وعلى وجود روح المودة والمجاملة والتعاون:

«... وعلى أثر ذلك طلب النحاس باشا مقابلة الملك الشاب، وإذا به يقدم إليه «قلادة محمد على» أرفع الأوسمة إذ ذاك، ولكن الملك شكره متلطفا وأجابه بأنه يظهر أنه فاته أن الملك يعتبر الرئيس الأكبر لحاملى الأوسمة، لذلك فإنه يستطيع أن يحمل منها ما يشاء، فأخذ النحاس باشا يعتذر عما وقع فيه من الخطأ راجيا اغتفاره له، ولما كان شوقى باشا فى حينها يقوم بعمل رئيس الديوان لعدم وجود رئيس، ولأنه كان منتدبا وكيلا للديوان بالنيابة، فإنه هو الذى قام بتسليم القلادة إلى النحاس باشا لأن كل الأوسمة تحفظ بالديوان، وفاته ما لاحظه الملك من أن رئيس الوزارة لا يملك - ولا يصح - أن يقدم للملك وساما لأن الملك هو الذى يمنح الأوسمة ولا تمنح إياه، فكانت غلطة من جانب شوقى باشا لم يكن يصح أن يقع فيها».

(١٥٤)

ولست أدرى هل قصد السكرتير الخاص للملك أن يقدم رواية مخالفة لرواية عبد الفتاح حسن باشا فيما يتعلق باللقاء الذى حدث بينه وبين الملك عقب حلفه اليمين الدستورية فى كابرى، ونحن نرى رواية سكرتير الملك تشير صراحة إلى أن الملك لم يلتق بالوزير وإنما انسحب الوزير بعد حلف اليمين مباشرة:

«... وعلى الأثر دعى عبد الفتاح حسن باشا إلى الدخول وقام بأداء اليمين، ثم قدم شكره للملك فرجا له التوفيق وانسحب بعدها الوزير».

....

ربما يجدر بنا هنا أن نشير إلى أننا نقلنا عن عبد الفتاح حسن فى مذكراته التى تدارسناها فى كتابنا: «أمام العدالة» بعض ما تحدث به عن مناقشات دارت بينه وبين الملك فاروق فى كابرى عقب أدائه اليمين الدستورية.

(١٥٥)

ويروى الدكتور حسين حسني قصة الخلاف الذى حدث بين الملك فاروق والوفد حول اختيار يوسف الجندى وزيراً فى وزارة النحاس باشا الرابعة (١٩٣٧)، لكنه يقدم القصة بطريقة خاصة تركز على دوره هو فى حل الأزمة، ومن الطريف أن حسين حسنى لا يدلنا على ما حدث بعد هذا مع يوسف الجندى، ولا كيف انتهى العهد به فى منصبه كوكيل برلمانى، وربما كان من حق يوسف الجندى على الدكتور حسين حسنى أن نذكر أنه كان من الأقطاب الفاعلين فى لجنة التأليف والترجمة والنشر التى يبدى حسين حسنى فخره بأنه كان من أعضائها:

«... وفى صبيحة اليوم التالى للاستقالة فوجئت بالأستاذ [محمد] التابعى يتصل بى تليفونيا قبيل الساعة السابعة صباحا ويعتذر عن إزعاجى قائلا إنه لم يفعل ذلك إلا لسبب خطير، وهو الرغبة فى تفادى أزمة مع الوزارة، لأن النحاس باشا عرض فى المساء كشفا بأسماء مَنْ اختارهم لمعاونته، ولكن الملك رفض واحدا منهم وهو الأستاذ يوسف الجندى، وقد

أحدث ذلك صدمة شديدة لدى النحاس باشا وكل الوزراء وأعضاء الوفد، وقد أجمع الرأى بينهم على عدم قبول الوزارة ما لم يتم دخول يوسف الجندى بها، ولذلك رأى التابعى أن يستعين بى لمحاولة التغلب على هذه العقبة لما سبق أن عرفه منى فى أثناء إقامتنا بأوروبا من اهتمام بإقناع الملك بتفادى أية أزمة، فحاولت الاعتذار عن التدخل لأنى لم تكن لى أى صلة بالموضوع أصلا، وأنه يحسن الاتصال بمن كانوا واسطة فيه من بادئ الأمر، أى إما مراد محسن باشا أو حسنين باشا، فعلمت أن مراد باشا أبدى عجزه عن عمل أى شىء لأنه حاول فلم ينجح، وأن حسنين باشا هو الذى أشار بالاتصال بى وهو يفعل ذلك بالاتفاق مع مكرم باشا. فألهمنى الله أن الأستاذ يوسف الجندى كان وكيلا برلمانيا من قبل وربما أمكن إقناع الملك بقبول عودته إلى منصبه القديم، وبذلك تتحقق رغبة الملك فى عدم دخوله الوزارة إذا كان لديه الآن ما يمنع من الموافقة على تعيينه وزيرا، وفى الوقت عينه فإن النحاس باشا قد يجد فى هذا الحل ما يرضيه مؤقتا بعدم الرفض البات لاسم يوسف الجندى إلى أن تتاح له الفرصة للكلام شخصيا مع الملك ومعرفة ما لديه فى هذا الموضوع وبيان وجه الحقيقة، أو تقديم ما يقنع الملك بالعدول عن موقفه منه».

«وعندما شرحت للتابعى ما طرأ على بالى فى هذا الموقف أبدى ارتياحه التام فطلبت منه الاتصال بمكرم باشا لبحث الاقتراح مع النحاس باشا وإفادتى بالنتيجة قبل القيام بمحاولتى مع الملك، وبعد فترة وجيزة اتصل بى التابعى مسرورا يبلغنى شكر الجميع على هذا الحل الكفيل بتفادى أزمة كانوا لا يرجونها».

«وفى الحال اتصلت بجناح الملك وطلبت مقابلته على وجه السرعة لأمر مهم وعاجل، وتلقيت الرد بدعوتى للحضور فى الحال، وأذكر أنه عند

وصولى إلى القصر كان الملك قد دخل فى الحمام وأمر بأن أدخل إلى الحجرة المجاورة لأستطيع التحدث إليه مادام الأمر عاجلا إلى هذا الحد، وقد وفقت لإقناعه بقبول هذا الحل، فقد كان يرى فى موافقته على دخول الأستاذ يوسف الجندى الوزارة دليلا على عدم اعتداده بما كان يتردد من شائعات مست اسمه حينذاك، فمادام لا يدخل الوزارة فإن الباب يظل مفتوحا أمام التثبت من تلك الشائعات نفيا أو إثباتا».

«واتصلت على الأثر بالأستاذ التابعى وأبلغته موافقة الملك فشكرنى على ما وفقت إليه، ثم عاد فأبلغنى شكر النحاس باشا ومكرم باشا وأنهما يودان مقابلتى والتعرف بى حين حضورهما للقصر مع أعضاء الوزارة لمقابلة الملك وحلف اليمين المعتادة بين يديه، وهو ما تم فعلا فى ذلك الصباح وكانت مقابلتهما لى على جانب كبير من المودة والاغتباط، بل إن مكرم باشا أرسل يدعونى على لسان التابعى [المقصود أنه وجه الدعوة إليه من خلال صديقهما الأستاذ محمد التابعى] لتناول الغداء معه فى منزله ولكنى اعتذرت شاكرا نظرا لجو الحقد والدسائس الذى أخذت أشعر بأنه بدأ يحوطنى بعد ما أبداه الملك نحوى من الثقة والتقدير».

(١٥٦)

ويحفل حديث حسين حسنى عن إلغاء معاهدة (١٩٣٦) بذكر كثير من التفصيلات المهمة التى غيبت فى ظل الحرص على التعتيم الذى مورس على الخطوات الوطنية الجبارة التى سبقت الثورة لا لشىء إلا لأنها تمت فى عهد ما قبل الثورة، ويكفى على سبيل المثال أن ننقل عن هذه المذكرات تصوير صاحبها الدقيق للأثر الذى نشأ «أوتوماتيا» كنتيجة

لإضراب عمال الشحن والتفريغ المصريين فى منطقة القنال عن العمل مع الإنجليز:

«... ولقد كان من نتيجة امتناع عمال الشحن والتفريغ فى موانى القنال عن تقديم خدماتهم للسفن الإنجليزية عقب إلغاء المعاهدة، أن ظلت سبع عشرة باخرة بريطانية بين موانى القنال عدة أيام دون أن تستطيع إيجاد وسيلة لإنزال من عليها من جنود، وما تحمله من معدات، وقد لحق إنجلترا من الخسارة بسبب هذا الموقف من العمال ما قدره نحو مليونى جنيه فى أسبوع واحد».

(١٥٧)

ونأتى إلى موضوع تاريخى تضاربت فيه الآراء إلى حد ما، وليس إلى حد كبير، وهو موضوع عودة الوفد إلى الحكم فى نهاية الأربعينيات، ومن الطريف أننا نجد رجال الحاشية منقسمين على أنفسهم فيما يتعلق بالدوافع والمعوقات التى سبقت هذه العودة، ونرى حسين حسنى ينسب الفضل(!!) إلى كريم ثابت، مؤكدا ما رواه كريم ثابت بنفسه فى هذا الصدد، وربما يدهش القارئ للنتائج، وكأنما أصبح كريم ثابت بكل مساوئه أعطف على الشعب وعلى الديمقراطية من رجل فاضل مثل الدكتور حسين حسنى:

«وتبين أن المستشار الصحفى كريم ثابت كان يقوم بنشاط شخصى أسفر عن إقناع الملك بأن خير وسيلة لمعالجة الموقف وتحقيق أمنيته فى إيجاد توازن بين الأحزاب فى الانتخابات المقبلة يمكن أن يتم على أفضل وجه بتكليف سرى باشا بتشكيل وزارة قومية تتولى إجراء الانتخابات على أساس تحقيق الموازنة التى يطلبها الملك».

«وقد ترتب على اقتناع الملك برأى المستشار الصحفى أنه أمر باستدعاء سرى باشا من أوروبا وبإيفاد حيدر باشا إلى عبد الهادى باشا لمطالبته بتقديم استقالة وزارته دون ما خطأ ولا جريرة، مما أثار الدهشة والتساؤل بين الناس، وكنت بين مَنْ تعذر عليهم فهم الحكمة فى هذا التغيير».

(١٥٨)

ويأبى الدكتور حسين حسنى إلا أن يشير أو أن يعترف بأنه كان مناهضاً تماماً لفكرة كريم ثابت فى إعادة الوفد إلى الحكم، وأنه أفضى برأيه وتوقعاته إلى الملك فى مناسبة تقديمه الشكر على منح الملك الباشوية له، ومن العجيب بل من المذهل أن نرى الرجل الفاضل يبقى فى القصر بكل مباذله فى ذاك الوقت حتى يمنح الباشوية بينما يستكثر على الشعب العظيم أن يمنح الديمقراطية إلا أن يكون هذا المنح بطريقة تمثيلية صورية تتمثل فى تقسيم المقاعد بين الأحزاب تقسيما ملكيا، ونحن لا نملك بعد هذا إلا أن نسأل الله المغفرة لصاحب المذكرات:

....

«ولما كان قد صدر الأمر الملكى بمنحى رتبة الباشوية فى ذلك الحين مع حسن يوسف باشا وكريم ثابت باشا، وطلبنا الإذن بمقابلة الملك لتقديم الشكر إليه، فقد حدد لنا موعد المقابلة مجتمعين وكان عند استقبالنا بادى السرور بالقرار الذى اتخذه بشأن التغيير الوزارى لأن ذلك «ولاشك» خير سبيل للوصول إلى ما كان يتطلع إليه دائما من إيجاد التوازن بين الأحزاب حتى لا يطغى حزب واحد على كل الأحزاب باسم الأغلبية والمبادئ الدستورية، ولم أستطع التزام الصمت حيال ما أفصح عنه كلام الملك من

أنه كان واقعا تحت تأثير بعض مَنْ كان يهمهم تنحية عبد الهادى باشا لإفساح المجال أمام سرى باشا لخدمة أغراض ذلك البعض، ولذا قلت: ولكن ما هو الضمان على أن سرى باشا سيلتزم السياسة الواجب اتباعها لتحقيق الغرض المطلوب؟ وإذا التزم هذه السياسة فما هو الضمان بنجاحه فى التنفيذ؟ فقد دلت تجارب الماضى على أنه يكفى إطلاق الشائعات عن احتمال مجىء الوفد إلى الحكم حتى يتهافت رجال الإدارة على مناصرة مرشحيه إما طمعا فى كسب عطفه أو خوفا من بطشه، فنظر [الملك] إلى كريم [ثابت] وقال: ما رأيك فى هذا الكلام؟ فقال كريم: لا خوف على الإطلاق من هذه الناحية، فلسوف تتخذ كل التدابير لعدم حدوث شىء من هذا القبيل».

(١٥٩)

ويواصل الدكتور حسين حسنى استنكاره لعودة الوفد إلى الحكم، أو لعودة حكم الشعب مصورا ما تم من وفاق من أجل تصحيح الأوضاع على أنه «اتفاق» مسبق عن غير المسئولين، وربما يتعجب القارئ من أن يصور حسين حسنى نفسه والمسئولين فى صورة المتعنتين أو المتآمرين ضد رغبة الشعب(!!) بينما يصور غير المسئولين فى صورة الموافقين على عودة السلطة إلى الشعب حتى لو أفادوا بعض الفوائد(!!) ولنقرأ آراءه العجيبة التى تلمز البريطانيين أنفسهم لأنهم لم يفهموا «الطبعة الفاروقية» المعدلة من الديمقراطية والعياذ بالله(!!)

ومن العجيب أن نرى رجلا حاز درجة عليا فى التاريخ يردد مثل هذا الفكر الذى يقترب فى شكله من الهراء على هذا النحو الموثق دون أدنى حياء من

الحقيقة، لكننا نعود لنقول إن أحداً لم يصل إلى مثل هذا المستوى من المغالطة إلا الذين أصابتهم عداوة الوفد بهذه الارتكاريا العجيبة:

«وكأنما كان كل شيء متفقا عليه من قبل بين رئيس الحكومة والوفد والإنجليز، عن طريق غير المسئولين، لاسيما أنه كان هناك توافق فى الرأى بين الوفد والإنجليز، فقد كانوا يصرحون بعدم إمكانهم استساغة فكرة الموازنة بين الأحزاب، ربما لأن النظام البرلمانى عندهم لا تسمح تقاليده بقبول هذا الرأى، وتم تشكيل الوزارة المحايدة فور صدور الأمر بها، مما يدل على اتفاق سابق بشأنها عن طريق كريم، وأنعم الملك على سرى باشا بقلادة فؤاد [= صاحب المقام الرفيع]، كما أنعم برتبة الباشوية على محمد هاشم باشا زوج كريمة سرى باشا وذراعه اليمنى فى الإشراف على الانتخابات [لم تكن الانتخابات قد أجريت بعد، ونحن نعرف من كثير من المصادر ومنها حسين حسنى نفسه أن الملك كان غاضبا من نتيجة هذه الانتخابات]، وعلى ثلاثة من الوزراء، وتمت هذه الإنعامات كذلك عن طريق كريم ثابت باشا بخلاف ما كانت تقضى به أصول النظام وتقاليده من وجوب عرض أمثال هذه المسائل وإعلانها عن طريق رئاسة الديوان».

(١٦٠)

كذلك يأبى الدكتور حسين حسنى أيضا إلا أن يلقى ببعض ظلال التشكيك على نتائج الانتخابات البرلمانية التى أسفرت عن فوز الوفد بأغلبية وصفها بعض المراقبين بأن الوفد نفسه لم يكن يحلم بها.

ونحن نرى الرجل الذى حاز درجة عليا فى التاريخ وعمل فى السلك الدبلوماسى والديوان الملكى لا يأنف من أن ينقل بعض الأراجيف مقدما

لها بأنها شكاوى الأحزاب، غير أننا لا نستطيع أن ننكر الإعجاب ببلاغته فى قوله: إنه كانت تصدر تلميحات فتصريحات فتعليمات!! وليس من شك فى أن بعض هذا قد حدث لغير صالح الوفد وبعضه قد حدث لصالح الوفد، ولربما كان ما حدث لغير صالح الوفد أكثر بناء على هذا الاتفاق الذى اعترف صاحبُ المذكرات نفسه بوجوده فيما بين الملك وحاشيته ووزارة الانتخابات، لكن المذهل فى الموضوع كله أن حسين حسنى لا ينتبه إلى إيراده تفاصيل دقيقة تدين الملك وحاشيته المسئولة وغير المسئولة على حد سواء، ولنقرأ هذا النص الحافل بالخوف من الشعب ومن إرادته التى فرضت الوفد وكانت قادرة على أن تفرضه على الدوام:

«وقد تبين من شكاوى الأحزاب أنه كانت تصدر تلميحات فتصريحات فتعليمات إلى رجال الإدارة بمظاهرة [أى تأييد، وهذا هو الاستعمال الأصلى للفظ بيد أن استعماله فى الدلالة على التظاهرات أصبح شائعا حتى كاد الاستعمال الأصلى للفظ أن يتوارى] المرشحين الوفديين، بل إن هاشم باشا طاف بنفسه على عدد كبير من الدوائر الانتخابية وعلى وجه خاص قام بزيارة الدوائر التى يشتد فيها التنافس بين مرشحى الأحزاب، وكان يصرح أحيانا باسمه وباسم الحكومة، وأحيانا باسم القصر،بما يوحى بحث الناخبين على انتخاب مرشحى الوفد».

....

ربما نتوقف هنا لنسأل حسين حسنى: هل يتصور أحد حدوث هذا بعد كل هذا العداء؟

....

«وقد أسفرت النتيجة النهائية للانتخابات عن فوز ساحق للوفد، مما أثار أشد السخط والغضب لدى الملك، فأوفد حسن يوسف باشا إلى سرى باشا ليسأله عن النتيجة المتوازنة التى وعد بها فأجابه بأن الانتخابات جرت فى جو الحرية والحياد المطلق».

«ولكن الملك لم تغمض له عين لأنه فى الثالثة صباحا اتصل بحسن يوسف باشا وكلفه بعرض رئاسة الديوان على سرى باشا للمشاركة فى تحمل ما سوف ينشأ من المتاعب بعد الذى أسفرت عنه نتيجة الانتخابات، وقد اعتذر سرى باشا فى أول الأمر عندما أبلغه عرض الملك، لكنه قبل المنصب فى النهاية عندما أقنعه حسن باشا [يوسف] بأن أمامه فرصة لتقديم خدمة كبرى للملك وإصلاح فساد النظام الحالى للعمل فى القصر بفرض شروطه وأهمها تنحية غير المسئولين، وأن يكون رئيس الديوان الصلة الوحيدة بين الملك ورئيس الحكومة، وتحديد ساعات معينة بالنهار لاستقبال المسئولين من رجال الحاشية».

«ولكن لم يطل به المقام حتى وجد الأمور تعود إلى سيرتها الأولى فقدم استقالته بعد أقل من ثلاثة شهور، وكان قد تولى عمله بالقصر فى ١٢ يناير عام ١٩٥٠، بعد مقابلة طويلة مع الملك قبل ذلك تم التفاهم خلالها على قبول كل شروطه للعمل بالقصر، إلا أنه يبدو أن نفوذ كريم أو سحره كان أقوى من أن يقف أمامه شرط ولا عهد».

(١٦١)

ويجيد سكرتير الملك تصوير مشاعره الدقيقة تجاه قيام الثورة فى ٢٣ يوليو، وهو يشير إلى أنه أجاب على سؤال عن رأيه بالإشارة إلى رد الفعل الشعبى:

«[قمت] إلى الإسكندرية من بيروت فى صباح يوم ٢٤ يوليو، ووجدت فى مطار الإسكندرية سيارة من القصر فى انتظارى، وذهبت توا إلى قصر

المنتزه، فوجدت التشريفة والياور القائمين بالخدمة فى ذلك اليوم وعلمت منهما أنهما كانا ينتظران حضور على ماهر باشا وأعضاء وزارته لمقابلة الملك وحلف اليمين بين يديه، وعندما أبلغت «البلوك» خبر وصولى جاء فى الحال الأمين الخاص محمد حسن وأبلغنى أنه نظرا لمشغولية الملك فى ذلك الحين فقد كلفه بمقابلتى ليروى لى تفاصيل ما حدث من التطورات منذ سفرى، وهى تتلخص فى أن مجلس إدارة نادى ضباط الجيش رفض تنفيذ الأمر الذى أصدره حيدر باشا بوصفه القائد العام للجيش بإلغاء نتيجة الانتخابات التى أصر الضباط على القيام بها فى الموعد الذى سبق أن حددوه لها على الرغم من معارضة حيدر باشا، وأن سرى باشا تمسك بضرورة تنفيذ الاقتراح الذى تقدم به إلى الملك لتعيين اللواء محمد نجيب، الذى اختاره الضباط رئيسا لمجلس إدارة النادى وزيرا للحربية، وهو ما رأى الملك فيه خضوعا لرغبة الضباط مما قد يغريهم على التمادى فى رغباتهم وفرض إرادتهم على الملك والحكومة مستقبلاً، ولذلك رفض الموافقة على ما طلبه سرى باشا الذى أصر على الاستقالة لأنه رأى أن الاقتراح الذى عرضه بشأن اللواء محمد نجيب هو الحل الوحيد للخروج من الأزمة، وأنه فى خلال ذلك قام هو (أى محمد حسن) بعمل عدة اتصالات جانبية بتكليف من الملك لإيجاد مخرج من ذلك الموقف، فلم تنجح كل المساعى التى بذلها فى ذلك السبيل، وأن الملك يود أن يعرف رأيى فيما حدث، فقلت له [الضمير يعود على محمد حسن]: لقد أصبح ما أراه أو يراه سواى فى الوقت الحاضر لا قيمة له بعد أن بلغت التطورات هذا المدى البعيد، وإنه لمما يستوجب الأسف الشديد أن رد الفعل لهذا كله لدى جماهير الشعب ظاهر فى الصور المنشورة فى الصحف فى ذلك اليوم عن

المظاهرات التى أحاطت بقوات الجيش، سواء فى أثناء سيرها أو وقوفها فى المراكز الرئيسية التى اختارتها للمرابطة فيها، وأن مظاهر الحماس والابتهاج التى تبدو على الجماهير فى الصور المنشورة تعبر بذاتها عن مدى ما لقيته حركة الجيش من الارتياح والقبول لدى الرأى العام».

(١٦٢)

وهو يجيد تصوير مشاعره فى اللحظات التى شهد فيها وداع الملك فاروق عند رحيله بعد تنازله عن العرش:

«... ورأيت أنه بالنظر إلى الصلة الشخصية التى ربطتنى بالملك طول مدة حكمه، بصرف النظر عما كان يطرأ عليها من التراخى أحيانا، فإن الواجب يدعونى بل يستلزم منى فى هذه الظروف أن أودعه قبل سفره، وخطر ببالى أن أستطلع فى ذلك رأى قدماء الزملاء من رجال الحاشية حتى إذا ما كانت لديهم نفس الرغبة قمنا معا باتخاذ الإجراءات التى قد يكون من اللازم القيام بها للحصول على إذن بتوديع الملك عند مغادرته البلاد، وكان قد عرف أنه اختار السفر على «المحروسة» بحرا وليس عن طريق الطائرات جوا، ولذلك فإنه سيبقى مع أسرته فى قصر رأس التين ليقوموا من هناك رأسا. ولما كان الأستاذ أحمد يوسف بك أستاذ اللغة العربية للملك (والملكة فريدة) والأميرات هو الوحيد الذى استطعت الاتصال به، وقد أبدى حرصه على تأدية واجب توديع الملك، فقد تفاهمنا على مكان وموعد للالتقاء وللذهاب معا إلى مركز قيادة الثورة بمعسكر مصطفى باشا كما كانت تقضى بذلك التعليمات التى تلقيناها من رئاسة مجلس الوزراء للحصول على الإذن المطلوب».

«ومما يذكر أنى فوجئت فى مركز القيادة بضابط يقف عند دخولى ويؤدى التحية العسكرية مرحبا بى، وإذا به كان ضابطا بالحرس الملكى وتعرفت به فى إحدى مناسبات الحفلات الشعبية التى كانت تقام بالقصر، وتولى شخصيا الإشراف عليها، وتبين أنه كان من المعجبين بى لأنه قال لى على الفور أظن سعادتك لا تذكرنى ولكنى لا أستطيع أن أنسى ما كنت أراه بنفسى من خدماتكم الوطنية، والكل هنا يعلمون ذلك، ولهذا فإن كل طلباتكم ستجاب بإذن الله، فشكرته على ما أبداه من كريم الأخلاق، وانصرفنا بعد استلام الإذن الذى حضرنا من أجله وتوجهنا إلى قصر رأس التين حيث كانت الساعة قد تجاوزت الرابعة بقليل».

(١٦٣)

ونأتى إلى فقرة تنم عما كان الملك فاروق يشعر به تجاه «الثورة»، ونحن نستطيع أن نستشف هذه الدلالة من روح عبارة الملك لا من ألفاظ هذه العبارة ودلالتها المباشرة:

«... وأخذ الملك يسألنى عما عزمت على عمله فقلت: ليس فى ذهنى إلى الآن سوى انتظار ما تقضى به إرادة الله، فقال: إنه طبقا للخبرة السابقة وما يحدث عادة فى مصر، فإنه لا يتوقع أن يدوم الاتفاق القائم اليوم أكثر من ثلاثة أعوام على أكبر تقدير وربنا يلطف بالبلاد ويخيب الظن ويطيل اتفاقهم لعمل ما فيه الخير لمصر».

ونرى عبارة أخرى يصور فيها صاحب هذه المذكرات شعور الملك فاروق فى اللحظات الأخيرة وهو يستشرف ما هو مقدم عليه من منفى مادى ومعنوى فيأخذ العهد من سكرتيره أن يساعد فى كشف الحقيقة:

«... مما جعله يقول لى وقد شد على يدى بين يديه الاثنتين، وكأنما يستنجد بى من أعماق قلبه، وقد تنبه من جديد إلى أنى كنت أول مَنْ أولاهم ثقته عن غريزة وإحساس صادق، فقال لى: أنا أعلم أنه سوف يقال عنى الكثير والكثير، ولذلك فإن كل ما يهمنى هو أن تعرف الحقيقة، وبهذه الكلمات شد على يدى ثم أشاح بوجهه عنى كما لو خشى ألا يستطيع التحكم فى دموعه، فقد كان فى أوج انفعاله، وانصرفنا عقب ذلك بعد مصافحة الملكة [الجديدة] والأميرات».

(١٦٤)

وبعد هذا التصوير الدقيق لمشاعر الملك فاروق ينصرف صاحب المذكرات إلى تصوير مشاعره هو تجاه تلك اللحظات العصيبة، فيعترف فى نبل بما أصابه من هزة عصبية قوية لم يخبرها من قبل:

«ويظهر أن اللحظات الأخيرة التى مرت بى ويدى بين يدى الملك، وقد تملكه الانفعال على النحو الذى رويته كان لها أثرها العنيف فى نفسى، فإنى ما [أن] جلست فى مقعدى حتى سيطرت على كيانى هزة عصبية قوية جعلت الدموع تنهمر من عينى بغزارة لم أعهدها، بل لم أعرفها من قبل، فانزويت فى مكانى حتى عاد لى الهدوء وتمالكت أعصابى، وإن كنت خلال ذلك قد أخذت تمر فى خاطرى صور متلاحقة كأنها شريط سينمائى لحياتى منذ اتصلت بالملك إلى تلك اللحظة، فكان فى ذلك الاستعراض ما يبعث على مزيد من الحزن والأسف على أن ذلك الشاب الذى كان لا تسعه الدنيا فرحا وابتهاجا بما يراه من حب الشعب له وأملا فيه مما جعله إذ ذاك لا يتساءل إلا عن أمر واحد وهو: هل يستطيع أن يحقق للشعب ما يرجوه منه ولا يطمع من الله فى أكثر من أن يوفقه إلى

النجاح فيما أخذه على نفسه من العمل بكل وسيلة لتحقيق آمال الشعب فيه، وأين ذلك الماضى البعيد المشرق والزاهى بكل ألوان الأمل البسام من الصور الكئيبة التى شاء له قدره أن يحيط نفسه بها فى الملاهى الليلية وأندية القمار فى مصر والخارج، على النحو الصارخ المبتذل الذى جعل اسمه واسم مصر المجيد مضغة فى أفواه البشر، ومبعث خزى لكل مَنْ يعرف قدر الكرامة الوطنية... ألا قتل الإنسان ما أكفره».

(١٦٥)

ونأتى إلى ذكريات متفرقة للدكتور حسين حسنى عن وقائع محددة بعدما قامت الثورة مباشرة، ومن أطرف ما تتضمنه مذكرات سكرتير الملك ما يرويه صاحبها الدكتور حسين حسنى عن الظروف الحسنة التى هيأت له مَنْ اعتنى بأمره فى المعتقل بوساطة لم يبذل جهدا فيها قام بها الوزير السابق محمد زكى على وهو من رجال الحزب الوطنى الذى كان الدكتور حسين حسنى على علاقة وثيقة بهم:

«... ولحسن حظى تلقيت زيارة سارة على غير انتظار، بل دون معرفة شخصية سابقة بالزائر، ولكنها جاءت من طرف صديق عزيز هو محمد زكى على باشا، فإن القادم لزيارتى كان شقيق زوج كريمة زكى باشا، وهو ضابط كبير فى الجيش، فطلبوا منه زيارتى لمعرفة ما قد أكون فى حاجة إليه، وللمساعدة فى سبيل توفير ما يمكن تحقيقه من أسباب الراحة».

«وفى الحق أنه كان بالغ اللطف والعناية، وكان أول ما صنعه أن احتج من تلقاء نفسه لدى مدير المعتقل على وضعى بتلك الغرفة الخالية من أبسط وسائل الراحة، و سأله عما إذا كانت هناك تعليمات لديه بوجوب

إقامتى على انفراد، ولما أجابه بالنفى زاد إلحاحا فى وجوب نقلى فى الحال وإلا فإنه سيشكو إلى كبار المسئولين من هذا التصرف البعيد عن اللياقة، وفى الحال سألنى عما إذا كنت لا أمانع فى انضمامى إلى عدد من المعتقلين يزيد على العشرة ويقيمون فى «عنبر» واحد، وحينما سألته عن شخصياتهم تبينت أن من بينهم على الأقل صديقا واحدا عزيزا على نفسى وهو أحمد باشا عبد الغفار، فضلا عن عثمان محرم باشا، وعبد المجيد إبراهيم صالح باشا، واللواء أحمد طلعت باشا الحكمدار السابق للقاهرة، ومرتضى المراغى باشا، وعدد آخر من ذوى المكانة. فقبلت نقلى فى الحال شاكرا للصديق الزائر جميل صنيعه ووساطته، ولمدير المعتقل إجابته لتلك الوساطة، فأمر «المراسلة» بنقل حقيبتى إلى عنبر «الباشوات» بالدور الأعلى، وبعد توديعى والإعراب عن شكرى مرة أخرى للزائر الكريم مع رجائه بإبلاغ تحياتى وشكرى إلى أصدقائى كذلك لتفكيرهم فى تكليفه بهذه الزيارة التى كانت بمثابة نجدة على غير انتظار، صحبنى مدير المعتقل إلى مكان إقامتى الجديد فكان لقاء حارا بالعناق والقبلات من الجميع».

(١٦٦)

وهو يصور مشاعر المعتقلين من ذوى المشارب المختلفة والاتجاهات السياسية المتباينة حين يجمعهم المعتقل فيجعلهم إخوة متحابين على غير ما كان يقضى به تاريخهم السابق فى العمل السياسى:

«كان كل فرد يعتبر باقى الزملاء إخوانا له بلا كلفة ولا تفريق، ومن ثم لم تكن المشاركة فى الطعام وحده، بل فى المشاعر قبل سواها، وكان الجميع يقضون الوقت بين قراءة الصحف والمجلات أو الكتب، أو

بالاستماع إلى الإذاعة، فقد وضعت إدارة المعتقل ميكروفونات فى أماكن عديدة من أرجاء المعتقل، فكان صوت الإذاعة لا ينقطع إلا إذا عمد البعض إلى إغلاق الميكروفون القريب منه، فيشكو الآخرون من محبى الإذاعة وليس لديهم ما يغنيهم عنها».

□

ويشير صاحب المذكرات إشارة ذات دلالة إلى أنه انصرف بكليته إلى قراءة القرآن الكريم، ووصل فى هذا الانصراف إلى أن شغل به كل وقته:

«وعمدت بعد حين إلى الانصراف أغلب النهار إلى قراءة القرآن الكريم، وكنت أتحدى نفسى أحيانا لإتمام القراءة فى ظرف مدة معينة حتى وصلت إلى قراءة الذكر الحكيم بأكمله فى يوم واحد من الفجر إلى موعد صلاة العشاء، وشعرت يوما بسعادة كبرى لهذا الإنجاز على الرغم مما كلفنى إياه من جهد ومشقة، إذ كنت لا أشعر بشىء لحلاوة ما أنا بسبيله من تحقيق الغرض الشريف الذى كنت أرمى إليه».

□

وهو يحرص على الامتنان لزوج ابنته الذى يعبر عنه بأنه ولده من دون أن يذكر اسمه، وكأنه يريد أن ينجيه من مغبة ذكر هذا الاسم فى مثل هذا السياق!!:

«وكان يصلنى طعامى يوميا على يد ولدنا زوج كريمتى الكبرى الذى عانى طويلا والحق يقال فى سبيل الحضور يوميا من داره بالجيزة إلى المدرسة الثانوية العسكرية فى منشية البكرى، أى بالقرب من مصر

الجديدة، ولكنه جزاه الله خيرا لم يتوقف عن القيام بذلك طول مدة اعتقالى».

(١٦٧)

ومن اللافت للنظر أن تتضمن هذه المذكرات بعض ما يوحى بما كانت المعتقلات فى بداية عهد الثورة تتميز به من التزام بالإنسانية، والحفاظ على حقوق الإنسان بقدر ما هو مستطاع أو ممكن فى معتقل، وهو ما قد يثير فى ذهن القارئ مقارنة بين أحوال المعتقلات فى العام الأول من عهد الثورة وما آلت إليه بعد ذلك أحوال هذه المعتقلات مما نكاد نعرفه جميعا من كثرة شيوعه فى الأدبيات التى صورت أو سجلت ملامح هذا العهد:

«ولو أن كلا من عثمان محرم باشا وأحمد عبد الغفار باشا وعبد المجيد إبراهيم صالح باشا وأحمد مرتضى المراغى باشا كان يرد إليه وحده من الطعام ما يكفى كل المقيمين بالعنبر، وكذلك كانت أقفاص المانجو الممتازة ترد بلا انقطاع، وكانت دائما تحت تصرف مَنْ يشاء».

«بل بلغ من عناية أحمد عبد الغفار باشا براحة إخوانه الزملاء فى المعتقل أنه بعد تكرار الشكوى دون جدوى من إصلاح حنفيات الحمام ودورة المياه والمطالبة بالعناية بتسخين المياه وبخاصة لبدء انخفاض درجة حرارة الجو، بلغت بعبد الغفار باشا العناية بإصلاح هذه الحالة السيئة أن عرض على إدارة المعتقل أن يتولى ذلك على نفقته الخاصة بشرط الموافقة مقدما على دخول الفنيين المختصين، فضلا عن أنه سيتولى كذلك إحضار الوقود اللازم لضمان استمرار وجود الماء الساخن يوميا لبضع ساعات على الأقل، وعلى الأثر تم تحقيق ما وعد به، بل أخذ

النازلون فى أجنحة أخرى من المعتقل يتوافدون فى ساعات وجود الماء الساخن للإفادة من هذه الميزة الكبرى بفضل الأخ والزميل الكريم، ومع مرور الأيام أخذت تروج الإشاعات عن قرب الإفراج عن المعتقلين إلى أن تم ذلك فى الأسبوع الأول من ديسمبر بعد أخذ وعد من المعتقلين بالابتعاد عن الاشتغال بالسياسة».

(١٦٨)

بقيت فصول مهمة من حديث الدكتور حسين حسنى عن السياسيين فى عصره بعيدا عن أرباب القصور وعن الوفد، ويمكن القول بأن إسماعيل صدقى كان صاحب الحظ الأوفى من التقدير الذى منحه صاحب المذكرات لكبار الساسة المصريين الذين عاصرهم، وهو يثنى مرات عديدة على نتائج مفاوضات إسماعيل صدقى للبريطانيين التى توصلت إلى مشروع معاهدة «صدقى - بيفين»، وهو على سبيل المثال يقول:

«عندما تولى إسماعيل صدقى باشا رئاسة الوزارة فى أوائل سنة ١٩٤٦ عقب استقالة النقراشى باشا، كان من أول ما عنى به السعى للاتفاق مع الإنجليز على فتح باب المفاوضات لإيجاد السبيل للوصول إلى حل للمشكلات المتعاقبة التى تحول دون سيادة حسن التفاهم بين البلدين، وقد استطاع بفضل ما عرف به من لباقة وخبرة سياسية ممتازة، ومقدرة شخصية، بل صفات كانت تؤهله لمكانة بارزة بين أقطاب السياسة فى العالم، استطاع أن ينجح فى مسعاه، فبدأت دورة المفاوضات التى عرفت بمفاوضات «صدقى - بيفن» التى انتهت بالاتفاق بينهما والتوقيع عليها منهما معا بالحروف الأولى من اسميهما، مع التوقيع كذلك من باقى أعضاء وفدى المفاوضات من الجانبين».

«وكانت لمصر فى المشروع فائدة محققة، وهو باختصار شديد كان يقضى بإنهاء الاحتلال البريطانى والجلاء عن مصر قبل أول سبتمبر سنة ١٩٤٩، وتكوين لجنة دفاع مشترك، كما نص فى بروتوكول السودان على أن سياسة مصر وانجلترا هى «رفاهية السودانيين فى نطاق الوحدة بينهما تحت تاج مشترك هو تاج مصر».

□

وفى فقرة ثانية يقارن حسين حسنى بين حظوظ السياسيين المفاوضين لبريطانيا من النجاح فيصل إلى الارتفاع بقيمة إنجاز صدقى باشا فى معاهدته:

«... ولو أن حكومة صدقى باشا كانت أوفرها حظا من النجاح بما وصل إليه فى مفاوضاته مع بيفن من التسليم بوحدة شطرى وادى النيل تحت تاج ملك مصر والسودان، والانسحاب من مصر وإتمام الجلاء عنها فى موعد لا يتعدى سبتمبر عام ١٩٤٩، أى أنه لولا تراجع الإنجليز وتخاذل الزعماء المصريين لكانت مصر قد نعمت بالجلاء منذ أكثر من عام قبل مجىء حكومة الوفد [يقصد وزارة الوفد الأخيرة فى يناير ١٩٥٠».

(١٦٩)

ومن الملاحظ فى هذه المذكرات أن صاحبها يحرص على أن يشيد بالنقراشى باشا إشادات ظاهرة يحرم منها أقطاب الوفد فى المواقف المناظرة أو المماثلة، ومن هذه الإشادات تلك العبارة التى يصور بها عودة النقراشى من مناقشات مجلس الأمن حيث يقول:

«وكان النقراشى باشا قد استقبل حين عودته من مجلس الأمن استقبال الأبطال، غير أن الملك أمر بإرسال سيارة ملكية للحضور بها إلى القصر

لمقابلته على أثر وصوله، وعندها أصدر إليه نطقا ملكيا بأن أحدا قبله لم يخدم بلاده كما خدمها».

وربما جاز لنا أن نتساءل: ألم يدر بخاطر صاحب الذكريات وهو سكرتير الملك أن يقترح على مليكه أن يمنح النقراشى باشا القلادة التى تؤهله للقب صاحب المقام الرفيع.

(١٧٠)

ويظهر الدكتور حسين حسنى كثيراً من الاعتزاز بأحمد نجيب الهلالى باشا، وهو يشير إشارة سريعة إلى ما أشار إليه حسن يوسف باشا من الإعجاب بذكاء الهلالى فى دعوة زعماء حزب الأمة لزيارة القاهرة فى أثناء حكم وزارته:

«... بل عمد الهلالى باشا إلى دعوة زعماء حزب الأمة لزيارة القاهرة أملا فى الوصول إلى اتفاق بين الجميع للتفاهم على وضع أسس للمفاوضات، وتشاء الظروف ألا يصل وفدهم إلا بعد تشكيل وزارة حسين سرى».

□

كما أنه يلتمس العذر لنجيب الهلالى فى قراراته التى حاول أن يبدأ بها عهداً من الإصلاح الإدارى:

«... ولم ير الهلالى باشا بدا من اتخاذ قرار حاسم بإصدار مرسوم بقانون فى أول أبريل عام ١٩٥٢ يقضى بإلغاء الترقيات والعلاوات والأقدميات الاستثنائية التى منحت منذ ٨ أكتوبر عام ١٩٤٤».

(١٧١)

ويبدو الدكتور حسين حسنى غير منزعج من إقدام الهلالى على تعطيل الحياة النيابية معيداً بهذا مسار الحياة السياسية إلى خطوة كان الشعب قد نسيها منذ سنوات طويلة، بل إن هذا التعطيل البرلمانى الذى تولاه أحمد نجيب الهلالى كان الأول من نوعه فى عهد الملك فاروق، ومع هذا فإن الدكتور حسين حسنى لا يجد حرجا فى أن يصور التعطيل على أنه تجديد للمرسوم الذى استصدره على ماهر باشا ولم ينفذه، وكأن الهلالى أنجز ما لم ينجزه سلفه، ولله الأمر من قبل ومن بعد(!!):

«وأما فيما يتعلق بالحياة النيابية فقد استصدرت الوزارة مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ينتهى فى ٢ أبريل عام ١٩٥٢، وهو فى الواقع تجديد للمرسوم الذى استصدره على ماهر باشا ولم ينفذه، مما كان سببا فى وقوع الأزمة التى أدت إلى استقالته، ولقد رد الوفد على هذا التصرف بإصدار قرار بعدم تأييد الوزارة داخل البرلمان وخارجه، ويطالبها فى الوقت عينه بإلغاء الأحكام العرفية، وإن كانت حكومتهم هى التى أعلنتها فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ فى أعقاب حريق القاهرة».

(١٧٢)

وعلى الرغم من كل هذه الكلمات المتعاطفة مع الهلالى ووزارته، فإن حسين حسنى يجد نفسه مضطراً إلى أن يهاجم وزارة الهلالى واسماً سلوكها بالضعف والتردد.. ويرتب على هذا التشخيص فشل هذه الحكومة التى صورت أو قدمت للناس على أنها صاحبة سياسة التطهير قبل التحرير، وانظر إلى هذه الفقرة التى يقول فيها:

«... وما ذلك إلا بسبب ما أظهرته الحكومة نفسها من افتقار إلى سرعة البت فى الشئون العامة، وتناول الأمر بأسلوب ينم عن القوة ويبعث على

الثقة بما يوحى لجميع الناس أنه صادر عن عزيمة صادقة، وتصميم لا يلين، وهذا خير سبيل لوصول الدعوة إلى القلوب فتؤمن بها عن عقيدة واقتناع بصدقها، وهو ما كانت حكومة الهلالى باشا تفتقر إليه، وكان من جراء التردد الناشئ عن قلة الثقة بالنفس أن كثر كذلك التشاور والرجوع فى الرأى بعد الاتفاق عليه، وانتهى الأمر فى النهاية إلى صدور مرسوم فى ١٢ أبريل عام ١٩٥٢ بتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى مع النص على وقف إجراءات الترشيح وما إليها من باقى عمليات الانتخاب».

□

ويتكرر هذا المعنى فى فقرة أخرى يقول فيها الدكتور حسين حسنى: *

«... ثم أخذت [أى وزارة الهلالى] تتذرع بهذه الحجة كلما تجددت المطالبة بتحديد موعد جديد للانتخابات، فكان ذلك مما أساء إلى مركز الوزارة فى نظر الرأى العام، وبخاصة مَنْ كانوا يخشون نتيجة الجهود التى شرعت الحكومة فى بذلها لتحقيق الإصلاحات التى كانت تهدف إليها فى مختلف النواحى».

(١٧٣)

وهذه فقرة تنبض بالحب لأحمد نجيب الهلالى ووزارته الأولى، ويبدو الدكتور حسين حسنى وكأنه لا يزال مفتونا بشعارات التطهير بعد كل خبرته بما حدث من تطهير(!!) قبل الثورة وبعدها(!!) وهو يورد ما رواه له الهلالى باشا عن الأزمة التى خرج بها من الحكم فى نهاية يونيو ١٩٥٢، ونحن نلاحظ فى رواية الهلالى لصاحب المذكرات أنه يصور قرار الخروج على أنه كان قراره هو وليس قرار الملك، وهذا متوقع وإن لم يكن صوابا تماما كما نعرف:

«كنت قد عزمت فيما بينى وبين نفسى على أن أنتهز أول فرصة ألتقى بالهلالى باشا فيها لكى أستوضحه السر الحقيقى فى تعجيله بالاستقالة، فى حين أنه كانت أمامه مهمة وطنية كبيرة وهى تطهير الحكم بإلغاء الاستثناءات التى قررتها الوزارات المختلفة منذ عام ١٩٤٤، وكانت قد سنحت لى فرصة التعرف به منذ عدة سنين فكان بيننا من الود ما يسمح لى بتوجيه مثل هذا السؤال إليه، وبخاصة لأنه يتعلق بخدمة وطنية وليس بمسائل وأغراض شخصية، وشاءت إرادة الله ألا يتم الاجتماع الذى كنت أترقبه إلا فى المدرسة الثانوية العسكرية التى اتخذت منها أول حكومة للثورة مقرا مؤقتا لمن دعتها ظروف تغيير نظام الحكم إلى التحفظ عليهم من السياسيين ورجال الديوان الملكى، وكان من قدرى أن ألتقى بالهلالى باشا هناك لأول مرة بعد خروجه من الحكم، إذ صادف أن مقامى هناك كان فى غرفة بجناح مجاور للجناح الذى وضع الهلالى باشا فى غرفة منه، ولما كان يسمح لنا بتبادل الزيارات فإنى فى إحداها ذكرت للهلالى باشا أنى منذ أن فاجأ الناس باستقالته أترقب فرصة للاتصال به وسؤاله عن السر فى إقدامه على ذلك، فى حين أن جميع الوطنيين المخلصين وأنصار النزاهة والمبادئ القويمة كانوا يدعون له بالتوفيق فى مهمته لتطهير الحكم، وينتظرون معرفة نتيجة عمل اللجان التى شكلها لهذا الغرض، بل شرعت فعلا فى أداء مهمتها وإعداد تقاريرها».

«ولكن لم يظهر سوى تقرير واحد فلماذا تعجل ولم يصبر حتى أتم رسالته الوطنية؟ فأجابنى مبتسما فى مرارة: وكيف كان فى استطاعتى الصبر والانتظار بعدما علمت من مصدر وثيق بأنه تم تدبير خطة لإقالتى نظير دفع مليون جنيه (أو دولار.. لا أذكر تماما) قام بدفعها عبود باشا

الذى تولى المفاوضة والاتفاق بشأنها مع كريم ثابت خلال الاجتماع الذى تم بينهما فى باريس، وذلك فى نظير الحصول على موافقة الملك على إقالتى للتخلص من تشدد مصلحة الضرائب تساندها وزارة المالية فى مطالبته بالضرائب المتأخرة المستحقة عليه المقدرة بنحو خمسة ملايين من الجنيهات، وحين سألته عن مدى ثقته بالمصدر الذى وافاه بخبر تلك المكيدة قال لى: إنه سفير الولايات المتحدة الأمريكية. واستطرد يقول لى: فهل كان يرضيك أن أنتظر بعد هذا لكى أتلقى لطمة الإقالة ومهانتها؟ لذلك قدمت استقالتى محافظة على كرامتى، وعدم تعريضها للإهانة».

□

هكذا وصل الهلالى إلى ما صورناه من قبل على أن القرار كان قراره.

ويبدو أن نجيب الهلالى ظل حتى بعد الثورة بفترة يصور الأمور من وجهة نظر قائلة بمسئوليته عن قراراته ومن ذلك ما يورده الدكتور حسين حسنى حيث يقول:

«وأضاف الهلالى باشا أنه يود تصحيح الاعتقاد السائد بأن الملك قد فرض عليه شيرين بك كوزير للحربية فى وزارته الأخيرة، وحقيقة الأمر أنه هو شخصيا - أى الهلالى باشا - هو الذى اقترحه».

(١٧٤)

ونأتى إلى زعيم الحزب الوطنى محمد حافظ رمضان، ولابد أن له وجوداً فى مذكرات واحد من المنتمين لحزبه، وفى مذكرات الدكتور حسين حسنى فقرة فى غاية الأهمية عن الدور الوحيد (فى تصورنا) الذى لعبه فى مجال إصلاح علاقة الملك بسياسى مصرى، ولسنا نبالغ فى الحكم بأن

هذا الدور كان بمثابة الدور الوحيد فهذا واضح فى المذكرات، ومع هذا فنحن إذا تأملنا هذا الدور على نحو ما يروى عنه صاحبه فسنجد أنه لم يكن دوراً شاقاً وإنما كان سهلاً إلى حد كبير، ذلك أن حافظ رمضان الذى استطاع صاحب المذكرات إقناعه بالاعتذار للملك لم يكن لا من المتصلبين ولا من المتشددين ولا من الذين يصعب إقناعهم، ولهذا فقد نجحت محاولة سكرتير الملك معه فى إقناعه بالاعتذار للملك عن مشاركته فى توقيع عريضة المعارضة الشهيرة التى تقدم بها ستة عشر من زعماء ما قبل الثورة، ونحن نرى أن حسين حسنى يبدأ القصة بأن يقول «وكان أول مَنْ فكرت فيه»، وربما فاته أن يقول «أول وآخر»، ذلك أنه على الرغم من نجاحه فى هذه المحاولة على نحو ما نرى عن تصويره إلا أنه لم يتبعها بمحاولات أخرى.

ويحفل حديث حسين حسنى عن محاولته الناجحة بأساليب تبلغ الغاية فى التهذيب عند التعامل مع الملوك، وهو نمط من الأدب لاشك فى وجوده ولاشك فى فائدته أيضا:

«كان اسم حافظ رمضان باشا هو أول مَنْ فكرت فى الاتصال به من أولئك الزعماء لمفاتحته فى الموضوع ولمعرفة مدى استعداده للاستجابة لهذا الرأى والمعاونة لتنفيذه، وكان السبب فى اتجاه فكرى نحوه يعود إلى ما كان بيننا من صلة مودة وثيقة نشأت منذ سنين طويلة، حينما كنت أبذل ما أملك من جهد فى خدمة مبادئ الحزب الوطنى عن طريق الاشتراك فى تحرير صحيفة الحزب (اللواء المصرى) فى أوائل العشرينيات، وظلت تربطنا صداقة تقوم على الثقة والتقدير المتبادل مما كان يحمله كثيرا على دعوتى لزيارته لتبادل الأحاديث لما نجده فى ذلك من الراحة والمتعة

النفسية، لهذا لم يكن غريبا أن يكون اسمه أول ما ورد فى خاطرى فى تلك المناسبة».

ويبدو حافظ رمضان بعد كل هذا حريصا على الحيطة والحذر، ولهذا فإنه يستأذن القائم بعمل رئيس الديوان حتى فى هذه الخطوة!!:

«وفى الوقت عينه صارحت رئيس الديوان بالنيابة [أى حسن يوسف باشا وهو وإن لم يذكر اسمه هنا فقد ذكره فى نهاية الفقرة] بما فكرت فيه مستطلعا رأيه فى هذه الخطة، أى وجوب العمل على إعادة التفاهم مع السياسيين المنبوذين، ومدى استعداده شخصيا للتعاون معى للحصول على موافقة الملك على مقابلة حافظ باشا رمضان فى حالة التفاهم معه على أن يتقدم بطلب مثلا لمقابلة الملك بعد إقناعه بأن الواجب الوطنى فى الظروف الحاضرة يقضى بوجوب تناسى الخلافات وتضامن الجميع لنصرة قضية الوطن، وفى الحق أن حسن يوسف باشا رحب بذلك كل الترحيب ووعد بتقديم كل معاونة لنجاح هذه الخطة بعيدا عن دسائس ذوى الأغراض من غير المسئولين».

(١٧٥)

ويجدر بنا أن نتأمل فى سياق الحديث الذى من المفترض أنه دار بين هذين الرجلين اللذين كانا ينتميان إلى فكر الحزب الوطنى، ونحن نرى صاحب المذكرات يضع نفسه فى موقف قوى جدا فى مواجهة زعيم حزبه محمد حافظ رمضان باشا، وليس من المستبعد أن يكون الحوار قد دار على هذا النحو الذى يصوره حسن حسنى، بل إنه يمكننا القول : إن الحوار كان أقرب إلى المحاضرة على نحو ما نرى:

«وعلى ذلك بادرت إلى مقابلة حافظ باشا، وبدأت حديثى معه بإبداء دهشتى كيف فاته وهو السياسى الحصيف الخبير بطبائع البشر وبمقتضيات أصولِ التعامل بين مختلف الطبقات، كيف فاته أن الطريقة التى اتبعوها هو ومَنْ معه من الزعماء موقعى العريضة كان من شأنها أن تؤدى إلى الفشل، فإنهم بحكم مكانتهم ومراكزهم السياسية كان لهم الحق بل كان من واجبهم لتحقيق الغرض الذى كتبوا العرَيضة من أجله، وهو مصارحة الملك بالوضع السائد فى البلاد، أن يطلبوا مقابلة الملك شخصيا فذلك أول حقوقه شخصيا عليهم لكى يبقى فى طى الكتمان ما يدور بينه وبينهم، بل إن ذلك كان أوفى بتوفير الفرصة للكلام فى حرية تامة وتناول الموضوعات الخطيرة التى أشاروا إليها فى عريضتهم بالإسهاب فى ضرب الأمثلة لها، وفاتهم أنه شديد الحساسية من ناحية أنه مازال شابا فيرى كل خروج على ما يجب عادة نحو مقام الملوك يرجع إلى عدم إعطائه حقه من التوقير والاعتبار، فكان يجب أن يحاولوا مقابلة رئيس الديوان والتقدم إليه بطلب مقابة الملك لأن لديهم أمورا خطيرة يودون عرضها عليه شخصيا، وفى حالة عدم إجابتهم إلى طلبهم يكون لهم العذر فى تقديم مذكرة لما لديهم على أن يسلموها يدا بيد إلى رئيس الديوان، وليس الاكتفاء بكتابتها على ورقة لا تليق بمكانة الملك وتقديمها إلى التشريفاتى فى عابدين دون تكليف بعضهم على الأقل مشقة الحضور إلى الإسكندرية لمقابلة رئيس الديوان ومكاشفته شخصيا بموضوع العريضة والإعراب مرة أخرى عن أسفهم لعدم حصولهم على فرصة عرض الموضوع على الملك بأنفسهم» .

ربما نتوقف هنا لنشير إلى طرفة ذات دلالة، وهى أن أول الأسماء الموقعة على العريضة وهو إبراهيم باشا عبد الهادى كان قد شغل منصب رئيس الديوان كما نعرف:

«فقد كان من شأن مثل هذا التصرف من ناحيتهم أن يقطع السبيل على الدساسين لاتهامهم بالاستهانة بمقام الملك، وأنه شخصيا المقصود بما تحتويه عريضتهم من اتهامات لأشخاصهم، وهو ما أقنعوا الملك به مع الأسف الشديد، ودللوا على أن موقعى العريضة إنما أرادوا الدعاية لأنفسهم بدليل أنهم سارعوا بإبلاغ نص العريضة إلى بعض الصحف لإذاعتها قبل وصولها إلى يد الملك، وهذا وحده يجافى أبسط مبادئ الذوق واللياقة، فإذا كان الملك قد أغضبه هذا التصرف من جانبهم وكلهم قديم العهد بالحياة السياسية، فإنهم هم أنفسهم كانوا السبب الأكبر فى ذلك».

(١٧٦)

ويبدو أنه لم يكن هناك حوار بين سكرتير الملك وزعيم الحزب الوطنى على نحو ما توقعنا:

«وقد استمع حافظ باشا إلى كلامى دون أن يبدى أية ملاحظة أو اعتراض، بل قال لى فى النهاية: إنه أصبح يشعر بالخجل الشديد بعد سماعه كل ما قلته ويرى أنها ملاحظات قائمة على أساس سليم، ولذلك فإنه يشاركنى الدهشة من حيث كيف أنها لم تخطر على باله ولا بال أحد ممن اشتركوا فى الاجتماع وفى كتابة العريضة».

....

هكذا كان سكرتير الملك مقنعا إلى أقصى الحدود، بل إن الموقف يتغير إلى النقيض مباشرة حسبما نرى فى بقية ما يرويه:

«... وسألنى عما أقترحه للسعى فى إصلاح ما أخطأوا فيه لاسيما فى الظروف الحاضرة التى يشاركنى الرأى كذلك بأنها تستدعى بل تستلزم توحيد الصفوف، فاقترحت عليه إبداء تصريح لأحد الصحفيين المعروفين إجابة عن سؤال يوجه إليه عما يراه فى الموقف الحاضر، وفى خلال الإجابة يعرب عن الأسف لما حدث من الشقاق بين الأحزاب، فى حين أن الموقف يستوجب التضامن والالتفاف حول العرش لتوحيد الكلمة وتأييد المجاهدين فى سبيل نصرة قضية الوطن، فوافقنى كذلك على هذا الرأى، كما وافق على أن يكون الحديث مع الأستاذ كامل الشناوى الصحفى الكبير المعروف، فوعدته بالاتصال به تمهيدا للمقابلة بينهما، وعندما حضر عندى الأستاذ الشناوى عقب الاتصال به أبدى اغتباطه للقيام بهذه المهمة لأنه شخصيا من المعجبين بحافظ باشا [ربما كان هذا الإعجاب المزعوم هو ما يخفف من الإدانة التى نتوقع أن القراء يوجهونها للأستاذ كامل الشناوى على هذه الصورة التى وضعه فيها صاحب المذكرات]، فضلا عن أن هذه المهمة تؤدى كذلك خدمة وطنية جليلة بما قد ينشأ عنها من إعادة الوحدة إلى صفوف الأحزاب وجميع المشتغلين بالقضية الوطنية».

هكذا يروى حسين حسنى، ثم هو يبلور ردود فعل الرأى العام تجاه النتيجة التى وصل إليها مستنكراً على الصحفيين أن يبدوا رأيهم فى مثل هذا التصرف، وهو يقول:

«تلك كانت الكيفية التى قدم بها حافظ رمضان باشا الاعتذار الشهير الذى طاب التشهير به والمعابة عليه لدى كثير من الصحفيين وطلاب الشهرة عن طريق التعرض لتصرف البارزين من الزعماء [ربما كان الأجدر بحسين حسنى أن يقول «واحدا من البارزين» بدلا من هذا الجمع

المطلق]، فى حين أنه كان مثار التقدير والإعجاب للعارفين بسره ومرماه من كبار الكتّاب الواعين من ذوى الخبرة والمكانة فى عالم الصحافة، مثل الأستاذ كامل الشناوى الذى اعتز بأن الحديث تم على يده [ربما تمثل هذه الرواية إدانة للأستاذ كامل الشناوى كما أشرنا من قبل]، وقد كان للحديث أثره المرتجى لدى الملك فإنه أبدى ارتياحه ووافق على الفور على استقبال حافظ رمضان باشا عندما تقدم بطلب المقابلة رسميا، بل وافق على إعادة تعيينه بمجلس الشيوخ، فتمت بذلك الخطوة الأولى نحو إعادة الصلة بين الملك والسياسيين الذين أثاروا غضبه بعدم سلوك الطريق القويم للاتصال به، وقد ثبت مما جرى فى الحادثة السابق ذكرها أنه على الرغم من كل ما بلغه غير المسئولين من مكانة وتأيير لدى الملك، فإنه مازال لديه الاستعداد للاستماع والاستجابة إلى الرأى السليم إذا تيسرت تهيئة الجو الملائم والاستعانة بالوسيلة اللائقة لعرض ذلك الرأى».

....

هكذا يقول سكرتير الملك وربما أننا لا نستطيع أن نتصور أن رأيه كان صوابا.

(١٧٧)

وتشير مذكرات حسين حسنى إشارة مهمة إلى ما كان من محمود حسن باشا سفيرنا فى واشنطن من حصافة، وجدير بالذكر أن هذا السفير قد صار وزيرا فى وزارة على ماهر باشا عقب حريق القاهرة، والفقرة فى سياق الحديث عما نشر فى مجلة أمريكية من انتقادات لمصر والملك الوزراء:

«... وبعد فترة وجيزة كانت قد تجمعت عندى الردود المطلوبة على

مقال المجلة الأمريكية، فعرضت على الملك إرسالها جميعا إلى سفيرنا فى واشنطن، وكان إذا ذاك محمود حسن باشا، وقد كانت لى به صلة ومودة وصداقة، وهو رجل على خلق عظيم جدير بكل ثقة واطمئنان إلى شدة ولائه، فضلا عن حصافته ولباقته، على أن نترك له التفاهم مع إدارة المجلة على ما يمكن عمله بعدما فات وقت ليس بالقصير، هذا إلى أنه على أحسن الظروف لا يمكن نشر جميع تلك الردود المطولة، ولقد صح ما توقعناه، فقد قال السفير بأنه رأى الاكتفاء بما أبداه أولو الأمر فى المجلة من الأسف والاعتذار والاحتفاظ بصورة من الردود لديهم للرجوع إليها عند الحاجة مستقبلا، وإنه قد اقتنع على كل حال بأنه ليس من المصلحة إثارة الاتهامات من جديد بنشر الردود وما قد يستدعيه ذلك من التعليق لبيان الأصل الذى نشأت عنه، فى حين أن الغاية من الردود تلافى ما قد تكون قد أحدثته من آثار فى الخواطر».

(١٧٨)

وهذه فقرة نادرة فى الثناء على حسين فريد الذى كان رئيسا للأركان عند قيام الثورة، وفيها ينسب الدكتور حسين حسنى إلى نفسه الفضل فى ترشيح حسين فريد رئيسا لهيئة أركان الجيش، ومن الجدير بالذكر أن نلفت نظر القارئ إلى ما أوردناه فى هذا الصدد نقلا عن مرتضى المراغى فى مذكراته التى تناولناها فى كتابنا «على مشارف الثورة» وفيها ينسب المراغى إلى نفسه اختيار هذا الرجل لهذا المنصب، وإن كان قد ندم فيما بعد:

«... وأخذنا فى المناقشة وتبادل الرأى حول كل ما ذكرته وسألنى خلالها عما إذا كنت أعرف أحدا من كبار الضباط المحبوبين فى الجيش

ليتولى أحد مراكزه الرئيسية، فأجبته أنى قليل الصلة فى هذه الناحية ولكنى كنت قد سمعت عن ضابط كبير منذ أن كان قائدا للحرس الملكى، وأنه يتمتع باحترام كبير وتقدير عظيم بين ضباط الجيش لمدى ما أبداه من النزاهة وحب الإنصاف والتجرد عن الغرض، ولو كان لمصلحة أقرب الناس إليه، فقد كان رئيسا أو عضوا فى لجنة تتولى النظر فى شئون الضباط، وكان من المسائل المعروضة عليها تعيين قائد أو رئيس لهيئة تابعة للجيش، وكان مركزا يتمتع صاحبه بمزايا جعلت الكثيرين يتطلعون إليه، وكان أول المرشحين شقيق (أو أحد أقرباء) ذلك الضابط الكبير، ولكنه فاجأهم بالاعتراض على هذا الاختيار قائلا: إنه مع تسليمه بأحقية المرشح فإنه يرى أن ذلك المركز بالذات يستوجب أن تتوافر فى شاغله صفات معينة لا يراها متوافرة فى هذه الحالة، ولذلك يرى أنه لا يليق بالمركز إلا.. وهو ضابط آخر ذكر اسمه فنال موافقة الجميع مع الإعراب عن إعجابهم بصراحة ونزاهة ذلك الضابط الكبير وهو اللواء حسين فريد، وبعد أيام من هذا الحديث فوجئ الناس بتعيينه رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش، وظل يشغل هذا المنصب إلى أن قامت حركة الجيش فى يوليو عام ١٩٥٢».

(١٧٩)

ونختتم بأن نشير إلى أن هذه المذكرات قد تضمنت فقرة نادرة فى الثناء على رجل غير مشهور هو المهندس محمد أحمد، الذى نال تقديرا كبيرا من الملك بسبب جهده الدءوب فى إصلاح المساجد، ولعل هذه الفقرة تنبئنا على مدى ما يفتقده التاريخ العام من مثل هذه الوقائع.

«... ولكن الملك دأب على أداء صلاة الجمعة أسبوعيا، ورأى أن تكون كل مرة فى مسجد مختلف وفى مقدمتها المساجد التاريخية، وأبلغت الرغبة الملكية إلى وزارة الأوقاف للقيام بما تحتاجه هذه المساجد من الترميمات وإعدادها للصلاة، مما كان له أثره الكبير فى إصلاح العديد من المساجد والطرق المؤدية إليها. وبلغ من سرور الملك بما تم إنجازه من ترميم هذه المساجد أنه على إثر أداء الصلاة بأحدها أن أنعم برتبة الباشوية على المهندس محمد أحمد الذى كان يرأس إدارة الآثار العربية بوزارة الأوقاف، فى حين أن درجته الوظيفية لم تكن تسمح بمنحه تلك الرتبة الرفيعة فى الظروف العادية».



الباب الثالث

مذكرات صلاح الشاهد

ذكرياتى فى عهدين

الجزء الأول : عهد الملكية

(١)

كان صلاح الشاهد واحدا من أبرز الذين تعاونوا مع حكومات ما قبل الثورة وبعدها، وليس المقصود من مثل هذه العبارة أنه كان كفاءة نادرة لابد من التعاون معها، وليس المقصود أيضا أنه كان من ذلك النوع من البشر الذى بلا لون ولا طعم ولا رائحة بحيث يسهل عليه التعاون مع هؤلاء وأولئك، ولكن المقصود فى واقع الأمر شىء غير هذا وذاك، وإن كان بين هذا وذاك، فقد كان صلاح الشاهد تشريفاتيا، ولهذا كان من السهل عليه أن يتواءم مع مهنته، بصرف النظر عن الرؤساء، وربما يقول قائل إن هذا لم يكن من السهل عليه وإنما كان من الضرورى، وفى هذا بعض الصواب بلاشك ، ومع هذا وبحكم عوامل كثيرة سنعرفها بعد قليل فقد استطاع صلاح الشاهد أن يحقق النجاح والاستمرار فى مهنته، وأن يستحوذ على الثقة والتقدير من رؤسائه الآخرين الذين هم فى الوقت نفسه رؤساء مصر، وقد عمل الشاهد أمينا وكبيرا لأمناء مع النحاس وسرى وعلى ماهر وأحمد نجيب الهلالى ومحمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات، فنال ثقتهم وتقديرهم وامتنانهم، كما كان قادرا على أن يؤثر فيهم وفى قراراتهم بالحجم الذى يمكن لرجل المراسم أو لكبير رجال المراسم [فيما بعد تقدمه فى السن والوظيفه] أن يؤثر به فى قرارات هؤلاء الكبار.

وقبل أن نتحدث عن دور صلاح الشاهد فى عهود النحاس وفاروق ونجيب وعبد الناصر والسادات، ينبغى أن نشير إلى طبيعة الصلات الوثقى التى ربطته بكل من هؤلاء فقد جمعت بين صلاح الشاهد وأنور السادات صداقة أو زمالة مبكرة فى شبابهما، وجمعت بينه وبين عبد الناصر روح واحدة وحرص شديد على أخلاق متقاربة، أما النحاس باشا فكان بالنسبة للشاهد بمثابة الأب والرائد بحكم وفديته وبحكم اهتمام النحاس وتشجيعه للسباحة والرياضة على وجه العموم نال الشاهد وظيفته هذه واستمر فيها.

وقد تعرف صلاح الشاهد إلى الزعيم مصطفى النحاس باشا عن طريق زمالته لابن شقيقته، وصداقته لهذا الزميل ولأشقائه من أبناء شقيقة النحاس باشا، ويبدو أن إعجاب النحاس بصلاح الشاهد قد تكرس عن طريق السباحة التى كان كلاهما يجيدها، ونحن نعرف أن الشاهد كان رئيساً لاتحاد السباحة فى عهد الثورة.

وقد كان لصلاح الشاهد أخ غير شقيق كان سبب صلته الوثيقة بالملكة ناريمان من ناحية، وبالرئيس محمد نجيب من ناحية أخرى. فقد كان أحمد لبيب الشاهد (أخو صلاح الشاهد) زوجا لخالة الملكة ناريمان، لكنه فى الأصل ضابط زميل لمحمد نجيب، وكان أبواهما زميلين وصديقين، وقد خدما فى السودان، وصار ابناهما أحمد لبيب الشاهد (أخو صلاح) ومحمد نجيب ضابطين صديقين كذلك.

ومع أن الشاهد يشير إلى أن أم الرئيس نجيب كانت كأم أخيه سودانية إلا أننا لاننقل عنه هذا الخطأ الذى صححه محمد نجيب بنفسه فى مذكراته على نحو ما أشرنا ونشير.

وهكذا فإنه فى ليلة قيام الثورة كانت أصيلة هانم حماة الملك فاروق تتصل بصلاح الشاهد باعتباره فى المقام الأول قريبا، فهو أخو زوج أختها، كما كان الشاهد يتصل بالرئيس نجيب باعتباره صديق أخيه .

(٢)

آثر صلاح الشاهد لمذكراته أن تنشرها دار المعارف، ويبدو أن طبعتها الأولى قد نفدت فى وقت قصير، ونحن نعتمد فى هذا الباب على نسخة من الطبعة الثانية التى صدرت عام ١٩٧٦ . وقد كانت مذكرات صلاح الشاهد من المذكرات القليلة التى نشرتها دار المعارف، وهكذا يمكن القول بأنه لم يستهدف منها ولا بها ربحا كبيرا، وإن لم ينف هذا أنه تقاضى عنها أجرا أو أجرا كبيرا، ولكن حرص الشاهد على أن تصدر عن دار تابعة للدولة يؤكد لنا أنه كان حريصا على أن يبتعد بها عن سوق المذكرات الرائجة فى ذلك الوقت الذى نشر فيه مذكراته، كذلك فإن نشر صلاح الشاهد لمذكراته لم يثر ضجة موازية ولا مواكبة للضجيج الذى كان يواكب نشر كثير من المذكرات الأقل أهمية فى ذلك الوقت، وربما حدث هذا لأن مذكرات صلاح الشاهد كانت فى مجملها أقرب إلى الموضوعية منها إلى الانتماء الواضح إلى اتجاه ما مهما يكن شأنه، ولازلنا فى مصر وحتى بعد مرور ثلاثة عقود على نشر مذكرات صلاح الشاهد نعطى اهتماما أكبر بالتحيز الواضح مهما يكن بينما نعطى اهتماما أقل لكل من يجنح إلى الموضوعية أو يحاول الاتزان، وليس فى هذا ما يعيب ثقافة شعبنا على المدى القصير، وإن كان فيه ما يعيبها لو استمر الأمر على هذا النحو على المدى الطويل.

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن مذكرات صلاح الشاهد لا تقف عند تصوير معتقداته ومشاهداته، وإنما هو يخلط المذكرات بروايات عن إبراهيم عبد الهادى (فصل كامل عن سعد زغلول) وعن النحاس ومحمود سليمان غنام، كما يلتزم بما تعارف عليه المصريون فى كثير من قضايا تاريخهم، وإن كان لا يجد حرجاً أيضاً فى أن يطرح رؤى مغايرة لما هو مشهور، بل إنه فى بعض الأحيان يطرح رؤى مناقضة لما هو منطقى.

(٣)

ربما يكون من الأوقع أن نبدأ بالحديث عن الانفرادات التى كان لصلاح الشاهد الفضل فى الحديث المبكر عنها فى مذكراته هذه، وأول هذه الانفرادات هو ما يرويه عن موقف إسماعيل شيرين حين عين وزيراً للحربية ليلة الثورة، وكيف أنه بكى مستعطفا الملك فاروق أن يقبل منه الحل الذى كان يراه ملائماً وهو عودة النحاس باشا إلى الحكم. ومن الجدير بالذكر أن إسماعيل شيرين عاش حتى شارك فى عضوية اللجنة القومية لطابا التى تشكلت فى عهد الرئيس حسنى مبارك:

«... ثم طفق [أى الهلالى] يتباحث معه [أى مع حافظ عفيفى رئيس الديوان] فى المرشحين لدخول الوزارة، فأخبره بأسماء المرشحين الجدد وهم: حسين كامل الشيشينى باشا، والمهندس يوسف سعد، والأستاذ مريت غالى بك، والدكتور سيد شكرى بك».

[كان هؤلاء الأربعة بمثابة أربعة من الوزراء الخمسة الذين دخلوا آخر وزارة قبل قيام الثورة، أما خامسهم فهو إسماعيل شيرين نفسه على نحو ما سيتضح من الفقرات التالية].

«... وهنا سأله [حافظ] عفيفى باشا عن رأيه فى القائمقام إسماعيل شيرين بك زوج الأميرة فوزية، فأثنى عليه الهلالى باشا ثناء كبيرا، وأشاد بأخلاقه وأنه من بيت طيب».

«وكان الهلالى باشا ينتوى أن يسند إلى مرتضى المراغى وزارة الحربية كما فعل فى وزارة أول مارس سنة ١٩٥٢».

«وطلب منى كتابة أسماء المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار لإصدار المرسوم الملكى بتعيينهم وزراء، وبالفعل أعد المرسوم من الإدارة العربية لرفعه إلى القصر، وأرسل فعلا، وعاد عفيفى باشا بالمرسوم دون توقيعه من الملك وسأل الهلالى باشا عن سبب عدم إدراج اسم إسماعيل شيرين ضمن الوزراء وزيرا للحربية برغم أن الملك موافق على تعيينه».

«فبدت الدهشة على وجه الهلالى باشا وقال: مين قال إنى أريده وزير حربية».

«فقال حافظ باشا: لقد أخذت رأيك وأنت مدحته».

«فرد الهلالى باشا: لقد سألتنى عن شخص معين دون الوظيفة، يعنى لو سألتنى عن صلاح الشاهد وقلت كويس يبقى وزير ياحافظ باشا، وزير الداخلية مرتضى باشا هو وزير الحربية».

«فقال حافظ باشا: لقد فهمت خطأ، ورفعت إلى الملك موافقتكم على تعيينه وزيرا، والحل الوحيد هو أن أقدم استقالتى من رئاستى للديوان حلا لهذه الأزمة».

«وهنا حاول كل الموجودين بصالون الهلالى إقناعه بالموافقة كى تمر الأزمة، خاصة أن الملك أجاب كل مطالب الهلالى باشا من تطهير وإبعاد لرجال الحاشية».

«ورضى الهلالى باشا دون أن يقتنع».

«ودخل القائمقام إسماعيل شيرين بك وزيرا للحربية».

....

....

....

«ولكن إسماعيل شيرين رفض أن يحلف اليمين وحاول أن يقبل يد الملك وقال والدموع فى عينيه: يامولاى.. أنا خادم العرش.. والعرش فى خطر.. ولن ينقذ العرش سوى شخص واحد هو مصطفى النحاس».

«وأجفل الملك، لكن إسماعيل شيرين استمر يقول: يامولاى.. نحن أمام بوادر انقلاب فى الجيش، وسوف يطيح بالعرش وأنا مخلص لجلالتكم.. وأطالبكم بإنقاذ العرش المفدى».

«كان إسماعيل شيرين صادقا فى لهجته عندما أردف يقول: أرجو أن تعطينى الفرصة لإثبات ولائى لجلالتكم».

«ورد الملك: وكيف ذلك؟».

«أرجو أن تكلفنى بأن أذهب على ظهر طائرة خاصة لإحضار مصطفى النحاس باشا من أوروبا فى ساعات، وأنا كفيل بأن الشعب عندما يرى زعيمه بين صفوفه سوف يهتف للعرش ولجلالتكم».

«وابتسم الملك».

«يامولاى.. إنها فرصة، أرجو أن تغتنمها».

«وكان الملك متردداً، وكان يخشى سطوة النحاس باشا بين جماهير الشعب، وقبل الملك فى النهاية، واستعد إسماعيل شيرين للسفر فى آخر الأمر».

«لكن الداهية حافظ عفيفى باشا [هكذا يصفه صلاح الشاهد] رئيس الديوان الملكى وقتئذ تدخل لدى الملك لمنع إسماعيل شيرين من تنفيذ اقتراحه.. وقال ساخرا: إن إسماعيل شيرين قليل التجربة فى الحياة السياسية، وإنه شاب لم ينضج بعد، ولو دعى النحاس باشا لمثل هذا الأمر لشارك بنفسه فى خلع الملك.. واقتنع الملك».

«وقامت الثورة التى انتهت بخلع الملك بعد ثلاثة أيام، وكأن إسماعيل شيرين كان يقرأ الغيب فى كتاب مفتوح».

(٤)

وينتهز صلاح الشاهد الفرصة فى وسط حديثه السابق ليشير إلى ما يعتقده من أن حافظ عفيفى دفع الملك والنظام إلى هذه الخطوة تعجيلا بالثورة، بناء على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية، ومع أن صلاح الشاهد لا يفيض ولو قليلاً فيما لديه من معلومات عن هذه الجزئية، فإنه يلفت نظرنا إلى ما لم يلفت أحد آخر نظرنا إليه:

«وهنا تتحقق نبوءة مصطفى النحاس باشا الذى قال عندما تولى عفيفى باشا رئاسة الديوان الملكى أواخر سنة ١٩٥١: إن عفيفى باشا رجل الولايات المتحدة الأمريكية المرتقب».

«ويبدو أن حافظ عفيفى باشا أراد بإدخال إسماعيل شيرين بك وزيرا للحربية إثارة الخواطر وتهييج المشاعر على الملك تعجيلا بثورة الجيش».

«وعين القائم مقام إسماعيل شيرين بك وزيرا للحربية بناء على طلب الدكتور حافظ عفيفى باشا».

....

ومن الواضح أن الشاهد لسبب لسنا نعرفه ، يأخذ من حافظ عفيفى موقفاً معادياً، وهو لا يجد حرجاً فى أن يحمل النحاس باشا بعض المسئولية عن موقفه، وسنرى فى فقرات لاحقة من بابنا هذا كيف أن الشاهد كان معادياً لحافظ عفيفى بصورة عميقة.

(٥)

ويتصل بما سبق ما يرويه صلاح الشاهد من ذكريات شخصية عديدة عن ليلة قيام الثورة وهو ينسب إلى نفسه أنه اقترح على الملك أن يواجه الضباط فى عقر دارهم، لكن الملك فاروق - حسب تصويره أو حسب روايته - كان «أجبن» من أن يأخذ باقتراحه:

«ذهبت إلى نادى الصيد بالإسكندرية للعشاء مساء ٢٢ يوليو، وفى الساعة التاسعة والنصف طلبتنى السيدة أصيلة هانم والدة الملكة ناريمان للذهاب إلى منزلها.. وهناك وجدت الملك فاروق».

«وقالت أصيلة هانم: إنه يبدو أن فى القاهرة حركة للجيش غير عادية، وقد طلبتك لإبداء رأيك».

«فتوجهت إلى الملك قائلا: جلالتك تلبس بدلة الماريشالية وتتوجه إلى رئاسة الجيش فى القاهرة وتقابل ضباط الحركة وتبحث معهم مطالبهم».

«فرد الملك بعد أن فكر قليلا: أنت عاوزنى أروح أسلم نفسى بنفسى لهم علشان يغتالونى أو يعتقلونى، لا لن أذهب مهما كانت الظروف».

«وعندئذ طلبنى المرحوم نجيب الهلالى باشا للذهاب إلى رئاسة الوزارة فى بولكلى، فاستأذنت وغادرت المنزل».

....

....

ويبدو أن صلاح الشاهد قد استوحى فكرته هذه بأثر رجعى من حديث دار بينه وبين أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة فلم يجد مانعاً من أن ينسب إلى نفسه هذا الاقتراح الذى يبدو متبايناً تماماً مع روح فقدان الثقة، تلك الروح التى كانت قد تنامت بين الملك وأفراد جيشه الذين مروا بتجربة مريرة فى انتخابات نادى الضباط، ومع هذا فلنقرأ تصوير صلاح الشاهد لرأيه:

«وأذكر أن أحد السادة أعضاء مجلس قيادة الثورة قال لى بعد نجاح الحركة: إنه كان فى تقديرهم أنه إذا حضر الملك إليهم وبحث معهم أسباب حركتهم وأقر وجهة نظرهم، فسيعودون إلى الثكنات».

(٦)

ويقدم صلاح الشاهد تفسيراً معقولاً لما بدا وكأنه «سعادة الملك» بالتنازل عن العرش، أو لقبوله الفورى أو السريع بمثل هذا الحل، وهو يروى كذلك

السبب الحقيقى فى أن الملك وقع على التنازل مرتين وهو أن هذا هو المعتاد، ويشير إلى أنه لا يزال يحتفظ بالقلم الذى وقع الملك به التنازل:

«وقبل الظهر ذهب الأستاذ سليمان حافظ، وكنت معه أحمل الأمر الملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢، وقابلنا الملك فى الدور الأول بقصر رأس التين،وكان سعيدا جدا حين اطلع على التنازل ووقعه وهو مسرور، ووقع الأمر الملكى بقلم حبر خاص بى ولازلت أحتفظ به».

«وقد علق الناس حينما شاهدوا بالصحف صورة الأمر الملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢، فمنهم مَنْ قال إنه كان مضطربا فوقع مرتين».

«وحقيقة الأمر أن الملك ـ كما شبهته ـ كان مثل الرجل المحكوم عليه بالإعدام ثم خفف الحكم إلى الأشغال الشاقة، ومن هنا يمكن للقارئ أن يعرف سعادة فاروق وهو يوقع الأمر الملكى».

«أما مسألة التوقيع فقد جرت العادة أن يوقع الملك فوق اسمه، ثم يوقع تحت الأمر الملكى».

(٧)

كذلك يروى صلاح الشاهد قصة حوار عابر شهده بين الملك فاروق وبين القائمقام أحمد شوقى الذى كان محسوبا على أنه من أبرز رجال الثورة فى أول عهدها، والذى حضر بهذه الصفة توديع الملك فاروق عند رحيله، ويدلنا ما يرويه صلاح الشاهد على أن الملك كان يتشكك فى نوايا على ماهر وخططه وإمكانية مشاركته فى تنفيذ الثورة، وليس هذا بالأمر غير الطبيعى فى ضوء ما عرفناه من معرفة المتصلين بالسياسة جميعا

بروح التآمر فى على ماهر، ولابد أن الملك الذى استفاد من هذه الروح على مدى سنوات طويلة قد توقع أن تكون المؤامرة فى هذه المرة ضده هو نفسه:

«وأخذ فاروق يصافح بقية العسكريين الموجودين، وعندما صافح القائمقام أحمد شوقى قال له: أنت قريب على ماهر؟».

«فأجاب بالإيجاب».

«واستغرق فاروق فى لحظة من التفكير، حيث كان يعتقد أن هذا الانقلاب قد دبره على ماهر بالاشتراك مع اللواء محمد نجيب والقائمقام أحمد شوقى، لكن لحظات التأمل لم تطل، فقد هبط المدعوون إلى اللنش لكى يقلهم إلى الشاطئ».

(٨)

وفى خضم حديثه عن الأيام الأولى من العهد الجديد يشير صلاح الشاهد إلى ما تطوع به رئيس الوزراء على ماهر من «الإبلاغ» عن بكاء صلاح الشاهد يوم تنازل الملك عن العرش، ونحن نرى الشاهد حريصاً على أن يبرئ نفسه من البكاء على الملك:

«فى الساعة الخامسة والنصف مساء يوم ٢٦ يوليو أبلغنى الأستاذ صلاح مرتجى أن البكباشى طبيب حسين صميدة زوج ابنة شقيقتى قد توفى فى لندن إثر عملية جراحية، وكان صديقا عزيزا علىّ، فانفرطت [يقصد: فانخرطت] فى البكاء ورآنى أحدهم، فأبلغ على ماهر باشا أننى بكيت عند مغادرة فاروق لمصر».

«وفى المساء دخلت على على ماهر باشا وكان معه الأستاذ سليمان حافظ وطلبت منه بوصفه وزيرا للحربية الموافقة على نقل الجثمان على نفقة الدولة».

«فثار على ماهر وقال: هو دا وقته».

«فأسعفنى الأستاذ سليمان [حافظ] قائلا: أيوه يارفعة الباشا وقته، لأن المتوفى زوج بنت أخت صلاح».

«فنظر على ماهر باشا وقال: علشان كده كنت بتبكى مش علشان الملك، أنا قالوا لى إنك بتبكى فأبلغت جماعة الثورة أنك بكيت لتنازل الملك عن العرش ومغادرته البلاد».

«ثم وافق وكان أول قرار أصدره بصفته وزيرا للحربية ورئيسا لمجلس الوزراء».

(٩)

ويشير صلاح الشاهد باعتباره شاهد عيان إشارة عابرة إلى تباين التأثر النفسى لمشهد رحيل الملك على قادة الثورة الذين ودعوا فاروق:

«ويبدو أن لوعة هذه اللحظات التاريخية قد أثرت تأثيرا كبيرا على اللواء نجيب والقائمقام أحمد شوقى وهما ينظران إلى فاروق وبناته، فانخرطا فى البكاء حتى إن قائد جناح جمال سالم تهكم من هذا البكاء».

وربما يرتبط تفسير مثل هذه الرواية العابرة بما نعرفه ، أو بما يحب الشاهد أن يصوره ، من طبائع هؤلاء الرجال.

(١٠)

كما يشير صلاح الشاهد إلى واقعة السفير الأمريكى الذى كان بمثابة «تميمة للانقلاب العسكرى» فى كل بلد يحل به:

«ومن الطريف أيضا أن السفير الأمريكى جيفرسون كافرى ـ الذى حضر أحداث ثورة ١٩٥٢ جميعها وكان السفير الوحيد الذى كان فى وداع فاروق عند رحيله ـ صرح فى حفلة نادى الروتارى فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ بأنه ما وضع قدميه فى بلد إلا وكان وراءه انقلاب عسكرى، وإن مصر هى رابع بلد يعمل بها سفيرا حدث بها انقلاب عسكرى بعد تعيينه سفيرا لبلاده!».

«والدول الثلاث من دول أمريكا اللاتينية».

هكذا يقول صلاح الشاهد، ولسنا نملك وسيلة للحكم على دقة معلوماته، وإن كنت أذكر أن كافرى كان سفيراً لبلاده فى باريس دون أن يحدث شىء من هذا الذى يشير إليه صلاح الشاهد، وربما لم يحدث هذا فى فرنسا لأنها كانت جمهورية منذ زمن طويل بيد أننا أشرنا فى كتابنا «على مشارف الثورة» إلى ما روى من أن الملك فاروق نفسه استشعر مثل هذا الشعور عند ترشيح السفير البريطانى ستيفنسون سفيرا لمصر، فقد عمل هذا السفير فى الصين وفى يوغوسلافيا وفى كلا البلدين انتهت الملكية فى أثناء وجوده.

وهكذا فإنه لو صحت كلتا الروايتين فقد اجتمعت على الملك فاروق تميمتان سحريتان من تمائم النحس!!

(١١)

ويبدو من النصوص التى أوردها الشاهد فى مذكراته أن رئيس الوزراء أحمد نجيب الهلالى لم يكن واعيا بالقدر الكافى لحقيقة الوضع عند قيام

الثورة، وأنه آثر الاستنامة إلى الخبرة التاريخية بالثورات، وكأنه لم يكن يعرف حقيقة أن بعض هذه الثورات ومنها ثورتنا لم تكن لتمانع ولا لتكف عن أكل أبنائها من أجل أن تعيش:

....

«وتوالت الأحداث، وقدم الهلالى باشا استقالته».

«وعند رفع الاستقالة إلى الملك قال الهلالى باشا ملطفا من حدة الموقف: لا تخش ياجلالة الملك شيئا، فإن الثورة تأكل بعضها».

«ثم ذكر بيت شوقى أمير الشعراء الذى يقول فيه:

فيا لك هرة أكلت بنيها   وما ولدوا وتنتظر الجنينا

(١٢)

وتنفرد مذكرات صلاح الشاهد بإضاءة كثير من تفصيلات العلاقات الثنائية وتأثيرها على الأحداث، وذلك من خلال ما عرفه من حقائق هيأتها له مكانته المتقدمة فى صفوف الحاشية، وهو على سبيل المثال يشير إلى موقف الملكة ناريمان من إبعاد كريم ثابت، ونحن لا نعرف هل كان الوعى السياسى للملكة الجديدة الصغيرة السن قد وصل إلى درجة من النضج دعتها إلى مثل هذا الموقف، أم أن هذا كان نتيجة لنصائح من القريبين منها ومن أسرتها، وقد يكون صلاح الشاهد نفسه واحداً من هؤلاء؟:

«... وعند زواج الملك بالسيدة ناريمان سنة ١٩٥١ اشترطت السيدة ناريمان إبعاد كريم ثابت ومَنْ على شاكلته من حاشية الملك لتنقية جو القصر ذاته، وأبعد كريم ثابت فعلا».

(١٣)

كذلك يشير صلاح الشاهد إشارة فريدة ومهمة إلى إحدى نصائح السيدة ناهد رشاد للملك فاروق:

«وأذكر أن السيدة ناهد رشاد ـ وكانت تطل من شرفة القصر إلى جوار الملك فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٢ ـ استرعى نظرها شعور السخط والتبرم اللذين كانا مقترنين بميلاد ولى العهد أحمد فؤاد، لم تكن الأمة مبتهجة مثلما كانت ترفع أعلامها عند زواج الملك الشاب سنة ١٩٣٨ بالسيدة صافيناز هانم ذو الفقار، مات المرح برؤية الملك وسماع أخباره فحل محله شعور مكبوت بعدم الارتياح».

«وقالت ناهد رشاد: انظر يا مولانا من الشرفة.. إننا أمام بوادر خطيرة.. يجب يا مولانا أن تقوم بعمل كبير يهز هذا الشعب.. يجب أن تكون القارعة».

«ورد الملك ساخرا: القارعة؟».

«فأجابت ناهد رشاد: نعم يا مولانا.. قارعة تجعل الشعب يلتف حول العرش ويحميه.. مثل أن تتنازل عن نصف أموالك للشعب، أو شىء من هذا».

«ولكن الملك ضحك ضحكة ساخرة.. واحترقت القاهرة.. وأقيلت حكومة الوفد.. وتوالت الحكومات الإدارية على البلاد».

....

وربما كان ضروريا أن نشير هنا إلى أن موقف صلاح الشاهد من السيدة ناهد رشاد يميل إلى الإيجابية، وسنرى فى مذكرات الغريب الحسينى التى نتدارسها فى الباب الأخير من هذا الكتاب، نظرة أكثر إيجابية إلى دور السيدة ناهد رشاد فى حياة الملك فاروق ، وذلك على النقيض تماماً من وجهة نظر مرتضى المراغى التى تدارسناها فى كتابنا «على مشارف الثورة»، والتى ترى أن هذه السيدة كانت أبرز أسباب انهيار نظام الملك فاروق.

(١٤)

ويشير صلاح الشاهد إلى محور العلاقة «النفعية» التى ربطت بين أحمد مرتضى المراغى وكريم ثابت، وكيف أن كريم ثابت كان يسعى من أجل اختيار المراغى رئيسا للوزراء، لكن إلياس أندراوس كفه عن هذا السعى:

«... وبعد استقالة وزارة نجيب الهلالى باشا [يقصد فى الفترة فى نهاية يونيو وبداية يوليو ١٩٥٢]، كان أحمد مرتضى المراغى باشا يسعى سعيا حثيثا لرئاسة الوزارة».

«وهنا ظهر كريم ثابت واتصل به المراغى وأخبره أنه مستعد لأن يعين كريم ثابت وزيرا للخارجية فيما لو نجح فى إقناع السراى عن طريق إلياس أندراوس، ليتولى رئاسة الوزارة».

«ولكن أندراوس لم يوافق على ذلك، وقال لكريم ثابت ضاحكا: أنت عايز تبقى وزير.. ح أخليك وزير».

«وعين كريم ثابت وزيرا فى وزارة سرى باشا».

«ولكن الحقيقة أن كريم ثابت كان يسعى من وراء ذلك لجلب رضاء الملك عليه، ولينفى أمام أعدائه شبهة إقصاء السراى له، عندما أرادت الملكة ناريمان إبعاده عن القصر».

(١٥)

يروى صلاح الشاهد فى مذكراته تفصيلات كثيرة عن ظروف عودة الوفد إلى الحكم فى ١٩٥٠، وهى تفصيلات مناقضة تماما لما رواه كريم ثابت فى مذكراته التى نشرها فى بداية عهد الثورة، ناسبا الفضل فيها إلى شخصه، ثم كررها فى كتابه الذى صدر عن دار الشروق وتدارسناه فى كتابنا «على مشارف الثورة»، وينسب صلاح الشاهد ما عرفه فى هذا الشأن إلى كثيرين من أبرزهم صديقه الأستاذ عوض قنديل الصحفى، ومن المهم أن نستبق رواية الشاهد فى هذا الموضع بالإشارة إلى ما سوف نشير إليه بالتفصيل فى فقرات تالية من قبيل أن عوض قنديل كان صديقا صدوقا لغزالى باشا الذى كان مديرا للأمن العام، وحدثت بسببه الأزمة الشهيرة بين الملك والوفد فى وزارة ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣، ثم صار وزيرا للزراعة فى عهد وزارة الهلالى:

«يروى الصحفى العجوز الأستاذ عوض قنديل قصة التحول الملكى ناحية الوفد على أنه تم قبل خروج دولة إبراهيم باشا عبد الهادى بشهور، وأن اتصالات تمت بوساطة المرحوم غزالى باشا بين مستر تشايمان أندروز القائم بأعمال السفير البريطانى فى القاهرة ـ وكانا صديقين ودودين ـ وحسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة وحسين سرى باشا والدكتور محمد نصر الطبيب الخاص للنحاس باشا، تستهدف تأليف وزارة محايدة برئاسة المرحوم حسين سرى باشا وتجرى انتخابات حرة [ثم]

يؤلف حزب الأغلبية فى مجلس النواب الحكومة الجديدة، وكان مفهوما أن الوفد هو صاحب الأغلبية الساحقة المؤكدة، وأن رئاسة الحكومة ستكون للمرحوم مصطفى النحاس باشا».

«وبدأت هذه الاتصالات فى مسكن المرحوم محمود باشا [غزالى] بالمنزل رقم ١٠ بشارع سراى الجزيرة».

....

....

«وتصادف عندما كان غزالى باشا يقيم فى فندق شبرد القديم بعد الإحالة، وفى الساعة الواحدة من إحدى الأمسيات كان غزالى باشا وصديقنا الأستاذ عوض قنديل جالسين يشربان فنجانى نعناع كعادة غزالى باشا قبل النوم فى الصالون الدائرى للفندق الذى كان يتوسط النادى الليلى ومدخل الفندق، أن مر عليهما الملك فاروق خارجا من النادى الليلى، فلما شاهدهما التفت إلى كريم ثابت باشا الذى كان يرافقه وقال له على مسمع منهما: الجماعة دول بقوا روبابيكيا».

«وكان الملك فاروق يعرف الصلة الوثيقة بين غزالى باشا وكبار رجال السفارة البريطانية».

(١٦)

ويردف صلاح الشاهد التفصيلات التى يرويها فى هذا الشأن بجملة مهمة وضرورية لروايته التى أفاض فيها من أجل تكذيب كريم ثابت فيما

زعمه منذ مرحلة مبكرة من أنه كان مهندس سياسة الوفاق التى جاءت بالوفد إلى الحكم:

«ولم يكن كريم ثابت يدرى بأى شىء مما يجرى برغم صلته الوثيقة بالملك نهارا وليلا».

□

ثم يشير الشاهد إلى ما يسميه الاجتماع الذى وضعت فيه اللمسات النهائية لقدوم وزارة سرى باشا تمهيدا لعودة الوفد إلى الحكم فيقول:

«وفى منزل غزالى باشا السالف الذكر اجتمع ذات مساء مستر ريفنسديل السكرتير الشرقى بالسفارة البريطانية، والمرحوم الدكتور محمد هاشم صهر المرحوم حسين سرى باشا، والدكتور محمد نصر الطبيب الخاص للمرحوم مصطفى النحاس باشا، وتم الاتفاق على أن يؤلف حسين سرى باشا وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب تجرى بوساطتها الانتخابات حرة دون أى تدخل حكومى بحيث تفصح عن الرغبة الحقيقية للشعب فيمن يتولى حكمه».

□

ويحرص صلاح الشاهد على أن يذكر أنه تثبت من هذه الروايات جميعا من اثنين من الأشخاص الذين عاصروها، مؤكدا على لسان أحد هذين عدم علم النحاس باشا بالتفصيلات التى أسفرت عنها هذه الاجتماعات:

«وقد رأيت عند إعداد هذه الذكريات أن أتأكد من صحة هذه الرواية فدعوت الدكتور محمد نصر والصديق عوض قنديل إلى منزلى وتناولنا

الموضوع، فأكد الدكتور محمد نصر أنه حضر الاجتماع المذكور فى منزل المرحوم محمود غزالى باشا وما تم فيه، غير أنه قال إنه لا يذكر ـ خاصة والحادث كان عام ١٩٤٩ ـ أن المرحوم الدكتور محمد هاشم كان حاضرا».

«كما أضاف الدكتور نصر أن المرحوم النحاس باشا لم يكن يعلم بهذه التفاصيل ولا باجتماعه بمندوب السفارة البريطانية، وأن حدود معلومات المرحوم النحاس باشا أنه قال له إن غزالى باشا والإنجليز يعملون على عودة الوفد إلى الحكم، [وأنه] موافق على ذلك».

(١٧)

وتنفرد هذه المذكرات أيضا بما يشير به صلاح الشاهد أو يلمح مما استنتجه أو ظنه من أن مكرم عبيد كان يفكر فى العودة إلى أحضان الوفد بعدما لقى ما لاقاه من إهمال القصر وتعنته معه:

«... لقد أدرك مكرم باشا هذه الزلة بعد أن تعاون مع أحمد حسنين باشا وأحزاب الأقلية سنوات، فعندما توفى المرحوم صبرى أبو علم باشا سكرتير الوفد المصرى الذى خلف مكرم باشا، شوهد مكرم باشا يقبل النحاس باشا فى سرادق العزاء».

«فهل كان المرحوم مكرم باشا يأمل أن تعود العلاقات بينه وبين النحاس باشا، ويعود سكرتيرا عاما للوفد؟».

«وقد اشتهر عن مكرم باشا أنه بعد انتخابات ١٩٤٥ التى لم يتقارب حزبه «الكتلة الوفدية» فى مقاعد مجلس النواب من حصة حزب السعديين وحزب الأحرار الدستوريين، أنه قال: «لقد أقمت هذا النظام وعلىّ أن أهدمه».

(١٨)

ويتضمن كتاب صلاح الشاهد كثيراً من بقايا ذكريات صاحبه الشخصية المهمة عن حريق القاهرة، ونحن نراه يعترف ، فى صراحة ، بالخوف الذى اعتراه حتى جعله يبحث لنفسه عن مخبأ فى مبنى مجلس الوزراء، وهو يشير إلى أن النحاس باشا حضر إلى مبنى مجلس الوزراء وآثر العودة إلى منزله دون أن يواجه هذه الجماهير:

«فوجئت ذلك الصباح بالمظاهرات يقودها المرحوم اليوزباشى عبد الهادى نجم الدين ضابط البوليس (صار لواء ومدير الأمن بمحافظة الغربية فيما بعد) والذى قيل وقتها إنه ذو اتصال بالهيئة السعدية، والمتظاهرون جنود البوليس والطلبة وأبناء الشوارع، وضابط الأمن يهتف ضد الملك والحكم القائم، وباعة السميط والخس والجزر ينتهزون هذه الجموع الحاشدة [المقيمة] فى حديقة مجلس الوزراء للدخول والبيع، وحرس المجلس من الجنود لا يتحرك، حتى لقد خفت على حياتى ووضعت كرسيا فى غرفة ماكينة الأسانسير بالدور العلوى للاختفاء».

«واتصل بى المرحوم مصطفى النحاس باشا ووصفت له الحال فأبلغنى بقدومه إلى المجلس من الباب الخلفى من شارع محمد سعيد باشا، ولما شاهد الحال اتصل تليفونيا بعبد الفتاح حسن باشا وزير الدولة بالداخلية، وعاد رفعته إلى داره».

«وجاءنا عبد الفتاح باشا حسن يخطب المتظاهرين من غرفة مكتبى، وفى مواجهته فى غرفة حرس المجلس ضابط الأمن نجم الدين يوالى هتافاته ضد كل السلطات».

«وبدأت أخبار الحرائق فى معالم قلب القاهرة تتوالى حتى الساعة الثالثة بعد الظهر».

(١٩)

ويروى صلاح الشاهد فى موضع آخر من مذكراته بعض ما شهده فى يوم حريق القاهرة:

«... وفى أثناء تكليفى من رفعة النحاس باشا بإحضار القرارات مع الأستاذ عبد العظيم الدلجمونى مدير الإدارة برئاسة مجلس الوزراء، اتصل بى أحد الأشخاص تليفونيا ليخبرنى بأنه يعمل لدى أحد الأجانب، وأن هذا الأجنبى يتصل الآن بمحطة لاسلكية بمنزله وأعطانى رقم التليفون،و عاودته لأتأكد أنه المتحدث، وعلمت بالفعل أنه يعمل فى خدمة هذا الشخص الذى كان يقطن بشارع الأمير فؤاد (محمود عزمى حاليا) بالزمالك».

«ثم اتصلت فورا بالأستاذ حسين صبحى بك مدير الأمن العام وقتئذ وأخبرته بهذه الواقعة، لكنه اعتذر لى بعدم استطاعته أن يفعل شيئا بسبب أنه لا يوجد بالعاصمة جنود أو ضباط بوليس، والكل مشغول بالحريق».

«وفى نفس الليلة أقيلت الوزارة وكلف الرئيس السابق على ماهر باشا بتأليف الوزارة الجديدة، الذى حضر إلى رئاسة مجلس الوزراء الساعة الثانية من صباح يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢، وكان قد فرض حظر التجول بسيارة من سيارات الإسعاف أحضرها له الأستاذ إبراهيم عبد الوهاب سكرتير عام الجمعية».

(٢٠)

ويقدم صلاح الشاهد معلومات مهمة عن الظروف التى أحاطت باختيار على ماهر لرياسة الوزارة عقب حريق القاهرة، وهو لا يقدم ما يرويه على أنه شهده أو شاهده، وإنما هو يرويه نقلا عن نجيب الهلالى، ومن المهم هنا أن نذكر القارئ بأن صلاح الشاهد عمل أيضا فى رياسة الوزارة مع كلا الرجلين بعد عمله مع النحاس باشا وحسين سرى من قبل، ونحن نعرف من مصادر متعددة أن الهلالى كان مرشحا قبل على ماهر أو أنه كان بديلا له، لكن رواية الشاهد تشير بوضوح إلى مناورة على ماهر ووعده بتعيين فريد زعلوك ونور الدين طراف وزيرين معه، وكانا من أصدقاء الهلالى.

ومن الطريف أن نشير إلى أن زعلوك قد صار وزيرا بالفعل فى وزارتى الهلالى، أما نور الدين طراف فقد أصبح وزيرا فى بداية عهد الثورة فى اليوم الأخير من وزارة على ماهر نفسه!! وكأنه وفىّ له بالوعد فى نفس العام ولكن بعد خمس وزارات!!

وفى كتاب الدكتور إبراهيم عبده «الناس معادن» حديث متكرر وطريف عن صداقة هذين الرجلين [زعلوك وطراف] واتفاقهما فى الطباع والخلق، واختلافهما فى التوجه السياسى:

«وقد روى لى المرحوم نجيب الهلالى باشا أن الملك بعث إليه مساء ٢٦ يناير المرحوم حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان الملكى فى منزله بالمعادى، لتكليفه بتشكيل وزارة، وأنه فوجئ بوجود إلياس أندراوس باشا

يرافق حافظ باشا فأبدى فى خلوة استياءه من هذه الرفقة، فخفف حافظ باشا الأمر بأن إلياس ركب معه كرها، واعتذر نجيب باشا عن تأليف الوزارة».

«وفى أثناء وجود حافظ باشا وصل الأستاذ فريد زعلوك وأبلغ نجيب باشا أن على ماهر باشا أرسل إليه المرحوم الأستاذ حمادة الناحل المحامى يطلب أن يرشح الهلالى باشا ماهر باشا لرئاسة الوزارة، مع وعد بتعيين فريد والدكتور نور الدين طراف وزيرين، ورشح الهلالى باشا على باشا الذى لم يشرك الاثنين معه».

(٢١)

ويشير صلاح الشاهد فى مذكراته إلى ما يعتقد أنه دور أحمد مرتضى المراغى (وهو وزير للداخلية) فى تحديد إقامة فؤاد سراج الدين (عقب حريق القاهرة)، محاولا التقليل من دور رئيس الوزراء الهلالى فى هذا الإجراء، ومتجاهلا تماما أن الوزير الوفدى عبد الفتاح حسن قد حددت إقامته هو الآخر:

«... وقد ذكر المرحوم الهلالى باشا للصديق الأستاذ عوض قنديل أنه استشعر من التقرير ومقدمه الأستاذ مرتضى المراغى باشا [وزير الداخلية فى وزارة المرحوم على ماهر باشا وفى وزارته] المسئولية الخاصة [كأنه يقصد مسئولية المراغى ووزارة الداخلية لا مسئولية الهلالى والوزارة كلها] فى أثناء المناقشة فى مجلس الوزراء، ومَنْ يعرف المرحوم الهلالى باشا العالم الحكيم اللطيف ذا التهذيب الأديب يدرك [حقيقة موقفه من] طلبه [أى طلب المراغى] تحديد الإقامة، أنه عندما عرض الأمر أمام مجلس

الدولة قـرر ألا يكون للحكومـة أى رأى، وألا يعرض على المجلس سوى تقرير وزير الداخلية».

«وقد عرف عن الهلالى باشا عدم تدخله فى شئون الوزارات وتركها لوزرائها».

(٢٢)

وينفرد صلاح الشاهد برواية تفصيلات مهمة عن استوزار عدد من الوزراء فى نهاية الملكية، وهو ينسب إلى نفسه الفضل والمسئولية عن توزير حسن كامل الشيشينى الذى كان من الوزراء الخمسة الذين اقتصر توليهم للوزارة على اليوم الأخير قبل قيام الثورة:

«... وقد أقر الهلالى باشا أسماء الوزراء وأيد تعاون بعضهم معه فى الوزارة المقبلة فيما عدا محمود غزالى باشا الذى كان وزيرا للزراعة فى وزارته الأولى، وطلب منى البحث عن وزير للزراعة».

«وقد رجعت لأسماء الوزراء السابقين فى الدليل المصرى ووقع نظرى على اسم المرحوم الشيشينى باشا رئيس مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى، وعرضت اسمه على الهلالى باشا فوافق عليه فورا وطلب منى الاتصال به وعرض منصب الوزارة عليه، فاتصلت بمنزله بالدقى لكننى علمت أنه رحل إلى الإسكندرية بقطار الظهر، وسألت عن عنوانه فلم أستدل عليه فكلفت ضابطا من حرس الوزراء بالمرور على جميع سماسرة الرمل وسؤالهم عن الذين استأجروا شققا أو فيلات حديثا، وأمكن لنا بعد طول البحث العثور على الشيشينى باشا وقابلته فى منزله بلوران وعرضت له الرغبة فى تعيينه وزيرا للزراعة، لكنه اعتذر وكررت عليه العرض قائلا: إن دولة الهلالى باشا عرض اسمك على السراى ووافقت».

«واعتذر مرة أخرى».

«وبعد إلحاح صرح لى بعدم قبول هذا المنصب بسبب أنه عضو مجلس إدارة البنك الأهلى ويتقاضى مكافأة ألف جنيه سنويا ويخشى أن تضيع هذه المكافأة، خاصة فى عهد اتسم بعدم الاستقرار وتوالى الوزارات على الحكم، وهو فى حاجة إلى هذه المكافأة، كما أنه لا تتوافر له «بدلة الردنجوت» الرمادية للمثول أمام جلالة الملك عند حلف اليمين، لكننى ذللت هذه الصعوبة عندما عرضت عليه جاكتتى التى تناسبه تماما.. وقلت له: سوف أرسل لك البدلة فورا».

«وقد أرسلت له البدلة وارتداها وحلف اليمين ودخل الوزارة وخرج منها بعد ساعات بعد أن خسر مكافأة البنك الأهلى».

....

ويستطرد صلاح الشاهد ليروى الجانب الآخر من القصة حين أصبح الرجل وزيراً سابقاً فى بداية عهد الثورة:

«وقد عرضت قصة حسن كامل الشيشينى باشا على اللواء محمد نجيب بعد قيام الثورة بكافة تفاصيلها وظروفها وأخبرته بأننى مسئول عما لحق به من أضرار، وتفضل سيادته ورد إليه المكافأة وبقى يتقاضاها إلى أن توفاه الله».

(٢٣)

وإذا كان الأمر بالأمر يذكر فإن صلاح الشاهد يشير فى مذكراته إلى المحاولات المبكرة لتعيين اللواء محمد نجيب وزيرا للحربية، وحسب روايته فقد جاءت هذه المحاولة فى وزارة الهلالى الأولى (مارس ١٩٥٢):

«... واستدعانى الهلالى باشا وسألنى هل أعرف اللواء محمد نجيب؟ ولما علم صلتى به كلفنى بالاتصال به ليعين وزيرا للحربية. ووافق اللواء محمد نجيب وأبلغت الهلالى باشا الموافقة فاتصل بحافظ عفيفى باشا الذى أبلغه رفض الملك، الذى وصف اللواء محمد نجيب بأنه عرابى رقم اثنين».

□

وهنا يشير صلاح الشاهد إشارة مهمة إلى عناية اللواء نجيب بتتبع مسار ترشيحه، وهو ما يدلنا على أن نجيب كان واعيا للدور السياسى المطلوب منه، ولم يكن يأخذ الأمور على أنها عشوائيات أو صدف كما حاول البعض تصويره الأمور:

«وأذكر أن اللواء محمد نجيب زارنى إثر تشكيل الوزارة ظنا منه أننى غررت به، فأطلعته على بيان بأسماء الوزراء بخط الهلالى باشا واسمه بينهم فضحك وقال: أنا كنت متوقع اعتراض الملك».

(٢٤)

ويكاد الشاهد ينفرد بالإشارة إلى تمسك أحمد نجيب الهلالى باشا برفض تعيين الدكتور أحمد النقيب وزيرا فى وزارته الأولى وهو يقول:

«ولما دخل الهلالى باشا وجد الدكتور أحمد النقيب باشا مرتديا الردنجوت فصافحه وظن أنه كان فى الحضرة الملكية».

«وكان الوزراء قد اجتمعوا فى القصر لحلف اليمين الدستورية، ودخل الهلالى باشا مكتب الملك ليفاجأ بطلب تعيين الدكتور النقيب وزيرا

للصحة، وقال الملك إنه موجود وجاهز لحلف اليمين، وكأنه أراد إحراج الهلالى باشا فى آخر لحظة».

«فاعتذر الهلالى باشا بأن الوزارة متجانسة والوزراء منسجمون جميعا».

«وخرج الهلالى باشا من لدن الملك فوجد أمامه محمود غزالى باشا والأستاذ فريد زعلوك فقال لهما: مفيش حلف يمين».

«لكنه فوجئ بالملك من خلفه يقول: ألا تصلح شهادتى فى الدكتور النقيب بأنه صالح للوزارة؟».

«وأصر الهلالى باشا على موقفه».

....

ومن الجدير بالذكر هنا أن حسن يوسف أشار فى مذكراته إلى ما يؤيد ما ذهب إليه صلاح الشاهد فى هذه الواقعة، ومما يؤيد صحة روايتيهما أن وزير الشئون الاجتماعية فى هذه الوزارة تولى وزارة الصحة على سبيل النيابة بالإضافة إلى الشئون الاجتماعية.

(٢٥)

ويميل صلاح الشاهد إلى بعض الروايات القائلة بأن تعيين الدكتور طه حسين وزيرا للمعارف حدث بصورة مصادفة لم تلق حماس النحاس باشا، وربما يتعارض هذا مع حرص طه حسين (فيما رواه فى آخر حياته من أحاديث لسكرتيره وغيره) على التأكيد على توثق علاقته بالنحاس باشا، وأنه هو الذى اختاره وزيرا، ونحن نرى الشاهد حريصا على أن يتحدث عن طه حسين بلفظ «الشيخ» أكثر من مرة، وهو ما يدلنا على أنه لم يكن

حيادياً فى موقفه منه، وسوف نرى من حكمه فى نهاية القصة أنه فيما يبدو لم يكن يرتاح إلى سلوكيات طه حسين السياسية:

«... واجتمع [أى الهلالى باشا] بالنحاس فى صالون منزله ثم طلب من الهلالى باشا قبول وزارة الخارجية فاعتذر، ولكن الأستاذ فؤاد سراج الدين باشا وفريد زعلوك باشا أشارا بإحضار الشيخ طه حسين ليقنع الهلالى باشا بقبول المنصب لصداقته الوطيدة به، وحضر الدكتور طه حسين، لكن نجيب باشا أصر على الاعتذار وقال مخاطبا النحاس باشا: ما هو عندكم الشيخ طه».

«وخجل الدكتور طه حسين من هذا القول».

«وانتهى الاجتماع عندما برحوا منزل النحاس باشا على أن يعين عبد اللطيف محمود وزيرا للمعارف، وزكى عبد المتعال سكرتيرا عاما للبنك الأهلى، لكنه غضب من ذلك بسبب تعيين الدكتور حامد زكى وزير دولة، وقد تدخل الدكتور محمد نصر طبيب النحاس باشا الخاص لفض الخلاف، وعين النحاس باشا زكى عبد المتعال وزيرا، ونقل عبد اللطيف محمود إلى وزارة الصحة، وذهب الدكتور طه حسين لمقابلة فؤاد باشا واحتج على معاملة النحاس له، فاقترح فؤاد باشا تعيين الدكتور طه حسين وزيرا للمعارف، ولكن النحاس خشى من معارضة القصر، وتمكن فؤاد باشا من أن يذلل هذه المشكلة بالاتصال بكريم ثابت وإلياس أندراوس».

«وصدر المرسوم بتعيين طه حسين وزيرا للمعارف».

«وقال له رفعة النحاس باشا: يا حسين أنا حاطك تحت التجربة».

«وقد توطدت لذلك العلاقة بين فؤاد سراج الدين والدكتور طه حسين، وازدادت توثقا مع الأيام، وفترت علاقاته مع نجيب الهلالى باشا».

□

وعند هذه النقطة من حديث الشاهد عن دخول طه حسين الوزارة، نراه يسارع فيردف بجملة تقريرية يقدمها على تحفظ واستحياء ولكنها تحمل كل ما يمكن من معانى المرارة:

«وإذا كان لى أن أبدى رأيا فى تصرفات عميد الأدب العربى بلا منازع، فأكتفى بالقول بأنها أخلاقياته السياسية منذ أن عرفناه، وعرفنا ظروفه المالية وحاجته إلى الإنفاق على زوجته الفرنسية وأولادها منه».

«وقد كان لها عليه فضل كبير منذ بدأ دراسته فى فرنسا مبعوثا من الجامعة المصرية القديمة».

(٢٦)

وبعد أكثر من ثمانين صفحة من هذه المذكرات نرى صلاح الشاهد حريصا على الحديث عن ظروف منح طه حسين رتبة الباشوية فيقول:

«وأذكر أنه بعد شهور معدودة من تشكيل الوزارة [أى وزارة الوفد الأخيرة] افتتح الملك معهد الصحراء فى مصر الجديدة، وألقى الدكتور طه حسين فى حفلة الافتتاح خطابا أشاد فيه بمآثر محمد على وخلفائه على التعليم فى مصر، وما قدموه من خدمات جليلة فى هذا الشأن».

«وكان الملك مسرورا قرير العين، إذ لم يكد الدكتور طه حسين ينتهى من إلقاء خطابه حتى كان الملك قد منحه رتبة الباشوية وهنأه بنفسه».

«وكان طه حسين (باشا) أول وزراء الحكومة [يقصد الوزراء الجدد، فقد كان بعض القدامى حائزين لها بالطبع] الذين منحوا هذه الرتبة، وسبق زملاءه الذين لم يكونوا يحملونها بنحو عام كامل».

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور حسين حسنى سكرتير الملك قد تناول هو الآخر قصة هذا الإنعام الملكى بالتفصيل فى مذكراته بما لا يتعارض مع ما رواه صلاح الشاهد.

(٢٧)

وتحفل مذكرات صلاح الشاهد بالإشادة العاقلة والمتعقلة بسياسات الوفد والنحاس باشا، وهو يجاهر فى هذه المذكرات بما علمه من تفكير الوفد الجاد فى عزل الملك فاروق، ومن الطريف أن نقرأ فى هذه الذكريات بعض الإشارات الواضحة إلى أن أوراق مثل هذا المشروع كانت معدة، وأنها كلها صادفت مصيرا سيئا:

«... ورأى كبار الوفديين عزل الملك عن العرش، وعُرض الأمر على مجلس الوزراء فأقر هذا الاتجاه وعهد إلى المرحوم أحمد نجيب الهلالى باشا بأن يصوغ بأسلوبه الدقيق العميق مبررات خلع الملك، فأعد بيانا وسلمه إلى الأستاذ محمود سليمان غنام باشا وزير التجارة، الذى ذهب إلى مكتبه فأغلقه عليه وحده وأخذ فى تبييض مسودة نجيب باشا الهلالى».

«ولما انتهى من ذلك ذهب إلى منزل النحاس حيث كان الوزراء لا يزالون موجودين، وتم توقيعهم جميعا على البيان كقرار صادر من مجلس الوزراء بخلع الملك فاروق وإعلان الجمهورية».

....

وسرعان ما يعقب الشاهد تعقيبا مخالفا فى روحه لما أورده من نص واضح المعنى فيقول :

«ويبدو أن هذا القرار كانت فيه جوانب من المناورة، فقد كان الشائع وقتذاك (١٩٤٣) أن فرقا خاصة من ضباط الجيش قد نظمت للاعتداء على النحاس باشا ووُزرائه انتقاماً من قبوله رئاسة الوزارة فى ٤ فبراير، وأن حسنين باشا كان وراء هذه التنظيمات، وكان الملك يرتاح لهذا الأسلوب من السياسة».

«على أنه بعد أيام توجه المرحوم عبد الحميد عبد الحق باشا إلى منزل النحاس باشا وأبلغه أن قرار عزل الملك فاروق قد نما إلى علم السفارة البريطانية، وأنها تشجع هذا الاتجاه، وأن عبد الحق باشا علم بذلك من أمين عثمان باشا».

«عندئذ طلب النحاس باشا مسودة القرار التى كتبها الهلالى باشا وأشرف على حرقها فى دورة المياه»..

«أما قرار مجلس الوزراء المكتوب بخط غنام باشا فقد أخذه عنده».

....

ثم يردف الشاهد بالحديث عن دور له هو نفسه فى البحث عن هذا المشروع أو هذا القرار(!!) :

«... وقد بذلت جهدا فى البحث عن هذا القرار وعلمت أنه لم يكن ضمن الأوراق التى تركها النحاس باشا، ومنها بعض مذكراته ومذكرات المغفور له الزعيم سعد زغلول، وأنه قد جرى مثل هذا البحث بوساطة فؤاد

سراج الدين باشا، وأحمد حمزة باشا، وغنام باشا، وإبراهيم فرج باشا، والدكتور محمد محفوظ بك طبيب العيون، والأستاذ محمود شوقى ابن شقيقة النحاس باشا.. ولم يعثر أحد على القرار».

(٢٨)

وفى مقابل هذا الإجراء العنيف الذى كان كفيلا بتخليص مصر مبكرا من الملك فاروق كان هناك إجراء فكاهى المظهر والمخبر ربما لا نصدق حدوثه ونحن نعيش عصرنا الحاضر، ويتمثل هذا الإجراء فيما يرويه صلاح الشاهد عن تصرف قام به النحاس باشا، وكان أقرب إلى الوصف بأنه «تحديد إقامة الملك» فى مكتبه فى رئاسة الوزراء، وذلك فى أثناء الأجواء المواكبة لإعلان إلغاء معاهدة ١٩٣٦:

«وفى يوم الأحد ٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ عاد حضرة صاحب المقام الرفيع المغفور له مصطفى النحاس باشا ـ طيب الله ثراه ـ من الإسكندرية إلى القاهرة بقطار الساعة الخامسة والنصف مساء».

«وفى يوم الاثنين ٨ أكتوبر طلب منى رفعة النحاس باشا العمل فورا فى توصيل «ميكروفون» من قاعة مجلس النواب إلى مكتبه برئاسة مجلس الوزراء على أن يتم هذا التوصيل فى أقل من نصف ساعة، وكلفت المهندس وتم ما أراد الزعيم».

«ثم استدعانى رفعته وقال: أخل المجلس من الموظفين وادعهم جميعا لحضور الاجتماع بمجلس النواب».

«ثم أضاف: إن جلالة الملك سوف يحضر، وبمجرد وصوله يدخل فورا إلى مكتبه».

«وقد تم ذلك فى دقائق دون علم أحد».

«كما طلب منى مصطفى النحاس أن أغلق باب المكتب بالمفتاح وألا أسمح للملك بالخروج من المكتب».

«وسألته مستفسرا: كيف يتم كل هذا يارفعة الباشا؟! إنه الملك.. لا أجرؤ أن أفعل هذا، ولكن النحاس صمم على ما قال».

«وعند دخول الملك إلى مكتب رئيس الوزراء بالرئاسة قال له: عن إذن مولانا، لما أروح البرلمان، جلالتك سوف تسمع ما أقول والجهاز موجود أمامك على المكتب».

«وخرج وأغلق بيده باب الغرفة وأخذ المفتاح ثم قال لى: تعال معى».

«وذهبنا معا إلى مجلس النواب واستقبل النحاس باشا استقبالا حارا ووقف على منبر مجلس النواب ليعلن للأمة أنه من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦، ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها.. وعاد فورا إلى مجلس الوزراء وفتح باب المكتب».

....

لست أستطيع أن أنفى حدوث مثل هذه الواقعة على هذا النحو الطريف، مع أنى أيضا لا أستطيع تقبلها على هذا النحو، فأين كان أمين الملك؟ وأين كان ياوره؟ وأين كان حارسه؟

(٢٩)

ويشير صلاح الشاهد فى مواضع متعددة من مذكراته إلى المستوى المتميز لعلاقات الوفد الخارجية ورئيسه مصطفى النحاس باشا مع السياسيين الفرنسيين والهنود والباكستانيين والتونسيين، وهو على سبيل

المثال يشير صراحة إلى أنه هو نفسه كان يحمل المال الذى يبعث به الزعيم مصطفى النحاس إلى الزعيم الفرنسى ديجول، بل يشير إلى المقهى الذى كان يلتقى فيه بالزعيم الفرنسى:

«وأذكر أن النحاس باشا كان صديقا حميما للمسيو شارل روا رئيس هيئة قناة السويس، وقد سمعت من النحاس باشا أن الجنرال ديجول صديق لشارل روا، وأن النحاس باشا كان يرسل نقودا إلى ديجول فى أثناء وجوده فى المنفى، وإقامته بمصر وتشكيله لحكومة فرنسا الحرة، إيمانا من النحاس بالديمقراطية إيمانا عميقا. ولقد كنت الشخص الذى يحمل النقود إلى الزعيم الفرنسى الراحل، وكانت مقابلتى معه تتم بمقهى «اريبان» بمصر الجديدة، وكان لموقف النحاس باشا من فرنسا فى محنتها ومع زعيمها العظيم فى منفاه أثر كبير فى العلاقات الفرنسية ـ المصرية، التى أيدت مصر فى قضاياها الوطنية حتى تأميم القناة سنة ١٩٥٦، ثم تأييد مصر بعد حرب سنة ١٩٦٧».

(٣٠)

ويشير صلاح الشاهد إلى طبيعة النبل وطول النظر اللتين كان النحاس يتمتع بهما فى ممارسته للسياسة وتصديه لتقلباتها، ويتضح هذا بصورة بارزة من مثل يضربه الشاهد بموقف النحاس من رغبته (أى رغبة الشاهد) فى الشهادة لصالح حرم النحاس، على حين كان النحاس باشا أبعد نظرا، وكان يعرف أنه لا جدوى من شهادة لن تقدم:

«... وأذكر أنه أثناء قضية زينب هانم الوكيل ـ حرم الزعيم مصطفى النحاس باشا ـ رحمها الله أن طلبت زينب هانم من المحكمة سماع أقوالى فى واقعة تتعلق بالقضية».

«وقد نشرت مجلة التحرير ـ وكانت تعبر عن رأى مجلس قيادة الثورة ويصدرها ضباط ـ هذا الخبر» .

«وقد كنت على استعداد لأن أدلى بشهادتى، إيمانا منى بإظهار الحقيقة عل الملأ، كما أنى عملت وقتا طويلا بالقرب من مصطفى النحاس واتصلت به منذ شبابى، وكان الرجل وزوجته ـ غفر الله لهما ـ أثيرين إلى نفسى، ولم يكن من المعقول ـ وأنا رجل عام ـ أن أتخلى عن ذكر الحقيقة أيا كان الموضع الذى كنت أشغله، كما يقول الله سبحانه وتعالى: «ولا تكتموا الشهادة» .

«وقد أبديت رغبتى فى التوجه إلى المحكمة للسيد الرئيس اللواء محمد نجيب فأبدى شيئا من الحذر، خشية أن يئول الأمر باعتباره معاداة للثورة .. ولكنى لم أتردد» .

«واتصل بى المحامى الكبير الأستاذ أحمد رشدى بك، وكان مدافعا عن السيدة الجليلة زينب هانم ودعانى لمقابلة السيدة زينب هانم، فلبيت، والتقينا فى منزل مصطفى النحاس وأبديت بجلاء استعدادى للشهادة وليكن ما يكون» .

«ولكن مصطفى النحاس باشا رفض ذلك وقال بالحرف الواحد للأستاذ أحمد رشدى: يا أحمد بك، لا تتعب نفسك فالحكم مكتوب قبل المحكمة، وكل شىء معد مقدما ولا داعى لإحراج صلاح، وأنا شايف إن بقاءه فى هذا المنصب خير لنا من إحراجه فى وقائع لن تسمعها المحكمة» .

«وفى اليوم التالى سحب الأستاذ [أحمد] رشدى [المحامى] طلبه باستدعائى للشهادة .. وصدر الحكم» .

(٣١)

وعلى الصعيد الإنساني يشير صلاح الشاهد إلى تشجيع النحاس للرياضة والسباحة فى مواضع عديدة من مذكراته، نقتطف للقارئ أحد هذه المواضع التى يقول فيها:

«وأثناء عبور البطل المصرى المعروف حسن عبد الرحيم وحصوله على جائزة الديلى ميل (أغسطس سنة ١٩٥٠) كان النحاس باشا يترقب الأخبار وهو فى طريقه من الإسكندرية إلى القاهرة بعد أن أمر بإبلاغه نتائج المباراة أولا بأول من نظار المحطات».

«وعندما دخل القطار القاهرة كانت أنباء انتصار حسن عبد الرحيم قد وصلت، وفرح النحاس باشا فرحا شديدا، وكان وهو يسير ممسكا بعصاه من منتصفها يختال زهوا وكأنه هو الذى حقق لمصر هذا الفوز العظيم».

«وطلب منى أن أرسل برقية للسفير المصرى بلندن لتهنئة السباحين والبعثة وإعطائهم أى مبلغ هم فى حاجة إليه».

«وعند رجوع البعثة إلى القاهرة قابلها مصطفى النحاس باشا فى سان استيفانو مهنئا، ودعا أفرادها لتناول الشاى، ووقف فيهم خطيبا ومشيدا ببطولتهم، ثم قال: إنه يرى أن الدعاية عن طريق الرياضة خير وأبقى وأكثر ثمارا من الدعاية الدبلوماسية الباردة».

(٣٢)

وبالإضافة إلى النحاس باشا فإن المذكرات تحفل بكثير من الثناء على شخصيات وفدية رفيعة، ويأتى عثمان محرم فى مقدمة هؤلاء، وقد كان

رئيسا للوزراء بالنيابة فى فترة غياب مصطفى النحاس فى الخارج، ويذكر صلاح الشاهد أن عثمان محرم رفض أن يقابل السفير البريطاني يوم الجمعة، وأكد رفضه وصرح به عندما قابل السفير بأن ذكر له أنه يرفض أن يجتمع فى يوم الجمعة بأى إنسان حتى لو كان ملكة بريطانيا العظمى نفسها:

«.... وفى أثناء سفر النحاس باشا إلى أوروبا فى ذلك الوقت كان المرحوم المهندس عثمان محرم باشا وزير الأشغال رئيسا للوزراء بالنيابة».

«وأذكر أنه فى يوم الخميس ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ اتصل بى السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون وطلب مقابلة رئيس الوزراء لأمر مهم للغاية، وحدد للمقابلة يوم الجمعة ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٠ انتظارا لوصول رسالة ترد من لندن مساء الخميس، ويجب إبلاغها فورا إلى الحكومة، ولا تحتمل أى تأخير».

«وبالفعل اتصلت بالمرحوم المهندس الكبير عثمان باشا محرم، وعرضت عليه رغبة السفير فرفض معاليه أن يجتمع بأى إنسان حتى لو كان ملكة بريطانيا العظمى يوم الجمعة، أو أن يخاطب أى إنسان فى العمل أيام الراحة الأسبوعية، وطلب إبلاغ رأيه إلى السفير، وأن تتم المقابلة صباح السبت التالى ١٩ أغسطس سنة ١٩٥٠ فى بولكلى».

«وفعلا تمت المقابلة وحضر السفير إلى مقر رئاسة المجلس، وبعد أن انتهت الزيارة قال لى عثمان باشا محرم:

«إن السفير البريطانى كان محرجا لأنه كان يخشى أن تسأله حكومته عن سبب عدم مقابلته لرئيس الوزراء المصرى فى الموعد الذى حدده».

«ولكن عثمان باشا قال له: أرجو أن تبلغ حكومتك ما أبلغك به صلاح بك، فلو جاءت الملكة نفسها إلى القاهرة وطلبت مقابلتى يوم الجمعة لاعتذرت».

(٣٣)

وتحفل المذكرات بتقدير لا نهاية له لفؤاد سراج الدين ودوره الوطنى وحنكته السياسية، ونحن نعرف أن صلاح الشاهد ظل على علاقة طيبة ومميزة بسراج الدين حتى وقت صدور المذكرات، بل ربما صنفت مذكراته على أنها تدور فى فلك توجهات سراج الدين، وفى مثل هذا القول كثير من الواقع ، وعلى سبيل المثال فإن صلاح الشاهد يشير إلى الدور الوطنى لفؤاد سراج الدين فى دعم المقاومة الوطنية بكل السبل والوسائل فى الفترة التى أعقبت إلغاء المعاهدة (أكتوبر ١٩٥١) فيقول:

«... وأذكر أنه ذات يوم حضر لمنزل الأستاذ فؤاد سرج الدين باشا [من الواضح هنا أن الرواية ليست إلا حديث صديق أو معجب ينقل الرواية عن صاحب البيت وليس حديث صاحب بيت] قريب له كان يحمل أخبارا غريبة فى بابها، تتلخص فى أنه علم بأن هناك قوات مسلحة قادمة من أستراليا سوف تصل إلى القناة لضرب الفدائيين وتعزيز القوات البريطانية الموجودة بالمنطقة».

«واقترح [أى القريب] على وزير الداخلية نسف القناة وسدها لكيلا تصلح للملاحة وذلك عن طريق «طرد ألغام» ينقل من القاهرة إلى بلدة القنطرة شرق بالسكك الحديدية لكى تتفادى تفتيش الإنجليز، ثم يثبت فى مكان ما يعينه الضباط لنسف القناة وتعطيلها، وأن يصحب الطرد وجيه أفندى».

«فوافق فؤاد باشا وزير الداخلية واتصل فورا بالمهندس المرحوم سيد عبد الواحد وكان مديرا عاما لسكك حديد مصر [ربما يجدر بنا هنا أن نشير إلى ما لم يشر إليه صلاح الشاهد من أن سيد عبد الواحد أصبح وزيرا للمواصلات فى وزارة سرى الأخيرة فى يوليو ١٩٥٢]، وأخبره بأن هناك طردا من وزارة الداخلية سرى وعلى قدر كبير من الأهمية، ولا يريد أن يطلع عليه أحد، ومعه موظف اسمه وجيه أفندى».

«كما اتصل وزير الداخلية [أى سراج الدين] فى الوقت نفسه بمأمور [جمرك] القنطرة شرق وأبلغه أن طردا مهما يصل إليه الليلة ومعه موظف اسمه وجيه أفندى، وطلب منه أن يمر من الجمرك دون تفتيش، وأن يتم ذلك على وجه السرعة وبصورة سرية للغاية».

«وقد تم كل شىء فى أقل من ٤٨ ساعة، ولكن الوزارة لم تتمكن من أن تستمر فى جهادها المقدس بسبب إقالتها بعد ٢٢ ساعة».

«وصدرت الأوامر ـ بعد ذلك ـ بوقف نشاط الفدائيين، ووأدت الحكومات المتعاقبة بأمر الإنجليز نشاط الفدائيين».

(٣٤)

ثم يشير صلاح الشاهد إلى صدى هذه المحاولة الفدائية حين كانت بعض الإنجازات تتحول إلى اتهامات، وحين كان الثوار أصحاب السلطة الجدد على صعيد ثان يتنازعون بعض المجد الوطنى والفدائى مع أصحاب السلطة القديمة من رجال الوفد، وقد كانت هذه المفارقات المسرحية من أروع المفارقات فى تاريخنا المعاصر، بيد أنها لم تجد حتى الآن من يوظفها دراميا.

ومن الجدير بالذكر أن عبد اللطيف البغدادى وجمال منصور وكثيرين غيرهما من الضباط الأحرار قد أشاروا إلى تفصيلات متعددة من هذه القصة.

ولنقرأ ما يرويه صلاح الشاهد بابتسار لم يقصده:

«وأذكر أنه عندما حوكم فؤاد سراج الدين أمام محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ ذكر للمحكمة ما قام به من أعمال فى منطقة القناة، ومنها نقل الطوربيد لنسف القناة».

«وقد نسب رئيس المحكمة السيد عبد اللطيف البغدادى هذه الواقعة إليه كتهمة، لكن سراج الدين باشا أنكر ذلك بقوله: إن أحد الضباط منكم هو الذى طلب منى ذلك ونفذت له ما أراد».

....

....

ويبدو أن جزءاً من النص الذى كتبه صلاح الشاهد قد سقط من هذا النص، وأن هذا الجزء يتعلق بدور عبد اللطيف البغدادى نفسه فى نقل جزء من هذا اللغم، ومن عجائب الأقدار أن تدفع الأحداث برجلين تعاونا فى سبيل إتمام عمل وطنى إلى الوقوف أمام بعضهما بحيث يصبح الوزير المسئول «متهما» ويصبح الضابط الفدائى الذى لقىّ عون الوزير المسئول «رئيسا للمحكمة»(!!) ولعل الإنصاف يقتضينا أن نكرر ما أشرنا إليه من أن كثيرين من رجال عهد الثورة ومنهم عبد اللطيف البغدادى نفسه فى مذكراته قد أشاروا (فى السبعينيات وما بعدها) إلى حقيقة هذه الواقعة بما يشرف فواد سراج الدين.

ونستأنف ما يرويه صلاح الشاهد عن هذه المحاكمة:

«وفى اليوم الثانى للمحاكمة، وأثناء الاستراحة دخل شخص على فؤاد سراج الدين باشا، ومن الطريف أنه كان وجيه أفندى (وهو قائد الجناح وجيه أباظة) وقال له: إنه قادم خصيصا لكى يستدعيه فؤاد باشا إلى الشهادة ولكى يؤيد رواية سراج الدين باشا».

«ولكن فؤاد باشا اعتذر له قائلا: إن هذه الشهادة لا تقدم ولا تؤخر».

«ولكن وجيه أباظة ألح عليه إلحاحا كبيرا ولم يستجب له فؤاد باشا».

«وهنا اقتحم وجيه أباظة المحكمة أثناء الاستراحة وأعلن لها أن ما قاله فؤاد سراج الدين صحيح، فقد نقل اللغم، أما كل ما قام به عبد اللطيف البغدادى فهو نقل جهاز اللغم».

(٣٥)

ويقف صلاح الشاهد مع القائلين بحسن تصرف فؤاد سراج الدين كوزير للداخلية عند وقوع حريق القاهرة، وهو يثبت تاريخ البيان الذى نشره سراج الدين عن وقائع الحريق ووجهة نظره فيه:

«وقد سرد وزير الداخلية حوادث ذلك اليوم بالتفصيل فى بيان خطير نشرته جريدة «المصرى» يوم ١٠ فبراير ١٩٥٢ أثناء وزارة على ماهر باشا بعد إقالة الحكومة الوفدية، كشف فيه الستار عن ظروف الحريق وما اكتنفه من ملابسات، وحلل فيه الوقائع تحليلا يكشف عن المتآمرين فى حريق القاهرة».

«ولكن الحكومة صادرت الجريدة ولم تسمح بنشر البيان، ولكن الجريدة احتالت على النشر وضللت الرقيب ونشر البيان وكان له دوى هائل».

(٣٦)

كذلك يثبت صلاح الشاهد لفؤاد سراج الدين موقفه الواضح فيما يتعلق برفض رغبة الملك فى تعيين صهره إسماعيل شيرين محافظاً للقاهرة:

«حضر حسن يوسف لمقابلة فؤاد سراج الدين وقال له: إن الملك يريد تعيين إسماعيل شيرين محافظا للقاهرة».

«فرد سراج الدين قائلا: ليس من مصلحة الملك تعيين إسماعيل شيرين محافظا للقاهرة، ولا إسماعيل شيرين فى حاجة لمرتب محافظ وهو زوج الأميرة فوزية أخت الملك، وأنا لا أقبل أن يقابلنى زوج أخت الملك على رصيف المحطة بوصفى وزيرا للداخلية، وهذا يثير عليه الكثيرين ويصبح ضمن عشرين واحداً منتظرين وصولى، أرجو إبلاغ رأيى هذا للملك.. يمكن تعيينه فى أى شركة إن كان يريد عملا بجانب عمله».

«وأعاد حسن يوسف الكرة مرة أخرى وقال لفؤاد باشا: إن الملك يرجوه فى تعيين إسماعيل شيرين محافظا».

«فرفض سراج الدين باشا، وقال حسن يوسف باشا: لو أصدرت الوزارة مرسوما بتعيين محافظ للقاهرة [أى شخص آخر غير إسماعيل شيرين] فإن هذا المرسوم لن يوقعه الملك».

«وفى الحال أصدر سراج الدين باشا قرارا بندب وكيل المحافظة محافظا بالنيابة وظل المحافظ بالنيابة إلى أن انتهى حكم الوفد».

....

ربما يجدر بنا أن نشير هنا إلى أن حسن يوسف لم يتناول هذه الواقعة من قريب ولا من بعيد فى مذكراته، مع أن مذكرات صلاح الشاهد كانت قد ظهرت فى حياته.

(٣٧)

كما تنفرد مذكرات صلاح الشاهد بالإشارة إلى موقف فؤاد سراج الدين فى معارضة سفر الراقصة سامية جمال إلى حيث وعد الملك بسفرها إلى أوروبا:

«فى صيف ١٩٥١ كان الملك فاروق فى دوفيل، ووعد جلالته أحد أصحاب الكباريهات باستقدام راقصة من القاهرة، تحيى ليالى ألف ليلة فى المدينة الفرنسية الصاخبة».

«وتقدمت الراقصة بطلب تأشيرة الخروج من القاهرة لكن وزير الداخلية رفض السماح لها، وحدثت أزمة بين القصر والحكومة، وفشلت الحاشية الملكية في إقناع وزير الداخلية بأن سفر الراقصة لتمثيل مصر فى الخارج إرادة ملكية سامية لا يمكن للحكومة إزاءها إلا الطاعة والتسليم».

«ولكن وزير الداخلية لم يقتنع، بل أصر على الرفض إصرارا شديدا».

«وأذكر أن الملك بنفسه اتصل بوزير الداخلية محاولا جعل الوزير يستجيب، لكن الوزير رد على الملك بقوله: إننى أرفض التصريح لهذه الراقصة، لأن فيه مساسا بالعرش، وأنا أدرى بمصلحة العرش».

«واهتزت العلاقات بين السراى وفؤاد سراج الدين باشا، ووصلت إلى حد التوتر الذى ينذر بوقوع شىء للحكومة».

«ولكن فؤاد سراج الدين بقى صامداً».

«وأشار خصوم الوفد على الراقصة «الملكية» بأن ترفع دعوى أمام مجلس الدولة ضد وزير الداخلية شخصيا لإلغاء القرار والحكم عليه بالتعويض لمساسه بالحرية الشخصية لإحدى الراقصات».

«ورفعت الدعوى بالفعل الراقصة سامية جمال».

«وصدر حكم المجلس برفض الدعوى باعتبارها تدخلا فى سلطة الإدارة التى هى أعلم بمصالح البلاد».

«ولم تسافر سامية جمال كما طلب الملك».

(٣٨)

وفيما يتعلق بموقف النحاس باشا من تحديد مَنْ ينوب عنه فى رئاسة مجلس الوزراء فى حالة سفره يورد صلاح الشاهد رواية لا نكاد نصدقها وإنما نميل إلى الرواية الأكثر تواترا والتى استعرضناها ضمن مدارستنا لمذكرات كريم ثابت، ونحن نميل إلى الرواية الأخرى لأنها تتفق مع منطق النحاس وأخلاقياته وأسلوبه فى العمل، ومع هذا فإن رواية صلاح الشاهد التى لا تحظى بقبولنا تدل من وجهة نظر صلاح الشاهد على ما يريد أن يثبته من موقف نبيل لفؤاد سراج الدين تجلى فى قبوله أن يكون غيره نائبا للنحاس باشا كرئيس لمجلس الوزراء فى أثناء سفره فى الخارج، وهو فى رأينا نبل أقرب ما يكون إلى ما يصفه القول المأثور: «مكره أخاك لا بطل»:

«وأراد النحاس باشا أن يضفى على فؤاد باشا شيئا من شرعية النيابة، فاقترح على القصر أن يصدر مرسوماً بتعيين فؤاد باشا سراج الدين نائبا لرئيس مجلس الوزراء».

«وبالرغم من أن الوفد فى وزارته الأخيرة لم يشرك فيها الهلالى باشا، فإن القصر قد استشار الهلالى وهو صاحب العقلية القانونية والدستورية الفذة، فأفتى بقانونية الاقتراح».

«ولكن القصر رفض لسبب غير مفهوم، وليس ذلك إلا إشاعة الفرقة فى صفوف الوفد».

«وأذكر أن فؤاد باشا لم يكترث لذلك، بل قابل الموضوع بروح الرياضى الذى أدرك مغزاه وفوت على القصر ورجاله ما يرمون إليه».

(٣٩)

ومن المناطق المهمة التى أضاءتها مذكرات صلاح الشاهد ما شهده من علاقات بعض أقطاب الوفد فى وزارته الأخيرة ببعضهم، وقد رأينا إشارته السريعة إلى اقتراب طه حسين من سراج الدين وسبب هذا الاقتراب من وجهة نظره، وهو يشير إلى بعض مظاهر الخلاف بين الوزيرين محمد صلاح الدين وفؤاد سراج الدين فيقول:

«أثناء انعقاد جمعية الأمم المتحدة بباريس فى يناير سنة ١٩٥٢، وكان صلاح الدين باشا وزير الخارجية يستعد للسفر لإلقاء خطبة فى الجمعية العمومية، أراد فؤاد باشا سراج الدين أن يعلم فحوى الخطبة قبل إلقائها على ضوء السياسة التى كانت تنتهجها حكومة الوفد بالنسبة لقضية الاستقلال والسودان».

«ودار حديث بين فؤاد باشا سراج الدين ووزير الخارجية».

«وقال وزير الخارجية ـ وعلى شفته ابتسامة اعتاد أن يرسمها على وجهه عندما كان يصادف مسائل خطيرة: إننى أنوى أن أقذف فى وجه الإنجليز بقنبلة خطيرة أثناء الجمعية العمومية».

«فقال له فؤاد باشا: ما هى؟».

«فقال: لقد صممت على أن أوافق على الاقتراح بعمل الاستفتاء فى السودان بشرط خروج الموظفين الإنجليز من السودان قبل إجراء الاستفتاء».

«ولكن فؤاد باشا عارض هذه الفكرة بشدة لأنها كانت تخالف رأى الوفد فى قضية وحدة وادى النيل، وإصراره على الوحدة منذ عهد بعيد».

«فقد تحطمت المفاوضات التى أجراها سعد زغلول وخليفته مصطفى النحاس باشا منذ سنة ١٩٢٤ على صخرة السودان، وقال النحاس باشا كلمته المدوية فى مفاوضته مع هندرسون: تقطع يدى.. ولا أفرط فى السودان».

«وكانت إنجلترا منذ سنة ١٩٤٧ ـ أى منذ عرض قضية السودان على مجلس الأمن ـ تطلب الاستفتاء، لكن الوفد ـ وهو يعبر عن الأمة بشطريها أصدق تعبير ـ كان يرفض هذه الفكرة من أساسها باعتبارها منازعة فى حق مسلم به لمصر، كما أخذت أمريكا أخيرا فى تأييد دعوى الاستفتاء».

«وكانت حجة فؤاد سراج الدين دامغة، وهى أن قبول مصر لفكرة الاستفتاء معناه بوضوح هو أنه يعطى لانجلترا ذريعة وإثارة للتشكيك فيما نادى به الوفد منذ فجر الثورة المصرية سنة ١٩١٩».

«وأخيرا سأل [أى سراج الدين] وزير الخارجية: ياصلاح باشا، هل أخذت رأى رفعة النحاس باشا؟».

«ولكن صلاح الدين باشا أجاب بالنفى، ثم قال: مادمت أنت ترى ذلك - وأنت سكرتير الوفد - فأرى أنه [لا داعى] للرجوع إلى رفعة الرئيس».

ربما نتوقف هنا لنشير إلى أن هذه التفصيلات كلها تبدو وكأنها «تنقل» عما رواه فؤاد سراج الدين دون أن يثبت صلاح الشاهد الرواية لصاحبها.

ونستأنف ما يرويه صلاح الشاهد حيث يقول:

«وسافر [الدكتور] صلاح الدين باشا إلى باريس وألقى خطابا يتضمن كل ما ذكره لفؤاد باشا ونشرت الصحف نص الخطاب».

«ولم تمض أكثر من ساعات إلا واتصل النحاس باشا بفؤاد سراج الدين باشا قائلا: شفت الكلام اللى قاله صلاح الدين، ما كنا خلصنا من زمان لو كنا عاوزين نعمل استفتاء».

«وتصادف أن يوم نشر الخطاب كان هو اليوم المقرر لاجتماع مجلس الوزراء، وتعمد فؤاد باشا سراج الدين أن يمر على منزل النحاس باشا قبل الذهاب إلى مجلس الوزراء ليصطحب رفعته».

«واجتمع مجلس الوزراء،وتكلم الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف بعد أن رفض التقيد بجدول الأعمال بسبب مسائل خطيرة لا يمكن إغفالها أو التغاضى عنها، ثم ذكر واقعة خطاب صلاح الدين باشا وما تضمنه من اقتراح لإجراء استفتاء فى السودان، وقال طه حسين: إن هذا يناوئ سياسة الوفد».

«وتساءل وهل الوفد قد غير من مبادئه؟».

«وطالب وزير المعارف بإقالة وزير الخارجية فورا».

«وقامت زوبعة بين الوزراء، وكان النحاس باشا واجما لم ينطق بحرف، إذ كان حزينا».

(٤٠)

ونأتى إلى بقية القصة التى يوردها صلاح الشاهد، ومن الواضح أنها من رواية فؤاد سراج الدين باشا، بل ربما إن الأحداث كلها كانت من تدبيره، وقد وجدنا فى مصادر عديدة ما يدل على أنه هو ومحمد صلاح الدين باشا كانا لا يسيران فى خط واحد، ويبدو أن بعض مَنْ رووا أو كتبوا عن هذه الفترة حاولوا وضع التشدد مع البريطانيين فى جانب الدكتور محمد صلاح الذين، فى مقابل وضع التساهل فى جانب فؤاد سراج الدين، مما دعا سراج الدين إلى أن يصرح من خلال أصدقائه من طبقة صلاح الشاهد وطرازه ببعض المواقف التى كان تشدده فيها لا يحتمل اللبس.

ومع هذا فنحن نرى فواد سراج الدين فى رواية صلاح الشاهد وقد تمثل فى صورة الفارس النبيل:

«... وتكلم وزير الداخلية فؤاد سرج الدين باشا موجها الخطاب إلى رفعة مصطفى النحاس باشا:

«لقد كنت قاضيا، ورفعتكم تعلم أنه لا يجوز محاكمة متهم دون سماع دفاعه، وحق الدفاع حق مقدس، فكيف تحكمون على إنسان دون أن تسمعوا دفاعه، فربما كان ذلك راجعا إلى خطأ فى الترجمة أو النقل، وأرى

تكليف إبراهيم فرج باشا وزير الخارجية بالنيابة بالاتصال فورا بالدكتور صلاح الدين باشا وأن يطلب منه باسم مجلس الوزراء العودة فورا إلى القاهرة».

«وبالفعل اتصل إبراهيم فرج باشا بالوزير الغائب الذى وصل إلى القاهرة يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢، وهو يوم مشهود [هو يوم حريق القاهرة كما نعرف، واليوم السابق على إقالة الوزارة كلها]،وأقيلت الوزارة دون أن يجتمع مجلس الوزراء».

(٤١)

وعلى نحو ما قدم صلاح الشاهد صفحات من الوفاء للنحاس، فإنه ينصف رؤساء الوزراء الثلاثة الذين عمل معهم فى نهاية عهد الملكية وهم: حسين سرى، وعلى ماهر، وأحمد نجيب الهلالى.

وهو يثبت لعلى ماهر فضله فى ثورة ١٩١٩ راويا هذا الفضل على لسان النحاس باشا نفسه:

«ولما قيل لى [الحديث للنحاس باشا] إنك لابد أن تعرف سعد باشا وقد كان لك موقف معه لما كان وزيرا للحقانية، فقلت إنها معرفة رسمية سطحية لا تؤهلنى لمفاتحته فى هذا الأمر الخطير [أى قيادة جهود السعى لدى البريطانيين من أجل استقلال مصر]، فقال على ماهر إنه يعرف عبد العزيز فهمى بك وربما تمكن من إقناعه بمخاطبة سعد باشا بأفكارنا وقيادته حركتنا».

«وزار علي ماهر عبد العزيز فهمي بك، ثم قمت أنا بزيارته، وتتابعت الزيارات».

«وذات مساء مال علينا عبد العزيز فهمي بك وقال بصوت خافت:

«اسمعا.. لقد فكرنا نحن فيما فكرتم فيه أنتم ونفذنا الفكرة.. هذا الأمر سر لكما وأود ألا يعلم به أحد».

«فاندهشت ووجدتني أقول له: نفذتم الفكرة وكيف ذلك؟».

«فقال عبد العزيز: إني وسعد باشا وعلي شعراوي باشا ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك نواصل الاجتماع والبحث في تأليف وفد يسافر إلى أوروبا لبسط قضية مصر أمام ساستها.. هذا سر بيني وبينكما فاكتماه في أعماق قلبيكما، والزما وصحبكما كل هدوء الآن، ولا تكثرا من التردد علينا لئلا تلتفت أنظار السلطة إلينا فتحوم الشكوك حولنا».

«ثم نهض واقفا وقال: أستودعكما الله».

(٤٢)

وتمثل مذكرات صلاح الشاهد نبعاً جيداً لكثير من التفصيلات التي حفلت بها فترة حكم علي ماهر في وزارته الثالثة (يناير ١٩٥٢ ـ مارس ١٩٥٢) ،وعلى سبيل المثال فإنه يتحدث بوضوح عن الغدر الذي لقيه هذا الرجل على يد الملك فاروق:

«.... وبعد أيام قليلة والرجل يبذل أقصى الجهود في مختلف الجبهات ويواجه أخطر الظروف السياسية التي مرت بالبلاد، فوجئت بصديقنا فريد شحاتة [سكرتير الدكتور طه حسين، وكان كثيرا ما يزود صلاح الشاهد

ببعض أخبار « الغد » من خلال علاقات أجنبية كما سيرد فى مدارستنا هذه] يقول لى:

«قبل نهاية شهر فبراير هذا لازم على ماهر باشا يمشى».

....

ويصور صلاح الشاهد علاقة الملك بعلى ماهر فى هذه الفترة تصويراً جيداً يقول فيه:

«مما لاشك فيه أن الملك فاروق لم يكن يطمئن إلى رفعة على ماهر باشا لأسباب كثيرة معروفة لدى المتصلين بالسراى، والمعروف أن صلة على ماهر باشا بالملك ترجع إلى عام ١٩٣٦ عندما كان رئيسا للوزراء ثم رئيسا للديوان الملكى، ثم أقصى منه بعد ذلك، وتدهورت العلاقات بعد ذلك بسبب المناورات والدسائس التى حاكها خصومه وفى مقدمتهم أحمد حسنين باشا رئيس الديوان فيما بعد».

....

ويضرب صلاح الشاهد أمثلة محددة على سوء معاملة الملك فاروق لعلى ماهر باشا، وهى أمثلة لم يضربها غيره على هذا النحو الدقيق:

«وأذكر أن الملك كان يتعمد فى مناسبات كثيرة إهانة على ماهر باشا، بل إن ماهر باشا كان لا يستقبل فى القصر الملكى الاستقبال الذى يليق بحامل قلادة فؤاد الأول التى لا يحملها سوى سبعة أشخاص على قيد الحياة فى مصر، وتعطى صاحبها أرفع ألقاب الدولة وهو: صاحب المقام الرفيع».

«وفى سنة ١٩٥١ عندما دُعى ماهر باشا إلى حفل شاى أقامه القصر بمناسبة زفاف الملك، أجلس فى مكان قصى من حديقة القصر، وذلك بقصد إهانته والحد من قدره وكرامته».

«وقد ذكر لى [أى على ماهر] أنه لا يذكر أنه جلس فى مكانه اللائق بالحضرة الملكية إلا فى مناسبتين: الأولى عندما أعلن على ماهر باشا عن تأليف «جبهة مصر»، وهى أشبه بالحزب السياسى منه بالجماعة السياسية، وأراد الملك أن يحرج السياسى العجوز على مأدبة الغداء أمام الجميع فقال الملك ساخرا: وبصوت عال يحمل الاستهزاء: إيه حكاية جبهة مصر؟ وبدأ [على ماهر] يروى أهداف هذه الجبهة، ولكن الملك لم يعره أذنا مصغية».

«أما المناسبة الثانية فقد حدثت عندما دعى إلى مأدبة غداء بالقصر احتفالا بميلاد ولى العهد، وكان الملك يجلس بين حسين سرى باشا وعلى ماهر باشا، وأمضى كل الوقت على المائدة أو فى الصالون وهو يوجه حديثه إلى رفعة سرى باشا دون أن يحاول مرة واحدة أن يخاطب على ماهر باشا بكلمة واحدة»

«وكان الملك يتعمد إذلال صاحب المقام الرفيع أمام أقرانه، ولكن على ماهر باشا كان يتذرع بالصبر ويبتلع الإهانات والإساءات، وكثيرا ما كان يعزو سلوك الملك إلى الخفة والطيش والوشايات والدسائس التى يموج بها القصر».

(٤٣)

ثم يمضى صلاح الشاهد فى ذكر بعض ما شهده بنفسه من أزمات على ماهر باشا فى وزارته الثالثة فيشير إلى أن على ماهر رفض القبول بفكرة

تعيين كريم ثابت وزيراً، لكنه أجبر على تعيين اللواء أحمد طلعت حكمداراً للعاصمة، كما أنه لم يستطع فرض رأيه الداعى إلى عودة السفير المصرى عبد الفتاح عمرو إلى لندن:

«ولكن الأزمات حاصرت على ماهر باشا فى وزارته التى استمرت شهرا واحدا، وأذكر فى أثناء تشكيل هذه الوزارة أن كريم ثابت باشا زار الأستاذ إبراهيم عبد الوهاب الذى كان يتمتع بثقة ماهر باشا واقترح عليه أن يرشحه وزيرا ليقوم ببذل المساعى الحميدة بين القصر والوزارة، ويكون رسولها لدى القصر الملكى».

«ولكن على ماهر باشا رفض بشدة وثار فى وجه إبراهيم عبد الوهاب».

«وبدأت الأزمات تطل بوجهها، فقد أراد القصر تعيين اللواء أحمد طلعت بك (وكان يمت بصلة القرابة إلى ماهر باشا) حكمدارا للعاصمة، ولكن الوزارة كانت رشحت لشغل المنصب اللواء أحمد عبد الهادى، وفعلا صدر هذا القرار ونشر بالصحف لكن الوسطاء سعوا بين الوزارة والقصر، وقبل رئيس الوزراء أن يعين اللواء طلعت حكمدارا للعاصمة».

«وثارت مشكلة جديدة بسبب عودة عبد الفتاح عمرو باشا سفير مصر لدى بلاط سان جيمس، إذ استدعته الحكومة الوفدية بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وصدر أمر ملكى بتعيينه مستشارا للملك فى الشئون الخارجية، وكان على ماهر باشا يرى أن يعود عمرو باشا إلى لندن مادام يراد تحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا بعد الأزمة الخطيرة التى تعرضت لها هذه العلاقات، ولاسيما بعد أن قابل رئيس الوزراء على ماهر باشا السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون فى محاولة لإعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين، ولكن الملك لم يوافق على هذا الرأى».

(٤٤)

كذلك يشير صلاح الشاهد إلى إجبار على ماهر على الموافقة على تعيين كامل القاويش وكيلاً لوزارة الداخلية، وربما نتحفظ على ما قد يفهم مما أورده صلاح الشاهد من أن القاويش كوفئ بالبكوية ثم بهذا المنصب على التحقيق الذى تولاه فى قضية مصرع أمين عثمان باشا، وهو ما قد يعنى أن الملك كان مهتما بالتحقيق، لكن الحقيقة التى يتناقلها الذين عاشوا هذه الفترة تكمن فى رغبة الملك فى إفساد ذلك التحقيق نكاية فى أمين عثمان والوفد والإنجليز جميعا بسبب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ :

«... ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى محاولة النيل من على ماهر باشا وإذلاله، فقد أراد الملك تعيين الأستاذ كامل القاويش نائبا عاما مكافأة له على التحقيق الذى تولاه فى قضية مصرع أمين عثمان باشا وأنعم عليه برتبة البكوية».

«ولم يخف رئيس الوزراء غضبه واحتجاجه وكانت حجته قوية فى عدم استحقاق الأستاذ كامل القاويش لهذا المنصب الخطير، فالقاويش أحدث مستشار ولا يمكن أن يتخطى زملاءه لمجرد رغبة ملكية تهز الجهاز القضائى واستقلاله».

«وتدخل الوسطاء مرة خرى لإزالة الخلافات وعين القاويش وكيلا لوزارة الداخلية لشئون الإعلام والدعاية».

(٤٥)

ثم يعرض صلاح الشاهد رؤية متميزة للأزمة الرئيسية فى علاقة على ماهر بالملك فاروق فى أثناء وزارته الثالثة:

«كل هذه الأزمات - والحق يقال - كانت يسيرة تافهة إلى جانب أزمة نشأت بين القصر وعلى ماهر باشا منذ تأليف الوزارة، ولم يكن فى مقدور الوسطاء أن يتخطوها، وهى أزمة عاصرت الوزارة منذ ولادتها، وهى الأزمة التى تمثلت فى مهادنة الوزارة للوفد وزعيمه الكبير مصطفى النحاس باشا، وكان على ماهر باشا من الذكاء بحيث أبى أن يكون مخلب قط لضرب الوفد، ثم سرعان ما يتخلص القصر منه وفقا للعبة التى يجيدها من قديم خاصة أن على ماهر باشا لا ينتمى إلى حزب سياسى أو يتمتع بأغلبية فى البرلمان، وله فى هذه السياسة باع طويل وقديم».

«وطلب القصر من رئيس الوزراء حل البرلمان الوفدى وإجراء ما يسمى «حركة التطهير» وتقديم كل مَنْ استغل نفوذه أيام الحكومة الوفدية إلى المحاكمة».

«ولكن على ماهر باشا لم يوافق على ذلك، وأيا كانت نواياه أو اتجاهاته فقد كان يرى أن تبدأ الحكومة بمفاوضة الإنجليز ووضع حل للمشكلات الخارجية، ثم يبدأ بعد ذلك الإصلاح الاجتماعى الداخلى».

(٤٦)

ويصور صلاح الشاهد ما يعتقد أنه كان بمثابة خطة الملك فاروق للخلاص من وجود على ماهر كرئيس للوزراء فيقول:

«ولقد طلب المرحوم على ماهر وهو رئيس الوزراء مقابلة الملك مرتين ولم يوافق الملك على المقابلة».

«وربما كان الملك يريد الخلاص من على ماهر ليتمكن من إسناد الوزارة إلى المرحوم أحمد نجيب الهلالى وفقا للخطة التى كان متفقا عليها

مع الوزير المفوض بالسفارة البريطانية مستر كريزويل، الذى بناء عليها رشح الهلالى باشا ماهر باشا ليخلف المرحوم النحاس باشا لكى يخلو الطريق أمام الهلالى باشا من أى زعيم آخر يصلح للوزارة فى هذا الظرف الدقيق».

«وفى أول مارس ١٩٥٢، وبعد أن نشرت «أخبار اليوم» فى ذات الصباح أن السفير البريطانى لن يقابل رئيس الوزراء، وأبلغتنى السفارة فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والخمسين أن السفير يعتذر عن الموعد المحدد (الساعة الحادية عشرة) لمقابلة على ماهر باشا بوزارة الخارجية بسبب وعكة برد أصابته بعد لعب التنس فى نادى الجزيرة، اتصلت من مجلس الوزراء برفعة ماهر باشا بوزارة الخارجية وأبلغته الاعتذار».

«عندئذ كلفنى رفعته بدعوة مجلس الوزراء إلى الاجتماع فورا بدار الرئاسة، ثم جاء إلى المجلس ودخل حجرته وطلب منى إبلاغه عندما يكتمل المجلس ومنع أى اتصال به، فسألته: خير يارفعة الباشا؟».

«فقال: إننى أعد كتاب استقالة الوزارة».

«ولما اكتمل الأعضاء دخل عليهم وبقى معهم حوالى عشر دقائق تلا فيها كتاب الاستقالة الذى حرره عندما حضر لمجلس الوزراء بخط يده ثم أغلق عليه مظروفا وسلمه إلى المرحوم محيى الدين فهمى بك لتسليمه إلى رئيس الديوان الملكى المرحوم حافظ عفيفى باشا، ولما لم يكن حافظ باشا موجودا بقصر عابدين فقد سلمه محيى الدين بك إلى [المرحوم] معالى عبد اللطيف طلعت باشا كبير الأمناء».

(٤٧)

وتنفرد مذكرات صلاح الشاهد برواية واقعة من الوقائع التى تجيد تصوير أسلوب على ماهر فى خلق الأزمات والمواجهات ثم محاولة التغلب عليها:

«فى أثناء وزارة رفعة على ماهر باشا أراد [أى على ماهر] أن يجرى مشاورات مع زعماء الأحزاب السياسية للتفاهم عن الوضع بعد إقالة الوزارة الوفدية».

«ودعى إلى مقابلة رئيس الوزراء كبار رجال الوفد الأساتذة: فؤاد سراج الدين باشا، وإبراهيم فرج باشا، وعلى زكى العرابى باشا، والدكتور محمد صلاح الدين باشا».

«كما دعى للمقابلة: الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين، والأستاذ حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى، والأستاذ مكرم عبيد باشا».

«وأخيرا دعا رئيس الوزراء دولة إبراهيم عبد الهادى باشا رئيس حزب السعديين، والأستاذ حسن الهضيبى بك المرشد العام للإخوان المسلمين رحمة الله عليه».

«وحددت مواعيد المقابلات،وكان من المفارقات أن يأتى دور الأستاذ الهضيبى بك بعد دولة عبد الهادى باشا مباشرة».

«ولكن حدث بعض التأخير فى مواعيد المقابلات».

«وحضر دولة إبراهيم عبد الهادى باشا وقابل رئيس الوزراء».

«وفاجأنى المرحوم محيى الدين فهمى بك سكرتير عام مجلس الوزراء بطلب غريب، هو إدخال فضيلة المرشد العام للإخوان المسلمين مكتب رئيس الوزراء مباشرة فى أثناء مقابلة إبراهيم عبد الهادى باشا».

«وحاولت أن أفهم الأستاذ محيى الدين فهمى بك [غرابة] هذا الطلب، إذ كيف يتفق أن يدخل المرشد العام للإخوان المسلمين على دولة عبد الهادى باشا والمرشد العام يتهم الحزب السعدى باغتيال المرحوم حسن البنا».

«ولكنه أصر على هذا الطلب، بحجة أن هذه أوامر أصدرها رفعة رئيس الوزراء.. وأعدت محاولتى، وحاولت بكافة الوسائل أن أتنصل من هذا العمل والمسئولية الناجمة عنه، ولكن سكرتير عام مجلس الوزراء أصر على موقفه إصرارا شديدا وكرر أنه طلب على ماهر باشا، وحضر الأستاذ الهضيبى ودخل على رئيس الوزراء دون أن يعلم المفاجأة التى فى انتظاره».

«وهنا، وقعت الواقعة، وحدث انفجار فى مكتب رئيس الوزراء، وثار دولة عبد الهادى باشا والأستاذ الهضيبى معا فى الوقت نفسه، وخرج عبد الهادى باشا مسرعا فى مشيته».

«وكذلك خرج الهضيبى مهرولا غاضبا».

«وطلبنى رئيس الوزراء وكان غاضبا غضبا لا يوصف، وصاح بى: ايه اللى عملته ده.. أنت عملت أزمة كبيرة».

«وقلت - وقد تذرعت بالصبر - بصوت هادئ: يا رفعة الباشا إن محيى الدين بك هو الذى أمر بذلك».

«ولم ينتظر على ماهر باشا، بل أسرع إلى مكتب الأستاذ محيى الدين فهمى بك ووجه إليه عبارات اللوم على الإهمال الجسيم الذى صدر منه على رءوس الأشهاد الموجودين بالمجلس».

«وثار محيى الدين بك، وترك مكتبه».

«ويبدو أن على ماهر باشا قد شعر بقسوة ملاحظاته على تصرف الأستاذ محيى الدين بك فهمى، وأراد أن يعتذر للأستاذ محيى الدين بك فغادر مقر الرئاسة إلى منزل الأستاذ محيى الدين بك لاسترضائه».

«ولكنه نظر إلىّ قبل أن يتوجه للاعتذار، وطلب منى أن أصلح ما أفسده محيى الدين بك بكل الوسائل، وأن أحضر المرشد العام بعد ربع ساعة».

«ولن أصف الحيرة التى وقعت فيها، فقد كانت المسألة فى نظرى دقيقة ومحرجة وتحتاج إلى قدر من الصبر وسعة الصدر».

«على أننى توكلت على الله، وتوجهت إلى منزل المرشد العام بمنيل الروضة وشرحت لفضيلته رحمه الله المسألة بأبعادها، وأنها حدثت بسبب خطأ أوقعنى فيه سوء الحظ، وأنها لم تكن مقصودة».

«وكررت الرجاء، ولكن المرشد العام رفض بإباء وشمم».

«ولم يتطرق اليأس إلى قلبى، وزعمت للمرشد العام أن هذه الغلطة سوف تؤدى إلى فصلى من الخدمة».

«و لان قلب المرشد العام وحضر معى وقابل رئيس الوزراء».

□

على أن الأهم من كل هذه القصة هو تعليق صلاح الشاهد عليها، فهو بعد أن يورد هذه القصة بكل تفصيلاتها يقف ليتساءل وليجيب على تساؤله فيقول:

«وانتهت الأزمة على خير، ولكننى أتساءل: هل قصدها على ماهر باشا بنفسه أو لا؟».

«وأغلب الظن أن الشيب الذى علا مفرقى قبل الأوان يرجع فى المحل الأول إلى هذه الأزمات التى خضت غمارها فى أثناء عملى بمكاتب رؤساء الوزراء».

(٤٨)

أما حسين سرى باشا فإنه يحظى فى بعض أجزاء المذكرات بما قد يبدو على أنه تقدير صلاح الشاهد وتعاطفه:

«... طلب منى سرى باشا أن أحضر إلى الرئاسة فى التاسعة صباحا ليجرى مشاورات تأليف الوزارة [يشير إلى وزارة سرى باشا الأخيرة فى يوليو ١٩٥٢] ويتم إعداد مراسم التشكيل».

«وبعد وصول سرى باشا بقليل حضر إلى المكتب (فى بولكلى) محمود بك سرى الشقيق الأكبر لسرى باشا وطلب مقابلته فسارعت بفتح الباب ودخل محمود بك، وفوجئت بحسين سرى باشا يقول لى:

«إيه اللى جاب البيه ده هنا، أنا مش قلت ماحدش يخش إلا لما تقول لى وأوافق».

«فقلت له: يارفعة الباشا أنت قلت لى على إنك رئيس وزراء، وحتى الآن لم تحلف اليمين، وامبارح كان بهى الدين بركات باشا نام على أنه رئيس وزراء، وصحا من النوم ليجد نفسه كما هو. ومن حق الأخ الأكبر الدخول على الأخ الأصغر مادام هذا لا يشغل منصبا رسميا، ورفعتك لم تحلف اليمين للآن».

«فأصرّ [أى حسين سرى] على خروج محمود بك الذى غادر المكتب وفى عينيه دمعتان».

(٤٩)

وبعد أن يروى صلاح الشاهد هذه القصة التى هى فى رأينا مظهرية (فى البداية والنهاية) يردف مباشرة بالوجه الآخر لسرى باشا مشيرا إلى ما رآه من ضعفه فى حالة واحدة كانت تستأهل هذا الضعف، ويتطرق إلى ذكر تفصيلات مهمة عن هذه الواقعة التى تتعلق بقبول اختيار كريم ثابت وزيراً فى وزارته:

«ولم ألاحظ (يقصد: ألحظ) على المرحوم سرى باشا موقفا يمكن أن يوصف بالضعف إلا أمام قرينته المرحومة ناهد هانم عندما كانت تؤنبه بشدة على تعيين كريم ثابت باشا وزيرا فى وزارته برغم ما يعلمه من فساد تصرفاته، وما عمله ليخرجها [أى ناهد سرى نفسها وهى قرينة رئيس الوزراء، وخالة الملكة السابقة فريدة، وابنة رئيس الوزراء الأسبق محمد سعيد باشا، وشقيقة الفنان العظيم محمود سعيد] من رئاسة الهلال الأحمر».

«وكان رد سرى باشا أن الملك عاوز كده ولازم نسمع كلام الملك».

«وكان موجودا الدكتور هاشم الذى كان يلطف من حدة حرم سرى باشا باعتباره هو الذى أثر على سرى باشا، وقال:

«كريم حيبقى كويس وحيسندنا فى القصر والسياسة عاوزة كده».

....

وسرعان ما يردف صلاح الشاهد بقوله:

«وكان هذا الموقف من هاشم باشا سببا فى تغير معاملة سرى باشا له، حتي إنه كان قبل أن يدخل مكتب سرى باشا يقرأ الفاتحة، ويترك السيجار على مكتبى ويزرر الجاكتة».

«أما كريم ثابت فكان إذا طلبه سرى باشا يسألنى: خير إن شاء الله، ثم يتجه إلى المرآة ويعدل وضع الطربوش على رأسه.. ويترك السيجار على مكتبى ويدخل وهو يرتعد».

(٥٠)

ومع أن صلاح الشاهد ينسب إلى محمد هاشم السبب فى تعيين كريم ثابت وزيراً على خلاف رغبة حميه حسين سرى باشا، إلا أنه فى موضع آخر ينصفه فيقول:

«أذكر أن الصديق عوض قنديل جاءنى فى مكتبى بقصر القبة فى أغسطس عام ١٩٦٦ وطلب منى السؤال عن مصير طلب الدكتور محمد هاشم الإذن له بالعمل مستشارا قانونياً لحكومة الكويت بناء على عقد حدد له مرتبا شهريا خمسمائة دينار ومسكنا وسيارة».

«وكانت الحراسة قد فرضت على أمواله وأموال زوجته بالتبعية وصارت حالته المالية غاية فى السوء».

«واتصلت تليفونيا بالمسئول فأفادنى برفض الطلب، واتفقنا على أن يكتب الدكتور محمد هاشم التماسا إلى المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر ويأتينى به دون أن يحضر الدكتور هاشم إلى القصر».

«وفوجئت فى اليوم التالى بأن الدكتور هاشم رفض بشدة فكرة التقدم بالتماس إلى الرئيس الراحل».

«ولم تمض شهور حتى انتقل الدكتور هاشم إلى جوار ربه».

(٥١)

على أن مذكرات صلاح الشاهد لا تصور حسين سرى إنسانا فاضلا على طول الخط، وإنما هى تقدمه فى صورة يأنف منها الكريم، وذلك فى مقابل مهندس شاب لم يجد حرجاً فى أن يواجه رئيس الوزراء الذى كان فى الوقت نفسه وزيراً للحربية بما كان يعتقد أنه الحق!! وذلك حيث تقول رواية صلاح الشاهد:

«طلب منى رئيس الوزراء ووزير الحربية حسين سرى باشا استدعاء المهندس «يوزباشى» حسين زكى من سلاح المهندسين لمقابلته».

«وجرت العادة أنه فى مثل هذه المقابلات يتحتم علىّ [أى على صلاح الشاهد نفسه باعتباره الأمين الخاص لرئيس الوزراء] البقاء مع رئيس الوزراء لحضور أوامره».

«وعند مقابلته لرفعة رئيس الوزراء سأله رفعته:

«هل أنت المهندس المشرف على بناء المصنع الحربى بطرة؟».

«فأجاب بالإيجاب».

«ثم سأله: إلى أية مرحلة وصلت فى البناء؟».

«فأجاب: الأساس والأعمدة المسلحة والسقف المسلح انتهينا منه».

«فرد عليه: ضرورى من إزالة كل هذا».

«فدهش اليوزباشي.. وقال لرئيس الوزراء: أهد مليون جنيه دفعت فى إنشاء هذا المصنع الحربى؟».

«فقال له: نعم.. إنه أمر منى بإزالته فورا».

«فاحتد اليوزباشي قائلا: يا أفندم.. مش معقول».

«وخبط رئيس الوزراء على المكتب بيده وصرخ: أنا وزير الحربية.. بأمرك».

«وقال له الضابط: الأمر يصدر إلىّ من مدير سلاح المهندسين، أما أنا فلن أزيل، واعلم يارفعة الباشا جيدا أن سبب هذا الطلب مرده لأنكم عند خروكم من الوزارة تعينون بشركة الأسمنت بطرة عضوا بمجلس إدارتها، ولا تريدون لمصنع الأسمنت أن يكون هدفا حربيا».

«وخرج اليوزباشي غاضبا.. ثائرا.. وهو الآن رئيس مجلس إدارة شركة فيبرو للأساس».

(٥٢)

وعلى نفس الخط تصور المذكرات موقفا مماثلا للقائمقام محمود سيف اليزل خليفة فى مواجهة رئيس الوزراء حسين سرى باشا، وذلك بسبب ارتدائه للزى العسكرى الصيفى:

«وكان القائمقام محمود سيف اليزل خليفة مديرا لمكتب وزير الحربية قبل أن يعين حسين سرى باشا وزيرا لها، ودخل لكى يعرض بريد الوزارة على الوزير مرتديا الزى العسكرى الصيفى (البوشرت)، وغضب الوزير لارتداء القائمقام مثل هذا الزى بدون قميص أو رباط عنق وقال له: ياحضرة.. تانى مرة تلبس قميص وكرافته».

«فقال له مدير المكتب: متأسف.. أنت وزير وأنا مدير مكتبكم للشئون العسكرية والإدارية، أما تغيير الزى فهو من سلطة القائد العام للقوات المسلحة.. وأخشى أن أغيره فأحاكم بتهمة.. لبس غير لائق».

«فثار مرة أخرى غاضبا وقال له: أنا الوزير الذى أصدر التعليمات وليس القائد العام».

«وأصر القائمقام سيف اليزل على موقفه وانصرف دون عرض البريد».

«ولولا قيام الثورة لتغير مصير القائمقام وأحيل إلى التقاعد بدلا من أن يكون أول سفير مصرى فى السودان الشقيق لمدة سنوات طويلة».

....

هل يجوز لنا أن نتوقف هنا لنشير إلى المفارقة التى حدثت بعد أيام قليلة حين أصبح الحكم للعسكريين وأصبحت ملابسهم العسكرية (صيفية وشتوية وميدانية...) بمثابة الملابس الرسمية.

(٥٣)

والشاهد أن صلاح الشاهد يتحدث عن حسين سرى حديثاً يبدو وكأنه يحفل بالاعتزاز، بيد أن هذا الحديث فى ضوء معرفة صلاح الشاهد بالخلفيات الوطنية فى نفوس قرائه يبدو بوضوح بعيداً عن التقدير، وهو يلقى الضوء على علاقة سرى باشا بالإنجليز وقدم هذه العلاقة فيقول:

«وإذا تحدثنا عن علاقة المرحوم حسين سرى باشا والإنجليز فنقول إنها كانت قديمة، بل كانت موروثة عن والده المرحوم إسماعيل سرى باشا».

وهو يشير إلى حقيقة موقف حسين سرى فى الفترة السابقة على تكليفه برئاسة الوزارة فى ١٩٤٩:

«وعندما تأكد سرى باشا من نجاح اتصالات غزالى باشا مع جميع الأطراف خاصة القصر الملكى الذى كان يمثله حسن يوسف باشا، وهو أيضا رجل سرى باشا حيث عينه مديرا للرقابة عندما كان رئيسا للوزراء سنة ١٩٤١، ثم قدمه إلى القصر الملكى بعد ذلك حيث صار فيما بعد وكيلا للديوان الملكى، وكان على صلات طيبة بجميع الجهات المحلية والأجنبية حيث المشهور عن حسن يوسف باشا أنه موظف أمين فقط».

«عند ذلك كان سرى باشا يريد السفر إلى أوروبا لقضاء شهرى يونيو ويوليو، لذلك رأى أن يترك عنوان إقامته فى أوروبا لدى السفارة البريطانية وأبلغها أن شركة كوك تستطيع الحصول عليه فى أى وقت، كما أبلغ غزالى باشا أنه فوض صهره المرحوم الدكتور محمد هاشم باشا فى إجراء كافة الاتصالات والاتفاقات».

«وتبين للأستاذ عوض قنديل فى أثناء هذه الاتصالات أن المرحوم ادجار جلاد باشا صاحب جريدة «الزمان» التى كان يعمل بها، كان على علم بهذه الاتصالات، وكان ذلك بالصدفة المحضة حيث علم بذلك من مستر تشايمان أندروز فى غداء خاص بنادى السيارات بالقاهرة أقامه غزالى باشا وحضره ثلاثتهم فقط، وتأكد من جلاد باشا نفسه فى حديث بينهما بمكتب الجريدة فى الإسكندرية فيما بعد».

(٥٤)

ونأتى إلى حديث مذكرات صلاح الشاهد عن رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم عبد الهادى، ومما تجدر الإشارة إليه قبل أن نبدأ فى هذه المدارسة أن صلاح الشاهد كان يعتبر إبراهيم عبد الهادى بمثابة مرجعه التاريخى

الأول إلى درجة أن الفصل الأول من كتاب مذكراته قد جاء كله على لسان إبراهيم عبد الهادى بعدما سأله صلاح الشاهد سؤالا رد عليه بإجابة مطولة كانت بمثابة الفصل الأول من كتاب صلاح الشاهد.

وقد ورد ذكر إبراهيم عبد الهادى فى كثير من المواضع فى المذكرات بالتقدير اللائق بشخصه.

وقد كان صلاح الشاهد حريصا على أن يورد ما أجابه به إبراهيم عبد الهادى عن سبب إقالة الملك لوزارته بعد سبعة أشهر فقط، وهو ينسب إلى إبراهيم عبد الهادى أنه أجابه بما يثبته صلاح الشاهد فى مذكراته.

ونحن نلاحظ فى رواية إبراهيم عبد الهادى أنه كان قد بدأ الوقوف بصلابة فى وجه تجاوزات الحاشية على نحو حاسم:

«لقد وضعت تشريعا يقضي بالحكم على مَنْ يضبط معه سلاح بخمس سنوات سجن، فضبط مصطفى كمال صدقى وكمال يعقوب على ما أذكر، وقدما للمحاكمة فحكمت المحكمة على مصطفى كمال صدقى بخمس سنوات، ولما كان الحكم لا يصبح نافذ المفعول إلا إذا صدق عليه الحاكم العسكرى [هو الملك نفسه] وبعد الحكم مباشرة جاءنى حسن يوسف وقال لى: إن مولانا يريد عدم التصديق على الحكم».

«فقلت له: بلغ مولانا أن هذا ليس من مصلحته، كما أننى لا أقبل هذا لأننى أنا واضع التشريع ولا أستطيع أن أهدره بنفسى فى بدء تطبيقه، فذلك أمر عسير على نفسى، ولا أستطيع مطلقا أن أهدم قانونا وأنا مشترك

فى وضعه، دا مش ممكن، مستحيل، قل لمولانا هذا، ... [وكانت] هذه أول مسألة أغضبت الملك».

....

....

وبعد فقرات يعود إبراهيم عبد الهادى إلى الحديث عن هذه الأزمة:

«وقد فاتنى أن أذكر الصدى الذى نتج عن عدم الموافقة على إلغاء محاكمة مصطفى كمال صدقى ومبلغ ما ترك من الغضب فى نفس الملك، حيث لم أقبل رغبته فى عدم المصادقة على الحكم، فقد تذكرون أن زميلى فى الوزارة مصطفى مرعى ـ وكنت أشركه فيما يختص بالأحكام العرفية ـ قد استقال من وزارة حسين سرى التى تلت وزارتى فى الحكم، وكان بين أسباب هذه الاستقالة ما أراد سرى باشا أن يشركه أو يورطه فيه من عدم التصديق على الحكم المشار إليه، فرفض مصطفى مرعى واستقال».

(٥٥)

وينتقل صلاح الشاهد إلى رواية إبراهيم عبد الهادى للأزمة الثانية بينه وبين الملك، ومن المدهش أن نرى الملك حسب تصوير إبراهيم عبد الهادى وهو يتصور إمكانية إلغاء قرار ما بنزع أصله من الوثائق، وهو الأسلوب الذى كنا نأخذه على بعض فترات عهد الثورة:

«أنتم كلكم تعرفون أن عثمان باشا المهدى ضابط كبير ورجل طيب الله يرحمه ويحسن إليه.. رشحته السراى ليكون رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش، ولكنى كنت أرى أن فؤاد صادق باشا أصلح لهذا المنصب كقائد

محارب، ولكن حيدر باشا - كما علمت - أفهم الملك أنه لو تم تعيين فؤاد صادق فسيكون كعرابى باشا، وتفاديا للحرج ووفق على تعيين عثمان المهدى باشا رئيسا للأركان مع وعد بتعيين فؤاد صادق مفتشا عاما للجيش».

«ويقضى القانون بأن مَنْ يعين فى وظيفة مدير عام فما فوق يكون بمرسوم ترفعه الحكومة إلى الملك للتصديق، فوضعت المرسوم وصدق عليه الملك، وبعد حوالى شهر ونصف شهر من تاريخ صدور المرسوم علمت من الأستاذ كامل سليم بك سكرتير عام مجلس الوزراء يومئذ وهو رجل أمين، أن السراى طلبت منه إرسال المرسوم الخاص بتعيين عثمان المهدى رئيسا للأركان، فرابنى هذا الطلب لأن السراى لديها ولاشك صورة من هذا المرسوم فى محفوظاتها، فلماذا؟ وما هو الداعى لطلب النسخة الأصلية من المرسوم؟ لذلك أبديت له عدم موافقتى على إرساله. وفى اليوم التالى جاءنى حسن يوسف باشا فكرر الطلب، فلم أوافق لعدم اقتناعى بذلك وقلت له: إذا كان المراد الاعتراض على عثمان المهدى فذلك جاء متأخرا، لأن تعيينه حدث وجرى بموافقة الملك، فما الذى جد فى هذه الفترة القصيرة ليبرر العدول عن هذا؟ والموافقة على ذلك تضييع لحق قانونى دستورى لا أوافق عليه لأنه اختلاس لحق الأمة، ومادمت لم أفكر فى أن أختلس لنفسى شيئا فلا أظن أن أحدا يحملنى على أن أختلس لصالح الملك شيئا».

«وقد تكرر طلب هذا المرسوم فى اليوم التالى بواسطة كريم ثابت ورددت عليه بنفس الرد، والحمد لله الذى أنطق بهذا كريم ثابت نفسه فى مذكراته التى نشرتها إحدى الصحف فى هذا العهد، وهى جريدة «الجمهورية».

....

يجدر بنا هنا أن نشير إلى وجهة نظر وزير حربية لاحق هو أحمد مرتضى المراغى باشا فى عثمان المهدى، و وهى وجهة نظر سلبية ،قد أوردناها فى كتابنا «على مشارف الثورة».

(٥٦)

ونأتى إلى ما رواه إبراهيم عبد الهادى لصلاح الشاهد عن ثالث الأزمات التى وقعت بينه وبين الملك فاروق وكانت تتعلق بالمحروسة والاعتماد الخاص بإصلاحها، وفى هذا الشأن يلخص صلاح الشاهد رواية إبراهيم عبد الهادى فى قوله:

«جاءنى [الضمير لإبراهيم عبد الهادى] حيدر باشا بعد أن انتهينا من وضع الميزانية واقترح حسين فهمى وزير المالية إذ ذاك، كما انضم لحيدر باشا أن يكون الاعتماد الخاص بالمحروسة اعتمادا خاصا غير داخل فى ميزانية وزارة الدفاع».

«ولما عُرض على اللجنة المالية فى مجلس النواب لقى ما يستحق من معارضة، فجاءنى حيدر باشا يعلن أنه غير قادر على إقناع اللجنة المالية التى طلبت حضور رئيس مجلس الوزراء شخصيا».

«فذهبت وأدركت خوف اللجنة المالية التى كنت أشاركها فى وجهة نظرها، وتداولت معها (اللجنة) وأعطيت كل الضمانات التى ترى فيها كفالة وصيانة لعدم تمكين أى راغب فى التلاعب بالاعتماد، واستقر الرأى على أن يعهد إلى رئيس مجلس الوزراء شخصيا بالإشراف على هذا الاعتماد، وأن يكون التصرف فيه قائما على أساس تقرير من خبراء دوليين يقررون أن إصلاح يخت المحروسة خير من شراء قطعة بحرية جديدة

تنوب عنه، وذلك لأن المتقدمين من قبل البحرية بطلب الاعتماد ادعوا أن هيكل المحروسة من مواد صلبة وأمتن من المواد المستعملة فى السفن من أمثالها فى الوقت الحاضر، وأن تطرح العملية على شركات عالمية للمناقصة».

«ووافق مجلس النواب على هذا، كما وافق عليه مجلس الشيوخ كذلك، ولما وافق عليه مجلس الشيوخ كنت قد خرجت من الوزارة ولم يجر أى تصرف فى هذا الاعتماد فى مدة حكمى».

«ولما جاءت وزارة حسين سرى أهملت كل هذه الشروط والقيود ونفذ الاعتماد».

«وفى عهد حكومة الوفد كذلك صرف مبلغ فرق دولارات زيادة».

□

ويعقب إبراهيم عبد الهادى فيما يرويه صلاح الشاهد عن هذه الواقعة بقوله:

«حكاية المحروسة هذه كانت ذات أثر فى نفس الملك، وقد لوح لهذا فى المأدبة التى أقامها للوزراء عند السفر إلى الإسكندرية قبل الاستقالة بأيام حيث عرض الحديث على المائدة أن الموسيقى التى تسمع ألحانها هى موسيقى المحروسة، وبأثر هذه القضية على نفسه شهد الأستاذ حسن يوسف عرضا أمام إحدى الهيئات القضائية فى المحاكمات التى جرت خلال هذا العهد، بأن حكاية المحروسة هذه كانت من أشد ما أغضب الملك على الوزارة ورئيسها».

....

وربما كان جديرا بنا هنا أن نؤكد على رواية إبراهيم عبد الهادى لصلاح الشاهد بما أورده سكرتير الملك الخاص الدكتور حسين حسنى فى مذكراته من أن الملك كان حفيا جدا بإصلاح المحروسة، وأن وجهة نظره فى هذا الشأن أنها كانت تعطى لمصر ولسلاحها البحرى حقا تاريخيا ممتدا بعمر المحروسة نفسها، وفى وسع القارئ أن يطالع ما نقلناه عن الدكتور حسين حسنى فى هذا الصدد.

□

كما يجيد صلاح الشاهد تصوير الجو الذى أحاط بتنفيذ الحكم على رئيس الوزراء الأسبق، ويشير إلى دوره الشخصى فى تقديم الالتماس الذى كتبه أبناء إبراهم عبد الهادى:

«واستمرت محكمة الثورة فى نظر هذه القضية [أى قضية إبراهيم عبد الهادى] حتى انعقدت فى صباح الخميس أول أكتوبر سنة ١٩٥٣، وحكمت على دولة إبراهيم عبد الهادى - بالنسبة للادعاءات المقامة عليه - بالإعدام شنقا ومصادرة كل ما زاد على ممتلكاته وأمواله عما ورثه شرعا لصالح الشعب».

«وبعد ذلك قدم أبناء الرئيس السابق إبراهيم عبد الهادى التماسا إلى الرئيس نجيب وكنت أنا شخصيا الذى حملت هذا الالتماس إلى الرئيس نجيب، الذى عرضه على مجلس الثورة فرأى أن يخفف عقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد».

ويعقب صلاح الشاهد بجملة واحدة خاطفة يقول فيها:

«وهو أول رجل كان حاكما للشعب.. يدخل السجن».

(٥٧)

ويشير صلاح الشاهد إلى بعض المآسى التى واجهها بعض القادة السياسيين فى عهد الثورة، فيذكر ما لقيه بعض الذين شاركوا فى تشييع جنازة النحاس، وكأنه يشير إلى حسن حظه الذى جعله فى خارج الوطن حين توفى النحاس، فلربما ناله بعض الأذى.

كما أنه حرص على أن يذكر أن الرئيس عبد الناصر قابل مديح الملك فيصل للنحاس بالصمت:

«وأذكر أن جمال عبد الناصر كان فى جدة عندما انتقل الزعيم مصطفى النحاس باشا إلى رحاب الله، وكان توديع النحاس باشا رهيبا يحمل وفاء الأمة وتقديرها لمن عملوا لمصر لآخر قطرة من دمائهم، ونبض من حياتهم، وقامت مظاهرة كبرى نقلتها الصحف العالمية ووكالات الأنباء».

«والتفت جلالة الملك فيصل إلى الرئيس وكان بجواره قائلا: لقد كان النحاس باشا ـ رحمه الله ـ رجلا عظيما فاضلا».

«وصمت جمال عبد الناصر».

«وأرسلنا برقية إلى أسرة الزعيم، وأرسل جلالة الملك فيصل برقية مؤثرة».

«رحم الله الجميع!».

(٥٨)

كذلك يشير صلاح الشاهد إلى اعتقال الهلالى بعد قيام الثورة بفترة،

وهى واقعة غير مشهورة، حيث درج بعض كتاب الثورة ممن ربطتهم علاقة بالهلالى وبأسرة الهلالى على أن يصوروه متعاونا مع الثورة على طول الخط، حتى إنه ساهم فى إقناع الملك بالتنازل عن العرش لمصلحة الثورة.

وليس من شك فى إمكان أن يكون ما يدل على التعاون مع الثورة أو المساهمة فى إقناع الملك قد حدث، لكن الجديد الذى تنفرد به مذكرات صلاح الشاهد هو أن الهلالى نتيجة لاعتقاله (مدة امتدت إلى ٣ شهور) كان قد أصبح متمردا، حتى إنه رفض مصافحة قائد الثورة الأول الرئيس محمد نجيب عندما زاره فى المعتقل فى أثناء اعتقاله:

«... اعتقل نجيب الهلالى باشا فى الإسكندرية سنة ١٩٥٣، ووصل الخبر إلى الأستاذ فريد زعلوك باشا الذى هرع لمقابلة صديق الشباب وزميل الصبا الدكتور نور الدين طراف وكان وزيرا للصحة فى الوزارة الأولى التى شكلها محمد نجيب بعد قيام الثورة، كما اتصل زعلوك بكاتب هذه الذكريات من مكتب الدكتور طراف طالبا موعدا لمقابلة الرئيس محمد نجيب، وتمت المقابلة فورا».

«وأذكر أن اللواء نجيب عندما رأى الأستاذ زعلوك بادره بالقول:

«أنا عارف أنت جاى ليه؟ أنت جاى تسأل عن الهلالى باشا، دلوقت تروح لإسماعيل فريد علشان تقابل اللواء حسين حمدى».

«وفعلا توجه الأستاذ زعلوك باشا بصحبة إسماعيل فريد واللواء حمدى إلى المدرسة الثانوية العسكرية حيث أحضر الحراس دولة الهلالى باشا من غرفته، وعندما علم الهلالى باشا بتفاصيل ما حدث للأستاذ زعلوك، ثار

وصاح فى وجهه: مين قال تروح لدول وتطلب مقابلتى؟».

«فأجابه زعلوك باشا: لقد وعدنى الرئيس نجيب أنه سوف يفرج عن دولتك بعد ٢٤ ساعة».

«وفعلا أفرج عن دولة الهلالى باشا، وجاء قرار الإفراج متأخرا ثلاثة شهور».

«والجدير بالذكر أنه أثناء اعتقال الهلالى باشا فى المدرسة الثانوية العسكرية زار اللواء نجيب المعتقلين لكى يتفقد أحوالهم، وعندما رآه الهلالى باشا رفض أن يمد يده لمصافحته وأشاح بوجهه عنه».

(٥٩)

وفى أكثر من موضع من مذكراته ينصف صلاح الشاهد الفريق حيدر باشا، وهو يشير إلى أن حيدر كان ضد رغبة الملك وحاشيته فى إقالة الوفد عقب حريق القاهرة، لكنه لم يستطع التغلب على المؤامرات التى اشترك فيها كل من حافظ عفيفى وكريم ثابت:

«... ذلك أن المرحوم حافظ عفيفى باشا، وكريم ثابت باشا حاولا مباشرة إقناع الملك بالإقالة، لكن المرحوم الفريق محمد حيدر باشا كان ضد الإقالة واستطاع إقناع الملك».

«وخرج حيدر باشا ليبلغ فؤاد سراج الدين باشا تليفونيا فقال له فؤاد باشا: وسبتهم معاه ليه.. زمانهم كملوا الطبخة».

....

ويشير صلاح الشاهد إلى ما يعتقد أنه السبب الحقيقى الذى جعل الفريق

محمد حيدر يتقاعس عن إشراك الجيش فى حفظ النظام يوم حريق القاهرة:

«وقد تناقل الخاصة وقتئذ أن فؤاد باشا قال لحيدر باشا فى غضب: إنه سبق أن قال له وقت احتدام معارك الفدائيين والبوليس فى القناة: إن الاحتياطات كاملة لإنزال الجيش فى الشوارع عند حدوث أى شغب، وأن حيدر باشا رد عليه أنه الآن يخشى انضمام الجيش إلى الجمهور الغاضب بعد الاعتداء الإنجليزى الوحشى على رجال البوليس والمظاهرات التى قام بها جنود البوليس وشاركهم الجامعيون والشعب».

....

وهو يعقب بأن حيدر باشا كان قد أصبح فى موقع أضعف من حيث سيطرته على الجيش:

«وكان معروفا وقتها أن حيدر باشا غير راض عن سياسة الملك، وأن يده مغلولة بالنسبة للجيش رغم أنه القائد العام، وأن الأستاذ مرتضى المراغى وزير الحربية واللواء حسين سرى عامر هما صاحبا الرأى لدى الملك، مما دعا حيدر باشا إلى تقديم استقالته ورفض الملك لها».

(٦٠)

وعلى صعيد آخر يروى صلاح الشاهد طبيعة الجفاء فى الفترة السابقة بين وزارة الوفد (ووزير الحربية فيها مصطفى نصرت) وبين حيدر باشا، ويدلنا ما يرويه صلاح الشاهد على مدى ما كان حيدر يتمتع به فى ذلك الوقت من شعبية فى الجيش فى مقابل الوزير الوفدى الذى لم يحظ بتصفيق أحد، وربما يتعارض هذا مع ما نقلناه فى الفقرة السابقة من

تصوير الشاهد نفسه لضعف سيطرة حيدر على الجيش فى أثناء حريق القاهرة ١٩٥٢:

«تقدمت حكومة الوفد بطلب إحالة حيدر باشا وعثمان المهدى باشا إلى المعاش بناء على طلب مصطفى نصرت باشا وزير الحربية. وفى ٦ مايو ١٩٥١، يوم الاحتفال بعيد جلوس الملك بنادى الضباط بالزمالك، كانت سيدة الغناء أم كلثوم ستحيى الحفل، سألت الوزارة السراى عن اسم مندوب الملك الذى سيحضر الحفلة ولم تتلق الوزارة جوابا، وكان سؤال الوزارة عن اسم المندوب حتى أنها لو علمت أنه حيدر لاعتذر مصطفى نصرت عن استقباله، ولكن السراى تكتمت الخبر وفوجئ معالى مصطفى نصرت باشا بوصول مندوب الملك الفريق محمد حيدر باشا الذى اضطر لاستقباله كمندوب عن الملك. وهنا أشفق الوزراء على موقف مصطفى نصرت وهو رجل مسن، ثم قام نصرت باشا وزير الحربية ليلقى الكلمة التقليدية فى هذه المناسبة ولم يصفق له أحد مطلقا».

«وبعد غناء أم كلثوم، ودع نصرت باشا حيدر باشا».

«وفى صباح اليوم التالى جاء كريم ثابت برسالة من الملك إلى فؤاد سرج الدين قائلا:

«إن شاء الله يكون مصطفى نصرت والناس سمعوا أم كلثوم وانبسطوا، وعلشان تعرفوا قد إيه الجيش بيحب حيدر باشا».

«وهذا طبعا معناه أن رأى حكومة الوفد فى حيدر باشا خطأ».

....

ولو صح ما رواه صلاح الشاهد في الواقعتين فإنه يدل على ما كان حيدر يتمتع به من سجايا نبيلة، بيد أنا مع هذا نرجح أن يكون حديث الشاهد عن حيدر حديث محبة وتقدير بأكثر من أن يكون حديث تاريخ وتقيم.

(٦١)

وربما كان صلاح الشاهد أكثر أصحاب المذكرات والذكريات إنصافا لمحمود غزالى باشا مدير الأمن العام الشهير، وهو يتحدث عنه بإنصاف شديد، ويعطيه دوراً كبيراً فى مجريات السياسة، وهو على سبيل المثال يقول:

«وكان غزالى باشا وهو رجل الأمن العتيد يعمل على أن يتولى الوفد الحكم، فقد كان وفدى الميول، وكان شقيقه المرحوم شاكر بك عضو مجلس النواب عن دائرة أبنوب وعضوا فى الهيئة الوفدية، كما كان غزالى باشا سكرتيرا للمرحوم سعد زغلول باشا لما كان رئيسا لمجلس النواب، وكان صديقا شخصيا لجميع أقطاب الوفد القدامى، خاصة المرحوم الدكتور أحمد ماهر باشا والمرحوم محمود فهمى النقراشى باشا، حيث كان له ولشقيقه شاكر بك فضل فى تعيينه مديرا للتعليم فى مجلس مديرية أسيوط قبل أن يتفرغ النقراشى باشا للسياسة، لكن الملك فاروق كلف المرحوم النقراشى باشا عندما تولى الوزارة فى ديسمبر ١٩٤٦ بإحالته إلى المعاش وأحيل فعلا».

....

ربما يجدر بى هنا أن أذكر القارئ بما نقلته عن مذكرات كريم ثابت فى كتاب «على مشارف الثورة» عن أن النقراشى باشا وهو رئيس للوزراء

صمم على إقالة محمود غزالى باشا من منصبه كمدير للأمن العام.

□

وهو يشير إلى مدى ما يمكن للصحفى الصديق (عوض قنديل فى هذه الحالة) أن ينقذ به ماء وجه صديقه المرشح للوزارة (غزالى باشا) ويصوره فى صورة المعتذر بينما هو مرفوض:

«ويوم تأليف وزارة الهلالى باشا التى أعقبتها حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كنا فى الدور العلوى من المنزل [أى منزل الهلالى باشا] نتخذ الإجراءات لتشكيل الوزارة، وكان معنا من الصحفيين الأستاذ على حمدى الجمال، والأستاذ الصديق عوض قنديل وباقى الصحفيين فى الدور الأرضى».

....

....

....

«ونظرا لأننى أحب غزالى باشا وأقدره كأنزه موظف فى هذه الدولة، ولأنه باع ثلثمائة فدان ورثها عن والده للوفاء بنفقاته العائلية وتربية ابنة زوجته وابنها، وما تتطلبه اتصالاته العالية من نفقات رغم ألوف الجنيهات التى كانت تحت يده من المصاريف السرية وهو مدير الأمن العام لسنوات عدة خلال الحرب العالمية الثانية، لهذا سألت الهلالى باشا عن سبب ترك غزالى باشا؟ فقال: لأنه طلب من حسين سرى باشا أن يشركه معه فى الوزارة التى أعقبت وزارتنا السابقة».

«فانتهزت الفرصة وقلت لصديقنا [أى عوض قنديل] إن غزالى باشا لن

يدخل الوزارة، فامتقع وجهه وسكت، وبعد أن أتم الهلالى باشا تعليماته إلىّ بشأن إعداد مراسم التشكيل وأخذت أستعد للنزول، سبقنى صديقنا حيث التقى بزملائه الصحفيين وقال لهم: إن الوزارة ستشكل بهيئتها القديمة ما عدا محمود غزالى باشا الذى اعتذر عن الاشتراك فيها، وعندما التقيت بهم سألونى صحة الخبر فانصرفت عنهم بضحكة ونكتة، وتبعنى صديقى وركب معى وقال: إن غزالى باشا سيتصل به فى فندق سيسل فى الثامنة مساء ليعرف منه موعد حلف اليمين كى يسارع بالحضور من القاهرة، وقال: إنه سيرد عليه بأنه اعتذر عن الاشتراك فى الوزارة وأن الصحف ستنشر ذلك فى الصباح التالى».

(٦٢)

وتبدو مذكرات صلاح الشاهد وكأنها حريصة على تصفية الحسابات مع بعض الشخصيات السياسية، وفى مقدمة هؤلاء حافظ عفيفى الذى ينسب إليه الشاهد المؤامرة فى الإشارة بتعيين إسماعيل شيرين وزيرا للحربية من أجل التعجيل بقيام الثورة(!!) كما رأينا حديثه عن دوره فى تعجيل الإطاحة بحكومة الوفد عقب حريق القاهرة:

«وإذا كانت الحكومة لم تعترض على تعيينه بغية أن تفوت على السراى الصيد فى الماء العكر، فإن الناس قد ثارت على تعيينه بسبب الحديث الذى أدلى به للأستاذ كامل الشناوى ونشرته «الأهرام» وانبرى فيه مدافعا عن معاهدة سنة ١٩٣٦، وطالب بالارتباط بالإنجليز إلى أقصى حد، فى الوقت الذى كانت الحكومة على وشك إلغاء المعاهدة».

....

ونحن نلاحظ أن صلاح الشاهد يلجأ إلى كتب التاريخ ليسجل على حافظ عفيفى أنه كان أكثر السياسيين الذين شاركوا فى تعطيل الدستور :

«فبينما نجد على ماهر اشترك فى تعطيل الدستور مرتين، وإسماعيل صدقى مرتين، ومحمد محمود مرة واحدة، نجد حافظ عفيفى أسهم فى الانقلابات على الديمقراطية ثلاث مرات:

«الأولى: مع محمد محمود باشا سنة ١٩٢٨ فى حكومة «اليد الحديدية».

«والثانية: مع إسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٣٠، بعد إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ وإصدار دستور سنة ١٩٣٠ الذى رفضه الشعب وقاومه مقاومة رهيبة قمعتها الحكومة بالسلاح».

«والثالثة: مع الهلالى باشا فى وزارة سنة ١٩٥٢ حيث أعلنت الأحكام العرفية وعطلت أحكام الدستور».

«فقد عيّنه محمد محمود باشا وزيرا للخارجية وحلقة اتصال بدار المندوب السامى، وأخفقت المفاوضات التى أجرتها الحكومة مع بريطانيا وقتئذ. وفى وزارة إسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٣٠ نقل من الوزارة إلى وظيفة وزير مفوض فى إنجلترا لكى يكون سندا للانقلاب فى بلاط سان جيمس».

....

وربما جاز لنا أن نتحفظ على ما يستنتجه صلاح الشاهد بأن نذكر ما تجاهله صلاح الشاهد من أن على ماهر شارك فى تعطيل بعد ما يقتضى به الدستور فى أولى المرات فى عهد وزارة زيور باشا.

بل إن صلاح الشاهد يردف هذا بذكر أن حافظ عفيفى كان صاحب الرقم القياسى فى المشاركة فى المفاوضات مع البريطانيين:

«وفى تاريخ المفاوضات المصرية الإنجليزية يبرز حافظ عفيفى باشا ليضرب الرقم القياسى بين جميع الساسة المصريين فى مائدة المفاوضات. وإذا كان مصطفى النحاس باشا - زعيم البلاد - فاوض الإنجليز خمس مرات، فإن حافظ عفيفى باشا جلس إلى مائدة المفاوضات ست مرات:

«الأولى: مع سعد زغلول باشا وعدلى باشا يكن سن ١٩٢٤ (مفاوضات سعد زغلول باشا/ ماكدونالد)».

«والثانية: مع محمد محمود باشا سنة ١٩٢٨ (محمد محمود باشا/ هندرسون) وكان وزيرا للخارجية».

«والثالثة: مفاوضات صدقى باشا سنة ١٩٣٠».

«والرابعة: مع مصطفى النحاس باشا سنة ١٩٣٦ التى انتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦».

«والخامسة: مع صدقى باشا سنة ١٩٤٦ وانتهت بمشروع معاهدة (صدقى/ بيفن)، وهى المفاوضات التى رفضت فيها أغلبية هيئة المفاوضة المشروع».

«وأخيرا: اشترك فى مفاوضات الهلالى باشا ورالف ستيفنيسون».

....

هكذا يبدو صلاح الشاهد وكأنه حريص على أن يشير إلى أن الرأى العام كان على صواب فى سخطه على تعيين حافظ عفيفى رئيس الديوان على

الرغم من أن حكومة الوفد تغاضت عن هذه الخطوة فى سبيل تفويت الفرصة على أعدائها ممن كانوا ينتهزون الفرصة لزيادة الجفوة بينها وبين الملك.

والحق أنى لا أستطيع أن أتجاهل التعبير عما أشعر به من أن حديث الشاهد عن حافظ عفيفى حديث منبئ عن كل ما فى التحامل من مظاهر.

(٦٣)

ومع أن صلاح الشاهد لا يصرف جهداً كبيراً فى مذكراته إلى الهجوم على كريم ثابت وانتقاده، إلا أنه يكثر من تكذيبه فى كثير من الوقائع التى يرويها، وقد رأينا مدى تكذيبه له فى دعاواه أنه كان صاحب سياسة التقارب بين الوفد والقصر فى نهاية الأربعينيات.

ومع ما يحفل به الكتاب من نقمة صاحبه على تصرفات كريم ثابت وآثاره السيئة على الملك، فإنه ينفرد بفقرة خطيرة يتحدث فيها عن صدفة أتاحت لكريم ثابت النجاة من محاولة لقتله على يد الحرس الحديدى تنفيذا لأوامر الملك فاروق نفسه:

«وأذكر ذات يوم ونحن فى بولكلى فى صيف سنة ١٩٥١، أن أفضى إلىّ المرحوم محمد وصفى قائد حرس الوزارات بأن الملك أصدر أمرا بقتل كريم ثابت باشا».

«عجبت لهذا الخبر وسألته فى دهشة: هل ستنفذ أنت هذه المهمة؟!!».

«فقال مستنكرا: لا، إن الأوامر قد صدرت إلى الحرس الحديدى الملكى لتنفيذ هذه المأمورية، ولا أعرف الشخص المكلف بها، وإنما أعلم أنه سوف يغتال بمدفع رشاش هذا اليوم».

«وفى صباح اليوم التالى لم يقتل كريم ثابت!!».

«وقابلت وصفى ضاحكا وأنا أقول: «إنه لم يُقتل، إن أخبارك أصبحت لا يوثق بها».

«ولكن محمد وصفى لم يفقد ثقته بأمر الملك وأجاب: لقد نجا كريم ثابت بفضل صلاح الدين باشا».

«وسألته: كيف كان ذلك؟».

«فأجاب: لقد قابل كريم ثابت فى أثناء تنزهه على الكورنيش أمام فندق سان استيفانو الدكتور صلاح الدين باشا وزير الخارجية فحياه وأقبل عليه، وسار إلى جواره متحدثا، وهنا شاهده «المنفذون» فأحجموا عن تنفيذ المهمة خوفا من قتل وزير الخارجية معه».

«وهكذا نجا كريم ثابت من موت محقق، ولا أعلم سبب الأمر باغتياله حتى الآن، وكل ما أعلمه أن الملك لما علم بنجاته مصادفة رفع غضبه عنه وقال: اتركوه.. له عمر».

(٦٤)

ويبدو صلاح الشاهد حريصا على أن ينتقد موقف الوزير الوفدى الدكتور أحمد حسين، وهو يشير صراحة إلى أن أحمد حسين كان مشاركا فى التآمر مع على ماهر على حكومة الوفد الأخيرة:

«... ولم يمض على ذلك أكثر من أسبوعين فيما أذكر، حتى جاءنا الصديق عوض قنديل بخبر جديد يروى فيه أنه كان جالسا مع المرحوم محمد أمين خليل وكيل وزارة الشئون الاجتماعية عندما دخل عليه

سكرتيره السيد محمد عبيد وأبلغه أن الدكتور أحمد حسين وزير [الشئون] كان عائدا من جنيف حيث عقدت جلسات مؤتمر العمل الدولى على الباخرة «أسبيريا» التى كان عليها أيضا المرحوم على ماهر باشا، وأنهما تفاهما على تخليص مصر من أزمتها مع أمريكا بمحاولة لزعزعة استقرار وزارة النحاس باشا، وأن يستقيل الدكتور أحمد حسين وبعض أنصاره فى الوزارة احتجاجا على تصرفات قيل إنها تمس نزاهة الحكم».

«فقال المرحوم محمد وصفى: إنه يعلم أن هناك اتصالات بين السفير الأمريكي وعلى ماهر باشا، وأن اتصالات الدكتور أحمد حسين برجال النقطة الرابعة (الأمريكية) معروفة، وعلينا انتظار ما سيفعله الدكتور أحمد حسين».

«وفعلا أعلنت «أخبار اليوم» استقالة الدكتور أحمد حسين وتمسكه بها رغم إلحاح النحاس باشا، وبقيت الأزمة أياما، والوزراء يعلنون رفض الاستقالة، واخوتنا الصحفيون ينشرون تصريحات الوزراء».

«وفوجئنا ذات صباح بأن «الأهرام وأخبار اليوم» تنشران قبول الاستقالة بينما «المصرى» تعلن استمرار الوزير، وهو أمر غير الواقع».

«وسألنا عوض قنديل ربما يكون لديه معلومات فقال: إنه فوجئ بعد منتصف الليل بزميله موسى صبرى وأحمد فهمى (ابن أخت الأستاذ أبو الفتح) يدخلان عليه غرفته فى سان ستيفانو ويطلبان منه إبلاغ «المصرى» قبول الاستقالة. والمعروف أن موسى صبرى كان على علاقة وثيقة مع الدكتور أحمد حسين، وأن أحمد فهمى انساق فى هذا التيار، وربما كان ذلك بموافقة الأستاذ أحمد أبو الفتح، حيث إنه سأل عوض قنديل فى ذلك الصباح عن سبب تخلف «المصرى» عن نشر خبر قبول الاستقالة فقال له إنه عجب من حضور أحمد فهمى إلى غرفته فى الفندق، وكان يمكنه

الوصول إلى مكتب «المصرى»، أو الاتصال بالقاهرة تليفونيا من الدور الأول فى سان سيتفانو».

....

يجدر بنا هنا أن نشير إلى أن أحمد حسين كان قد دخل وزارة الوفد عند تشكيلها فى يناير ١٩٥٠، وأن مرسوم استقالته من وزارة الشئون الاجتماعية قد صدر فى بداية أغسطس ١٩٥١، وقد ظلت هذه الوزارة محالة على وزير الزراعة عبد اللطيف محمود حتى ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ حيث خلفه عبد الفتاح حسن الذى كان قد عين وزير دولة منذ ٢٤ يونيو ١٩٥١.

(٦٥)

وفى مذكرات صلاح الشاهد حديث جيد ومستفيض عن شخصيات كثيرة نصف مشهورة، ولعل أهم هؤلاء هو صديقه الصحفى عوض قنديل الذى خصص للحديث عنه فصلا مستقلا فى نهاية كتابه، وهو يتحدث عن أن صديقه عوض قنديل كان منحازاً للنحاس، لكنه فى بداية الخمسينيات قلل من هذا الانحياز بسبب صداقته ووفائه لمحمود غزالى الذى كان صديقا للهلالى باشا، ومزكيا له لدى البريطانيين ليخلف النحاس، وقد قاده وفاؤه لغزالى إلى الوفاء أيضا لزكى عبد المتعال الذى أصبح عديلا لغزالى باشا، حين تزوج شقيقة زوجته، وهكذا أصبح هناك ما يمكن أن نسميه محوراً من الهلالى - غزالى - زكى عبد المتعال - عوض قنديل، وربما كان من حق القارئ أن نذكر له أن هذا المحور لم يعمر طويلا ذلك أن الهلالى نفسه قد تخلى عن اختيار غزالى باشا وزيرا فى وزارته الثانية على نحو ما روى صلاح الشاهد نفسه، وإن كان عوض

قنديل قد نجح فى تصوير الموقف على أنه اعتذاز من غزالى، وقد نقلنا هذا فيما سبق لنا أن تدارسناه من هذه المذكرات ننتقل هنا إلى ما يرويه صلاح الشاهد عن صديقه:

«... وكانت تجمعنا رابطة حبنا لزعيم الديمقراطية والحريات المرحوم مصطفى النحاس باشا، ولكن صديقنا كان منحازا بسبب وفائه النادر لوالده الروحى محمود غزالى باشا الذى زكى ترشيح الهلالى باشا لخلافة النحاس باشا لدى السفارة بعد فشل المفاوضات .... ، وكذلك بسبب صلاته الإخبارية على الأقل مع وزير المالية الدكتور زكى عبدالمتعال المحسوب على الهلالى باشا».

«وكان وقتذاك المحرر السياسى لمجلة «مسامرات الجيب»، فوجه سياستها اتجاها هلاليا وضد رجال القصر فى أثناء تحقيقات الأسلحة الفاسدة، وظهرت فى المجلة نغمة هجومية ضد فؤاد سراج الدين باشا كان يعتز بها الدكتور زكى عبد المتعال ويرتاح لها الهلالى باشا».

(٦٦)

ويشير صلاح الشاهد إلى قدرة عوض قنديل على الوصول إلى مصادر إخبارية غير تقليدية وتوظيف هذه المصادر توظيفا جيدا وذلك حيث يقول:

«.... وكان من بين مصادر صديقنا عوض قنديل وطنى مصرى هو الحارس الخاص للسفير البريطانى، وكان يواليه يوميا بتفاصيل تحركات واتصالات السفير، وكانت «المصرى» تعلم ذلك وتدفع مكافأة شهرية رمزية، وذات يوم جاء أحدهم ليقول للمرحوم وصفى: إن الحارس التابع

لك [كان الحارس يتبع وصفى إداريا، لكنه كان يتبع عوض قنديل فى ولائه.. ومن الطريف أن الرجلين كانا هما وصلاح الشاهد بمثابة مجموعة صغيرة من الأصدقاء] على صلة مريبة مع محرر فى «المصرى» فنهره وصفى وطرده من مكتبه».

«وكان صديقنا [أى عوض قنديل] وثيق الصلة مع مستر تشابمان أندروز الوزير المفوض للسفارة البريطانية، نظرا لما كان [أى أندروز] يؤمن به من أن حكم الوفد هو أصلح حكم لمصر».

«وكان واسع الصلات. يحصل على الأخبار بسهولة نادرة وكان يستطيع قراءة أى ورقة على بعد يقرب من ستة أمتار، وكنت كثيرا ما أحذر منْ يكون فى مكتبى من المسئولين الذين يتصادف دخوله وهم عندى يعرضون بعض الموضوعات التى ستعرض على رفعة النحاس باشا، فأسارع برفع ورقة مما أمامى وأقول له: ارجع فى آخر الغرفة واقرأ ما فيها، وكنت أقصد تنبيه ذلك المسئول».

(٦٧)

ويشير صلاح الشاهد على استحياء، لا يناسب الموقف ولا الواقعة، إلى أمجد المواقف فى حياة صديقة عوض قنديل فيقول:

«وفى أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ والاعتداء على المرحوم الدكتور السنهورى، وهتاف عمال النقل المشترك بقيادة صاوى أحمد صاوى ضد المحامين الجهلة والصحفيين الخونة الذين أيدوا الحرية والديمقراطية، فوجئت بالصديق عوض قنديل والمرحوم على خليل اليرقانى وثالث لا أذكره، و[فوجئت] أن صديقنا يقول لى إنه سيعتصم فى نقابة الصحفيين

ويعلن الصيام حتى يجتمع رجال الرأى [والحزبيون] لمناقشة الأوضاع التى وصلت بها البلاد، وأيده فى ذلك زميلاه وأعلنا مشاركته، وغادروا دار الرئاسة، وفى الصباح قرأت فى «الأهرام» برقية يعلن فيها صيامه حتى يجتمع ذوو الرأى ويقرروا مستقبل الديمقراطية فى مصر، ولم يشاركه أحد فى الصيام».

«واتصلت تليفونيا بالمرحوم ابنه وسألته إذا كان فى حاجة إلى شىء، فأجابنى بأنه ترك له ما يلزمه من المال بكفاية، وقال له: عليك نفسك».

«واتصلت به فى النقابة وقلت له: إنك لم تذكر الحزبيين فقال: إن الزميل ألبير عمون سكرتير تحرير «الأهرام» حذفها، وأنه يثق فى تقدير هذا الزميل العزيز».

«وكان أن أعيدت الرقابة على الصحف، وعدل صديقنا عن صيامه وأصبح تحت رقابة صارمة من المباحث العامة بقيادة اللواء عبد العظيم فهمى (وزير الداخلية فيما بعد)».

(٦٨)

وعلى نحو ما يذكر صلاح الشاهد صديقه عوض قنديل بالخير، فإنه يتحدث عن صداقته لمحمد وصفى حديثا ينتهى بالأسى لوفاته المفاجئة:

«... ومن بعد ذلك لم يكن يحضر إلى الرئاسة فى القاهرة إلا لماما، وانشغل صديقنا المرحوم محمد وصفى بما أبلغه به المرحوم على ماهر باشا من أن هناك شكوكا لدى الضباط [أى ضباط الثورة] من اشتراكه فى بعض عمليات الاغتيال التى قام بها رجال القصر، وفى مقتل مرشد الإخوان المسلمين».

«وتفرقت جماعتنا ووافى الأجل المرحوم محمد وصفى».

□

وفى موضع آخر من مذكراته يورد صلاح الشاهد ذكرياته عن الليلة التى توفى فيها محمد وصفى فيقول:

«ذات مساء ـ وبعد منتصف الليل فى أوائل وزارة على ماهر باشا التى تألفت بعد ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ـ مر علىّ بمكتبى المرحوم محمد وصفى يرتدى جاكت كحلية وبنطلونا رماديا.. وخرجنا ومعنا المرحوم البكباشى رشاد مهنا (ضابط البوليس) للنزهة، واشترينا مانجو ثم ذهبنا إلى الحسينية لنأكل زبادى من أشهر محل لعمل الزبادى وأمضينا وقتا سعيدا نستمع إلى نكات رشاد مهنا حتى الساعة الثالثة صباحا وأوصلنا وصفى إلى منزله وذهب كل منا إلى منزله».

«وفى الصباح الباكر اتصل بى المرحوم رشاد مهنا وقال: إن مراسلة (سفرجى) وصفى اتصل به وأخبره أنه طرق باب حجرة نومه ولكن وصفى لم يرد».

«فذهبنا مسرعين إلى منزله وفتحنا الباب بالقوة فوجدنا المرحوم محمد وصفى نائما على ظهره واضعا رجلا على رجل يقرأ مجلة روز اليوسف.. وقد فارق الحياة».

«وقد أشيع أن وصفى مات منتحرا لاتهامه بمقتل عبد القادر طه فى المنيل، والشيخ حسن البنا».

«وسبب الإشاعة أنه مات منتحرا، أن وجدت علبة الحبوب المنومة خالية من الحبوب وظنوا أنه ابتلعها كلها».

«وأرى إحقاقا للحق، وقد شاهدته نائما على سريره ممسكا بمجلة روز اليوسف، وتذكرت ليلة وفاته لهونا وضحكنا وتواعدنا على المقابلة فى الصباح.. كل هذه الشواهد تجزم بأنه مات بسكتة قلبية لا منتحرا».

وإذا كان الشئ بالشئ يذكر فإنه فى مقابل حديث صلاح الشاهد عن الصحفى عوض قنديل ومصادره التى كان يستقى منها معلوماته، نجد صلاح الشاهد يشير إلى أن كثيراً من المعلومات كانت تأتى إليه هو نفسه [أى إلى صلاح الشاهد] عن طريق فريد شحاتة سكرتير طه حسين:

«وفى أوائل يناير سنة ١٩٥٢ حضر إلى مجلس الوزراء الأستاذ فريد شحاتة سكرتير الدكتور طه حسين وقتها، وأخبرنى أن الوزارة مآلها الإقالة قبل انقضاء شهر يناير.. وقد هالنى هذا النبأ وقلت له: إن الوزارة تتمتع بالعطف الملكى، ولاسيما فى الآونة الأخيرة الدقيقة بعد إلغاء المعاهدة».

«لكنه ما لبث أن اتصل بى فى منتصف الشهر ذاته مؤكدا أن الوزارة ستقال، وقد راهنته على ذلك وأيدنى فى الرهان المرحوم عبد الحليم الغمراوى المحرر بالأهرام».

«وفى صباح يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢ عاود المذكور [أى فريد شحاتة] الاتصال بى، وفى هذه المرة أكد أن ثمة مظاهرات سوف تتفجر صباح السبت ولن تنتهى إلابإقالة الوزارة فى نفس اليوم».

«وبالفعل جاء صباح ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وكانت الحوادث الشهيرة التى انتهت بحريق القاهرة وإعلان الأحكام العرفية فى نفس الليلة، بعد اجتماع مجلس الوزراء بمنزل مصطفى النحاس».

□

ويواصل صلاح الشاهد ذكر ما كان يأتيه به فريد شحاتة من أخبار للغد ثبتت صحتها:

«... وفى أول مارس ١٩٥٢ نشرت جريدة «أخبار اليوم» خبرا مؤداه أن رئيس الوزراء لن يقابل السفير البريطانى فى الموعد المحدد له الساعة الحادية عشرة من يوم السبت أول مارس ١٩٥٢».

«واتصل بى فريد شحاتة مؤكدا لى صحة هذا الخبر وأن الاعتذار سيكون بسبب وعكة صحية ألمت بالسفير بعد مباراة التنس التى قام بها بنادى الجزيرة».

«فذهبت إلى وزارة الخارجية لأكون فى استقبال السفير عند حضوره لاسيما أن رئيس الوزراء كان بمكتبه».

«وفى تمام الحادية عشرة أبلغت من السفارة بنفس الاعتذار الذى قيل لى من الشخص المذكور، وهو إصابة السفير بوعكة بسبب ماتش التنس».

«وأخبرت رئيس الوزراء الذى كلفنى بالذهاب إلى مجلس الوزراء لدعوة مجلس الوزراء إلى الاجتماع».

«وفعلا انعقد المجلس ورفع استقالته إلى الملك».

«وقد ذهب على ماهر لمقابلة كبير الأمناء حيث قدم له استقالة وزرائه».

....

«وفى هذه الأثناء اتصل بى فريد شحاتة مرة رابعة وأخبرنى بأن الهلالى باشا سوف يؤلف الوزارة الليلة.. وبالفعل تحقق ذلك».

(٧٠)

ولا يتركنا صلاح الشاهد فى حيرة من حديثه عن معرفة فريد شحاتة بمثل هذه الأخبار، وإنما هو يخرجنا من هذه الحيرة ليضعنا فى حيرة أخرى لكنها أقل منها عمقا:

«... وعندما تصادف وقابلت فريد شحاتة وسألته عن مصدر الأنباء الصحيحة التى تأكدت، أخبرنى بأن أجنبيا لا يعرف جنسيته ويرجح أنه ربما كان إنجليزيا أو أمريكيا كان يتصل به تليفونيا ويطلب مقابلته ثم يتقابلان على رصيف شارع سليمان باشا أمام محل «لوك» ويسيران معا ويتحدث الأجنبى معه فى أثناء سيرهما ويخبره بكافة الأنباء ويختفى.. ثم يعاود بعد ذلك الاتصال به عندما يجدّ جديد أو يكون ثمة نذير فى الأفق».

....

هكذا يحرص صلاح الشاهد على ألا يمرر هذه الرواية التى صور بها فريد شحاتة معرفته المبكرة للأمور، ويقدم لنا فى المقابل تصوره للمصدر الذى كان يغذى فريد شحاتة بهذه الأقوال، وإن كان يغفل ذكر اسمه:

«هكذا [كانت] رواية فريد شحاتة، وربما كانت أخباره من أحد الأساتذة الإنجليز فى كلية الآداب الذى قد أسلم وتزوج مصرية، وعاش بالقاهرة حتى طردته حكومة الثورة، وكان مشهورا بأنه يعمل لحساب المخابرات البريطانية».

(٧١)

ومع كل الإعزاز للوفد فإن صلاح الشاهد يبدو حريصا بدون مناسبة على أن يروى أن سعد زغلول كان ينتوى الانتقام من أحمد طلعت باشا لولا أن نبهه مستشار أجنبى إلى خطأ ما كان ينتويه، ومن العجيب أننا نرى فى مذكرات الدكتور محمد حسَين هيكل رواية أخرى صور فيها صاحبها أن سعد باشا كان قد انتقم فيها بالفعل من أحمد طلعت باشا لكن لسبب آخر وبصورة أخرى:

«قال المغفور له خليفة سعد [أى النحاس باشا]، وحامل لوائه بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى، إن سعد زغلول كان ناقما على المستشار أحمد طلعت بك، وكان مستشارا بمحكمة الاستئناف، لأنه رشح نفسه ضده فى الانتخابات، وجاءت الانتخابات معبرة عن إرادة الأمة كأى انتخابات نزيهة تعبر فيها الأمة عن إرادتها الحرة بلا تقيد».

«وانتصر سعد زغلول على خصومه وسحقهم سحقا».

«ولما كان - وفقا لقانون إنشاء المحاكم الوطنية المعمول به منذ سنة ١٨٨٣ - أنه يجوز لمجلس الوزراء ندب أحد المستشارين بمحكمة الاستئناف لرئاسة إحدى المحاكم الابتدائية، أراد الزعيم سعد زغلول أن ينتقم من المستشار أحمد طلعت وأن يستعمل هذا الحق المقرر لمجلس الوزراء فى ندب مستشار الاستئناف لوظيفة أقل».

«واستدعى سعد زغلول رئيس إدارة قضايا الحكومة لبحث مسألة ندب المستشار، ولكن رئيس إدارة قضايا الحكومة - وكان المرحوم بيولا كازيللى - أفتى بعدم جواز هذا الندب وقال لسعد زغلول: إنه ليس سعد زغلول القاضى هو الذى يطالب بالمساس بالقضاء، وليس سعد زغلول القاضى الذى عرفته المحاكم نزيها هو الذى يهدر حقوق الإنسان، كما أن هذا النص الوارد فى قانون إنشاء المحاكم الأهلية لابد أن يفسر على ضوء الظروف التاريخية وقت صدوره، وسعد زغلول - القاضى منذ ١٨٩٢ والمستشار بعد ذلك - يعرف مثل هذه الظروف، فلم يكن هناك مستشارون مصريون فى وقت صدور القانون».

«واقتنع القاضى سعد زغلول بوجاهة الحجج التى ذهب إليها بيولا كازيللى وصرف النظر عن الموضوع».



• الباب الرابع

مذكرات الغريب الحسينى

الحارس الخاص للملك فاروق

سنوات فى البلاط الملكى



(١)

هذه مذكرات مهمة على الرغم من أن صاحبها لم يكن معنيا باتخاذ القرارات ولا تنفيذها، وعلى الرغم من أنه لم يكن مشغولا بالكواليس ولا بالدهاليز.

لم تنشر هذه المذكرات إلا عام ثمانية وتسعين، أى بعد ستة وأربعين عاما من قيام الثورة، وترجع أهميتها إلى أن صاحبها على نحو ما قدم نفسه كان من الشباب الوطنى الذى مرّ بتجارب الانتماء الطبيعى الشعبى أو العائلى إلى الوفد، والانتماء المرحلى أو العمرى إلى الإخوان المسلمين، والانتماء الحماسى إلى تأييد روميل ضد المستعمر البريطانى، والانتماء الوطنى إلى تأييد الملك ضد السفير البريطانى.. وهكذا فإننا نراه يعبر عن مشاعر متعاقبة مر بها تيار كبير من أبناء جيله الذين قامت نخبة منهم بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ونحن نلاحظ أنه من مواليد عام ١٩١٨، وهو نفس العام الذى ولد فيه الرئيسان جمال عبد الناصر وأنور السادات، وقد التحق بالكلية الحربية وتخرج فيها فى دفعة ضمت كثيرين من الذين شاركوا فى الثورة، ومن الذين تولوا المناصب الكبرى فى الدولة فيما بعد.. وهكذا فإن حديثه الاسترجاعى الذى تقدمه هذه المذكرات بعد قرابة نصف قرن من الزمان يمثل أهمية خاصة فى التعبير عن طبيعة الوعى المبكر، وعن

طبيعة هذا الوعى فى مرحلة اكتماله بعدما مرت السنوات تلو السنوات على الأحداث.

ومع أن صاحب هذه المذكرات لم يقض بالقرب من الملك فاروق إلا أربع سنوات فقط، فإنه يظهر اعتزازاً لا مثيل له بهذه السنوات الأربع، إلى درجة أن يعتبرها أفضل سنوات عمره، ومن حق صاحب هذه المذكرات علينا أن نقدر مشاعره عميقة الود والمحبة للملك فاروق، لكن كان من حقنا عليه أن يشرح لنا كيف تحولت هذه المشاعر من النقيض إلى النقيض، وذلك أننا نراه يخبرنا بهذا التحول من دون أن يقدم لنا تبريرا لهذا التحول الكبير.

وانظر إليه حيث يقول فى مقدمة مذكراته:

«أنا الحسينى..

«الغريب الحسينى الحارس الخاص للملك فاروق.. شاءت الأقدار لى أن أكون حارسا خاصا لشخص كنت أكره حتى مجرد سماع اسمه! وعندما اقتربت منه تمنيت أن يجىء اليوم الذى أقدم فيه روحى - كأقل ثمن - فداء هذا الرجل!».

....

ربما نتوقف لنسأل: هل هى مبالغة؟ أم هى مشاعر مشبوبة؟ وهل يمكن لهذه المشاعر أن تظل هكذا رغم مرور العقود؟ أم أن العقود وما شهدته هى التى جعلت مثل هذه المشاعر مشبوبة على هذا النحو؟

ونمضى مع حديثه:

«مـازال صـوت فـاروق يدوى فى أذنى عندمـا كـان ينادينى قـائلا: «ياحـسينى تعال هنا...»، مـازالت صورته وهو يغادر الإسكندرية يوم ٢٦ يوليو عام ١٩٥٢ تسيطر على ذهنى فى كل وقت، يومـها قال لى فاروق: «مـاتسـبنيش ياحـسينى.. خليك ورايا.. أمّن ضـهـرى.. أنا حاسس إنهم ح يقتلونى»، هكذا كان فاروق يخاف دائما من الاغتيال.. كان محـاطا بأسوار عالية، وساحة من المؤامرات فى كل مكان».

«هكذا كان فاروق.. لم تقتله الثورة وحدها.. وإنما قتله المقربون منه.. لم ينته سلطان فاروق فى يوليو ٥٢، وإنما انتهى سلطانه كرجل قبل ذلك بسنوات طويلة!».

والشاهد أن صاحب المذكرات يكتفى فى الحديث عن تحول مشاعره تجاه فاروق بأن يعزوها إلى مجرد القرب منه وهو أمر خطر، وكأنما كان لابد للاقتناع بفاروق أن يعمل كل الضباط حراسا له:

«... ولمـست من خـلال قـربى من الملك أن كل المـعلومـات التى يتم ترديدها فى الشارع المصرى ما هى إلا أكاذيب ترددها السفارة البريطانية، والطامع فى عرش مصر الأمير محـمد على توفيق.. وبدأت تتكشف أمام عينىّ حقائق لم أستطع كشفها إلا بعد انتقالى إلى الحرس الملكى».

(٢)

ومن الإنصاف لهذا المؤلف «الهاوى» أن نشير إلى أنه كلف نفسه من أمره شططا حين صمم على أن يمتـد بمعرفته لفاروق إلى ما سبق هذه المعرفة، فنراه وهو معنى بأن يفسر شخصية فاروق.. ونفسية فاروق.. وتاريخ فاروق.. وماضى فاروق.. مع أن هذا كله لم يكن مطلوبا منه، لكنه

وجد نفسه ينزلق بنعومة إلى حديث طويل ليس مسئولا عنه، ولا يمكن بالطبع أن يكون قوله فى هذه الجزئيات بمثابة القول الفصل.

وربما أفهم وأقدر أو أرجح أن يكون هذا الرجل الأمين قد وجد الساحة حافلة بكتب عن فاروق، وعن خلفاء فاروق من الرؤساء، ووجد أن نطاق معرفته فى بعض الجزئيات يقدم من المعلومات قدرا يفوق ما قدمه بعض الكتاب والمؤرخين، فإذا هو كنتيجة لمثل هذا الشعور يندفع إلى تأليف كتاب عن فاروق، بيد أن العارفين بطبائع السوق والقراء أشاروا عليه أن يجعل عنوانه على نحو ما جعل، وأن يقدمه على أنه مذكراته هو بينما «الجزء المذكراتى» فى الكتاب يكاد يكون أقل مما نتوقع، وأقل مما هو متاح لدى صاحبه.. لكننا على كل الأحوال قد كسبنا للمكتبة العربية كتابا من الكتب التى تجيد التعبير عن المشاعر الذاتية، وتجعلها منطلقا أساسيا (وربما وحيدا) للحكم على الأمور.

(٣)

يخبرنا الغريب الحسينى أنه بدأ عمله كحارس خاص للملك فاروق عام ١٩٤٨، وبالتحديد فى شهر أبريل، لكنه مع هذا يصمم على أن يقدم تشخيصه لأسباب ضياع الملك فاروق فيجعل فى مقدمة هذه الأسباب شخصية رائد الملك ورئيس ديوانه فيما بعد أحمد حسنين، ونحن نعرف أن أحمد حسنين توفى فى ١٩ فبراير ١٩٤٦، لكن الغريب الحسينى يتبنى التشخيص القائل بمسئولية أحمد حسنين عن تدمير فاروق، مع أنه ربما لم ير الرجل، ومع أنه فى الغالب لم يعرفه على أى مستوى من المستويات التى تسمح له بمثل هذا الحكم لكنه يورد بعض الوقائع التى رويت له ويقدمها لنا على أنها حقائق.. وليس من الصعب علينا ولا على غيرنا أن

ينبه الغريب الحسينى إلى مثل هذا الخطأ الجسيم، لكننا فى الوقت نفسه لا نستطيع أن نتجاهل أن الغريب الحسينى يعبر عما كان يؤمن به قطاع كبير من أبناء جيله، ومنهم قادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ومن المهم لنا أن نتأمل فيما يقدمه من هذه الانطباعات التى يبنى عليها (بل ومنها) أحكامه... وهو على سبيل المثال يعبر عن انطباعاته عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فيقول:

«... وأدركنا تماما منذ هذا اليوم أن هذه الحادثة أكدت صدق وطنية فاروق، فلو أن هذا الملك كان عميلا للإنجليز أو أنه وعرش مصر فى «جيب» بريطانيا، لما حاصرته الدبابات البريطانية لتجبره على التنازل عن العرش، والموقف لا يحتاج إلى تفسير، فبريطانيا كانت لا تأمن لتصرفات فاروق، ولا تعرف ما هو رد فعله فى حالة دخول قوات المحور إلى أرض مصر؟».

....

وهو يشير إلى مدى تمكن البريطانيين من التجسس على الملك فاروق حتى يصل إلى قوله:

«كل مَنْ كانوا يخدمون فى القصور الملكية كانوا فى ذات الوقت عملاء للمخابرات الأجنبية، وبالذات السفارة البريطانية. ما أن يتحرك فاروق ولو حركة بسيطة حتى تكون بتفصيلاتها بعد لحظات لدى السفارة البريطانية وسفيرها السير مايلز لامبسون الذى أصبح فيما بعد لورد كيلرن، وانتقلت نفس العادات إلى السير رالف ستيفنسون السفير البريطانى الجديد بعد أن

غادر لامبسون القاهرة فى ١٩٤٦، كل شيء له ثمنه.. خدمة القصر لها ثمنها، وخدمة السفارة البريطانية لها الثمن الخاص».

(٤)

ويشير الغريب الحسينى إلى بدء علاقته بالحرس الملكى مؤثراً أن يصور أداءه المهنى بمثابة السبب الوحيد لهذا الاختيار الذى لم ينتبه أصحاب القرار فيه إلى أنه كان عضواً فى الإخوان المسلمين:

«فوجئت باللواء محمود صبحى يخبرنى أن القيادة طلبت ترشيح عدد من ضباط مدافع ماكينة للالتحاق بالحرس الملكى، فاندهشت وقلت له: لماذا تخبرنى بذلك؟ فقال: إنى وضعت اسمك ضمن القائمة التى أرسلتها للقيادة.. فسكت للحظات فقال لى: إننى ألاحظ عليك علامات عدم السرور.. هناك ضباط كثيرون يتمنون الالتحاق بالحرس الملكى.. ويكونون على القرب من الملك..فقلت له: إننى أفضل البقاء فى الكلية الحربية الملكية، وتذكرت على الفور الإمام حسن البنا وعلاقتى بالإخوان المسلمين، وكيف أن الضابط المسئول عن إحدى الخلايا السرية فى تنظيم الإخوان [هكذا يتحدث عن نفسه مفضلا هذه الصفة لحظة وقوع ذلك الحدث] سيقوم بحراسة الملك.. وسكت بلا إجابة».

«والغريب والمثير للاندهاش أنه تم قبولى بالحرس الملكى.. وكان السر وراء ذلك هو محمود صبحى [وتاريخيه العسكرى المشرف] الذى يثق الجميع فى اختياراته، ولكن الغرابة لم تكن فى ذلك، فتقاريرى كلها تشير إلى ضرورة إلحاقى بمواقع فريدة، إنما الذى اندهشت له وحتى يومنا هذا أن البوليس السياسى الذى كان يقوم بإجراء التحريات على ضباط الحرس

الملكى لم يستطع اكتشاف أننى عضو مؤثر فى إحدى خلايا الإخوان المسلمين! واقتصرت التحريات على العائلة والشهادات التى حصلت عليها خلال سنوات خدمتى، وكانت التقاليد المتبعة أن يتم إرسال أسماء الضباط الجدد إلى السراى لإبداء الرأى، وجاء الرد بالموافقة علىّ وعلى صديقى الحميَم حسين حسن عرفة ومصطفى مختار اللذين رشحتهما للواء محمود صبحى».

«وجاء موعد تسلم عملى الجديد بالحرس الملكى فى أبريل من عام ١٩٤٨، وتسلمت عملى الجديد بسرية المدافع الماكينة الملحقة بسراى القبة تحت قيادة البكباشى أركان الحرب عبد المحسن كامل مرتجى.. وظللت لأيام معدودة بهذه السرية، عينت بعدها ضمن ضباط الحرس الخاص».

(٥)

وبعد صفحات يشير الغريب الحسينى إلى طريقة عمله فى الحرس الملكى وما أدت إليه من اختياره فى الحرس الخاص، وهو يقدم لهذا بحديث عن واقعة احتكاك له مع قائد البوليس الملكى اللواء أحمد كامل:

«فى الأيام الأولى من خدمتى بالحرس الملكى التقيت بمدير بوليس القصور اللواء «وقتى» [= منتدب] أحمد كامل، وكان رجلا متعجرفا بمعنى الكلمة، وثقيل الظل لأبعد الحدود.. وكان جنود الحرس الملكى يطلقون عليه «غراب البين». كانت طريقة سيره فى القصور الملكية محل تعليق من الجميع.. وكان يسير وكأنه يقول للأرض: أمنا ..ليس عليك أذى».

«وكان اللواء أحمد كامل لا يطيق رجال الحرس الملكى القادمين من القوات المسلحة، سواء كانوا ضباطا أو جنودا، وكان من عادته أن يتصيد الأخطاء لكل ضابط، ويبالغ دائما فى هذه الأخطاء ويضخمها إلى درجة أنه من الممكن أن يزعم أن أى خطأ بسيط قد يعرض حياة الملك شخصيا للخطر، وعلى النقيض تماما كان يعامل ضباط البوليس الذين تم اختيارهم بمعرفته بكل رفق، ويقلل من حجم أخطائه وأخطاء رجاله».

«كانت قيادة الحرس الملكى تأنف المطالبة فى المساواة بضباط بوليس القصور، باعتبار أن حراسة الملك هى حراسة القائد الأعلى للجيش».

(٦)

ويستطرد صاحب المذكرات بتفصيل أكثر إلى الواقعة التى أظهرت مدى خشونته ورشحته (فيما بعد وفيما يعتقد) للقرب أكثر من الملك:

«... كانت السيارة الملكية الحمراء تحمل الملك جالسا فى الخلف على اليمين، وعلى يساره محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء، وأمام السرادق وقف مدير بوليس القصور الملكية اللواء محلى [=منتدب] أحمد كامل، ووصلت السيارة الملكية أمام مدخل السرادق بعابدين، وحاول الشماشرجى الجالس بجوار السائق جاهدا فتح الباب الأمامى للنزول من السيارة وفتح الباب للملك، ويبدو أن مقبض باب السيارة أصيب بعطل ولم يهبط الشماشرجى وظل الملك جالساً فى الخلف فى انتظار مَنْ يفتح له الباب».

«وكان اللواء محلى أحمد كامل واقفا بجوار باب الملك وصاح بأعلى صوت قائلا لى: افتح الباب، وصحت فيه بنفس قوة الصوت والعنف قائلا:

افتح أنت.. أنت أقرب منى.. وحسم الملك الخلاف بنفسه وقام بفتح الباب من الداخل بيده، ووقفنا جميعا نؤدى التحية العسكرية للملك الذى هبط من سيارته واتجه إلى داخل السرادق.. وطوال فترة بقاء الملك بالسرادق لم يهدأ لى بال ولو للحظة، كنت على يقين أن هذا اليوم هو آخر يوم لى بالحرس الملكى! وانتهى الاحتفال وخرج الملك من السرادق ومضى الموكب الملكى عائدا إلى سراى القبة».

«وفى صباح اليوم التالى تم استدعائى لمقابلة قائد عموم الحرس الملكى اللواء حسين باشا فريد، وكان رحمه الله يعرفنى جيدا منذ أن كنت طالبا رياضيا متميزا بالكلية الحربية، وكان يشغل منصب أركان حرب الكلية ومعروف عنه العسكرية الشديدة والمظهر القاسى الذى يخفى وراءه قلبا طيبا عطوفا، وأهم ما كان يميز حسين باشا هو الاعتزاز بكرامته وكرامة مرءوسيه، وكم أعطانا دروسا فى الحفاظ على الكرامة والاعتزاز بالزى العسكرى الذى نشرف بارتدائه».

«ودخلت مكتب حسين باشا فريد وكل شىء أرتديه يلمع كالبرق، وقمت بأداء التحية العسكرية له، ونظر لى من أسفل نظارته وهو جالس على مكتبه يقلب فى بعض الأوراق، وقال: «انت إزاى يا أفندى رفضت إطاعة أمر اللواء محلى أحمد كامل مدير بوليس القصور أمس وفتح باب السيارة لجلالة الملك فاروق؟ فأجبته: يافندم إننى لم أرفض إطاعة الأوامر الصادرة لى فى يوم من الأيام، وسيادتكم تشهدون بذلك، الأمر وما فيه أن كامل بك كان أقرب منى لسيارة جلالة الملك فقلت له افتح الباب أنت، وأسرع فريد باشا قائلا: لماذا قلت له افتح الباب أنت؟ لماذا لم تفتحه بنفسك لنزول الملك من السيارة؟ فقلت له: ياباشا أنا ضابط لحراسة مولانا الملك ولست «شماشرجى»!».

«وسكت فريد باشا قليلا عندما سمع ردى، وقال: يعنى إيه؟ فقلت له: ياباشا أنا مهمتى الحراسة مش فتح الأبواب، وظهرت علامات الاقتناع على وجه حسين باشا وقال: تعال معى؟ وخرجت معه واتجهنا إلى مكتب الفريق عمر فتحى باشا كبير الياوران وقال لى: انتظر هنا.. ودخل هو إلى مكتب كبير الياوران وسمعت صوتا عاليا بالداخل، بعدها خرج حسين باشا وأمرنى بالانصراف إلى عملى بعد أن ربت على كتفى».

«وأحسست بعدها أن اللواء محلى أحمد كامل مدير بوليس القصور يريد افتعال أزمة بلا مبررات، وأدركت تماما مدى وطنية حسين باشا فريد واعتزازه بأبنائه الضباط وعملهم».

....

هكذا يقول الغريب الحسينى، وفاته أن يدلنا على انطباعه عن مثل هذا الموقف بعد مرور السنوات الطوال على حدوثه.

(٧)

ويشير صاحب المذكرات إلى أنه هو نفسه كان مرشحا لخوض حرب فلسطين ضمن كتيبة من قوات الحرس الملكى، وأنه حضر بالفعل لقاء الملك بالضباط المسافرين إلى فلسطين وكانوا قرابة خمسة عشر ضابطا، لكنه فوجئ فى نهاية اللقاء بما أخبره به قائد الحرس حسين فريد من أنه اختير ليكون من أفراد الحرس الخاص للملك:

«وقرر الملك إرسال وحدة خاصة من قوات الحرس الملكى لرفع الروح المعنوية للقوات المصرية الموجودة فى فلسطين، وأشرف اللواء حسين باشا

فريد قائد قوات الحرس الملكى بنفسه على اختيار الضباط وكنت واحدا منهم، وبدأنا فى إعداد أنفسنا للاشتراك فى الحرب».

«وقبل إعلان الهدنة فى منتصف يونيو قرر الملك عقد لقاء مع الضباط المسافرين إلى فلسطين، وتوجهنا جميعا بملابس التشريفة للقاء الملك بالقاعة الملكية بقصر عابدين، ودخلنا إلى القاعة وكان عددنا يقرب من خمسة عشر ضابطا، وقمنا بأداء التحية العسكرية للملك فاروق، وقام هو بالرد علينا، وكنا قد اتفقنا مسبقا مع بعضنا البعض على عدم «تقبيل» يد الملك، كنا نعلم تماما أن الملك يحتقر كل مَنْ يحاول تقبيل يده، وهذه العادة كانت موجودة لدى بعض الساسة وعدد من الشماشرجية والخدم، ووقف الملك بيننا مبتسما، وطالبنا بالدفاع عن فلسطين حتى آخر قطرة دم، وقال: إن إخوانكم العرب فى فلسطين فى أمس الحاجة إلى جهدكم وعرقكم، وأقسم الملك أمامنا جميعا أنه سيطرد اليهود من أرض فلسطين! وانتهى اللقاء وعاودنا أداء التحية العسكرية مرة أخرى للملك، واستأذنا فى الخروج، فنظر إلينا الملك وابتسم ابتسامة عريضة، فقد أحس أننا لن نقوم بتقبيل يده، فاقترب هو منا وحرص على السلام يدا بيد لكل ضابط منا، وانتهى اللقاء على ذلك».

«وعند خروجى من القاعة وجدت اللواء حسين فريد باشا يخبرنى بأنه تقرر نقلى إلى الحرس الخاص، ومعنى نقلى إلى الحرس الخاص هو أن أخلع الزى العسكرى وأرتدى الملابس المدنية لأكون برفقة الملك فى كل مكان، واندهشت من هذا التصرف، كيف بعد أن أقابل الملك على أنى مغادر مصر إلى فلسطين للحرب، وأخرج من عنده لأبقى داخل القصر الملكى، فجاء رد حسين باشا: «إحنا عايزينك أنت بالذات هنا.. مع الملك».

(٨)

ومع أن صاحب المذكرات لا يقدم لنا تصويراً لأى موقف تمكن فيه من تقديم حراسة متميزة أو مشورة متفردة للملك الذى عمل حارسا له، إلا أنه يعبر عن مشاعره حين اختير للعمل كضابط حراسة للملك تعبيرا مثاليا فيقول:

«رغم المنصب الجديد الذى اختاره لى حسين باشا فريد فى أن أكون قريبا من الملك، إلا أننى حزنت حزنا شديدا لعدم مشاركتى فى حرب فلسطين، والموقع الجديد كان أمنية لكل ضابط من ضباط الحرس الملكى».

«كلنا كنا نريد أن نعمل ضمن طاقم الحراسة الخاصة بالملك، ولكن الأمنية تحققت لى فى وقت كنت أفضل فيه الاستشهاد فى سبيل الله على أن أكون حارسا خاصا للملك».

هكذا يقول الغريب الحسينى، ويبدو أن مشاعره قد تحولت بالتدريج لتركز على الولاء للملك، وذلك على نحو ما رأينا فى مقدمته لمذكراته، وهو قول لم يضطره أحد إليه، ولم تكن هناك موجة مهيأة لركوبها بمثله.

(٩)

ويحفل كتاب الغريب الحسينى بكثير من الفقرات التى تدل على مدى ما كان الشباب المصرى فى مواقعه المختلفة يتحلى به من وطنية وفدائية وإقدام، وها هو يحكى عن أحد ضباط الشرطة الوطنيين الذى كان يتولى متابعة نشاطه، ومدى تعاون هذا الضابط معه من أجل الوطن، حتى إنه أعاد إليه سلاحه الذى لم يكن له أن يحمله على هذا النحو:

«وفى أحد أيام صيف ١٩٣٩ تعرفت على ضابط يعمل بالمباحث العامة وكان اسمه آنذاك «البوليس السياسى»، كان شابا نحيلا اسمه حسن رشدى، الذى أصبح فيما بعد محافظا لبورسعيد، كان هذا الضابط مهمته متابعة النشاط الطلابى خاصة الشباب الذين يقومون بالتدريب على حمل الأسلحة وضرب النار، بدأت صداقتى بالضابط تنمو يوما بعد يوم إلى أن قمت ومجموعة من زملائى بزيارة إلى الأستاذ أحمد حسين [هو زعيم حركة مصر الفتاة] بالقاهرة، وعقب انتهاء الزيارة تجولت بشوارع القاهرة وتحديدا فى وسط المدينة، وقررت دخول سينما مترو لمشاهدة أحد الأفلام».

«وأثناء وقوفى أمام شباك التذاكر وجدت حسن رشدى واقفا بجوارى يخرج نقودا من جيبه لحجز تذكرة هو الآخر لمشاهدة الفيلم، ونظرت إليه وتعانقنا ودخلنا إلى دار السينما معا.. وأثناء جلوسنا لمشاهدة الفيلم قال لى بلا مقدمات: «هات السلاح اللى معاك»، فسكت للحظة وسألت نفسى كيف عرف أننى أحمل سلاحا؟ وقمت بتوجيه نفس السؤال له، فقال: إننى أتابع نشاطك أنت وزملاءك وحضرت معكم من بورسعيد، وأعلم أنكم تتدربون فى سرية على حمل السلاح، أعطنى السلاح الذى معك ولن أخبر أحدا بأى شىء، ولم يكن أمامى فرصة للتفكير وقمت بإخراج «طبنجة» ألمانى من الجاكيت وأعطيتها له، وأخذ منى الطبنجة ووضعها فى الجاكيت الذى يرتديه وقام بتوديعى، وانتهى الموقف على ذلك».

«ومر أسبوعان على هذه الواقعة وعدت إلى بورسعيد لاستئناف نشاطى، وفجأة أثناء سيرى على الشاطئ وجدت حسن رشدى أمامى، وبلا مقدمات أخرج من جيبه «الطبنجة» الألمانى وأعطاها لى مرة أخرى وقال: «إنى

أعلم ما تقومون به.. ولكننى أخذت السلاح لأثبت لكم أننى على علم بما تفعلونه.. وأقدر وطنيتكم تماما!».

«بعدها أدركت أن القضية ليست قضيتنا وحدنا، ولكنها قضية كل أبناء مصر».

هكذا يقول الغريب الحسينى وهو يستطرد مؤكدا على هذا المعنى فيقول:

«وكانت هذه الواقعة مرحلة انتقال هامة فى حياتى، ودارت فى رأسى عدة تساؤلات وأهمها: لماذا لا يكون حملنا للسلاح حملا شرعيا دون مطاردات البوليس السياسى؟ وظل هذا السؤال تحديدا يطاردنى فى كل وقت».

(١٠)

ويعترف الغريب الحسينى أنه لم يقبل فى الكلية الحربية إلّا بفضل «الواسطة» التى تمكن والده من الوصول إليها:

«وتقدمت إلى الكلية واجتزت كافة اختبارات اللياقة إلى أن تحدد موعد كشف الهيئة، ووقفت أمام المجلس العسكرى الذى كان يضم خيرة ضباط مصر، كنت لا أرى أمامى سوى خيالات، جبهتى مرتفعة، أنظر إلى أعلى، لا أشاهد سوى شوارب قوية.. و«طرابيش».

«وذهبت إلى الكلية وكانت المفاجأة أننى لم أجد اسمى من بين الطلاب الناجحين، وقتها لعنت كل شىء وعدت إلى بورسعيد مرة أخرى وسألنى أبى هناك: ماذا فعلت؟ فقلت له: لقد اجتزت كافة الاختبارات بتفوق ولكننى رسبت فى كشف الهيئة، فقال: لا تحزن.. وتركنى».

«ووقتها أدركت أن حتى حلم حمل السلاح بطريقة شرعية لن يتحقق، وبعد يومين تحديدا وجدت أبى يقول لى: اذهب فورا إلى الكلية الحربية وستجد اسمك بين الناجحين».

«وفى الكلية الحربية وقفت أمام لوحة الكشوف لأجد مضافا إليها اسم الغريب أفندى محمد خليل الحسينى، وبعد شهور من التحاقى بالكلية عرفت السر، فقد قام والدى بالاتصال بأمير البحار اللواء أحمد سالم البدن باشا وكان قائدا للقوات البحرية وقريبا له، وطلب منه إدراج اسمى ضمن الناجحين، ووافق إبراهيم عطا الله باشا».

«والتحقت بالكلية الحربية الملكية، وكانت هذه هى أول مرة أعرف فيها معنى الرجولة الحقيقية! لقد كنت أعتبر أن الرجولة والشجاعة هى حمل السلاح لمواجهة الأعداء فقط، ولكننى أدركت أن معانى الرجولة أبعد من ذلك بكثير».

«وخلال الشهور الأولى حضر الملك فاروق إلى زيارة الكلية عدة مرات».

(١١)

وننتقل من هذه الجوانب الشخصية إلى انفعالات صاحب المذكرات بالأحداث، ونحن نراه وهو يجيد تصوير ما شهده بنفسه يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ حين طلبت الثورة إلى الملك فاروق أن يتنازل عن العرش وأن يرحل عن مصر، وتنبع قيمة شهادته من أنها شهادة من الجانب الآخر (البلاط الملكى أو الحرس الملكى) الذى ندرت رواياته مقارنة بروايات كثيرة رواها رجال الثورة الذين قاموا بحصار قصر رأس التين، ونلاحظ

فى شهادة الغريب الحسينى أنه يشير إلى أن الملك اختار الطريق الأسلم من البداية على الرغم من أنه كان بإمكانه أن يقاوم بالقوات التى ظلت على ولائها له، كما نقرأ ملحوظات ذكية من قبيل دلالة اختيار الملك لزى القوات البحرية ليكون الزى الذى يرتديه يوم تنازله عن عرشه.. ومن قبيل تمسكه بالنص على أنه ملك مصر والسودان، وتكاد هاتان الجزيئتان أن تكونا انفرادا لهذه المذكرات:

«... وما هى إلا ساعات قليلة وبدأت أعداد القوات المحاصرة للقصر تتضاعف شيئا فشيئا، وحتى هذا الوقت أيضا كان يمكن الرد على هذه القوات، وأخطرنا الملك على الفور بما يحدث خارج القصر، وأكدنا له أننا يمكننا بمعاونة قوات الحرس الملكى والقوات البحرية التصدى بكل قوة للقوات المحاصرة للقصر والقبض على أفرادها، ورفض الملك رفضا قاطعا أن تحدث حرب أهلية وتنازع بهذا الشكل بين أفراد القوات المسلحة».

....

«وفى الساعة التاسعة صباحا نزل الملك فاروق من الدور العلوى للقصر إلى الدور السفلى، كانت لفتة غريبة من الملك، فقد كان يرتدى زى القائد الأعلى للقوات البحرية، واندهش الجميع لهذه اللفتة. كان الملك يعتز بزى البحرية المصرية خاصة أنها القوات التى مازالت على ولائها حتى الآن للملك برغم بيان حركة الجيش، وما هى إلا دقائق قليلة حتى حضر على ماهر باشا رئيس الوزراء إلى القصر وبرفقته الأستاذ سليمان حافظ ومعهما وثيقة التنازل وضرورة مغادرة الملك البلاد قبل السادسة من مساء اليوم، ودخلا إلى الملك فى القاعة الرئيسية للقصر، وبقيا مع الملك لمدة عشر دقائق».

«ولم يمض سوى عشر دقائق وسمعنا الملك يصرخ فى علي ماهر وسليمان حافظ قائلا: «فين السودان»؟ ولم يكن أحد يعرف ماذا يقصد الملك؟ وخرج علي ماهر سريعا ومعه سليمان حافظ للتشاور. كان على ماهر قد وصل إلى القصر بعد أن عقد اجتماعا سريعا مع اللواء محمد نجيب بالإسكندرية قبل الوصول بوثيقة التنازل عن العرش إلى الملك».

«وظل على ماهر وسليمان حافظ يتشاوران لمدة عشر دقائق ونحن لا نعلم ما يحدث، وقاما بتعديل بعض الكلمات بوثيقة التنازل واتجها مرة أخرى بها إلى الملك وذهب الأستاذ سليمان حافظ بنسخة من الوثيقة لكتابتها بالخط الديوانى ليقوم الملك بالتوقيع عليها».

(١٢)

ويستطرد الغريب الحسينى إلى أن يفسر مدلول هذه الواقعة التى ينفرد بروايتها، ومن العجيب أنه يقفز إلى استنتاج غريب، وتكاد غرابة الاستنتاج أن تجعلنا نشك فى أن تكون روايته قد صيغت بهدف هذا الاستنتاج لا بهدف تسجيل الواقع الذى كان من الممكن أن يحدث على هذا النحو الذى صوره:

«وعلمت أن سبب صراخ فاروق بكلمة «فين السودان»؟ هو أن الوثيقة كان قد كتب فيها نحن «فاروق الأول ملك مصر» فقط دون أن تذكر كلمة السودان، وتأكدت وقتها أن رجال الثورة يعدون لفصل السودان عن مصر! والغريب أن رجال الثورة هم الذين رددوا فيما بعد أن الملك اعترض على بعض الكلمات الواردة بالوثيقة ورفض التوقيع قبل تعديلها، ومنها كلمة «ونزولا على إرادة الشعب»، ولكن الحقيقة أن فاروق لم يعترض إطلاقا

على هذه الكلمة، وإنما الاعتراض الحقيقى الذى وصل به إلى حد الصراخ هى كلمة «ملك مصر» دون ذكر السودان! لقد كانت هذه الواقعة أول بوادر سعى الثورة ورجالها لفصل السودان عن مصر وتمزيق وحدة وادى النيل».

ويصل الغريب الحسينى إلى تصوير ما أدركه من مشاعر الملك وتصرفاته وهو يوقع وثيقة التنازل عن العرش:

«وعاد الأستاذ سليمان حافظ بالوثيقة إلى الملك بعد تعديلها وفقا لرغبته، وقام الملك بالتوقيع على آخر أمر ملكى فى حياته يحمل رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٢ . كانت أول مرة أرى فيها يد فاروق وهى ثقيلة بهذا الشكل، وساد الصمت القاعة الفسيحة للقصر».

ويحاول الغريب الحسينى، أن يقدم تفسيرات منطقية أو عاطفية لما رآه فيقول:

« ....ونظر فاروق إلى على ماهر وانهمرت الدموع من عينيه، لم يكن انهمار الدموع بسبب التنازل عن العرش لابنه الأمير أحمد فؤاد الثانى، ولكن بسبب على ماهر الذى تقدم له بوثيقة التنازل، فقد كان على ماهر هو نفسه رئيس الوزراء الذى استقبله عندما عاد من إنجلترا بعد وفاة والده الملك فؤاد، واليوم يودعه نفس الرجل الذى استقبله من قبل!».

(١٣)

ويشير الغريب الحسينى إلى ما لم يشر إليه غيره من وقوع بعض المناوشات بين قوات الثورة والقوات التى كانت لا تزال على ولائها للملك بعد أن تم التنازل عن العرش:

«وما كاد على ماهر ينصرف إلا وسمعنا صوت طلقات نارية يدوى بين جنبات القصر، انفعل الملك وطلب وقف إطلاق النار فورا، وذهبت مسرعا برفقة الياور الخاص توفيق بك زاهر لاستطلاع الأمر، كان صوت الطلقات قادما من ناحية محطة السكك الحديدية والجراجات المجاورة للميناء، فذهبنا إلى هناك سريعا وإطلاق النار مازال مستمرا، وما كدنا نصل إلى هناك إلا وأصيب توفيق بك بطلق نارى فى قدمه وكان مصابا بمرض السكر، وانحنيت عليه وسحبته إلى مكان مجاور وصرخت فى رجال الحرس الملكى بضرورة تنفيذ أمر الملك بوقف إطلاق النار فورا، ووقف إطلاق النار بالفعل، وأسرع الجنود بحمل توفيق بك زاهر إلى المستشفى سريعا، وتركته واتجهت لمعرفة أسباب إطلاق النار وقمت بالاستفسار من الجنود، قال لى جندى من الحرس الملكى: إن بعض الجنود من القوات المحاصرة للقصر حاولوا التسلل إلى الداخل فتصدى لهم رجال كتيبة حرس الحدود التابعة للحرس الملكى، وأبلغت قوات الحرس الملكى أن الملك أمر بوقف إطلاق النيران فورا، وتم بالفعل وقف الإطلاق».

(١٤)

وينفرد الغريب الحسينى أيضا برواية واقعة احتكاك أحد ضباط الثورة بالأميرة فوزية وتصدى عبد المنعم عبد الرءوف لهذا الضابط على طريقته فى تأديب المخطئين، وهو ما لم تعن مذكرات عبد المنعم عبد الرءوف نفسه بالحديث عنه بهذه الطريقة:

«... وعلمت أثناء وقوفى أن قائد القوات المحاصرة للقصر هو الصديق عبد المنعم عبد الرءوف زميلى السابق فى جماعة الإخوان المسلمين [هكذا يقول الغريب الحسينى وكأنه أصبح إخوانيا سابقا من طبقة عبد المنعم عبد

الرءوف]، وكان رجلا وطنيا لأبعد الحدود، فقررت الخروج له من باب القصر، وعند خروجي مرت بجوارى سيارة مسرعة ماركة «كاديلاك» سوداء اللون وقد أسدلت ستائرها الخلفية، ونظرت داخل السيارة فوجدت الأميرة فوزية تجلس فى المقعد الخلفى، وقام ضابط صغير برتبة ملازم من القوات المحاصرة للقصر بإيقاف السيارة ووجه للأميرة ألفاظا جارحة لا يستطيع رجل أن يتحملها فما بال الأميرة شقيقة الملك والزوجة السابقة لشاه إيران، واستفزتنى الألفاظ الجارحة التى وجهها الضابط للأميرة واندفعت إليه على الفور، وأردت الاعتداء عليه لولا تدخل عبد المنعم عبد الرءوف، فقلت له: «يا عبد المنعم هل من أخلاقنا كمسلمين أن نعتدى ونسب الحرائر بهذا الشكل؟»، ولم أكمل جملتى هذه حتى رأيت عبد المنعم مندفعا نحو الضابط الشاب وضربه «بالشالوت»، ولم أستطع بعدها أن أعاتبه فى أى شيء، فقد كان رد عبد المنعم أبلغ رد على هذا الموقف! وأخبرت عبد المنعم أن الملك أمر بوقف إطلاق النار، وقلت له لم يتبق سوى ساعات ويغادر الملك مصر، ورجوته إصدار الأمر لقواته بعدم تكرار محاولة التسلل إلى داخل القصر حتى لا نضطر للدفاع عن شرفنا العسكرى وكرامتنا كضباط، فامتنع عبد المنعم ووعد بعدم تكرار هذه الواقعة، وعلمت أثناء وجودى مع عبد المنعم أن قوات الجيش ألقت القبض على البكباشى عبد المحسن كامل مرتجى والبكباشى محمد صادق (الذى أصبح فيما بعد وزيراً للحربية)».

....

هكذا يشير الغريب الحسينى إلى صادق بأنه أصبح وزيرا للحربية، وقد فاته أن يشير إلى أن البكباشى عبد المحسن كامل مرتجى قد أصبح قائدا

للقوات البرية ووصل فى مكانته فى القوات المسلحة إلى ما قد يفوق ما وصل إليه الفريق صادق الذى لم يهنأ بتوليه الوزارة.

(١٥)

ونأتى إلى ما يرويه الغريب الحسينى عن مرافقته للملك فى طريق رحلته الأخيرة إلى إيطاليا، وكيف تقررت هذه الرفقة بطلب من الملك نفسه، على أن أهم ما فيها لم يكن الرحلة نفسها، وإنما كانت الساعات القليلة التى سبقت الرحلة حيث طلب الملك من حارسه الخاص صاحب المذكرات أن يعمل على عدم تصويره، وقد نجح فى تحقيق رغبة مليكه على نحو ما نرى من مذكراته:

«... وطالبنى الملك بأن أعد حقيبة ملابسى للسفر معه إلى إيطاليا! وقتها فقط عرفت أن فاروق سيغادر مصر إلى إيطاليا، فاتجهت مسرعا إلى غرفتى وأعددت حقيبتى، ولم أكن أعلم أننى سأغادر الإسكندرية إلى الخارج، فلم يكن معى سوى طاقم واحد إضافة إلى الطاقم الذى أرتديه، وعدت مسرعا فوجدت زميلى اليوزباشى محمد بهاء الدين خليل باهى من الحرس الملكى والملازم أول محمد عمر حسن من بوليس القصور مستعدين للسفر معى، كنا ثلاثة ضباط فقط من الحرس الملكى برفقة فاروق فى رحلته «الملكية» الأخيرة».

«وارتدينا جميعا الملابس المدنية كعادتنا فى الحراسة الخاصة، وبدأ طابور حرس الشرف فى الاصطفاف عند المرسى البحرى للقصر (رأس التين)، واستدعانى الملك وقال لى: «أنا مش عاوز حد يصورنى وأنا خارج من مصر»، وحدثت نفسى كيف يمكن لى أن أتحكم فى ذلك؟ وأجبته

«حاضر يامولانا»، وأحس هو أن الأمر سيكون صعبا... بالطبع سيكون عند المرسى عشرات المصورين، قال لى: «لو أحسست بأى مصور يقترب منى اجذبنى من سترة الجاكيت وسأرجع على الفور للوراء»، وبالفعل اتفقت [ربما يقصد: عملت] مع الملك على ذلك، وقبل أن يخرج الملك من القصر حضر مدير الخاصة الملكية وقال له: «يامولانا اتفضل» وأعطى لفاروق مظروفا أصفر اللون لم أعرف وقتها ما مضمونه.. ولكنى عرفت بعد ذلك على ظهر «المحروسة».

....

«وخرج الملك فى الخامسة تماما، حرص الملك على أن يكون مرتديا لزى البحرية المصرية، وهى القوات الوحيدة التى أعلنت ولاءها الكامل له حتى بعد إذاعة بيان الثورة، كما كان الملك شخصيا يكن كل التقدير لرجال البحرية. خرج الملك من القصر وهبط درجات السلم بصعوبة، لم أعهد فاروق يوما بهذا الشكل، لم أكن أعتقد أنه سيجىء اليوم على هذا الرجل الذى كان يملأ الدنيا لهوا ولعبا وحيوية وتكون قدماه ثقيلتين بهذه الطريقة، وبعد أن استعرض الملك حرس الشرف اتجه مباشرة لركوب اللنش للذهاب إلى يخت المحروسة الراسى».

«وصعد الملك إلى اللنش ونحن وراءه ومعنا ضابط بحرى من الحرس الملكى للقصر، وأطلقت المدفعية طلقاتها تحية للملك، ورد هو بأداء التحية العسكرية، ونجحت نسبيا فيما طلبه الملك منى، فلم تستطع كاميرات التصوير أن تلحق بالملك حتى أنه كانت هناك كاميرات تسجيل سينمائى لم تستطع هى الأخرى تصوير الملك إلا من ظهره وهو يستعرض حرس الشرف، وهى اللقطة السينمائية الوحيدة التى تظهر دائما على شاشات التليفزيون».

«وتحرك اللنش البحرى فى اتجاهه إلى يخت المحروسة، وقبل أن نصل إليه كانت القوارب الشراعية التى تحمل المواطنين تقترب منا من كل مكان ويشير أفرادها بأيديهم لتحية الملك [هكذا يقول صاحب المذكرات، وهى رواية ينفرد بها، وربما لم يكن ممكنا لغيره أن يرويها فيما قبل ذلك]، وما كان منه إلا أن رفع يديه لتحيتهم، وكنت عندما ألاحظ أن هناك نية للتصوير أتقدم إلى الأمام وأقوم بسحب الملك للخلف حسب اتفاقنا، وحدث أن مرّ من جانبنا قارب شراعى «كوتر سباق» وبه مجموعة من الأفراد ومعهم مصور فأسرعت بجذب الملك على الفور للوراء وكانت الصور من نصيبى أنا [أى أنه هو الذى ظهر فى الصور لا الملك]».

(١٦)

ويقدم الغريب الحسينى وصفا تفصيليا لوصول الملك فاروق إلى إيطاليا، وفى هذا الوصف نرى الملك فاروق لا يزال على طبيعته فى «الاحتجاجات الملكية» حيث يرفض لقاء مندوب الحكومة الإيطالية لأنه فى تصوره كان يجب أنَ يحظى باستقبال على مستوى أرفع من هذا:

«وما إن رست المحروسة فى ميناء نابولى حتى صعد السفير المصرى فى إيطاليا عبد العزيز بدر وقابل الملك، وأخبره خلال المقابلة أن مندوبا من الخارجية الإيطالية ينتظر السماح له بالصعود لتحية الملك والترحيب به، فلم يأذن له، فقد استاء من هذا الاستقبال الفاتر، فقد كان يصحبه ولده الملك أحمد فؤاد الثانى ملك مصر والسودان. كان الواجب بروتوكوليا يقتضى بأن ترسل الحكومة الإيطالية وفدا أو شخصا ذا مقام رفيع لاستقبال الملك وولده، وعليه طلب فاروق من السفير استئجار معدية (فيرى بوت) لتنقله إلى كابرى، ورست المعدية على الجانب الأيسر للمحروسة ونقل

جنود البحرية جميع الحقائب والصناديق الخشبية الخضراء ذات الأيدى من الحبال المشابهة لصناديق الذخيرة».

ويستطرد صاحب المذكرات إلى الإشارة إلى أنه فوجئ، وهو فى إيطاليا، بأن قيادة الثورة قد قررت عودته هو وزميليه (وغيرهما من المصريين) إلى مصر:

«وحملت وزميلى بهاء الدين باهى ومحمد عمر حسن حقائبنا للنزول للمعدية فجاءنا الريان جلال علوبة ورجانا أن نبقى وأنه قد وصلته رسالة لاسلكية من قيادة الثورة بمنع أى حامل لجواز سفر مصرى من النزول مع فاروق وعائلته ولو بالقوة، وأنه وعائلته وكل ما يملك رهن تنفيذ هذا الأمر، وتشاورت وزملائى وقررنا العودة، خشية أن يلحق بالقبطان جلال علوبة أو عائلته أى ضرر».

(١٧)

ويبلور صاحب المذكرات مشاعره فى اللحظات الأخيرة التى رأى فيها الملك فاروق وذلك على الرغم مما نعرفه من أن الملك فاروق عاش بعدها ١٣ عاما لكن علاقة صاحب المذكرات وزملائه بالملك انتهت منذ ذلك الحين، ولم يبق ماثلا فى ذاكرته إلا علاقة الذكريات والعواطف:

«ونظرت إلى الملك النظرة الأخيرة، وأحس الملك فاروق أننا لن نهبط معه إلى المعدية، والتفت إلى الياور البحرى محمد حمدى الجريتلى واحتضنه قائلا: «كان بودى أعملك باشا»، ثم صافح الضابط البحرى فؤاد ذكرى والريان جلال علوبة وطاقم ضباطه، ثم صافحنى وزميلى، وارتجت ميناء نابلى بهتافنا جميعا ضباطا وجنودا: «يعيش فاروق ملك مصر

والسودان»، وتعلقت بيدى الأميرة الصغيرة فادية وهى تقول: «همه أنتم مش حتيجوا معانا، أنتم حتسبونا لمين»، امتلأ قلبى حزنا وملأت الدموع عينى».

«وفى صباح اليوم التالى أبحرت المحروسة عائدة إلى الإسكندرية، لم أكن حتى هذه اللحظة مصدقا لما رأته عيناى وسمعته أذناى، أهكذا كانت نهاية فاروق؟ ونهاية الملكية فى مصر؟ وفى الصباح الباكر يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ رست المحروسة على رصيف قصر رأس التين».

(١٨)

ونتنقل إلى ما يرويه صاحب المذكرات عن فترة عمله مع فاروق، وانطباعاته عن شخصية الملك، ونحن نلاحظ أن الطابع العسكرى فى شخصية صاحب المذكرات كان كفيلا بأن يجعله يقدم أفضل ذكرياته عن الجانب العسكرى فى شخصية الملك فاروق، وهو على سبيل المثال يشير إلى شجاعة الملك فى متابعة حرب فلسطين وسفره بنفسه إلى موقع المعارك، ونراه ينفرد بالإشارة إلى أن الديزل الملكى تعرض لهجوم إسرائيلى بالرصاص، وينفرد بالإشارة إلى نزول الملك فاروق بسيارته إلى شوارع غزة والتجول فيها:

«... وقرر الملك أن يسافر إلى فلسطين بنفسه واستقل «الديزل» الملكى إلى غزة، وهناك انتهز اليهود الفرصة وأمطروا القطار الملكى بوابل من الرصاص، وتدخل طاقم الحراسة للدفاع عن الملك، وبادلوا اليهود إطلاق النار، ولكن الملك أصر على عناده وقرر النزول إلى شوارع غزة والسير بها مستقلا سيارة مكشوفة، ولحقت به كتيبة الحرس الملكى التى سافرت إلى هناك للدفاع عنه فى حالة وقوع أى هجوم آخر عليه».

....

ويقفز الغريب الحسينى من هذه الواقعة إلى القول بأن الملك فاروق عانى، عن حق، وعن واقع، من الشكوك فى اليهود بسبب موقفه من حرب فلسطين:

«وعاد الملك من غزة محبطا برغم إعلان الهدنة ووقف إطلاق النار بين العرب واليهود، ومن يومها كانت شكوك الملك تتجه إلى كل مَنْ يحاول الاقتراب منه، حتى ولو كان من خدمه أو أفراد حراسته. كان فاروق على يقين من أن اليهود سيعاودون القيام بمحاولات أخرى لاغتياله».

(١٩)

ونحن نرى الغريب الحسينى فى حديثه عن رحيل الملك فاروق يستدعى من ذاكرته ما يصور به عناية الملك فاروق بالتسليح الحربى لجيش بلاده .

وحين يبدأ اللنش المقل للملك فى رحلته الأخيرة من مصر الحركة فى المياه، يتذكر الغريب الحسينى مجهودات مليكه فى محاولة تحديث الجيش المصرى باستقدام نائب هتلر، لكنه سرعان ما يلقى على الظروف المسئولية عن عدم نجاح المحاولة:

«وبعد انصراف الضباط وركوبهم للنش البحرى، أخذ اللنش يشق مياه البحر بسرعة، تذكرت على الفور ـ وأنا أنظر إليهم ـ فاروق عندما استدعى الجنرال ارتوفيلهلم شميث نائب هتلر فى الحرب العالمية الثانية إلى مصر فى عام ١٩٥١ لتحديث الجيش المصرى وتطويره على النظام الألمانى. كان فاروق يتمنى إحياء أمجاد محمد على باشا الكبير فى إقامة

إمبراطورية مصرية، ولكن الزمن اختلف فلم تكن فى عهد محمد على سفارة إنجليزية فى مصر، ولم تكن هناك عصابات يهودية فى فلسطين».

(٢٠)

وننتقل إلى الجوانب الإنسانية فى حياة الملك فاروق التى تقدمها مذكرات الغريب الحسينى، وربما كانت هذه أبرز نقاط تفوق المذكرات من حيث كان صاحبها شابا قريبا فى العمر من فاروق، وقد أتيح له أن يعيش بعده أعواما طوالا، وهو يشير إلى حقيقة مشاعر الملك فاروق تجاه الملكة فريدة، ويبدو الغريب الحسينى متأثرا تماما بمشاعر عامة المصريين تجاه هذه السيدة الفاضلة:

«بعد طلاق الملك فاروق والملكة فريدة فى نوفمبر من عام ١٩٤٨، أحس فاروق أن جزءا غاليا انتزع من بين ضلوعه، فقد كانت فريدة اسما على مسمى بحق، كانت فريدة فى كل شيء، وكانت مثالا للفتاة المصرية التى أخلصت لحبها ودافعت عن رجلها حتى آخر لحظة، وكان فاروق هو الآخر يكن لها كل تقدير برغم رحيلها عنه».

(٢١)

ويقدم الغريب الحسينى قصة خطبة فاروق لناريمان على نحو ما شهدها هو، ولست أدرى هل كان منتبها إلى أن هذه الرواية التى يقدمها تجعله فى صورة الحريص على إدانة للملك أبشع إدانة، إذ أنه يشير إلى ما لم يشر إليه غيره من أن خطيب ناريمان كان معها حين شاهدهما الملك خلسة:

«... كان الملك قد خرج للتنزه بعد غروب شمس أحد أيام يناير عام ١٩٥١، وخرجت سيارة الحراسة الخاصة خلفه وكنت من الطاقم الموجود بها، وتوقف الملك بسيارته أمام محل «أحمد نجيب» الجواهرجي بشارع عبد الخالق ثروت، وكان الجواهرجي الخاص للعائلة المالكة بأسرها، ولاحظت أن الملك ينظر إلى المحل بشكل غريب، فليس من عادته أن يذهب بنفسه إلى محل الجواهرجي، لكن هذه المرة ذهب ووقف طويلا بسيارته أمام المحل وخلع فاروق النظارة من وجهه أثناء دخول شاب ومعه فتاة جميلة إلى المحل، وظل ينظر إليهما طويلا ونحن لا ندرك ما هو مقصد الملك».

«وبعد عشر دقائق نزل الملك من سيارته واتجه إلى داخل المحل ونزلت وراءه وظللت واقفا بالخارج أرقبه من بعيد ووجدته يتحدث إلى أحمد نجيب الجواهرجي والفتاة والشاب واقفان أمامه، بعدها بخمس دقائق على وجه التحديد خرج الملك من المحل وانطلق بسيارته يجوب شوارع القاهرة بلا هدف ونحن نسير وراءه، وعاد الملك مرة أخرى إلى محل أحمد نجيب بعد مضى ما يقرب من حوالى نصف ساعة من المرة الأولى».

«ودخل المحل ثانية ويبدو أن الملك قد أراد التحدث مع أحمد نجيب عن الفتاة التى كانت واقفة عنده وتأكدنا جميعا أن الملك أعجب بالفتاة ولكننا لا نعرف مَنْ الذى كان واقفا معها، ولاشك أن الجواهرجى كان على علم بما يحدث، وهو الذى حدد الموعد لفاروق للحضور إلى المحل».

«واتضحت كل الأمور بعد أن قرر الملك خطبة الآنسة «ناريمان صادق» كريمة مصطفى بك صادق، لقد كانت قادمة إلى محل أحمد نجيب الجواهرجى هى وخطيبها لشراء مجوهرات الخطوبة، ولكن الملك أعجب بها واستفسر أحمد نجيب عن عائلتها».

(٢٢)

ومن الطريف أن نجد صاحب هذه المذكرات وهو يثنى على السيدة ناهد رشاد ثناء حقيقيا على خلاف ما نطقت به روايات وآراء كثيرة:

«وكان فاروق يذهب ليشكو همه إلى الدكتور يوسف رشاد وحرمه ناهد! كانت ناهد رشاد تنجح [فيما] لم ينجح فيه الآخرون. كان فاروق يخرج من عندها وكأنه بدأ حياته من جديد!».

....

(٢٣)

ويتحدث حارس الملك فاروق عما يتوقعه القراء منه باعتباره حارسا خصوصيا من حديث عن حقيقة علاقة الملك بالنساء، وهو يحاول أن يقنعنا بأنه يورد تفصيلات كثيرة لكنه يفرض علينا ما استقر فى عقيدته عن هذا الجانب من حياة فاروق فيقول:

«... ولكن فاروق هو الذى ظلم نفسه قبل أن يظلمه الآخرون، والسبب أنه كان دائما يتباهى بوجود الحسناوات من حوله بالرغم من أن غالبية علاقاته مع السيدات لم تكن تتعدى الابتسامة! ذلك أن فاروق لم يكن قادرا من الناحية الجنسية على مصاحبة هذا الكم من السيدات فى وقت واحد، وهذه أيضا من الشائعات التى نسجت من الخيال حوله، فقد كان فاروق بحق لا يقدر من الناحية الجنسية أن يعرف أكثر من امرأة واحدة، ويشترط فيها أيضا أن يكون الحب قبل الجنس!».

....

ومن الطريف أن الغريب الحسيني يبنى معلوماته فى هذه الجزئية على تعليق ساخر ينسبه إلى الراقصات، وهو يطلق على التعليق مصطلح «الاعتراف» ويقول:

«واتضح لنا عدم قدرة فاروق الجنسية بعد اعتراف أشهر راقصة مصرية فى نهاية الأربعينيات! كانت الراقصة الشهيرة التى كان اسمها نجما لامعا فى عالم التمثيل والرقص تعشق الملك لأبعد الحدود إضافة إلى أنها النجمة المفضلة للتابلوهات الراقصة التى كانت تقام بالقصور الملكية بمناسبة عيد الجلوس الملكى».

«واعتادت أقدام الراقصة الشهيرة أن تذهب إلى القصور الملكية بمناسبة وبدون مناسبة، وفى يوم من الأيام كانت الراقصة خارجة من سراى رأس التين بالإسكندرية وتهكم أحد أفراد الحراسة عليها قائلا: «ما تخليكى شوية..»، فردت الراقصة بغيظ شديد قائلة: «جاتكم نيلة.. الملك بتاعكم مالوش فى النسوان!!».

«وهكذا كانت حياة فاروق تعتمد على المثل الشعبى القائل «الصيت ولا الغنى»، كان فاروق بالفعل يريد الصيت، كان يفرح كثيرا عندما يقال عنه إنه رفيق الحسناوات!».

(٢٤)

وهو يقدم قصة كاميليا على نحو مختلف عن الروايات الشائعة المتعددة، والواقع أن روايته (التى ينقل الجزء الأول منها عن زملاء يثق فيهم) تحتمل الصدق ولا تبعد عن المنطق كثيرا، لكن الجديد فى هذه الرواية أنه يعزو «قتلها إلى أنها أحبت فاروق، وبالطبع فقد كان هذا خطرا يتهدد

أداءها لمهمتها كجاسوسة على الملك المصرى، وهو لهذا يعتقد أن « الموساد » هى التى قتلت كاميليا:

«... وقصة فاروق مع كاميليا بدأت فى أوائل عام ١٩٤٨، كان اليهود يريدون الوصول إلى قلب الملك وعقله بأية وسيلة، بعد أن فشلوا فى إغرائه بالمال الوفير، بدأت القصة على شاطئ الإسكندرية وتحديدا أمام نادى السيارات بسيدى بشر».

....

هكذا يبدأ الغريب الحسينى روايته بتنظير فكرى قوى لكننا نفاجأ بعد قليل بأن تفصيلات ما يرويه لا تتناسب مع هذا الإطار الذى قدمه قبل أن يروى:

«كان الملك شارد الذهن كعادته، الخلافات من حوله لا يتحملها بشر، القصر لا يسع صراعا بين ملكتين هما نازلى وفريدة. لا يوجد أصدقاء أوفياء يشكو لهم أوجاعه سوى يوسف رشاد وحرمه ناهد هانم».

«خرج الملك من سراى رأس التين بسيارته «اللنكولن» الرمادى وخلفه سيارة الحراسة، ولم أكن من المشاركين فى هذه المأمورية، لكن زملائى الذين شاهدوها بأعينهم قالوا لى ما حدث بالتفصيل، حيث إننى لم أكن قد انضممت إلى طاقم الحراسات الخاصة، المهم ظل فاروق ينظر إلى شاطئ البحر أثناء سير السيارة منذ خروجها من سراى رأس التين وحتى وقوفها أمام نادى السيارات بسيدى بشر».

«وقبل أن تقف سيارة الملك أمام باب النادى رأى فتاة آية فى الجمال تحاول عبور الشارع إلى شاطئ البحر، كانت ملامح الفتاة تشير إلى أنها غير مصرية! الوجه الأحمر المستدير، الجسد الرشيق النابض بالحيوية، وقف الملك ينظر إلى الفتاة بتأمل وكأنها حورية خرجت إليه من البحر! ابتسمت الفتاة للملك ابتسامة رقيقة، وبادلها هو بابتسامة أرق».

«وقال أحد أفراد الحراسة: إن الفتاة هى ممثلة ناشئة شاهد لها فيلما الأسبوع الماضى بسينما ستوديو مصر بالقاهرة، وقتها لم يدرك الجميع أن هذه الفتاة سيكون لها نصيب الأسد فى حياة فاروق!».

«ومرت الأيام.. ودون سابق إنذار أصبحت لقاءات فاروق وكاميليا حدثا عاديا! كان من السهل أن يكتشف أى فرد أن هناك قصة حب عميقة بين الممثلة الناشئة والملك، وأخذ اسم كاميليا يلمع يوما بعد يوم، ويعلو نجمها فى الآفاق، وقام يوسف وهبى بك بتدعيم الفتاة بكل ما أوتى من ثروة، فأنتج لها فيلما اسمه «القناع الأحمر» وشاركتها البطولة فيه الفنانة فاتن حمامة وبشارة واكيم، واستمر صعود نجم كاميليا فى عالم الفن».

....

ربما كان من الضرورى أن نتوقف هنا لنشير إلى حقيقة مهمة يدلنا عليها أرشيف السينما المصرية، وهى أن العرض الأول لهذا الفيلم كان يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٤٧، وقد كان هذا الفيلم أول أفلام كاميليا، وهو ما يعنى أن توثق العلاقة بين الملك وكاميليا كان سابقا تماما على انضمام الغريب الحسينى إلى حرس الملك الخاص، ومع هذا نمضى مع رواية صاحب المذكرات على أنها تستمد معلوماتها مما رواه له زملاؤه:

«... واعتادت أقدام كاميليا أن تذهب إلى القصور الملكية! وشاركت باستعراض فنى كبير فى عيد الجلوس الملكى عام ١٩٤٨، كان الضباط وأفراد الحرس يتابعون قصة هذا الحب، كانت القصة تدور بين الإسكندرية مسقط رأس كاميليا والقاهرة حيث قصر القبة، وأصبحت الأخبار تتناقل بيننا كالنشرة اليومية! كاميليا ترتدى فستانا أحمر اليوم، واتجهت مباشرة إلى شارع عماد الدين، كاميليا تشارك اليوم فى الحفل الذى تقيمه ناهد هانم رشاد بشقتها للملك».

«كان الملك يعلم أن كاميليا من أصل يهودى، وأن قصة حبه قد [تؤول] ويضاف إليها المزيد من العبارات الساخنة، وأن هناك احتمال [هجوم صهيونى] على الأراضى العربية على فلسطين، وفجأة قرر الملك الابتعاد عن كاميليا، لم تعد تظهر الفتاة الجميلة فى القصور الملكية والنوادى التى كان الملك يرتادها فى حياته اليومية، وانتهت القصة بلا مقدمات كما بدأت! والمقربون من الممثلة الجميلة يؤكدون أن المخابرات اليهودية التى أوجدت الممثلة الجميلة نجحت فى الوصول بها إلى قلبه، لكنها فشلت فى منع فاروق من الوصول إلى قلب كاميليا! فقرر الموساد تصفيتها فلقيت كاميليا مصرعها فى حادث طائرة كانت تقلها إلى باريس فى أغسطس من عام ١٩٥٠، وقتها فقط أحس فاروق بحزن شديد على وفاتها، وابتعادها عنه إلى الأبد».

(٢٥)

كذلك يجيد الغريب الحسينى التعبير عن فرحة الملك فاروق بميلاد ابنه أحمد فؤاد راويا بعض التفصيلات الطريفة التى يصفها بأنها كانت هستيرية وهى كما نعلم هستيريا الفرح:

«وجاء يوم ولادة ناريمان للأمير أحمد فؤاد الثانى، وما أن علم الملك أن ناريمان أنجبت له ذكرا حتى أصيب بحالة هستيرية وأخذ يعدو مسرعا بين جنبات القصر يقبل كل مَنْ يراه، ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل إن الملك خرج إلى شرفة [سراى] عابدين وصرخ بأعلى صوته قائلا: « ياخراب بيتك يامحمد على توفيق » ، لقد انتصر لأول مرة على غريمه الأمير محمد على توفيق الذى كانت إنجلترا تلوح لفاروق دائما بأنه هو الملك المنتظر لمصر فى حالة عصيانه ورفضه لتنفيذ أوامرهم، وكانت الحسرة الكبيرة فى قصر المنيل حيث جلس محمد على توفيق يتحسر على كرسى العرش الذى ضاع ولم يعد هناك أمل فيه».

....

هكذا كان الغريب الحسينى منتبها بأكثر من غيره إلى حقيقة ودرجة كراهية الملك فاروق للأمير محمد على توفيق، ومن الجدير بالذكر أنه فى أكثر من فقرة من فقرات هذا الكتاب يشير إلى هذه الحقيقة بعناية وإيمان.

(٢٦)

وتحفل مذكرات الغريب الحسينى بالحديث عن بعض طباع الملك فاروق، وهو على سبيل المثال يروى واقعة طريفة عن ملل الملك من الطعام الملوكى ورغبته [المفاجئة لصاحب المذكرات] فى تناول طعام الفقراء على نحو مدهش تبين عنه القصة التالية:

« ... وكانت القصور الملكية بالإسكندرية تحضر أطعمة الملك الخاصة من محل «بسترودس»، وكان من أشهر محلات الحلويات بالإسكندرية [ربما نتوقف هنا لنشير إلى أن هذا المحل لا يزال موجودا فى محطة

الرمل، ونسأل القراء أن يتوجهوا إلى الله بالدعاء أن يبقى كما هو وألا تغتاله أيدى الجشع فى تدمير كل شىء جميل] ، وتم بالفعل إعداد المائدة الملكية ليتناول الملك طعام الإفطار، وبعد إعداد المائدة لاحظ فاروق أن هناك بعض الجنود من أفراد الحرس الملكى يقومون باستلام الطعام الخاص بهم، وكان يتمثل فى «قروانة» العدس الشهيرة، لكن الجنود أحسوا بالخوف بعد دخول الملك دون سابق إنذار إلى القصر» .

«ونظر فاروق إليهم وهم يحاولون إخفاء «قروانة» العدس وقال لى: «استدعى الجنود الواقفين هناك» ، وعلى الفور اتجهت لاستدعائهم وحضر الجنود إلى الملك وقال لهم: ماذا تفعلون؟ وهو يدرك تماما أنهم كانوا يستعدون لتناول الطعام، فنطق جندى منهم وكانت تتضح لهجته الريفية من كلامه قائلا: كنا نتجه لاتخاذ مواقعنا، فضحك فاروق ضحكة عالية من قلبه وقال: «احضروا لى قروانة العدس التى كانت معكم قبل أن تجيئوا إلىّ هنا، وارتبك الجنود فصاح فاروق فيهم بعنف «هاتوا القروانة» ، وذهب الجنود سريعا وأحضروا قروانة العدس فقال لهم فاروق: خذوا هذا الطعام لكم واعطونى قروانة العدس» .

«وبالفعل أمسك الملك بقروانة العدس ورفعها على فمه وأخذ يشرب وسط دهشة الجميع بمَنْ فيهم أفراد الحراسة الخاصة!» .

(٢٧)

وهو ينفرد مخالفا كل ما نعرفه من الكتب والروايات والوثائق بالإشارة إلى أن فاروق سافر بريطانيا سرا للعلاج من حادث القصاصين، ولست أستطيع أن أهضم أن مثل هذا «السر» يمكن أن يبقى سرا طوال هذه المدة:

«... واستمر التكتم على الخبر إلى أن سافر فاروق سرا إلى بريطانيا للعلاج هناك، واستمر العلاج لعدة شهور عاد بعدها إلى مصر».

«ولم يؤثر هذا الحادث بشكل كبير على قدرته فى المشى واعتدال قامته، ولكن أثر بشكل آخر على حياته الجنسية».

(٢٨)

ويتحدث الغريب الحسينى عن وفاء فاروق للعاملين معه ضاريا المثل بما خبره بنفسه من تكريم الملك لسائقه حلمى حسين والجنايني المسئول عن حدائق المنتزه ، وإن كان لا يذكر اسمه، وهو يقول:

«... وأحس فاروق أن سائقه الخاص لم يتم تكريمه حتى الآن، وكانت ملابس السائقين والخدم والشماشرجية ملابس ذات طابع خاص، فكانت ملابس السائقين تشبه بدلة التشريفة «المقصبة»، وكانت على أكمام الجاكيت بعض الزخارف يعلوها التاج الملكى المصنع من النحاس».

«وفى يوم من الأيام تكررت مواقف الشهامة من السائق حلمى حسين فأعجب به الملك وقرر تكريمه، كان الملك يجلس فى المقعد الخلفى واندفع بجسده إلى المقعد الأمامى وقال لحلمى حسين: «التاج ده يتشال من هنا ويوضع هنا»، ونزع فاروق التاج الملكى المصنوع من النحاس وأشار إلى كتف حلمى حسين وقال له: «أنت اعتبارا من اليوم الصاغ «الرائد» حلمى حسين، وبالفعل عندما عاد فاروق إلى سراى عابدين أصدر أمرا ملكيا بترقية السائق حلمى حسين إلى رتبة الصاغ، وحصل حلمى حسين على رتبة البكوية إلى أن تمت ترقيته إلى رتبة الأميرالاى «العميد» وأصبح اسمه الأميرالاى حسين حلمى بك مدير المركبات الملكية».

....

«وتكررت هذه الحوادث بشكل أوسع، كان الملك يمنح الرتب والألقاب لكل مَنْ يشعر نحوه بالوفاء والإخلاص، وحدثت واقعة أمامى لن أنساها أبدا، كنت ذاهبا مع الملك إلى سراى المنتزه بالإسكندرية، ودخل الملك إلى القصر فوجد أرض الساحل «الشرقى» الواقعة خلف السور غير ممهدة ونادى على الجناينى الواقف وكان يحمل رتبة صول، وقال له فاروق: إننى مسافر إلى قبرص وسأعود إلى القصر بعد أسبوعين، وعندما أعود أريد ألا أرى هذه التباب الرملية والأرض غير الممهدة».

«وبعد أيام قليلة غادر الملك ميناء الإسكندرية على اليخت الملكى «فخر البحار» وبقيت أنا فى سراى المنتزه، وكنت أرى الصول المختص بالحدائق يسرع بتنفيذ الرغبة الملكية بأداء هستيرى، واتصل هذا الصول بمدير سجن الحدرة وطلب منه تزويده بجميع المسجونين المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لتنفيذ رغبة الملك».

«وتحولت منطقة السور الشرقى إلى خلية نحل، حضر السجناء من سجن « الحدرة » لتنفيذ الرغبة الملكية، وتمكن الصول من تنفيذ الرغبة الملكية فى أقل من أسبوعين، بعد أن تمهدت الأرض تماما وأصبحت صالحة للزراعة، وعاد الملك من قبرص وما أن رأى الحديقة حتى ابتسم وقام بنزع التاج الملكى من كم جاكيت الصول ووضعه على كتفه كما فعل مع السائق حلمى حسين. كان فاروق بحق يحب أن يرى إخلاص ووفاء مَنْ حوله، لقد عجز عن أن يجد هذا الإخلاص والوفاء فى أقرب المقربين إليه فبدأ يتجه إلى البسطاء».

....

ربما كان من الضرورى هنا أن نعقب باستنكار تشغيل المساجين فى مثل هذا العمل، وإن كان بعض القراء يرونه ألطف أو أخف من أعمال أخرى.

(٢٩)

ومع أن مذكرات الغريب الحسينى تكاد تخلو من الحديث عن الشخصيات السياسية، فإنها تقدم حديثا مهما عن بعض الشخصيات العسكرية التى قدر لصاحبها أن يتعامل معها، ويظهر الغريب الحسينى اعتزازا خاصا بالفريق عزيز المصرى ويرى فيه المؤسس الحقيقى للجيش المصرى الحديث، وهو يبلور تقْييمه لشخصيته ونشاطه بذكر أن بيته كان قد أصبح بمثابة كعبة للضباط الوطنيين:

«... والمصرى باشا من العسكريين القلائل الذين تركوا بصمات واضحة على الجيش المصرى، وهو فى ذات الوقت ألد أعداء الإنجليز، ولولا هذا الرجل ما قام للجيش المصرى قائمة. ولم يكن عزيز المصرى باشا ضابطا عاديا.. كان كتلة من التكتيك والخبرة العسكرية الفذة تتحرك على الأرض.. كان بيته بعين شمس ملاذا ومدرسة لكثير من الضباط ومن بينهم جمال عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرءوف وعلى عبد الخبير ومحمد أنور السادات، وكنت أحرص على حضور لقاءات عزيز باشا بمنزله».

....

وهو يروى واقعة تدل على مدى ما كان عزيز المصرى يتمتع به من قدرة على ضرب المثل لضباطه فى أهمية تنمية الثقة بالضابط المصرى:

«... وأذكر أن عزيز المصرى باشا حينما كان وزيرا للحربية [ربما يقصد فيما كان رئيسا للأركان، ذلك أن عزيز المصرى لم يتول وزارة الحربية] عام ١٩٤٠ حضر لتفقد الامتحانات بالكلية الحربية الملكية، ودخل إلى السرادق الكبير المقام به الامتحانات، ولاحظ أثناء وجوده بالسرادق أن الضباط المعلمين قد انتشروا بين الطلاب لمراقبتهم ومنع الغش، وعلا صوت عزيز المصرى فى السرادق قائلا: «إزاى لا تأتمنوا الطلاب على أداء الامتحان بهذا الشكل.. لم يعد أمامهم سوى عام واحد ويكونون أمناء على الوطن بأكمله»، وأمر الضباط المراقبين بالانصراف خارج السرادق.. هذا هو عزيز المصرى أبو العسكرية المصرية».

(٣٠)

وفى المقابل فإن الغريب الحسينى لا يكف عن انتقاد الفريق محمد حيدر وزير الحربية الشهير قبل الثورة، ورجل الملك فاروق، وهو يقدم قصة طريفة يبرر بها صعود نجم محمد حيدر، ولا ندرى سنده فى هذه القصة التى يرويها بثقة وكأنها من الحقائق أو المسلمات، ومن العجيب أنه هو نفسه يقدم القصة على أنها «حقيقة» ثم يردف مباشرة بما يجعلها تجرى مجرى «تمثيلية» مجهزة الصنع:

«... ومن هؤلاء الأشخاص الفريق محمد حيدر. كان محمد حيدر ضابط بوليس «سوارى»، وحدث فى أحد الأيام أن كانت هناك محاولة تم تدبيرها لاغتيال فاروق أثناء سير الركب الملكى بأحد شوارع القاهرة، كان حيدر يمتطى جوادا ويسير ضمن الركب الملكى، وحاول أحد الأفراد إحداث شرخ [يقصد: ثغرة أو اختراق] فى صفوف الركب الملكى والوصول إلى سيارة الملك، وتقدم حيدر مسرعا بجواده وشهر سيفه للدفاع عن الملك،

وألقى القبض بعدها على الشاب الذى قام بمحاولة الاغتيال، وابتسم حيدر ووضع سيفه فى غمده مرة أخرى، فقد تمت التمثيلية بنجاح، وأعجب الملك بتصرف حيدر وأنعم عليه بالباشوية، وانتهز حيدر الفرصة وظهر بصورة شبه يومية أمام الملك ليقدم فروض الطاعة والولاء إلى أن حدثت أزمة عزيز المصرى».

«وقرر الملك تعيين اللواء بوليس محمد حيدر وزيرا للحربية وترقيته إلى رتبة الفريق، وهذه هى قمة المآسى».

وبعد ستين صفحة يعاود الغريب الحسينى الحديث عن الفريق حيدر بنفس الأسلوب أو بنفس الروح فيقول:

«وكنت أعلم جيدا - كما يعلم الكثيرون غيرى - أن الفريق محمد حيدر هو خال عبد الحكيم عامر، وأوجد بعض المحللين تحليلا مبدئيا بأن حيدر كان يعلم أن هناك تنظيما بين صفوف الجيش لكنه أخفي ذلك على الملك!».

ربما كان من الجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن حيدر لم يكن خال عبد الحكيم عامر وإنما كان قريبا لوالدته فحسب، ولم يكن لهذا علاقة بموقفه من الثورة وموقف الثورة منه، لكنه فى الشهور الأخيرة من عهد الملك فاروق كان قد وصل إلى حالة من اليأس من صلاح حال الملك، وقد تحسنت علاقته بالوفد وبسراج الدين وبروح حركة الضباط الأحرار، ولنذكر فى تأييد هذا المعنى أنه لم يكن مرشح الملك فى نادى الضباط وإنما كان حسين سرى عامر، كما أنه لم يعد إلى منصب وزير الحربية فى الوزارات الأخيرة فى عهد فاروق.

(٣١)

ويعبر الغريب الحسينى عن مشاعره تجاه الشيخ حسن البنا على نحو مفعم بالحب والتقدير فيقول:

«... فحسن البنا لم يكن بالنسبة لى إماما فحسب، بل كان أستاذا بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان».

....

«لم تكن هذه هى المرة الأولى التى أعرف فيها الإمام الشهيد حسن البنا عن قرب. عرفت البنا قبل ذلك بسنوات طويلة، فقد كان الإمام أستاذا للغة العربية بإحدى المدارس الابتدائية بالإسماعيلية عام ١٩٢٧، وكنت قد انتقلت مع أسرتى إلى هناك لمدة عامين متتاليين. كان والدى يملك مكتبا خاصا فى شارع الثلاثينى بالإسماعيلية، وكنا نسكن فى منزل تاجر أخشاب اسمه الشيخ الغزالى،و يسكن بالقرب منا الإمام حسن البنا. كانت الإسماعيلية صغيرة جدا ولم تكن بالحجم الموجودة عليه الآن، والطريف أن حارة اليهود كانت مجاورة للمنزل الذى نعيش فيه، وأيضا من منزل الإمام حسن البنا، وكانت أهم وأجمل فتاة تسكن هذه الحارة هى زوجة عيزرا وايزمان رئيس دولة إسرائيل الآن».

....

هكذا يدلنا الغريب الحسينى بروح البورسعيدى الطريفة على هذه الجيرة التى جمعت الإسرائيلية الجميلة بالشيخ حسن البنا ومع هذا فإنها أصبحت زوجا للرئيس الإسرائيلى، وكأنه كان أولى بها وهى جارة مرشد الإخوان

ألا تكون كذلك لو أن سياسة المناصب الإسرائيلية كانت شبيهة بسياسة المباحث العامة فى بعض البلاد العربية(!!):

«وبدأت فى التردد على مقار الإخوان المسلمين، والتقيت عدة مرات بالإمام حسن البنا، وذكرته بنفسى وتذكر أنه كان مدرسى فى مادة اللغة العربية فى العشرينيات، وتطورت العلاقة بينى وبينه، وانضممت بعدها إلى صفوف الإخوان المسلمين».

(٣٢)

ويشير الغريب الحسينى بصراحة أكثر إلى مشاركاته المبكرة فى تنظيمات جماعة الإخوان المسلمين، أو فى التعاون معها من خلال موقعه فى القوات المسلحة:

«..وعلمت أن هناك عدة خلايا تكونها جماعة الإخوان داخل الجيش، وعرض علىّ الإمام حسن البنا بنفسه الانضمام إلى هذه الخلايا ووافقت، وبعدها تكررت زيارات الإمام البنا فى منزلى. وكنت ضابط الجيش الوحيد الذى يدخل حسن البنا بيته».

....

ربما كان من الطريف أن نشير إلى سيادة مثل هذا الاعتقاد وهذا التعبير عن المودة والاعتزاز عند كثير من المصريين فى حديثهم عن رجال السياسة.

....

ويقدم الغريب الحسينى تفصيلات أخرى عن تنظيمات الإخوان العسكرية فيقول:

«كان البنا يحضر اجتماع خلية مدافع الماكينة فى التنظيم السرى بمنزلى، كان معتادا أن يترك سيارته عند قسم الوايلى ويتجه إلى منزلى سائرا على قدميه، كانت خلية المدافع الماكينة بالتنظيم السرى فى مسكنى الواقع خلف مطعم نجف بشارع الملكة نازلى «رمسيس الآن»، وتضم الخلية الصاغ سعدى نجيب والصاغ على عبد الخبير والصاغ خالد محيى الدين «رئيس حزب التجمع الآن» والصاغ أحمد عبد العزيز حلمى، وكان يشرف على تدريباتنا الصاغ محمود لبيب قائد الإخوان فى حرب فلسطين، ويعاونه الصاغ عبد المنعم عبد الرءوف الطيار الشهير الذى حاول الهروب مع المصرى باشا وحسين ذو الفقار بإحدى الطائرات إلى القوات الألمانية المتقدمة نحو مصر فى عام ١٩٤٢».

(٣٣)

وينتبه الغريب الحسينى إلى أن يصور أن مشاركته فى الحركة الوطنية لم تقف عند حدود الانتماء إلى تنظيم الإخوان المسلمين، وإنما امتدت لتشمل بعض المشاركات الفدائية التى اشترك فيها فى منطقة القناة حين اندلعت المقاومة الوطنية للاحتلال الإنجليزى، وهو يروى هذه المشاركات بالطريقة البورسعيدية المحببة فى الحكى الجميل فيقول::

«من أبرز هذه الجولات ما كان يقوم به الصاغ محمد طاهر الشربينى الذى كان قائدى فى الكلية الحربية الملكية. كان الشربينى يقاوم الإنجليز بطريقة بسيطة جدا، يخرج بسيارته الجيب من المعسكر ويسير بين المعسكرات، ومن الطبيعى أن يعثر على جندى أو مجموعة من الجنود سائرين على الطريق الأسفلت، ويقوم باصطحاب أحدهم إلى داخل الصحراء فى طريق الإسماعيلية ـ السويس الصحراوى ويقتله بالسلاح

الأبيض. كانت طريقة بسيطة ولا تعتمد على الكم الكبير، لكنها أحدثت دويا هائلا بين صفوف القوت الإنجليزية المتمركزة فى القناة، وكان أهالى الإسماعيلية هم الضحايا لهذه المقاومة البسيطة، كانت القوات الإنجليزية تقوم بتفتيش منازلهم بطرق استفزازية ولا أخلاقية، وفى بعض الأحيان يقومون باختطاف النساء والاعتداء عليهن،وجاء الأهالى إلينا يشكون ما يحدث لهم، ولم تكن لدينا أية أوامر بالتدخل فى ذلك».

«وقررنا أن نتدخل بالفعل على طريقتنا نحن ودون الرجوع إلى القيادة، فكلما قتل الإنجليز مصريا، قمنا باختطاف جندى إنجليزى وقتلناه وألقينا بجثته فى مياه القناة.. وأخذت ردود الأفعال ترتفع يوما بعد يوم، كان الإنجليز يمرون بدورياتهم بطريقة «هستيرية» وهم على يقين بأننا شاركنا فى عمليات القتل هذه ، ولكن ما الدليل؟ وجلبوا مفتشين من اسكوتلانديارد للتحقيق والتحرى».

....

ثم يستطرد صاحب المذكرات إلى قصة موقف شارك فيه هو نفسه، لكن القصة على نحو ما يرويها فاتها أن تفسر لنا سبب هبوطه هو وزميله من السيارة، وهل كان يقصد إنقاذ هذا العسكرى الإنجليزى أم كان يريد الإجهاز على حياته لو كانت فيه بقية من حياة.

وعلى كل حال فهذه هى القصة كما يرويها:

«وفى صباح أحد الأيام خرجت مع زميلى حمدى واصف للتنزه وقضاء يوم ترفيهى بالإسماعيلية، خرجنا من محطة طوسون العسكرية واتجهنا إلى المدينة، و بينما نحن سائرون بالسيارة الجيب وجدنا جثة عسكرى

إنجليزى ملقاة على الأسفلت، هبطنا من السيارة بسرعة ووجدناه قد فارق الحياة، وما هى إلا لحظات وكنا محاصرين بدوريات بريطانية كثيفة، استدعانا قائد نقطة الشرطة العسكرية للتحقيق ومعه مفتش من اسكوتلانديارد».

«وفى مقر القيادة البريطانية روينا ما حدث بالتفصيل، وجاء تقرير الطبيب الشرعى ليخرجنا من هذا المأزق، أثبت التقرير أن الجندى البريطانى لقى مصرعه بعد أن أصيب بضربة شمس، وتنفست أنا وزميلى الصعداء».

«وبعد هذه الواقعة بعدة أيام تم نقل الكتيبة بأكملها إلى كوبرى القبة».

(٣٤)

وبالطبع، وكما هو متوقع، فإن كتاب الغريب الحسينى يحفل بكثير من الأخطاء التاريخية التى لابد منها فى كتاب كتبه صاحبه من ذاكرة مجهدة، ودون استعانة بكتب التاريخ، وعلى سبيل المثال فإننا نراه يحدثنا عن بداية عهد فاروق كأنما كان الوفد بعيدا عن الحكم ولم يصل إليه إلا بعد بداية عهد فاروق، وهذا بالطبع عكس الحقيقة التى نعرفها من أن الوفد كان فى الحكم فى عهد مجلس الوصاية،واستمر بعد تولى فاروق وأدائه اليمين الدستورية،ثم أقيل النحاس باشا قبل نهاية ١٩٣٧ بيوم واحد، لكن الغريب الحسينى يقدم المعلومة على النحو التالى:

«... وظل مجلس الوصاية قائما بأعماله إلى أن انتهت مهمته الفعلية ببلوغ الملك فاروق الثمانية عشرة من عمره وفقا للتقويم الهجرى فى ٩ مايو ١٩٣٧، وأدى الملك الشاب اليمين الدستورية أمام البرلمان، وهتف

الجميع مجددا: «يحيا فاروق الأول ملك مصر»، وما هى إلا شهور قليلة وعاد النحاس باشا والوفد إلى الحكم من جديد.. وبدأت عجلة المفاوضات المصرية ـ الإنجليزية تدور من جديد».

وهو حين يتحدث عن الملكة فريدة باسمها يخلط لقبها بلقب والدة الملك، ولا يكاد ينتبه إلى أن «فافيت» هى اسم التدليل لصافيناز وليس اسما خاصا ولا تدليلا لفريدة ، واقرأ هذه الفقرة:

«والمثير أن فاروق تزوج من صافيناز ذو الفقار صبرى، وكان عمره ثمانية عشر عاما عن قصة حب حقيقية ، وهو الذى أطلق عليها اسم فريدة، وكان يحلو له أن يناديها باسم «فافيت»».

(٣٥)

وهو يقدم رواية غريبة عن اكتشاف الملك لعلاقة والدته بأحمد حسنين، ويكرر الإشارة إلى هذه الواقعة فى كتابه، بل يبنى عليها أحكامه وتحليلاته وهو يقدمها على النحو التالى:

«... ولكن فاروق لم يستطع أن يغفر لأمه [خطأها] ، لم تكن الخطايا فى حق زوجته السابقة فريدة وحدها، بل كانت الخطايا فى حقه هو كرجل وكملك يجلس على عرش مصر. كان فاروق عائدا فى أحد الأيام من الإسكندرية دون أن يعلم أحد بذلك، واتجه مباشرة إلى سراى القبة عند الفجر، وصعد إلى جناحه لكنه أراد أولا أن يطمئن على أمه فتوجه إلى جناحها مباشرة، ولم تكن نازلى تعلم أن فاروق سيعود إلى القاهرة فى هذا اليوم، وكانت المفاجأة عند دخول فاروق إلى جناح أمه، فقد وجد أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى مرتديا «البيجاما» ونائما بين أحضان

أمه، وقتها لم يستطع فاروق أن يتمالك نفسه، فاندفع كالمجنون إلى فراش أمه وجذب حسنين من «البيجاما» التى يرتيدها وخرج به إلى ساحة القصر من الداخل، وجرت نازلى وراءه ممسكة بورقة وقالت له: إننا تزوجنا عرفيا وهو الآن زوجى وليس من المعقول أن تتزوج أم الملك الذى يجلس على عرش مصر بعد وفاة أبيه».

(٣٦)

ويتمادى الغريب الحسينى فى الهجوم على الملكة نازلى إلى أقصى حد ممكن حتى أنه يحرص على أن يقدم القصة التالية التى تجعلنا نرثى للملك فاروق على مستويات عديدة:

«وفى إحدى سهراته [الضمير يعود على الملك] بنادى السيارات بالقاهرة امتدت السهرة حتى الفجر، ووجدت مدير النادى يستدعينى لأن هناك مكالمة عاجلة للملك شخصيا أو أى فرد من طاقم حراسته الخاصة».

«وأمسكت بسماعة التليفون فوجدت أن المتحدث هو الضابط النوبتجى بسراى عابدين، قال الضابط: إننا نريد الحصول على إذن من مولانا الملك بطلاء الجانب الأيسر من سور القصر من ناحية السيدة زينب باللون الأصفر، فقلت للضابط: إنك تتصل الآن بالملك لطلاء السور باللون الأصفر.. ما الخطورة فى ذلك؟ قال: إن الفجر سيشرق بعد ساعات قليلة وسيُفاجأ أهالى المنطقة بالعبارات المكتوبة على سور القصر، فقلت له: ما هى هذه العبارات؟ قال: إن السور مكتوب عليه باللون الأسود: «يسقط فاروق وأمه العاهرة».. «ارحل عنا يا ابن الـ..»».

«وأحسست بحرج شديد، كيف أبلغ الملك بذلك، فسكت للحظات إلى أن قررت أن أخطره بالفعل وليكن ما يكون، وبالفعل اقتربت من الملك وقلت له: إن ضابط الشرطة النوبتجى لقصر عابدين يطلب الإذن بطلاء الجانب الأيمن من سور القصر من ناحية إدارة الموسيقات الملكية، فنظر لى الملك، وضحك، وأحسست أنه اعتقد أننى أصبت ببعض التعب من أثر السهر حتى أذهب وأطلب منه هذا الطلب الغريب، فسألنى: ما سبب طلاء السور؟ فقلت له: يامولانا إن هناك بعض الصبية قاموا بكتابة بعض الألفاظ التى تخدش الحياء وتمس جلالتكم، فقال: لا يعاد [طلاؤها] الآن قبل أن أراها بنفسى، فقلت له: يامولانا يمكننا الذهاب الآن قبل أن تشرق الشمس وتكون الصورة غير لائقة أمام الناس، فسكت قليلا وقال: هيا بنا».

«وانطلقت السيارة بنا إلى قصر عابدين وتحديدا عند سور القصر الأيمن ووقفت سيارة الملك وهبط فاروق منها ووضع يديه داخل جيبه ونظر باشمئزاز وحسرة إلى العبارات المكتوبة وساد الوجوم بيننا، فقد كانت الألفاظ أبشع مما وصفه لى الضابط النوبتجى، فنظر الملك إلينا وقال بعد أن ضحك ضحكة عالية حاول بها إظهار عدم المبالاة: «همه جابوا إيه من عندهم»! وأمر الملك بعدها بطلاء سور القصر فورا».

(٣٧)

بقى أن نشير إلى ما يحرص الغريب الحسيني على أن يصوره من جوانب شخصيته هو، ونحن نراه حفيا بأن نراه فى صورة الرجل حاد الطبع، خشن الأخلاق، المعتز بكرامته، وهو يصور هذا السلوك فى لقطات متعددة رأينا إحداها فى واقعة اختلافه مع أحمد كامل رئيس القصور الملكية، وهذه واقعة ثانية دارت وقائعها فى أثناء تعلمه فى الكلية الحربية تعبر عن روح أمثاله من شجعان البورسعيدية:

«.. وعند عودتي من التدريب القاسى فى أحد الأيام، دخلت إلى عنبر جماعتى وأنا فى أشد التعب وفى حاجة إلى النوم، فوجدت أومباشى الجماعة أحمد حمروش جامع الجماعة لإعطائهم إرشادات (دخلية)، فناداني طالبا منى الانضمام إلى زملائى، فقلت له: ياأومباشى أنا تعبان وجاى من النادى الأهلى وعايز أستريح، فعاد ونادانى قائلا: «تعالى هنا ياباىظ»، وهذه الكلمة لم توجه إلىّ من أحد طوال حياتى، فاستشطت غضبا واتجهت إليه منفعلا محاولا الاعتداء عليه، وتدخل الزميل أمين شاكر وبقية الزملاء وفصلوا بيننا، وفجأة دخل ضابط نوبتجى إلى العنبر للمرور، ولما سمع بما حدث أمر الشاويش إبراهيم جاد باصطحابى والاومباشى إلى مكتبه، كان اليوزباشى محمد طاهر الشربينى [الضابط النوبتجى] معروفا بالعسكرية والحرص على الضبط والربط، هيئته توحى بالصرامة، ولما دخلنا مكتبه سألنى: «أنت ياطالب حاولت الاعتداء على الأومباشى بتاعك؟» فأجبته: نعم، فنظر إلىّ مندهشا وكرر السؤال وكررت الجواب، فأمر الشاويش والأومباشى بمغادرة المكتب واستدار إلىّ سائلا: «أنت من أى بلد؟»، فأجبته من بورسعيد، فقال: «مية ملحة» فأضفت «ووجوه كالحة»، فقال مهددا: «أنت عارف ياطالب إن اعتداءك على الأومباشى تفصل من الكلية»، فأجبته: «نعم أعرف ذلك»، أضاف: «لما أنت عارف بتعترف ليه»، فأجبته: «لأنى حاولت فعلا ولم أتعود أن أنكر ما أفعل»، فعلا صوت اليوزباشى ناصحا: «الرجولة دى خليها لما تتخرج، أما هنا فاعمل أرنب»، ثم نادى على الشاويش والأومباشى أحمد حمروش قال له: «أنت متنفعش تكون أومباشى أنا حاطلب عزلك» فأجابه: «ده يافندم طالب شرس»، ومن هذا اليوم بدأت رحلة صداقة بينى وبين الزميل أحمد حمروش واليوزباشى محمد طاهر الشربينى الذى خدمت تحت قيادته فى الكتيبة الثالثة مدافع ماكينة بالدفرسوار».

ببليوجرافيا المذاكرات
التى نتدارسها فى هذا الكتاب

• **حسن يوسف**: القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢: مذكرات حسن يوسف، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢، ٤٣٦ صفحة

• **د. حسين حسنى** .. السكرتير الخاص للملك فاروق: سنوات مع الملك فاروق: شهادة للحقيقة والتاريخ، الطبعة الأولى، دار الشروق، ٢٠٠١، ٣٨٢ صفحة.

• **صلاح الشاهد**: ذكرياتى فى عهدين، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦، ٤٣٢ صفحة.

• **الغريب الحسينى**: سنوات فى البلاد الملكى : مذاكرات الغريب الحسينى، الحارس الخاص للملك فاروق، أخبار اليوم، قطاع الثقافة، ١٩٩٨، ١٤٤ صفحة.

كتب للمؤلف

■ **الدكتور محمد كامل حسين عالماً ومفكراً وأديباً**

سيرة حياة المفكر المصرى الكبير محمد كامل حسين (١٩٠٢ ـ ١٩٧٧) صاحب «قرية ظالمة» و«وحدة المعرفة» و«الوادى المقدس» و«النحو المعقول» و«التحليل البيولوجى للتاريخ».

فاز بجائزة مجمع اللغة العربية الأولى فى الأدب (١٩٧٨)، صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٧٨، وضمت الطبعة الثانية أبواباً وفصولاً لم تضمها الطبعة الأولى.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٢.

■ **مشرّفة بين الذرة والذروة**

سيرة العالم المصرى الكبير الدكتور على مصطفى مشرفة (١٨٩٨ ـ ١٩٥٠)، وإنجازاته العلمية ومدرسته الرائدة وأفكاره الاجتماعية وقدراته البيانية والموسيقية، وببليوجرافيا بإنتاجه وما كتب عنه، صدرت طبعته الأولى عام ١٩٨٠، ونال جائزة الدولة التشجيعية فى أدب التراجم (١٩٨٢).

الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، ٢٠٠١.

■ **سيرة حياة العالم الأديب الدكتور أحمد زكى**

يستعرض الإنتاج الفكرى والأدبى للدكتور أحمد زكى (١٨٩٤ ـ ١٩٧٥) فى كافة الميادين ويعرض آراءه وفلسفته فى الحياة والعلم والسياسة والفكر والاجتماع، وتتميز الطبعة الثانية باحتوائها على الببليوجرافيا الكاملة لإنتاج الدكتور أحمد زكى فى كتبه ودراساته وترجماته ومقالاته المتنوعة فى مجلات: الرسالة، والثقافة، والهلال، والاثنين، والدنيا، والعربى وغيرها.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٣.

■ **أحمد زكى حياته وفكره وأدبه**

يضم هذا الكتاب معظم فصول الأبواب الأولى من كتاب سيرة حياة العالم الأديب الدكتور أحمد زكى.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٤.

■ **الدكتور على باشا إبراهيم**

سيرة حياة رائد الطب المصرى فى العصر الحديث د. على إبراهيم (١٨٨٠ - ١٩٤٧) وإنجازاته العلمية والحضارية، وآراؤه فى الحياة والعلم والطب والجامعة.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٥.

■ **الدكتور نجيب محفوظ**

سيرة حياة الرائد الأول لطب النساء فى العالم العربى د. نجيب محفوظ (١٨٨٢ - ١٩٧٢)، الذى أضاف إلى العلم كثيراً من الإنجازات، وعرض لفلسفته وقدراته العلمية والبحثية والبيانية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٦.

■ **الدكتور سليمان عزمى باشا**

سيرة حياة أول أطبائنا الباطنيين د. سليمان عزمى (١٨٨٢ - ١٩٦٦)، وتحليل لآرائه فى التعليم الطبى والجامعى، وفلسفته فى ربط الطب والتعليم الطبى بالحياة العامة.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٦.

■ **عثمان محرم .. مهندس الحقبة الليبرالية المصرية (١٩٢٤ - ١٩٥٢)**

يستعرض المقومات العقلية والفكرية والمهنية والسياسية التى أسهمت فى صنع إنجازات المهندس الوطنى العبقرى عثمان محرم (١٨٨١ - ١٩٦٣)، ويعرض لسيرته المهنية والسياسية والوطنية، ويتدارس أوراق محنته فى أول عهد الثورة حين قدم للمحاكمة كنموذج لكباش الفداء التى أراد العهد الجديد بها أن يمحو من الأذهان مهابة وقيمة رموز العهد السابق.

مكتبة مدبولى ، ٢٠٠٤ .

■ **سيد مرعى، شريك وشاهد على عصور الليبرالية والثورة والانفتاح (١٩٤٤ - ١٩٨١)**

سيرة حياة المهندس سيد مرعى (١٩١٤ - ١٩٩٢)، وإسهاماته السياسية والمهنية والزراعية فى ثلاثة عصور متتالية، وما تركته شخصيته من بصمات سياسية واجتماعية لاتزال آثارها باقية.

مكتبة مدبولى، ١٩٩٩.

■ **إسماعيل صدقى باشا (١٨٧٥ ـ ١٩٥٠)**

سيرة حياة واحد من أهم الشخصيات التى مرت بتاريخ مصر الحديث وأثرت فى تاريخها القومى تأثيراً كبيراً بالإيجاب والسلب، وعرض لإنجازاته الاقتصادية والحضارية، ونقد لعقليته السياسية، وتقدير لأفكاره الاستراتيجية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، ١٩٨٩.

■ **صانع النصر .. المشير أحمد إسماعيل (١٩١٧ ـ ١٩٧٤)**

سيرة حياة قائد عسكرى متميز أتيح له أن يتحقق على يديه أعظم نصر فى تاريخ مصر المعاصر، وملامح حياته وتكوين شخصيته وإنجازاته العسكرية على مدى حياته، ويناقش النقاط الخلافية فى تاريخه.

دار جهاد، ٢٠٠٣ .

الطبعة الثالثة ، دار جهاد ، ٢٠٠٥ .

■ **مايسترو العبور .. المشير أحمد إسماعيل**

سيرة موجزة لحياة قائد القوات العربية فى حرب ١٩٧٣.

دار الأطباء ، ١٩٨٤.

■ **سماء العسكرية المصرية الشهيد عبدالمنعم رياض (١٩١٩ ـ ١٩٦٩)**

سيرة موجزة لحياة ألمع العسكريين العرب، وعرض سريع لأفكاره العسكرية والاستراتيجية وإسهاماته التاريخية.

دار الأطباء ، ١٩٨٤.

■ **توفيق الحكيم من العدالة إلى التعادلية**

إطلالة سريعة بترتيب موضوعى على شخصية توفيق الحكيم وحياته وآثاره الأدبية، من خلال رحلته فى الحياة، وتعريف موجز بآثاره الأدبية والفكرية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، المكتبة الثقافية، ١٩٨٨.

■ **عبداللطيف البغدادى .. شهيد النزاهة الثورية**

سيرة حياة عبداللطيف البغدادى (١٩١٧ ـ ٢٠٠٠) أبرز رجال عهد الثورة فى المجال التنفيذى، وتتبع لفكره الإصلاحى والسياسى، وإنجازاته الحضارية، وإسهاماته فى الحياة البرلمانية، والوزارات المختلفة، والعلاقات العربية، ومحكمة الثورة، ورؤاه الاستراتيجية والسياسية والحربية.

دار الخيال، ٢٠٠٦.

■ **مصريون معاصرون**

مجموعة من كلمات ومقالات التأبين التى نشرت فى رثاء بعض المصريين المعاصرين أو إحياء ذكراهم، متضمنة أضواء موحية على بعض من الجوانب التى تبدت فى حياة وإنتاج هذه الشخصيات.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

■ **بين الثناء والرثاء**

مجموعة منتقاة من الفصول والخطب والدراسات ألقيت أو كتبت فى تأبين بعض أعضاء مجمع اللغة العربية، وفى إحياء ذكرى رموز العلم والفكر والأدب فى احتفاليات الجمعية الخيرية الإسلامية بروادها، وفى سلسلة عظماء المصريين (روز اليوسف) وأيام فى الذاكرة (الأهرام).

الطبعة الأولى : دار جهاد ، ٢٠٠٦ .

■ **يرحمهم الله : كلمات فى التأبين**

تراجم انطباعية تأبينية لكل من: بدرالدين أبوغازى، وصلاح عبدالصبور، ومحمد زكى عبدالقادر، ود. يحيى المشد، ومحمد فهمى عبداللطيف.

دار الأطباء، ١٩٨٤.

■ **فن كتابة التجربة الذاتية : مذكرات الهواة والمحترفين**

مجموعة من القضايا النقدية والفكرية، المرتبطة بفن كتابة التجربة الذاتية، وأساسياته، وأركانه، وتطوره، ومدى الحاجة إليه، والنقاط الخلافية فيه مع محاولة لتأصيل مذهب المؤلف فى نقد أدبيات التجارب الذاتية المنشورة فى صور مختلفة.

دار الشروق، ١٩٩٧.

■ **فى ظلال السياسة.. نجيب محفوظ .. الروائى بين المثالية والواقع**

دراسة أدبية نقدية تحليلية تستعرض الفكر السياسى لنجيب محفوظ من خلال آرائه الصريحة المباشرة وأعماله الفنية ومذكراته المتعددة، وتثبت أنه فكر متقدم تناول القضايا الوطنية برؤية واضحة ونظر ثاقب وعبّر عن وعى سياسى من طراز متميز نجا من التقولب والأيدلوجيات واستشرف الأمل فى الآفاق الرحبة لمستقبل مزدهر لأمته ونجح فى لفت النظر إلى حقيقة الإيجابيات الليبرالية التى تحققت بفضل ثورة الشعب فى ١٩١٩.

دار جهاد، ٢٠٠٣.

■ **على هوامش الأدب**

مجموعة من الدراسات والبحوث فى اللغة والأدب والنقد، تحاول فهم النقد ووظيفته وتصور علاقة الإبداع بالحياة، وتحلل الوسائل الكفيلة بالارتقاء بالذوق الأدبى العام، وتناقش كثيراً من القضايا والإشكاليات التى شغلت الحياة الثقافية، وترتاد آفاقاً جديدة فى درس علاقة اللغة بالحياة فى عصر المعلومات، وفى علاقة النقد بالذوق فى حقبة تتسم بتسارع الخطى والانكفاء على الذات معاً.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.

■ **ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة**

يناقش التأثيرات المتبادلة بين السياسة والتاريخ والأدب من خلال مجموعة من الفصول الموثقة (٢٣ فصلاً) تستعرض وقائع ثقافية وأدبية ونقدية محددة بعضها مشهور وبعضها لا يتمتع بالقدر الكافى من المعرفة به.

دار جهاد، ٢٠٠٣.

■ **من بين سطور حياتنا الأدبية**

خمسة من الفصول التى يضمها كتاب ثلاثية التاريخ والأدب والسياسية نشرت مبكراً.

دار الأطباء ، ١٩٨٤.

■ **أدباء التنوير والتأريخ الإسلامى**

دراسة وتعريف وتقييم لجهد ثلاثة من أساتذة كلية الآداب فى الجامعة المصرية تصدوا لكتابة تاريخ الأمة الإسلامية، تلقى الدراسة الضوء على ملامح وسمات ومميزات هذه التجربة الرائدة التى أثمرت عملاً يجمع بين الأدب والتاريخ، وقد أصبح بمثابة المصدر المفضل لأهل التاريخ وتاريخ الأدب العربى، وكثير من الدراسات الإنسانية.

الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٩٤.

■ **كلمات القرآن التى لا نستعملها**

دراسة تطبيقية لنظرية العينات اللفظية مع جداول تفصيلية كاملة بالكلمات ومعانيها والآيات التى وردت فيها من خلال تصنيف لغوى دقيق مع شرح موجز لفكرة اختلاف العينات اللفظية والعوامل المؤثرة فى هذا الاختلاف.

صدر فى طبعتين : دار الأطباء، ١٩٨٤، دار الشروق، ١٩٩٧.

■ **أوراق القلب (رسائل وجدانية)**

يضم أكثر من خمس وسبعين رسالة من الرسائل القصيرة تعبر بطريقة مبتكرة عن أحوال وجدانية متباينة، وتعكس قدرة عالية على التصوير والتعبير والقبض على لحظات الخصوصية والتفرد والمفارقة فى العلاقات الإنسانية.

الطبعة الأولى، دار الشروق، ١٩٩٤، الطبعة الثانية، دار جهاد، ٢٠٠٥.

■ **أوهام الحب : دراسة فى عواطف الأنثى**

يتضمن خمسة وثلاثين فصلاً ترسم الملامح الجوهرية فى الطبائع الإنسانية المتباينة، وتقدم صوراً فنية ونفسية دقيقة أقرب فى طبيعتها إلى اللقطة اللحظية، كما تقدم استعراضاً دقيقاً لتقلبات الوجدان ودواعيها وتواعبها.

الطبعة الأولى، الكتاب الأول فى سلسلة كتاب الجمهورية الشهرى، أغسطس ١٩٩٩.

الطبعة الثانية، دار جهاد، ٢٠٠٥.

■ **رحلات شاب مسلم**

انطباعات ذاتية عن رحلات علمية مبكرة فى أمريكا وإيطاليا والهند وبريطانيا صورت فى دقة إبداعية بعض مشاعر الاحتكاك المباشر للمؤلف مع بيئات مختلفة وحضارات متعددة، كتبت بحرص شديد على الالتزام والدقة الموحية.

صدر فى ثلاث طبعات : دار الصحوة ١٩٨٧، دار الشروق ١٩٩٥، دار جهاد ٢٠٠٣.

■ **شمس الأصيل فى أمريكا**

يتميز بأسلوب مستحدث فى كتابة الرحلات لا يصف الطبيعة كما فعل السابقون، لكنه يحاول أن يصف الحضارة، وعلى حين أن وصف الطبيعة لا يستلزم إلا الحاسة الصادقة.. فإن وصف الحضارة يستلزم كذلك أقداراً متنامية من الدقة والإحاطة والتعمق والفهم والترتيب.. ويستلزم قبل ذلك أن تكون جندياً من جنود الحضارة لا فارساً من فرسان الطبيعة.

صدر فى طبعتين عن دار الشروق، ١٩٩٦، ودار جهاد، ٢٠٠٣.

■ **مجلة الثقافة (١٩٣٩ ـ ١٩٥٢) تعريف وفهرسة وتوثيق**

سيرة حياة مجلة رائدة، ودراسة صحفية وأدبية تحليلية للمجلة الشهيرة التى أصدرتها لجنة التأليف والترجمة والنشر بصفة أسبوعية، وتشمل فهرسة كاملة للأعداد الـ ٧٣٣، وكشافات للموضوعات التى أسهم بها الكتاب الذين بلغ عددهم أكثر من ألف، مع تراجم وافية لحوالى ١٣٠ كاتباً بارزاً واظبوا على الكتابة للمجلة، وتعد بعض النبذات البيوجرافية المقدمة عن هؤلاء بمثابة النبذات التعريفية الوحيدة المتاحة عنهم.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

■ **الببليوجرافيا القومية للطب المصرى (٨ أجزاء)**

ببليوجرافيا كاملة للبحوث الطبية المنشورة فى مائة وخمسين دورية طبية مصرية (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨)، مع معلومات ببليوجرافية كاملة وملخصات وافية للبحوث، صدر فى ثمانية أجزاء نشرتها الأكاديمية الطبية العسكرية على مدى الفترة من ١٩٨٨ وحتى ١٩٩١.

■ **مذكرات وزراء الثورة**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات عشرة من وزراء ثورة يوليو ١٩٥٢ من ذوى الانتماءات المختلفة والأدوار المتباينة، فضلاً عن اختلاف آرائهم السياسية: كمال حسن على، وسيد مرعى، وعبدالجليل العمرى، وثروت عكاشة، وإسماعيل فهمى، وعثمان أحمد عثمان، وضياء داود، وأحمد خليفة، وعبدالوهاب البرلسى، وحسن أبوباشا.

دار الشروق، ١٩٩٤.

■ **المرأة والحرية ، مذكرات المرأة المصرية**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لقضية الحرية فى النظام الاجتماعى من خلال قراءة متأنية لمذكرات أربعة اتجاهات كاشفة عن دور المرأة المصرية فى الحياة العامة مشاركة للزوج فى مجده، أو ممارسة للسياسة، أو للوظيفة، أو عارضة لتجربة حياة متميزة: بنت الشاطئ، وجيهان السادات، ولطيفة الزيات، وزينب الغزالى، وإنجى أفلاطون، واعتدال ممتاز، وإقبال بركة، ونوال السعداوى، وسلوى العنانى، وثريا رشدى.

دار الخيال، ٢٠٠٤.

■ **مذكرات المرأة المصرية**

طبعة مختصرة ومبكرة من كتاب «الثورة والحرية» ، دار الشروق، ١٩٩٥.

■ **نحو حكم الفرد : مذكرات الضباط الأحرار**

تصوير دقيق للفترة الأولى من حكم ثورة يوليو (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤) ومقدماتها وصراعاتها والتحولات التى انتهت إليها من خلال مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات كل من: اللواء محمد نجيب، وخالد محيى الدين، وعبدالمنعم عبدالرؤوف، وجمال منصور، ومحمد عبدالفتاح أبوالفضل، وحسين حمودة.

دار الخيال، ٢٠٠٣.

■ **مذكرات الضباط الأحرار**

طبعة مختصرة ومبكرة من كتاب «نحو حكم الفرد» تضم أيضاً باباً عن مذكرات عبداللطيف البغدادى لم تتضمنه الطبعة الثانية.

دار الشروق، ١٩٩٦.

■ **محاكمة ثورة يوليو : مذكرات رجال القانون والقضاء**

دراسة لعلاقة ثورة يوليو ١٩٥٢ بالقانون، وكيف أعلت الثورة من قيمة القانون فى بعض المواقف والصراعات التى نشبت بين تنظيمات الثورة وبين رجال القضاء الوطنى وذلك من خلال مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات مجموعة من أعلام القانون والقضاء الذين مارسوا السياسة أو شاركوا فى الحياة العامة، وتشمل مذكرات كل من: محمد عصام الدين

حسونة، وممتاز نصار، ومحمد عبدالسلام، وجمال العطيفى، ومحمد عبدالسلام الزيات، وماهر برسوم، وحسن عبدالغفار.
دار الخيال، ١٩٩٩ .

■ **من أجل السلام ، مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية**

تحليل ومقارنة لرؤى مجموعة من أعلام الدبلوماسية المصرية الذين شغلوا مواقع مختلفة وعاصروا حروب مصر الدبلوماسية من أجل استعادة التراب الوطنى : أحمد عصمت عبدالمجيد، ومحمود رياض، ومحمد إبراهيم كامل، وحسين ذوالفقار صبرى، ومحمد عبدالوهاب العشماوى، وجمال بركات.
دار الخيال، ١٩٩٩.

■ **الطريق إلى النكسة ، مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧**

مجموعة فصول تاريخية نقدية تتناول استعراضاً ومدارسة لمذكرات قادة الصف الأول فى حرب يونيو ١٩٦٧ وتحليل لآرائهم ورؤاهم عن الأسباب التى صنعت الهزيمة أو أدت إليها، أو حالت دون السيطرة عليها فى الوقت المناسب، والدراسة بمثابة أوفى مرجع لمذكرات عبدالحميد الدغيدى، وعبدالمحسن كامل مرتجى، وأنور القاضى، وصلاح الحديدى، ومحمد فوزى. وبعض هذه المذكرات لم تنشر إلا فى صحف محدودة التوزيع.
دار الخيال، ٢٠٠٠ .

■ **النصر الوحيد : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٧٣**

مرجع أساسى لا غنى عنه لدراسة أمجد المعارك العربية التى خاضتها الأمة العربية فى ١٩٧٣، يتضمن الكتاب مدارسة ضخمة عن حقائق تلك الحرب ووقائعها من منظور وطنى وعلمى أمين مترفع عن الانحياز والغرض، ويقدم نظرات غير مسبوقة فى تحليل أحداث الحرب وتطورها ويستعرض بأمانة وتدقيق مذكرات خمسة من قادة حرب أكتوبر من مستويات مختلفة شاركوا بجهد وافر فى صياغة وصناعة النصر : محمد عبدالغنى الجمسى، وسعد الشاذلى، وعبدالمنعم خليل، ويوسف عفيفى، وعادل يسرى.
دار الخيال، ٢٠٠٠ .

■ **فى أعقاب النكسة : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢**

أوفى دراسة متاحة حتى الآن للفترة التى اصطلح على تسميتها بحرب الاستنزاف وهى فترة حافلة بالتناقضات فى الرأى والتصور والتكتيك ورواية الوقائع، ويقدم الكتاب تحقيقاً لكثير من هذه الجزئيات الخلافية من خلال مذكرات كل من: مدكور أبوالعز، ومحمد أحمد صادق، ومحمد صدقى محمود، ومحمد فوزى، والفريق صلاح الحديدى، والكتاب هو المصدر الوحيد لبعض هذه المذكرات التى لم تنشر إلا فى الصحف.
دار الخيال، ٢٠٠١ .

■ **على مشارف الثورة : مذكرات وزراء نهاية الملكية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢**

دراسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات خمسة من وزراء السنوات الأخيرة فى عهد الملكية ينتمون إلى اتجاهات وتوجهات مختلفة، مع تحليل أدبى تاريخى لما تضمنته المذكرات من حقائق وروايات، وتشمل مذكرات كل من: أحمد مرتضى المراغى، وكريم ثابت، وإبراهيم فرج، وصليب سامى، وعبدالرحمن الرافعى.

دار الخيال، ٢٠٠١ .

■ **عسكرة الحياة المدنية، مذكرات الضباط فى غير الحرب**

دراسة موسعة للتأثيرات العملية المباشرة وغير المباشرة لممارسة رجال القوات المسلحة للأدوار والمهام المدنية فى عهد الثورة فى مجالات الإدارة والوزارة والتنظيمات والسياسة والصحافة والقضاء والإعلام والدعوة والدبلوماسية والهندسة من خلال مدارسات مكثفة لمذكرات سمير فاضل، وأحمد طعيمة، وحلمى السعيد، ومصطفى بهجت بدوى، ورياض سامى.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

■ **مذكرات الصحفيين .. فى خدمة السلطة**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لعلاقات الصحافة بالسلطة على مدى عهد الثورة انتقالاً من عصر الليبرالية إلى التأميم والتنظيم إلى انفتاح محسوب، مع تحقيق لوقائع استغلال النفوذ ومصادرة الرأى: موسى صبرى، وأحمد بهاء الدين، وعبدالستار الطويلة، وفتحى غانم، وحلمى سلام، وجلال الدين الحمامصى.

دار الخيال، ٢٠٠٢ .

■ **مذكرات المفكرين والتربويين .. تكوين العقل العربى**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات مجموعة من أبرز المفكرين والتربويين الذين أسهموا فى تكوين العقل العربى، وعرض لرؤاهم التربوية والفكرية ولوجهات نظرهم فى الحياة العقلية فى مصر المعاصرة من خلال تحليل انطباعاتهم ورؤاهم فيما يتعلق بتكوين عقلياتهم وعقلية تلاميذهم وأساتذتهم ومعاصريهم. وتشمل المدارسة مذكرات: شوقى ضيف، وعبدالرحمن بدوى، ومحمد عبدالله عنان، ومحمد على العريان، وأحمد عبدالسلام الكردانى، ونادية رضوان.

دار الخيال، ٢٠٠٢ .

■ **الثورة والإحباط : مذكرات أساتذة الأدباء والأدباء**

دراسة أدبية نقدية لمجموعة من المذكرات كتبها الأدباء وأساتذة الأدب وأضاءت علاقاتهم بالسياسة والحياة العامة وتفاعلات الأدب والكتابة فى عهد الثورة، وخبراتهم الفنية والأدبية، والعوامل التى شكلت وجدانهم، والتجارب التى عكستها آثارهم الأدبية، وتضم

مذكرات الدكتورين: أحمد هيكل وعلى الحديدى، والأساتذة صالح مرسى، وفتحى أبوالفضل، وجليلة رضا، وعايدة الشريف، وأمانى فريد.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤.

■ **آراء حرة فى التربية والتعليم**

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الفصول عرض فيها المؤلف آراء حرة ومدروسة فى قضايا التربية والتعليم حاول بها أن يفتح الأبواب أمام الفهم المستقيم لهذه القضايا، وأن يقدم الحلول الأكثر مناسبة والأجدى فائدة لمشكلات مزمنة، وأن يوصل للفهم التربوى المعاصر من خلال فكر مفتوح لا يخضع للأهواء الوقتية.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.
طبعة خاصة ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٥ .

■ **مستقبل الجامعة المصرية**

مجموعة مختارة من الأفكار والتصورات والمقترحات التى نشرها المؤلف فى الصحافة المصرية على مدى تسع سنوات مستهدفاً تجديد الرؤى فى إصلاح الجامعة على أسس علمية دون طفرة، ومعبراً عن رؤية علمية وعملية مختلفة عن تلك المطروحة على الساحة.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩ .

■ **منهجية العلوم والفنون، مذكرات الأكاديميين المؤسسين**

تحليل تاريخى وتوثيق تربوى للجانب المؤسسى فى أكاديميات التعليم المتخصص فى الشرطة والفنون والجامعات الإقليمية والاتحادات العلمية عبر مدارسة لمذكرات أربعة من الأكاديميين المؤسسين: سليمان حزين، وسمحة الخولى، وعبدالحليم منتصر، وعبدالكريم درويش.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦.

■ **فى كواليس الملكية : مذكرات رجال الحاشية**

تحليل تاريخى واستعراض نقدى لمذكرات أربعة من الذين شغلوا مواقع مهمة فى القصور الحاكمة وقدر لهم أن يشهدوا بأعينهم ما يجرى فى الكواليس فى فترة حافلة بالأحداث، ثم قدرت لهم حياة ممتدة أتاحت لهم أن يربطوا بين ما رأوه وما عرفوه عن تاريخ الفترات والأحداث التى عاشوها عن قرب. مذكرات : حسن يوسف، ود. حسين حسنى، وصلاح الشاهد، والغريب الحسينى.
الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٦ .

■ **فى رحاب العدالة : مذكرات المحامين**

مدارسة تاريخية نفسية لمذكرات أربعة من المحامين المصريين من ذوى الاتجاهات الفكرية المختلفة (عبدالفتاح حسن، وفتحى رضوان، ود. محمود كامل، ود. يوسف نحاس) عملوا بالسياسة، والحزبية، والاقتصاد، والصحافة، والأدب، وظلوا على ولائهم لمهنة المحاماة يستلهمون قيمها، ويستعينون بخبراتها، ويوظفون مهاراتها، وحين كتبوا مذكراتهم فإنهم اعتبروها أداء للمحاماة عن معتقداتهم، وتصرفاتهم، وسلوكهم، وانحيازاتهم.

■ **القاهرة تبحث عن مستقبلها**

مجموعة من المقالات والفصول استهدفت تغيير وجه القاهرة من خلال أفكار علمية وعملية تستند إلى تحليل المعلومات وتوظيفها، والقدرة على تصور البدائل وطرح الحلول انطلاقاً من رؤية رحبة الأفق، وقد تحقق بعض هذه الأفكار، ونتمنى أن يتحقق البعض الآخر لتصبح عاصمتنا فى المكانة اللائقة بها بين بقاع الدنيا.

دار المعارف، ٢٠٠٠.

■ **التنمية الممكنة : أفكار لمصر من أجل الازدهار**

مجموعة مختارة ومنتقاة من المقالات والدراسات التى كتبها ونشرها المؤلف على مدى سبع سنوات (١٩٩٤ ـ ٢٠٠١) طارحاً فيها أسلوبًا جديدًا لمعالجة قضايا الوطن الاقتصادية والاجتماعية، معتمداً على منهج موظف للمعلومات من أجل الانطلاق بفكر رحب يفيد من تجارب الحضارات السابقة والنظم السياسية المعاصرة، وتتناول الأفكار مناحى متعددة فى حياة الوطن ومستقبله واقتصادياته ويجمع هذه الأفكار أنها صادرة عن رؤية عملية قابلة للتنفيذ دون أن تتطلب موارد جديدة، وهو ما يدفع إلى المطالبة بالإسراع فى الأخذ بها من أجل ما ننشده من ازدهار فى مستقبل الوطن.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

■ **مستقبلنا فى مصر : دراسات فى الإعلام والبيئة والتنمية**

مقالات ودراسات مستفيضة لبعض مشكلات الحياة العامة فى مصر، تقدم رؤى مختلفة الطابع تصدر عن فهم جديد لطبيعة الحضارة المعاصرة بعيداً عن الآثار الكلاسيكية للأفكار الأيديولوجية التى صبغت بعض مناحى الحياة العامة فى مصر بما يستحسن الخلاص منه فى ظل فكر إنسانى علمى جديد يعتمد على التعويل على العناصر الإيجابية فى الإنسان، وعلى إعلاء قيمة الحرية، والتمكين للقيم الفاضلة فى حياة المجتمع، وفهم المشكلات فى إطارها الخاص بعيداً عن التعميم، وعلى استنطاق الإحصاءات بالبعد التنموى الذكى والمحافظ فى الوقت ذاته على البيئة.

الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٩٧ .

■ **الصحة والطب والعلاج فى مصر**

مجموعة من المقالات والفصول والدراسات تستعرض جوهر العلاقة بين الطب والصحة والمجتمع، وتقدم لمحات عن الدين والمرض، وعن مستقبل الطب الإسلامى، وعن طب الطوارئ. كما تقدم أفكاراً جديدة فى تطوير التعليم الطبى وتنظيم المؤسسات الطبية. وتتضمن الطبعة الثانية دراسات موسعة تستهدف تطوير الخدمات الصحية بإعادة استخدام الموارد المتاحة من خلال رؤى عصرية لسياسات العلاج والصحة.

الطبعة الأولى، جامعة الزقازيق، ١٩٨٧ .

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥ .

■ **أقوى من السلطة : مذكرات أساتذة الطب**

استعراض للتاريخ الاجتماعى فى الحياة المصرية المعاصرة من خلال منظور طبى وتعليمى اصطبغ بالعلاقة المباشرة والتجربة الحية مع شخصيات السلطة المتعاقبة وتوجهاتها المتباينة على نحو ما تضيئه مذكرات الدكاترة: زكى سويدان، ومصطفى الرفاعى، ومصطفى الديوانى، ودمرداش أحمد، وأرنست سليمان شلبى.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤ .

■ **الفلسطينيون ينتصرون أخيراً .. دراسات فى التنبؤ السياسى**

تقدم مجموعة المقالات والفصول التى يتضمنها الكتاب أفكار المؤلف وتصوراته لمسار الصراع العربى ـ الإسرائيلى وقضية فلسطين، وهجرة اليهود العرب إلى فلسطين، ومعضلات السياسات الفلسطينية، وأخطاء السياسات العربية فى حقب متتالية، وحقيقة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الصهيونية وإسرائيل.

دار جهاد، ٢٠٠٢ .

■ **المسلمون والأمريكان فى عصر جديد**

مجموعة من الفصول والمقالات تتميز بجسارة فكرية وعقلية كفيلة بالنفاذ إلى جوهر المشكلات والتوجهات فى السياسة العالمية، ويجاهر المؤلف بأن الدعوة إلى الإسلام أجدى بكثير من الدفاع عنه. كما يستعرض مبرراته للتنبؤ بأن أمريكا قد تعتنق الإسلام، ويلقى الضوء على الدور الذى يلعبه الدين فى الانتخابات الأمريكية وفى غيرها من مواقع الأحداث فى عصر العولمة.

دار جهاد، ٢٠٠٢ .

■ **النخبة المصرية الحاكمة (١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠)**

مجموعة من الدراسات البيوجرافية التى يمكن وصفها بلغة البحث العلمى بأنها أصيلة وغير مسبوقة، ومجموعة من المقالات (المستندة إلى دراسات) تتناول بالبحث والتعليق

تكوين شخصيات النخبة الحاكمة فى النصف الثانى من القرن العشرين وعوامل صعود هذه الشخصيات إلى مواقع المسئولية.
مكتبة مدبولى، ٢٠٠١ .

■ **قادة الشرطة فى السياسة المصرية (١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠) دراسة تحليلية وموسوعة شخصيات**

دراسة عميقة لدور جهاز مهنى حيوى فى الحياة السياسية فى النصف الثانى من القرن العشرين، وتعريف بيوجرافى بستين شخصية شرطية مع ذكر أدوارها التاريخية وذلك من خلال قراءات مكثفة، ومقابلات منتقاة، ودراسات عميقة.
مكتبة مدبولى، ٢٠٠٢ .

■ **البنيان الوزارى فى مصر (١٨٧٨ ـ ٢٠٠٠)**

المرجع الأول والأوفى فى مجاله، وهو دراسة تاريخية وفهارس كمية وتفصيلية لإنشاء وإلغاء وإدماج الوزارات والقطاعات الوزارية وتبعيات المصالح والهيئات للوزارات المختلفة، ودراسة لتوزيع المسئوليات الوزارية والوزراء الذين تعاقبوا على كل وزارة.
صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عن دار الشروق، وركزت على فترة الثورة.
الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠ .
طبعة خاصة : مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٥ .

■ **الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم ، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم**

توثيق تاريخ الوزارات المصرية وتشكيلاتها منذ قيام الثورة ١٩٥٢، من خلال ثلاثة أبواب، الأول: ترتيبى، والثانى: زمنى، والثالث: شخصى، ويقدم معلومات عن الوزراء ورؤسائهم ونواب رؤسائهم ونوابهم وتشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم.
صدر فى طبعتين عن دار الشروق، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ .

■ **التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة (١٩٥٢ ـ ١٩٨١)**

طبعة مبكرة ومختصرة من كتاب الوزراء، تقف عند نهاية حكم الرئيس السادات، وتقدم فقط بعض ما شمله البابان الثانى والثالث من كتاب الوزراء.
الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٦ .

■ **المحافظون**

دراسة تأسيسية تشمل قوائم كاملة وترتيبية وفهارس تفصيلية وأبجدية وزمنية ودراسة لتسلسل وتطور اختيار المحافظين منذ بدء نظام الإدارة المحلية (١٩٦٠) وحتى نهاية القرن العشرين. مع الإشارة إلى خلفياتهم المهنية وعلاقتهم بالمناصب الوزارية والإدارية.

صدرت الطبعة الأولى عن دار الشروق، ١٩٩٦.
الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

■ **كيف أصبحوا وزراء .. دراسة فى صناعة القرار السياسى**

فصول بيوجرافية وتاريخية فى إطار دراسة تحليلية ونقدية لصناعة القرار السياسى فى مصر، وهى دراسة لا تخلو من استرجاع ومن إحصاء ومن استقراء ومن استنباط، ومن تحقيق للروايات ومن عرض للرأى والرأى الآخر، ومن وضع المقارنات على هيئة جداول وأرقام.
دار الخيال، ٢٠٠٢.

■ **دليل الخبرات الطبية القومية وتاريخ التعليم الطبى الحديث**

نبذات وافية ومعلومات كاملة تاريخية عن تطور مؤسسات وهيئات التعليم الطبى المصرية فى الجامعات ومراكز البحوث ووزارة الصحة.
الجمعية المصرية للأطباء الشبان، ١٩٨٧.

■ **يوميات على مصطفى مشرفة .. يناير ١٩١٨ ـ يوليو ١٩١٨**

تحقيق دقيق لمخطوطة من اليوميات التى وجدت فى آثار العالم المصرى الكبير عن الشهور الأولى من فترة بعثته إلى بريطانيا وما حفلت به مشاعره من حس وطنى ودينى، وتفاعل مع صنورة مختلفة من الحياة، وحوارات عقيدية وفكرية، وخبرات علمية وحضرية وثقافية مكثفة.
مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣.

■ **القاموس الطبى نوبل فى ٣ أجزاء (بالاشتراك مع أ. د. محمد عبداللطيف)**

قاموس طبى ضخم يحوى ستين ألف مصطلح يسهل من خلاله الوصول إلى المصطلح المقابل من خلال أى لغة من لغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية، ويشمل مسارد كاملة لكافة المصطلحات الطبية الواردة فى اللغات.
دار الكتاب المصرى، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، القاهرة، ١٩٩٨.

■ **أمراض القلب الخلقية الصمامية ٢٠٠١**

كتاب طبى مرجعى يصلح أيضاً للثقافة العامة، يستعرض الخلقية الصمامية وأسبابها وطرائق تشخيصها وعلاجها وجراحاتها ومآلها.
دار المعارف، ٢٠٠١.

■ **أمراض القلب الخلقية : الثقوب والتحويلات ٢٠٠٢**

كتاب طبى مرجعى يصلح أيضاً للثقافة العامة، عرض فيه المؤلف الأمراض الناشئة عن وجود ثقوب أو تحويلات فى تشريح القلب، مع تقديم صورة وافية عنها والاستعانة بكل ما يمكن أن يصور طبيعة المرض وحقيقته وسماته والطرق المتاحة لتشخيصه وعلاجه وجراحاته.

دار المعارف، ٢٠٠١ .

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
WWW. egyptianbook. org
E - mail : info @egyptianbook.org